

بليا الخاليا

«أصل هذا الكتاب، رسالة تقدم بها المحقق كأطروحة لنيل درجة التخصص «الماجستير» في الحديث وعلومه، من كلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، جامعة الأزهر.

وتكونت لجنة المناقشة والحكم عليها من السادة:

أ. د/ محمد محمود أبو هاشم وكيل الكلية مشرقًا
 أ. د/ أحمد عبد الكريم رئيس قسم الحديث مشرقًا
 أ. د/ سعاد الدين جاويش أستاذ الحديث عضوًا داخليًا
 أ. د/ أحمد علي عبد الرحيم رئيس القسم الأسبق عضوًا داخليًا

ومُنح الباحث بالإجماع الدرجة بتقدير «امتياز» وذلك في آخر مارس سنة ٤ • ٢٠٥م.

جميع (لمغوق يمغوظ الطبعة الأولى

A1277

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٢٦ هـ لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أوأى جزء منه بأى شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أوالكتروني يمكن منه استرجاع الكتاب أو ترجمته إلى إي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطى مسبق من الناشر



دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ، الدمام _ شارع ابن خلدون _ ت ، ١٤٢٨١٤٦ _ ٨٤٢٧٥٩٢ فاكس: • ١٤١٢١٠٠ الرياض _ ت: ٤٣٦٦٣٦٩ / ١٠ _ الإحساء _ ت: ٥٨٨٢١٢٢ _ جدة ـ ت: ۲۸۵۰۵۲ ـ ۲۰۲۲۸۲ / ۲۰

ج. أع. ع _ القاهرة _ محمول: ١٠ ٦٨٢٢٨٢ • ١٠ _ تليفاكس: ٢٤٤٩٧٠ ٢٠ البريد الإلكتروني ، Aljawzi@hotmail.com موقع الدار على الإنترنت: www.aljawzi.com

مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدهُ لا شريكَ لهُ، وأنَّ خيرتهُ المصطفى لوحيهِ، المنتخبُ لرسالتهِ، المفضلُ على جميعِ خلقهِ، بفتح رحمتهِ، وختمِ نبوتهِ، وأعمُّ ما أرسلَ به مرسلٌ قبلهُ، المرفوعُ ذكرهُ مع ذكرهِ في الأولى، والشافعُ المشفعُ في الأخرى، أفضلُ خلقه نفسًا، وأجمعهم لكلِّ خلقٍ رضيهُ في دينٍ ودنيا، وخيرهمْ نسبًا ودارًا: محمدٌ عبدُه ورسولهُ.

فصلى الله على نبينا كلمًا ذكرهُ الذاكرون، وغفل عن ذكرِه الغافلونَ، وصلى عليه في الأولين والآخرين، أفضلَ وأكثر وأزكى ما صلَّى على أحدٍ من أمتهِ بصلاتهِ عليهِ. والسلامُ عليه ورحمةُ الله وبركاته. وجزاهُ الله عنا أفضل ما جزى مرسلاً عن من أرسلَ إليه؛ فإنهُ أنقذنا به من الهلكةِ، وجعلنا في خيرِ أمةٍ أخرجتْ للناس، دائنينَ بدينه الذي ارتضى، واصطفى بهِ ملائكتهُ ومن أنعمَ عليه من خلقهِ. فلم تمسِ بنا نعمة ظهرتْ ولا بطنتْ نلنَا بها حظًا في دينٍ ودنيا، أو دُفع بها عنّا مكروهٌ فيهما وفي واحدٍ منهما: إلا ومحمّدٌ صلى الله عليهِ وسلم سَبَبُهَا، القائدُ إلى خيرهَا، والهادي إلى رئشدها، الذائدُ عن الهلكةِ ومواردِ

السوء في خلافِ الرشدِ، المنبهُ للأسبابِ التي توردُ الهلكةَ، القائمُ بالنصيحةِ في الإرشاد والإنذار فيها. فصلَّى الله على محمدِ وعلى آل مُحَمَّدِ كما صلَّى على إبراهيم وآل إبراهيم، إنه حميدٌ مجيدٌ»(١).

أما بعد:

«فإن علم الحديث رفيع القدر، عظيم الفخر، شريف الذكر لا يعتني به إلا كلُّ حبر، ولا يحرمه إلا كل غمر، ولا تفنى محاسنه على ممر الدهر (٢٠)، وقد تعهد الله تعالى بحفظه تبعًا لحفظ كتابه العزيز؛ فإنه المفصل لمجمله، المبين لمشكله، المخصص لعامه (٢٠)، فقال الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الدِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَيْظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] ﴿ والذكر يتناول السنة بمعناه، إن لم يتناولها بلفظه؛ بل العربية وكل ما يتوقف عليه معرفة الحق؛ فإن المقصود من حفظ القرآن: أن تبقى الحجة قائمة، والهداية دائمة إلى يوم القيامة؛ لأن محمدًا على خاتم الأنبياء، وشريعته خاتمة الشرائع، والله عز وجل إنما خلق الخلق لعبادته؛ فلا يقطع عنهم طريق معرفتها، وانقطاع ذلك في هذه الحياة الدنيا انقطاع لِعِلَة بقائهم فيه (٤٠).

وقد أعد الله تعالى لهذا الحفظ رجالاً أفذاذاً، صنعهم على عينه، وأمدَّهم بشتى المواهب، من الذكاء المتوقد، والحفظ المستوعب الباهر والاطلاع النادر، فحصنوا رياض السنة، ووقفوا على ثغورها؛ ينفون عنها تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين، فلا يفكر مغرض أن يمس السنة بسوء؛ إلا دفعوا في صدره وكَبَتُوهُ، وردُّوا كيده في نحره ودحروه، فلله درهم وعلى الله أجرهم.

وكان من هولاء الحفظة المذكورين، والعلماء العاملين، ممن

⁽١) اقتباس من «الرسالة» للإمام الشافعي-رضي الله عنه-(ص: ٧ - ٨ - ١٢ - ١٣ - ١٦ - ١٧) بتصرف يسير.

 ⁽۲) من مقدمة السيوطي لـ تدريب الراوي، (۱/ ۳۸).

 ⁽٣) انظر تفصيل تلك العلاقة بين القرآن والسنة في «تيسير مصطلح الحديث» لفضيلة شيخنا الأستاذ الدكتور: محمد محمود أبو هاشم -حفظه الله- (ص: ٥٥-٦٨).

 ⁽٤) • التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل؛ للعلامة المعلمي (١/ ٤٨).

خلقهم الله تعالى لهذا الشأن، الإمام الكبير، والحافظ النبيل، إمام الأئمة أبو الحسن علي ابن عبد الله بن المديني السعدي (ت: ٢٣٤هـ)، فحمل راية هذا العلم، وقام بحقه، وبرع فيه وتفنن، وساد أقرانه، لا سيما في باب العلل، فإنه كان إمامه غير مُنَازَع، وقد صنف في هذا الفن الذي هو من أهم وأخطر علوم الحديث، وأغوصها وأغمضها مصنفات شتّى، نيّقت على المائتين جزءًا، أتى فيها بالعجب العجاب، مما دفع شيخيه القطان وابن عيينة أن يقولا: «يلوموننا في حب علي، ووالله إننا لنستفيد منه أكثر مما يستفيد منا». وجعل تلميذه إمام أهل الصنعة البخاري يقول: «ما استصغرت نفسي عند أحد؛ إلا عند على»

ومن المؤسف حقًا، أن تصل يد الدهر إلى هذه المصنفات الرائقة، فتصبح نسيًا منسيًا، لا عين، ولا أثر، قد أكل عليها الزمان وشرب، ولا يصلنا منها سوى هذه القطعة المتواضعة، التي كلما طالعناها ازداد ألمنا لفقد بقية ما دبجه يراع هذا الجهبذ النَّقَادِ في هذا الفن، ولكن لله في خلقه شئون، ولعل الأيام غدًا تأتينا بهذا الذي نتمناه، وما ذلك على الله بعزيز.

وهذه القطعة المذكورة، هي كتابنا الذي أقدمه اليوم، تحت عنوان «علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ»، تُعَدُّ أول كتاب وصلنا في هذا الفن (فن العلل)، وقد كان مصيرها مصير بقية كتب ابن المديني الباقية ضياعًا وإهمالاً؛ حتى نفض عنها غبار السنين الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي - جزاه الله خيرًا- وأخرجها للناس سنة (١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م) باسم (العلل!!)، ولكنه اكتفى بضبط النص فحسب، وقد أحسن في الأغلب، وأبقى أشياء للمتعقب، لم تسعفه مراجعه ساعتيد بتجلية الصواب فيها، أو إكمال مافيها من سقط!! والله يغفر له.

وهو بسبق حائزٌ تفضيلا مستوجبٌ ثنائيَ الجميلا

ثم تلاه الطبيب: عبد المعطي قلعجي، فأعاد نشر الكتاب سنة (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م) باسم (علل الحديث، ومعرفة الرجال)، وليته ما أتعب نفسه؛ فإنه ما فعل شيئًا يُذْكَر؛ بل مسخ الكتاب، ولم يحسن قراءة المخطوط، وبعد ذلك أخرجه عن موضوعه بهذه الحواشي، التي هي في وادٍ، والكتاب في وادٍ آخر، وهذا شأن هذا الرجل في كل ما يطبعه

أو يدَّعي أنه حَقَّقَه ، والله يسامحه .

وأخيرًا بعد أن قطعت شوطًا في عملي في الكتاب، وقفت على نشرة ثالثة للكتاب، قام بها الأستاذ: حسام بن محمد بو قريص، ونشرها سنة (١٤٢٣هـ) باسم (العلل)، وظاهرٌ أنه قد اعتمد على عمل الدكتور الأعظمي، لا سيما في ضبط النص، لذلك يتواطآن على بعض مشكلات النص، ويؤخذ عليه ما أُخذ على الدكتور الأعظمي، غير أنه يمتاز عن الأعظمي باهتمامه بتوثيق النص شيئًا ما، وفاته الكثير، ولم يوفق في فهم النص في أحيان متعددة. وهو في الجملة خير من سابقه كثيرًا، والله يغفر له.

ومع هذه الطبعات الثلاث للكتاب؛ فلم يهتم أحد ولذلك استعنت بالله، واستشرت سيما ومؤلفه حامل لواء هذا الفن، والقائم بأعبائه، ولذلك استعنت بالله، واستشرت مشايخي الفضلاء، وأساتذتي النبلاء، في أن أقوم بتحقيق الكتاب، ودراسته دراسة واسعة تتلاءم وحجم مؤلفه، ومحاولة كشف اللثام عن مخبوء كنوزه، وما أودعه فيه مصنفه من فوائد وفرائد تُشَدُّ لها الرِّحال، وترُحل من أجلها المطيّ. ولذلك تقدمت بهذا الموضوع إلى قسم الحديث الشريف وعلومه، بكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، كأطروحة لنيل درجة التخصص (الماجستير) في الحديث وعلومه، ووافق القسم مشكورًا على هذا الموضوع.

أسباب اختياري للموضوع:

هناك أسباب متعددة ، دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع ، أذكر منها :

١ قيمة كتاب (علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ» لابن المديني؛ من حيث إنه أول كتاب وصلنا في (علم علل الحديث)، ومع صغر حجمه-بالمقارنة بكتب ابن أبي حاتم والدارقطني مثلاً إلا أنه رأس في بابه، عمدة كلِّ من جاء بعده، ولا يكاد يستغني عنه باحث، ولذلك أردت أن أخدمه الخدمة اللائقة به.

٢ مكانة مؤلف الكتاب؛ الإمام الكبير أبي الحسن علي بن المديني ـ رحمه الله تعالى ـ
 في هذا العلم خصوصًا. وفي علم الحديث على وجه العموم.

٣ _ قلة ما وصلنًا من نتاج ابن المديني العلمي في (العلل)، فأحببت أن أستجلي شيئًا من

منهجه الفذ في ذلك العلم، من خلال دراسة هذا الكتاب.

 ٤ ـ الرغبة في اكتساب الخبرة والحنكة في مجال تحقيق المخطوطات، وهذا لا يكون إلا بتجشم الخوض في مضايق هذا المجال.

٥ رغبتي في التزود من هذا الفنّ الدقيق، وهو علم العلل، فإن الطالب لا يكاد يصفو له منه قدر من المعرفة والخبرة؛ إلا بدراسة أمثال هذه المصنفات الأصيلة التي دبجها أفذاذه، ومحاولة العيش مع تراثهم، وتلمس مواضع الفائدة فيه. والله الموفق لا ربسواه.

خطة البحث:

وقد جريت في هذا البحث على هذه الخطة التي أقرها مشايخي المشرفون، وهي:

أنني قسمت البحث إلى قسمين: قسم الدراسة، وقسم التحقيق.

أما قسم الدراسة:

فقد اشتمل على: مقدمة ، وفصلين .

فأما المقدمة:

فاشتملت على بيان حفظ الله للسنة كحفظه جل وعلا للقرآن، وذكرت فيها أسباب اختيار هذا الموضوع، والخطة التي سرت عليها فيه، ومنهج التحقيق.

وأما الفصل الأول:

ففيه التعريف بالمؤلف ابن المديني، من حيث اسمه ونسبه وكنيته، وموطنه ومولده، وأسرته، وحياته العلمية، وأبرز شيوخه وأبرز تلاميذه، وإمامته ونبوغه في العلل، وموقفه من فتنة القول بخلق القرآن، وأخيرًا وفاته.

وأما الفصل الثاني:

ففيه التعريف بالكتاب موضوع الدراسة، من حيث تحقيق اسمه، وصحة نسبته إلى ابن المديني، وأسانيده التي وصلنا بها، والنسخة الخطية، وترجمة رواة النسخة الخطية، ومنهج ابن المديني فيه.

وأما القسم الثاني:

وهو الخاص بتحقيق الكتاب، والتعليق عليه، وفيه النص المحقق، حسب المنهج التالي:

 ١ - قمت بنسخ المخطوطة حسب قواعد الإملاء الحديثة ، مع وضع ما تدعو إليه الحاجة من علامات الترقيم ، لتوضيح النص ، وفهم معانيه .

٢ - ثم قمت بمقابلة المنسوخ بالأصل المخطوط، تفاديًا لوقوع أي سقط أو خلل، وربطت المنسوخ بالمخطوط بذكر نهاية كل وجه من لوحات المخطوط بين معقوفين هكذا [ل١/أ.ب]، مشيرًا بالرمز (ل) إلى اللوحة من المخطوط، وبالرمز (أ) إلى الوجه الأول من اللوحة، وبالرمز (ب) إلى الوجه الثاني من اللوحة.

٣ ـ قسمت النص بعد نسخه إلى فقرات، وجعلت كل فقرة وحدةً قائمة بذاتها،
 وأعطيتها أرقامًا مسلسلة، وذلك أدعى إلى إحسان فهم النص على ما ينبغي.

٤ - جعلت نص كل فقرة بخط غليظ أعلى الصفحة، حتى لا تختلط بغيرها من التعاليق أو الهوامش، وأذكر ما يتعلق بضبط هذه الفقرة، وتحقيقها في الهامش تحتها مباشرة، وبعد انتهاء الفقرة، أبدأ بالتعليق عليها موثقًا ومخرجًا ومناقشًا، أشبه ما يكون بشرح الفقرة، مصدِّرًا ذلك التعليق بنفس رقم الفقرة، وحملني على ذلك عدم تشتيت نص الفقرة الواحدة بين الهوامش المتباعدة.

وابلت الأجزاء التي نقلها ابن مَنْدَه في «شروط الأئمة» وابن المفضل في «الأربعين»، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» على ما نسخته من الأصل المخطوط؛ فأثبت فوارق هذه الكتب عن نسختنا في الهامش، إلا أن يثبت أن ما فيها أصح مما في الأصل المخطوط، فأثبت حينئذ الصواب في الصلب، وأجعل ما سواه في الهامش منبها عليه.

٦ قمت-بعون الله ومنته- بتوثيق جميع الفقرات المذكورة، بذكر كل من وقفت
 عليه قد أخرجها عن ابن المديني مسندة أو معلقة، وبينت الفروق إذا كان ثمَّت فروق في

الهامش، وهذا مما يؤكد الثقة بنسبة هذه الأقوال إلى ابن المديني من ناحية، ومن أخرى يفيد هذا التوثيق إفادة باهرة في إصلاح كثير من التصحيفات والأغلاط، وسد كثير من البياضات، وإكمال ما سقط من النص؛ إذ ليس للكتاب سوى مخطوطة وحيدة، فتصير هذه النقولات عن ابن المديني من هذا الكتاب كالنسخ الأخرى.

ولذا فإنني أحسب أن الله جلت قدرته قد وفقني بذلك إلى إخراج نص لهذا الكتاب، ولأول مرة!! خالٍ من التصحيف والسقط والأغلاط، ويمكن فهمه من غير عسر ولا تعسف، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم. ويستطيع كل ناظر منصف أن يدرك هذا الفرق بين نتيجة عملي هذا وبين الطبعات الثلاث السابقة، بمجرد قراءة النص فقط عندي وعندهم، والله الموفق لا رب سواه.

٧ ـ قمت بتخريج ما في الكتاب من أحاديث وأقوال، وذلك بالعزو إلى المصادر التي يوجد بها الأحاديث أو الأقوال، واستقصيت في سرد المراجع والمصادر المطبوع منها وما طالته يدي من المخطوطات.

٨ ـ عند وجود اختلاف على الرواة في سند الحديث أو متنه؛ فإني أُخرِّج وجوه الخلاف؛ وأنظر في أحوال رواتها، وأبين على ضوء ذلك ما يترجح في حال الحديث، قبولاً أو ردًّا، مع تأييد ذلك بالدليل.

٩ ـ أقوم بدراسة ما تدعو إليه الحاجة من طرق الحديث، وأبين درجة الحديث على ضوء ذلك.

١٠ أناقش إمامنا ابن المديني في بعض أحكامه على الأحاديث، وذلك بذكر من وافقه أو خالفه من الحفاظ وأهل العلم فيما يذهب إليه في كل مسألة، ولا أدَّعى أنني أناقشه برأيي، فحاشا لله أن يتجرأ مثلي على مثل هذا الجبل الضخم؛ فقد منعني ما رأيت من سعة علمه من أن أتجرأ عليه بعلم مسترضع بثدي من العجز وثدي من التقصير، وإنما أناقشه بأقوال أكفائه من الجهابذة المتقنين، والله المعين.

١١ ـ أُعَرِّفُ بما يَرِدُ في النص من أعلام غير الرواة، وبالأماكن، والبلدان،
 وغيرها.

١٢ _ أُوَضِّحُ الألفاظَ الغريبة .

۱۳ - ثم ذيلت النص المحقق بعمل الفهارس الفنية، التي تعرف بمضامين الكتاب عمومًا، وهي:

- فهرس مصادر البحث ومراجعه ، المخطوطة والمطبوعة (١١) .
 - -فهرس الأحاديث.
 - -فهرس الأعلام المذكورين في النص.
- فهرس لمن تكلم فيهم ابن المديني بجرح أو تعديل، مع ذكره.
 - -فهرس الموضوعات.

وقد قصدت _ إن شاء الله - وجه الله تعالى في الذبِّ عن السنن النبوية، والقواعد الدينية، وليس يضرني وقوف أهل المعرفة على مالي من التقصير، ومعرفتهم أن باعي في هذا الميدان قصير، لاعترافي أني لست من نقّاد هذا الشان، وإقراري أني لست من فرسان هذا الميدان، لكني لم أجد من الأصحاب من يتصدى لجواب هذه الرسالة، لما يَجُرُّ إليه ذلك من القالة.

فتصديت لذلك من غير إحسان ولا إعجاب، ومن عُدِم الماء تيمم التراب، عالمًا بأني لو كنت بارِي قَوْسِها ونِبَالهَا، وعنترة فوارسها ونِزالها؛ فلا يخلو كلامي من الخطأ عند الانتقاد، ولا يصفو جوابي من الغلط عند النقاد، فالكلام الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ هو كلام الله في كتابه العزيز الكريم، وكلام من شهد بعصمته الذكر الحكيم، وكل كلام بعد ذلك؛ فله خطأً وصوابٌ، وقشرٌ ولُبابٌ.

ومن قصد وجه الله-تعالى- في عمل من أعمال البِرِّ والتُّقَى؛ لم يحسن منه أن يتركه، لما يجوز عليه في ذلك من الخطأ، وأقصى ما يخاف أن يَكِلَّ حسامه في معترك

 ⁽١) وقد قاربت الألف، وقد أسقطناها من هذه الطبعة تخفيفًا على القراء الكرام، وهي في أصل الرسالة في قرابة مائتي صفحة.

المناظرة ويَنْبُو، ويعثر جواده في مجال المجادلة ويَكْبُو؛ فالأمر في ذلك قريب؛ إن أخطأ؛ فمن الذي عُصِمَ؟! وإن خُطّىء؛ فمن الذي ما وُصِمَ؟! والقاصد لوجه الله لا يخاف أن يُنقد عليه خللٌ في كلامه، ولا يهاب أن يُدَلَّ على بطلان قوله، بل يحب الحق من حيث أتاه، ويقبل الهدى ممن أهداه، بل المخاشنة بالحق والنصيحة، أحب إليه من المداهنة على الأقوال القبيحة، وصديقك من أصدقك لا من صدَّقك، وفي نوابغ الكلم وبدائع الحكم: عليك بمن يُنذِرُ الإبسال والإبلاس، وإياك ومن يقول: لا باس ولا تاس.

فإن وقف على كلامي ذكي لا يَسْتَقُوبِه، أو جافٍ يسخر منه ويَسْتَزْرِيه؛ فالأولى بالذكي أن يخفض لي جناح الذل من الرحمة، ويشكر الله على أن فضّله عليَّ بالحكمة، وأما الآخر الزّاري، وزند الجهالة الواري؛ فإن العلاج لترقيق طبعه الجامد هو الضرب في الحديد البارد، ولذلك أمر الله بالإعراض عن الجاهلين، ومدح به عباده الصالحين⁽¹⁾.

ولا يسعني وأنا أختم كلامي هنا؛ إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذيً الكبيرين اللّذيْنِ قبلا-تواضعًا منهما- الإشراف على هذا البحث؛ وهما صاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور الشيخ: محمد محمود أحمد أبو هاشم، وكيل كلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، والأستاذ بقسم الحديث الشريف وعلومه، حفظه الله ورعاه ونفع به عباده المسلمين. وصاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور العَلاَّمة المحدِّث الشيخ: أحمد معبد عبد الكريم، أستاذ ورئيس قسم الحديث الشريف وعلومه بالكلية، متعه الله بالصحة والعافية وأمتع به المسلمين، ونفعنا الله بعلومهما في الدارين. فقد أجهدا نفسيهما في مراجعة هذا البحث وإصلاحه، وكان لتوجيهاتهما الرائعة أكبر الأثر في خروج هذا البحث في هذه الصورة النهائية، فجزاهما الله عني وعن العلم وطلبته خير الجزاء، وجعل ذلك الجهد في ميزانهما في يوم تكون العاقبة فيه للمتقين.

اجعلنا الله ممن تكلَّفَ الجهدَ في حفظ السُّننِ، ونَشْرِهَا، وتمييزِ صَحيحها من سَقِيمِها، والتَّفَقُه فيها، والذَّبِّ عنها؛ إنَّهُ المانُ عَلَى أُوليائه بمنازل المقرِّبين، والمتفَضِّلُ

⁽١) من كلام الإمام العلامة محمد بن إبراهيم الوزير اليماني في مقدمة كتابه الماتع «العواصم والقواصم في النَّبُ عن سُنَّة أبي القاسم عليه المراد ٢٢٢-٢٢٤).

على أَحْبَابِهِ بِدَرَجَةِ الفائزين، والحمدُ لله رَبِّ العالمين، والحمدُ لله وحدَه، والصلاةُ والسلامُ على من لا نبيَّ بعده، وعلى آلِه وصحبهِ، ومَنْ تَبعَ رُشْدَهُ (١).

«ونسأل الله المبتدئ لنا بنعمه قبل استحقاقها، المديمَها علينا، مع تقصيرنا في الإتيان على ما أوجب به من شكره بها، الجاعلنا في خير أمة أخرجت للناس: أن يرزُقَنا فهمًا في كتابه، ثم سنةِ نبيه، قولاً وعملاً، يؤدي به عنّا حقّه، ويوجب لنا نافِلةً مزيده»(٢).

والله من وراءِ القصدِ، وهو المسئولُ أن يتقبلَه بقبولِ حسَنٍ، وأن يُتَقَلَ به الموازينَ، يومَ تكونُ العاقبةُ للمتقينَ .

وآخرُ دعوانا أن الحمدُ الدربُّ العَالمينَ وكتب:

أبو عبدالله مازن بن محمد السرساوي

حامدًا ومصليًا على النبي الأمي الكريم ﷺ

⁽¹⁾ من كلام الإمام ابن حبان في خاتمة كتابه «الثقات» (٩/ ٢٩٧).

 ⁽٢) اقتباس من «الرسالة» للإمام الشافعي (ص: ١٩ - ٢٠).

الفصل الأول ترجمة الإمام علي بن المديني (وهي ترجمة موجزة مختصرة)^(١)

اسمه، ونسبه، وكنيته:

هو الشيخ الإمام الحجة، أمير المؤمنين في الحديث، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيحِ السَّعدي مولاهم البصري، المشهور بابن المديني.

هذا هو المتفق عليه بين غالب من ترجم له^(۲).

لم أبسط القول في ترجمة المؤلف -رحمه الله-؛ اعتمادًا على شهرته الواسعة، فقد ترجم له خلق من الحفاظ
 والمؤرخين، المتقدمين والمتأخرين، منهم على سبيل المثال:

- محمد بن سعد -وهو من طبقة المؤلف- (ت: ٢٣٠هـ) في «الطبقات الكبرى» (٧/ ٣٠٨).

-البخاري -وهو من أخص تبلامينده- (ت: ٢٥٦هـ)في «التارينخ الكبيسر» (٦/ ٢٨٤)، وفي «الوسط» (٢/ ٢٨٤) (٢/ ٢٨٤)، وفي «الأوسط» (٢/ ٣٤٩) (زنجويه).

- يعقوب بن سفيان الفسوي - وهو من تلاميذه - (ت: ٢٧٧هـ) في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٢١٠).

_الذهبي -من المتأخرين- (ت: ٤٨ ٧هـ) في اسير أعلام النبلاء؛ (١١/ ١٨).

-ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٧هـ) في اتهذيب التهذيب؛ (٧/ ٢٤٩).

-كارل بروكلمان -وهو من المستشرقين- (ت: ١٣٧٥ هـ) في اتاريخ الأدب العربي، (٣/ ٢٢٠-٢٢٢).

- هذا من ناحية ؛ ومن ناحية أخرى، فقد أفردت ترجمته يدراسات عصرية موسعة ؛ أهمها -حسب ما أعلمه -: «الإمام على بن المديني، ومنهجه في نقد الرجال ، وهي رسالة علمية ، حصل بها الدكتور: إكرام الله إمداد الحق، على درجة الماجستير من كلية الدعوة وأصول الدين ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، سنة ١٤٠٨ هـ، بإشراف الدكتور: عويد بن عياد المطرفي ؛ ثم نشرتها دار البشائر الإسلامية ، سنة ١٤١٣ هـ. وقد توسع صاحب الرسالة المذكورة في ترجمة الإمام ابن المديني ، وأجاد في ذلك -جزاه الله تعالى خيرًا - ، وقد أفدت كثيرًا من عمله ذلك في هذه الترجمة الموجزة .

- «الإمام الحافظ علي بن المديني، شيخ البخاري، وعالم الحديث في زمانه»، وهو الكتاب الواحد والخمسون، من سلسة «أعلام المسلمين»، التي تنشرها دار القلم بدمشق، ونشر هذا الكتاب سنة ١٤١٥هـ، من تأليف الأستاذ: إبراهيم محمد العلي، وقد أفدت منه أيضًا؛ فجزى الله كاتبه خيرًا.

(٢) انظر مثلاً: «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٨٤)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ١٩٣-١٩٤)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٤٩)، وغيرها.

وقال ابن أبي حاتم: (. . . جعفر بن نجيح بن عبد السلام السعدي)(١).

وقال الخطيب، والذهبي: (... جعفر بن نجيح بن بكر بن سعد السَّعدي مولاهم)(٢).

وقال ابن تغري بردى: (... جعفر بن يحيى بن بكر بن سعيد!!)(٣).

ونسبته (السَّعدِيُّ) نسبة ولاء، فإنه مولى عطية بن عروة بن سعد، وقيل: ابن القين السعدي الجُشُميِّ الصحابي -رضي الله عنه-(٤).

وأما نسبته (المَدينيُّ)؛ فهي نسبة إلى المدينة، مدينة الرسول ﷺ، وهي نسبة غير قياسية، والقياس في النسبة إليها، أن يقال: (مدني)، من غير إثبات الياء. وإنما ينسب ابن المديني إلى المدينة؛ لأن أصله منها، وقد نزل أبوه البصرة بعد ذلك.

ونقل ياقوت عن ابن طاهر، أنه ذكر بإسناده إلى البخاري، أنه قال: (المديني) هو الذي أقام بالمدينة ولم يفارقها؛ و(المدني) هو الذي تحول عنها وكان منها. ثم قال ياقوت: والمشهور عندنا أن النسبة إلى مدينة الرسول على (مدني) مطلقًا، وإلى غيرها من المدن (مديني) للفرق لا لعلة أخرى؛ وربما ردَّه بعضهم إلى الأصل، فنسب إلى مدينة الرسول على أيضًا (مديني).

ونسبة ابن المديني إلى المدينة (مديني)؛ من هذا البعض الذي رُدًّ إلى الأصل، والله أعلم.

⁽١) · «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٩١).

⁽٢) قتاريخ بغداد» (١٦/ ١٣٤)، وقالسير» (١١/ ١١-٤٦).

⁽٣) «النجوم الزاهرة» (٢/٦٧٢).

⁽٤) • تهذيب التهذيب، (٧/ ١٨٧ - ١٨٨)، و وتهذيب الأسماء واللغات، (١/ ٣٥٠).

 ⁽٥) «اللباب» لابن الأثير (٣/ ١٨٤)، و«معجم البلدان» لياقوت الحموي (٧/ ٢٢٨).

موطنه، ومولده:

ولد ابن المديني بالبصرة، في خلافة المهدي العباسي، سنة إحدى وستين ومائة؛ لا يختلف في هذا أحد ممن ذكر تاريخ ميلاده؛ إلا ابن حبان؛ فقد قال في «الثقات» (٨/ ٩٦٤): ولدبالبصرة سنة ١٦٢هـ.

والذي يظهر أن من ارتحل من المدينة إلى البصرة من آباء ابن المديني، إنما هو أبوه عبد الله بن جعفر (١١)، لا غيره، والله أعلم.

أسرته:

لقد نشأ ابن المديني في أسرة ذات فضل وعلم، ورث فيها العلم كابرًا عن كابر؛ ولما كان أثر الأسرة كبيرًا في نشأة أي عالم من العلماء؛ رأيت من المناسب أن أوجز بذكر من وقفت عليه من عائلته، ممن اشتغل بطلب العلم.

ابوه: عبدالله بن جعفر بن نجيح السعدي، وهو محدثٌ مشهور؛ لكنه متكلَّم فيه؛ بل حكى الذهبي في «الميزان» (٢/ ٤٠١) الاتفاق على تضعيفه. قال الخطيب، والذهبي في ترجمة ابن المديني: كان أبوه محدثًا مشهورًا (٢).

وقد روى عن: إبراهيم بن مسلم بن مجمع، وموسى بن عقبة، وجعفر بن محمد الصادق، وزيد بن أسلم، وغيرهم.

وروى عنه: ابنه علي، وبهز بن أسد، وأبو داود الطيالسي، وعلي ابن الجعد، وقتيبة بن سعيد، وغيرهم.

وقد مات -رحمه الله- سنة ثمان وسبعين ومائة، وحديثه عند الترمذي، وابن ماجه (٣).

⁽١) (على بن المديني) للدكتور: إكرام الله (ص٤٤) وفيه تفصيل ذلك.

 ⁽۲) «تاريخ بغداد» (۲۱/۱۳)، و «السير» (۲۱/۱۱)، ولا تنافي بين كونه محدثًا مشهورًا، معروفًا بالطلب، وبين
 كونه مع ذلك ضعيفًا عند الاحتجاج، كما لا يخفى.

⁽٣) «تهذیب الکمال» (۱٤/ ۳۷۹–۳۸۶)، و «تهذیب التهذیب» (٥/ ۱۷٤).

٢ _ جدُّهُ لأبيه؛ جعفر بن نَجِيح السعدي، وقد كان هو الآخر من المحدثين.

روى عن: عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق. وروى حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، عن أبيه، عنه (١).

٣ _ جده لأمه؛ جُمْهَان أبوالعلا مولى الأسلميين. وكان علي بن المديني يقول:

أمي مِن ولد عباس بن جمهان، ويقول: جمهان هذا؛ هو جدي من قبل أمي.

روى عن عثمان بن عفان، وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهما.

وروى عنه: عروة بن الزبير، وعمر بن نُبيُّه الكعبي.

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢).

٤ ـ والدته. كانت أمه عاقلة لبيبة ذكية، مسلمة قوية الإيمان، وقد أثرت في حياة ولدها ابن المديني تأثيرًا بينًا، وكانت سببًا في تحصيله هذا العلم الجمَّ الذي ساد به أهل زمانه، وهذا ظاهر تمام الظهور من خلال هذه القصة التي حكاها ابن المديني، فقال: «غبت عن البصرة، في مخرجي إلى اليمن -[قال الراوي:] أظنه ذكر ثلاث سنين- وأمي حيّة، قال: فلما قدمت عليها، جعلت تقول: يا بني! فلان لك صديق، وفلان لك عدو. فقلت لها: من أين علمت يا أمّه؟

قالت: كان فلان وفلان-فذكرت فيهم يحيى بن سعيد- يجيئون مُسَلَّمين، فيعزوني، ويقولون: اصبري؛ فلو قد قدم عليك سرك الله بما ترين؛ فعلمت أن هؤلاء محبوك وأصدقاؤك. وفلان وفلان، إذا جاءوا، يقولون لي: اكتبي إليه وضيقي عليه وحرجي عليه ليقدم عليك، هذا أو نحوه "(٣).

٥ ـ أبناؤه. وقد وقفت لعلي بن المديني على ثلاثة أولاد، ممن طلبوا هذا الشأن،
 وهم:

 ⁽١) • التاريخ الكبير ١ (٢/ ٢٠١-٢٠١)، و الجرح والتعديل (٢/ ٤٩١).

⁽٢) (١١٨/٤)؛ و﴿التاريخ الكبيرِ» (٢/ ٢٥٠)، و﴿الجرح والتعديل؛ (٢/ ٥٤٦)، و﴿تهذيب التهذيب (٢/ ١١٠).

⁽٣) قاريخ بغداد؛ (١٣/ ٤٢٦-٤٢٧)، وفسير النبلاء؛ (١١/ ٤٩).

أ_ عبد الله بن علي بن المديني. من أهل البصرة، قدم بغداد، وحدث بها عن أبيه، وروى عنه محمد بن عبد الله المستعيني، ومحمد ابن عمران بن موسى الصيرفي.

قال المستعيني: حدثني عبد الله بن أبي سعيد الوراق، عن محمد بن علي بن المديني، عن أبيه بكتاب «المدلسين»، ثم قدم علينا عبد الله بن علي فحدثنا بالكتاب عن أبيه.

وسئل عنه الدارقطني، هل روى عن أبيه كتاب «العلل»؟ فقال: إنما أخذ كتبه وروى إجازة ومناولة!! قال: وما سمع من أبيه كثيرًا؛ لأنه ما كان يُمَكِّنهُ من كُتبه (١).

ب محمد بن علي بن المديني. روى عن أبيه، وحدث عنه كتاب «المدلسين» وقد وثقه الدارقطني، كما سبق في ترجمة أخيه قبل أسطر.

ج ـ أحمد بن علي بن المديني. روى عن يحيى بن معين، وحسين بن حسن السلماني، وروى عنه ابن عدي في «الكامل»، ولم أظفر له بترجمة (٢).

حياة ابن المديني العلمية:

في هذا الجو المفعم بالعلم والجد في تحصيله، ومن بيت شغوف بطلب الحديث وعلومه؛ انطلق إمامنا ابن المديني، منذ نعومة أظفاره، تحدوه رغبة جامحة في الوقوف على أغوار هذا العلم الشريف، ولقد بدأ -رحمه الله تعالى - منذ وقت مبكر جدًّا في حياته، يوم كان صبيًّا، ويصور هو هذه المرحلة من بداية الطلب، فيقول: «مرَّ بنا الجماز -ونحن في مجلس للحديث - فقال: يا صبيان! أنتم لا تحسنون أن تكتبوا الحديث، كيف تكتبون أُسَيِّدًا، وأُسِيدًا، وأُسَيِّدًا؟ قال: فكان ذلك أول ما عرفت التقييد وأخذت فيه "(٣).

وقد استمرت دراسة علي بن المديني في الكُتَّاب، إلى حوالي الرابعة عشرة من عمره، فقد قال: (مات أبو عوانة، وأنا في الكُتَّاب»، وأبو عوانة توفي سنة خمس أو ست

⁽۱) «تاريخ بغداد» (۹/۱۰-۱۰/السعادة)، واسؤالات حمزة السهمي للدارقطني، (ص۲۳۱/رقم٣٢٣)، وانظر تعليق الدكتور إكرام الله، على قول الدارقطني فيه في كتابه (علي بن المديني، (ص٥٦).

 ⁽۲) (۲) (۱۲۸/۶) - ۱۵۲۱ (۱۱۵۲۸) الفكر)، و (علي بن المديني) لإبراهيم العلى (ص٢٦-٢٧).

⁽٣) (تصحيفات المحدثين) للعسكري (١٣/١).

وسبعين ومائة، فيكون عمر علي إذ ذاك – على التقدير الأول- أربعة عشرة سنة، والله أعلم (١).

ثم بدأ في حدود الخامسة عشرة من عمره تقريبًا في تلقي العلم وطلب الحديث وروايته؛ فروى عن أبيه الذي توفي سنة ثمان وسبعين ومائة، وروى عن حماد بن زيد الذي توفي في سنة تسع وسبعين ومائة، وكذلك روى عن هشيم بن بشير، وقد صرح بأنه لقيه في سنة تسع وسبعين ومائة، وهو في الثامنة عشرة من عمره.

وعلى عادة الحفاظ والمحدثين، فقد ارتحل ابن المديني، بعدما تحمل عن علماء وحفاظ البصرة، رحل ليتحمل عن بقية العلماء الكبار في بقية أنحاء المعمورة ساعتثذٍ.

فرحل إلى الكوفة، وكتب عن أبي نعيم الفضل بن دكين، ووكيع ابن الجراح، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وغيرهم.

ورحل كذلك إلى حاضرة الخلافة الإسلامية وقتئذ، إلى مدينة السلام بغداد حررها الله وجميع مدن العراق من براثن الاستعمار الأمريكي الصليبي- فلما قدمها؛ اجتمع إليه الناس، فلما تفرقوا قيل له: من وجدت أكيس القوم؟ قال: هذا الغلام المخرّمي -يعني أبا جعفر محمد بن عبدالله المبارك - وذكر أحمد بن منصور الرمادي: أن علي بن المديني قدم بغداد سنة سبع أو ثمان وثمانين ومائة، وجعل يطوف على علمائها، ليأخذ الحديث عنهم ويفتّش عن أحوال رجال الحديث جرحًا وتعديلاً. وأخذ في بغداد عن أبي عبيد القاسم بن سلام، وابن علية، وغيرهما.

ورحل إلى واسط، وأخذ عن هشيم بن بشير الواسطي، وعلي بن عاصم الصدِّيقي، وغيرهما.

ورحل إلى مكة المكرمة، فسمع من سفيان بن عيينة عالم أهل مكة، وجرير بن عبد الحميد، والوليد بن مسلم، وكانا قدوفدا إلى مكة للحج.

⁽١) قطي بن المديني؛ للدكتور إكرام الله (ص١٣٤)، وقد اختصرت هذا المبحث منه، وزدت عليه أشباء يسيرة، فجزاه الله خيرًا.

ورحل إلى المدينة المنورة، وسمع من أهلها.

ورحل إلى اليمن، وسمع فيها من عبد الرزاق الصنعاني، وهشام ابن يوسف الصنعاني.

ورحل إلى الرَّيِّ، وسمع بها من جرير بن عبد الحميد مرة أخرى بعد ما سمع منه أيام الحج بمكة.

وفي «تصحيفات المحدثين» للعسكري (١/ ٤٧)، و «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (٢/ ٧٧٢) ما يفيد أن ابن المديني دخل مصر؛ فالله أعلم.

وبالنظر في خريطة الرحلات التي قام بها إمامنا ابن المديني، يتبين بجلاء سعة هذه الرحلة التي كونت ابن المديني علميًا، وأمدته بهذا البحر الزَّخَار من علوم الإسناد والعلل.

وإذا كانت النفوس عظامًا تعبت في مرادها الأجساد

ولهذا فإن المكانة العلمية الرفيعة التي تسنَّمها ابن المديني بين الجهابذة والنوابغ من أبناء عصره، لم تأت من فراغ ودعة ؛ وإنما كان قوامها هذا الجد والاجتهاد المتواصلان.

أبرز شيوخه:

نظرًا لهذه الرحلة الواسعة، فقد بلغ عدد شيوخ ابن المديني عددًا كبيرًا، لكني أ أقتصر على الترجمة لثلاثة من أكابر شيوخه، وهم:

۱ ـ حمادبن زيد.

هو الإمام الحافظ، شيخ العراق، حماد بن زيد بن درهم الأزدي، مولاهم الجهضمي، أبو إسماعيل البصري الأزرق. قال فيه عبد الرحمن ابن مهدي: «أثمة الناس في زمانهم أربعة: الثوري، ومالك، والأوزاعي؛ وحماد بن زيد». وقال أحمد بن حنبل: «هو من أثمة المسلمين من أهل الدين، وهو أحب إليَّ من حماد بن سلمة».

ويعتبر حماد بن زيد أول شيوخ ابن المديني بعد أبيه، وقد لزمه ابن المديني مدَّة طويلة، حتى جعله الذهبي من المختصين به. وتوفي حماد يوم الجمعة في شهر رمضان سنة(١٧٩هـ) رحمه الله تعالى رحمة واسعة (١).

٢ - سفيان بن عيينة :

هو الإمام العلامة الحافظ، شيخ الإسلام محدِّث الحرم، سفيان ابن عيينة بن ميمون أبو عمران الهلالي الكوفي ثم المكي. قال فيه الشافعي: «لولا مالك وسفيان بن عيينة؛ لذهب علم الحجاز» وقال ابن مهدي: «كان ابن عيينة من أعلم الناس بحديث أهل الحجاز».

ويعتبر ابن المديني من كبار أصحاب ابن عيبنة الملازمين له المكثرين عنه، ولقد بلغ من إعجاب الشيخ بتلميذه أن قال سفيان: «يلومونني على حب علي بن المديني؛ والله لما أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني» وكان يسميه (حية الوادي) يريد قوته وتفننه في هذا الشأن. وتوفي ابن عيينة يوم السبت آخريوم من جمادى الآخرة، سنة (١٩٨هـ)(٢).

⁽۱) «التاريخ الكبير» (۳/ ۲۰)، و«تقدمة الجرح والتعديل» (ص١٧٦)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٩)، و«السير» (٧/ ٤٥٨)، و«علي بن المديني» د: إكرام الله (ص١٨٩).

 ⁽٢) «التاريخ الكبير» (٩٤/٤)، و«تقدمة الجرح» (ص٢٣)، و«تهذيب التهذيب» (٤/١١٧)، و«السير» (٨٤/٤)، وغيرها.

٣ ـ يحيى بن سعيد القطان.

هو الإمام الحافظ العَلَم، سيد الحفاظ، يحيى بن سعيد بن فرُّوخ، أبو سعيد التميمي، مولاهم البصري الأحول القطَّان. قال ابن مهدي: «اختلفوا يومًا عند شعبة، فقالوا له: اجعل بيننا وبينك حكمًا! قال: قد رضيت بالأحول، يعني يحيى بن سعيد، فما برحنا حتى جاء وقضى على شعبة، فقال شعبة: ومن يطيق نقدك يا أحول؟». وقال ابن المديني: «ما رأيت أحدًا أعلم بالرجال من يحيى بن سعيد».

وقد بلغ من اهتمام القطان بتلميذه ابن المديني، قوله: «إني كلما قلت: لا أحدُّث كذا؛ استثنيت عليًا»، وكان عليٌّ من الملازمين للقطان، وله معه سؤالات عن العلل والرجال، راحت فيما أكل عليه الدهر وشرب من تراث المسلمين (١)، والله المستعان.

وقد توفي القطان يوم الأحد، الثاني من صفر سنة (١٩٨هـ)(٢).

أشهر تلاميذه.

ومن نعمة الله وفضله على العلماء؛ أن يقيض لهم من يحفظ علومهم، وينقلها إلى اللاحقين من ورائهم، لتفيد الأمة من هذه الجهود الضخمة التي هي عصارة أعمار أجيال من العباقرة والملهمين، وكما رزق إمامنا ابن المديني بهؤلاء النجوم الذين تخرج بهم، وتتلمذ على أيديهم؛ فإنه كذلك قد وهبه الله تعالى تلامذة، ليسوا بأقل قدرًا من هؤلاء الشيوخ، فمن أشهر تلاميذه:

⁽۱) وأما قول الدكتور إكرام الله في معرض تعداده لمولفات ابن المديني ص٢٦٧: «سؤالات ابن المديني ليحيى بن سعيد القطان» وتقع هذه السؤالات في جزئين وتوجد نسخة خطية منه في مكتبة أحمد الثالث باستانبول ضمن مجموع رقم (٦٢٤)» كذا قال وهذا ذهول منه ووهم أوقعه فيه عدم تدبره لكلام الأعظمي في نشرته ص (١١٩) والأعظمي إنما يعنى «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» قتنبه!

 ⁽۲) «التاريخ الكبير» (۸/ ۲۸۱)، و القدمة الجرح» (ص۲۳۲)، و الهذيب النهذيب، (۱۱/ ۲۱۲)، و السير»
 (۹/ ۱۷۵)، وغيرها.

١ _ محمد بن إسماعيل البخارى .

وهو الإمام العلامة العلم، الحافظ، شيخ الإسلام، وإمام الحفاظ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي مولاهم البخاري، صاحب الصحيح. يقول محمد بن سلام أحد شيوخه: «كلما دخل عليّ هذا الصبيّ؛ تحيرت وألبس عليّ أمر الحديث وغيره، ولا أزال خائفًا ما لم يخرج». وقال شيخه قتيبة بن سعيد: «جالست الفقهاء والزهاد والعباد؛ فما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل، وهو في زمانه كعمر في الصحابة». وقال أحمد بن حنبل: «ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل».

وقد تخرج البخاري بابن المديني في الجرح والتعديل والعلل، حتى كان يقول: «ما تصاغـــرت نفسي عند أحد؛ إلا عند علي بن المديني». وقال أيضًا: «أشتهي أن أقدم العراق، وعلي بن المديني حيًّ؛ فأجالسه». وقد شحن البخاري «صحيحه» بأكثر من مائتي حديث، وكذا ملأ كتبه عامة؛ كالتاريخ الكبير، والصغير وغيرها بالنقل عن ابن المديني.

وقد توفي البخاري ليلة السبت ليلة عيد الفطر المبارك عند صلاة العشاء، ودفن يوم عيد الفطر بعد صلاة الظهر سنة (٢٥٦هـ)(١).

٢ ـ أبوحاتم الرازي.

هو الإمام الحافظ الناقد، محمد بن إدريس بن المنذر بن داود الحنظلي الغطفاني، أبو حاتم الرازي. قال أحمد بن سلمة النيسابوري الحافظ: «ما رأيت بعد محمد بن يحيى أحفظ للحديث، ولا أعلم بمعانيه من أبي حاتم». وقال موسى بن إسحاق الأنصاري القاضى: «ما رأيت أحفظ من أبي حاتم».

وقد تتلمذ أبو حاتم على شيخه ابن المديني، وأخذ عنه هذا الشأن، قال ابن أبي حاتم في ترجمة ابن المديني: «كان ابن وأبو زرعة». وكان أبو حاتم يقول: «كان ابن المديني عَلمًا في الناس في معرفة الحديث والعلل».

 ⁽١) «تقدمة الجرح» (ص٢٣٢)، و(تهذيب التهذيب» (١١/٢١٦)، و(السير» (٩/ ١٧٥)، وغيرها.

وتوفي أبو حاتم في شعبان سنة (٢٧٧هـ)(١).

٣ ـ أبو داود السجستاني:

هو الإمام الجليل، سيد الحفاظ، سليمان بن الأشعث بن إسحاق ابن بشير أبو داود الأزدي السجستاني، صاحب السنن المشهورة. قال أبو بكر الصاغاني فيه: «ألين لأبي داود الحديث، كما ألين لداود الحديد». وقال الحافظ موسى بن هارون: «خلق أبوداود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة، ما رأيت أفضل منه».

وقد توفي في السادس عشر من شوال، سنة (٢٧٥هـ) بالبصرة (٢٠٠.

إمامة علي بن المديني ونبوغه في علم العلل:

إن هذا الجزء من «علل» ابن المديني، الذي أقدمه اليوم – على وجازة ألفاظه، وقلة مادته بالنسبة لما بلغنا من تصانيف ابن المديني في «العلل» – ليدل أقوى دلالة، بأبين أسلوب على عُلُو كعب ابن المديني في هذا الشأن، وبلوغه فيه شأوًا لا يدرك، ولم لا؟ وهو الذي أفنى عمره كله في تحصيل هذا الفن، فهو القائل: «ربما أدركت علة الحديث بعد أربعين سنة». ياألله! حديث يظل منشغلاً به أربعين سنة!! أيُّ صبر هذا الذي تحلى به إمامنا ابن المديني –رحمه الله؟! ولن أسهب هنا في ذلك؛ فإن في ما علقته هنالك على مواطن العلل في كلام ابن المديني، ما يغني عن ذلك الإسهاب، (... وما راءٍ كَمَنْ سَمعًا).

وأكتفي هنا بسوق نُبَذِ، من كلام الأئمة النقاد، والجهابذة الحفاظ، في مبلغ نبوغ ابن المديني في هذا الفنِّ.

فقد قال فيه الإمام أحمد: «أعلمنا بالعلل؛ علي بن المديني» ($^{(n)}$.

وقال أبو حاتم الرازي: «كان علي بن المديني عَلمًا في الناس في معرفة الحديث والعلل»(٤).

⁽١) • تقدمة الجرح (ص٣٤٩)، واتهذيب النهذيب (٩/ ٣١)، و (السير ١ (٢٤٧/١٣)، وغيرها.

⁽٢) - «الجرح» (٤/ ١٠١)، واتهذيب التهذيب، (٤/ ١٦٩)، و«السير، (٢٠٣/١٣)، وغيرها.

⁽٣) «المجروحين» لابن حبان (١/ ٥٥/ الوعي).

⁽٤) ﴿ فَقَدْمَةُ الْجَرَحِ (٣١٩).

وقال صالح جزرة: (أعلم من أدركت بالحديث وعلله؛ على بن المديني (١١).

وقال النسائي: «لم يكن في عصر أحمد مثل هؤلاء الأربعة: أحمد، ويحيى، وعلي، وإسحاق؛ وأعلمهم بالحديث وعلله علي...»(٢).

وقال محمد بن سيار الفرهياني: «أعلم أهل زمانه بعلل الحديث على»(٣).

وقال ابن حبان: (كان من أعلم أهل زمانه بعلل حديث رسول الله ﷺ (٤).

وقال الخطيب: «كان علي بن المديني فيلسوف هذه الصنعة، وطبيبها، ولسان طائفة الحديث وخطيبها، رحمة الله عليه، وأكرم مثواه لديه» (⁽⁾.

وقال الذهبي: «كان رأسًا في الحديث وعلله». وقال أيضًا: «علي ابن المديني برع في هذا الشأن، وساد الحفاظ في معرفة العلل»(٦).

وقال الحافظ في مقدمة «الفتح»: «لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم، على أهل عصرهما ومن بعده من أثمة هذا الفن، في معرفة الصحيح والمعلَّل، فإنهم لا يختلفون في أن على بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك . . . »(٧).

فلا غرو بعد ذلك أن يكون كتابه في «العلل» أعظم الكتب، وأحسنها وأجلها وأخلها وأفخمها، فقد قال ابن كثير: «وأحسن كتاب وضع [في] ذلك-يعني العلل- وأجله وأفحله؛ «كتاب العلل» لعلي بن المديني شيخ البخاري»(^^).

⁽١) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٧٠/ السعادة).

⁽٢) قشرح علل الترمذي، (ص١٨٤/ السامرائي).

⁽٣) قاريخ بغداده (١١/ ٤٦٤).

⁽٤) (الثقات، لابن حبان (٨/ ١٩٤).

⁽٥) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٣٠٢)

⁽۲) «السير» (۷/ ۱۸۳)، (۱۱/ ۲۶).

⁽V) الهدي الساري (ص٣٤٦ – ٣٤٧).

 ⁽A) «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص٠٩)

موقف ابن المديني من محنة خلق القرآن.

قبل أن أتعرض لموقف ابن المديني من هذه المحنة، التي كان لها أثر بالغ في صفوف الرواة في ذلك الوقت؛ أعرض بإيجاز لشيء من تاريخ هذه الفتنة، فأقول وبالله التوفيق:

إن فتنة القول بخلق القرآن، من أعظم الفتن التي حاقت بالأمة الإسلامية، وكان منشأ هذه الفكرة المشتومة والقالة الشائهة، على يد الجعد بن درهم الذي قتله خالد القسري، سنة(١٢٤هـ)، ثم رفع لواءها من بعده جهم بن صفوان، الذي قتل هو الآخر سنة (١٢٨هـ)، وخمدت هذه الفكرة شيئًا ما؛ حتى أيقظها مرة أخرى بشر المِرِّيسيُّ (ت١٨٦هـ)، وأحمد بن أبي دُؤاد (ت ٢٤٠هـ)، وكان هذا الأخير معظمًا عند المأمون الذي كان ساعتئذ أميرًا للمؤمنين، فاستطاع ابن أبي دؤاد أن يقنع المأمون بهذه الفكرة، حتى اعتنقها؛ بل تعصب لها وسعى إلى حمل الناس عليها بالسيف، فكتب إلى ولاته في طول البلاد وعرضها، يأمرهم بامتحان العلماء، وإرغامهم على القول بخلق القرآن. وعذب خلقًا من سادات المسلمين وعلمائهم بسبب الامتناع عن قول ذلك، وهلك المأمون، وكان قد أوصى إلى أخيه وخليفته من بعده المعتصم، بأن يسير سيرته تلك في امتحان الناس بخلق القرآن، وقد وفي المعتصم بوصية سلفه- وبئس ما فعلا- فامتحن العلماء، وصبُّ جام غضبه على من لم يجبه إلى تلك القولة النكراء. وكان ممن أهين وعذب في الله بسبب ذلك على يد ذلك المعتصم؛ إمام أهل السنة والجماعة أبو عبدالله أحمد بن حنبل، ومحنته في ذلك وما وقع له، مذكور مشهور تغص به كتب التراجم، بل أفرد في مصنفات (١). وهلك المعتصم بعد أن وَرَّثَ هذه الدعوة المشئومة إلى خَلَفِه مِن بَعده الواثق، ولكن الواثق جرت له مناظرة، أفحم فيها، فأمسك عن امتحان الناس، وسقط ابن أبي دُوَّاد من نظره، وحمد الأمر شيئًا ما، حتى تولَّى رفع المحنة بكمالها أمير المؤمنين المتوكل -رحمه الله- فرفع عن الأمة الغمة، وحفظ أعراض الأئمة، فجزاه الله

⁽١) من هذه المصنفات: «ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل؛ لحنبل بن إسحاق بن حنبل، نشره الدكتور محمد نغش سنة ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

تعالى خيرًا^(١).

والآن نتوقف عند موقف ابن المديني من هذه المحنة:

فالذي يتبين من مجموع الروايات الواردة عن ابن المديني في هذه المحنة، أنه قد أجاب بعد امتحان عسير، وتضييق مضن، وإرهاب مربع؛ أجاب مكرهًا في آخر الأمر؛ استبقاءً لحياته وهو معذور في ذلك؛ بل في أكثر من ذلك؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿ إِلَّا مَنْ أَكْثُر مَنْ ذَلْكُ؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿ إِلَّا مَنْ أَكُورُ مَنْ ذَلْكُ وَمَنْ اللهِ عَالَى عَمْنَ اللَّهِ ﴾ أَكُورُهُ وَقَلْبُكُم مُطْمَهُ فَإِلَا يَمَنْ وَلَكِن مَن شَرَح بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبُ مِنَ اللَّهِ ﴾ [النحل: ١٠٦]. ومن هذه الروايات التي تبين موقفه الحقيقي من هذه الفتنة، بعيدًا عن دهاليز السياسة، ومكر الساسة وسلطتهم، ما يلي:

-قال ابن الجنيد: سمعت يحيى بن معين، وذكر عنده علي بن المديني، فحملوا عليه، فقال: ما هو بمرتد! هو عليه، فقلت ليحيى: يا أبا زكريا، ما عَلِيٍّ عند الناس إلا مرتدٌّ. فقال: ما هو بمرتد! هو على إسلامه؛ رجل خاف، فقال ما عليه (٢).

-قال محمد بن عبد الله النيسابوري: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، يَذَكُر فَضْلَ عَلِيّ بن المديني، وتقدُّمَهُ، وتبخُّرهُ في هذا العلم، فقال له بعضُ أصحابنا: قد تكلَّم فيه عمروُ بن علي! فقال: والله لو وجدتُ قُوَّةً؛ لخَرجتُ إلى البصرةِ؛ فَبُلْتُ على قَبرِ عمرو بن علي (٣).

-قال محمدُ بنُ عثمانَ بنِ أبي شيبة: سمعت عليًّا -على المنبر- يقول: من زَعَم أن القرآن مخلوقٌ فَهُو كافر، ومن زعم أنَّ الله لا يُرَى فهو كافر، ومن زعم أنَّ الله لم يكلم موسى على الحقيقة؛ فهو كافر.

-قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سمعت علي بن المديني يقولُ -قبل أن يموت بشهــريــن-: القــرآنُ كــلامُ الله غيــرُ مخلــوقٍ، ومــن قــال مخلــوق فهــو

⁽١) انظر تفاصيل هذه المحنة في: المرجع السابق، و مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي (٣٨٩، وما بعدها)، و طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي (٢/ ٤٤-٥١)، و اضحى الإسلام، لأحمد أمين (٣/ ١٨٤).

⁽۲) • سؤالات ابن الجنيد (رقم ٤٣٦).

⁽٣) • تاريخ بغداد؛ (١٣/ ٤٣٩).

کافر^(۱).

-قال علي بن سلمة: سمعت علي بن الحسين بن الوليد، يقول: حينَ ودَّعتُ عَلِيَّ بنَ عبدِ الله بن جَعفَرِ قال: بَلِّغ أصحابنا عنِّي: أَنَّ القومَ كُفَّارٌ ضُلَّالٌ، ولم أجد بُدًّا مِن مُتَابَعَتِهِم؛ لأنِّي حُبستُ في بيت مُظلمٍ ثمانيةَ أَشهُرٍ، وفي رِجلي قيد ثمانية أَمنَاء؛ حتى خفتُ على بصري. فإن قالوا: يأخذ منهم، فقد شبقتُ إلى ذلك، فقد أَخَذَ مَن هُو خيرٌ مِنْي (٢).

-قال مسدد بن أبي يوسف القُلُوسيُّ: سمعتُ أبي يَقولُ: قلت لعلي بن المديني: مثلُكَ فِي عِلمِكَ يُجيبُ إلى مَا أجبتَ إليهِ؟ فقال لي: يا أبا يوسف! ما أهون عليك السيف^(٣).

هذا هو الموقف الحقيقي لعلي بن المديني تجاه هذه المقالة المنكرة (خلق القرآن)، وكل ما روي مما يخالف ذلك؛ ويزج بابن المديني في صفوف المفتونين الزائغين؛ فبهتان اختلقه من لاخلاق له، وروج له أعداء السنة، فمن ذلك البهتان:

ا ـ ما رواه أبو عبد الله غلام الخليل، عن العباس بن عبد العظيم العنبري، قال: دخلت على عَليِّ بن المديني يومًا؛ فرأيته واجمًا مغمومًا، فقلتُ ما شأنُك؟ قال: رؤيا رأيتها. قال: قلت: وما هي؟ قال: رأيت كأني أخطب على منبر داود النبي ﷺ! قال: قلت: خيرًا رأيت أنّك تخطب على منبر نبي! فقال: لو رأيتُ كأني أخطب على منبر أيوب، كان خيرًا لي؛ لأن أيوب بلي في بدنه، وداود فُتِن في دينه، وأخشى أن أُفتَنَ في ديني؛ فكان منه ما كان.

قال الخطيب: يعني أنه أجاب لمًّا امتحن إلى القول بخلق القرآن(٤).

والجواب عن هذه الرواية: أن يقال: إن في إسنادها أبا عبد الله غلام الخليل؛

⁽١) هذا والذي قبله في قتاريخ بغداد ١٣١/ ٤٣٩).

 ⁽٢) المرجع السابق، ولم أقف على ترجمة لعلي بن الحسين بن الوليد.

⁽٣) المرجع السابق.

⁽٤) المرجع السابق.

وهو ضعيف بالاتفاق، وقال أبو داود: «أخشى أن يكون دجًال بغداد»، وقال فيه الداراقطني: «متروك»، وقال الذهبي: «غير ثقه» (۱). ولا يمكن أن يوثق برواية يتفرد بها مثل هذا الهالك، لا سيما في مثل هذا الموضوع الخطير.

٢ ـ ومنها: ما رواه الحسين بن فهم: حدثني أبي قال: قال ابن أبي دُوَّاد للمعتصم: يا أمير المؤمنين! هذا يزعم-يعني: أحمد بن حنبل- أن الله تعالى يُرَى في الآخرة، والعَينُ لا تقع إلا على محدود، والله تعالى لا يُحَدُّ، فقال له المعتصم: ما عندك في هذا؟! فقال: يا أمير المؤمنين! عندي ما قاله رسول الله ﷺ. قال: وما قال عليه السلام؟ قال: حدثني محمد بن جعفر غُندر: حدثنا شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله البَجَلِيِّ، قال: كنّا مع النبي ﷺ في ليلة أربع عشرة من الشهر، فنظر إلى البدر، فقال: (أما إنكم سترون ربكم، كما ترون هذا البدر، لا تضامون في رؤيته). فقال لأحمد بن أبي دُوَّاد: ما عندك في هذا؟ قال: أنظر في إسناد هذا الحديث، وكان هذا في أول يوم، ثم انصرف؛ فوجه ابن أبي دُوَاد إلى علي بن المديني، وهو ببغداد مملق -يعني فقير محتاج- ما يقدر على درهم، فأحضره، فما كلمه بشيء حتى وصله بعشرة آلاف درهم، وقال له: هذه وَصلَّكَ بها أمير المؤمنين، وأمر أن يدفع إليه جميع ما استحق من أرزاقه، وكان له رزق سنتين، ثم قال له: يا أبا الحسن! حديث جرير ابن عبد الله في الرؤية، ما هو؟ قال: صحيح. قال: فهل عندك فيه شيء؟ قال: يعفيني القاضي من هذا!! فقال: يا أبا الحسن هذه حاجة الدهر، ثم أمر له بثياب، وطيب، ومركب بسرجه، ولجامه، ولم يزل حتى قال له: في هذا الإسناد من لا يعمل عليه، ولا على ما يرويه؛ وهو قيس بن أبي حازم؛ إنما كان أعرابيًا بَوَّالاً على عقبيه. فَقَبَّل ابن أبي دُوَّاد ابن المديني، واعتنقه. فلما كان الغد وحضروا، قال ابن أبي دُوَاد: يا أمير المؤمنين يحتج في الرؤية بحديث جرير، وإنما رواه عنه قيس بن أبي حازم، وهو أعرابي بوال على عقبيه!! قال: فقال أحمد بن حنبل بعد ذلك: فحين أطلع لي هذا، علمت أنه من عمل علي بن المديني .

⁽١) انظر: «سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص٩٠)، و«الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (ص١٢٢)، و«الميزان» (١/ ١٤١)، و«السير» (١١/ ٥٢) كلاهما للذهبي.

فكان هذا وأشباهه من أوكد الأمور في ضربه (١).

والجواب عن هذا: هو ما على به الخطيب البغدادي على هذه الرواية، قال - رحمه الله -: «أما ما حكي عن على بن المديني في هذا الخبر، من أن قيس بن أبي حازم لا يعمل على ما يرويه؛ لكونه أعرابيًا بوًالاً على عقبيه فهو باطل، وقد نزه الله عليًا عن قول ذلك؛ لأن أهل الأثر - وفيهم علي - مجمعون على الاحتجاج برواية قيس بن أبي حازم، وتصحيحها؛ إذ كان من كبراء تابعي أهل الكوفة، وليس في التابعين من أدرك العشرة المُقدَّمين وروى عنهم غير قيس، مع روايته عن خلق من الصحابة سوى العشرة، ولم يحك أحد ممن ساق خبر محنة أبي عبدالله؛ أنه نوظر في حديث الرؤية. فإن كان هذا الخبر المحكي عن ابن فهم محفوظًا؛ فأحسب أن ابن أبي دؤاد تكلم في قيس بن أبي حازم بما ذكر في الخبر، ه عز! ذلك إلى علي بن المديني، والله أعلم». ثم ذكر أن علي ابن المديني ذكر قيس بن أبي حازم ، ونقل الخطيب نص كلام ابن المديني في قيس بن أبي حازم من كتابنا هذا «العلل»، وقد أطال ابن المديني الكلام فيه، ولم يأت فيه بشيء من هذه المفتريات. والله أعلم (٢).

وقال التاج ابن السبكي عن هذه الرواية: ١٠٠٠ فهو أثر لا يصح ١٤٥٠٠.

وانظر: بقية هذه الروايات، والإِجابة عليها رواية رواية، في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٣٤، وما بعدها)، وفي «علي بن المديني» للدكتورإكرام الله إمداد الحق (ص١٠٥-١١٢).

ومما يؤيد ما أسلفته من صحة عقيدة ابن المديني؛ وأن ما بدر منه؛ إنما وقع فيه مكرهًا مضطرًا إليه، وقد تاب -رحمه الله- وأناب، واستغفر الله تعالى مما بدر منه، والله يغفر له بمنه ولطفه.

أقول: مما يؤيد ذلك؟ تحمل أهل العلم لما جرى منه، وإغضاؤهم الثوب على ما

⁽۱) (تاریخ بغداد) (۱۳/ ۲۳۲).

⁽٢) المرجع السابق.

⁽٣) وطبقات الشافعية الكبرى؛ لتاج الدين ابن السبكي (١٤٧/٢).

بدر منه، وسبق قول ابن معين: «ما هو بمرتد؛ هو على إسلامه؛ رجل خاف فقال ما عليه» وقال محمد بن عبدالله بن عمار: «ما أجاب إلى ما أجاب ديانة؛ إلا خوفاً». وقال التاج ابن السبكي: «والصحيح عندنا؛ أنه إنما أجاب خشية السيف». ولذلك كان الطاعن في ابن المديني بسبب ذلك، بعد توبته؛ مبعثرًا لما في القبور، مهدرًا ما سلف من توبته، وإغضاء النقاد الجهابيذ عن هفوته.

وقد أفلت قلم الحافظ أبي جعفر العقيلي -رحمه الله تعالى- فزج بابن المديني! في «كتاب الضعفاء»، وقال فيه: «جنح إلى ابن أبي دُوّاد والجهمية، وحديثه مستقيم، إن شاء الله الله تعالى بعدله، الإمام الذهبي وأجرى الحكمة على لسانه، فرد عن ابن المديني، وقال كلامًا يكتب بماء الذهب، أسوقه بنصه، لنفاسته وجودته؛ قال -رحمه الله تعالى: ـ

وقد بدت منه هفوة، ثم تاب منها، وهذا أبو عبد الله البخاري، وناهيك به، قد شحن قصحيحه بحديث علي بن المديني، وقال: قما استصغرت نفسي بين يدي أحد؛ إلا بين يدي علي بن المديني»، ولو تركت حديث علي، وصاحبه محمد، وشيخه عبد الرزاق، وعثمان بن أبي شيبة، وإبراهيم بن سعد، وعفان، وأبان العطار، وإسرائيل، وأزهر السمان، وبهز بن أسد، وثابت البناني، وجرير بن عبد الحميد؛ لغلقنا الباب، وانقطع الخطاب، ولماتت الآثار، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجال، أفما لك عقل يا عُقيّليّ؟! أتدري فيمن تتكلم؟! وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط، لنذب عنهم، ولنزيف ما قيل فيهم. كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات؟! بل؛ وأوثق من تعرفني من هو الثقة الثبت، الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يرتاب فيه محدث ، وأنا أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت، الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه؛ بل الثقة الحافظ، إذا انفرد بأحاديث؛ كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون انفرد بأحاديث؛ كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها؛ اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء، فيعرف ذلك؛ فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله على الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، أول شيء إلى أصحاب رسول الله الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة،

 ⁽١) اضعفاء العقيلي ا (٣/ ٢٣٥/ قلعجي).

فيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه؟! وكذلك التابعون كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم، وما الغرض هذا؛ فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث. وإن تفرد الثقة المتقن، يعد صحيحًا غريبًا، وإن تفرد الصدوق ومن دونه، يعد منكرا، وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظًا أو إسنادًا، يصيره متروك الحديث، ثم ما كل أحد فيه بدعة، أو له هفوة، أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصومًا من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيرًا من الثقات، الذين فيهم أدنى بدعة، أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم؛ أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق، إذا عارضهم أو خالفهم، فزن الأشياء بالعدل والورع.

وأما علي بن المديني؛ فإليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرجال، وسعة الحفظ والتبحر في هذا الشأن؛ بل لعله فرد زمانه في معناه، وقد أدرك حماد بن زيد، وصنف التصانيف، وهو تلميذ يحيى بن سعيد القطان ويقال: لابن المديني نحو مائتي مصنف، (١).

وما وقع لابن المديني من العقيلي، وقع له مثله من الحافظ ابن رجب -رحمه الله - فقد وقف الحافظ ابن حجر على حواش كتبها ابن رجب على نسخة من «القراءة خلف الإمام» للبخاري، فيها وصفه له بالميل، ونوع هوى، وغلبة التعصب، وأن علي بن المديني ليس بفقيه ولو لزم البخاري أحمد، وتفقه به؛ كان خيرًا له من لزوم علي بن المديني وتخبيطه، إلى غير ذلك.

فكتب الحافظ ابن حجر ما نصه: «الحواشي التي به بخط الشيخ زين الدين ابن رجب الحنبلي البغدادي، نزيل دمشق، ولقد أظهر فيها من التعصب والتهور ما كان ينبغى له أن يتنزه عنه؛ ولكن من يبلغ به الغضب إلى أن يقول في علي بن المديني: ليس بفقيه؛ يسقط معه الكلام والسلام؛ كأنه ما طرق سمعة قول البخاري: إنه ما رأى أعلم من علي بن المديني، وقد رأى أحمد وتلك الطبقة، وطبقة قبلهم بقليل»(٢).

⁽۱) دميزان الاعتدال؛ (۳/۱٤٠).

⁽٢) ﴿ الجواهر والدور في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر؛ للسخاوي (ص٣٠٧).

وفاة ابن المديني:

وبعد عمر زاخر بالعلم والتبحر فيه، رحل إمامنا ابن المديني، يوم الإثنين، ليومين بقيا من شهر ذي القعدة، سنة أربع وثلاثين بعد المائتين. وقد بلغ من العمر ثلاثًا وسبعين سنةً.

وهذا القول في تحديد وفاته؛ هو قول البخاري، وابن سعد، وعلي بن أحمد بن النضر، ومحمد بن عبد الله الحضرمي، وحنبل بن إسحاق، وأبي القاسم البغوي، والحارث بن محمد (١).

وخالفهم يعقوب بن سفيان الفسوي، وعبيد بن محمد فقالا: «سنة خمس وثلاثين ومائتين»(۲).

وقال ابن النديم: «توفي يوم الإثنين لثلاث بقين من ذي القعدة سنة ثمان وخمسين ومائتين» (٣).

وقال أبو يعلى الخليلي: «توفي علي في سنة ثمان وثلاثين ومائتين»(٤).

وذكر ابن عساكر قولاً خامسًا بصيغة التضعيف، وهو أنه توفي سنة(٢٣٦)^(٥).

وعلى كلِّ؛ فالقول الراجح هو الأول، وهو قول البخاري والجمهور، وهو الذي يتفق مع ما ذكروا في مبلغ سنه، من أنه ثلاث وسبعون سنة.

⁽۱) «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٨٤)، و«الأوسط» (٣٦٣/ زنجويه)، و«الطبقات الكبرى» (٧/ ٣٠٨)، و«تاريخ بغداد» (١١/١٠، و١١/ ٤٧٢–٤٧٣/ السعادة).

⁽٢) قالمعرفة والتاريخ؛ (١/ ٢١٠)، وقاريخ بغداد؛ (١١/ ٤٧٣/ السعادة).

⁽٣) ﴿ الفهرست الابن النديم (ص٢٨٦).

⁽٤) «الإرشاد؛ للخليلي (٢/ ٩٩٥).

^{(0) «}المعجم المشتمل» لابن عساكر (ص١٩٣).

وقد توفي ابن المديني بالعسكر، بمدينة سُرَّ مَن رَأى (١)، في كتيبة القمقمة . وقال حنبل بن إسحاق: «ورجع إلى البصرة، فمات . . . »، وتعقبه الخطيب قائلاً: «بسرً من رأًى مات، لا بالبصرة» . فرحمه الله تعالى رحمة واسعة، وأدخله فسيح جناته .

* * *

⁽۱) سر من رأي، مدينة عظيمة بالعراق، وهي المعروفة بسامراء، بناها المعتصم سنة ۲۲۱هـ، والعسكر موضع معروف بها، وهو عسكر سامراء. وانظر: (معجم ما استعجم) (۳/ ۷۳٤)، و(معجم البلدان) (۳/ ۱۷۳).

الفصل الثاني التعريف بالكتاب موضوع الدارسة «عِلَلُ الحَدِيثِ، وَمَعرِفَةُ الرِّجَالِ، وَالتَّارِيخِ»

تحقيق اسم الكتاب:

إنه لمن دواعي العجب؛ أن يكون كتاب بهذه الأهمية، ومؤلفه إمامٌ بهذا الحجم والخطورة العملية في فنه، ولا يصلنا منه اليوم إلا نسخة وحيدة، هي في الواقع فرعٌ عن نسخة أخرى أصلٍ لم نرها ولم نسمع بها!!

نعم؛ هذا هو شأن هذا الكتاب الفذّ؛ «علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ» لابن المديني، والذي هو موضوع دراستي هذه. فقد وصلتنا نسخته الفريدة ضمن مجموع حديثي نادر، جمع فيه ناسخه عددًا لا بأس به من الأجزاء الحديثية النادرة، وكثير منها لا يوجد له في العالم -حتى الآن، حسب معرفتي- نسخة أخرى، ومن هذا الصنف، كتابنا هذا موضوع الدراسة. وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى، بعد المبحث القادم، تحت عنوان: (نسخه الخطية).

والذي يعنيني هنا؛ هو أن هذه النسخة المذكورة، قد خلت من اسم الكتاب، ولم يتعرض الناسخ لذلك، لا في أولها، ولا في آخرها؛ اللهم إلا ما كتبه في خاتمة الرسالة التي قبلها في المجموع المذكور، وهي «سؤالات ابن بكير للدارقطني»، حيث قال في خاتمتها: «يتلوه مقابلها -إن شاء الله تعالى- كتاب «علل الحديث، ومعرفة الرجال» تأليف الشيخ الإمام أبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السّعدي المديني، رضي الله عنه».

وقد استعمل هذا الكتاب من كتب ابن المديني، جمع من الحفاظ المتقدمين والمتأخرين، ذكرتهم عند كل نص يستعملونه من هذا الكتاب، أثناء تحقيقي له، والحمد لله، لكن أكثرهم لم يصرح باسم الكتاب، وقليل منهم من صرح به، فمنهم:

١ _ الإمام الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ) في «ثبت مسموعاته» (ص: ٢١٩)، سَمَّاه: «كتاب علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ».

٢ ـ الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن عمر، ابن رُشَيْدِ السَّبْتيّ الفِهْري
 (ت: ٢١٧هـ) في كتابه (السَّنَن الأبيّن) (ص: ١٦٩) وقد سماه: (كتاب التاريخ والعلل»، وسماه في (ص ١٥٠): (التاريخ».

٣ ـ الإمام الحافظ زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي
 (ت: ٧٩٥هـ) في «شرح علل الترمذي» (٦٤٦/٢) عتر) سماه «العلل».

٤ ـ الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٢٥٨هـ)
 في «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٣٩/ الفكر) وقد سماه «التاريخ والعلل»، وسماه في «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٩٦٥): «كتاب العلل».

والذي أرجح أنه الصواب في تسمية هذا الكتاب؛ هو ما سماه به الضياء المقدسي، وهو: «علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ»، وذلك لسببين:

أولهما: أنه أكمل الأسماء التي وصلتنا، ثم إنه ذكره في معرض التعريف بالكتاب وبسماعه إياه من شيوخه، عن ابن المديني. بخلاف الباقين ممن سماه باسم مختصر من هذا؛ فإنهم ذكروه في معرض العزو، لا التعريف، وهذا العزو يكتفى فيه بما يميز الكتاب المعزو إليه، وهو أي العزو - مَظِنَّةُ الاختصار.

وثانيهما: أن هذا الاسم، هو أكثر هذه الأسماء دلالة على مضمون الكتاب ومحتواه، فإن الكتاب في واقع الأمر، يشتمل على ثلاثة موضوعات رئيسة هي: علل الأحاديث، ومعرفة الرجال وأحوالهم، والتواريخ، وسوف يأتي تفصيل هذا مدعومًا بأمثلة من الكتاب بعد قليل إن شاء الله تعالى، والله تعالى أعلم بالصواب.

صحة نسبته إلى ابن المديني:

ولا يخالجني أدنى شكّ، في نسبة هذا الكتاب إلى ابن المديني، لأمور عديدة، أكتفي منها بما يلي:

١ ـ صحة الأسانيد إليه به، وسيأتى تفصيل ذلك بعد قليل، تحت عنوان (أسانيده).

٢ - أن كل نصّ من نصوصه، إلا النادر؛ قد وقفت -بحمدالله وفضله- على من نقله، أو نقل بعضه عن ابن المديني، وذكرت ذلك أثناء تحقيقي وتخريجي لهذه النصوص نصًا نصًا.

* * *

أسانيد الكتاب وترجمة رواته

هذا ومما يزيد الكتاب ثبوتًا، ويؤكد نسبته إلى مؤلفه ابن المديني، صحة الإسناد بهذا الكتاب إلى ابن المديني، وأنا ذاكر الآن جميع ما وقفت عليه من أسانيده التي وصلنا بها، ورواه بها الأثمة الأثبات في مصنفاتهم:

أولاً: إسناد النسخة الخطية التي وصلتنا

«قَالَ: أَخبَرَنَا الشَّيخَانِ: الإِمَامُ الحَافِظُ أَبُو طَاهِرٍ، أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَحمَدَ السُّلَفِيُ الأُصبَهَانِيُّ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ عَبدُ اللهِ بنُ عَبدِ الرَّحمَنِ ابنِ يَحيَى (١)، فِي كِتابَيهِمَا إِليَّ، قَالاَ: أَنَا أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ المُشَرِّفِ بنِ مُسلِمِ الأَنمَاطِيُّ، مِن أَصلِ سَمَاعهِ.

قَالَ الحَافظُ أَبُو طَاهِ : وَأَخبَرَنَا أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ الحُسَنِ بنِ عُمَرَ الفَرَّاءُ المَوصِلِيُّ، بِمِصرَ. قَالاً (٢٠) : أَنَا أَبُو إِسحَاقَ إِبرَاهِيمُ بنُ سَعِيدِ ابنِ عَبدِ اللهِ الحَافِظُ، بِمِصرَ : أَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ مِن مُحَمَّدِ ابنِ سَعِيدٍ، المَعرُوفُ بِابنِ النَّحَاسِ المُعَدِّلُ، أَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبدُ الرَّحمَن بنُ عُمَر بنِ مُحَمَّدِ ابنِ سَعيدٍ، المَعرُوفُ بِابنِ النَّحَاسِ المُعَدِّلُ، قِرَاءَةً عَلَيهِ بِمِصرَ، فِي المُحرَّمِ، سَنَةَ سَبعٍ وَأَربَعِمِائَةٍ : أَخبرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ دَعلَجُ بنُ أَحمدَ بن عَبدِ الرَّحمَن السّجزِيُّ -قدِمَ عَلينَا سَنَةَ سَبعٍ وَثَلاَثِينَ وَثَلاَثِمِائَةً - : أَنَا أَبُو الحَسَنِ مُحَمَّدُ بنُ أَحمدَ بنِ البَرَاءِ فِي رَبِيعِ الأَوَّلِ، سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَمِائِتَينٍ : حَدَّثَنَا أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ جَعفَرِ بنِ نَجِيحِ السَّعدِيُّ المَدِينِيُّ، قِرَاءَةً عَلَيهِ، قَالَ: . . . فَذَكَرَهُ اللَّهُ ..

وكما سيأتي؛ فإن هناك انقطاعًا بين ناسخ هذه النسخة، وبين راوييها الأولين، أبي طاهر السلفي وأبي محمد العثماني، ولكن هذا الانقطاع غير مؤثر هنا؛ إذ إن جميع النصوص الواردة في هذا الكتاب، قد ثبت نسبتها إلى ابن المديني، إما من هذا الطريق، أو من طرق أخرى، كما ستراه واضحًا في قسم التحقيق، إن شاء الله تعالى.

⁽١) هو العثماني الديباجي، كما يأتي في ترجمته بعد قليل.

⁽٢) يعنى: ابن المشرف الأنماطي، وابن الفراء الموصلي.

وأيضًا؛ فقد وقفت على من وصل هذا الانقطاع (١)، وهذا ما سأذكره في (ثانيًا). ثانيا: إسناد هذا الكتاب، في الكتب التي نقلت عنه بالإسناد

وقد نقل كثير من الأثمة في مصنفاتهم، نصوصًا كثيرة من هذا الكتاب، وكثير منها مسند، فمنهم:

١ ـ الإمام الحافظ أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفَسَوي (ت: ٢٧٧هـ) في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٥٣)، عن محمد بن عبدالرحيم، عن ابن المديني.

٢ ـ الإمام الحافظ، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت:٣٢٧هـ)،
 وذلك في كتابه «الجرح والتعديل»، في مواطن كثيرة جدًّا منها (١٧/١)، وفي
 «المراسيل»، في مواطن كثيرة أيضًا، منها (ص٧٧).

وهو يروي هذا الكتاب عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن البراء، عن ابن المديني.

٣ ـ الإمام الحافظ، أبو عبد الله محمد بن إسحاق ابن مَنْدَه (ت: ٣٩٥هـ) في كتابه «شروط الأثمة» (ص٠٤، وص٥٨) عن محمد ابن الحسين أبي طاهر، عن أبي قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي.

وعن سلم بن الفضل، ومسلم بن عقيل، كلاهما عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة . كلاهما (أبو قلابة، وابن أبي شيبة)، عن ابن المديني.

وقد أسند ابن منده في كتابه المذكور، بهذه الأسانيد، ما يقارب ثلاث ورقات متواليات، من مخطوط كتابنا.

٤ ـ الإمام الحافظ، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) في كتابه «المدخل إلى السنن الكبري» في مواطن، منها (١/ ١٤٩)، وفي «معرفة السنن والآثار» في مواضع، منها (٤/ ٣٩٥) عن أبي عبد الله الحاكم الحافظ عن أبي محمد الحسن بن

 ⁽١) ويلاحظ أن هذا الانقطاع متأخر، وما ذكرته من أسانيد في (ثانيًا) متقدم إلى رقم (٧)، فهو قبل حدوث الانقطاع،
 والله تعالى أعلم.

محمد بن إسحاق الإسفرائيني، عن ابن البراء.

٥ ـ الإمام الحافظ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ) في «تاريخ بغداد» في مواطن كثيرة، منها (١٧٦/١٦)، وفي «موضح أوهام الجمع والتفريق» في مواطن، منها (١/ ٤٥٠-٤٥١)، وفي «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» في مواطن، منها (١/ ١٣٥) عن علي بن محمد بن عبد الله المعدِّل، عن عثمان بن أحمد الدقاق، قال قُرِئ على محمد بن أحمد بن البراء، وأنا حاضر، قال: قال علي بن المديني، وذكر بهذا الإسناد طائفة من نصوص الكتاب.

وقد أسند ابن عساكر في «تاريخ دمشق» في مواطن متكاثرة، بواسطة الخطيب، بهذا الإسناد، كثيرًا من النصوص التي أسندها الخطيب.

وللخطيب إسناد آخر، أسند به بعض النصوص من هذا الكتاب، وهو ما يرويه الخطيب، عن الحسن بن علي الجَوهَرِيِّ، عن محمد بن المظفر، عن محمد بن محمد بن سليمان الباغُنْدِيِّ، عـن علي بــن المديني.

وللخطيب في «تاريخه» (١١/ ١١) إسناد ثالث، من طريق يعقوب بن سفيان الفسوي، عن محمد بن عبد الرحيم، عن ابن المديني. ومن طريق الخطيب؛ ابن عساكر (١٩/ ٣٢٧).

وهناك إسناد رابع يروي به الخطيب هذا الكتاب عن ابن المديني، وهو في «الجامع لأخلاق الراوي، وآداب السامع» (٢/ ٢٨٩) عن منصور بن ربيعة الزُّهري خطيب الدِّينَور بها، عن علي بن أحمد بن علي ابن راشد، عن أحمد بن يحيى بن الجارود، قال: سمعت على بن المديني، فذكر نصًّا من هذا الكتاب.

7 - الإمام الحافظ، أبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر (ت: ٥٧١هـ) في «تاريخ دمشق الكبير» في مواطن شتى، منها (ت: ٥٧١/ ٣٣٤/ الفكر)، و(٢٧/ ٢٩٨/ الجياء التراث) عن أبي القاسم ابن السمرقندي، عن أبي بكر محمد بن هبة الله بن الحسن، وأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد البزار، أنا علي بن محمد بن عبدالله بن بشران: أنا عثمان بن أحمد: أنا محمد بن أحمد بن البراء: أنا عَلَيُّ بنُ المَدِينيِّ.

٧- الإمام الحافظ شرف الدين أبو الحسن علي بن المفضّل المقدسي (ت: ٦٦١هـ) في كتاب «الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين (ص ٢٦٩) وقد أسند ما يقارب ورقة من مطلع كتابنا هذا، قال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى العثماني، وساق إسناد العثماني بِرُمَّتِهِ، والعثماني هو مطلع إسناد نسختنا الخطية، مقرونًا بالسِّلَفي. فيكون هذا هو وصل الانقطاع في إسناد نسختنا الخطية، بين الناسخ، وبين العثماني والسلفي معًا، وبهذا تصح الرواية إلى العثماني الديباجي بهذه النسخة.

وظاهرٌ أن نسخة ابن المفضَّل إنما يرويها عن سند نسختنا هذه التي أقوم بتحقيقها في هذه الأطروحة، وقد اتفقت نسخة ابن المفضل مع نسختنا، حتى في الأخطاء، مما يؤكدما استظهرته، والله أعلم.

٨- الإمام الحافظ، ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٣٤٣هـ) قال في "تُبَته" (ص: ٢١٩) قرأت على الشيخ الإمام الحافظ، عبد الرزاق بن عبد القادر الجيلي كتاب اعلل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ» لأبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر المديني. بروايته، عن صدقة بن الحسين بن...، عن أبي الحسن بن حميد، عن أبن بشران، عن ابن السماك، عن ابن [البراء]، عن المصنف، في يوم الأحد الحادي عشر، من شهر شعبان، من سنة إحدى وستمائة، بمنزل الشيخ. النسخة بوقف ابن ناصر، وللشيخ نسخة، ولي الأجزاء الأول.

9 - الإمام الحافظ، أبو عبد الله محمد بن عمر، ابن رُشَيدِ السَّبتي الفِهرِي (ت: ٧٢١هـ) في كتابه. «السَّننُ الأبين» (ص: ١٦٩) قال: أنا أبو العباس أحمد بن عيسى بن يوسف المقدسي الشَّروطيُّ، كتابةً ؛ إذ لَقِيتُهُ بمدينة بَلبَيس، من الديار المصرية، عن العَدلِ أبي القاسم الحسين ابن هبة الله بن صَصْرَى، إجازة، عن أبي القاسم صَدَقَة بن محمد بن الحسين، إجازة، عن أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد البزَّار، عن أبي الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران، عن أبي عمرو عثمان ابن أحمد الدقاق، عن أبي الحسن علي بن المديني.

نسخه الخطية

كما أسلفت؛ فليس لهذا الكتاب الفَذّ، سوى نسخة خطية واحدة، ضمن مجموع حديثي نادر، وهو من مجفوظات مكتبة سراي أحمد الثالث بتركيا، تحت رقم (٢٢/٦٢٤)، وكتابنا فيه من ورقة (٢٥٥/ب-٢٦٨/أ)، فهو في (١٤) لوحة، في كل لوحة صفحتان؛ عدا اللوحة الأولى، ففيها صفحة واحدة، وفي كل صفحة (٢٥)سطرًا.

وناسخها هو أبو بكر بن علي بن إسماعيل الأنصاري؛ جاء في اللوحة الأخيرة من هذا المجموع (٢٩٨/ أ):

«كمل كتاب «الطبقات» من تخريج مسلم، وبه كمل جميع الكتاب الجامع للكتب، بحمد الله ومنه وعونه، في ثاني شهر رمضان المعظّم، سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، بميدان الفتح بالقاهرة المعزية، على يد العبد الفقير إلى الله تعالى، أبي بكر بن علي بن إسماعيل الأنصاري البَهنسِيّ الشّافعي، عامله الله بلطفه في الدارين، هو ووالديه، وجميع المسلمين، آمين.

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله، وحسبنا الله، ونعم الوكيل».

ومن هذا النصِّ يعلم اسم الناسخ، وتاريخ النسخ، ومكانه، والله أعلم.

ولم يذكر الناسخ أنه قابل هذه النسخة على أصل معتمد!! أو قرأها على شيخ من العلماء المعروفين! بل لم يذكر إسناده إلى السَّلَفِيِّ، والعثماني، راوِيَيْ هذه النسخة؛ مع أن بينه وبينهما مفاوز تتقطع فيها أعناق المطي؛ فالسَّلَفِي –وهو آخرهما وفاة – مات سنة (٥٧٦هـ)!! فالظاهر أن الناسخ وجد أصلاً من هذا الكتاب عليه السند المذكور، فنسخه كما هو، والله تعالى أعلم.

وقد وقع للناسخ هنات في بعض المواضع، وأسقط كلمات في مواطن أخرى، وقد

نبهت على كل هذا وأمثاله، وأصلحته، وشرحته في مواطنه، حسب قواعد التحقيق، والله المستعان.

وهذه النسخة من الكتاب يظهر -والله أعلم- أنها تكاد تكون كاملة، فإن فيها أولها، وآخرها، وقد وصفها الضياء المقدسي في «ثبته» (ص٢١٩) فقال: «هو ثلاثة أجزاء». والمجزء عندهم حوالي (١٠) ورقات، وما معنا (١٤) ورقة، ولا إشكال ؛ فهذا يحمل على أن نسخة الضياء كتبت بخط كبير وواضح، بخلاف نسختنا هذه فإنها كتبت بخط صغير متلاصقة الأسطر شيئًا ما، ولو كتبت بخط واضح، وتباعدت أسطرها عما هي عليه قليلًا؛ لصارت على حد قول الضياء، أو قريبًا منه.

وإنما قلت: (تكاد تكون كاملة)، ولم أجزم بكمالها؛ لأنني وقفت في المصادر التي نَقَلَت عن ابن المديني بالإسناد، كثيرًا من نصوص كتابنا هذا، أقول: وقفت في بعض هذه المصادر على نصوص بنفس الإسناد الذي يروون به من كتابنا، وليست في نسختنا (۱).

وسأترجم الآن لرواة النسخة التي وصلتنا:

١ - أبو طاهر السُّلَفيُّ (٢). هو الإمام المسند الكبير الرُّحلة الجليل صدر الدين أحمد بن محمد بن أحمد السلفي الأصبهاني. مولده في سنة (٤٧٥هـ) على أرجح الأقوال.

بكر بالحضور لمجالس الحديث منذ نعومة أظفاره، فأول مجلس شهده السلفي، كان مجلس رزق الله التميمي الحنبلي (ت: ٤٨٨هـ)، وكان السلفي فيه متفرِّجًا مع الصبيان. وأول سماعه كان لمحمد بن محمد بن عبد الرحمن المديني (ت: ٤٨٩هـ). وقد عُمَّرَ حتى ألحق الأحفاد بالأجداد، والصغار بالكبار، وكان مغرمًا بجمع الكتب، وآمرًا بالمعروف، ناهيًا عن المنكر، حريصًا على نشر العلم. وتوفي فجأة بعد صلاة

⁽۱) انظر على سبيل المثال: «تاريخ بغداد» (٤/١٠٥/السعادة)، و«تاريخ ابن عساكر» (٢٥/٣٣٤)، و(١٠٥/٣٤)، و(٢٥//٦٤)ط. الفكر.

⁽٢) السلفي؛ نسبة إلى سلفة، وهو لقب جده أحمد، لقب بهذا لغلظ شفته. «الأنساب» (٣/ ٢٧٤).

الصبح، يوم الجمعة، الخامس من شهر ربيع الآخر، سنة (٥٧٦هـ) بثغر الإسكندرية (١). رحمه الله تعالى.

٢ ــ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى العثماني الدِّيبَاجِيِّ الإسكندراني،
 المعروف بابن أبي اليابس. مولده في سنة (٤٨٤هـ).

قال الذهبي: كان ثقة في نفسه، وقد قال حماد الحرَّاني: رَمَى أبو طاهر السِّلَفِيُّ، العُثمالانيَّ بالكذب، فذكر لي جماعة من أعيان أهل الإسكندرية أن العثماني كان صحيح السماعات، ثقة ثبتًا صالحًا متعفِّفًا، يقرئ النحو واللغة والحديث، وسمعت جماعة يقولون: إنه كان يقول: كل من بيني وبينه شيء؛ فهو في حلِّ؛ ما عدا السِّلَفيّ، فبيني وبينه وقفة بين يدي الله.

توفي سنة (٥٧٢هـ)^(٢). رحمه الله تعالى.

٣ أبو الحسن علي بن المشرّف بن مسلم بن حميد بن عبد المنعم بن عبد الرحمن
 الأنماطي. مولده في سنة (٤٣٧هـ).

قال السَّلَفِيُّ: كان كثير السماعات، والشيوخ، مشهورًا بالطلب... وقال أيضًا: انتقيت من أصوله التي لا أرتاب فيها، أكثر من مائة جزء، ووقفت في جملة أجزائه على ما لا أرتضيه -عفا الله عنه-. وقد فسَّر الذهبي، وغيره ما لم يرتضه السلفي من ابن المشرف، فيما نقلاه عن السلفي أنه قال: زَوَّر سماعات، مهما وجد بخط غيره من مسموعه؛ فهو صحيح.

ولا نرتاب في أن كتابنا هذا، إنما هو من صحيح مسموعات ابن المشرف، لأمرين:

أ_ أن السِّلفيُّ، إنما انتقى من أصول ابن المشرف ما لا يرتاب فيه، ولذا قال في

⁽١) انظر: (تاريخ دمشق (٥/ ٢٠٨)، و(السير) (٢١/٥).

 ⁽۲) (۱۲ الإسلام) (جـ ۶ / وفيات ۷۷ هـ)، و (السير) (۲۰ / ۹۹).

سياقته إسناد كتابنا (من أصل سماعه)، يعني: الذي لا يرتاب فيه.

ب _ أن السلفي قد رواه عن غير ابن المشرف، وهو ابن الفراء فهو كالمتابع لابن المشرف، وهذا أثبت، وأقوى في صحة هذا السماع، والله تعالى أعلم.

توفي رحمه الله ، عشية يوم الثلاثاء الثاني عشر من شعبان ، سنة (١٨٥هـ)(١).

٤ - أبو الحسن علي بن الحسين بن عمر بن الفراء الموصلي. مولده في سنة
 ٤٣٣).

قال السلفي فيه: هو من ثقات الرواة، وأكثر شيوخنا بمصر سماعًا، أصوله أصول أهل الصدق، وقد انتخبت من أجزائه مائة جزء توفي سنة (١٩هــ)(٢).

أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد بن عبد الله النعماني، مولاهم، الحبّال. مولده في سنة (٣٩١هـ). خرج لنفسه عوالي سفيان بن عيينة، وكان يتجرُّ في الكتب ويخبرها، وحصّل من الأصول والأجزاء ما لا يوصف كثرةً. وكان متقنًا ثقةً، حافظًا، متحرّيًا، صادقًا.

توفي في سنة (٤٨٢هــ)^(٣).

آ أبو محمد عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن سعد، المعروف بابن النحاس المعدِّل. مسند الديار المصرية في وقته، مولده في سنة (٣٢٣هـ). وأول سماعه، وهو ابن ثمان سنين، وأعلى ما عنده من المسموعات: (الخليعات). وحَجَّ في سنة (٣٣٩هـ)، وجاور، فأكثر عن أبي سعيد الأعرابي. وله مشيخة في جزئين، وتوفي سنة (١٦٤هـ).

 ⁽١) «معجم السفر» للسلفي (٩٩٤)، و«الميزان» (٥/ ١٩٠/ العلمية)، و«تكملة إكمال الإكمال» لابن الصابوني
 (٣٠٠).

⁽٢) قاريخ الإسلام (جـ٣٥) وفيات ١٩ هم)، و «السير ، (١٩/ ٥٠٠).

⁽٣) «السير» (١٨/ ٩٥٥)، و«الإكمال» لابن ماكولا (٢/ ٣٧٩).

⁽٤) قاريخ الإسلام؛ (جـ ٢٨ وفيات ٢٦٦هـ)، وقالسيو، (٣١٣/١٧).

٧ أبو محمد دعلج بن أحمد بن دعلج بن عبد الرحمن السجزي السختياني،
 المحدث الحجة الفقيه، مولده في سنة (٢٥٩هـ) أو قبلها بقليل.

سمع ما لا يوصف كثرة بالحرمين، والعراق، وخراسان، والنواحي حال جولانه بالتجارة، وكان يفتي على مذهب ابن خزيمة، وكان من أصحابه، وكان من ذوي اليسار والأحوال، وأحد المشهورين بالبر والإفضال، وله صدقات جارية، ووقوف مُحَبَّسَةٌ على أهل الحديث ببغداد، وبمكة وسجستان، وغيرها. وتوفى سنة (٢٥١هـ)(١).

٨ - أبو الحسن محمد بن أحمد بن البراء بن المبارك العبدي القاضى.

سمع من على بن المديني، والمعافي بن سليمان، وغيرهما.

وقال الخطيب: وكان ثقة. توفي سنة (٢٢٩هـ)(٢).

* * *

⁽۱) قاريخ بغداد، (٨/ ٣٨٧/ السعادة)، وقاريخ دمشق (١٧/ ٢٧٧)، وقالسير، (١٦/ ٣٠).

⁽٢) ﴿ تاريخ بغداد؛ (١/ ٢٨١)، و﴿ العبر؛ للذهبي (١/ ٤٢٠).

منهج ابن المديني في هذا الكتاب

مـــوارده:

كشأن المتقدمين من المصنفين في عصور الرواية؛ فإنهم يعتمدون فيما يوردونه في مصنفاتهم على ما يروونه مشافهة عن مشايخهم ومَن قَبلَهم من العلماء الموثوقين، وأحيانًا ينسبونه صراحة لهؤلاء الشيوخ، وفي بعض الأحيان لا ينسبونه صراحة إليهم، وربما كان ما يوردونه من قبيل الاجتهاد القائم على الدليل، ولم يسبقهم إليه غيرهم. ولذلك فإن موارد ابن المديني في هذا الكتاب لا تخرج عن هذا التقسيم المذكور، فهي إما:

 ١ ـ رواية عن شيوخه، فمن فوقهم، وما معنا من هذا القبيل قليل، لا يجاوز خمسة عشر نصًا من مجموع الكتاب، وهي موزعة كالتالي:

أ ـ سفيان بن عيينة، في الفقرات: (٧٥)، و(٧٨)، و(١٧٤).

ب _ يحيى بن سعيد القطان، في الفقرات: (٢٧)، و(٣٢).

ج _ شعبة بن الحجاج، في الفقرات: (١٣)، و(٧٩)، و(٨١).

د ـ عامر بن شراحيل الشعبي، في الفقرات: (٦)، و(٧)، و(١٠).

هــ مسروق بن الأجدع، في الفقرات: (٨)، و(١١)، و(١٢)، و(١٣).

٢ ـ ما قاله باجتهاده واستنباطه، ولم يعزه لأحد، وهذا هو بقية الكتاب، وهذا ينقسم إلى قسمين، هو الآخر:

أ_ ما وجدته عند أحدٍ ممن سبقه، فلعله استفاده منه، ولهذا أمثلة قليلة، منها على سبيل المثال لا الحصر: موافقة بهز بن أسد له في سماع الحسن من أبي بكرة، في الفقرة (٤٣)، وموافقة بهز والقطان له في نفي سماع الحسن من عمران (٤٤).

ب_ وما لم أجده عند أحدِ ممن سبقه، هو الأعم الأغلب. والله أعلم.

* * *

مشتملات الكتاب

إن هناك ارتباطًا وثيقًا بين اسم الكتاب، وبين مضمونه ومحتواه، كما أسلفت هذا آنفًا؛ فعنوان هذا الكتاب مطابق لمحتواه، على تفاوت بين أجزاء هذا العنوان، كثرةً وقلةً، في الحديث عنهم داخل الكتاب، وعليه فإن كتاب «علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ» يشتمل على ثلاثة موضوعات أساسية، هي كالتالي:

أولاً: علل الحديث:

وهذا الموضوع هو أهم موضوعات الكتاب؛ ذلك أن المؤلف كان أعلم أهل عصره ومن بعدهم بعلل الحديث! ولذلك فهذه النماذج التي تكلم عليها وعلّلها في هذا الكتاب، تمثل في مجموعها شيئًا من هذا المنهج الفذ الذي انتهجه ابن المديني وبرع فيه، حتى قال فيه البخاري: «ما استصغرت نفسي عند أحدٍ؛ غير علي بن المديني»، وقد تعرض ابن المديني في هذا الكتاب لثلاث مسائل من رءوس مسائل التعليل، ألا وهي:

١ _ مسألة انقطاع السند، واتصاله.

وذلك ببيانه لمن سمع من الراوي، ومن لم يسمع منه، ولو عاصره، وهي مسألة في غاية الأهمية، ويقوم عليها تصحيح الحديث وتضعيفه، وقد عالج ابن المديني هذه المسألة في مساحة واسعة من الكتاب استغرقت هذه الفقرات:

من (۳۲) إلى (۳۹)، ومن(٤١) إلى (٦٧)، ومن (٦٩) إلى (٧٤)، و(٩٧)، و(٨١)، و(١١٥)، و(١١٦)، و(١٣٧)، و(١٣٩)، و(٩٤)، و(٩٥)، و(١٦١).

وقد وافقه غيره من العلماء في كثير من هذه المواطن المذكورة، وأرقام ما وافقوه فيه كالآتي:

(۳۹)، و(۲۳)، و(٤٤)، و(٤٧)، و(٤٩_٤٥)، و(۳۲)، و(۲۶)، و(۲۵)، و(۸۱).

وهذه المواطن قد خالفه فيها بعض العلماء أيضًا، وأما ما خولف فيه ولم أقف على من وافقه عليه: (٣٢)، و(٣٣)، و(٣٨)، و(٤٨)، و(٦٦)، و(٦٧)، و(٩٤). وانظر ما علقته هناك تحت هذه الأرقام في قسم التحقيق، والله أعلم.

وأسوق الآن بعض النقاط التي ركز عليها ابن المديني، من خلال دراستي لهذه الفقرات التي تناول فيها مسألة الاتصال والانقطاع، فمن هذه النقاط:

أ_ عدم اعتداده بالروايات الضعيفة، التي يأتى فيها التصريح بالسماع، أو ما يفيد اللقاء.

فمن ذلك ما في الفقرة (٦٦) حيث يقول ابن البراء: «... فَقُلْت لَهُ [يعني: لعلي] المباركُ-يَعني: ابنَ فَضَالَة _يَقُولُ فِي حَدِيثِ الحَسَنِ، عَنِ الأسوَدِ: أَتَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقُلتُ إِنِّي حَمِدتُ رَبِّي بِمَحَامِدَ: أَخبرَنِي الأسودُ.

فَلَم يَعتَمِد عَلَى المُبَارَكِ فِي ذَلِكَ. »، وانظر ما علقته عند ذلك الموضع. وانظر كذلك (٣٢–٣٣). ويدخل في هذا، التالي وهو :

ب _ تعليقه ثبوت السماع على صحة الخبر الوارد فيه ذلك التصريح بالسماع.

ومن ذلك الفقرة (٤٤) حيث يقول: «وَلَم يَسمَع [أي الحسن] مِن عِمرَانَ بنِ حُصَين شيئًا، وَلَيس بِصَجِيح؛ لَم يَصِح عَنِ الحَسَنِ، عَن عِمرَانَ سَمَاعٌ مِن وَجهِ صَحيحٍ ثَابِتٍ». انظر الفقرات: (٤١)، و(٥٦).

جــ استدلاله على عدم ثبوت السماع واللقاء، بوجود الواسطة.

فمن ذلك الفقرة (٣٥) حيث يقول: ﴿وَرَوَى عَنهُ [يعني عن زيد بن ثابت] أَبو سلَمَةَ ، وَرَوَى عَنهُ [يعني عن زيد بن ثابت] أَبو سلَمَة ، وَكَانَ قد ذكره في الفقرة (٢٣) فيمن لم يسمع من زيد بن ثابت. وانظر الفقرة (٣٨) ومحاققة شيخه القطان له ، ولفته إلى أنه ليس كل ما روى بالواسطة ، يكون عند رفعها منقطعًا ، فراجعه هنالك في قسم التحقيق .

د_ تحريه في ثبوت السماع.

ففي الفقرة (٣٩) عند ذكره من سمع منهم قيس بن أبي حازم:

اقيل لعليِّ: هؤلاء كُلهُم سَمِعَ منهُم قيس بنُ أبي حَازِمٍ سَمَاعًا؟ قَالَ: نعم! سَمِعَ منهُم سَمَاعًا، وَلُولا ذَلِكَ لَم نَعُدَّ لَهُ سَمَاعًا».

هـ - نفيه السماع اعتمادًا على عدم إمكان اللقاء.

فمن ذلك ما في الفقرة (٤٧) حيث يقول: «الحَسَنُ لَم يَسمَع مِن ابنِ عَبَّاسٍ، وَمَا رَآهُ قَط؛ [كَانَ الحَسَنُ بِالَمدِينَةِ أَيَّامَ] كَانَ ابنُ عَبَّاسٍ بالبَصرَةِ؛ [استَعمَلَهُ عَلَيهَا عَلِيٌّ رَضيَ اللهُ عَنهُمَا، وَخَرَجَ إِلَى صِفَّينٍ]». وانظر الفقرات: (٤٦)، و(٦١)، و(٦٢).

و - استعماله ثبوت اللقاء في إثبات السماع أحيانًا.

فمن ذلك قوله في الفقرة (٩٣): «قَالَ عَلِيٍّ: أَبُو عُثمَانَ النَّهدِيُّ؛ عَبدُ الرَّحمَنِ بنُ مُلُّ-وَكَانَ جَاهِليًّا-؛ ثِقَةٌ، لَقِيَ عُمَرَ...»، ثم قال بعدها بأسطر: «سَمعَ مِن عُمَرَ»!!

وأوضح من هذا، قوله في الفقرة (٩٥): "قَالَ عَليٌّ: حَبيبُ بنُ ثَابِتٍ؛ لَقِيَ ابنَ عَبَّاسٍ، وَسَمِعَ مِن عَائِشَةَ، وَلَم يَسمَع مِن غَيرِهِمَا مِن أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ. وانظر: (٥٩)، و(٨٢)، و(٨٣)، و(٩٣)، و(٩٥)، و(١٣٧).

ز - وفرق مرة بين اللقاء والسماع.

وذلك كما في الفقرة (٨٤) حيث يقول: "وَلَقِي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ وَرَوَاهُ عَن أَبِي الذَّردَاء، وَلاَ أُنكرُ لُقِيَّهُ عِندَنَا؛ وَقَد لَقِيَهُ، وَلَم يَقُل سَمِعتُ».

ح _ تأويله التصريح بالسماع ممن ثبت عدم سماعهم بحمله على المجاز.

وذلك كما في الفقرة (٤٧) حيث يقول: «. . . وَقَالَ فِي حَدِيثِ الحَسَنِ: (خَطَبَنَا ابنُ عَبَّاسٍ بِالبَصرَةِ. . . الحَدِيث): إِنَّمَا هُوَكَقُولِ ثَابِتٍ: قَدِمَ عَلَينَا عَلِيٍّ). وانظر: (٦٠).

ط _ تفريقه بين الرواية والسماع.

فمثلًا، الفقرة (٥٧) يقول: «الحَسَنُ رَأَى أُمَّ سَلَمَةَ، وَلَم يَسمَع مِنهَا، وَكَانَ صَغِيرًا، وَكَانَت أُمُّ الحَسَنِ تَخدُمُ أُمَّ سَلَمَةَ، وَقَد رَوَت عَنهَا». وانظر: (٨٢).

٢ _ الاختلاف على الرواة:

وهذا أوسع مجالات العلل، إذ إن هذا الاختلاف على الرواة، لا يظهر إلا بجمع طرق الحديث في مكان واحد، والتمقارنة بينها، وقد قال أهل هذا الفن: الباب إذا لم تجتمع طرقه؛ لا يعرف خطؤه.

وقد أظهر ابن المديني براعة فائقة في هذا الجانب، دلت على تمام حفظه، ووفور فهمه، وعلوُّ شأنه في هذا الفنِّ الدقيق.

وقد ذكر ابن المديني الخلاف في طرق تسعة وعشرين حديثاً في كتابه، واختلفت تصرفاته مع هذه الخلافات في هذه الطرق، بين جامع بين أوجه الخلاف، أو مرجح، أو ساكت عن الجمع، والترجيح. وسوف أسرد الآن هذه المواضع، مشيرًا لموقفه، وهل وافقه عليه أحد من النقاد، سواء سابقوه أو لاحقوه، أم أنهم خالفوه، فإذا كان الأخير، وهو أنهم خالفوه؛ فقول من أقرب للصواب، وأَمْشَى على قواعد المحدثين!

١ ـ قال ابن المديني في الفقرة (٤١): «وَرَوى عَن عَمَّار؛ وَاختَلفُوا عَن ابنِ أَبِي خَالِدٍ فيهِ:

فَقَال بَعضُهُم: عَنِ ابنِ أَبِي خَالِدٍ، عَن يَحيَى بنِ عَابِسٍ، قَالَ عَمَّارُ: ادفنونِي في ثِيَابِي.

وَقَالَ بَعضُهُم: إسمَاعِيلُ، عَن قَيسٍ، قَالَ عَمَّارُ: ادفنُونِي فِي ثِيَابِي ٩.

فقد ذكر الخلاف على ابن أبي خالد، ثم لم يرجح شيئًا، ولا جمع بين وجهي الخلاف، وقد رجح ابن معين، وموسى بن داود الضبي، الوجه الأول، وانظر: ما علقته هنالك.

٢ ـ قال في الفقرة (٥٠): (. . . وَعَن سَمُرةَ بنِ جُندَب، عَنِ النّبِيِّ ﷺ: (كُلُّ غُلام رَهنٌ بِعقيقته؛ تُذبَحُ عَنهُ يَومَ سَابِعِهِ، وَيُدَمَّى)، هَكَذَا قَالَ هَمَّامٌ: (يُدَمَّى)، وَقَالَ سَعِيدُ بنُ أَبِي عَرُوبَةَ: (وَيُسَمَّى). . . ».

وكذا ذكر ابن المديني طرفًا من الخلاف، ولم يَبُتّ فيه بشيء، وقد اختلف الحفاظ

في ترجيح أي الوجهين، بما فصلته هناك، فلينظر.

٣ ـ وقال في الفقرة (٦٨): (رَوَى الحَسَنُ، عَن أُسَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (أَفطَرَ الحَاجِمُ، وَالمَحجُومُ).

وَرَوَاهُ يُونُسُ، عَنِ الحَسَنِ، عَن أَبِي هُرَيرَةً، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ قَتَادَة ، عَنِ الحَسَنِ ، عَن ثُوبَانَ ، عَن النبي ﷺ .

وَرَوَاهُ عَطَاءُ بنُ السَّائبِ، عَنِ الحَسَنِ، عَن مَعقِلِ بنِ يَسَار، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاه مَطَرٌ، عَنِ الحَسَنِ، عَن عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أَخبَرنَا عَلِيٍّ -قِرَاءَةً عَليهِ-: أَخبَرَنَا مُعتَمِرٌ، عَن أَبِيِه، عَنِ الحَسَنِ، عَن غَيرِ وَاحِدٍ مِن أَصحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: (أَفطَرَ الحَاجِمُ، وَالمَحجُومُ).

ولم يرجح، ولم يجمع بين هذه الأوجه فيما معنا من كلامه في هذا الكتاب، وإنما نقل عنه الحافظ المزي في «التحفة» (٨/ ٢٦٢ / ١١٤) أنه جمع بين هذه الأوجه جميعًا، باحتمال أن يكون الحسن يرويه عن كل هؤلاء الصحابة، وإن لم يصح سماعه من البعض، فيكون قد أرسله عن ذلك البعض، وهذا لا يعكر على من سمعه منه، وهذا الذي نقله المزي عن علي، يظهر أنه من بعض كتبه الأخرى التي لم تصلنا في العلل، وكذا صنع البخاري، وابن حزم؛ جمعوا كجمع ابن المديني.

وهذا الصنيع من ابن المديني هنا-أعني تركه الجمع والترجيح- مع جمعه أو ترجيحه في مكان آخر من كتبه؛ يلفت النظر إلى أن سكوته عن الخلاف، ليس من قبيل التوقف، أو عدم التحقيق في شأن الخلاف، وإنما يكون لظروف أخرى غير ذلك، منها أن يكون ذكره الحديث والخلاف فيه ليس لذاته، وإنما لأمر آخر، فهو في هذا النموذج الذي يين أيدينا مثلاً، إنما ذكر هذا الحديث لتعلقه بسماع الحسن من طائفة من أصحاب النبي يرضى الله عنهم.

٤ ـ وقال في الفقرة (٧٥-٧٨): «. . . حَدِيثُ سَلَمَةً بنِ المُحَبَّق: (قَضَى النَّبِيُ ﷺ في رَجل وَطِئ جَارِيةَ امرَأَتِهِ . . .).

فَقَال: حَديثٌ بصريٌ ؛ رَوَاهُ الحَسَنُ ، عَن قبيصة بن حُريث ، عَن سَلَمَة بنِ المُحَبِّقِ .

فَرَوَاهُ قَتَادَة، وَعَمرُو بنُ دِينَارٍ ، وَرَوَاهُ ابنُ عُييَنَةَ، عَن عَمرو بنِ دينَارٍ، عَنِ الحَسَنِ البَصرِيِّ، عَن سَلَمَةَ بنِ المُحَبِّقِ، وَلَيس بَينَ الحَسَنِ وَسَلَمَةَ أَحَدٌ. . . إلى آخر كلامه».

وتوسع في سرد الطرق، ومتعلقاتها، ولم يرجح، ولم يجمع، في حين رجح البخاري، وأبو حاتم، وابن عبد البر بعض الوجوه، وخالفهم النسائي، والعقيلي، فرجحوا غيره، وانظر تفاصيل ذلك فيما علقته هنالك.

وقال في الفقرة (١١٨): «حَدِيثُ أَبِي هُرَيرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (مَن جُعِلَ عَلَى القَضَاءِ؛ فَقَد ذُبِحَ بِغَيرِ سِكِّينِ).

فَقَالَ: رَوَاهُ ابنُ أبي ذئب، عن عُثمَانَ بنِ مُحَمَّدٍ الأَخنَسِيِّ -وَرَوى عُثمَانُ هَذَا أَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ-، عَن سَعِيد بنِ المُسَيبِ، عَن أبِي هُرَيرَة-.

وَرَوَاه عَبدُالله بنُ جَعفَرٍ -يُخَالفُ ابنَ أَبي ذنبٍ في إسنَادِهِ- رَوَاهُ عَنِ الأَخنَسِيِّ، عن المَقبُرِيِّ، [وَ]عَبدِالرَّحمَنِ الأَعرَجِ، عَن أَبِي هُريرَةَ.

وَالْحَدِيثُ عندي حَدِيثُ الْمَقْبُرِيُّ".

وكما هو بين؛ فقد رجح ابن المديني هنا حديث المقبري، ووافقه على ذلك الدارقطني، ومحمد بن خلف وكيع.

٦ ـ وقال في الفقرة (١٢٠): «حَدِيثُ أبي هُريرةَ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ: (إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُم؛ فَليَأْكُل بِيَمِينِهِ).

فَقَالَ: رَوَاهُ نُعَمَانُ بِنُ رَاشَدٍ، عَنِ ابنِ شِهَابٍ، عَن سَعيدٍ، عَن أَبِي هُريرةً.

وَرَوَاه مَعمر، عَن الزُّهرِيِّ، عَن سَالمٍ، عَن أَبيهِ.

وَرَوَاه ابنُ عُيَينةً، وَصَالِحُ بنُ كَيسَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَن أَبِي بَكْرِ بنِ عُبيدِاللهِ، عَنِ ابنِ :.

وَرَوَاه عَبدُ الرَّحمَن بنُ إسحَاقَ ، كَمَا رَوَاهُ ابنُ عُيينَةً .

وَرَوَاهُ جُويرِيَةُ، عَن مَالِكٍ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن أَبِي بَكرِ بنِ عُبيدِ اللهِ، عَنِ ابنِ عُمرَ.

فَمَا رَوَاهُ مَعْمَرُ، عَنِ الزُّهريِّ، عَن أَبِي بَكرِ بنِ عُبيدِ اللهِ؛ مُرسَلٌ.

وَحَدِيثُ التُّعمَانِ؛ مُنكَرٌ؛ لَم يُتَابِعهُ عَلَيهِ أَحَدٌ.

وَحديثُ مَالكِ كَحدِيثِ جُويريّةَ ؛ قَدِيمٌ، وَكَانَ يُسيندُهُ».

ولم يرجح ابن المديني، ولم يجمع، ولكنه تكلم عن بعض الوجوه عرضًا دون بعض، وقد تنازع العلماء في ترجيح أوجه الخلاف في هذا الحديث، وقد فصلت القول فيه تفصيلاً شديدًا، واستقصيت ما يلزمه استقصاءً دقيقًا، وأطلت النفس فيه، بما يراه من ينظره هنالك، وسبب ذلك أنني بدأت العمل في هذا الكتاب من عند ذلك الحديث، وأسأل الله السداد والقبول.

٧ - وقال في الفقرة (١٢١): (رَوَاه سِنَانُ، عَنْ عَبْد المَلك بْن عُمَيرٍ، عَنْ سَالِمِ البَرَّادِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ ابنُ أَبِي خَالَدٍ، عَن سَالِمٍ البَرَّادِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

وَالْحَدِيثُ عِنْدِي حَدِيثُ أَبِي هُرِيْرَةَ؛ وَحَديثُ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ وَهَمٌ؛ يَعْنِي: حَدِيثَ: (مَنْ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ).

وقد رجح ابن المديني حديث أبي هريرة، ووافقه على ذلك البخاري، وغيره، وراجع ما علقته عليه هناك.

٨ ـ وقال في الفقرة (١٢٢): احديثُ أبي هريرةً، عن النبيِّ ﷺ:

(مَنزِلُنَا غَدًا إِنْ شَاءَ الله بالخيفِ(١١)، عندَ الضُّحَي).

رواه الزهريُّ ، فاختلف على الزهريُّ في إسناده:

⁽١) الخيف، هو المكان المرتفع، والمراديه هنا: خيف مني. وانظر: قأساس البلاغة، (١/ ٢٥٨).

فرواه الأوزاعي، وإبراهيمُ بنُ سَعْدِ، والنعمانُ بـن راشـــد، وإبراهيمُ بن إسماعيلَ بْنِ مُجمِّع، كُلُّهُم، عَنِ الزهريِّ، عن أبي سَلمَةَ، عن أبي هريرةَ.

إِلاَّ أَنَّ مَعْمَرًا أَدرَجَهُ في حديثِ: عليِّ بن حسينٍ، عنْ عَمْروِ بن عثمانَ، عنْ أَسَامَة بنِ زيدٍ: (وهل ترك لي عقيلٌ منزلاً)، فأدرجَ الكلامَ فيهِ، (منزلنَا غَدًا).

وَقَد رَوَاهُ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي حَفْصَة، عنِ الزهريِّ، عنْ عليِّ بنِ حُسينٍ، عن عمروِ بْنِ عُثمَانَ، عَنْ أسامةَ، ولم يذكرْ فيهِ: (وَمَنزِلُنَا بِالخَيفِ)».

وقد أشار ابن المديني إلى أن فيه إدراجًا، ووافقه على ذلك ابن خزيمة، والله والخطيب، وخالفهم البخاري، والدارقطني، والأقرب قول ابن المديني ومن معه، والله أعلم.

٩ _ وقال في الفقرة (١٢٣): ﴿ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ : (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلاً يَدْعُو،
 رَافِعًا يَدَيْهِ). عَنِ القَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ جَرِيرٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، مُرسَلًا.

وَرَوَاه أَبُو مُعَاوِيَةً، عَن الأَعمَشِ، عَنِ أَبِي صَالحٍ، عَن سَعدٍ.

وَرَوَاهُ وَكِيعٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (رَأَى سَعْدًا).

وَالحَدِيثُ عِنْدِي: حَدِيثُ القَعْقَاعِ، وَكَانَ أَبُوْ مُعَاوِيَةَ يَقُولُ فِي الحَدِيْثِ: (أَنْ يَحْنِيَ)».

وقد رجح ابن المديني حديث القعقاع، وانظر ما سطرته هناك من مرجحات قول ابن المديني.

١٠ وقال في الفقرة (١٢٤): (حَدِيثُ أَبِيْ هُرَيرَةً: (مَثْلُ المُهَجِّرِ إِلَى الجُمُعَةِ).
 رَوَاهُ مَعمَرُ، وَأَصْحَابُ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيرَةً.

إِلاَّ أَنَّ ابْنَ عُيَيْنَةً، رَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيرَةً.

وَجَمِيعًا صَحِيحٌ ١.

وجمع بين الوجهين ابن المديني، ووافقه البخاري، والدارقطني، وغيرهم.

١١ - وقال في الفقرة (١٢٥): «حَدِيثُ أَبِي هُرَيرَةَ: (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ
 الآخِرِ؛ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ).

فَقَالَ: رَوَاهُ مَالِكٌ، وَابْنُ عَجْلاَنَ، عَنْ سَعِيدِ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي شُرَيْحِ الخُزَاعِيِّ.

وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ؛ فَخَالَفَهُمَا، فَرَوَاهُ عَنْ سَعِيْدِ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيْ

وَالْحَدِيثُ عِنْدِي: حَدِيثُ مَالِكِ وَابْنِ عَجْلانَ، وَأَخْطَأَ عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ».

وهكذا رجح ابن المديني حديث مالك وابن عجلان، ووافقه أبو حاتم، وغيره.

١٢ ـ وقال في الفقرة (١٢٦): «حَديثُ أَبِي هُريرَة، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (مَنِ اضطَجَعَ [مَضِجَعًا]، لَم يَذكُرِ الله فيه؛ كَانَ عَليه ِتِرَةً (١٠).

قَالَ: رَوَاهُ ابنُ عَجلاَنَ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ.

ورَوَاهُ ابنُ أَبِي ذِئبٍ، فَأَدَخَلَ بَينَ سَعِيدٍ وَبَينَ أَبِي هُرَيرَةَ رَجُلًا؛ فَرَوَاهُ عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِي إِسحَاقَ مولى عَبد اللهِ بنِ الحَارِثِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ.

وَرَوَاهُ صَالِحٌ مَولَى التَّوأَمَةِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ».

ولم يرجح ابن المديني، ولم يجمع بين هذه الأوجه. ورجح الدارقطني الوجه الثاني، الذي يرويه ابن أبي ذئب، والله أعل٧م.

١٣ _ وقال في الفقرة (١٢٧): «حَدِيث أَبِي هُرَيرَة، أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَستَعِيدُ مِن أَربَعِ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مَن قَلْبٍ لاَ يَخشَعُ، وَمِن نفسٍ لاَ تَشْبَعُ».

⁽١) - قال الترمذي: «ومعني قوله: (ترة)، يعني: حسرة وندامة. وقال بعض أهل المعرفة بالعربية: (الترة): هو الثارة.

قَالَ: فَرَوَاه ابنُ عَجلانَ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ.

وَرَوَاهُ ابنُ أَبِي ذِئبٍ، فَأَدَخَلَ بَينَ سَعِيدٍ وَبَينَ أَبِي هُرَيرَةَ رَجُلًا، فَرَوَاهُ عَن سَعِيدٍ، عَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ مِهرَانَ، عَن أَبِي هُرَيرَةً».

ولم يجمع ابن المديني، أو يرجح أحد هذه الأوجه، ورجح النسائي والدارقطني الطريق التي فيها الواسطة، وراجع ما علقته على هذا الحديث هناك.

١٤ _ وقال في الفقرة (١٢٨): «حَديثُ أَبِي هُرَيْرَةً: (أَنَّ النَّبِي ﷺ بَعَثَ عَبْدَ الله بْنَ
 خُذَافَةَ، يَطُوفُ بِمِنَى).

فَقَالَ: رَوَاهُ صَالِحُ بْنُ أَبِيْ الأَخْضَرِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيْدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ مَعْمَر، عَنِ الزُهْرِي، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ الحَكَمِ، (أَنَّ النَبِيَّ ﷺ بَعَثَ ابْنَ حُذَافَةً). وَالحَدِيثُ حَديثُ مَعْمَرٍ، وَحَدِيثُ صَالِحِ غَلَطٌّ».

وقد رجح ابن المديني حديث معمر، وخالفه أبو حاتم، وأبو زُرعة، والنسائي٧، والدارقطني، فرجحوا غير ما رجح، وخالفهم كلهم ابن عبد البر، فرجح خلاف ما رجحوه، والأقرب ما ذهب إليه أبو حاتم ومن معه، خلافًا لابن المديني. والله أعلم.

١٥ ـ وقال في الفقرة (١٢٩): «وَحَديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (أُمِرْتُ أَنْ أَنْ أَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (أُمِرْتُ أَنْ أَنْ النَّاسَ، حَتى يَقُوْلُوا لاَ إِلَهَ إِلا الله).

قَالَ: رَوَاهُ صَالِحُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ أَبِنِ المُسَيِّبِ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةً.

وَرَوَاهُ عُقَيْلٌ؛ فَخَالَفَهُ صَالِحٌ فِي إِسْنَادِهِ؛ فَرَوَاه، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطابِ.

وَرَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةً، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً، مُرْسَلًا.

وَرَوَاهَ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَن عُبَيْدِ اللهِ ، مُرْسَلًا .

وَرَوَاهُ سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ عِمْرَانُ القَطَّانُ؛ فَخَالفهُمْ جَميعًا؛ فَرَوَاهُ عَنْ مَعْمَرٍ، عَن الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ. حَدِيثَ عُبَيْدِ اللهِ ِ .

ولم يجمع ابن المديني، ولم يرجح في حين رجح أبو حاتم، وأبو زُرعة، والنسائي، وغيرهم الوجهين الأول والثاني، وانظر التفاصيل هنالك.

١٦ - وقال في الفقرة (١٣٠): (حديث أبي هُرَيْرَةَ: (كَانَ بَيْنَ خَالِدٍ، وَبَيْنَ عَبْدِ
 ١١لرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، بَعْضُ مَا يَكُونُ بَيْنَ النَّاسِ).

فَقَالَ: رَوَاهُ زَائِدَةُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ الأَعْمَشُ، يُخَالِفُ عَاصِمًا فِي إِسْنَادِهِ؛ فَرَوَاهُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيْ سَعِيدٍ، وَلاَ يُخْفَظُ مِنْ حَدِيْثِ سُهَيْلٍ.

وَالْأَعْمَشُ أَثْبَتُ فِي أَبِي صَالِحٍ مِنْ غَيْرِهِ٥.

وقد رجح ابن المديني حديث الأعمش، ووافقه على ذلك، أبو حاتم، والنسائي، وغيرهما، وراجع ما علقته على هذه الفقرة في موضعها.

١٧_ وقال في الفقرة(١٣١): (حَديثُ أَبِيْ هُرَيرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (إِذَا زَنَتْ أَمَةُ أَحَدِكُمْ، فَتَبَينَ زِنَاهَا؛ فَلْيَجْلِدْهَا).

رَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيْدِ بْنِ أَبِيْ سَعِيْد الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَن بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعَيْد قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ. فَنَظَرْتُ؛ فَإِذَا سَعِيْدٌ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

َ بِ بِ رِبِ رِبِ وَرَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ، وَلَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعَيْد بْنِ أَبِيْ سَعِيْدٍ، عَنْ أَبِيْهِ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ أَيُّوبِ بِنُ مُوسَى، عَنْ سَعِيْدٍ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةً.

وَالْحَدِيْثُ عِنْدِي: حَدِيْثُ سَعْيد، عَنْ أَبِيْهِ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ. وَحَدَيْثُ عَبْدِ الرحْمَنِ

بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سِعَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: = وَهَمٌ، وَأَخَافُ أَنْ لا يَكُونَ حَفظُهُ اللهِ .

وقد رجح ابن المديني حديث سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وقد بينت ما في هذا من النظر في ما علقته على هذه الفقرة، في موضعها هنالك، فالله أعلم.

١٨ _ وقال في الفقرة(١٣٢): «حَديْثُ أَبِيْ هُرَيْرَةً، عَنِ النبي ﷺ (لاَ يُحَرِّمُ مِنَ الرضَاعَةِ المَصَّةُ وَالَمصَّتَانِ).

رَوَاهُ يَعْقُوب بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيه، عَنْ ابِنِ إِسْحَاقَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيْهِ، عَنْ عَبْد اللهِ بْنِ الزُّبِيْرِ، عَنِ الحَجاجِ بْنِ أَبِي الحَجَّاجِ، عَنْ أَبِي هُرَيرَة، وَهَذَا غَلَطٌ.

وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيْهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ لنَبِيَ ﷺ.

وَرَوَاهُ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الحَجَّاجِ بْنِ أَبِيْ الحَجَّاجِ، [عَنْ أَبِيْه]: أَنَهُ سَأَلَ النبِي ﷺ: مَا يُذْهِبُ عَنِي مذَمَّةَ الرضَاعِ؟ قَالَ: (غُرةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ).

وَحَديثُ ابْنِ إِسْحَاقَ عِنْدهُمْ: خَطَأْ، وَأَدْخَلَ حَدِيثًا فِي حَديثٍ، وَالحَدِيثُ عنْدي: حَدِيثُ هِشامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُبيْرِ، عَنِ النبي ﷺ: (لاَ تُحَرِّمُ المَصةُ وَالمَصَّتَانِ).

وَحَديثُ هِشَامِ بنِ عُروَةَ، عَنِ الحَجَّاجِ بَنِ أَبِي الحَجَّاجِ: أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: مَا يُذهِبُ مَذَمَّةَ الرَّضَاعِ.

وَحَديْثُ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنِ الحجَّاجِ بْنِ أَبِي الحَجَّاجِ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ: (الرضَاعُ مَا فَتَقَ الأَمْعَاءَ).

وَقَوْلُ أَبِيْ هُرَيْرَةَ، وَحَدْيثُ الثلاثة: صِحَاحٌ، وَحَدِيْثُ ابْنِ إِسْحَاقَ: وَهَمْ».

وقد رجح حديث الثلاثة المذكورين، وقد بينت وجاهة قول ابن المديني، فيما علقته على هذه الفقرة، فانظره هناك. ١٩ ـ وقال في الفقرة (١٣٣): ﴿ حَدِيثُ أَبِيْ هُرَيْرَةَ: (بَعَثَ رَسُولُ الله ﷺ سَرِيَّةً عَيْنًا، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ عَاصِمَ بْنَ ثَابِتٍ).

رَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْروِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ يُونْسُ، عَنِ الزُهْرِيِّ، عَنْ عَمْرِوِ بْنِ أَسِيْدِ بْنِ جَارِيَةَ الثَّقَفِي، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ خَالَفَ مَعمَرًا فِيْ إِسْنَادِهِ.

وَالحَدِيْثُ عِنْدِيْ: حَدِيْثُ يُونْسَ؛ لأَنَّهُ تَابَعَهُ غَيْرُهُ عَلَى عَمْرِوِ بْنِ أَسِيْدٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ. الصَّوَابُ.

ورجح حديث يونس، وفي هذا نظر بينته هنالك في التعليق على هذه الفقرة، فراجعه.

٢٠ وقال في الفقرة (١٣٤): حَديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (لا َيَتَمَنَّى أَحَدُكُمُ المَوْتَ).

رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ فَتَابَعَ ابْنَ أَبِي حَفْصَةَ.

وَخَالَفَهُمَا ابْنُ آبِي الأَخْضَرِ، وَسُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ؛ [فَرَوَيَاهُ] عَنِ الرُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ الله، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً».

ولم يجمع ولم يرجح بين أوجه الخلاف، وقد رجح النسائي الوجه الأول، ونازعه أحمد شاكر في ذلك، وتفصيل ما جرى في ما علقته هناك، فليراجع.

٢١ ـ وقال في الفقرة (١٣٥): «حَديثُ أَبِيْ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (إِذَا أَطَاعَ العَبْدُ مَوْلاَهُ).

قَالَ: رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةً، عَنْ عَاصِم، عَنْ أَبِيْ صَالِحٍ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةً. وَخَالَفَهُ الأَعْمَشُ، فَرَوَاهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةً، عَنْ كَعْبٍ».

ولم يجمع، ولم يرجَّح شيئًا، ولم أقف مما يتعلق بهذا الخلاف على كبير شيء.

٢٢ _ قال في الفقرة (١٣٦): «حَدِيثُ أَبِيْ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عنِ النبي ﷺ: (إِنَّ الرَّحْمَن).

رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِوٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً.

وَهُوَ عِنْدِي خَطَأٌ لاَ شَكَّ فِيه ؛ لأَنَّ الزُّهْرِي رَوَاهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَن أَبِيْ رَدّادٍ اللَّيْثِي ، عَنْ عَبْدِ الرِّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَهُوَ عِنْدِي الصّوابُ » .

وقد رجح ابن المديني ما رواه الزهري.

٢٣ _ وقال في الفقرة (١٤١): (دَاوُدُ بْنُ أَبِي عَاصِم، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عُثْمَانَ، عَن النبيِّ ﷺ: فِي التَّخْفيف فِي الصّلاَةِ.

رَوَاهُ أَبُو عَاصِم، وَأَبُو نُعَيمٍ؛ فَخَالَفَهُ عَنْ عَبْد الرّحْمَنِ هَذَا، عَبْدُ الرّحْمَنِ بْنُ يَعْلَى، عَنْ عَبْد ربِه بْنِ عُثْمَانَ. وَأَظُنّهُ أُتِي مِنَ الشّيْخِ؛ لأَنّ أَبَا عَامِرٍ وأَبَا نُعَيْمٍ اتّفَقَا عَلَي عَاصِم، وَأَظُنّهُ قَالَ: أَبُوْ عَاصِمٍ أَعْلَمُ بِحَدِيْثِ هَذَا الشّيْخِ، وَأَظُنّهُ أُتِيَ مِنَ الشَّيْخِ».

وهذا لم أقف من طرقه على ما يمكنني من بحثه، وانظر ما علقته هناك.

٢٤ _ وقال في الفقرة (١٤٢): ﴿حَدِيثُ [عُثمَان]: أَنَّه شَكَا إِلَى رَسُوْلِ الله ﷺ
 الوَسُوسَةَ.

رَوَاهُ الحَكَمُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى، عَنِ الجُرَيْزِيِّ، عَنْ أَبِي العَلاَءِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي العَاصِ.

وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنِ الجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي العَلاَءِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عُثْمَانَ. وَأَبُو العَلاءِ سَمِعَ عُثْمَانَ، فَأَذْخَلَ بَيْنَ عُثْمَانَ وَبَيْنَه: مُطَرِّفًا».

ولم يرجح ولم يجمع، بَيْدَ أن الأول أوثق، وإن كان الجمع ممكنًا، وانظر ما علقته عليه هناك. ٢٥ _ وقال في الفقرة (١٦٠): «حَدِيثُ الجَارُودِ بْنِ المُعَلِّى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (الضَّالَّةُ).

رَوَاهُ أَبُو العَلاءِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ أَبِي مُسْلِم الجَذْمِيِّ، عَنِ الجَارُودِ وَحْدَهُ.

وَرَوَاهُ حُمَيْدٌ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ خَالَفَ حُمَيْدٌ أَبَا العَلاءِ».

ولم يجمع، ولم يرجح، ولعلَّ الطريقين محفوظان، وانظر ما كتبته هناك.

٢٦ _ وقال في الفقرة (١٦٤): «حَدِيثُ سَلْمَانَ، فِي (الغُسُل يَوْمَ الجُمُعَةِ).

رَوَاهُ ابْنُ أَبِيْ ذِنْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ وَدِيعَةَ، عَنْ سَلْمَانَ.

وَقَدْ خَالَفَ ابْنَ أَبِي ذِئْبٍ ابنُ عَجْلانَ؛ فَرَوَاهُ عَن سَعِيدِ الَمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيه، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ وَدِيعَةَ، عَنْ أَبِي ذَرِّ.

وَالحَدِيثُ عِنْدِي: حَدِيثُ سَلْمَانَ؛ لأَنَّهُ رَوَاهُ عَن ابْنِ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ سَعِيدٍ المَهْتُرِيِّ، عَنِ ابْنِ وَدِيعَةً، عَنْ سَلْمَان. وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ أَبِيه، وَتَابَعَ ابْنَ أَبِيْ ذِفْبٍ.

وَرَوَاهُ مَنْصُورٌ، وَمُغْيرةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنِ القرثع، عن سلمان».

وقد رجح طريق سلمان، ووافقه الدارقطني.

٢٧ _ وقال في الفقرة (١٦٥): «حَدِيثُ سَلْمَانَ: (أَيُّمَا رَجُلِ سَبَبْتُه، أَوْلعَنْتُهُ).

رَوَاهُ زَائِدَةُ، عَنْ عُمَرَ بْنِ قَيْسٍ الماصِرِ، عَنْ عَمْروِ بْنِ أَبِي قُرَّةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ سَلْمَانَ؛ فَأَفْسَدَهُ.

وَكَانَ عَمْرِوُ بْنُ أَبِي قُرَّةً، عَنْ سَلْمَانَ أَجْوَدَا.

وقد رجح ابن المديني الوجه الذي خلا من الواسطة، وانظر ما علقته عليه هناك

٢٨ _ وقال في الفقرة(١٧٤): ﴿قَالَ عَلِيُّ: قَالَ سُفْيَانُ: أَتَيْتُ الحَرَّةَ، فَصَلَّى إَلَى جَنْبِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَجَاء بْنَ حَيْوَةً: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: (اللَّهُمَّ

إِنِّيْ أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا تُعْطِي، فَأَعْطِنِي مِنْ خَيْرِ مَا تُسْأَلُ).

وَبَلَغَنِي عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ، أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ رَجَاءَ بْنِ حَيْوَةً».

ولم أقف على شيء من طرق هذا الحديث مما لعله يفيد، فالله المستعان.

٢٩ _ وقال في الفقرة (٢٠١): ﴿ قَالَ عَلِيٌّ _ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُوْدٍ، عَنِ النَّبِيُّ ﷺ (فِيْ قَتْل الوَفْدِ):

[رَوَوْهُ] عَنْ عَاصِمِ ابْنِ بَهْدَلَةً، وَرَوَاهُ أَبُوبَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ؛ فَجَوَّدَ إِسْنَادَهُ».

كذا قال ابن المديني: أن ابن عياش جوَّده، ولكن الواقع أنه أراد أن يجوِّده فأفسده، وتفصيل ذلك في ما علقته هنالك. والحمد لله رب العالمين.

وبعد هذا العرض لمواطن الاختلاف على الرواة، يظهر لنا أن جملة ما ذكر ابن المديني فيه خلافًا على الرواة تسعة وعشرون حديثًا، وقد استعمل ابن المديني الجمع بين أوجه الخلاف في حديث واحد، ورجع منها ابن المديني ما ظهر له في خمسة عشر حديثًا، وُوفِقَ منها على ثمانية، وخولف منها في موضع واحدٍ، والبقية – وعددها أربعة عشر حديثًا – لم يجمع، ولم يرجع منها في شيء، وقد رجع غيره من النقاد من هذه الأربعة عشر، في تسعة أحاديث، وما عداها؛ فلم أقف على ما يفيد في الخلاف الذي يحكيه ابن المديني فيه. والله أعلم.

٣ _ التفاوت بين مراتب الرواة عن الشخص الواحد.

وهذه المسألة شديدة الصلة بعلم العلل؛ إذ أن فض الخلاف الذي يقع على الرواة الثقات من قبل الراوين عنهم، إنما يقوم في أحوال كثيرة على مدى إتقان هذا الراوي لحديث شيخه المختلف معه عليه، وقد يكون بعض الثقات ضعيفًا في شيخ بعينه، ويكون في نفس الوقت أوثق الناس وأثبتهم في شيخ آخر غيره، وبالعكس، فمعرفة مراتب الرواة في مثل هذه الخلافات، والله أعلم، في مثل هذه الخلافات، والله أعلم، وأكثر من اعتنى ببسط هذه المسألة، ومعالجتها بتفصيل حسن، هو الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي في «شرحه لعلل الترمذي»، وقد عالج ابن المديني هذه المسألة وتعرض

لها في ثلاثة مواطن في كتابنا هذا، وهذه المواطن هي :

أ _ قال ابن المديني في الفقرة(٨٥): ﴿وَمَا أُقَدِّمُ عَلَى مَسرُوقٍ أَحَدًا -بِشَيءٍ - مِن أَصحَابِ عَبدِ اللهِ ٩.

ب _ وقال في الفقرة (٩٠): «ليْسَ أَحَدٌ أَثْبَتَ فِي ابْنِ سيرِينَ مَنْ أيوبَ، وَابْنِ عَوْنٍ؛ [إِذَا اتفَقَا]. قَيْلَ: وَإِذَا اخْتَلَفَا؟ قَالَ: أَيُّوْبُ أَثْبَتُ. وَهِشَامِ أَثْبَتُ مِنْ خَالد الحذَّاءِ فِي ابْنِ سيرِينَ؛ وَكُلهُمْ ثَبْت. وَكَذَلِكَ؛ سَلَمَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ، وَعَاصِمُ الأَحْوَلُ. وَلَيْسَ فِي القَوْمِ مِثْلُ أَيُّوْبَ، وَأَبْنِ عَوْنٍ. [وَيُوْنَسُ أَثْبَتُ فِي الْحَسَنِ مِنِ ابْنِ عَوْنٍ، وَيَزِيدُ بْنُ إِبْراَهِيمَ أَثْبَتُ فِي الْحَسَنِ وَابْنِ سيرْينَ]. وهشامٌ الدسْتُوائِيُّ ثَبْتٌ».

جــ وقال في الفقرة (١١٤): «لَمْ يَكُنْ فِي أَصْحَابِ ثَابِتٍ؛ أَثْبَتُ مِنْ حَمَّاد بْنِ سَلَمَةَ، ثُمَّ بَعْدَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ المُغِيْرَة، ثُمَّ بَعْدَهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ- وَهِيَ صِحَاحٌ-، وَرَوَى عَنْهُ حُمَيْدٌ شَيْئًا. فَأَمَّا جَعَفَرٌ؛ فَأَكْثَرَ عَنْ ثَابِتٍ، وَكَتَبَ مَرَاسيلَ، وَكَانَ فِيهَا أَحَاديثُ مَنَاكِيرُ.

وعَن ثَابِتٍ، عَنِ النبيِّ ﷺ: (يَسَالُ أَحَدُكُمْ رَبَّهُ تَعَالَى، حَتَّى يَسَأَلُهُ شِسعَ نَعْلِهِ، وَالْمِلحَ). وَفِي أَحاديثِ مَعمَر، عَن ثَابِتٍ أحاديثُ غَرائبُ وَمُنكرَةٌ؛ جَعَلَ ثَابِتًا عَن أَنسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ كَذَا-شَيءٌ ذَكَرَهُ-؛ وَإِنَّمَا هَذَا حَدِيثُ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ أَنَسٍ.

وَعَنْ ثَابِتٍ -فِي قِصَّةِ جُلَيْبِيبٍ - قَالَ: حَدثنا عَبدُ الرَّزَّاقِ، عَن مَعمَرٍ؛ لَم يَروِهِ عَن ثَابِتٍ غَيرُهُ.

قَالَ عَلَيٌّ: يُخبِرُ بَهَزٌ، عَن حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: كُنتُ أَقلِبُ عَلَى ثَابِتِ البَّنَانِيِّ حَدِيثَهُ ﴾.

ثانيًا: بيان أحوال الرجال

وقد تعرض ابن المديني لكثير من الرواة جرحًا وتعديلاً، وبيانًا لمبهم، وتمييزًا لمهمل، ومعرفة للكنى والأسماء، والتفريق بين من قد يلتبس بغيره، وغير ذلك من أحوال الرجال، وسوف أصنف كلامه في الرجال هنا حسب النوع الذي يندرجون فيه في علم الرجال، وأذكر ما قاله فيهم ابن المديني، وأحيل في الاطلاع على التفاصيل، على مواطن هذه الفقرات في قسم التحقيق.

- أ- الجرح والتعديل، وقد تكلم ابن المديني في هؤلاء الرواة جرحًا أو تعديلاً:
 - ۱ _ فقرة (٧٦): «هياج بن عمران، وهو رجل مجهول».
- ٢ ـ فقرة (٧٧): خيثمة بن أبي خيثمة، قال ابن المديني عن حديث مداره عليه:
 ﴿وإسناده ضعيف، وهو حديث منكر، وإنما أتى من طريق خيثمة، عن الحسن》.
- ٣ ـ فقرة (٩١): «إسماعيل بن مسلم العبدي؛ وكان قاضي الجزيرة؛ جزيرة البحر».
 - ٤ _ فقرة (٩٢): "إسماعيل بن مسلم العبدي ؛ لا أكتب حديثه».

- ٥ فقرة (٩٣): «أبو عثمان النهدي عبد الرحمن بن مل -وكان جاهليًا- ثقة».
- ٦ فقرة (١٠١): (عطاء السلمي، هو عندي عطاء بن يزيد، كان يسكن الرملة،
 وكان عطاء ثقة).
 - ٧ _ فقرة (١٠٣): ﴿القاسم بن ربيعة بن جوشن؛ ثقة».
 - ٨ = فقرة (١٠٤): «اسم أبي المتوكل؛ على بن داود. . . وكان ثقة».
- ٩ ـ فقرة (١٠٥-١٠٦) «محمد بن قيس الأسدي؛ ثقة. . . ومحمد بن قيس الزيات؛ مجهول».
 - ١٠ فقرة (١٠٧): «عبد الله بن الحارث؛ ثقة».
 - ١١٦ فقرة (١٠٨): «حطان بن عبد الله الرقاشي؛ ثبت».
 - ۱۲ ـ فقرة (۱۱۱): «يعقوب بن زيد بن طلحة؛ شيخ معروف».
 - ١٣ _ فقرة (١١٧): «علي بن هاشم بن البريد؛ كان صدوقًا، وكان ضعيفًا».
 - ١٤ فقرة (١١٨): «وروى عثمان بن محمد الأخنسي أحاديث مناكير».
 - ١٥ ـ فقرة (١٣٨): «محمد بن جعفر؛ معروف».
 - ١٦ ـ فقرة(١٤٠): «عمرو بن عثمان؛ ثقة ثقة».
 - ۱۷ _ فقرة (۱٤۳): «إسرائيل؛ ضعيف».
 - ١٨ _ فقرة (١٤٤): «عنبسة الغنوي؛ ضعيف».
- ١٩ ـ فقرة(١٤٥): «إبراهيم بن الحسن، وعبد الله بن عيسى؛ مجهولان، وضعّفُهما، [يعني: ابن المديني] وقال: لا أعرف أبا الحكم».
 - ٢٠ _ فقرة (١٤٦): (غاضرة بن عروة الفقيمي ؛ شيخ مجهول).
- ٢١ _ فقرة (١٤٩): «عبد العزيز بن بشير بن كعب؛ لا أعرفه، وبشير بن كعب؛ معروف».

- ۲۲ _ فقرة(۱٥٢): «أبو التياح؛ معروف، يزيد بن حميد».
 - ٢٣ _ فقرة(١٥٣): «حصين بن الحر؛ معروف».
 - ٢٤ _ فقرة(١٥٤): «عبدالرحمن بن طرفة؛ معروف».
- ٢٥ _ فقرة (١٥٦): المحمد بن مسمول؛ شيخ من أهل مكة، وقد أدركته».
 - ٢٦ _ فقرة(١٥٧): «عبيدالله بن سلمة بن وهرام؛ لا أعرفه».
 - ۲۷ _ فقرة(۱۵۸): «بهز بن حكيم؛ ثقة».
 - ۲۸ _ فقرة (۱۵۹): «أبو قزعة؛ ثقة، واسمه سويد بن حجير».
 - ٢٩ _ فقرة(١٦٦): «عبيدالله بن زحر؛ منكر الحديث».
 - ٣٠ _ فقرة (١٦٨): «عبد الرحمن بن زيد الفائشي؛ مجهول».
 - ٣١ _ فقرة(١٧٣): «عبدالرحمن بن بشر؛ معروف».
 - ٣٢ _ فقرة (١٧٦): السعيد بن ذي لعوة؛ مجهول».
- ٣٣ _ فقرة (١٧٧): «سلمة بن أبي الذيال؛ يروي أحاديث تشبه أحاديث الحسن».
- ٣٤ ـ فقرة(١٨١): «الوليد بن جميل؛ تشبه أحاديثه القاسم بن عبد الرحمن، ورضيه».
 - ٣٥ فقرة (١٨٢): ﴿أَيُوبِ } مجهول».
 - ٣٦ _ فقرة (١٨٥): «سيار بن المعرور؛ مجهول».
 - ٣٧ _ فقرة (١٨٦): اعبد الرحمن بن مغيث؛ غير معروف».
- ٣٨ _ فقرة (١٨٧): «كهمس، رجل من بني هلال، أو من بني سلول؛ لا يعرف».
 - ٣٩ _ فقرة(١٨٨): «حفص بن حميد؛ مجهول».
 - ٤٠ _ فقرة (١٨٩): «حنش بن ربيعة ؛ لا يعرف».

- ٤١ ـ فقرة (١٩٣): «عمران بن حدير؛ ثقة. وعبد الملك بن عبيد؛ مجهول».
 - ٤٢ _ فقرة (١٩٥): (محمد بن معن ؛ شيخ ثقة».
- ٤٣ _ فقرة(٢٠٢): "يحيى بن عبد الله الجابر؛ معروف. وقد روى أبو ماجد غير حديث منكر».
- ب معرفة الأسامي والكنى، وهي تفيد في تمييز الراوي، وعدم ظنه اثنين، وقد
 تناول ابن المدينى هذا الصنف في الفقرات الآتية:
 - ١ ـ الفقرة (٤٠): «أبو حازم؛ اسمه عوف بن الحارث».
 - ٢ ـ الفقرة (٩٣): «أبو عثمان النهدئ عبد الرحمن بن مل-وكان جاهليًا ـ ؛ ثقة».
 - ٣ الفقرة (٩٧): «اسم أبي العباس الشاعر: السائب بن فروخ».
 - ٤ الفقرة (٩٩): «أبو زيد مولى أبي وائل؛ اسمه مسعود. . . وكان حليمًا».
 - ٥ _ الفقرة (٤٠٤): «اسم أبي المتوكل: على بن داود. . . وكان ثقة».
 - ٦ ـ الفقرة (١٤٨): «اسم أبي رفاعة: تميم بن أسد».
 - ٧ ـ الفقرة (١٤٩): (وأبو نعامة؛ اسمه عمرو بن عيسى».
 - ٨ الفقرة (١٥٠): «الرباب؛ هي أم الرائح بنت صليع».
 - ٩ ـ الفقرة(١٥٢): "أبو التياح؛ معروف، يزيدبن حميد».
 - ١٠ _ الفقرة(١٥٩): «أبو قزعة؛ ثقة، واسمه سويدبن حجير».
 - ١١ _ الفقرة (١٧٨): «أبو الفيض؛ لم يعرف اسمه».
 - ۱۲ _ الفقرة (۲۰۶): «أبو زيد مولى عمرو بن حريث؛ لم أعرفه».
- جــ معرفته بالوحدان والمنفردات، والغرائــب. وذلك واضح في الفقرات الآتية:
 - ١ ـ الفقرة (١٥١): «أبو العشراء الدارمي. . . لم يروعنه إلا حماد».

- ٢ ـ الفقرة (١٧٩): (ولم يرو عن زياد بن لبيد، غير إبراهيم النخعي).
- ٣ الفقرة (١٨٠): «الأسود بن قيس؛ روى عن عشرة مجهولين، لا يعرفون».
- ٤ _ الفقرة(١٨٣): «ثمامة بن عقبة المحلمي؛ لم يرو عنه غير هارون بن سعد، والأعمش».
- ٥ ـ الفقرة (١٨٤): «داود بن عبد الله الأودي؛ لا أعلم أحدًا روى عنه إلا زهير،
 وأبو عوانة، قال: وعبد الرحمن المسلي، ويكنى أبا وبرة، لا أعلم روى عنه غير هذا».
- ٦ ـ الفقرة (١٩٠): *مالك بن عمير؛ لا يروي عنه إلا إسماعيل ابن سميع الحنفي».
 - ٧ _ الفقرة(١٩١): «ابن أعبد؛ لا أعرف عنه حديثًا غير هذا».
- ٨ ـ الفقرة (١٩٧): «عبد الله بن عطاء بن إبراهيم؛ لا نحفظ عنه شيئًا غير هذا الحديث».
- ٩ ـ الفقرة(١٩٨): «محمد بن أبي سفيان، ويوسف أبو الحجاج ابن يوسف؛ لا أعلم روي عنهما شيء من العلم».
- ١٠ الفقرة (١٩٩): "عبد الرحمن بن حرملة؛ لا أعلم روي عنه شيىء، إلا هذا الحديث".
 - ١١ ـ الفقرة (٢٠٠): «وائل بن مهانة؛ لم يروعنه إلا ذر».
 - ١٢ _ الفقرة (٢٠٣): «عوسجة بن الرماح؛ لم يروعنه إلا عاصم الأحول».
 - ١٣ _ الفقرة(٢٠٥): «خالد بن ربعي؛ لم يُرو عنه شيء غير هذا الحديث».
 - د _ بيانه لما يقع فيه أوهام في الجمع والتفريق من الرواة، وذلك في الفقرات:
- ١ ـ الفقرة(١٠١): «عطاء السلمي؛ هو عندي عطاء بن يزيد؛ لأنه كان يسكن الرملة».

٢ ـ الفقرة(١١٢): «يزيد بن هرمز؛ هو يزيد الفارسي»، ووافقه على ذلك ابن
 مهدي، وأحمد، وخالفهم القطان، وابن معين، وغيرهم.

٣ ـ الفقرة (١٥٢): «عبد الرحمن بن خنبش، وأخطأ من قال: عبد الله بن خنبش».

٤ ـ الفقرة(١٠٢): ﴿يسير بن عمرو؛ هو أسير بن جابر﴾.

٥- الفقرة(١٠٥-١٠٦) «تمييزه بين محمد بن قيس الأسدي، وأنه ثقة؛ وبين محمد بن قيس الزيات، وأنه مجهول».

هـ معرفته بالصحابة والتابعين. وهذا بيّنٌ في الفقرات الآتية:

١ _ الفقرة (٧٣): ﴿والأحنف ليس له صحبة ».

٢ ـ الفقرة(٩٨): «يزيد بن علاقة، لقي رجالاً من أصحاب النبي ﷺ، لم يرو عنهم غيره».

و_معرفته بالإخوة والأخوات:

وله في ذلك تصنيف مستقل، طبع مرتين، إحداهما بتحقيق الدكتور الجماز، والأخرى بتحقيق الدكتور باسم الجوابرة. وقد ذكر من ذلك هنا:

 ١ ـ فقرة (١٧٥): «بَنو حِراشٍ ثَلاثَةٌ: رِبعِيٌّ، وَرَبيعٌ، وَمَسْعودُ ابنُ حِراشٍ، وَلَم يُروَ عَن مَسعُودِ شيءٌ؛ إلاَّ كَلامُهُ بَعدَ المَوتِ».

ز _ تعيينه المبهم من الرواة، وذلك في الفقرة الآتية:

(٧٥): «قال على: قال سُفيانُ: فقَالَ أَبُو بَكرٍ الْهُذَلَيُّ لِعَمروِ: سَمَّى لَكُمُ الرَّجُلَ؟ قَالَ: لاَ. قَالَ: هُو قَبِيصَةُ بنُ حُرَيثِ.

قَالَ سُفيانُ: وَإِنَّمَا عَرِفَة أَبُو بَكرٍ ؛ لأَنَّهُ مِن قَومِهِ، مِن هُذَيلٍ».

ح _ وثمة بضعة رجال ذكرهم مهملين، ولم يذكر إلا بعضًا ممن روى عنهم، أو رووا عنه، هم أصحاب الفقرات الآتية:

- ١ _ الفقرة (١٠٩): ﴿محمد بن زيد بن مهاجر بن قنفذ».
 - ٢ _ الفقرة (١١٠): «نعيم بن أبي هند الأشجعي».
 - ٣ _ الفقرة (١٥٥): (ضرغامة بن عليبة العنبري).
 - ٤ _ الفقرة (١٦٣): «عبد الملك بن قتادة».
 - ٥ _ الفقرة (١٦٧): اسعيد بن مسعود).
 - ٦ ـ الفقرة (١٦٩): «حريث بن أبي حريث».
 - ٧ _ الفقرة (١٧٠): (عياض بن مسافع).

* * *

ثالثًا: التاريخ

ولم يصلنا كثير من هذا القسم، كشأن سابقيه؛ بل كان أفقر الثلاثة نصيبًا، وغالبه مستنبط من كلام ابن المديني، ولم يقع التصريح بكثير منه، ومع أنه الجزء الأخير من اسم الكتاب؛ إلا أنه أول ما ساقه ابن المديني في كتابه، وقد استغرق ابن المديني في ما ذكره مما يتعلق بهذا القسم صراحة أو استنباطًا: (٣٢) فقرة، تنقسم هذه الفقرات إلى قسمين:

أ_ ما يتعلق بالتأريخ للرواية، من بعد عصر التابعين، وحتى شيوخ ابن المديني، وهذا القسم ذكر فيه ابن المديني: أن الحفاظ الكبار الذين دارت عليهم أحاديث الثقات كانوا ستة، وذكرهم، وأنه قد صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صنف بعدهم، وعدهم اثني عشر إمامًا، ثم انتهى علم هؤلاء جميعًا إلى ستة كذلك، وسماهم، وانتهى علم هؤلاء الميراث العظيم، وعنهم تلقاه الناس ونشروه (الفقرات ١-٤).

وبعد ذلك انتقل للحديث عن أهل القضاء من أصحاب رسول الله على وذكر أنهم أربعة وسماهم (الفقرات٥-٧).

وتكلم بعد ذلك عن العلماء من أصحاب النبي ﷺ (الفقرة ٨).

وتعرض لمقدار علم هؤلاء الصحابة؛ وشهادة التابعين لهم بذلك، وتفاوتهم في العلم (٩-١٣).

ثم أطال في ذكر المتبوعين من أصحاب النبي على ومن كوتوا ما يشبه المذاهب الفقهية، حتى صار لهم أتباع يعرفون بهم، ويفتون بأقوالهم، ويمشون على مذهبهم، فذكر أصحاب عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، وذكر أعلمهم به، وذكر أصحاب عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، وذكر أصحاب زيد بن ثابت رضي الله عنه، وبين من لقيه منهم وتلقى علمه منه شفاها وتلقينًا، ومن عُدَّ في أصحابه مع كونه لم يلقه، لأنه درس علمه

واعتنى به وبرع فيه (الفقرات ١٤-٣١).

ويكاد يكون ابن المديني في هذا القسم أول من أرخ للرواية تأريخًا مدونًا، فيما بلغنا، وقد رسم بهذا الطريق لمن جاءوا بعده، فنسجوا على منواله، وجروا على منهاجه، في هذا الصدد، فمن هؤلاء الذين اقتفوا أثره في هذا، الإمام ابن منده في «شروط الأثمة»، فبعد أن نقل قدرًا لا بأس به من كتابنا هذا، نسج على منواله، فأجاد، رحمه الله. وكذلك صنع البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى»، وقد بينت مواضع ذلك هناك عند تعليقي على الفقرات المذكورة عاليه، والله أعلم.

ب_ ما يتعلق بوفيات الأئمة الأعلام، والسادة الحفاظ، وقد أفرد ابن المديني لذلك فقرة طويلة ذكر فيها وفاة (٢٥) حافظًا، وقد ذكرت هنالك في تعليقي عليها من وافقه فيما ذكره ومن خالفه، والله تعالى أعلم.

ما بقي إلا أن أقول: إن ما سبق هو ما صرح به ابن المديني من مسائل التأريخ.

وأما ما يستنبط من كلامه وصنيعه، فغالب المسائل المتعلقة بإثبات السماع أو ضده، فإنها في شطر كبير منها قائمة على التأريخ، والله أعلم.



رابعًا: بيان درجات الأحاديث والحكم عليها

وهذه الأحاديث، ليست مما ذكر ابن المديني فيها خلافًا، وإنما ذكرها لغرض أو لآخر، وحكم عليها بحكم من الأحكام، التي تصلح لها، ولذا رأيت إفرادها هاهنا، كالآتى:

١ ـ قال ابن المديني في الفقرة (٧٧)، عن حديث: (مَنْ قَرَأَ القُرْآنَ، [فَلْيَسْأَلْ]
 به..): ١ حَدِيْثٌ أَوَّله كُوفِيٍّ، وَآخِرُهُ بَصِرِيٌّ؛ رَوَاهُ الأَعْمَشُ، عَنْ خَيْثُمَةَ بْنِ أَبِيْ خَيْثُمَةً،
 وَرَوَاهُ مَنْصُورٌ، عَنْ خَيثُمَةً.

هَذَا أَصْلُه بَصْرِيٌّ، وَإِنَّمَا يَروِي عَنْهُ أَهْلُ الكُوفَةِ. وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَهُوَ حَدِيْثٌ مُنْكَرٌ، وَإِنَّمَا أُوتِيَ مِنْ طَرِيقِ خَيْثَمَةً، عَنِ الحَسَنِ».

٢ ـ وكذا قال في الفقرة (٧٨)، عن حديث رواه بكر بن بكار، عن شعبة، عن قتادة، عن جون، عن الحسن، عن سلمة: (قضى النبي على في رجل وطئ جارية امرأته...): «وهذا عندي باطل».

٣ ـ وقال في الفقرة (٧٩) عن حديث ابن عباس (في زكاة الفطر): «حديث بصري، وإسناده مرسل».

٤ ـ وقال في الفقرة (٨٠) عن حديث خالد، عن يونس، عن ابن سيرين، عن أنس
 أن النبي ﷺ احتجم. . .)، فأنكره، وقال (هذا ريح!».

٥ ـ وقال في الفقرة (٨٣): عن حديث همام بن الحارث، قال: صلى بنا عمر:
 ﴿ وهذا عندي وهم ﴾ يعني لعدم لقي همام لعمر. وقال أيضًا فيه: ﴿ وليس حديث يحيى بن
 آدم عندي بشيء ﴾ .

٦ ـ وقال في الفقرة (٨٩) عن نسخة هشام عن الحسن: «عامتها تدور على حوشب»، وأما أحاديثه يعنى هشام، عن ابن سيرين «فصحاح».

٧ ـ وقال في الفقرة (١١٤): عن أحاديث حماد بن زيد، عن ثابت: "صحاح"،
 وقال: "فَأَمَّا جَعْفَرُ؛ فَأَكْثَرَ عَنْ ثَابِتٍ، وَكَتَبَ مَرَاسِيلَ، وَكَانَ فِيهَا أَحَادِيثُ مَنَاكِيرٌ"، وقال:
 *وَفِي أَحَادِيثِ مَعْمَرٍ، عَنْ ثَابِتٍ أَحَادِيْثُ غَرَائِبُ وَمُنْكَرَةٌ".

٨ وقال في الفقرة (١٨٤)، عن حديث (إنه لا يسأل الرجل فيما ضرب أهله):
 إسناده مجهول».

٩ _ وقال في الفقرة(١٨٥)، عن حديث في بناء المسجد: «إسناده مجهول».

١٠ وقال في الفقرة (١٨٦): في أحاديث لصهيب: ﴿إسناد مديني، عن رجال معروفين، لا أحفظها عن صهيب إلا من هذا الوجه».

١١ ـ وقال في الفقرة (١٨٧) في حديث (خير أمتي قرني): «هذا حديث بصري معروف؛ إلا رجلاً واحدًا».

١٢ ـ وقال في الفقرة (١٨٨) في حديث (إني ممسك بحجزكم عن النار): «هذا حديث حسن الإسناد، وحفص بن حميد مجهول».

١٣ ـ وقال في الفقرة (١٩١) في حديث (أتت فاطمة النبي ﷺ تستخدمه): (هذا حديث بصري، وإسناده بصري، وهو معروف الإسناد).

١٤ ـ وقال في الفقرة (١٩٣) في حديث (من علم أن الصلاة حق): «رَوَاَهُ عِمْرَانُ
 بْنُ حُدَيْرٍ؛ وَهُوَ ثِقَةٌ، عَنْ رَجُلٍ مَجْهولٍ، يُقَالُ لَهُ: عَبْدُالمَلِكِ بْنُ عُبَيد، يَرْوِيهِ عَنْ حُمْرَانَ».

١٥ ـ وقال في الفقرة (١٩٥) عن حديث طلحة في قبور الشهداء: "وَإِسْنَادُهُ كلُّهُ جَيَّدٌ؛ إِلاَّ أَنَّ دَاوُدَ بْنَ خَالِدٍ هَذَا، لا يُحْفَظُ عَنْهُ إِلاَّ هَذَا الحَدِيثُ، مِنْ وَجْهِ مِنَ الوُجُوهِ".

١٦ _ وقال في الفقرة (١٩٨) عن حديث (مَنْ يُرِدْ هَوَانَ قُرَيْشِ؛ يُهِنْهُ اللهُ _: (فَهَذَا حَدِيثٌ مَدَنِيٌّ، فِيْ إِسْنَادِهِ رَجُلانِ؛ لاَ أَعْلَمُ رُوِيَ عَنْهُمَا شَيْءٌ مِنُ العِلْمِّ».

١٧ _ وقال في الفقرة (١٩٩) عن حديث (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ عَشْرَ خِلاَلٍ).

«هَذَا حَدِيْثٌ كُوفِيٌّ، وَفِي بَعْضِ إِسْنَادِهِ مَنْ لاَ يُعْرَفُ، [إِلاَّ فِي] هَذَا الطَّرِيقِ».

١٨ _ وقال في الفقرة (٢٠١) في حديث ابن مَسْعُودٍ، عَن النبي ﷺ (فِي قَتْلِ الوَفدِ)_: «[رَوَوْهُ] عَنْ عَاصِمِ بنِ بَهْدَلَةً، وَرَوَاهُ أَبُو بَكرِ بنُ عَيَّاشٍ؛ فَجَوَّدَ إِسْنَادَهُ».

١٩ ـ وقال في الفقرة (٢٠٥) عن حديث (إِنَّ صَاحِبَكُم خَلِيلُ اللهِ).: (وَهَذَا حَدِيثٌ كُوفِي؛ رَوَاهُ عَبْدُالمَلِكِ، وَلاَ يُرْوَى عَن خَالدِ بنِ رِبْعِيِّ هَذَا شَيْءٌ غَيْر هَذَا الحَدِيثِ».

٢٠ ـ وقال في الفقرة (٢٠٦) فِي حَدِيثِ عَبداللهِ عَنِ النَّبيِّ ﷺ قَالَ: (لاَ سَمَرَ؛ إِلاَّ لِمُصَلِّ، أَوْ لِمُسَافِرٍ)_:

(وَفِي إِسْنَادِهِ انْقِطَاعٌ، مِن قِبَلِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي لَمْ يُسَمِّهِ خَيْثُمَةُ».

فهذه تمام عشرين موضعًا حكم فيها ابن المديني على أحاديث ساقها في كتابه، ولم يذكر فيها اختلافًا على رواتها، وقد بحثت جميع هذه الأحاديث في مواضعها من قسم التحقيق، وبينت من خالفه في حكمه، ومن وافقه، ومرجحات كل قول إن وجدت، فمن أراد الوقوف على شيء من هذا، فهناك، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

* * *

المست مالته الحزال المريني رهي نن

والزمزع والاستعالى والعريجة وكالهااء فالااعام والحسن المار

الصفحة الأولى من المخطوط

(3)

وربين كابت وابوموس الاشعري فالسابط ففاله

الصفحة الثانية من الخطوط

(3)

الصفحة الثالثة من المخطوط

(3)

قسم التحقيق

علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ

لإمام عصره وفريد دهره الإمام الحجة على بن عبدالله المديني تونى ٢٣٤هـ

قرأه ودرسه وعلق عليه

أبو عبد الله مازن بن محمد السرساوي

كتاب

(علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ)

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحيمِ

قَالَ^(١): أَخْبَرَنَا الشَّيْخَانِ: الإمَامُ الحَافِظُ أَبُو طَاهِرٍ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّد بْنِ أَحْمَدَ السِّلَفِيُّ الأَصْبَهَانِيُّ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ يَحْيَى، فِي كِتَابِيَهِمَا إِلَيَّ، قَالاً: أَنَا أَبُو الحَسَنِ عَلَيُّ بْنُ المُشَرَّفِ بْنِ مُسْلِمِ الأَنْمَاطِيُّ، مِنْ أَصْلِ سَمَاعِهِ.

قَالَ الحَافِظُ أَبُو طَاهِرٍ: وَأَخْبَرَنَا أَبُوْ الحَسَنِ عَلِيٌّ بْنُ الحُسَيْنِ بْن عُمَرَ الفَرَّاءُ المَوْصِلِيُّ، بِمصْرَ. المَوْصِلِيُّ، بِمصْرَ.

قَالاً (٢): آنَا أَبُوْ إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الحَافِظُ، بِمِصْرَ: آنَا أَبُوْ مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ، المَعْرُوفُ بِابْنِ النَّحَّاسِ المُعَدَّلُ، قِرَاءةً عَلَيْهِ بِمِصْرَ، فِي المُحَرَّمِ، سَنَةَ سَبْعِ وَأَرْبِعِمائَةٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ دَعْلَجُ بْنُ أَحْمَد بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السّجْزِيُّ، قَدِمَ عَلَيْنَا سَنَةَ سَبْعِ وَثَلاَثِينَ وَثَلاَثِمائَةٍ: أَنَا أَبُو الحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَد بنِ أَحْمَد بنِ [البراء] (١) فِي رَبِيعِ الأَوَّلِ، سَنَةً ثَمَان وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ: حَدَّثَنَا أَبُو الحَسَنِ عَلَيُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَر بْنِ نَجِيحِ السَّعْدِئِي المَدِينِيُّ، قِرَاءةً عَلَيهِ، قال:

هذا هو إسناد الكتاب، وقد ترجمت لرواته، بحمد الله، وتحدثت عما يتعلق به في قسم الدراسة، والحمد لله رب العالمين.

⁽١) لم أظفر بشيء عن هذا القائل، وانظر ما كتبته حول هذه النسخة الخطية، في قسم الدراسة.

⁽٢) يعني: ابن المشرف الأنماطي، وابن الفراء الموصلي.

⁽٣) في الأصل: (البزار)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته، كما في المصادر.

[1] نَظَرْتُ فَإِذَا الإِسْنَادُ (١) يَدُورُ عَلَى سِتَّةٍ (٢):

* فَالأَهْلِ المَدِينةِ :

١ - ابْنُ شِهَاب، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ^(٣) عَبْدِاللهِ بْنِ شِهَاب، وَيُكْنَى أَبَا بِكْرٍ،
 مَاتَ سَنَةَ أَرْبِعٍ وَعِشْرِينَ وَمَائَةٍ (٤)(٥).

* وَلأَهْلِ مَكَّةً:

٢ - عَمرُو بِنُ دِينَارٍ مَوْلَى جُمَحٍ^(١)، وَيُكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ، مَاتَ سَنَةَ سِتُ وَعِشْرِيْنَ وَمَائَةٍ^(٧).

(١) في اشروط الأثمة ا (ص ٣٣) لابن مَنْدَهُ: (علم الأسانيد).

(٢) في اشروط الأثمة؛ (ستة نفر).

(٣) في «شروط الأثمة»: (عبيدالله بن عبدالله)، وهو الصواب، وما هنا اختصار للنسب.

(٤) بعده في الشروط الأثمة على المدينة).

(0) هو أعلم الحفاظ، أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب بن عبدالله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري المدني الإمام. كان يقول: «ما صبر أحد على العلم صبري، ولا نشره أحد نشري»، وجمع السنة بأمر الخليفة الراشد عمر بن عبدالعزيز _رحمهما الله _ومناقبه جمة. قال ابن المديني: له نحو من ألفي حديث، وقال أيضاً: أقتى أربعة: الحكم، وحماد، وقتادة، والزهري، والزهري عندي أفقههم. وكلد سنة خمسين، وتوفي لسبع عشرة خلت من رمضان سنة أربع عشرة ومائة.

وقد استل الأستاذ: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، ترجمته من اتاريخ مدينة دمشق؛ في مجلدة لطيفة، طبعتها دار الرسالة سنة ١٤٠٧هـ.

وراجع: «التاريخ الكبير» للبخاري (١/ ٢٢٠) ترجمة (٦٩٣)؛ و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ٧١) ترجمة (٣١٧)، وومشاهير علماء الأمصار» (ص٦٦) ترجمة (٤٤٤)؛ ووتذكرة الحفاظ» (٢/ ٢٨٥).

(٦) في (المحدث الفاصل؛ (ص٢٠٤): (بني جمح).

(٧) الحافظ الإمام عالم الحرم، أبو محمد عمرو بن دينار الجمحي، مولاهم المكي الأثرم.
قال شعبة: لم أر مثل عمرو بن دينار. وقال ابن المديني: لعمرو نحو أربع مائة حديث. فعلق عليه الذهبي قائلاً:
قد مر أن ابن عيينة وحده، قد سمع منه تسع مائة وخمسين حديثاً؛ فلعل علياً عنى المسند فقط!
ولد في إمرة معاوية سنة ست وأربعين أو نحوها، وتوفي سنة ست وعشرين ومائة في أولها.

وراجع: «التاريخ الكبير» للبخاري (٦/ ٣٢٨) ترجمة (٤٥٥٤)؛ و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٦/ ٢٣١) ترجمة (١٢٨٠)؛ و«مشاهير علماء الأمصار» (ص٨٥) ترجمة (٦١٣)؛ و«تذكرة الحفاظ» (١١٣/١)؛ و«سير=

* وَلأَهْلِ الْبَصْرَةِ:

٣ ـ قَتَادة بنُ دُعامَة السدُوْسيُّ، وَكُنْبِتُهُ أَبُو الخَطَّابِ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعَ (١) عَشْرَةَ وَمَائَةٍ (٢).

٤ ـ وَيَحْنَى بنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَيُكْنَى أَبَا نَصْرٍ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتْيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةِ باليَمَامَةِ (٣)(٤).

= أعلام النبلاء الله على (٥/ ٣٠٠).

(١) في اشروط الأثمة ا: (ست).

(٢) الحافظ العلامة، أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز السدوسي البصري الضرير الأكمه المفسر. قال فيه الثورى: أو كان في الدنيا مثل قتادة؟!.

قال ابن المديني: قلت ليحيى بن سعيد: إن عبد الرحمن يقول: اترك من كان رأساً في بدعة؛ يدعو إليها! قال: فكيف يصنع بقتادة، وابن أبي رواد، وعمر بن ذر؟! وذكر قوماً، ثم قال يحيى: إن ترك هذا الضرب تَرَكَ ناسًا كثيرًا.

قال الذهبي: وهو حجة بالإجماع؛ إذا بين السماع؛ فإنّه مدلس معروف بذلك، وكان يرى القَدَر ـ نسأل الله العفو _ ومع هذا؛ فما توقّف أحدُّ في صدقه وعدالته وحفظه، ولعلَّ الله يعذر أمثاله، ممن تلبس ببدعة، يريد بها تعظيم الباري وتنريّهَ أ، وبَذَلَ وُسُعَهُ، والله حكم عدل لطيف بعياده، ولا يُسْأَلُ عمَّا يَفْعَلُ، ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كَثُرُ صوابُه، وعُلِمَ تحرُّ به للحقِّ، واتَّسَعَ عِلْمُهُ، وظهر ذكاؤه، وعُرِفَ صلاحُهُ وورعه واتباعه يُغفَر لهُ زَلَلهُ، ولا نُضِللهُ ونَظَرِحُهُ ونسى مَحاسَنه، نعم؛ ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك.

ولدسنة ستين، وتوفي سنة سبع عشرة، وقيل سنة ثماني عشرة، في الطاعون بواسط.

وقد وافق ابن المديني على تحديد وفاته: حماد بن زيد، ويحيى بن معين، وموسى بن إسماعيل، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وعمرو بن علي الفلاس، وأبو حاتم، وخالفهم: إسماعيل ابن علية؛ فقال: سنة ثماني عشرة ومائة. وتردد يحيى بن سعيد بينهما. والله أعلم.

وراجع: «التاريخ الكبير» للبخاري (٧/ ١٨٥) ترجمة (٨٢٧)؛ و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ١٣٣) ترجمة (٢٠٧)؛ و النجرة الحفاظ» (١/ ١٢٢)؛ و اسير أعلام النبلاء، كلاهما للذهبي (٥/ ٢٦٧).

- (٣) جعله ابن مَثْدَه في (أهل مكة)! ولم يذكره هنا، والصواب ما أثبته من الأصل، والله أعلم.
- (٤) الإمام الكبير، أحد الأعلام، أبو نصر يحيى بن أبي كثير ـ واسم أبي كثير: صالح، وقيل: يسار، وقيل: نشيط ـ
 الطائي مولاهم اليمامي.

قال أبو أيوب السختياني: ما بقي على وجه الأرض مثل يحيى بن أبي كثير.

وقال ابن المديني، عن سفيان بن عيينة: قال أيوب: ما أعلم أحداً بعد الزهري أعلم =

* وَلأَهْلِ الكُوفَةِ :

٥ - أَبُو إِسْحَاقَ، وَاسْمُهُ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ وُدُّ^(١)، وَمَاتَ سَنَةَ [تِسْعِ]^(٢)

بحديث أهل المدينة ، من يحيى بن أبي كثير . توفي سنة اثنتين وثالاثين ومائة ، على قول ابن المديني الذي في الأصل ، ونقله عنه البخاري في التاريخ الكبير ا (١/ ١٠٥) ، خلافاً لقول عمرو بن علي ، وأبي نعيم الفضل بن دكين على ما نقله عنه البخاري ، وابن سعد (٥/ ٥٥٥) من أنه توفي سنة تسع وعشرين ومائة . والله أعلم . وقد عَدَّهُ جميع من ترجم له من مصنفي الطبقات ، من أهل البمن! وتفرد إمامنا ابن المديني بعَدَّه من أهل البصرة ، ولا تعارض ؛ فإن لهم في ذلك عرفاً ؛ هو : أن الراوي إذا أقام ببلد سنة أشهر ؛ نسب إليها ، وابن أبي كثير أقام

باليمن، وبالبصرة ـ لاريب ـ فوق الستة أشهر؛ فصح له أن ينسب إليهما. والله أعلم. وراجع: «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ٣٠١) ترجمة (٣٠٨٧)؛ و «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٩/ ١٤١) ترجمة (٣٠٨٠)؛ و «الخرمة (٩٩٥)؛ و «مشاهير علماء الأمصار» (ص ١٩١) ترجمة (١٥٣٧)؛ و «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٢٨)؛ و «سير أعلام النبلاء» كلاهما للذهبي (٦/ ٢٧).

(١) كذا في الأصل! وعنه: ابن المفضل في «الأربعين على طبقات الأربعين» (ص٢٧٠) وهو مشكل؛ إذ أن هذا الحرف من اسم (أبي إسحاق) وقع فيه اختلاف شديد، لعل سببه هو ما نقله الذهبي عن ابن سعد في «الطبقات» (ولم أظفر به في المطبوع منها)، حيث يقول: «وأكثر من سمّاه لم يتجاوز أباه».

وعلى كل؛ فلم يذكر أحد من المختلفين في اسم جَدَّه أن اسمه (عبدودٌ) كما هو في الأصل.

ولعل هذا هو الذي دفع الدكتور الأعظمي في (نشرته ص٣٧) إلى جعل (عبد وُدٌّ) (عبيداً)، دون أدنى إشارة إلى ما في الأصل الذي أمامه، أو تعليل لهذا الذي ارتضاه!

وقد نقل هذا النص عن ابن المديني، الرامهرمزي في «المحدِّث الفاضل» (ص ٦١٥)، وفيه: (عمرو بن عبد الله بن محمد السبيعي)، وأشار محققه في الهامش إلى أن (السبيعي) زيادة من بعض النسخ، وليست في الأصل، وإلى أن في نسخة «مشهد» فوق (محمد) إشارة نقص إلى الهامش، ولكنه لم يظهر شيء في التصوير.

فقد يكون (محمد) هذا تصحيفاً عن (ذي يحمد)، فيبعد حيننذ ما استظهره الأعظمي.

وقد روى هذا النص كذلك عن ابن المديني، ابنُ مُنْدَهُ في «شروط الأثمة» (ص٣٤)، وليس فيه موطن الإشكال أصلاً؛ فالله أعلم.

(٢) كذا في الأصل، وعنه: ابن المفضّل في «الأربعين» (ص ٢٧٠)، والذي أستظهره أن هذا تصحيف، وأن صوابه: (سبع)، وهو على الصواب في «شروط الأثمة» (ص ٣٤)، وفي «المحدث الفاصل» (ص ٦١٥)؛ ويؤيده: قول البخاري في «التاريخ الأوسط» (٢/ ١٠ برواية الخفاف)، (١١/٢ برواية زنجويه): «قال علي: سمعت سفيان يقول: دخلت على أبي إسحاق في سنة ست وعشرين، ومات سنة سبع وعشرين، وكان أصيب بصره».

وأزيد: أن أحداً ممن وقفت عليهم ـ لم ينقل عن ابن المديني هذا القول(تسع)؛ لا سيما وهو خلاف الصواب وراجع: «التاريخ الكبير» (٦/ ٧٤٧/ ٢٥٩٤)؛ «التاريخ الأوسط» (٢/ ١٠/ الخفاف)، (٢/ ١١/ زنجويه)؛ =

وَعِشْرِيْنَ وَمِائَةٍ (١).

٦ ـ وَسُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ (٢)، مَوْلَى بَنِي كَاهِلٍ، مِنْ بَنِي أَسَدٍ، وَيُكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ،
 مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ، وكَانَ حمِيلًا (٣)

الجرح والتعديل؛ (٦/ ٢٤٢) ترجمة (١٣٤٢)؛ «الطبقات الكبرى» (٣١٣/٦)؛ فشروط الأئمة، لابن مَنْدَهٔ
 (ص٤٣)؛ وقتاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لابن زبر الربعي (١/ ٢٩٥ _ ٢٩٩)؛ «المحدّث الفاصل»
 (ص١٦)؛ وقتذيب الكمال، (٢/٢/٢١)، وقسير أعلام النبلاء، (٥/ ٣٩٢)؛ وقذكرة الحفاظ، (١/ ١١٤).

(١) الإمام الحافظ شيخ الكوفة وإمامها، عمرو بن عبدالله بن عبيد، ويقال: ابن علي، ويقال: ابن أبي شعيرة، واسمه: ذو يحمد، أبو إسحاق السَّبيعيّ الكوفي الهمداني.

قال الطيالسي: قال رجل لشعبة: سمع أبو إسحاق من مجاهد؟ قال شعبة: ما كان يصنع بمجاهد؟! كان هو أحسن حديثاً من مجاهد، ومن الحسن وابن سيرين.

وَشُبَّهُ أبو حاتم بالزُّهْريِّ، في كثرة الرواية والاتساع في الرجال.

وُلِد لسنتين بقيتا من خُلافة عثمان بن عفان _رضي الله عنه _وتوفي على الراجح سنة سبع وعشرين ومائة ، كما ذهب إليه إمامنا ابن المديني _على الصواب عنه _وذلك يوم أن دخل الضحاك بن قيس الكوفة .

وقد وافق ابن المديني على سنة وفاته: الواقدي، والهيثم بن عدي، ويحيى بن بكير، والمطلب بن زياد، ومحمد بن عبدالله بن نمير. وخالفه الثوري فقال: ست وعشرين، وقال أبو نميم: ثمان وعشرين، وقال يحيى بن سعيد: تسع وعشرين.

وانظر: ﴿التاريخ الكبير، (٦/ ٣٤٧)؛ و﴿سير النبلاء، (٥/ ٣٩٢)؛ وغيرها كثير.

(٢) في اشروط الأثمة (ص٣٤)، و (المحدُّث الفاصل (ص٢١٥): (الأعمش).

(٣) في الطبعات الثلاث: (جميلاً) بالجيم، وهو غلط محض؛ فإن الأعمش - بَلُّ الله ثراه - لم يرزق من جمال الصورة _ وهو غني عنه بجمال عقله ووفور علمه _ ما يجعله يذكر به؛ بل كان يقول: «لو كنت بقالاً، لقذرني الناس»، يعنى: بسبب عمشه.

والصواب: (حميلاً) بالحاء المهملة، والحميل: الذي يولد بدار الكفر أو يُسبى من بلاد الروم، ثم يحمل منها صغيراً إلى ديار الإسلام؛ وهذا الوصف ينطبق على الأعمش؛ فإن أصله من طبرستان، من قرية يقال لها؛ (دنباوند)، وجاء به أبوه حميلاً إلى الكوفة، فاشتراه رجل من بني كاهل من بني أسد، فأعتقه، فكان مولى لبني أسد، وكان نازلاً فيهم. وعند الترمذي (١/ ٢٢)، وابن أبي شيبة (٦/ ٢٧٨)، وابن سعد (٦/ ٣٤٢)، والخطيب (٩/ ٥)، والكلاباذي (١/ ٣١١) عن الأعمش، أنه قال: (كان أبي حميلاً؛ فورثه مسروق،

وقد وقع التصحيف في هذا اللفظ قديماً، وذلك فيما ذكره أبو أحمد العسكري في (أخبار المصحفين) (ص٥٠) قال: (صَحَّف بعضهم قوله: (لا يرث حميل؛ إلا ببينة)، فقال: (لا يرث جميل إلا بثينة). ١٠٠٠

وانظر: «الغريب، لابن سلام (١/ ٧١)؛ و«النهاية، لابن الأثير (١/ ٤٤٢)؛ و«لسان العرب، (١/ ١٨١)؛ و«رجال مسلم، لابن منجويه (١/ ٢٦٤/ ٥٧٢).

[بِوَلَدِهِ فِي أَرْضِ الحَرْبِ] (١)(٢).

[١] ـ بدأ الإمام ابن المديني كتابه بذكر الحفاظ الكبار، من التابعين؛ والذين تدور عليهم غالب الأحاديث الصحاح.

قال الإمام الحافظ أبو عبد الله ابن مَنْدَهْ في «شروط الأئمة» (ص٤٠)_مبيناً مقصود ابن المديني من هذه الفقرة، وما يليها _:

«فهذا ما ذكر علي بن المديني من معرفة من دار عليه علم الأسانيد من وقت الزهري، وطبقته إلى عصره».

وقال الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٣٠٦): «يعني: بعد التابعين». وقال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٦٥) _ مبينًا معنى (الإسناد) في هذه العبارة _: «يعني: الأسانيد الصحاح»، وقال في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٦٠): «يعني: معظم الصحاح»، وفيها أيضاً (١/ ١١١): «يعني: أن غالب الأحاديث الصحاح لا تخرج عن هؤلاء الستة».

وقد جاءت مفسرة من كلام ابن المديني نفسه، فقال في بعض الروايات عنه:

«دار علم الثقات على . . . » فذكره بمعناه .

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق» (١٦/٦٥) في ترجمة يحيى بن معين (٨٢١٤)، من طريق أبي زرعة، وأبي قلابة، عن ابن المديني، وعلقه الذهبي في «تذكرة

⁽١) ليست في الأصل، وأثبتها من والأربعين؛ لابن المفضل (ص٢٢٠)، ولعل الأشبه: (مولده)، والله أعلم.

⁽٢) الإمام الكبير، والحافظ النحرير، إمام الأئمة: أبو محمد الأعمش، الكوفي.

قال ابن المديني: له نحو ألف وثَلَائمِانَة حديث. وقال عمرو بن علي: كَانَ يسمى المُصْحَفُ؛ من صدقه. وقال عبس بن يونس: لم نر نحن، ولا القرن الذين كانوا قبلنا مثل الأعمش، وما رأيت الأغنياء والسلاطين عند أحد أحد أحقر منهم عند الأعمش، مع فقره وحاجته!

ولد يوم قتل الحسين سنة إحدى وستين، وقيل قبله بسنة أو بسنتين. وتوفي عام ثمان وأربعين ومائة في ربيع الأول، وهو قول إمامنا ابن المديني، ووافقه عليه الجمهور، وخالفهم: أبو عوانة، وعبدالله بن داود، قالوا: سبع وأربعين. وانظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٧)؛ و«السير» (٦/ ٢٢٦).

............

الحفاظ» (١/١١١)، واسير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٤٥).

وهو عند الخطيب في التاريخ مدينة السلام، (١٣/١٠) في ترجمة الأعمش، من طريق على بن النضر قال: سمعت ابن المديني يقول: الحفظ العلم على أمة محمد على استة...».

* وقد نقل هذه الفقرة بإسناد الأصل كاملاً من أوله إلى منتهاه:

الحافظ ابن المفضل في «الأربعين» (ص٢٦٩).

ونقلها كاملة أو مختصرة، على اختلاف يسير أحياناً:

أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (١/ ١٧ – ٣٣ – ٣٥) و محمد عبدالرحمن بن (1 / 10) و (/ ٢٥٦) فقال: حدّثنا [١] محمد بن أحمد بن البراء، عن ابن المديني .

والخطيب في «التاريخ» (١٦/١٦) في ترجمة (٧٤٠٦) يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، والمخري في «التذكرة» (١/ ٣٦٠) وفي «المنزي في «التذكرة» (١/ ٣٦٠) وفي «السير» (٩/ ٢٦٠) من طريق ابن البراء.

والخطيب في «تاريخه» (١٤٤/١٢) في ترجمة (٥٥٢٦) عبدالملك بن جريج، وكذا (١٧٦/١٦) في ترجمة (٤٧٠٦) يحيى بن زكريا _ ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧٦/١٥) في ترجمة ابن معين _ من طريق [٢] أحمد بن يحيى بن الجارود عن ابن المديني.

وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٤٤٨/٤) في ترجمة (٨٢٢) سعيد بن أبي عروبة - وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (١٥/٦٥) في ترجمة ابن معين - من طريق ومن طريق

⁽۱) وقع في «تاريخ دمشق» اسم شيخ ابن عدي، في طريق أبي قلابة: «محمد بن الفضل المحمداباذي»، والذي في «الكامل» المطبوع (علي بن أحمد بن مروان»، وكلاهما من شيوخه في «الكامل»؛ فلعله تحمله عن كل منهما، والله تعالى أعلم.

[٣] أبي زرعة الرازي، و[٤] أبي قلابة، عن ابن المديني. وأخرجه ابن عساكر في الموضع السابق، من طريق [٥] أبي علي صالح بن محمد [هو: جزرة الحافظ]، سمعت علي بن المديني.

وعلقه عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (١/ ٢٥٢) عن ابن المديني؛ والرامهرمزيُّ في «المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي» (ص٦١٤)، وابن مَنْدَهُ في «شروط الأثمة» (ص٣٣)، والذهبي في «السير» (٦/ ٣٢٨)، و(٩/ ٢٠٠)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٥٨).

* وقد أثبت ابنُ المفضّل الحافظ^(۱) من هؤلاء الستة المذكورين أربعة في الطبقة الأولى من «الأربعين»^(۲) تأليفه، وهم من عدا يحيى بن أبي كثير، والأعمش. وانظر: «تذكرة الحفاظ» (١١٣/١_١١٢).

* * *

⁽۱) وابن المفضل، هو: الحافظ أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي المتوفى سنة (۲۱۱هـ)، شيخ المنذري، وكتابه المذكور هو: «الأربعون في طبقات الحفاظ»، قال الذهبي عنه: «ولما رأيتها [يعني: الطبقات] تحركت همتي إلى جمع الحفاظ وأحوالهم». وراجع: «السير» (۲۲/۲۲)، و«المعجم المفهرس» لابن حجر (رقم ٩٣٨).

⁽٢) وهو مطبوع بعنوان: «كتاب الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين) وقد حققه _ كرسالة ماجستير بجامعة أم القرى: الأستاذ محمد سالم بن محمد بن جمعان العبادي، بإشراف الدكتور: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، وطبعته أضواء السلف، بالرياض، بمراجعة الشيخ بدر البدر، وهذا النص فيه: (ص١١٤هـ ١٤٩).

[٢] ثُمَّ صَارَ عِلْمُ هَوْلاءِ السَّةِ إِلَى أَصْحَابِ الأَصْنَافِ مِمَّنْ صَنَّفَ (١).

* فَلأَهْلِ المَدِينَةِ:

١ ـ مَالِكُ بْنُ أَنْسٍ بْنِ أَبِي عَامِرٍ الأَصْبَحِيُّ، عِدَادُهُ فِي بَنِي تَيْمِ الله (٢)، وَمَاتَ سَنَةَ تِسْع (٣) وَصَابَةٍ، وَسَمِعَ مِنِ ابْنِ شِهَالٍ (٤).

٢ ـ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ، مَوْلَى بَنِي مَخْرَمَةً، وَيُكنى أَبَا بِكْرٍ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَيْنِ^(٥) وَخَمْسِينَ، وَسَمِعَ مِن ابْنِ شِهَابٍ، وَالأَعْمَشِ^{(٢)(٧)}.

(١) ﴿ فِي الشروط الأثمة؛ (ص٣٥): (... الستة إلى اثني عشر رجلاً، وهم أصحاب. . . صنف العلم).

(٢) كذًا في الأصل، وعنه في «الأربعين» (٢٧١). وفي «الشروط» (٣٥)، و«المحدث الفاصل» (ص٢١٦): (في بني تيم)، ومالك حليف بني تيم من قريش، قال الذهبي في «السير» (٨/ ٧١): «في نسب مالك اختلاف؛ مع اتفاقهم على أنه عربي أصبحي . . ثم قال: وروى عن ابن إسحاق: أنه زعم أن مالكاً وآله موالي بن تيم؛ فأخطأ، وكان ذلك أقوى سبب في تكذيب الإمام مالك له، وطعنه عليه».

 (٣) في (شروط الأثمة) (ص٣٥): (سبع)، وهو تصحيف. قال الذهبي: (تواترت وفاته في سنة تسع؛ فلا اعتبار لقول من غلط. . . . ، ، والله أعلم.

(٤) الإمام الحافظ، حجة الأمة وفقيهها، شيخ الإسلام، أبو عبدالله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي، المدني الفقيه، إمام دار الهجرة. قال الشافعي: إذا ذكر الحديث؛ فمالك النجم، وقال ابن المديني: له نحو ألف حديث. وقال أيضاً: ما كان أشد انتقاد مالك للرجال، وأعلمه بشأنهم. ومناقبه جمة، أفردها خلائق بالتصنيف.

ولد سنة ثلاث وتسعين على الأصح .. ، وتوفى في ربيع الأول سنة تسع وسبعين وماثة .

وانظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ٣١٠)؛ و «مشاهير علماء الأمصار» (ص ١٤٠/ رقم ١١١٠)؛ و «السير» (٨/٨)؛ و «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٠٧).

- (٥) في «المحدث الفاصل» (٦١٦): (إحدى)، وكذا في مطبوعة «شروط الأئمة» (ص٣٥)، وقال محققه الدكتور الفريوائي في هامش (٤): «وجاء في الأصل: اثنتين وخمسين، وجاء في الهامش: الصحيح سنة إحدى وخمسين». فتعقبه شيخنا العلامة الدكتور أحمد معبد أمتع الله به فيما علقه على نسخته من «الشروط»، ومن خطه نَقَلْتُ قائلاً: «فالصوابُ إثباته [يعني: اثنتين]؛ لأن عبارة الهامش ليس مُشارًا فيها لكونها تصحيحًا لما في الأصل، كما رأيتها» ا. هـ.
- (٦) ليس في الشروط؛ ذكر سماع مالك وابن إسحاق من الزهري، وابن إسحاق من الأعمش، وذكر بدلاً منهما: (وهما من أصحاب الزهري).
- (٧) الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي المدني، كان أحد أوعية العلم، حبرًا في معرفة =

* ومن أهل مكّة :

٣ - عَبْدُ المَلِكِ بْنُ عَبْدِ العَزِيْزِ بْنِ جُرَيْجٍ، مَوْلَى لِقُرَيْش، وَيُكنى أَبَا الوَلِيْدِ (١)،
 ومَاتَ سَنة إِحْدَى وَخَمْسِيْنَ وَمِائَةٍ (٢).

٤ - وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةً بْنِ مَيْمُون، مَوْلَى مُحَمَّدٍ بْنِ [ل ١ / ب] مُزَاحِم، أَخُو (١) الضَّحَاكِ بْنِ مُزَاحِمِ الهِلاَلِي، وَيُكْنى أَبَا مُحَمَّدٍ، مَاتَ سَنةً ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَمِائةٍ (١).

المغازي والسير، ليس بذلك المتقن؛ فانحط حديثه عن رتبة الصحة، وهو صدوق في نفسه مرضي؛ قاله الذهبي. وقال أيضا: والذي تقرر عليه العمل: أن ابن إسحاق إليه المرجع في المغازي والأيام النبوية؛ مع أنه يشذ بأشباء، وأنه ليس بحجة في الحلال والحرام؛ نعم ولا بالواهي، بل يستشهد به.

وكان ابن المديني حسن الرأي فيه، ولذلك كان يصحح حديثه، وقال فيه: صالح وسط، وقال في حديثه: حديثه عندي صحيح، ولم يستنكر له إلا حديثين؛ انظرهما في االمعرفة والتاريخ.

وهذا الموقف من ابن المديني تجاه ابن إسحاق، هو الذي سوغ له إدخاله ابن إسحاق في من دارت عليهم الأحاديث الصحاح. والله أعلم.

وانظر: «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (١/ ٨٩/ ٨٣)؛ «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٢/ ٢٧ ـ ٢٨)؛ و«السير» (٧/ ٣٣).

(١) في «الشروط» هنا: (لقي ابن شهاب، وعمرو بن دينار، وقدرأى الأعمش، ولم يروعنه).

(٢) الإمام العلامة، الحافظ، شيخ الحرم، وفقيهه، أبو خالد وأبو الوليد، عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج
الرومي القرشي الأموي مولاهم المكي، صاحب النصانيف، وأول من دوّن العلم بمكة.

قال ابن المديني: لم يكن في الأرض أعلم بعطاء من ابن جريج.

وُلِدَ عام الجحَّاف سنة ثمانين، وفي وفاته خلاف؛ قال الذهبي: «قال ابن المديني، وأبو حفص الفلاس: مات ابن جريج سنة تسع وأربعين ومائة، وهذا وهم؛ فقد قال يحيى القطان، ومكي بن إبراهيم، وأبو نعيم، وعِدَّة: مات سنة خمسين ومائة، وعن ابن المديني أيضاً: سنة إحدى وخمسين، فلإمامنا في وفاته قولان، والله أعلم. وانظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ٤٢٢)؛ و«الجرح والتعديل» (٥/ ٣٥٦)؛ و«السير» (٦/ ٣٢٥)؛ و«التذكرة» (١٩٩/).

(٣) في «الأربعين»، و«المحدّث»: (أخي)، وما أثبته من «الأصل»، و«الشروط»، وكلاهما جائز لغة، والله تعالى أعلم.

(٤) العلامة الحافظ، شيخ الإسلام، الحجة الكبير القدر، أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي الكوفي، مولى محمد بن مزاحم أخي الضحاك بن مزاحم، محدّث الحرم.

سُفْيَانُ لَقِيَ ابْنَ شِهَابٍ، وَعَمْرَو بْنَ دِيْنَارٍ، وَأَبَا إِسْحَاق، والأَعْمَش.

* وَمِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ:

ه _ سَعِيْدُ بْنُ أَبِيْ عَرُوبَةً، مَوْلَى بَنِيْ عَدِيِّ بْنِ [يَشْكُر](١)، وَهُوَ سَعِيْدُ بْنُ مِهْرَانَ، وَيُكنَى أَبَا النَّضْرِ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانِ أَوْ تِسْعٍ وَخَمْسِيْنَ وَمِائَةٍ (٢).

٦ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةً - قَالَ: أَحْسِبُهُ - مَوْلَى لِبَنِيْ [سُليْمٍ](٢)، ويُكنَى أَبا سَلَمَةَ، مَات سَنَةَ فَمَانٍ وَسِنتُيْنَ(٤) وَمِائَةٍ (٥).

= قال ابن المديني: ما في أصحاب الزهري أتقن من ابن عيينة .

وقد اتفقت الأمة على الاحتجاج به لحفظه وأمانته، وقد حج سبعين سنة، وكان مدلساً؛ لكن عن الثقات نقط، ولذلك تقبل روايته وإن لم يبين السماع، وهذا ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة وحده.

وُلِدَ سنة سبع وماثة بالكوفة، وتوفي في جمادي الآخرة سنة ثمان وتسعين ومائة.

وانظر: (تذكرة الحفاظ) (١/ ٢٦٢)؛ ﴿والسيرِ (٨/ ٤٥٤).

(١) ليست بالأصل، وموضعها بياض، وأثبتها من (الأربعين)، و(الشروط).

 (٢) الإمام الحافظ الكبير أحد الأعلام، عالم أهل البصرة، وأول من صنف في السنن النبوية، سعيد بن أبي عروبة مهران، العدوي البصري، أبو النضر، مولى بني عَدِي بن يشكر.

قال أبو عوانة: لم يكن عندنا في ذلك الزمان أحفظ من سعيد بن أبي عروبة.

وقال أحمد: لم يكن له كتاب؛ إنما كان يحفظ.

وقد اختلط بعد هزيمة إبراهيم بن عبدالله بن حسن، وقيل قبل ذلك، ثم هو بعد ذلك مدلس. توفي سنة ست وخمسين ومائة، كما قال البخاري، عن عبدالصمد، وقيل مات سنة سبع وخمسين ومائة، وقيل ثمان، وقيل تسع، والأخيران قول ابن المديني، والله أعلم.

وانظر: (تذكرة الحفاظ) (١/ ١٧٧)؛ و(السير) (٦/ ١٣).

- (٣) في الأصل: (سليمان)، وما أثبته من «الأربعين»، و«الشروط»، و«المحدث»، وفي «السير» (٧٤٤٤)،
 و«تهذيب الكمال» (٧/ ٣٥٣)، وجل من ترجمه: أنه من بني (تميم)، على قول. قالله أعلم.
- (٤) كذا في الأصل، وعنه في «الأربعين»، ووقع في «المحدّث»: (ثنتين وثمانين) وهو غلط، وفي «الشروط»:
 (سبعين) وهو غلط أيضاً. بيد أن الجمهور متفقون على أنه توفي سنة سبع وستين، واختلفوا في أي شهر كان،
 والله أعلم.
- (٥) الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، أبو سلمة الربعي، مولاهم البصري، البزار، البطائني، النحوى المحدّث. وهو
 أول من صنف التصانيف مع ابن أبي عروبة.

قال وهيب: حماد بن سلمة سيدنا وأعلمنا. وقال ابن المديني: كان عند يحيى بن ضريس، عن حمله عشرة =

٧ - أَبُوْ عَوَانَةَ، وَاسْمُهُ الوَصَّاحُ، مَوْلَى يَزِيْدَ بْنِ عَطَاءِ الوَاسِطِيِّ، مَاتَ سنة خَمْسٍ وَسَبْعِيْن وَمِائَةٍ (١).

٨ - شُعْبَةُ بنُ الحَجَّاج، أَبُوْ بِسْطَامٍ، مَوْلَى [الأَشْاقِرِ] (٢)، مَاتَ سَنَةَ سِتَيْنَ وَمِائَةٍ (٣).

" آلاف حديث. وكان يُعَدُّ من الأبدال. قال أحمد: إذا رأيت الرجل ينال من حماد بن سلمة؛ فاتهمه على الإسلام. قال الذهبي: «لما طعن في السن؛ ساء حفظه، فلذلك لم يحتج به البخاري، وأما مسلم ؛ فاجتهد فيه، وأخرج من حديثه، عن ثابت، مما سمع منه قبل تغيره، وما عن غير ثابت؛ فأخرج نحو اثني عشر حديثاً في الشواهد_دون الاحتجاج- فالاحتياط: أن لا يُحْتَجَ به فيما يخالف الثقات.

وتوفي على أكثر الأقوال، في سنة سبع وستين ومائة. هذا قول سليمان بن حرب، والمدائني، وخليفة، وابن حبان.

وقال عبيد الله العيشي: سنة ست وستين، فقال الذهبي: هذا وهم. وقال ابن المديني: ثمان وستين ومائة. والله أعلم.

وانظر: ﴿ السيرِ ١ (٧/ ٤٤٤) ؛ و﴿ التذكرة ١ (١/ ٢٠٢) ، و ﴿ الطبقات ؛ (٧/ ٢٨٢).

(١) الإمام الحافظ الثبت، محدّث البصرة، الوَضَّاح بن عبدالله، مولى يزيد بن عطاء اليَشْكُرِيَّ، الواسطي، البزاز، كان من سبي جرجان.

قال القطان: ما أشبه حديثه بحديث سفيان، وشعبة. وقال عفان: كان أبو عوانة صحيح الكتاب ثبتاً، كثير العجم والنقط. وقال شعبة: إن حدثكم أبو عوانة عن أبي هريرة؛ فصدقوه.

وقال ابن المديني: كان في قتادةً ضعيفًا؛ ذهبَ كتابُهُ، وكان يَتَحَفَّظَ من سعيد، وقد أغرب فيها أحاديث.

وقال الذهبي: «استقرَّ الحال على أن أبا عوانة ثقة، وما قلنا: إنّه كحماد بن زيد؛ بل هو أحبُّ إليهم من إسرائيل، وحمّاد بن سلمة، وهو أوثق من فُلَيْح بن سليمان، وله أوهامٌ تَجَانَبَ إخراجَهَا الشيخانِ، توفي سنة ست وسبعين ومائة، وهذا قول أحمد بن حنبل، وابن محبوب البناني، ويعقوب بن سفيان، وأقره الذهبي؛ بل لم يذكر سواه، وقال ابن المديني، وأبو غالب علي بن أحمد بن النضر: سنة خمس وستين. وانظر: «تاريخ بغداد، يذكر سواه، و«السير» (١٩٨/١)؛ و«التذكرة» (١٩٢٦/١)؛ و«المعرفة والتاريخ» (١٩٨١)؛ و«تهذيب الكمال»، (٣٠/ ٤٤٢).

- (٢) في الأصل: (الأشافر) بالفاء، والذي أثبته من «الأربعين»، و«الشروط»، و«المحدث»، وهو الصواب إن شاء الله تعالى ...، وهم «الأشافر، رهط كعب الأشقري، وهم ولد سعد بن عائد بن مالك بن عمرو بن مالك بن فهم». كذا في هامش «الأربعين»، وانظر: «جمهرة أنساب العرب، لابن حزم (٣٨)؛ و«الاشتقاق» لابن دريد (١٩٧ ١٠٥).
- (٣) الإمام الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث، عالم أهل البصرة وشيخها، أبو بسطام الأزدي العَنكِيّ مولاهم =

٩ ـ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، ويُكْنَى أَبا عُرْوَةً، مَوْلَى لِحُدَّانَ (١)، وَمَاتَ بِالْيَمَنِ سَنَةَ أَرْبَعِ
 وَخَمْسِيْنَ (٢) وَمِائَةٍ، سَمِعَ مِنْ ابْنِ شِهَابٍ، وَعَمْرو بْنِ دِیْنَارٍ، وَقَتَادَة، وَمِنْ بَخْیَى بْنِ أَبَيْ
 کَثِیرٍ، وَمِنْ أَبِیْ إِسْحَاقَ (٣).

* وَمِنْ أَهْلِ الْكُوفة :

١٠ ـ سُفْيَانُ بْنُ سَعِيْدِ (٤) النَّوْرِيُّ، وَيُكْنَى أَبَا عَبْدِ اللهِ، وَمَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتَّيْنَ (٥).

الواسطي. قال علي بن المديني: شعبة أحفظ للمشايخ، وسفيان أحفظ للأبواب.

وقال أيضاً: له نحو ألفي حديث. قال الذهبي: قلت: ما أظنه إلا يروي أكثر من ذلك بكثير. وقال القطان: ما رأيت أحداً قط أحسن حديثاً من شعبة.

وُلدسنة ثمانين، في دولة عبدالملك بن مروان، وقيل بعد ذلك بسنتين.

واتفقوا على وفاة شعبة سنة ستين ومائة بالبصرة، فقيل: مات في أولها؛ قاله الذهبي.

وانظر: «السير، (٧/ ٢٠٢)؛ واطبقات ابن سعد، (٧/ ٢٨٠ ـ ٢٨١)؛ و (تهذيب الكمال، (١٢/ ٤٧٩).

- (١) بطن من الأزد، وهو حُدًان بن شمس بن عمرو بن غَنْم بن غالب بن عثمان بن نصر بن الأزد، وإليه ينسب خلق
 كثير، وانظر: «اللباب في تهذيب الأنساب» لعز الدين ابن الأثير (١/ ٣٤٧).
- (٢) في «المحدِّث؛ (ستين)، وهو غلط؛ والمثبت من الأصل، و«الأربعين»، و«الشروط». ونقله عن ابن المديني: المزي في «تهذيب الكمال» (٣١١/٢٨)، وغيره. وقد وافق ابن المديني على ذلك: أبو نعيم الفضل بن دكين، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين. وخالفه: إبراهيم الصنعاني، والواقدي، وخليفة، وأبو عبيد، فقالوا: ثلاث وخمسين ومائة. وقال عبد المنعم بن إدريس: أول سنة خمسين ومائة، وانظر: «تهذيب الكمال» (٣١١/٢٨)، و«الطبقات» لابن سعد (٥/ ٥٤٦) وغيرهما. والله أعلم.
 - (٣) الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، أبو عروة الأزدي، مولاهم البصري، نزيل اليمن.

قال ابن المديني: جمع لمعمر من الإسناد ما لم يجمع لأحد من أصحابه: أيوب وقتادة بالبصرة، وأبو إسحاق والأعمش بالكوفة، والزهري وعمرو بن دينار بالحجاز، ويحيى بن أبي كثير.

وقد تكلموا في حديثه بالبصرة.

ولد سنة خمس أو ست وتسعين، وأما وفاته؛ فقال ابن المديني: سنة أربع وخمسين ومائة، وذكر البخاري أنه توفي سنة ثلاث وخمسين: وذكر ابن حبان أنه سنة اثنتين وخمسين.

وانظر: «السير» (٧/ ٥)؛ و«التاريخ الكبير» (٧/ ٣٧٨_٣٧٩)؛ و«المشاهير» لابن حبان (١٩٢).

- (٤) في «الشروط» هنا: (ابن مسروق).
- (٥) الإمام الكبير، والحجة الجليل، إمام الحفاظ، سيد العلماء العاملين، أمير المؤمنين في الحديث، وشيخ =

* وَمِنْ أَهْلِ الشَّامِ:

١١ - عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِهِ الأَوْزَاعِيُّ، وَيُكْنَى أَبَا عَمْرِهِ، مَاتَ سَنَةً إِحْدَى
 وَخَمْسِيْنَ وَمِائَةٍ (١).

* مِنْ أَهْلِ وَاسِطٍ:

١٢ ـ هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ (٢)، مَوْلَى بَنِيْ سُلَيْمٍ، وَيُكْنَى أَبَا مُعَاوِيَةً، مَاتَ سَنَةً ثَلاَثٍ وَثَمَانِيْنَ وَمِائَةٍ (٣).

[حَدَّثْنَا إِبْرَاهِيْمُ الهَرَوِيُّ: ثَنَا هُشيمُ بْنُ بَشِيْرِ بْنِ القَاسِمِ بْنِ دِيْنَارٍ مَوْلَى خُسزَيْمَةَ بْسنِ خَسازِمٍ، أَمِيْسرِ المُسؤمِنِيْسنِ المُحَسدِّثِيسنَ، يُكْنَسى أَبَسا

= الإسلام، أبو عبد الله الكوفي.

قال شعبة: سفيان أمير المؤمنين في الحديث. وقال أحمد بن حنبل: قال لي ابن عبينة: لن ترى بعينيك مثل سفيان الثوري حتى تموت. ومناقبه جمة.

ولد سنة سبع وتسعين اتفاقاً. وتوفي سنة إحدى وستين ومائة، وحكى ابن سعد الإجماع على ذلك. وانظر: «السير» (٧/ ٢٢٩)؛ و (طبقات ابن سعد» (٦/ ٣٧١-٣٧٤)؛ و (التذكرة» (١/ ٢٠٣).

(١) شيخ الإسلام، وعالم أهل الشام، أبو عمرو الأوزاعي.

قال مالك: الأوزاعي إمام يقتدي به. وقال الخريبي: الأوزاعي أفضل أهل زمانه. ومناقبه جمة.

ولد سنة ثمان وثمانين. وتوفي سنة سبع وخمسين ومائة. وهذا قول الوليد بن مسلم، والوليد بن مُزْيَد، والقطان، وأبي مُسهر، وعدة.

وقال ابن المديني: إحدى وخمسين ومائة، فقال الذهبي: هذا خطأ. وقال هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم: سنة ست وخمسين، فقال الذهبي: وهم هشام.

وانظر: ﴿السيرِ ٤ (١٠٧/٧)؛ و﴿التذكرةِ (١/ ١٧٨).

(٢) في «الشروط» هنا: (ابن القاسم بن دينار).

(٣) الإمام الحافظ الكبير، شيخ الإسلام، محدث بغداد، وحافظها، أبو معاوية السلمي، مولاهم الواسطي. قال حماد بن زيد: ما رأيت في المحدثين أنبل من هشيم. وقال ابن المبارك: من غير الدهر حفظه، فلم يغير حفظ هشيم.

ولدسنة أربع ومائة، وتوفي سنة ثلاث وثمانين ومائة على قول ابن المديني، ووافقه: أحمد، ومحمد بن عباد، وزياد بن أيوب، وابن سعد، وخليفة، وغيرهم.

وانظر: «السير» (٨/ ٢٨٧)؛ و (تهذيب الكمال) (٣٠/ ٢٧٢).

مُعَاوِيَةً](١).

[٢] _ نقل هذه الفقرة: مَنْ نقلوا الفقرة الأولى؛ فانظرهم هنالك.

قال الذهبي في السير» (٥٢٦/٩) بعد أن نقل هذه الفقرة _ معقباً على ابن المديني _: الففل حمَّاد بن زيد، واللَّيث؛ وما هما دونهم».

* * *

⁽۱) من الأصل فحسب. ولعل ابنَ المديني أورد هذا الإسناد، ليذكر به خلافاً في ولاء هُشيم؛ ففي هذا الإسناد: (مولى خزيمة بن خازم)، ولم أقف على أحد قال هذا في (هشيم). والمشهور أنه (سُلَمِيٌّ)، والله أعلم.

[٣] ثُمَّ انْتَهَى عِلْمُ هَوْلاَءِ [النَّلاَئَةِ مِنْ أَهْلِ البَصْرَةِ] (١)، وَعِلْمِ [الاثْنَيْ] (٢) عَشَرَ إلى ستَة (٣).

١ - إِلَى يَحْيَى بْنِ سَعِيْدِ القَطَّانِ، وَيُكْنَى أَبَا سَعِيدٍ، وَهُوَ مَوْلَى لِبَنِيْ [تَمِيمٍ]^(٤)،
 وَمَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَ[سَبْعِيْنَ]^(٥) وَمِائَةٍ فِي صَفَر^(١).

٢ ـ وَيَحْيَى بْنِ زَكَرِيًّا بْنِ أَبِي زَائِدَةً، وَيُكْنَى أَبَا سَعِيْدٍ، مَوْلَى لِهَمْدَانَ، مَاتَ سَنَةً اثْنَيْنِ وَتُمَانِيْنَ ومائة (٧).

- (١) كذا في الأصل، وعنه في «الأربعين»، وهو مشكل؛ فأي ثلاثة من أهل البصرة يعني؟! وفي «المحدث» بدلاً
 منها: (الستة)، وهو أنسب، ويكون المراد بالستة، من ذكروا في فقرة (١). وليست في «الشروط»، والله أعلم.
 - (٢) في الأصل: (اثنا) بالرفع، والأشبه الخفض، كما أثبته من «الأربعين»، و «الشروط»، و «المحدث».
 - (٣) في «المحدث»: (ستة نفر).
- (٤) في الأصل: (تيم)! والصواب ما أثبته من «الأربعين»، و«الشروط»، و«المحدث»، ومصادر ترجمته. على أن
 يحيى القطان قال لابن معين: ليس لأحد علي عقد، ولا وَلاء. وراجع «السير» (٩/ ١٧٧).
- (٥) كذا في الأصل، وعنه في «الأربعين»، ولعله تصحيف. وفي «الشروط»، و«المحدث»: (تسعين)، وهو الموافق للمصادر.
- (٦) الإمام الكبير، أمير المؤمنين في الحديث، أبو سعيد التميمي، مولاهم البصري، الأحول، ساد الأقران، وانتهى
 إليه الحفظ، وتكلم في العلل والرجال، وتخرج به الحفاظ؛ كعلي بن المديني، ومسدد، والفلاس.
- قال محمد بن بُنْدَار الجُرجاني: قلت لابن المديني: مَنْ أَنفع مَنْ رأيت للإسلام وأهله؟ قال: يحيى بن سعيد القطان. قال أحمد وابن مهدى: لا ترى بعينيك مثل يحيى القطان.
 - ولد في أول سنة عشرين ومائة . وتوفي في صفر سنة ثمان وتسعين ومائة .
 - وانظر: «السير» (٩/ ١٧٥)؛ و تذكرة الحفاظ، (١/ ٢٨٩).
- (٧) الإمام الحافظ، العلم الحجة، أبو سعيد الهَمْداني الوادعي، واسم جده ميمون بن فيروز، مولى امرأة وادعيّة،
 وقيل: بل مولى محمد بن المنتشر الهمداني. وهو أول من صنف الكتب بالكوفة، وكان يعد من فقهاء المحدثين.
 - قال على ابن المديني: هو من الثقات. وقال مرة: لم يكن أحد بالكوفة بعد الثوري أثبت منه.
- مولده: سنة عشرين ومائة تقريباً، أو فيها. واختلف في وفاته؛ فقال ابن أبي حاتم: سنة ثمانين ومائة. وقال ابن المديني: ثنتين وثمانين. وقال أحمد بن أبي رجاء، ويعقوب السدوسي: ثلاث وثمانين. وقال خليفة، وابن حبان: أربع وثمانين.
- وانظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٤٤)؛ واتاريخ» خليفة (ص١١٨ ـ ١٥٨)؛ والسير، (٨/ ٣٣٧)؛ واتهذيب=

٣ - وَوَكِيْعِ بْنِ الجَرَّاحِ بْنِ مَلِيْحِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ فَرَسٍ، وَيُكْنَى أَبَا شُفْيَانَ، مَاتَ سَنَةَ [سَبْعِ]^(۱) وَرَسْعِيْنَ وَمِائَةٍ^(۱).

[٣] _ نقل هذه الفقرة مَن نقل الأولى ؛ فانظره هناك .

وقال الذهبي في «السير» (٩/ ٥٢٦) بعد نقل هذه الفقرة ـ بتصرف ـ : «قلت: نَسِيَ ابنَ المُبَارَك، ووكيعًا، وابنَ وهبٍ؛ وهم من بحور العلم».

قلت: رضي الله عنك؛ ما نسي إلا ابنَ وهب. وأما ابن المبارك، ووكيع؛ فذكرهما وأنت نقلتَ هذا عنه في «تذكرتك» (١/ ٣٦٠)؛ فسبحان من جلَّ عن السهو والنسيان.

* * *

= الكمال) (۳۱/ ۲۰۵).

⁽١) في الأصل، و«الشروط»: (تسع) ولعله تصحيف. والمثبت من «الأربعين»، و«المحدث»، وهو الذي عزاه المزي (٣١) ٣٢٩) لابن المديني.

 ⁽٢) الإمام الحافظ، محدّث العراق، أحد الأعلام، أبو سفيان الرُّؤاسِي الكوفي. كان من بحور العلم وأثمة الحفظ.
 قال محمد بن سعد: كان وكيع ثقة مأمونًا، عاليًا رفيعاً، كثير الحديث، حجة.

قال أحمد: كان وكيع حافظاً حافظًا، ما رأيت مثله، وقال ابن عمار: ما كان بالكوفة في زمان وكيع أفقه، ولا أعلم بالحديث من وكيع، وكان جهْبداً.

ولدسنة تسع وعشرين وماثة؛ قاله أحمد. وقال خليفة وهارون بن حاتم: سنة ثمان وعشرين. وتوفي سنة سبع وتسعين؛ قاله ابن المديني، وابن سعد، وابن نمير، وغيرهم، وقال أحمد، والأثرم، وخليفة، وأبو زرعة، وغيرهم: ست وتسعين.

وانظر: قاريخ خليفة، (ص٢٦٧)؛ وقالسير، (٩/ ١٤٠)؛ وقتهذيب الكمال؛ (٣١ ٣٢٩).

[٤] ثُمَّ صَارَ (١) عِلْمُ هَوْلاً و إِلَى ثَلاَثَةٍ (١):

ا _ إِلَى عَبْدِاللهِ بْنِ المُبَارَكِ، وَهُوَ حَنْظَلِيٍّ، وَيُكْنَى أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَمَاتَ سَنَةَ إِخْدَى وَثَمَانِيْنَ بِهَيْت^(٣).

٢ ـ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيِّ الْأَسَدِيِّ، وَيُكْنَى أَبَا سَعِيْدٍ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِيْنَ (1) وَمَائَةٍ (٥).

٣ ـ وَيَحْيَى بْنِ آدمَ، وَيُكْنَى أَبَا زُكَرِيًا، وَهُوَ مَوْلَى خَالِدِ بْنِ عَبْدِاللهِ بْنِ أسيد ـ بِالظَّنِ مِنْ مَاتَ سَنةَ ثَلاَثٍ وَمِاتَتَيْنِ (٧).

(١) في الشروط؛ (ثم انتهى).

(٢) العبارة كلها ليست في «المحدث»، ولعل حذفها أليق.

(٣) الإمام شيخ الإسلام، عالم زمانه، وأمير الأتقياء في وقته، أبو عبدالرحمن عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي، مولاهم التركي، ثم المروزي، الحافظ، الغازي، أحد الأعلام، وأمير المؤمنين في الحديث. قال شعيب بن حرب: ما لقى ابن المبارك رجلاً؛ إلا وابن المبارك أفضل منه.

وقال إسماعيل بن عياش: ما على وجه الأرض مثل ابن المبارك، ولا أعلم أن الله خلق خصلة من خصال الخير؛ إلا وقد جعلها في ابن المبارك. ومناقبه جمة.

ولد سنة ثمان عشرة ومائة، وقيل سنة تسع عشرة، وتوفي سنة إحدى وثمانين ومائة، لعشر مضين من رمضان. وانظر: «السير» (٨/ ٣٧٨)؛ و«التذكرة» (١/ ١٧٤).

(٤) في (المحدُّث): (وثمانين). وما أثبتناه هو الصواب، الموافق للمصادر.

(٥) الإمام الناقد المجوّد، سيّد الحُقّاظ، أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي العنبري، وقيل: الأزدي، مولاهم البصري اللولؤي.

قال الشافعي: لا أعرف له نظيراً في هذا الشأن. وقال ابن المديني: أعلم الناس بالحديث عبدالرحمن بن مهدي. وقال أيضاً: لوحُلُفْتُ بين الركن والمقام؛ لحلفت أني لم أرّ أحداً أعلم من عبدالرحمن بن مهدي. ولد سنة خمس وثلاثين ومائة. وتوفي سنة ثمانٍ وتسعين ومائة، في جمادى الآخرة، بالبصرة.

وانظر: «السيرة (٩/ ١٩٢)؛ و (تقدمة الجرح والتعديل) (١/ ٢٥١_٢٦٢)؛ و (التذكرة ١/ ٣٢٩).

(٦) في (المحدث): (بالظن من عَلِيٌّ)، وليست في (الشروط).

(٧) الإمام العلامة، الحافظ، المجود، أبو زكريا يحيى بن آدم الأُمُويُّ، مولاهم الكوفي، صاحب التصانيف، من موالى خالد بن عقبة بن أبي مُعيَّط.

قال ابن المديني: يرحم الله يحيى بن آدم، أي علم كان عنده؟! وجعل يطريه. وقال أبو داود: يحيى واحد الناس.

[٤] - هذه الفقرة نقلها بعض من نقل الفقرة الأولى، فراجعه هناك.

وكان من الأولى أن تجعل هذه الفقرة تتمة للفقرة الثالثة؛ فإن ابن المديني قال في الثالثة: (ثم انتهى علم... إلى ستة)، ثم لم يذكر هنالك إلا ثلاثة فحسب! فكان المناسب حذف رأس هذه الفقرة، وجعل الثلاثة المذكورين هنا، تتمة للستة المذكور منهم ثلاثة هنالك.

وقد جاءت هكذا على الصواب؛ بجعل هاتين الفقرتين فقرة واحدة _ كما وصفت _ فيما أسنده ابن أبي حاتم، عن ابن البراء، عن ابن المديني، في أربعة مواضع من «تقدمة الجرح والتعديل» (١/ ٢٢٠ _ ٢٣٤ _ ٢٥٢ _ ٢٦٤). وكذلك نقله عن ابن المديني على هذا الصواب: الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص١١٧).

ولقد كدت أتبع ما أثبته ابن أبي حاتم، غير عابئ بالأصل الخطي، لكثرة الأخطاء فيه، لولا أمرين:

أولاهما: أن ابن المفضل الأصبهاني، قد نقله في «الأربعين»، كما هو في الأصل الخطي، وقد سبق في قسم الدراسة: أن نسخة ابن المفضل من «العلل»، متوافقة مع النسخة التي وصلتنا من الكتاب، حتى إنهما يتواردان على نفس الأخطاء.

ثانيهما: أن الذهبي في «التذكرة» (١/ ٣٦٠) قد نقله موافقاً لما في الأصل، و «الأربعين».

فثبت بهذا أن ما في الأصل؛ صحيح النسبة إليه؛ بغض النظر عن صحة سياقه في نفسه، أو اضطرابه، والله أعلم.

و «السير» (٩/ ٢٢٥).

ولد بعد الثلاثين ومائة. وتوفي غريباً ببلد فم الصَّلْح، في سنة ثلاث وماثتين، في شهر ربيع الأول، في النصف منه، قيده ابن سعد، وذكر العام البخاري وأبو حاتم.
 وانظر: «التاريخ الكبير» (٨/ ٢٦١)؛ و«الجرح والتعديل» (١٢٨/٩)؛ و«الطبقات» لابن سعد (٦/ ٢٠٤)؛

[0] قَالَ(١): وَكَانَ يُقَالُ: قُضَاةُ الأُمَّةِ أَرْبَعَةٌ:

عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِيْ طَالِبٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو مُوْسَى الأَشْعَرِيُّ.

[0] أسنده ابن مُنْدَه في «شروط الأئمة» (ص٨٥) عن مسلم بن عقيل، قال: حدّثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، قال: سمعت علي بن المديني يقول: كان يُقال... فذكره.

وأسنده ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٦٥) من طريق أبي الحسين بن بشران: أنا عثمان بن أحمد: أنا محمد بن أحمد بن البراء، قال ابن المديني: فذكره.

وأسنده كذلك في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٦٥)، وفي «تبيين كذب المفتري» (ص٧٧) من طريق البيهقي، عن الحاكم، عن الحسن بن محمد بن إسحاق، عن ابن البراء، عن ابن المديني: كان يُقال. . . فذكره.

وعلَّقه عن ابن المديني: الحافظ ابن حجر في «الإِصابة» (٢/ ٣٦٠)، وكذا في «التهذيب» (٥/ ٣٦٣).

* * *

⁽١) القائل هنا هو: ابن المديني_رحمه الله تعالى_وقد أسندها بحروفها عنه: ابن عساكر، وغيره.

[٦] قَالَ أَيْضاً: قُضَاهُ هَذِهِ [ل ٢/ أ] الأُمَّةِ أَرْبِعَةٌ:

عُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَزَيْدٌ، وَأَبُوْ مُوْسَى الأَشْعَرِيُّ، رَحِمَهُمُ الله(١).

[7] القائل هنا هو: عَامرُ بن شَرَاحِيْل الشَّعْبِيُّ؛ وبهذا يندفع التكرار، ولكن يبدو أن في السياق حذفًا، ولعل تمام السياق؛ هو ما نقله الذهبي في «التذكرة» (١/٢٤): «وقال الشعبي: كان العلم يؤخذ عن ستة: عمر، وعلي، وأبيّ، وابن مسعود، وزيد، وأبي موسى. وقال أيضاً: قضاة الأمة أربعة: عمر، وعلي، وزيد وأبو موسى...».

وقد أسند هذه الفقرة عن الشَّعبي: ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٥١) عن عفان بن مسلم: أنا وهيب: نا داود، عن عامر الشعبي، قال: «قضاة هذه الأمة أربعة: عمر، وعليّ، وزيد، وأبو موسى الأشعري، ودُهَاةُ هذه الأمة أربعة: عمرو بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان، والمغيرة بن شعبة، وزياد».

ومن طريق ابن سعد: أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٦٥). وعلقه الذهبي في «السير» (٢/ ٣٨٩) عن داود، عن الشعبي.

وأخرجه الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ١٢٧ / ١٧٧٢) عن عفان، بسند ابن سعد، لكنه اقتصر على شطره الثاني: (دهاة الأمة)، وليس فيه موضع الشاهد.

وأخرجه ابن عساكر كذلك (٣٢/ ٦٥) من طريق علي بن مسهر، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي.

وعلَّقه ابن القيم في «أعلام الموقعين» (١/ ١٧) عن الشعبيِّ، والله أعلم.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في كتاب معرفة الصحابة، باب كان أبو موسى الأشعري من الفقهاء (٤/ ٥٨٤/٤) من طريق مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن

⁽١) هذه الفقرة بكاملها ليست في «الشروط» مع أن فيه ما قبلها وما بعدها.

..........

مسروق، فذكره.

ورفعه إلى مسروق هنا منكر؛ تفرد به مجالد بن سعيد، وهو كما قال أحمد: ليس بشيء؛ يرفع حديثاً كثيراً لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس.

قلت: فمن حاله هذا لا يبعد أن يرفع ما للشعبي، فيجعله عن مسروق!

وقال الحافظ: ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره.

وانظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٩)؛ و«تقريبه» (رقم ٦٤٧٨).

* * *

[٧] قَالُوا(١): كَانَ القَضَاءُ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ فِي سِتَّةٍ:

عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللهِ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَبِيْ مُوْسَى، وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ.

قَالَ مُطَرِّفٌ (٢)، عن الشَّعْبِيِّ (٣): لأَهْلِ [الْكُوْفَةِ] (٤) نِصْفُهُمْ: عَبْدُاللهِ، وَعَلِيٍّ، وَأَبُو مُوْسَى.

[٧] القائل هنا: هو ابن المديني، وقد جاء مصرَّحاً به في «الشروط».

وقد أسند هذه الفقرة: ابن مَنْدَه في «شروط الأئمة» (٨٥) عن مسلم بن عقيل، عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن ابن المديني، فذكره.

华 米 米

(١) في الشروطة: (قال علي)، وهو أنسب، وما أثبته؛ فمن الأصل.

 ⁽٢) هو أبو بكر أو أبو عبدالرحمن، مطرف بن طَرِيف الحارثي ويقال: الخارفي، الكوفي، ثقة فاضل. وانظر:
 «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٦٢)؛ و«التقريب» (٦٧٠٥)، وقد وهم محقق «الشروط»؛ فجعله ابن الشُخُير! ولا تعرف لابن الشخير وهو أكبر من الشعبي رواية عن الشعبي، والله أعلم.

⁽٣) هو الإمام الكبير، علامة العصر، أبو عمرو عامر بن شُرَاحِيل الهمُداني، ثم الشعبي، أدرك خمسمائة من أصحاب النبي ﷺ، وكان يستفتى والصحابة متوافرون. مات سنة أربع ومائة على الأشهر، وانظر: «السير» (٢٩٤/٤).

 ⁽٤) في الأصل: (المَدِينةِ)، وليس بمراد، ولعل الصواب ما أثبته من «الشروط»، اللهم؛ إلا أن يقال إن المراد
 (بالمدينة)، مدينة الكوفة! وفي هذا تعسف وبعد، كما هو ظاهر، والله أعلم.

[٨] . . . وَعَن مَسْرُوقٍ (١) ، قَالَ: كَانَ العِلْمُ فِي سَنَّةٍ مِن أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، نِصْفُهُمْ لأَهْلِ الكُوفَةِ ؛ أَحَدُهُمْ: أَبُو مُوْسَى - يَقُولُ: أَحَدُ النِّصْفِ - ثُمَّ سَمَّاهُمْ: عُمَرُ ، وَعَلِيٌّ ، وَعَبْدُ اللهِ ، وَأَبُوْ مُوْسَى ، وَأَبِيُّ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ (٢).

[٨] هذا بالإسناد الذي قبله: مُطَرِّفٌ، عن الشَّعْبيِّ.

وقد أسنده ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/ ١٥٥) من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة: نا سعيد بن عمرو: أنا سفيان بن عيينة، عن مُطَرِّف، عن الشَّعبي، عن مسروق، قال: فذكره بحروفه. وكذا (١٩/ ٣١٤ــ٣١٥) بمعناه.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٥١) ـ ومن طريقه: ابن عساكر (٣١٤/١٩) ـ والحاكم في «المستدرك» في كتاب معرفة الصحابة، باب أصحاب القضاء من أصحاب رسول الله على (٤/ ٣٥٥/ ٥٣٦٧)، وابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» (ص٧٧)، من طريق الحسن بن صالح، عن مطرف؛ بإسناده سواءً، ولفظه: كان أصحاب الفتوى ـ ولفظ الحاكم: (القضاء) ـ من أصحاب رسول الله على ستة، فذكرهم، ثم قال الحاكم: «هكذا حدثنا، وفي أكثر الروايات وأصحها: (معاذ بن جبل) بدل (أبي موسى)».

وأخرجه الحاكم أيضاً في «المستدرك» في كتاب معرفة الصحابة، باب كان أبو موسى الأشعريُّ من الفقهاء (٤/ ٥٨٤/ ٢٠١٤) من طريق مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن مسروق، قال: انتهى علم أصحاب النبي على الله النفر. . . فذكره، وزاد:

⁽۱) هو الإمام القدوة العَلَم، أبو عائشة، مسروق بن الأجدع، الوادعي الهمداني الكوفي، عداده في كبار التابعين، وفي المخضرمين الذين أسلموا في حياة النبي على الله ولم يجتمع به الله الله كان باليمن. يقال: إنه سُرق صغيرًا ثم وُجد؛ فسُمُّي مَسروق. قال ابن المديني: أنا ما أقدَّم على مسروق أحدًا؛ صلى خلف أبي بكر. مات سنة اثنتين وستين، وقيل ثلاث. وانظر: «السير» (٤/ ٦٣).

⁽٢) هذه الفقرة بكاملها ليست في الشروط ١.

معاذ بن جبل، وأبا الدرداء.

وهذه الزيادة فيها نظر؛ فقد تفرد بها مجالد بن سعيد، وهو مجروح، وانظر الفقرة (٦).

وأخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٤٥) ـ ومن طريقه: البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ١٤١/ رقم ١٤٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/ ١٠٥) و(٧٤/ ١٢٣) ـ عن قبيصة، عن الثوري، عن منصور، عن مالك بن الحارث أو بعض أصحابه، عن مسروق قال: وجدت علم أصحاب النبي عليه انتهى إلى ستة: فذكرهم، وجعل (أبا الدرداء) بدل (أبي موسى).

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (١٩/ ٣١٥).

وعلَّقه المزيُّ في "تهذيبه» (۲۰/۱۰ ـ ۳۱) عن الشعبي، عن مسروق، قال: كان أصحاب الفتوى من أصحاب النبي ﷺ . . . ، قال المزي: وفي رواية: كان القضاء . وفي رواية: كان العلم وفي رواية: انتهى علم أصحاب محمد ﷺ إلى ستة، فذكرهم، مختصراً، وعلقه كذلك: السيوطي في اتدريب الراوي» (۲/۲۱۲) عن مسروق.

وانظر: «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (٦٤٩ ـ ٦٥٠)؛ و «المعرفة والتاريخ» للفسوي (١/ ٤٨١).

[9] قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ الله ﷺ يُدَانِيْ (١) بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ؛ يَرَقَّوْنَ بِالْمَسْأَلَةِ، فَيُصِيبُهَا الآخَرُ. يَرَقَّوْنَ بِالْمَسْأَلَةِ، فَيُصِيبُهَا الآخَرُ. وَكَانَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ عَنْ سِتَةٍ: عُمَرَ ؛ وَعَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللهِ، وَأَبِيْ مُوْسَى، وزَيْدِ وَكَانَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ عَنْ سِتَةٍ: عُمَرَ ؛ وَعَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللهِ، وَأَبِيْ مُوسَى، وزَيْدِ ابْنِ ثَابِتِ.

قَالَ (٣): فَقُلْتُ لِلشَّعْبِيِّ: وَكَانَ عِنْدِ أَبِيْ مُوسَى ؟ قَالَ: كَانَ فَقِيهاً.

[٩] مقتضى السياق هنا يفيد أن هذا من قول مسروق، وسياق «الشروط» يفيد أنه من قول الشعبي؛ وما هنا أصوب، وما في «الشروط» رواية أخرى «للعلل» كما هو مبين في (قسم الدراسة) وقد خلت رواية «الشروط» من هذه الفقرة وسابقتها، وهي هنا من قول مسروق، وسيأتي عندنا قول الشعبي نحو ذلك في الفقرة الآتية.

ويمكن فهم قوله: «يُدَانِيْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ؛ يُرَقَّوْنَ بِالمَسْأَلَةِ، فَيُصِيْبُهَا الرَّجُلُ مِنْهُمْ، ثُمَّ يُرَقِّونَ بِالمَسْأَلَةِ، فَيُصِيْبُهَا الآخَرُ» على أن المراد بها أحد معنيين؛ هما:

الأول ـ وهو الأدنى ـ: أن الصحابة كانوا لمزيد ورعهم، وشدة احتياطهم، ينأون بأنفسهم عن الفتيا. فإذا سئل بعضهم عن مسألة؛ دَلَّ على غيره، فتدور المسألة على جميعهم، ثم تكون الإجابة عنها من نصيب أحدهم، والأخرى من نصيب غيره، وهكذا. وعلى هذا المعنى يتوجه ما عَلَّقتُه في هامش (١) من هذه الفقرة؛ فانظره متفضًلاً.

والثاني _ وهو حسن _: أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا متفاوتين ؟ بعضهم أوسع

⁽١) في «الشروط»: (يدل) من الدلالة وهو أنسب. والذي في أصل: (يداني) من الدُنُوَّ والمقاربة، وهما بمعنى؛ فإنه لمًّا عُدُّيَتْ (يداني) بـ(عَلَى)، تضمنت معنى (يدل)، والله أعلم. وانظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (١/ ٢٨٦)؛ و«لسان العرب» (٢/ ١٤٣٦/ المعارف) وانظر كذلك: ما علقته على الأصل.

 ⁽٢) أي ترفع إليهم المسألة، قال الزمخشري: «ورقّى عليه كلاماً: رفع»، ولم يصب من فسرها هنا بالصعود، وانظر:
 «أساس البلاغة» للزمخشري (١/ ٣٦٥)؛ و«لسان العرب» (٣/ ١٧١١/ المعارف).

 ⁽٣) مقتضى سياق الأصل، يفيد أن القاتل هنا هو مطرف. والله أعلم.

علماً من بعض، أو أمكن في بعض فروع العلم من بعض. فكانوا يدلُّ بعضهم على بعض؛ وترفع إليهم المسألة من العلم، فيصيبها أحدهم لمزيد اختصاصه بها؛ ثم ترفع المسألة من باب آخر من العلم، فيقوم لها من هو أمكن بها، وهكذا. وعلى هذا المعنى تضبط (يُدِلُّ) بضم الياء، وكسر الدال؛ من الإدلال. ويناسبه حينئذ ما في لفظ (يُدَاني) من معنى الزيادة والإطالة، والله تعالى أعلم، على أنه لا مانع من إرادة المعنيين، بيد أن الثاني أَجَدُّ، والأول فمكرور، ويغني عنه ما يأتى في الفقرة التالية. والله أعلم.

[١٠] وَعَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: أُخِذَ العِلْمُ عَنْ سِتَّةٍ: عُمَرَ، وَعَبْدِ الله بِنِ مَسْعُودٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَبَيِّ - وَكَانَ هَؤُلاَءِ يَسْتَفْتِيْ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ـ، وَعَلَيٍّ، وَأَبِيْ مُوْسَى.

قَالَ(١): فَقُلْتُ لِلشَّعْبِيِّ: فَكَانَ عِنْدَ أَبِيْ مُوْسَى؟ قَالَ: كَانَ عَالِماً.

قَالَ: قُلْتُ: فَأَيْنَ مُعَاذُ؟ قَالَ: مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ.

[1۰] أخرجه ـ بذكر معاذ ـ أبوالقاسم ابن عساكر في «تاريخه» (٣٢/ ٦٤) من طريق عبدالله بن إدريس، عن عبّاد بن العوّام، عن أبي إسحاق سليمان بن أبي سليمان الشّيبَاني، عن الشعبي، به.

وأخرجه _ من دون ذكر معاذ _ أبو خيثمة في «كتاب العلم» (ص١٣١ رقم ٩٤) _ ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٦٤) _ عن عبَّاد بن العوَّام.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب معرفة الصحابة، باب يلحق بفضائل زيد بن ثابت (٤/ ٥٣٠/ ٥٨٦١) من طريق أبي هاشم زياد بن أيوب. وكذا في باب كان أبو موسى الأشعري فقيها (٤/ ٥٨٤/ ٦٠) من طريق أبي غسان، كلاهما، عن عباد.

وأخرجه البيهقي في «المَدْخل إلى السنن الكبرى» (١٤٣/١/رقم١٤٩)، وأبو القاسم ابن عساكر في «تاريخه» (٣٢/ ٦٤) من طريق أحمد بن حنبل، عن عباد، به.

وعلَّقه _ بذكر معاذ _ ابنُ القَيِّمِ في «أعلام الموقعين» (١/ ١٦) عن الشَّعبي.

غير أن فيه عند الجميع: «عمر، وعبدالله، وزيد بن ثابت _ فكان هؤلاء يستفتي بعضهم من بعض». بعضهم من بعض _، وعلي، وأُبَيُّ وأبو موسى _ فكان هؤلاء يستفتي بعضهم من بعض». وانظر: الفقرة (٧).

⁽¹⁾ القائل هنا هو أبو إسحاق الشيباني، كما ورد في مصادر التخريج، وراجع: «أعلام الموقعين» (١٦٦). واسم أبي إسحاق: سليمان بن أبي سليمان، قال الحافظ: ثقة توفي في حدود الأربعين بعد المائة. وانظر: «السير» (١٩٣/٧)؛ و«التقريب» (٢٥٦٨).

[11] قَالَ(١): قَالَ مَسْرُوقٌ:

شَامَمْتُ (٢) أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَوَجَدْتُ عِلْمَهُمُ انْتَهَى إِلَى سِتَّةِ نَفَرٍ مِنْهُمْ: عُمَرَ، وَعَلِي، وعَبْدِ اللهِ، وَأَبِيْ الدَّرْدَاءِ، وَأَبِيِّ بْنِ كَعْبِ، وَزِيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

ثُمَّ شَامَمْتُ هَوْلاَءِ السِّنَّةَ؛ فَوَجَدْتُ عِلْمَهُمْ انْتَهَى إِلَى رَجُلَيْنِ مِنْهُمْ: إِلَى عَلْمُهُمْ انْتَهَى إِلَى رَجُلَيْنِ مِنْهُمْ: إِلَى عَلَيْ مِنْهُمْ: إِلَى عَلَيْ مِنْهُمْ: إِلَى عَلَيْ مِنْهُمْ: إِلَى عَلَيْ مِنْهُمْ: إِلَى مَعْبُدِ اللهِ (٣).

[11] أخرجه يعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥) ـ ومن طريقه البيهقي في «المدخل» (١/ ١٤٢/ رقم ١٤٦) ـ عن أبي سعيد يحيى بن سليمان، عن زياد البكائي، وجرير الضبي، عن منصور، عن الشعبي، عن مسروق، به بلفظه. وشيخ يعقوب؛ فيه كلام، حاصله أنه صدوق يخطىء، على حد قول الحافظ (٤٠).

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٢٥١).

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»(٥) (٩/ ١٣/٩٤) عن علي بن عبد العزيز.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٧/ ١٤٦) عن أبيه .

وأخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٣٣/ ١٥٤) من طريق أبي زرعة .

الأربعة (من ابن سعد إلى أبي زرعة»، عن أبي نُعيم الفضل بن دُكَين، عن القاسم بن مَعْن، عن منصور، عن مُسلم أبي الضُّحَى، عن مسروق، به.

القائل هنا هو: الشعبي، كما في (المعرفة)، و(المدخل)، والله أعلم.

 ⁽٢) قال ابن منظور: (يقال: شَامَمْتُ فُلانًا، إذا قاربَتُهُ، وتَعَرَّنْتُ ما عندَهُ بالاختبارِ والكَشْفِ). وانظر: (أساس البلاغة (١/ ٥٠٦)) و(لسان العرب) (٢٣٣٣/).

 ⁽٣) هذه الفقرة بكاملها ليست في الشروط).

 ⁽٤) انظر: «تهذیب التهذیب» (۱۱/۲۲۷)؛ و «التقریب» (۲۲۷).

⁽٥) لم يذكر في المطبوع: (معاذ)، وذكره الهيثمي في «المجمع».

لكن وقع فيه عندهم: (معاذ) بدل (أُبَيِّ بن كعب).

قال الهيثمي في «المجمع» (٩/ ١٦٠): «رجاله رجال الصحيح؛ غير القاسم بن معن، وهو ثقة».

وأخرجه ابن عساكر (٣٣/ ١٥٤) من طريق المنجاب، عن الحارث، عن القاسم بن معن، به.

وأخرجه كذلك (٣٣/ ١٥٥) من طريق أبي حفص الأبار، عن منصور، به كرواية القاسم.

وعن أبي حفص الأبار بإسناده؛ علَّقه الذهبي في «السير» (١/ ٤٩٣). ثم قال: «وبعضهم يرويه عن منصور فقال: عن الشعبي، عن مسروق، وقيل غير ذلك».

وعلَّقه ابن القيم في «أعلام الموقعين» (١/ ١٦) عن مسلم أبي الضحى.

وعلَّقه ابن الجوزي في (صفة الصفوة» (١/ ٤٠٣) عن مسروق.

[17] عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: شَامَمْتُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَكَانُوا كَالإِخَاذِ^(١): مِنْهُمْ مَا يَرْوِيْ الرَّجُلَ، وَمِنْهُمْ مَا يَرْوِيْ الرَّجُلَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَا يَرْوِي الثَّلاثَ، وَمِنْهُمْ مَا يَرْوِيْ النَّاسَ؛ وكَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ مِمَّنْ يَرْوِي النَّاسَ.

[17] أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٤٣ ـ ٣٤٣) ـ ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥٦/٣٣)؛ ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة» ـ ومن طريقه: البيهقي في «المدخل» (١/ ١٤٤/رقم ١٥٠)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٥٦/٣٣) ـ.

وأخرجه ابن عساكر (٣٣/ ١٥٦) من طريق محمد بن سعيد الأصبهاني.

ثلاثتهم (ابن سعد، والفسوي، والأصبهاني)، عن ابن نمير، عن الأعمش، عن مسلم بن صبيح أبي الضحى، عن مسروق، به.

وأخرجه أبو خيثمة في اكتاب العلم» (ص١٢٣) ـ ومن طريقه: ابن عساكر (١٥٦/٣٣) ـ عن معاوية بن عمرو، عن زائدة، عن الأعمش به سواء.

وأخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٣٣/ ١٥٧) من طريق أبي بكر بن عياش، عن الأعمش، به سواء كذلك.

وعلَّقَه ابنُ الجَوْزِيّ في اصِفَةِ الصَّفْوَةِ» (١/ ٤٠٣) عن مسروق.

⁽۱) بهامش نسخة «المدخل» _ وهي مقروءة على أثمة أعلام كابن الصلاح، والمزي، وغيرهم _: (وقال شيخنا الإخاذ: جمع إخاذة، وهي كالغدير، وقد استعمل ههنا استعمال الجنس) وفي «النهاية» (١/ ٢٨): «هو مجتمع الماء... ووجه التشبيه مذكور في الحديث... يعني أن فيه الصغير، والكبير، والعالم، والأعلم».

[١٣] قَالَ: قَالَ مَسْرُوثَقُ:

مَا شَبَهْتُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ إِلاَّ كَالإِخَاذَةِ ؛ يَجْتَمِعُ فِيْهَا المَاءُ: الإِخَاذَةُ تَكْفِيْ الرَّاكِبَ النِّبِيِّ اللَّهُ الْمَاءُ: الإِخَاذَةُ تَكْفِيْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ _ أَحْسِبُ شُعْبَةَ الرَّاكِبَ اللَّهُ اللللْمُالِمُ اللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللْمُلِمُ اللللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُلِمُ اللْمُلْمُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُولِ الللَّهُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ الللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ

وقَدْ سَأَلْتُ عُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيًا؛ فَلَمَّا لَقِيْتُ عَبْدَ اللهِ كَفَانِيْ.

[17] لم أعثر على هذا النص؛ إلا عند أبي محمد بن حزم ـ رحمه الله تعالى _ فقد أسنده في «الإحكام في أصول الأحكام» (٦/ ٢٣٠) من طريق محمد بن بشًار بُنْدَارِ: نا محمد بن عَدِيِّ، وأَبُو داود الطيالسيُّ ـ كلاهما ـ عن شعبة، عن عَمْرو بن مُرَّة، عن عبيدالله بن عبدالله بن عبدالله بن مسعود، عن مسروق، قال:

«ما شهدت أصحابَ النبي ﷺ؛ إلا كالإِخاذ: فالإِخاذة تكفي الواحد، والاثنين، والثلاثة، والإِخاذة تكفي الفئام من الناس، وإني أتيت عبدالله بن مسعود، وعُمر، وعثمان، فوجدْتُ عبدَالله كفَاني؛ فَلَزمِتُ عبدالله».

قَال أبو محمَّد: فقدْ بَيَّن مسروق، أنه جَرَّبهم، فَوَجدَ ابنَ مسعود لا يقصر عن عُمر في العلم، ولذلك في العلم؛ بل كلام مسروق يدلّ على تقدُّم ابنِ مسعودٍ عنده على عُمَرَ في العلم، ولذلك اكتفى به عنه، وقد ذكرنا في (باب الإجماع) من كتابنا هذا، في (باب من ادّعى أن الإجماع، هو إجماع أهل المدينة) (٢) صفة منزلةِ ابنِ مسعودٍ عند عُمَرَ في العلم، في كتاب إلى أهل الكوفة (٣).

هم الجماعة الكثيرة وانظر: «أساس البلاغة» (٢/ ١٨١).

⁽٢) انظر: «الإحكام» (٤/ ١٨٥).

 ⁽٣) يعني قول عمر المنقول هنالك (٤/ ٥٩٢): (فإنني آثرتكم بعبدالله على نفسي).

[18] لَمْ يَكُنْ فِيْ أَصْحَابِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ مَنْ لَهُ صُحَيْبَةٌ، يَذْهَبُونَ مَذْهَبَهُ، وَيُسْلُكُونَ طَرِيْقَتَهُ ﴾ إِلاَّ ثَلاَثَةٌ : عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودِ [ل٢/ب]، وَيَسْلُكُونَ طَرِيْقَتَهُ ﴾ إِلاَّ ثَلاَثَةٌ : عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودِ [ل٢/ب]، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ.

[18] أخرجه البيهقي في «المدخل» (١/ ١٤٩/ ١٥٥) من طريق الحسن بن محمد الإسفراييني.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩١/٣٢٧) من طريق حنبل بن إسحاق. كلاهما، عن ابن البراء، عن ابن المديني.

وأخرجه يعقوب الفَسَوِيُّ في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٥٣ و٧١٤) ـ ومن طريقه: الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ١١٥)، ومن طريقه وغيره: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٣٢٧)، وكذا (١١/ ٤١٠) ـ عن محمد بن عبدالرحيم، عن ابن المديني.

وأخرجه ابن مَنْدَهْ في «شروط الأثمة» (ص٨٥) عن مسلم بن عقيل، عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة.

وأخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٢٨٩) من طريق أحمد بن يحيى بن الجارود، عن ابن المديني.

恭 恭 恭

[10] فَأَصْحَابُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُوْدٍ، الَّذِينَ يُفْتُونَ بِفَنْوَاهُ، وَيَقْرَووْنَ بِقِرَاءَتِهِ:

عَلْقَمَةُ بْنُ قَيْسِ^(۱)، والأَسْوَدُ بْنُ يَزِيْدِ^(۲)، ومَسْرُوْقُ^(۳)، وَعَبِيدَهُ السَّلْمَانِيُّ (۱)، وَالمَّارِثُ بْنُ قَيْسِ (۱) وَعَمْرُو بْنُ شُرَحبِيْلِ (۱).

(١) علقمة بن قيس بن عبدالله بن مالك النَّخَعي، أبو شِبل الكوفي، عمُّ الأسود بن يزيد، وعبدالرحمن بن يزيد، وخال إبراهيم النخّعيـرحمهم الله جميعاً _وسمع عبدالله بن مسعود.

قال قابوس بن أبي ظبيان: قلت لأبي: كيف تأتى علقمة، وتدع أصحاب محمدﷺ؟! قال: يا بني! إن أصحاب محمدﷺ؟! قال: يا بني! إن أصحاب محمد 繼؟!

توفى سنة اثنتين وستين، رحمه الله تعالى.

وانظر: «فقهاء الأمصار» للنسائي (رقم ٤٧)؛ و«مشاهير علماء الأمصار» (١٠٠)؛ و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٦٧).

(٢) الأسود بن يزيد بن قيس النَّخَعي، أبو عمرو، ويقال: أبو عبدالرحمن، وهو أسن من عمه علقمة. أخذ عن ابن مسعود. قالت عائشة رضي الله عنها: ما مات رجل بالعراق أكرم عَلَيِّ من الأسود. وقيل للشعبي: أيهما أفضل: علقمة أو الأسود؟ قال: كان علقمة مع البطيء، وهو يدرك السريع. مات سنة أربع وسبعين، وقيل: خمس، وقيل ست. رحمه الله رحمة واسعة.

وانظر: «فقهاء الأمصار» للنسائي (٤٨)؛ و (التهذيب) (١/ ٣٤٢).

(٣) مسروق بن الأجدع، سبقت ترجمته، في الفقرة (٨) هامش (١).

(٤) عَبيدة السَّلْمَاني: هو ابن عمرو، ويقال: ابن قيس بن عمرو السَّلماني المُرادي، أبو عمرو الكوفي. أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بسنتين، ولكن لم يلقه ﷺ وأخذ عن ابن مسعود.

قال أبو إسحاق: كان يقال: ليس بالكوفة أعلم من عَبيدة بالفريضة، والحارث الأعور. وكان عَبيدة يجلس في المسجد، فإذا ورد على شُريح فريضة فيها حد؛ رفعها إلى عبيدة، ففرض.

توفى رحمه الله تعالى سنة اثنتين وسبعين.

وانظر: «فقهاء الأمصار» للنسائي (رقم ٥٠)؛ و مشاهير علماء الأمصار» (٩٩)؛ و «تهذيب التهذيب» (٧/ ٨٤).

(٥) الحارث بن قيس: هو الجعفي الكوفي.

عدَّه خيشمة في أصحاب ابن مسعود، قال وكانوا معجبين به. وقال ابن المديني: قتل مع علِيٍّ.

توفي في خلافة معاوية رضي الله عنه . وصلى عليه أبو موسى .

وانظر: (تهذيب التهذيب) (٢/ ١٥٤ _ ١٥٥).

(٦) وأما عمرو بن شرحبيل: فهو أبو ميسرة الكوفي. حدث عن عبدالله بن مسعود.

[10] أخرج هذه الفقرة مَنْ أُخرج سابقتها (١٤). فلتنظر

قال ابن معين: أبو ميسرة ثقة. وقال عاصم بن بهدلة، عن أبي واثل: ما اشتملت همدانية على مثل أبي ميسرة، قيل له: ولا مسروق؟ فقال: ولا مسروق.

توفي سنة واحد وستين، وقيل: اثنتان. رحمه الله تعالى.

وانظر: «فقاء الأمصار؛ للنسائي (رقم ٤٩) و دمشاهير علماء الأمصار؛ (١٠٥)؛ و (تهذيب التهذيب؛ (٨/ ٤٧).

[17] قَالَ ابْنُ سِيْرِيْنَ: كَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللهِ خَمْسَةً، كَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَبْدَأُ بِعَبِيدَةً، وَيُثَنِّيْ بِالحَارِثِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْدَأُ بِالحَارِثِ، وَيُثَنِّي بِعَبِيدَةً، وَيُثَلِّثُ بِمسروقٍ، وعَلقمَةَ، وَشُرَيْحٍ.

وَكُلُّهُمْ كَانَ فِيهُ عَيْبٌ: كَانَ الحَارِثُ أَعْوَر وَعَبِيْدَةُ أَعْوَرَ، وَمَسْرُوقٌ أَحْدَبَ، وَكَانَ عَلْقَمَةُ لِيَعُونَ عَلْقَمَةُ لِيَعُونَ فَي اللّهُ عَلَى اللّهُ وَكَانَ شُرَيْحٌ (١) كَوْسَجًا (٢).

[17] أخرجه ــ بذكر أوصافهم ــ ابن مَنْدَهُ، عن مسلم بن عقيل، عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن ابن المديني، في «شروط الأثمة» (٨٨).

وأخرجه _ من دون الأوصاف _ ابن سعد في «الطبقات» (١٠/٦) عن عفان بن مسلم، عن حماد بن سلمة، عن أيوب، عن محمد بن سيرين.

وأخرجه أيضاً من دون الأوصاف، ابن سعد (٦/ ١١).

وأخرجه البيهقي في «المدخل» (١/ ١٥٥//١٥٩)_ومن طريقه وغيره: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣/ ١٥)_من طريق أحمد بن حنبل.

كلاهما (ابن سعد، وأحمد) عن روح (٣)، عن هشام، عن محمد بن سيرين:

⁽۱) القاضي الشهير، والإمام الكبير، شُرَيْع بن الحارث الكِنْدِيّ، أَدرك النبي ﷺ، ولم يَرَهُ؛ فَهُو من المُخَضْرَمِين. ولي القضاء ستين سنة، لعمر، وعثمان، وعلي، ومعاوية، وإلى أيام الحجاج، واستعفى وله مائة وعشرون سنة، ومات بعدها بسنة. وهو قاضي المصرين: الكوفة والبصرة. وانظر: «فقهاء الأمصار» للنسائي (٥١)؛ و «التهذيب» للحافظ (٤/ ٣٢٦).

⁽٢) الكَوْسَج، مُعَرَّبٌ وهو: الأَثَظَّ، والسَّنُوطُ؛ وهو: من عري وجهه من الشعر، إلا طاقات في أسفل حنكه. أو من ليس له لحية، وله معان أخرى، ولكن المراد منه هنا هو ما ذكرناه، وهكذا كان شريح رحمه الله. فغي «الجامع» للخطيب (١/ ١٣٣) أن أم داود الوابشية سألها رجل عن شريح، قال: فقالت: كان مِثْلَ أَمُك. قلت لابن عمار: ما معناه؟ فقال: كان أثط، تعني: كوسجًا؛ لم تكن له لحية. وانظر: «مختار الصحاح» (ص٢٣٨)؛ و«النهاية» لابن الأثير (١/ ٢١١)؛ و«العلل» لأحمد (٢/ ٤٩٩)، و(٣/ ١٥٥).

⁽٣) وقع في مطبوعة [المدخل٤: (نوح)، فأبعد محققه الفاضل النجعة، فقال: هو إما نوح بن ميمون. . . أو نوح بن=

فذكرهم مقدِّمًا علقمة على مسروق. وفيه: ﴿وكان محمد [هو: ابن سيرين] يقول: إن قومًا أَخَسُّهُم (١) شُرَيْح؛ لقوم لهم شأن قال البيهقي: يعني: لَخِيَارٌ.

وأخرجه _ من دون ذكر الأوصاف _ ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥/٢٣) من طريق يعقوب بن سفيان الفسوي، عن ابن نمير، عن حفص بن غياث، عن أشعث، عن ابن سيرين: فذكره. وفيه: أنهم أربعة. وفيه أيضاً: ثم علقمة الثالث، لا شك فيه، ثم مسروق.

وعلَّقه المزي في «التهذيب» (٢٦٧/١٩)، و(٣٠٤/٢٠)؛ والذهبي في «السير» (٥٦/٤) عن حفص بن غياث، بإسناده. وعلقه الحافظ في «تهذيبه» (٧/٢٧٦) عن ابن سيرين.

وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٠٦٥ / ٢٠٦٥): «وقال عياش بن الوليد: نا عبد الأعلى، قال: نا قُرة بن خالد، قال: نا محمد بن سيرين، قال: كان أصحاب بن مسعود خمسة؛ الذين يؤخذ عنهم. أدركت منهم أربعة، وفاتني الحارث، ولم أره قال: وكان يُفَضَّلُ عليهم وكان أخَسَّهم شريح. ويختلف في هؤلاء الثلاثة؛ أيهم أفضل: علقمة، ومسروق، وعبيدة؟!». ومن طريق البخاري أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٢) (٥٧)، وعلَّقه الذهبي في «الميزان» (١/ ٤٣٧) عن قرة بن خالد.

يزيد. وقد نقله ابن عساكر - كما في الأصل - من طريق البيهقي على الصواب كما أثبته ، والحمد لله .

⁽۱) وقع في مطبوعة «المدخل»: (أحسنهم) من الحسن، وليس بشيء، والصواب ما أثبته من «تاريخ دمشق»، فقد نقله عن البيهقي على الصواب، وهو كذلك على الصواب في «السير» (٥٦/٤)، و«تهذيب الكمال» (٧٠٤/٣٠)، وغيرهما، والله أعلم.

⁽٢) فيما نقله ابن عساكر عن «تاريخ البخاري»: قول البخاري: (حدثنا عباس). وقوله: (نا عبدالأعلى: نا فلان، أراه عن قرة)، ومما يجدر التنبه إليه أن رواية ابن عساكر «للتاريخ الكبير» من طريق أبي القاسم عبدالله بن محمد المعروف بابن الأشقر، وهي غير الرواية المطبوعة من «الكبير»؛ فإنها من طريق ابن سهل، والله أعلم.

وأما ذكر هذه الأوصاف، فقد رويت مفردة، وأخرجها ابن عساكر في التاريخ دمشق» (١٨٦/٤١) من طريق أبي أمية الطرسوسي: نا قريش بن أنس: نا ابن عون، قال: سمعت ابن سيرين: فذكرها.

وعلَّقها المزي في «التهذيب (٣/ ٢٧٣) عن قريش. وعلَّقها الذهبي في «السير» (٦/٤) عن ابن عون بإسنادهما.

وأخرج الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ١٢٣٨/٨٠) من طريق منجاب، قال: سمعت شريكاً يقول: سمعت الأعمش يقول: «كان في أصحاب عبدالله: شريح كوسج، وعلقمة أعرج، ومسروق أحدب، وعبيدة أعور، وإبراهيم أعور، ومغيرة أعمى - وأنا أُحِبُّهُمْ -، وأنا أعمش». والله أعلم.

[١٧] قَالَ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيْرِيْنَ: كَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللهِ، الَّذِينَ لاَ يَعْدِلُهُمْ [١٧] أَحُدٌ [(١٠ خَمْسَة:

فَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَبْدَأُ بِالحَارِثِ الهَمْدَانِيِّ، وَيُثَنِّيْ بِعَبِيْدَةَ. وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَبْدَأُ بِعَبِيْدَةَ و[يُتُنَيِّ بِـ](١) ـالحَارِثِ، وَعَلْقَمَةَ، وَمَسْرُوْقٍ، وَشُرَيْحٍ. وَكُلُّهُمْ يَجْعَلُ شُرَيْحاً آخِرَهُمْ.

هَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ سِيْرِينَ: جَعَلَهُمْ خَمْسَةً، وَأَدْخَلَ فِيْهِمْ شُرَيْحاً، وَالحَارِثَ الأَعْوَر (٢).

وَخَالَفَهُ إِبْرَاهِيْمُ النَّخَعِيُّ (٣) _ وَكَانَ إِبْرَاهِيْمُ عِنْدِيْ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِأَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ، وَأَبْطَنَهُمْ بِهِ (١٠) _ قَالَ :

كَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللهِ، الَّذِيْنَ يَقْرَءُونَ وَيُفْتُونَ سِتَّةً:

عَلْقَمَةُ، وَالْأَسْوَدُ، وَمَسْرُوقٌ، وَعَبِيْدَةً، وَعَمْرُو بْنُ شُرَحْبِيْلٍ، وَالحَارِثُ

 ⁽١) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، وأثبتهما من المصادر التي نقلت قول ابن المديني، والسياق يقتضيها.

⁽٢) العلامة الإمام أبو زهير، الحارث بن عبدالله بن كعب بن أسد الهمداني الكوفي، صاحب علي وابن مسعود، كان فقيها كثير العلم؛ على لين في حديثه، وقد رماه الشعبي، وابن المديني، وخيثمة بالكذب. وقال الذهبي: وهو ممن عندي وقفة في الاحتجاج به. وقال في موضع آخر: وأنا مُتَحَيِّرٌ فيه. وانظر: «السير» (٤/ ١٥٣)؛ و«الميزان» (١/ ٤٣٥).

⁽٣) هو الإمام الحافظ الكبير، فقيه العراق، أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، اليماني ثم الكوفي أحد الأعلام، وهو ابن أخت الأسود. قال الأعمش: كان إبراهيم صيرفي الحديث. وقال مغيرة: كنا نهاب إبراهيم هيبة الأمير. واختلف في سنه يوم مات، فقيل: تسع وأربعون، وقيل: ثمان وخمسون. مات سنة ست وتسعين وحمه الله رحمة واسعة انظر: ﴿طبقات ابن سعد ﴾ (٢/ ٢٧٠)؛ و﴿السير ﴾ (٢/ ٢٥٠).

⁽٤) هذه العبارة في إبراهيم النخعي، أسندها عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٤/ ٢٧٣) عن ابن البراء.

[بن قیس]^(۱).

مَا أَرَى ابْنَ سِيْرِيْنَ إِلاَّ [أَرَادَ] (٢) الحَارِثَ بْنَ قَيْسٍ؛ لأَنَّ الحَارِثَ الأَعْوَرَ كَانَ فِيْ غَيْرِ طَرِيقِ أَصْحَابٍ عَبْدِ اللهِ كَانَتْ رِوَايَتُهُ وَمَذْهَبُهُ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِيْ طَالِبٍ، وَمَا أَعْلَمُهُ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللهِ إِلاَّ حَدِيْثَيْنِ؛ يُخْتَلَفُ عَنْهُ فِيْ أَحَدِهِمَا.

[17] سبقَ تخريجُ قولِ ابن سيرين في الفقرة السابقة (١٦).

وأما قول إبراهيم، فأخرجه: ابن سعد في «الطبقات» (١٠/٦) عن إسحاق الأزرق، وقبيصة بن عقبة.

وأخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخه» (١٥ / ٣١٣) ـ ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخه» (١٥ / ١٥٩) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «المدخل» (١ / ١٥٩ / ١٥٩) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (١٦ / ١٦٩) من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

وأخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١٦٩/٤١) و(٥٧/ ٤١٠) من طرق عن وكيع. الأربعة، عن سفيان الثوري، عن منصور، عن إبراهيم النخعي: فذكره.

وعلّقه المزي في «التهذيب» (٢٠/ ٣٠٤) و(٢٧/ ٤٥٤)، والذهبي في «السير» (٤/ ٥٤)، وابن حجر في «التهذيب» (٧/ ٢٧٦)، عن منصور، عن إبراهيم، به.

وقد أسند حكاية الخلاف بين ابن سيرين وإبراهيم إلى ابن المديني: البيهقي في «المدخل» (١/ ١٥٦/ ١٦٠) من طريق الحسن بن محمد الإسفرائيني، عن ابن البراء، عن ابن المديني.

⁽١) في الأصل: (الأعور)، وهو خطأ، والصواب ما أثبته، كما في المصادر التي نقلت قول ابن المديني، وكذلك الني نقلت قول إبراهيم، فراجعها في الأصل. والله أعلم.

 ⁽٢) في الأصل: (زَادَ)، ولا أحسبه مستقيماً، والظاهر أنه تصحيف لما أثبته، وهو أنسب للسياق، ويؤيده: أنه في
 «الشروط»: (أراد إلا)، وهما بمعنى، والله أعلم.

وابن مَنْدَهُ في الشروط الأئمة» (ص٨٩) عن مسلم بن عقيل، عن عثمان بن محمد بن أبي شيبة، عن ابن المديني.

وأما الحديثان اللذان أشار ابن المديني إلى أن الحارث الأعور، لم يروِ غيرهما
 عن ابن مسعود؛ فهما:

١ ـ ما أخرجه النسائي (٨/ ١٤٧)، وأحمد (١/ ٤٣٠)، وغيرهما من طريق الأغمَشِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مُرَّةَ، يُحَدِّثُ عَنْ الحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: «آكِلُ الرّبّا، وَمُوكِلُهُ، وَكَاتِبُهُ _ إِذَا عَلِمُوا ذَلِكَ _ وَالْوَاشِمَةُ، وَالْمُوشُومَةُ لِلْحُسْنِ، وَلاوِي الرّبّا، وَمُوكِلُهُ، وَكَاتِبُهُ _ إِذَا عَلِمُوا ذَلِكَ _ وَالْوَاشِمَةُ، وَالْمُوشُومَةُ لِلْحُسْنِ، وَلاوِي الصَّدَقَةِ، وَالْمُرْتَدُ أَعْرَابِيًا بَعَدَ الْهِجْرَةِ؛ مَلْعُونُونَ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ يَكُولُ يومَ الْقِيَامَةِ»، وهذا الصَّدلف فيه عنه، كما يقول ابن المديني، وانظر تفصيل هذا الخلاف في «العلل» للدارقطني (٥/ ٥٥/ رقم ٢٩٢). وقد صوّب الدارقطني الإسناد الذي سقته. وهو مع ذلك إسناد ضعيف؛ بسبب الحارث الأعور؛ فقد كذبه الشعبي في رأيه، وفي حديثه ضعف. وبقية رجاله سواه ثقات، فالأعمش؛ ثقة (التقريب ٢٠١٥)، وعبد الله بن مرة؛ ثقة وبقية رجاله سواه ثقات، فالأعمش؛ ثقة (التقريب ٢٦١٥)، وعبد الله بن مرة؛ ثقة (التقريب ٢٦١٥)،

٢ ـ وأما الحديث الثاني فهو ما رواه الدارمي في «سننه» (٢/ ٤٤٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/ ٢٤٠)، والطبراني في «الكبرى» (٨٦/٩)، وغيرهم، من طريق أبي إلسّحاق، عَنْ الْحَارِثِ الأَعْوَرِ، قَالَ: أَتِيَ عَبْدُ اللهِ في فريضة بني عَمِّ، أَحَدُهُم أَخِّ لأُمَّ؛ فقال: (الْمَالُ أَجْمَعُ لاَّخِيهِ لاَّمِّهِ)، فَأَنْزَلَهُ بِحِسَابِ أَوْ بِمَنْزِلَةِ الأَخ مِنْ الأَب والأُمِّ. فَلمَّا قَدِمَ عَلِيٌّ؛ سَأَلْتُهُ عَنْهَا وأَخْبَرتُهُ بِقَوْلِ عَبْدِ اللهِ؛ فَقَالَ: (يَرْحَمُهُ اللهُ إِنْ كَانَ

لفَقِيها، أَمَّا أَنَا فَلَمْ أَكُنْ لأَزِيدَهُ عَلَى مَا فَرَضَ اللهُ لَهُ؛ سَهْمٌ السُّدُسُ، ثُمَّ يُقَاسِمُهُمْ كَرَجُلِ مِنْهُمْ). وهذا إسناد ضعيف، فيه الحارث، وقد سبق القول فيه في الحديث السابق، وأيضاً فالسَّبِيْعِيُّ على جلالته، قد اختلط بأُخَرَةٍ، ثم إِنَّه مُدلس مشهور بذلك (التقريب وأيضاً فالسَّبِيْعِيُّ على جلالته، قد اختلط بأُخَرَةٍ، ثم إِنَّه مُدلس مشهور بذلك (التقريب ٥٠٦٥).

[١٨] وَأَصْحَابُ هَؤُلاءِ السّتَّةِ، مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ، مِمَّنْ يَقُولُ بِقَوْلِهِمْ، وَيُفْتِيْ بِفَتْوَاهُمْ:

ا - إِبْرَاهِيْمُ النَّخْعِيُّ؛ وَإِبْرَاهِيْمُ لَقِيَ مَنْ هَؤُلاَءِ: الأَسْوَدَ، وَعَلْقَمَةَ، وَمَسْرُوقًا، وَعَبِيْدَةً، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ الحَارِثِ بْنِ قَيْسٍ، وَلاَ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيْلٍ، وَرَوَى عَنْ هَمَّام بْنِ الحَارِثِ (١) عَنْهُ.

٢ وعَامِر (٢)؛ سَمِعَ مِنْهُمْ كُلِّهِمْ، إِلاَّ الحَارِثَ بْنَ قَبْسٍ - وَقُتِلَ الحَارِثُ مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ (٣).

وَكَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِهَؤُلاَءِ، مِنْ أَهْلِ الكُوْفَةِ، مِمَّنْ يُفْتِيْ بِفَتْوَاهُمْ وَيَذْهَبُ مَذْهَبَهُمْ: الأَعْمَشُ، وَأَبُو إِسْحَاقَ.

" - وَالْأَعْمَشُ أَعْلَمُ النَّاسِ بِمَنْ مَضَى مِنْ هَؤُلاَء؛ غَيْرَ رَجُلٍ (١٠). وَلَمْ يَلْقَ الأَعْمَشُ مِنْ هَؤُلاَء؛ غَيْرَ رَجُلٍ (١٠). وَلَمْ يَلْقَ الأَعْمَشُ مِنْ هَؤُلاَءِ أَحَدًا.

٤ ـ لَقِيَ أَبُو إِسْحَاقَ مِنْهُمْ: الأَسْوَدَبْنَ يَزِيْدٍ، وَمَسْرُوقًا، وَعَبِيْدَةَ السَّلْمَانِيَّ، وَعَمْرو بْنَ شُرَحْبِيْلٍ، وَلَمْ يَلْقَ عَلْقَمَةَ، وَلاَ الحَارِثَ بْنَ قَيْسٍ.

[١٨] أخرجه ملخصًا: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٥٨) عن ابن

وقال ابن الجوزي: كان الناس يتعلمون من هديه وسمته، وكان طويل السهر ـ رحمه الله.

وهو الذي كان يدعو، فيقول: اللهم اشفني من النوم بالبسير، وارزقني سهرًا في طاعتك. فكان لا ينام إلا هنيهة، وهو قاعد. توفي سنة ثلاث، وقيل: خمس وستين، في زمان الحجاج.

وانظر: «السير» (٤/ ٢٨٣)؛ و«طبقات ابن سعد» (٦/ ١١٨)؛ وغيرهما.

⁽١) همام بن الحارث، هو النخعي الكوفي الفقيه. وثقه ابن معين.

⁽٢) - هو الشعبي، وقد سبقت ترجمته في الفقرة (٧) هامش (٣). وانظر : «الشروط»؛ فإنه قد عينه فيه.

⁽٣) راجع: (تهذيب الكمال؛ (٥/ ٢٧٤).

⁽٤) يقصد بالرجل المذكور _ والله أعلم _ أبا إسحاق السَّبيعي، فإنه هو الآخر من أعلم الناس بمن مضى.

البراء، عن ابن المديني؛ فقال: «أصحاب عبد الله _ يعني: ابن مسعود _ ستة، الذين يقرءون، ويفتون. ومن بعدهم أربعة».

وأسند ما يتعلق بإبراهيم النخعي منه: البيهقي في «المدخل» (١/ ١٥٦/ ١٦٠) من طريق الحسن بن محمد الإسفرائيني، عن ابن البراء، عن ابن المديني، به.

وأسنده كاملاً بتمامه: ابن منده في «شروط الأثمة» (ص ٩٠) عن مسلم بن عقيل، عن ابن أبي شيبة، عن ابن المديني.

وعلق العلائي في «جامع التحصيل» (ص١٨٩)، وعنه ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (١٦٩) ما يتعلق بالأعمش، عن ابن المديني.

松 茶 綠

[19] وَمِنْ بَعْدِ هَؤُلاءِ: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ؛ كَانَ يَذْهَبُ مَذْهَبَهُمْ، وَيُفْتِيْ بِفَتْوَاهُمْ.

[19] أسنده: ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (١/ ٥٨) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وزاد: «وكان أعلم الناس بأبي إسحاق، والأعمش؛ بحديثهم، وطريقتهم».

وأسنده البيهقي في «المدخل»(١/ ٠٥٠/ ١٥٥) من طريق الحسن الإسفرائيني، عن ابن البراء، عن ابن المديني، به.

وأسنده ابن منده في «الشروط» (ص٩١) عن مسلم بن عقيل، عن ابن أبي شيبة، عن ابن المديني، به.

قال البيهقي في «المدخل» (١/ ١٥٩/ ١٥٠): «وأما سفيان بن سعيد الثوري ـ رضي الله عنه ـ: فاعتماده أيضًا في فتاويه، على الآثار، وأخذ العلم عن أبي إسحاق السَّبِيعِي، واسماعيل بن أبي خالد، والأعمش، وغيرهم من الكوفيين. ثم عن منصور، وغيره من أصحاب إبراهيم النَّخعي. وإبراهيم أخذه عن التابعين، الذين سميناهم فيما مضى، من أهل العراق، وأخذ العمل أيضًا عن جماعة من المكِّيِّين، والمدنييِّن، واليمانييِّن، والبصرييِّن، مع مَن أدرك من التابعين؛ إلا أنَّ مَيْلَه إلى قول أصحابه أكثر».

[٢٠] وَمِنْ بَعْدِ سُفْيَانَ: يَحْيَى بْنُ سَعِيْدٍ القَطَّانُ؛ كَانَ يَذْهَبُ مَذْهَبَ سُفْيَانَ الثَّوْدِيِّ، وَأَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ.

[٢٠] أسنده ابن أبي حاتم في القدمته (١/ ٢٣٤) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وكذا ابن منده في الشروط (ص ٩١) عن مسلم، عن محمد بن عثمان، عن ابن المديني، به.

[٢١] وَأَصْحَابُ ابْنِ عَبَّاسٍ، الَّذِينَ يَذْهَبُوْنَ مَذْهَبَهُ [ل٣/أ]، وَيَسْلُكُوْنَ طَرِيْقَهُ: عَطَاءُ(١)، وَطَاوُسٌ (٢)، وَمُجَاهَدٌ (٣)، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ (٤)، وَعِكْرِمَةُ (٥)، وَسَعِيْسَهُ بِسُنُ جُبَيْسِرٍ (١). فَسَأَعْلَسَمُ هَسَوُّلاَء: سَعِيْسَهُ بِسُنُ وَسَعِيْسَهُ بِسَنُ

- (۱) عطاء بن أبي رباح: واسم أبي رباح: أسلم وهو أبو محمد المكي، مولى بني جمح، وقيل: آل أبي خثيم. قال قتادة: أعلم الناس بالمناسك عطاء. وقال إبراهيم ابن عمرو بن كيسان: أذكرهم في زمان بنى أمية يأمرون بالحج صائحًا يصبح: لا يفتي الناس إلا عطاء بن أبي رباح. قال ابن سعد: سمعت بعض أهل العلم يقول: كان عطاء أسود أعور أفطس أشل أعرج، ثم عمي بعد ذلك؛ فانتهت فتوى أهل مكة إليه، وإلى مجاهد في زمانهما، وأكثر ذلك إلى عطاء. توفي ـ يرحمه الله ـ سنة أربع عشر ومائة. وانظر: «الطبقات» لابن سعد (٥/ ٤٦٧)؛ و «تذكرة الحفاظ» (١/ ٩٨)؛ و «تقذيب التهذيب» (٧/ ١٩٩).
- (٢) طاوس بن كيسان اليماني: أبو عبد الرحمن الحميري، مولاهم الفارسي. يقال: اسمه ذكوان، وطاوس لقب. قال قيس بن سعد: كان طاوس فينا، كابن سيرين في أهل البصرة. قال الشيرازي: وكان فقيها جليلاً. وقال خصيف: أعلمهم بالحلال والحرام طاوس. توفي بمكة قبل يوم التروية بيوم، وذلك سنة واحد أو ست ومائة. وانظر: «طبقات» إبن سعد (٥/٥٣٥)؛ و «طبقات الفقهاء» للشيرازي (٢٥)؛ و «تهذيب التهذيب» (٥/٨).
- (٣) مجاهد بن جبر، وقبل: جبير، أبو الحجاج المكي، مولى مخزوم. عرض القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة. قال حماد: لقيت عطام، وطاوسًا، ومجاهدًا، وشاممت القوم؛ فوجدت أعلمهم مجاهدًا. وقال خُصَيف: كان مجاهد أعلم بالتفسير، وعطاء بالحج. وقال ابن سعد: وكان فقيهًا عالمًا ثقة، كثير الحديث. توفي ساجدًا، على رأس المائة، وقيل: وواحد. وقيل غير ذلك. انظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٩٢)؛ و«التهذيب» للحافظ (٢/ ١٠).
- (٤) جابر بن زيد: أبو الشعثاء الأزدي، اليَحْمَدي الجَوْفي. قال ابن عباس: لو أن أهل البصرة نزلوا عند قول جابر بن زيد؛ لأوسعهم علما من كتاب الله. وقال الزيات: سألت ابن عباس عن شيء، فقال: تسألوني، وفيكم جابر بن زيد، وهو أحد العلماء؟!. وقال عمرو بن دينار: ما رأيت أحدًا أعلم من أبي الشعثاء. توفي سنة ثلاث وتسعين. وقيل: ثلاث، وقيل: أربم ومائة. وانظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٧٧)؛ و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٨).
- (٥) عكرمة، أبو عبد الله القرشي، مولاهم المدني، مولى ابن عباس، وقيل: كان لحصين بن أبي الحُرِّ العنبري، فوهبه لابن عباس. وهو بربري الأصل. قال أيوب، عن عمرو بن دينار: دفع إليَّ جابر بن زيد مسائل، أسأل عكرمة، وجعل يقول: هذا عكرمة مولى ابن عباس، هذا البحر فَسَلُوه. وقيل لسعيد بن جبير: تعلم أحدًا أعلم منك؟ قال: نعم! عكرمة. ونقل ابن البراء، عن ابن المديني: وفاته سنة خمس ومائة، ونقل الفسوي عنه: وفاته سنة أربع ومائة؛ فالله أعلم. وانظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٢)؛ و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٢٦٣).
- (٦) سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي، أبو محمد، أو أبو عبد الله الكوفي، مولي والبة بن الحارث، من بني أسد. قال سعيد: سأل رجل ابن عمر عن فريضة. قال: سل سعيد بن جبير؛ فإنه يعلم منها ما أعلم، ولكنه أحسن=

جُبِيَرٍ (١)، وَأَثْبَتُهُمْ فِيْهِ.

وَكَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِهَؤُلاَءِ: عَمْرُو بْنُ دِيْنَارِ^(٢)، وَكَانَ يُحِبُّ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَيُحِبُّ أَصْحَابَهُ.

ثُمَّ كَانَ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ؛ يُحِبَّانِ أَصْحَابَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَيُحِبَّانِ طَرِيقَهُ. فَسَمِعَ ابْنُ جُرَيْجٍ مِنْ طَاوُسَ، وَمُجَاهِدٍ؛ وَلَمْ يَلْقَ مِنْهُمْ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ، وَلاَ عِكْرِمَةَ، وَلاَ سَعِيْدَ بْنَ جُبَيْرٍ.

[٢١] أسنده البيهقي في «المعرفة» (١/١٥١) من طريق الإسفرائيني، عن ابن البراء. وأسنده ابن منده في «الشروط» (ص ٩١) عن مسلم، عن ابن أبي شيبة.

كلاهما عن ابن المديني.

وقد وافق ابن المديني على ذكر أصحاب ابن عباس هؤلاء، واقتفى أثرهُ:

- النسائي في السمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله على ومن بعدهم (ص ١١٢ - ١٢١). فذكرهم إلا عكرمة (٣) ثم قال: وبعد هؤلاء: عمرو بن دينار، وبعده: ابن جريج، وسفيان بن عيينة. وبعد هؤلاء: مسلم بن خالد الزنجي، وسعيد بن سالم

مني. وكان ابن عباس إذا أتاه أهل الكوفة يستفتونه، يقول: أليس فيكم ابن أم الدهماء؟ يعنيه! قال خُصيف: كان أعلمهم أعلمهم بالطلاق سعيد بن المسيب، وأعلمهم بالحج عطاء، وأعلمهم بالحلال والحرام طاوس، وأعلمهم بالتفسير مجاهد، وأجمعهم لذلك كله: سعيد بن جبير. قتله الحجاج بن يوسف طاغية بني أمية سنة خمس وتسعين، وما بلغ الخمسين بعد!

وانظر: ﴿طبقات؛ ابن سعد؛ و﴿تذكرة الحفاظ؛ (١/ ٧٦).

⁽١) علق الذهبي في السير، (٣٤١/٤) عن محمد بن أحمد بن البراء: حدثنا علي بن المديني، قال: ليس في أصحاب ابن عباس، مثل سعيد بن جبير. قيل: ولا طاوس؟ قال: ولا طاوس، ولا أحد.

⁽٢) في «الشروط» هنا: (وقد كان لقيهم).

 ⁽٣) وقد كان النسائي يوثقه، ويقول: هو من أعلم الناس. حتى لا يقال: إنه تركه لسوء رأيه فيه، والله أعلم، وانظر:
 (تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٩)؛ و«المستخرج من أقوال النسائي في الجرح والتعديل) لفالح الشبلي (رقم ١٩٠).

القداح. وبعد مؤلاء: الشافعي. ثم ذكر أصحاب الشافعي. . .

وكذا هبة الله اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٢/ ٢٣٥)
 فذكرهم جميعًا، وزاد عليهم: عُبيد بن عُمير.

وأما عدم سماع ابن جريج من المذكورين، من أصحاب ابن عباس.

فقد نقله عن ابن المديني ـ معلقًا: العلائي في «جامع التحصيل» (ص٢٢٩)، وعنه: أبو زرعة ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص٢١٦رقم ٣٢٣).

وزادا: «ذكر ابن المديني: أنه لم يلق أحدًا من الصحابة. وقال أيضًا: لم يسمع ابن جريج من المطلب بن عبد الله بن حنطب؛ كان يأخذ أحاديثه عن ابن أبي يحيى، عنه».

[٢٢] وَأَصْحَابُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، الَّذِينَ كَانُواْ يَأْخُذُوْنَ عَنْهُ، وَيُفْتُوْنَ بِفَتْوَاهُ ـ مِنْهُمْ مَنْ لَقِيهُ، وَيَفْتُونَ بِفَتْوَاهُ ـ مِنْهُمْ مَنْ لَقِيهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَلْقَهُ (١) ـ اثْنَا(٢) عَشَرَ رَجُلاً:

سَعِيْدُ بْنُ المُسَيِّبِ^(٣)، وَعُرُوةُ بْنُ الزُّبَيِّرِ^(٤)، وَقَبِيْصَةُ بْنُ ذُوَيْبِ^(٥)، وَخَارِجَةُ ابْسُنُ زَيْسِينُ بُرْنَ يَسَسارُ^(٧)، وَأَبَسانُ بُسِنُ يَسَسارٍ^(٧)، وَأَبَسانُ بُسِنُ

- (١) صحبة هؤلاء الذين لم يلقوه؛ إنما كانت باتباعه في الفتوى، والسير على مذهبه.
 - (٢) لكن المعدودون ثلاثة عشر رجلاً! ، فسبحان من جل عن السهو والنسيان .
- (٣) سعيد بن المسيب. هو شيخ الإسلام، وأفضل التابعين، وأحد الفقهاء السبعة، ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر رضي الله عنه. قال سعيد بن المسيب: ما بقي أحد أعلم مني بكل قضاء قضاه رسول الله عنه، وكل قضاء قضاء قضاء بكر رضي الله عنه، وكل قضاء قضاه عمر رضي الله عنه، وأحسبه قال: وعثمان رضي الله عنه. قال القاسم ابن محمد رضي الله عنه: هو سيدنا وأعلمنا. توفي وحمه الله تعالى في المدينة سنة إحدى أو اثنتين وتسعين، وقيل: أربع وتسعين، وقيل: خمس ومائة.
 - وانظر: (التاريخ الكبير) (٣/ ٥٠١)؛ (تذكرة الحفاظ) (١/ ٥٥)؛ و (تهذيب التهذيب (٤/ ٨).
- (٤) عروة بن الزبير. أبو عبد الله، أحد فقهاء المدينة السبعة. قال عمر بن عبد العزيز: ما أحد أعلم من عروة بن الزبير. وقال الزهري: عروة بحر، لا تكدره الدلاء. وقال هشام: ما تعلمنا جزءًا من ألف جزء من أحاديثه. توفي سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع أو خمس أو تسعين، وقيل: مائة، وقيل واحد ومائة.
 - وانظر: ﴿التاريخ الكبير ١ (٧/ ٣١)؛ و﴿تذكرة الحفاظ ١ (١/ ٦٢)؛ و ﴿تهذيب التهذيب (٧/ ١٨٠).
- (٥) قبيصة بن ذؤيب. الإمام الكبير، الفقيه، أبو سعيد الخزاعي، المدني ثم الدمشقي، الوزير. ومات أبوه ذؤيب بن حَلْحَلَة ، صاحب بُدْنِ النبي ﷺ؛ فأتي بقبيصة بعد موت أبيه و فيما قبل و فنا النبي ﷺ؛ ولم يع هو ذلك. قال الشعبي: كان قبيصة أعلم الناس بقضاء زيد بن ثابت. قال الزهري: كان قبيصة بن ذؤيب من علماء هذه الأمة. توفي على قول ابن المديني، وجماعة حسنة ست وثمانين، وقبل سنة سبع، وقبل: سنة ثمان وثمانين.
 - وانظر: (طبقات ابن سعد) (٥/ ١٧٦)؛ و(السير) (٤/ ٢٨٢)؛ و(تهذيب التهذيب) (٨/ ٣٤٦).
- (٦) خارجة بن زيد بن ثابت. الإمام ابن الإمام، وأحد الفقهاء السبعة الأعلام، أبو زيد الأنصاري، النجاري، المدني قال العجلي: مدني تابعي، ثقة. لما بلغ عمر بن عبد العزيز نبأ وفاته، قال: ثلمة والله في الإسلام. مات على قول ابن المديني، وعدة _ سنة مائة. وقيل: سنة تسع وتسعين.
 - وانظر: «السير" (٤/٧٤)؛ و(تهذيب التهذيب) (٣/٤٧).
- (٧) سليمان بن يسار. الفقيه، الإمام، عالم المدينة ومفتيها، أبو أيوب، وقيل: أبو عبد الرحمن وأبو عبد الله، المدني، مولى أم المؤمنين ميمونة الهلالية. وكان من أوعية العلم؛ بحيث إن بعضهم قد فضله على سعيد بن المسيب. وقال الزهري: كان من العلماء. وقال مالك: كان سليمان بن يسار من علماء الناس، بعد سعيد بن =

عُثْمَانَ (١) ، وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْد اللهِ (٢) ، وَالقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ (٣) ، وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ (٤) ، وَأَبُوْ سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحَمنِ (٦) ، وَطَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بن وَأَبُوْ سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحَمنِ (٦) ، وَطَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بن

- المسيب، وكان كثيرًا ما يوافق سعيدًا، وكان سعيد لا يُجترأ عليه. توفي سنة سبع وماثة على قول كثيرين منهم ابن المديني، وقيل: تسع وماثة، وهذا وهم، وقيل: سنة أربع. وقيل: سنة مائة، وهذا شاذ، وأشد منه رواية البخاري ـ رحمه الله ـ في «الأوسط» (١/ ٣٣٥) عن هارون بن محمد، عن رجل أنه مات هو وابن المسيب، وعلي بن الحسين، وأبو بكر بن عبد الرحمن، سنة الفقهاء سنة أربع وتسعين، أفاده الذهبي. وانظر: «السير» (٤/ ٤٤٤)؛ و «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٢٨).
- (۱) أبان بن عثمان بن عفان، الإمام، الفقيه، الأمير، أبو سعد، ابن أمير المؤمنين الأموي المدني. قال يحيى القطان: فقهاء المدينة عشرة: أبان بن عثمان، وسعيد ابن المسيب، وذكر سائرهم. وقال مالك: حدثني عبد الله بن أبي بكر: أن والده أبا بكر بن حزم، كان يتعلم من أبان القضاء. توفي سنة خمس ومائة. وانظر: «التاريخ الكبير» (۱/ ٥٠٠)؛ و «السير» (٤/ ٣٥١).
- (٢) حبيد الله بن عتبة بن مسعود. الفقيه، العلم، أبو عبد الله، الهذلي، المدني، الضرير أحد الفقهاء السبعة. قال الزهري: كان عبيد الله من يحور العلم. وكان مع إمامته في الفقه والحديث شاعرًا محسنًا، وهو مؤدّب عمر بن عبد العزيز و حمهما الله و قبي على الصحيح سنة ثمان وتسعين. وانظر: قتذكرة الحفاظ، (١/ ٨٧)؛ و (السبر ٤ (٤/ ٤٧٥)).
- (٣) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق. الإمام القدوة، أبو عبد الرحمن القرشي، النيمي، المدني، الفقيه. قال يحيى بن سعيد الأنصاري: ما أدركنا بالمدينة أحدًا نفضله على القاسم. وقال ابن المديني: له ماثتا حديث. وقال عمر بن عبد العزيز: لو كان لي من الأمر شيء لاستخلفت أعيمش بني تيم، يعني: القاسم. توفي في آخر سنة ست وماثة، أو أول سنة سبع. وانظر: (٣٠ الحفاظ، (١/ ٩٦)؛ و(السير) (٥/ ٥٣).
- (٤) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب. أبو عمر، ويقال: أبو عبد الله العدوي العمري، المدني الفقيه، الحجة، أحدمن جمع بين العلم والعمل والزهد والشرف. محاسنه كثيرة، وكان أبوه معجبًا به، وكان يقول:

 يلومني في سالم، وألومهم وجلدة بين العين والأنف سالم
- قال أحمد، وإسحاق: أصح الطرق: الزهري، عن سالم، عن ابن عمر. مات سنة ست ومائة، وقد شاخ، رحمه الله رحمة واسعة: وانظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٨٨)؛ و «السير» (٤/ ٧٥٤).
- (٥) أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة. القرشي المخزومي المدني، الفقيه، أحد الفقهاء السبعة، يقال: اسمه محمد، والأصح أن اسمه كنيته. قال الذهبي: كان ثقة حجة فقيها إمامًا، كثير الرواية، سخيًّا، قاله الواقدي. وكان صالحًا عابدًا متألهًا، كان يقال له: راهب قريش، وكان مكفوفًا. مات بالمدينة في سنة الفقهاء، وهي سنة أربع وتسعين، رحمه الله تعالى. وانظر: «تذكرة الحفاظ» (١٩٣١)؛ و«السير» (٤١٦/٤).
- (٦) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، المدني الحافظ، اسمه كنيته، قاله مالك، وقيل: عبد الله. كان من
 كبار أئمة التابعين، غزير العلم، ثقة عالمًا. قال الزهري: أربعة وجدتهم بحورًا: عروة بن الزبير، وابن =

عوْفٍ (١)، وَنَافِعُ بْنُ جُبِيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ (٢).

[٢٢] أخرجه البيهقي في «المدخل» (١/ ١٥٩/١) _ ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢٧/١٩) _ من طريق الحسن بن محمد الإسفرائيني .

وأخرجه ابن عساكر كذلك (٧٥/ ٤٨) من طريق عثمان بن أحمد.

كلاهما، عن ابن البراء، عن ابن المديني، فذكره.

وأخرجه ابن منده في «شروط الأئمة» (ص ٩٥) عن مسلم بن عقيل، عن محمد بن

المسيب، وأبو سلمة، وعبيد الله بن عبد الله. وقال الذهبي: كان أبو سلمة يتفقه، ويناظر ابن عباس، ويراجعه. توفي سنة أربع وتسعين، وقيل مات سنة أربع ومائة _ رحمه الله تعالى. وانظر: (تذكرة الحفاظ) (١/ ٦٣)؛ ودالسير، (٤/ ٢٨٧).

(۱) قال الحافظ في «التهذيب» (٥/ ١٩): «وعدَّه ابن المديني في أتباع زيد بن ثابت، وقال: لم يثبت عندنا لُقِيُّ طلحة لزيد». والعجب من الأستاذ: بوقريص؛ حيث ذهب في «نشرته» (ص ٧٦) هامش (٣) إلى أن ما في الأصل خطأ؛ صوابه: (طلحة ابن عبد الرحمن بن عوف)، واعتمد على «تهذيب التهذيب» في ذلك، كذا زعم! عفا الله عنا وعنه، وليس في «التهذيب» شيء مما قال، ولا في غيره فيما أعلم وقد اتفقت المصادر التي خرَّجت كلام ابن المديني على ما أثبته، فانظرها _غير مأمور _في الأصل. ويبدو أن الأستاذ المذكور، قد انتقل نظره إلى موضع آخر، والله المستعان.

وهو؛ طلحة بن عبد الله بن عوف. الزهري المدني القاضي، ابن أخي عبد الرحمن ابن عوف، أبو عبد الله، ويقال: أبو محمد. كان يقال له: طلحة الندى. قال ابن أبي خيشمة: كان هو، وخارجة بن زيد بن ثابت، في زمانهما يستفتيان، وينتهي الناس إلى قولهما، ويقسمان المواريث، ويكتبان الوثائق. توفي سنة سبع وتسعين. رحمه الله تعالى.

وانظر: «الثقات» لابن حبان (٤/ ٣٩٢)؛ و«الجرح والتعديل» (٢٠٣/٢)؛ و«رجال البخاري» للكلاباذي (١٠٣/٢)؛ و«تهذيب التهذيب؛ (٥/ ١٨).

(٢) قال الحافظ في «التهذيب» (١٠/ ٤٠٥): «وقال أبو الحسن ابن البراء عن على بن المديني أصحاب زيد بن ثابت الذين كانوا يأخذون عنه ويفتون بفتواه فذكره فيهم».

وهو؛ نافع بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف، النوفلي، أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله المدني، ثقة مشهور، أحد الأثمة، وكان من خيار الناس، كان يحج ما شيًا، وناقته تقاد إلى جنبه، وكان فصيحًا عظيم النخوة جهير الكلام يفخم كلامه. توفي سنة تسع وتسعين. رحمه الله تعالى.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٨/ ٨٨)؛ و«الجرح والتعديل» (٨/ ٤٥١)؛ و«تهذيب التهذيب؛ (١٠/ ٣٦١/ الفكر).

..........

عثمان بن أبي شيبة ، عن ابن المديني .

وأخرجه ابن عساكر أيضًا (٢٩/ ٣٢٧) من طريق حنبل بن إسحاق، عن ابن المديني (١٦).

وأخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣٥٣/١) _ ومن طريقه: الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥١٦/١) _ عن محمد بن عبد الرحيم، عن ابن المديني. فعدّهم عشرة، ولم يعيّن العاشر.

 ⁽١) وانظر: تعليقي على الفقرة (٢٦) هامش (١).

[٢٣] أَمَّا مَنْ لَقِيهُ مِنْهُمْ وَنُبَتَ عِنْدُنَا لُقِيَّهُ:

سَعِيْدُ بْنُ المُسَيِّبِ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبِيْرِ، وَقَبِيْصَةُ بْنُ ذُوَيْبٍ، وَخَارِجَةُ ابْنُ زَيْدٍ، وَأَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارِ.

وَلَمْ يَثْبُتْ عِنْدَنَا مِنَ البَاقِينَ سَمَاعٌ منْ زَيْدٍ، فِيْمَا أُلْقِيَ إِلَيْنَا؛ إِلاَّ أَنَّهُمْ كَانُوْا يَذْهَبُونَ مَذْهَبَهُ، فِي الفِقْهِ وَالعِلْمِ.

[٢٣] أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٥/ ٤٨/ ط الفكر)، و (٢٧/ ٣٤/ ط إحياء التراث) من طريق الحسين بن بشران، عن عثمان بن أحمد، عن ابن البراء، عن ابن المديني.

وأخرجه ابن منده في «الشروط» (ص ٩٥) عن مسلم، عن ابن أبي شيبة، عن ابن المديني.

وقد سبقت تراجم هؤلاء الأئمة الأعلام في الفقرة السابقة (٢٢).

[٢٤] وَلَمْ يَكُنْ بِالْمَدِيْنَةِ بَعْدَ هَوْلاَءِ، أَعْلَمُ بِهِمْ مِنِ ابْنِ شِهَابٍ (١)، وَيَحْيَى ابْنِ سَعِيْدٍ (٢)، وَيَحْيَى ابْنِ سَعِيْدٍ (٢)، وَأَبِي (٢) الزِّنَادِ (٤)، وَبَكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْأَشَجِّ (٥).

[٢٤] أخرجها من أخرج الفقرة السابقة (٢٣)، وأزيد هنا: أن الذهبي علّق هذه الفقرة في «السير» (٦/ ١٧١) عن أبي الحسن بن البراء [عن ابن المديني] (٢).

وعلقها أيضًا في (السير) (٥/ ٢٤٦) عن علي بن المديني.

(١) وقد سبقت ترجمته، في الفقرة (١).

- (٣) يحيى بن سعيد بن قيس بن حمرو الأنصاري. الإمام العلامة المجود، عالم المدينة في زمانه، وشيخ عالم المدينة، وتلميذ الفقهاء السبعة، أبو سعيد الأنصاري، الخزرجي، النجّاري، المدني، القاضي. صاحب حديث (الأعمال بالنيات) رواه عنه نحو المائتين. قال الثوري: كان يحيى بن سعيد الأنصاري، أجل عند أهل المدينة من الزهري. قبل لهشام بن عروة: سمعت أباك يقول كذا وكذا؟ قال: لا، ولكن حدثني العدل الرّضي عدل نفسي عندي، يجيى بن سعيد، أنه سمعه من أبي. قال القطان، وأبو عبيد، وأحمد، وعدة: مات سنة ثلاث وأربعين ومائة، وقال بعضهم: سنة أربع، وانظر: «السير» (٥/ ٤٦٨)؛ و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٢١).
 - (٣) في الأصل (أبو)، وما أثبته هو الأشبه، والله أعلم.
- (٤) أبو الزناد، عبد الله بن ذكوان، الإمام الفقيه، الحافظ المفتي، أبو عبد الرحمن القرشي، المدني. أحد علماء الإسلام، وأثمة الاجتهاد. قال أحمد: كان سفيان يسمّى أبا الزناد أمير المؤمنين في الحديث. وقال عبد ربه بن سعيد: دخل أبو الزناد مسجد النبي على ومعه من الأتباع _ يعني: طلبة العلم _ مثل ما مع السلطان، فمن سائل عن فريضة، ومن سائل عن الحديث، ومن سائل عن أمغضلة . عن فريضة، ومن سائل عن الحساب، ومن سائل عن الشعر، ومن سائل عن الحديث، ومن سائل عن مُعْضِلة . توفي فجأة في مغتسله، ليلة الجمعة لسبع عشرة خلت من رمضان، وهو ابن ست وستين سنة، في سنة ثلاثين ومائة .
 - وانظر: «السير» (٥/ ٤٤٥)؛ و اتهذيب التهذيب، (٥/ ٣٠٣).
- (٥) بكثيرُ بن عبد الله بن الأشج. الإمام الثقة، الحافظ، شيخ الإسلام، أبو عبد الله، ويقال: أبو يوسف، القرشي، المدني، ثم المصري، مولى بنى مخزوم، أحد الأعلام. قال ابن وهب: ما ذكر مالك بكيرًا؛ إلا قال: كان من العلماء. وقال: معن بن عيسى: ما ينبغي لأحد أن يفوق، أو يفضل بكير بن الأشج، في الحديث. مات سنة سبع وعشرين ومائة. وانظر: «السير» (٦/ ١٧٠)؛ و«التهذيب» لابن حجر (١/ ٤٩١).
- (٦) سقطت من مطبوعة «السير»، والصواب إثباتها، فإن ابن عساكر، وابن منده قد نقلا هذه الفقرة، من كلام ابن المديني، كما سبق؛ بل نقلها الذهبي نفسه (٥/ ٤٤٦) عن ابن المديني، والله أعلم.

[٢٥] ثُمَّ لَمْ يَكُنْ أَحَدُ أَعْلَمَ بِهَوُلاَءِ ؛ بِمَذْهَبِهِمْ ، مِنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ (١٠). ثُمَّ مِنْ بَعْدِ مَالِكِ : عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيِّ (٢) ، كَان يَذْهَبُ مَذْهَبَهُمْ ، وَيَقْتَدِيْ بِطَرِيْقَتِهِمْ .

[70] أخرجها من أخرج الفقرة (٢٣). وأزيد هنا: أن ابن أبي حاتم في «تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل» (١/ ٢٥٢) قد أسندها عن ابن البراء، عن ابن المديني. وكذلك أسندها الفسوي، عن ابن المديني في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٢١٣).

⁽١) سبقت ترجمته في الفقرة (٢).

⁽٢) سبقت ترجمته في الفقرة (٤).

[77] قَالَ عَلِيٍّ: لَمْ يَكُنْ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ لَهُ أَصْحَابٌ، يُفْتُوْنَ بِقَوْلِهِ فِي الفِقْهِ؛ إِلاَّ ثَلاَثَةٌ: عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُوْدٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ؛ كَانَ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَصْحَابٌ يَقُوْمُونَ بِقَوْلِهِ، وَيُفْتُونَ النَّاسَ.

وَكَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللهِ، الَّذَيْنَ يَقْرِأُونَ بِقِرَاءِتِه، وَيُفْتُوْنَهُمْ بِقَوْلِهِ، وَيَذْهَبُوْنَ مَذْهَبُهُ : عَلْقَمَةُ بْنُ قَيْسٍ، وَالأَسْوَدُ بْنُ يَزِيْد، وَمَسْرُوْقُ بْنُ الأَجْدَعِ، وَعَبِيْدَةُ السَّلْمَانِيُّ، وَعَمْرُو بْنُ شُرَحْبِيْلٍ، وَالحَارِثُ بْنُ قَيْسٍ، سِتَةٌ هَوُلاَءِ؛ عَدَّهُم إِبْرَاهِيْمُ السَّلْمَانِيُّ، وَعَمْرُو بْنُ شُرَحْبِيْلٍ، وَالحَارِثُ بْنُ قَيْسٍ، سِتَةٌ هَوُلاَءِ؛ عَدَّهُم إِبْرَاهِيْمُ السَّيْمَ وَيَفْتُونَهُمْ السَّيِّةِ، قَالَ: وَكَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللهِ، الَّذِيْنَ يُقْرِئُونَ الناسَ بِقِرَاءتِهِ، ويُفْتُونَهُمْ سِتَةٌ: عَلْقَمَةُ، وَالأَسْوَدُ، وَمَسْرُوقٌ . . . يَعُدُ هَوُلاَءِ السِّتَةَ.

وَكَانَ أَعْلَمَ أَهْلِ الكُوْفَةِ بِأَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ، وَطَرِيْقَتِهِمْ، وَمَذْهَبِهِمْ: إِبْرَاهِيْمُ، وَالشَّعْبِيُّ، إِلاَّ أَنَّ الشَّعْبِيُّ كَانَ [ل٣/ب] يَذْهَبُ مَذْهَبَ مَسْرُوْقٍ؛ يَأْخُذُ عَنْ عَلِيٍّ، وَالشَّعْبِيُّ، إِلاَّ أَنَّ الشَّعْبِيُّ كَانَ إِبْرَاهِيْمُ يَذْهَبُ مَذْهَبَ أَصْحَابِهِ؛ أَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ وَأَهْلِ المَدِيْنَةُ، وَغَيْرِهِمْ. وَكَانَ إِبْرَاهِيْمُ يَذْهَبُ مَذْهَبَ أَصْحَابِهِ؛ أَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ هَوُلاً ءِ.

كَانَ أَبُوْ إِسْحَاقَ، وَسُلَيْمَانُ الأَعْمَشُ، أَعْلَمَ أَهْلِ الكُوْفَةِ بِمَذْهَبِ عَبْدِ اللهِ وَطَرِيقِهِ، وَالحَكَمُ (١) بَعْدَ هَذَيْن (٢).

وَكَانَ سُفْيَانُ بْنُ سَعِيْد أَعْلَمَ النَّاسِ بِهَذَيْنِ (١)، وَبَحَدِيْثِهِمْ، وَبِطَرِيْقِهِمْ.

⁽۱) هو الحافظ الفقيه أبو عمر الحكم بن عتيبة الكندي، مولاهم الكوفي، شيخ الكوفة. قال أحمد بن حنبل: الحكم أثبت الناس في إبراهيم. وقال ليث بن أبي سليم: كان الحكم أفقه من الشعبي. وقال مجاهد بن رومي: ما كنت أعرف فضل الحكم؛ إلا إذا اجتمع علماء الناس في مسجد منى، نظرت إليهم عبالٌ عليه. توفي سنة خمس، أو أربع عشرة ومائة. وانظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٧ ١). على أن ذكر (الحكم) هنا، مما تفردت به نسختنا، وقد ذكر البيهقي طريق ابن البراء، وعنه ابن عساكر، وزاد ابن عساكر طريق حنبل بن إسحاق، وليس في أحدهما هذه الكلمة، بل في كلام ابن عساكر ما يفيد أنها ليست في رواية ابن البراء كذلك. والله أعلم.

⁽٢) يعنى: أبا إسحاق، والأعمش.

وَكَانَ يَخْيَي بْنُ سَعِيْدِ القَطَّانُ، يُحِبُّ شُفْيَانَ، وَيُحِبُّ هَذَا الطَّرِيْقَ، وَلاَ يُقَدِّمُ عَلَيْهِ أَحَدًا.

وَكَانَ أَصْحَابُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، الَّذِيْنَ يَذْهَبُوْنَ مَذْهَبَهُ فِي الفِقْهِ، وَيَقُوْلُوْنَ بِقَوْلِهِ، هَوُّلاَءِ الاثْنَي عَشَرَ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ لَقِيهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَلْقَهُ.

كَانَ مِمَّنَ لَقِيهُ، مِنْ هَؤُلاَءِ الاثْنَيْ عَشَرَ: قَبِيْصَةُ بْنُ ذُوَيْبٍ، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ، وَأَبَانُ بْنُ عُشْمَانَ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ.

وَكَانَ أَعْلَمَ أَهْلِ المَدِيْنَةَ بِهَؤُلاَءِ الاثْنَيْ عَشَرَ، وَمَذْهَبِهِمْ، وَطَرِيْقهِمْ: ابْنُ شِهَاب، وَيَخْبَى بُسنُ سَعِيْدٍ، وَأَبْدُ السِزِّنَادِ، وَأَبْدو السُنِّ

⁽١) يعني الأربعة الذين ثبت لقاؤهم لزيد؛ وإلا فلو أراد بهم التمثيل لمن لم يثبت لقاؤهم، فإنه وإن استقام على ما في نسختنا، لأنها عدّت ممن لم يلقه أربعة؛ فإنه يختل فيما نقله البيهقي، وعنه ابن عساكر في روايته؛ فإنهما بعد ذكر هذه العبارة (مثل هؤلاء الأربعة)، ذكرا ثمانية! فنقلا عنه بعدها: (سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وعبد الملك بن مروان، وعبيد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن، وأبو يكر بن عبد الرحمن، وأبو يكر بن عبد الرحمن، والقاسم)، ولم يذكرا فبيصة!.

⁽٢) هو ابن الحكم بن أبي العاص بن أمية ، الخليفة الفقيه ، أبو الوليد الأموي . قال أبن عمر: إن لمروان ابناً فقيها ، فسلوه . وقال نافع: لقد رأيت المدينة ، وما بها شاب أشد تشميرًا ، ولا أفقه ، ولا أنسك ، ولا أقرأ لكتاب الله من عبد الملك . وقال ابن عائشة : أفضي الأمر إلى عبد الملك ، والمصحف بين يديه ، فأطبقه ، وقال : هذا آخر العهد يك . قال الذهبي في «السير»: ذكرته لغزارة علمه . وقال أيضًا : كان من رجال الدهر ، ودهاة الرجال ، وكان الحجاج من ذنوبه . توفي في شوال سنة ست وثمانين ، عن نيف وستين سنة . وانظر : «السير» (٢٤٦/٤) ؛ ودقيذيب التهذيب» (٢٤٦/٤) .

⁽٣) كذا في الأصل، ولم يذكره البيهقي، ولا ابن عساكر - فيما نقلاه - في هذا الموضع، وإنما ذكرا بدلاً منه: الخمسة، المذكورين في الهامش قبل السابق (١). وهذا هو الأصوب، فإنه قبيصة الراجح فيه أنه ممن لقي زيدًا، وما عندنا لا يعدو أن يكون سبق قلم، وانظر: ما علقته في تعليقي على هذه الفقرة، ففيه مزيد بيان. والله أعلم.

حَزْم(١)

ثُمَّ كَانَ بَعْدَ هَوُّلاَءِ، يَذْهَبُ هَذَا الْمَذْهَبَ، وَيَقُوْمُ بِهَذَا الأَمْرِ: مَالِكُ ابْنُ أَنْسٍ، وَكَثْيُرُ بنُ فَرْقَدِ^(٣)، وَعَبْدُ العَزِيْزِ الرَّحْمَنِ المَحْزُوْمِيُّ^(٣)، وَعَبْدُ العَزِيْزِ ابْنُ أَيِيْ سَلَمَةَ الْمَاجِشُوْنُ (٤).

وَعَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيِّ يُحِبُّ ذَا الطَّرِيْقَ، وَيَذْهَبُ ذَا المَذْهَبَ، وَلاَ يُقَدَّمُ عَلَيْهِ أَحَدًا.

وَكَانَ أَصْحَابُ ابْنِ عَبَّاسِ سِتَّةً.

- (۱) هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم بن زيد بن لوذان الأنصاري، الخزرجي، النجاري، المدني، أمير المدينة، ثم قاضيها، أحد الأثمة الأثبات. قيل كان أعلم أهل زمانه بالقضاء. قال مالك بن أنس: ما رأيت مثل ابن حزم؛ أعظم مروءة، وأتم حالاً، ولا رأيت من أوتي مثل ما أوتي؛ ولاية المدينة، والقضاء، والموسم. توفي سنة عشرين ومائة. وقيل: سبع عشرة ومائة. وانظر: «السير» (٩/٣١٣)؛ و«تهذيب التهذيب» (٣٨/١٢).
- (٢) هو كثير بن فرقد المدني، سكن مصر. قال الدوري، عن ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح كان من أقران الليث، وكان ثبتًا. وقال مالك: كان يؤكد لهذا الأمر أربعة، بعد ربيعة: فذكره فيهم، وذكره ابن حبان في «الثقات». وانظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ٢١٤)؛ و«الجرح والتعديل» (٧/ ١٥٥)؛ و«الثقات» لابن حبان (٧/ ٢٥١)؛ و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٢٤).
- (٣) هو ابن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي، الإمام، أبو هاشم المخزومي، المدني الفقيه، أحد الفقهاء الأعلام. قال الزبير بن بكار: عرض عليه الرشيد قضاء المدينة فامتنع، فأعفاه ووصله بألفي دينار. وقال: وكان فقيه المدينة بعد مالك. قال ابنه عياش: مات أبي في سابع صفر سنة ست وثمانين ومائة. عن اثنتين وستين سنة. وانظر: قاريخ الإسلام، للذهبي (١٢/ ٤١٠) في وفيات سنة (١٨٦)؛ وقتهذيب التهذيب، (٢١٠/ ٢٦٤).
- (٤) هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة ميمون، وقيل: دينار الإمام المفتي الكبير، أبو عبد الله، وأبو الأصبغ التيمي، مولاهم المدني، الفقيه، والد المفتي عبد الملك بن الماجشون صاحب مالك، وابن عم يوسف بن يعقوب الماجشون. قال الذهبي: لم يكن بالمكثر من الحديث، لكنه فقيه النفس فصبح كبير الشأن، وقال: وكان فقيها ورعًا متابعًا لمذهب أهل الحرمين، مفرعًا على أصولهم، ذابًا عنهم. قال ابن وهب: حججت سنة ثمان وأربعين ومائة، وصائح يصبح: لا يفتي الناس إلا مالك. وعبدالعزيز بن أبي سلمة. توفي سنة أربع وستين ومائة. وانظر: «السير» (٧/ ٣٠٩)؛ و«تهذيب النهذيب» (٦/ ٣٤٣).

[٢٦] هذه الفقرة الطويلة إعادة للفقرات من (١٤) إلى (٢٥)، ولكن بنوع اختصار، وفيها أحيانًا زيادة على ما سبق، وفيها أيضًا ما يعارض شيئًا مما سبق!.

ولهذا؛ فإني أبين في الهامش ما كان فيها من زيادة، وأخرجها ما أمكن، وأما ما فيها من تعارض، فهذا أبحثه في هذه التعليقة، مبينًا الصواب فيه؛ ما وسعني ذلك، وبالله أستعين.

وقد أخرج هذه الفقرة مكررة مع اختصار يسير: البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبري» (١/ ١٤٩/ ١٥٥) _ وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢١/ ٢٣٠/ ط إحياء التراث) و(١٩/ ٣٢٧/ ط الفكر) _عن أبي عبد الله الحاكم الحافظ، عن الحسن بن محمد الإسفرائيني، عن ابن البراء، عن ابن المديني، فذكرها.

وأخرجه ابن عساكر في «الموضع السابق» من طريق أبي الحسين ابن بشران، عن عثمان بن أحمد عن حنبل بن إسحاق (١١)، عن ابن المديني .

- ويبقي بعد ذلك أن أنبه على: أن ذكر قَبِيْصَة فيمن لم يلق زيد ابن ثابت، ليس بصواب؛ بل هو من سبق القلم، أو انتقال النظر؛ فإن قبيصة مذكور فيمن لَقِيَ زيدًا، كما تقدم وقد عده فيهم:
- ابن المديني نفسه، وانظر: الفقرة (٢٣)، وكذا السطر (٢٥) من هذه الفقرة
 (٢٦).
- _ البخاري، قال: «سمع أبا الدرداء، وزيد بن ثابت». وانظر: «التاريخ الأوسط» (١/ ٣٤٣/ برواية الخفاف)، و(١/ ٢٣٥/ برواية زنجويه).

⁽¹⁾ في «تاريخ دمشق»: (حنبل بن إسحاق: أنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن البراء، قال: قال ابن المديني). ويغلب على ظنّي أن (أنا أبو الحسن . . . البراء) مقحمة، والصواب حذفها، ويؤيد ذلك تنبيه ابن عساكر على الفرق بين رواية ابن البراء، ورواية حنبل . فهو يقول مثلاً _أثناء سياقته لرواية حنبل . . . كان لكل واحد وقال ابن البراء: لكل رجل)؛ ثم إن حنبلاً يروي «العلل» عن ابن المديني مباشرة، لا بواسطة أحد! والله أعلم.

- ثم إن من نقلا هذه الفقرة عن ابن المديني، وهما البيهقي وابن عساكر، لم يَعُدًّا قبيصة فيمن لم يسمع؛ بل عدًّاه فيمن سمع، وعدًّا مكان قبيصة، الثمانية الباقين بعد الأربعة الذين ثبت سماعهم (١). وهذا هو الصواب. والله أعلم.

* وقد وقع اختلاف آخر بين ما في هذه الفقرة، وبين ما سبق نقله في شأن من سمع ومن لم يسمع من زيد بن ثابت، وذلك في الفقرة (٢٣). ذلك: أنه ذكر في الفقرة (٢٣) هسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، على رأس من سمع من زيد وثبت عنده لقيه! . بينما تراه يذكرهما هنا على رأس من لم يسمع منه، ولم يلقه! .

وهذا إن لم يكن اضطرابًا في النقل عن إمامنا ابن المديني؛ فهو من قبيل اختلاف الاجتهاد، وليس ببعيد أن يكون ابن المديني كان يذهب إلى أنهما ممن سمع، ثم تغير اجتهاده؛ فقال بعدم سماعهما.

فأما سعيد بن المسيب: فقد نقل ابن المديني - كما سيأتي - عن يحيى بن سعيد، عن مالك: أنه لم يسمع من زيد، وأقرَّه ابن المديني! ونقله عن ابن المديني: ابن أبي حاتم، والعلائي، وابن العراقي. فلعل هذا مما يستفاد به في تقديم القول بعدم السماع على ضده. والله أعلم. وانظر: الفقرة (٣٢) من هذا الكتاب.

وأما عروة بن الزبير: فقد نقل العلائي في «جامع التحصيل» (ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧) ـ وعنه: ابن العراقي في «التحفة» (ص ٣٤٤) ـ عن ابن المديني، القول بعدم السماع، فقد يكون هذا هو الراجح نسبته كذلك لابن المديني، والله أعلم.

⁽١) انظرهم في هامش (١)، ص (٥٥).

[٢٧] قَالَ (١): وَسَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيْدٍ، يَقُولُ - أَرَاهُ قَالَ ـ:

أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ سِتَّةٌ ـ يَعُدُّ^(٢) هَؤُلاَءِ الَّذِيْنَ يَقُوْلُوْنَ بِقَوْلِهِ، وَيُفْتُوْنَ بِهِ، وَيَذْهَبُونَ مَذْهَبَهُ، هَؤُلاَءِ السِّنَّةُ ـ: سَعِيْدُ بْنُ جُبَيرٍ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، وَطَاوُسٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَعَطَاءٌ، وَعِكْرِمَةُ.

وَكَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِهَؤُلاَءِ، وَبِطَرِيْقِهِمْ، وَبِهَذَا المَذْهَبِ: عَمْرُو بْنُ دِيْنَارٍ، وَكَانَ قَدْ لَقِيَهُمْ جَمِيْعًا.

وَكَانَ ابْنُ أَبِيْ نَجِيْحِ^(٣) يَذْهَبُ هَذَا المَذْهَبَ، وَيُفْتِيْ بِذَا^(١) الفُتْيَا ؛ إِلاَّ أَنَّهُ لَقِيَ بَعْضَ هَوُّلاَءِ، وَلَمْ يَلْقَ بَعْضَهُمْ^(٥).

وَكَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِهَؤُلاَءِ، وَبِطَرِيْقِهِمْ، وَمَذْهَبِهِمْ: ابْنُ جُرَيْجٍ، وَسُفْيَان بْن عُيَيْنَةً.

[٢٧] أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩٦/٤٦)، من طريق أبي القاسم ابن

⁽١) القائل هو: ابن المديني.

⁽٢) في الأصل: (بعد) بالموحدة من تحت، وليس بذاك، ولعل الصواب ما أثبته، لمناسبته السياق، والله أعلم.

⁽٣) هو الإمام الثقة المفسر، عبد الله بن أبي نجيح، أبو يسار، الثقفي المكي، واسم أبيه يسار، مولى الأخنس بن شريق الصحابي. قال علي بن المديني: أما التفسير، فهو فيه ثقة يعلمه، قد قفز القنطرة، واحتج به أرباب الصحاح. قال الذهبي: هو من أخص الناس بمجاهد. وقد رمي بالقدر، ولعله رجع عنه، وقد رأى القدر جماعة من الثقات، فأخطئوا، نسأل الله السلامة والعفو. توفي سنة إحدى وثلاثين ومائة. وانظر: «السير» (٦/ ١٢٥)؛ و قال العلائي في «الجامع» (ص ٢١٨)، وابن العراقي في «التحفة» (ص ٢٧٢): «ذكره ابن المديني، فيمن لم يلق أحدًا من الصحابة، رضي الله عنهم».

⁽٤) كذا بالأصل، ولعل الصواب: (بذي).

⁽٥) قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٣٣): «سمع طاوسًا، وعطاء، ومجاهدًا»، ونقل عن القطان إنكاره أن يكون ابن أبي نجيح سمع التفسير من مجاهد. والله أعلم.

بشران: أنا أبو علي بن الصواف: أنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة: نا علي بن المديني، قال: سمعت يحيى بن سعيد، يقول: فذكره.

وعلَّقه البيهقي في «المدخل» (١/ ١٥٢/ ١٥٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٧٣/ ٢٠٣)، عن ابن المديني، عن يحيى.

وعلقه الذهبي في «السير» (٥/ ١٨) عن يحيى بن سعيد.

وهو في «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد؛ لكن من قول أحمد نفسه، والله أعلم.

[٢٨] قَالَ: وَسَمِعْتُ بَحْيَى، يَقُوْلُ: مَنْ رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيُّ ﷺ:

عَلِيُّ بْنُ أَبِيْ طَالب، وَسَعْدُ (١) بْنُ أَبِيْ وَقَاصٍ، وَابْنُ عُمَرَ، وَأَبُوْ سَعِيْدِ الْحُدْدِيُّ، وَابْنُ عَبَّسٍ، وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ.

[٢٨] لم أظفر بأحد نقل هذا النص، أو خرَّجه، والله أعلم، وهو المستعان.

ورواية ابن عمر، عن زيد بن ثابت_رضي الله عنهم ـ: في «صحيح» البخاري، في كتاب البيوع. باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام، حديث رقم (٢١٧٣/ الفتح).

ورواية أبي سعيد الخدري، عنه_رضي الله عنهما_: عند مسلم في (صحيحه) في كتاب الجنة، وصفة نعيمها، وأهلها. باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه. حديث رقم (٢٧٦٧).

ورواية أنس بن مالك، عنه رضي الله عنهما .: عند البخاري في «الصحيح»، في كتاب مواقيت الصلاة . باب وقت الفجر . حديث (٥٧٥/ الفتح) .

ولم يتيسر لي ـ الآن ـ الوقوف على رواية الباقين عنه ، والله المستعان .

⁽١) في الأصل: (سعيد)، وهو غلط. والله أعلم.

[٢٩] وَمَنْ رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، مِمَّنْ لَقِيهُ مِنْ أَهْلِ الْمَدَيْنَةُ مِنَ التَّابِعِيْنَ:

أَبُوْ أَمَامَةَ بْنُ سَهْلِ بْنِ حُنِيْفِ (١)، وَمَحْمُوْدُ بْنُ لَبِيْدِ (٢)، وَقَبِيْصَةُ بْنُ ذُوْيُبِ (٣)، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ (٤)، وَنُفَيْعٌ مَوْلَى [ل٤/ أ] أُمِّ سَلَمَةَ (٥)، وَعَبْدُ الرَّحْمَٰنِ بْنُ سَعِيْدِ بْنِ يَرْبُوْعٍ (٦)، وَحَفْصُ بْنُ عَاصِمٍ (٧)، وَأَبَان بْنُ عُثْمَانَ (٨)، وَعُنْبَةُ بْنُ (٩)، وَأَبُوْ u

- أبو أمامة بن سهل بن خُنيف: هو الأنصاري الأوسي المدني، الفقيه المعمَّر الحجة. اسمه أسعد؛ باسم جده
 لأمه، النقيب السيد: أسعد بن زرارة. وهو أحد العلماء، ولد في حياة النبي رهي السيد: أسعد بن زرارة. وهو أحد العلماء، ولد في حياة النبي رهي السيد التهديب التهديب (١/ ٢٢٣).
- (۲) محمود بن لبيد. هو ابن عقبة بن رافع، أبو نعيم الأنصاري الأوسي الأشهلي المدني. ولد بالمدينة، في حياة
 النبي ﷺ. وروى عنه أحاديث يرسلها. قال البخاري: له صحبة. وقال ابن عبد البر: هو أسن من محمود بن
 الربيع. توفي سنة سبع وتسعين، ويقال: في سنة ست.
- وأما عدَّابِن المديني له في (التابعين)! فإنه محمول على عدم ثبوت صحبته عنده. أو يكون لكثرة مراسيله، وقلة روايته عن النبي ﷺ، وصغر سنه. وهذا الثاني هو الذي سار عليه ابن حبان في «الثقات» (٩٧/٣٩)، و(٥/ ٤٣٤)، فإنه ذكر (محمود بن لبيد) في (التابعين)، وقال: «يروي المراسيل»، ثم قال: «وذكرته في (الصحابة)؛ لأن له رؤية، وقال: وأكثر روايته عن (الصحابة)؛ لأن له رؤية، وقال: وأكثر روايته عن الصحابة». نقله وأقرء الحافظ في «الإصابة». وانظر: «السير» (٩/ ٤٨٥)؛ و«الإصابة» (٩/ ٣٨٧).
 - (٣) سبقت ترجمته في الفقرة (٢٢).
 - (٤) سبقت ترجمته في الفقرة (٢٢).
- (٥) نفيع مولى أم سلمة. وكان مكاتبًا لأم سلمة رضي الله عنها. روى عن عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت. وذكره ابن حبان في «الثقات». وانظر: «الثقات» (٥/ ٤٨١)؛ و «تهذيب التهذيب» (١٠ / ٤٧٣).
- (٦) عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع بن عنكنة بن عامر بن مخزوم المخزومي، أبو محمد المدني. قال ابن سعد: كان ثقة في الحديث. وذكره ابن حبان في «الثقات». توفي سنة تسع ومائة، وهو ابن ثمانين سنة، وكذا أرخه ابن سعد، وابن المديني، وابن حبان. وانظر: ﴿١٤/١١)؛ و «تهذيب النهذيب» (٦/ ١٨٧).
- (٧) حفص بن عاصم. هو أبن عمر بن الخطاب، القرشي، العمري المدني، الفقيه. كان من سروات الرجال، متفق
 علي الاحتجاج به. وهو أحد الثقات. توفي في حدود سنة تسعين. وانظر: «السير» (١٩٦/٤)؛ و «تهذيب
 التهذيب» (٢/٢).
 - (٨) سبقت ترجمته في الفقرة (٢٢).
- (٩) كذا في الأصل، وكتب فوق (بن): كلمة (كذا)، إشارة من الناسخ إلى وقوعها في الأصل هكذا، مع استشكالها،
 ولم أعثر على أحد يروي عن زيد، يسمى (عتبة).

صَالِحٍ مَوْلَى السَّفَّاحِ^(۱)، وَعَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ^(۲)، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ^(۳)، [وَ]^(٤) كُثَيْرٌ مَوْلَى مُبيَّدِ بْنِ مَوْلَى الصَّلْتِ^(۲)، وَخَالِدٌ مَوْلَى عُبيَّدِ بْنِ الصَّلْتِ^(۲)، وَخَالِدٌ مَوْلَى عُبيَّدِ بْنِ السَّبَّاقِ^(۲)، وَمَسرُوانُ بُسنُ الحَكَسمِ^(۸)، [وَ] السَّائِبُ بُسنُ جُنْدُبٍ^(۱)، السَّبَائِبُ بُسنُ جُنْدُبٍ^(۱)،

- (١) أبو صالح، مولى السفاح. سئل عنه ابن معين، فقال: اسمه عبيد مولى السفاح، مديني ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وانظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ٤٤٧)؛ و «الجرح والتعديل» (٦/ ٦)؛ و «الثقات» (٥/ ١٣٦).
- (۲) عطاء بن يسار. وهو أخو سليمان بن يسار. وقد كان إمامًا فقيهًا واعظًا مذكرًا، ثبتًا حجة، كبير القدر. قال أبو
 حازم: ما رأيت رجلاً كان ألزم لمسجد رسول الله على من عطاء بن يسار. مات سنة ثلاث ومائة. وقيل: قبل
 المائة. فالله أعلم. وانظر: «السير» (٤٨/٤)؛ و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٢١٧).
 - (٣) سبقت ترجمته في الفقرة (٢٢).
 - (٤) هذه (الواو)، في المواضع الثلاثة، بين المعقوفتين، ليست في الأصل، وزدتها توضيحًا.
- (٥) كثير مولى الصلّت. لم أقف له على ذكر؛ اللهم إلا ما ذكره عبد الرزاق في «المصنف» (٧/ ٢٤٦/ ١٢٩٩٣)، عن معمر، عن الزهري: أن كثيرًا مولى الصلّت، طلق امرأته تطليقتين، ثم اشتراها، فسأل عنها زيد بن ثابت، فقال: لا تحل له، حتى تنكح زوجًا غيره. وأخرجها ابن حزم في «المحلى» (١٠/ ١٨٠) من طريق عبد الرزاق. بيد أنه يغلب على ظني أن الصواب: (كثير بن الصلّت)؛ فإنه من أصحاب زيد. فإن يكنه؛ فهو ثقة، وتابعي كبير، ولد في حياة النبي ﷺ، انظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» (٧/ ١٥٣)؛ و «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٧٥/ الفكر). والله أعلم.
- (٦) نسطاس مولى كثير بن الصلت. ترجمه مسلم في «الكنى والأسماء» (١/ ٥١٤)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٥٠٩)، والذهبي في «المقتنى» (١/ ٣٦٦)، ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً. فالله أعلم.
 - (٧) لم أقف له على ترجمة، ولا ذكر؛ إلا هنا.
- رم) مروان بن الحكم. هو ابن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، الملك أبو عبد الملك القرشي الأموي. يكنى بأبي القاسم، وأبي الحكم. كان ذا شهامة، وشجاعة، ومكر، ودهاء، أحمر الوجه، قصيرًا، أوقص [هو: قصير العنق خلقة]، كبير الرأس واللحية، يلقب: خيط باطل. قال الشافعي: لما انهزموا يوم الجمل، سأل عليٌّ عن مروان، وقال: يعطفني عليه رحم ماشة، وهو مع ذلك سيد من شباب قريش. وقال أحمد: كان مروان يتبع قضاء عمر رضي الله عنه. وهو بعد ذلك: قاتل طلحة بن عبيد الله أحد العشرة المبشرين بالجنة. مات مروان خنقًا من أول رمضان سنة خمس وستين. وقيل مات بالطاعون. وانظر: «السير» (١٠/١٤)؛ و«تهذيب التهذيب؛ (١٠/٩٠).
- (٩) السائب بن جندب. لم أعثر له على ذكر، وقد احتمل الدكتور الأعظمي في «نشرته» ص (٤٨) هامش (٢) أن يكون الصواب: (السائب بن خباب). قلت: وهو احتمال بعيد؛ تأباه ترجمة ابن خباب هذا. فهو لا يروي إلا عن النبي على حديثاً واحدًا، ولا يروي عن أحد من الصحابة، وفيه خلاف شديد في تعيينه، وفي صحبه؛ انظره في: «تهذيب الكمال» (١٩٨/٥)؛ و«تهذيب النهذيب» في: «تهذيب الكمال» لمغلطاي (١٩٨/٥)؛ و«تهذيب النهذيب»

[وَ](١) كُثَيْرُ بْنُ أَفْلَحَ(٢)، أَبُوْ مُرَّةً، مَوْلَى عَقِيْلِ بْنِ أَبِيْ طَالِبٍ(٣)، وَوُهَيْبٌ مَوْلَى وَلِيَا بَنِ ثَابِتٍ ثَنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ زَيِيْعَة (٥)، [وَ] مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتٍ (١). وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ بْنِ رَبِيْعَة (٥)، [وَ] مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ (٦).

[٢٩] لم أقف على من نقل هذه الفقرة!.

* * *

(١) في الأصل: (جندب بن كثير)، ولا يستقيم، ولعل الصواب ما أثبته، و(كثير بن أفلح) من أصحاب زيد بن ثابت.

- (٢) كثير بن أفلح: هو أبو أحمد، أو أبو عبد الرحمن المدني، مولى أبي أيوب الأنصاري، وكان أحد كتاب المصاحف، التي كتبها عثمان. روى عن أبيه، وعمر، وعثمان، وزيد بن ثابت، وغيرهم. وقال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال العجلي: ثابعي ثقة. وانظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٠٧)؛ و«معرفة الثقات» للعجلي (٢/ ٢٠٤)؛ و«ثقات» ابن حبان (٥/ ٣٣٠)؛ و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٨ الفكر).
- (٣) أبو مرة مولى عقيل بن أبي طالب. واسمه يزيد الهاشمي، وهو حجازي مشهور بكنيته، ويقال: إنه مولى أم هانيء، وكان شبخًا قديمًا. وقال ابن سعد: هانيء، وكان شبخًا قديمًا. وقال ابن سعد: وكان ثقة قليل الحديث. وقال العجلي: مدني تابعي ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٥٦١)، وانظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٧٤٤).
- (٤) وهيب مولى زيد بن ثابت. وهو كاتب زيد أيضًا، ويقال له كذلك: أهيب. ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤٩٥). وانظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ١٧٦)؛ و «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٤).
- (٥) عبد الله بن عامر بن ربيعة. هو أبو محمد العنزي _ بالسكون _ المدني، حليف بني عدي بن كعب. ولد عام الحديبية، وكان أبوه من كبار المهاجرين البدريين. توفي سنة خمس وثمانين. وانظر: «السير» (٣/ ٥٠١)؛ و وتهذيب التهذيب» (٥/ ٢٧٠).
- (٦) محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان. هو القرشي العامري، مولاهم، أبو عبد الله المدني. قال أبو حاتم: هو من التابعين؛ لا يسأل عن مثله. وقال ابن سعد، وأبو زرعة، والنسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وانظر: «التاريخ الكبير» (٩/ ٢٦٢/ الفكر).

[٣٠] ومِنْ أَهْلِ الكُوْفَةِ: مَسْرُوقُ بْنُ الأَجْدَعِ (١)، وَالأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ (٢)، وَالأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ (٢)، وَالأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ (٢)، وَثَابِتُ بْنُ [عُبَيّدٍ] (٣).

[٣٠] لم أقف على من نقل هذا النصَّ، والله المستعان.

 ⁽١) سبقت ترجمته في الفقرة(٨) هامش(١).

⁽٢) سبقت ترجمته في الفقرة (١٥).

⁽٣) في الأصل: (عتبة)، ولم أقف على من اسمه (ثابت بن عتبة)، لا في الرواة عن زيد، ولا غيره، ولعل الصواب ما أثبته، كما في المصادر، ويكون ما في الأصل تصحيف، لتشابه (عتبة) مع (عبيد)، وقد أفدت أصل هذا الهامش من نشرة الأستاذ بوقريص؛ فجزاه الله خيرًا.

وثابت بن عبيد، هو الأنصاري الكوفي، قال أحمد، ويحيى، والنسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وانظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٥٤)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٩/ الفكر).

[٣١] وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِيْنَةِ - مِمَّنْ رَوَى عَنْه، مِمَّنْ أَذْرَكَهُ، وَلاَ يَثْبُتُ لَهُ لُقِيَّةُ، وَلاَ يَثْبُتُ لَهُ لُقِيَّةُ، وَلاَ يَثْبُتُ لَهُ لُقِيَّةُ،

[٣١] سبق الحديث عن هذه الفقرة مفصلاً، تحت الفقرة (٢٦) فراجعه، متفضلاً.

[٣٢] قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيْدٍ: قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: لَمْ يَسْمَعْ سَعِيْدُ بْنُ المُسَيِّبِ، مِنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ. المُسَيِّبِ، مِنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

[٣٢] أخرج هذه الفقرة: ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص ٧٧ رقم ٢٥٠)، وفي «تقدمة المعرفة» (١/ ٢٣) قال: نا صالح بن أحمد بن حنبل: نا علي بن المديني، قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: سمعت مالكًا _ قال يحيى: أو حدثني به ثقة (١) _ قال: فذكره.

وأخرجها أيضًا في «المراسيل» (ص ٧٢_٧٣/ رقم ٢٥٢) قال حدثنا ابن البراء: نا على، قال: قال مالك: فذكره: ولم يذكر (يحيى بن سعيد) في إسناده.

ونقله العلائي في «جامع التحصيل» (ص ١٨٤/ رقم ٢٤٤) ـ وعنه ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص ١٥٧/ رقم ٣٢٣) ـ عن مالك، معلقًا عنه. والله أعلم.

وقد خالف الذهبيُّ في هذا، وقال بسماع ابن المسيب، من زيد بن ثابت، وذلك قوله في «السير» (٢١٨/٤): «.. وسمع عثمان، وعليًّا، وزيدَ بن ثابت..». والله أعلم.

⁽١) في «تقدمة المعرفة»: (أو حدثني الثقة عنه). وهو أوضح.

[٣٣] وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ^(١)، عَنْ سَعِيْدِ بْنِ المُسَيَّبِ، قَالَ: شَهِدْتُ جَنَازَةَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

[٣٣] أخرج هذا النصّ : الحاكم في «المستدرك» في كتاب معرفة الصحابة، باب أفرض الناس زيد بن ثابت، وإنه تعلم الشريانية (٤/ ٥٨٣٨ /٥٨٣٥).

والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٩/ ٢٥١١).

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/ ٣٣٤/ الفكر)، و(٢١/ ٢٣٥/ إحياء التراث).

جميعهم من طريق أبي عامر الحزاز، عن علي بن زيد بن جُدعان، فذكره، وتمامه: أشهدت جنازة زيد بن ثابت، فلما دُلِّيَ في قبره، قال ابن عباس رضي الله عنه: يا هؤلاء! من سرَّه أن يعلم: كيف ذهاب العلم؟ فهكذا ذَهاب العلم، وايْمُ الله! لقد ذهب اليوم علم كثير، قال سعيد بن المسيب: والقائل: (لقد ذهب به علم كثير)، يعني: ابن عباس»

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٠٢): «رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه: علي بن زيدبن جدعان، وفيه ضعف"».

قلت: فهذا الأثر عن ابن المسيب، لا يثبت. ولعله لذلك مَرَّضَهُ المصنف بـ(رُوِيَ).

وحتى لو ثبت هذا الأثر؛ فإنه لا يفيد سماع ابن المسيب من زيد بن ثابت، ولعل

⁽۱) علي بن زيد، هو ابن جدعان. الإمام العالم الكبير، أبو الحسن القرشي، التيمي البصري الأعمى. قال أبو زرعة، وأبو حاتم: ليس بقوي. وقال البخاري، وغيره: لا يحتج به. وقال ابن خزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه. وقال الترمذي: صدوق، وكان ابن عيينة يُلينه. قال الذهبي: وكان من أوعية العلم؛ على تشيع قليل فيه، وسوء حفظ، يغضه من درجة الإتقان. وقال أيضًا: وله عجائب ومناكير؛ ولكنه واسع العلم. وبالجملة فالرجل في الحديث ـ: ضعيف. وانظر: «السير» (٥/ ٢٠٦)؛ و وتهذيب التهذيب، (٧/ ٣٢٢)؛ و «التقريب» (٤٧٣٤).

فيه .

هذا الأثر هو مستند الحافظ الذهبي في إثباته سماع ابن المسيب من زيد، وقد علمت ما

وعلق موضع الشاهد منه: أبو الحجاج المزي في «تهذيبه» (٣١/١٠)، وعنه الحافظ في «تهذيبه» (٣٤/ ٣٤) الفكر) عن علي بن زيد بن جدعان.

[٣٤] وَعُرُوا أَبْنُ الزُّبيّرِ رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَرَوَى عَمَّنْ رَوَى عَنْهُ.

وَقَدْ رَوَى هِشَامُ بْنُ عَرْوَةً، عَنْ أَبِيْهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا حُمَيْدٍ، يُحَدِّثُ بِحَدِيْثِ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ أَبُوْ حَمَيْدٍ: سَمْعُ أَذْنَيْهِ، وَبَصَرُ عَيْنَيْهِ، وَسَلُوْا زَيْدَ بِنَ ثَابِتٍ؛ فَقَدْ سَمِعَهُ مَعِيْ.

فَهَذَا يَدُلُّ: أَنَّ عُرُورَةً سَمِعَ هَذَا مِنْ أَبِيْ حُمَيْدٍ وَزِيْدٌ حَيٌّ.

[٣٤] لم أقف على من نقل هذا النص، والله المستعان.

أما حديث الصدقة _ من هذا الطريق _ فقد أخرجه: البخاري في «صحيحه» في كتاب الأحكام، باب هدايا العمال (١٣/ ١٧٥/ ١٧٤/ الفتح) عن علي بن عبد الله بن المديني.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمال (٣/ ١٤٦٤/ ١٨٣٢) عن ابن أبي عمر.

وأخرجه الشافعي في «الأم» (٢/ ٥٨)، وفي «مسنده» (ص ٩٩)، ومن طريقه: البيهقي في «معرفة السنس والآثار» في باب الهدية للوالي، بسبب الولاية (٦/ ١٨٣/ ٨٤٠).

الأربعة، عن سفيان بن عيينة، عن هشام، عن أبيه، عن أبي حميد الساعدي، قال: استعمل رسول الله ﷺ رجلاً من الأزد، على صدقات بنى سُليم، يدعى ابن الأتبيّة، فلما جاء، حاسبه، قال: هذا مالكم، وهذا هدية. فقال رسول الله ﷺ: "فَهَلا جلستَ في بيتِ أبيكَ وأمِّك؛ حتى تأتيك هديتك؛ إن كنت صادقًا»، ثم خطبنا، فحمدَ الله، وأثني عليه، ثم قال: "أمًا بعد؛ فإنِّي أستعملُ الرجلَ منكم، على العمل مما ولاني الله، فيأتي، فيقول: هذا مالكم، وهذا هدية أهديت لي! أفلا جلس في بيت أبيه وأمه؛ حتى تأتيه هديته؛ إن كان صادقًا؟! والله لا يأخذ أحد منكم منها شيئًا بغير حقه، إلا لقي الله تعالى، يحمله يوم القيامة

فلأغْرِفَنَّ أحدًا منكم، لقي الله يحمل بعيرًا له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تَنْعَرُ »، ثم رفع يديه، حتى رئي بياض إبطيه، ثم قال: «اللهم هل بلغت؟). بصر عيني، وسمع أذناي، وسلوا زيدبن ثابت؛ فإنه كان حاضرًا معى ». هذا لفظ مسلم.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٣٩/ ٢٤/ ٢٣٥م) عن سفيان بن عيينة.

وأخرجه أبو عوانة في «مستخرجه على مسلم» (٤/ ٣٩٣/ ٢٦ ٥٧) من طريق شعيب ابن أبي حمزة.

كلاهما عن الزهري، عن عروة، بمثل حديث هشام، وفيه موضع الشاهد.

[٣٥] وَرَوَى عَنْهُ (١) أَبُوْ سَلَمَةً ، وَرَوَى عَنْ نُفَيْعٍ مَوْلَى [أُمِّ] (٢) سَلَمَةً ، عَنهُ.

[٣٥] أبو سلمة: هو ابن عبد الرحمن. وقد سبقت ترجمته في الفقرة (٢٢).

وأما نفيع: فهو مولى أم سلمة القرشية زوج النبي على العد في أهل الحجاز. يروي عن عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت. وروى عنه أبو سلمة بن عبد الرحمن. قاله البخاري الكبش النطاح في «التاريخ الكبير» (٨/ ١١٣)، وأعاده ابن أبي حاتم على أبيه في «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٨٩)؛ فلم يزد عليه حرفًا، فاستنسخه ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤٨١). رضى الله عن الجميع.

وقد ذكر ابن المديني أبا سلمة بن عبدالرحمن في الفقرة (٢٣) فيمن لم يسمع من زيد بن ثابت. ونقله عنه: أبو زرعة بن العراقي في «التحفة» (ص ٢٥١).

ثم إن ابن المديني يدلل هنا على ما قرره هناك من عدم سماعه من زيد، برواية أبي سلمة عن زيد بالواسطة، وهي هنا نفيع مولى أم سلمة. وهذا مما يستدلون به أحيانًا على عدم اللقاء والسماع، والله أعلم.

⁽١) الضمير هنا، وكذا في الفقرات (٣٥ ـ٣ ٣٧٣) يعود على زيد بن ثابت رضي الله عنه.

⁽٢) في الأصل: (أبي)، وهو غلط، والصواب ما أثبته، من مصادر ترجمته. والحمدلله.

[٣٦] وَرَوَى عَنْهُ القَاسِمُ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ شَيئًا.

[٣٦] القاسم: هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنهم. سبقت ترجمته في الفقرة (٢٢).

وقد ذكره ابن المديني هنالك، فيمن لم يثبت له سماع، ولا لقاء من زيد بن ثابت، ونقل هذا عن ابن المديني: العلائي في «الجامع» (ص ٢٥٣)، وعنه: ابن العراقي في «التحفة» (ص ٤١٣).

[٣٧] وَرَوى عَنْهُ سَالِمٌ، وَلَمْ يَثْبُتْ عِنْدَنَا أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ شَيًّا.

[٣٧] سالم: هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب _ رضي الله عنهم _ سبقت ترجمته في الفقرة (٢٢).

وقد ذكره هنالك فيمن لم يثبت له سماع، ولا لُقِيِّ لزيد بن ثابت. ونقل هذا عنه: العلائي في «جامعه» (ص١٤٣).

[٣٨] بُسُرُ بِنُ سَعِيْدٍ! فَقُلْتُ لِيَحْيَى: بُسُرُ بِنُ سَعِيْدٍ؟ فَقَالَ: مَا تُنكِرُ؟ فَقُلْتُ: إِنَّهُ رَوَى عَنْ مَوْلَى السَّفَّاحِ^(١)، عَنْ زَيْدِ بِنِ ثَابِتٍ؟ فَقَالَ: قَدْرَوَى شَقِيْقٌ^(٢)، عَنْ عَبْدِ اللهِ^(٣)؛ وَعَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ.

[٣٨] بسر بن سعيد. هو الإمام القدوة المدني، مولى بني الحضرمي. وَتَقَهُ يحيى ابن معين، والنسائي. وقال ابن سعد: كان من العباد المنقطعين والزهاد، كثير الحديث. ورُوي أن الوليد سأل عمر بن عبد العزيز: من أفضل زمانه بالمدينة؟ فقال: مولى لبني الحضرمي، يقال له: بسر. توفي سنة مائة.

وانظر: «السير» (٤/ ٥٩٤)؛ و اتهذيب التهذيب» (١/ ٤٣٧).

وإمامنا ابن المديني إنما تشكك في سماع بسر من زيد ثابت، بسبب رواية بسر بالواسطة عن زيد، وقد أسلفت أن هذا مما يستدلون به على عدم السماع، ولكنه غير مطرد في جميع الحالات. وأحيانًا يروي الراوي عمن سمع منه بالواسطة، فيكون من باب (المزيد في متصل الأسانيد)، والفصل عندئذ في جعل الرواية من هذا أو ذاك، هو الحفظ والمعرفة، وَمَنْ عَرَفَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْرِف.

ولهذا لما تشكك ابن المديني في سماع بسر من زيد، فحاققه شيخه القطان، أبدى حجته على هذا التشكك، وهي رواية بسر عن زيد بالواسطة. فأجابه القطان بأن الحجة ليست كافية؛ بل هي محتملة، ثم ضرب له مثلاً برواية شقيق عن ابن مسعود، وليس في سماع شقيق من ابن مسعود شك، ومع ذلك كان ربما يروي عن رجل عن ابن مسعود،

⁽١) هو أبو صالح مولى السفاح وقد سبقت ترجمته في الفقرة (٢٩).

⁽٢) هو الإمام الكبير، شيخ الكوفة، أبو وائل الأسدي _أسد خزيمة _الكوفي، مخضرم أدرك النبي ﷺ، وما رآه. وكان من أثمة الدين. قال الأعمش: قال لي إبراهيم النخعي: عليك بشقيق؛ فإني أدركت الناس، وهم متوافرون، وإنهم ليعدونه من خيارهم. وقال ابن معين: أبو وائل ثقة، لا يسأل عن مثله. توفي في زمن الحجاج بعد الجماجم، سنة اثنتين وثمانين. وانظر: «السير» (٤/ ١٦١)؛ و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٦١).

⁽٣) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

يعني بالواسطة. ومع ذلك لم ينف أحد سماعه من ابن مسعود، بسبب هذه الواسطة.

أضف إلى ذلك: أن أحدًا لم ينف سماع بسر من زيد؛ بل الناس على سماعه منه. وهذا البخاري، ومن وراثه مسلم؛ يخرجون لبُسْر عن زيد احتجاجًا(١)، ولولا ثبوت سماعه منه عندهما ما أخرجا مثل هذه الترجمة، والله أعلم.

* * 4

⁽۱) أخرج البخاري في «صحيحه» كتاب الآذان، باب صلاة الليل (۷۳۱/ الفتح)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته (۷۸۱) حديث بُسرٍ، عن زيد بن ثابت، عن النبي ﷺ: (خير صلاة الرجل في بيته؛ إلا المكتوبة).

[٣٩] قَالَ عَلِيُّ: قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِم، سَمِعَ مِنْ أَبِيْ بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُمْمَانَ، وَعَلِيِّ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِيْ شَهْمٍ (١)، وَجَرِيْرِ ابْنِ عَبْدِ الله، وَأَبِيْ شَهْمٍ (١)، وَجَرِيْرِ ابْنِ عَبْدِ الله اللهِ البَجَلِيِّ، وَأَبِيْ مَسْعُوْدِ البَدْرِيِّ، وَخَبَّابِ بْنِ الأَرَتِّ، وَالمُغِيْرَةِ بْنِ شُعْبَةً، وَمُودَاسِ بْنِ مَالِكِ الأَسْلَمِيِّ، وَالمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادِ الفِهْرِيِّ، وَدُكَيْنِ بْنِ سَعْدِ وَمُودَاسِ بْنِ مَالِكِ الأَسْلَمِيِّ، وَالمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادِ الفِهْرِيِّ، وَدُكَيْنِ بْنِ سَعْدِ اللهُ نِيْ مَلْدَادِ الفِهْرِيِّ، وَدُكَيْنِ بْنِ سَعْدِ اللهُ نِيْ مَالِكِ الأَسْلَمِيِّ، وَالمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادِ الفِهْرِيِّ، وَدُكَيْنِ بْنِ سَعْدِ المُرْزِيِّ، وَمُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِيْ شُفْيَانَ، وَعَمْرِو بْنِ العَاصِ، وَأَبِيْ شُفْيَانَ بنِ حَرْبٍ، وَخَالِدِ بْنِ الوَلِيْدِ، وَحُذَيْفَةَ بْنِ اليَمَانِ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُوْدٍ، وَسَعِيْدِ بْنِ زَيْدٍ، وَأَبِيْ مُسْعُودٍ، وَسَعِيْدِ بْنِ زَيْدٍ، وَأَبِيْ مُسْعُودٍ، وَسَعِيْدِ بْنِ زَيْدٍ، وَأَبِيْ مُحْدَقَةً .

قِيْلَ لِعَلِيِّ: هؤلاءِ كُلُّهُمْ سَمِعَ مِنْهُمْ قَيْسُ بْنُ أَبِيْ حَازِمٍ سَمَاعًا؟ قَالَ: نَعَمْ! سَمِعَ مِنْهُمْ سَمَاعًا، وَلَوْلاَ ذَلِكَ لَمْ نَعُدَّ لَهُ سَمَاعًا.

(۱) في الأصل: (أبو سهم)، وغيَّرها الأعظمي إلى: (أبو رهم) معتمدًا على تصحيف وقع في مطبوعة السعادة من «تاريخ بغداد»، والصواب ما أثبتُه من «تاريخ بغداد» (ط بشًار)؛ و «تاريخ دمشق»؛ و «تهذيب الكمال»؛ و «السَّننَ الأبين». وقد جودها ناسخ «السنن»؛ فوضع عليها علامتي (صخ)، وكتب في الهامش: (ش)، وصححها، كي لا يلتبس بغيره. وقد ضبطها كذلك: الدارقطني في «المؤتلف» (۳/ ١٢٣٠)؛ وابن ماكولا في «الإكمال» يلتبس بغيره. وقد ضبطها كذلك: الدارقطني في «المؤتلف» (۳/ ١٢٣٠)؛ وابن ماكولا في «الإكمال» دالتبصير» (۲/ ١٦٧)؛ والحافظ في «التبصير» (۲/ ١٦٧)؛ والحافظ في «التبصير» (۲/ ۲۰۷)، وغيرهم.

وأبو شَهُم: هو صاحب الجُبيَّذَة - تصغير جَبْذَة - ، لا يعرف اسمه ، ولا نسبه ، وقال البغوي : سكن الكوفة ، وذكر ابن السكن أن اسمه : زيد أو يزيد بن أبي شيبة . وليس له إلا حديث واحد ، ولا يرويه عنه إلا قيس بن أبي حازم ، وهو ما أخرجه أحمد ، والنسائي ، والبغوي ، من طريق قيس بن أبي حازم ، عن أبي شهم - رضي الله عنه ، قال : كنت رجلاً بطالاً ، قال : فمرت بي جارية ، في بعض طرق المدينة ؛ إذ هويت إلى كشحها [يعني : خصرها] ، فلما كان الغد ، قال : فأتى الناس رسول الله ﷺ يبايعونه ، فأتيته ، فبسطت يدي لأبايعه ؛ فقبض يده ، وقال : (أحسبك صاحب الجبيذة أمس)؟ قال : قلت : يا رسول الله ، بايعني ! فوالله ، لا أعود أبدًا . قال : (فنعم إذا) . وانظر : «الإصابة العربية (١٠٣/ ١٠) ؛ و«تهذيب الكمال الكمال الكمال على و«تهذيب التهذيب)

قِيْلَ لَهُ: شَهِدَ الجَمَلَ (١) ؟ قَالَ: لاَ! كَانَ عُثمَانيًّا (٢).

وَرَوَى أَيْضًا عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ، وَعَنْ قَيْسِ بْنِ قَهْدِ^(٣)، وَرَوَى [ل٤/ب] عَنْ بِلاَكٍ، وَلَمْ يَلْقَهُ، وَعَنْ الصُّنَابِحِ بْنِ الأَعْسَر الأَحْمَسِيِّ، وَرَوَى عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَلاَ أَذْرِيْ سَمِعَ مِنْهُ، أَمْ لاَ؟ وَعَنْ قَيْسِ بْنِ قَهْدٍ سَمَاعًا.

قَالَ: وَرَأَيْتُ أَسْمَاءَ ابْنَةَ أَبِيْ بِكْرٍ.

[٣٩] أخرج هذه الفقرة الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٣٣/١٣) عن علي بن محمد بن عبد الله المعدل.

وأخرجها ابن رُشَيْدِ السبتي الفِهري في السَّنَن الأَبْيَن» (ص١٦٩-١٧٠) من طريق أبي الحسين بن بشران .

كلاهما، عن عثمان بن أحمد الدقّاق، قال: قرئ على محمد بن أحمد بن البراء _ وأنا حاضر_قال: قال على بن عبد الله المديني: فذكره بحروفه.

⁽۱) الجَمَل: موقعة دارت رحاها بين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب من ناحية، وبين أم المؤمنين عائشة، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام ـ رضي الله تعالى عن الجميع ـ من ناحية أخرى سنة ست وثلاثين من الهجرة، على إثر مقتل أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه. للمطالبة بدم عثمان. ووضعت أوزارها وقد قتل طلحة والزبير، ونحر جمل عائشة رضي الله عن الجميع. وانتصر علي رضي الله عنه. وانظر تفاصيلها في «تاريخ الرسل والملوك؛ لأبي جعفر الطبري (٤/ ٤٥ ١ ـ ٥٤).

⁽٢) يعني: يقدم عثمان على علي في الفضل، وهذا هو أصل مذهب أهل السنة والجماعة، ويقابله: عَلَوِيّ، وهو من يقدم عليًا على عثمان في الفضل، وهو مذهب مشهور لجماعة من أهل السنة بالكوفة. وانظر فقتح البارى» (حديث ٣٠٨١).

 ⁽٣) قهد: بفتح القاف، وسكون الهاء. وانظر: «المؤتلف والمختلف؛ للدارقطني (٤/ ١٨٤٣) وحاشيته؛ ولعبد الغني (ص ١٠٤)؛ و «الإكمال» (٧/ ٧٧)؛ و «المشتبه» للذهبي (٢/ ٥١١)؛ و «توضيحه» لابن ناصر الدين (٢/ ٧٠٠). وقال السَّمْعَانِيُّ في «الأنساب» (٩/ ٣٥٠/ المعلمي): «فهد» بالفاء و فتعقبه ابن الأثير في «لبابه» (٢/ ٧٤٠): «قلت: إنما هو . . . قهد بالقاف، لا بالفاء والله أعلم» . وانظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ١٤٢)؛ و «الإصابة» (٥/ ٢٩٦) البجاوي).

ومن طريق الخطيب: أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ٥٥٩/ الفكر)، و(٥٢/ ٣١٠/ إحياء التراث).

وأخرجه ابن عساكر أيضًا في (الموضع السابق) عن ابن السمرقندي، عن أبي بكر محمد بن هبة الله، عن علي بن محمد المعدل (شيخ الخطيب)، بإسناد الخطيب. وزاد فيه ابن السمرقندي: (ولم يسمع قيس بن أبي حازم من أبي الدرداء، ولا سلمان)(١).

وعلقه عن الخطيب: المزي في «تهذيب الكمال» (٢١/ ٢٤).

وأخرجه الخطيب في «تاريخه» (٤٦٦/١٤) _ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» في الموضع السابق _ عن الحسن بن علي الجوهري، عن محمد بن المظفر، عن محمد بن سليمان الباغندي، عن علي بن المديني: فذكره.

وأما قيس بن أبي حازم: فهو العالم الثقة الحافظ، أبو عبد الله البجلي الأحمسي الكوفي. أسلم، وأتى النبي ﷺ ليبايعه، فقبض النبي ﷺ وقيس في الطريق، ولأبيه أبي حازم صحبة. وقيل: إن لقيس صحبة، ولم يثبت ذلك. وكان من علماء زمانه.

قال أبو داود: أجود التابعين إسنادًا قيس. وقد روى عن تسعة من العشرة، ولم يرو عن عبد الرحمن بن عوف. وقال يحيى بن معين: قيس بن أبي حازم، أوثق من الزهري، ومن السائب بن يزيد.

توفي سنة سبع أو ثمان وتسعين.

وانظر: «السير» (٤/ ١٩٨)؛ و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٨٦).

وهذا النص المطول، من كلام ابن المديني، في التابعي الجليل قيس بن أبي حازم،

⁽١) نقل هذه الزيادة: العلائي في «جامع التحصيل» (ص ٢٥٧)، وعنه: ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص ٢٥٧)، عن ابن المديني.

وعدم طعنه فيه بشيء، ونقل الحفاظ لهذا النص عن ذلك الإمام مما استدل به الأئمة على بطلان ما حكي عنه، من طعنه في قيس، وذلك في قصة طويلة (١)، سردها الحافظ الخطيب البغدادي في «تاريخه» (١٣/ ٤٣٣)، ثم قال معلقًا عليها:

«أما ما حكي عن علي بن المديني، في هذا الخبر، من أن قيس بن أبي حازم، لا يُعْمَلُ على ما يرويه؛ لكونه أعرابيًّا بوَّالاً على عقبيه؛ فهو باطل، وقد نزه الله عليًّا عن قول ذلك؛ لأن أهل الأثر - وفيهم عَلِيًّ - مجمعون على الاحتجاج برواية قيس بن أبي حازم، وتصحيحها؛ إذ كان من كبراء تابعي أهل الكوفة، وليس في التابعين من أدرك العشرة المقدَّمين، وروى عنهم غيره؛ مع روايته عن خلق من الصحابة، سوى العشرة، ولم يحكِ أحدٌ ممن ساق محنة أبي عبد الله أحمد بن حنبل، أنه نوظر في حديث الرؤية. فإن كان هذا الخبر المحكي عن ابن فهم محفوظًا؛ فأحسب أن ابن أبي دُؤاد، تكلم في قيس بن أبي حازم، بما ذكر في الخبر، وعزا ذلك إلى علي بن المديني، والله أعلم. وقد ذكر عليُّ بن المديني قيس بن أبي حازم، وقال ما أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل» فساق هذا النص، كالدليل على تبرئة عليًّ مما نسبه إليه الشانئون، والله المَوْعِدُ!

* وقوله: «وروى عن بلال، ولم يلقه».

نقله عنه: العلائي في «جامع التحصيل» (ص٢٥٧)، وعنه: ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص ٤٢٥).

* وقوله: (وروى عن عقبة بن عامر، ولا أدري سمع منه، أم لا؟).

نقله عنه: العلائي في «جامع التحصيل» (ص٢٥٧)، وعنه: ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص ٤٢٥).

وتعقبه العلائي قائلاً: «في هذا القول نظر؛ فإن قيسًا لم يكن مدلسًا، وقد ورد

⁽١) سبق ذكرها والإجابة عنها، في ترجمة ابن المديني من قسم الدراسة .

المدينة عقب وفاة النبي ﷺ، والصحابة بها مجتمعون، فإذا روى عن أحد؛ الظاهر سماعه منه».

قلت: ولذلك خرَّج مسلم في (صحيحه)، لقيس، عن عقبة بن عامر، في الأصول. وذلك في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة المعوذتين (حديث ٨١٤). والله أعلم.

[٤٠] وَأَبُوهُ (١): أَبُوْ حَازِمٍ، وَاسْمُ أَبِيْ حَازِمٍ: عَوْفُ بْنُ [عَبْدِ](٢) الحَارِثِ.

[٤٠] أخرج هذه الفقرة من أخرج الفقرة السابقة (٣٩).

واسم (أبي حازم) مختلف فيه: فيقال إنه عوف بن عبد الحارث. كما اختاره ابن المديني. ويقال: عبد عوف بن الحارث. ويقال: حصين بن عوف. وفي نسبه اختلاف شديد كما يقول الذهبي!.

وقد أخرج حديثه البخاري في «الأدب المفرد»، وأبو داود، وصححه، وابن خريمة، وابن حبان، والحاكم؛ كلهم من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبيه: أنه جاء، والنبي على يخطب، فقام في الشمس، فأمر به فتحول إلى الظل.

وقد قتل بصفين، رضي الله عنه ورحمه.

وانظر: «الإصابة» (٤/ ٤٠)، و «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٢١٩).

⁽١) يعني: أبا قيس بن أبي حازم المتقدم في أول الفقرة (٣٩) السابقة .

 ⁽٢) ليست في الأصل، وقد أثبتها جميع المصادر التي نقلت كلام ابن المديني، فتنظر في التعليقة على الفقرة (٣٩).

[13] وَرَوَى (١) عَنْ عَمَّادٍ ؛ وَاخْتَلَفُوا عَن ابْنِ أَبِيْ خَالِدٍ (٢) فِيْهِ:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَنِ ابْنِ أَبِيْ خَالِدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَابِسٍ، قَالَ عَمَّارٌ: اِدْفِنُونِيْ فِيْ ثِيَابِيْ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِسْمَاعِيْلُ، عَنْ قَيْسٍ، قَالَ عَمَّارٌ: اِدْفنُونِيْ فِيْ ثِيَابِيْ.

[21] أخرج هذه الفقرة من أخرج الفقرة (٣٩)؛ فتراجع.

وقد ذكر فيها ابن المديني (رواية قيس عن عمار بن ياسر)؛ ولكنه علق ثبوت روايته عنه، على صحة الطريق إلى قيس بذلك.

وقد ذكر أن مدار الطريق إلى قيس، على إسماعيل بن أبي خالد، وأنه قد اختلف على إسماعيل من وجهين:

* الوجه الأول: إسماعيل بن أبي خالد، عن يحيى بن عابس، قال عمَّار:

وهذا أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٥٨)، و(٦/ ٤٤٦)؛ وابن سعد في «الطبقات الكبري» (٣/ ٢٦٢) ـ ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧٨/٤٣) الفكر)، (٤٦/ ٣٢٥/ إحياء التراث) ـ عن وكيع.

وأخرجه ابن عساكر في (الموضع السابق) من طريق موسى بن داود، عن وكيع، وحفص.

وأخرجه في (نفس الموضع) من طريق محمد بن أبي داود الأنباري، عن عبدة بن

⁽١) الضمير هنا يعود على (قيس بن أبي حازم)، وليس كما توهمه الدكتور الأعظمي، ومن بعده: بوقريص؛ أنه يعود على (أبي حازم) والد قيس. والسياق، والواقع يأبيانه؛ فأبو حازم لم تذكر له رواية إلا عن النبي ﷺ، كما ذكر مترجموه، والله تعالى أعلم.

⁽٢) في الأصل: (يزيد بن أبي حالد)، وليس بشيء، وما أثبته؛ فمن المصادر التي خرَّجت كلام ابن المديني. و(ابن أبي خالد) هو: إسماعيل، وهو من أكثر الناس حديثًا عن قيس.

سليمان.

ثلاثتهم، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن يحيى بن عابس، سمعت عمار بن ياسر، يقول: فذكره.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٦٦/٦) عن عيسى بن يونس، عن إسماعيل بن أبي خالد، قال: سمعت يحيى بن عابس، يخبر قيس بن أبي حازم، عن عمار.

ومن طريق عيسى بن يونس أخرجه: ابن عساكر في (الموضع السابق). وفيه: (يحدث قيس).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٥٨) عن عيسى بن يونس.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/ ٢٠٧/ ٢٧٠) من طريق عيسي بن بونس.

لكن وقع عند الأخيرين: (يحيى بن عابس، يحدث عن قيس بن أبي حازم، عن عمار). والظاهر أن هذا تصحيف، وأن الصواب: (يحيى بن عابس، يحدث قيس بن أبي حازم، عن عمار)، والله أعلم.

*الوجه الثاني: إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن عمار.

وهذا أخرجه البيهقي في «السنن الكبري» في كتاب الجنائز، باب ما ورد في المقتول بسيف أهل البغي (٤/ ١٧) من طريق آدم بن أبي إياس.

وأخرجه البيهقي كذلك (٨/ ١٨٥) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٣/ ٤٧٧/ الفكر)، و(٤٦/ ٣٢٥/ إحياء التراث) ـ من طريق وهب بن جرير .

وأخرجه ابن عساكر في (الموضع السابق) من طريق يعقوب بن شيبة، عن شاذان ـ واسمه الأسود بن عامر ـ، وموسى بن داود، ويحيى بن أبي بكر.

خمستهم، عن شعبة بن الحجاج، عن إسماعيل، عن قيس بن أبي حازم، عن

وأخرجه ابن عساكر كذلك في (الموضع السابق) من طريق الحسين بن إسماعيل المحاملي، عن أبي هشام الرفاعي، عن محمد بن فضيل، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس، عن عمار.

وهذه متابعة لشعبة؛ لو كانت صحيحة؛ وإلا فإنها لا تصح عن ابن فضيل؛ وذلك أنها من رواية أبي هشام الرفاعي، عن ابن فضيل. وأبو هشام الرفاعي، واسمه محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رفاعة الكوفي قاضي بغداد. وإن كان من رجال مسلم؛ فإن البخاري قال فيه: (رأيتهم مجتمعين على ضعفه». وقال فيه رفيقه ابن نمير: «كان أضعفنا طلبًا، وأكثرنا غرائب». وقال ابن حبان: (يخطئ». وقال الحافظ: (ليس بالقوي)(1).

فيغلب على الظن أن هذا من غرائبه؛ فإن هذا الوجه معروف بشعبة، ورواه عنه ستة من الثقات. والله أعلم.

⁽۱) وانظر: «الجرح والتعديل» (۸/ ۱۲۹)؛ و «الثقات» لابن حبان (۹/ ۱۰۹)؛ و «من تكلم فيه وهو موثق» (ص/۱۷۲/رقم ۲۳۱)؛ و «تهذيب التهذيب» (۹/ ۲۲۰)؛ و «التقريب» (۲۶۰۲).

النظر في الخلاف:

أما رواة الوجه الأول؛ فهم:

[۱] وكيع بن الجراح. وهو ثقة حافظ، إمام رفيع القدر، عابد ورع، لم يعدل به ابن مهدي أحدًا في الأعمش، وقدمه على أبي معاوية وغيره، وكان أحمد يرفع قدره جدًا، وقد سبقت ترجمته في الفقرة (٣).

[۲] حفص بن غياث. وهو ثقة ثبت إذا حدث من كتابه، وتغير حفظه قليلاً في آخر أمره. وتأتي ترجمته في الفقرة (۱۳۲).

[٣] عبدة بن سليمان. وهو ثقة ثبت، مستقيم الحديث جدًا. وتقدمت ترجمته في الفقرة (١٤١).

[٤] عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي. ثقة مأمون عالي القدر، وكان يحج عامًا ويرابط عامًا. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٢١٢/ الفكر)؛ و«التقريب» (٥٣٤١).

وأما رواة الوجه الثاني؛ فهم:

[۱] شعبة بن الحجاج. أمير المؤمنين في الحديث، عالم أهل البصرة وشيخها، ثقة ثبت؛ بل فوق الثقة. وقد سبقت ترجمته في الفقرة (٢).

وبالنظر في رواة الوجهين؛ يتبين أن الوجه الأول أكثر عددًا من الثاني؛ الذي رواه شعبة وحده، ومتابعه مجمع على ضعفه! وشعبة وإن كان غاية في الثقة؛ فليس يعرى عن الخطأ والتصحيف أحد! وقد حكم العلماء على شعبة هنا بالخطأ، وصوبوا الوجه الأول.

فقال عباس الدوري: سمعت يحيى بن معين، يقول:

الحديث شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس، قال: قال عمار: (ادفنوني في ثيابي). وإنما هو: إسماعيل، قال: سمعت يحيى ابن [عابس] يحدث في مجلس

.....

قيس^{»(۱)}.

وقال موسى بن داود_بعد روايته للوجه الأول_:

(يذكرون: أن الإسناد (٢) ما جاء به حفص ووكيع. قال: إنما قال إسماعيل: $(-2.5)^{(7)}$.

وبناءً على هذا؛ فإذا كان هذا الطريق هو مُعوَّل ابن المديني، وحجته في إثباته رواية قيس عن عمار ـ كما يلوح من كلامه فقد ظهر أن الطريق المذكور، لا يثبت، وعليه لا تثبت رواية قيس، عن عمار. والله تعالى أعلم.

张 张 张

 ⁽١) قاريخ يحيى بن معين برواية الدوري (٣/ ٧٠ ٥/ رقم ٢٤٧٧).

أي: الإسناد الصحيح، أو الصواب. انظر مثالاً قريبًا لهذا الاستعمال، من كلام إمامنا ابن المديني في الفقرة
 (١)، والله أعلم.

⁽٣) «تاريخ دمشق» (٤٣/٧٧٤/ الفكر)، و(٤٦/٢٦/ إحباء التراث). وموسى بن داود هو على الأغلب الضبي الطرسوسي القاضي، وهو صدوق فقيه زاهد؛ وثقه الأكثرون، وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث. وقال الحافظ: ... له أوهام. وانظر: «تاريخ بغداد» (٢١/١٥)، «تهذيب الكمال» (٢٩/٧٥)، و«التقريب» (٢٩/٥٠).

[٤٢] قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ! سَمِعَ مِنْ سَعْدِ بْنِ مَسْعُوْدٍ، عَمِّ المُخْتَارِ، وَكَانَ فِي أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَلَمْ يَسْمَعْ قَيْسُ بْنُ أَبِيْ حَازِمٍ مِنْ أَبِيْ الدَّرْدَاءِ، وَلاَ سَلْمَانَ.

[27] سعد عم المختار؛ صحابي، يقال إن عليًا ولاَّه بعض عمله، ثم استصحبه معه إلى صفين. وانظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ٥٠)؛ و «الإصابة» (٢/ ٣٧).

وأما سماع قيس بن أبي حازم، من سعد بن مسعود عم المختار بن أبي عبيد؛ لم يذكره غير ابن المديني في هذا الموضع، ولم يرد لقيس ذكر، عند كل من ترجم لسعد عم المختار؛ وإنما ذكروا جميعًا قيسًا في ترجمة (سعد بن مسعود الكندي)، وذلك فيما رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٤٩) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، قال: دخلنا على سعد بن مسعود نعوده؛ فذكر قصته (١).

وأما عدم سماع قيس من أبي الدرداء ، وسلمان ؛ فتنظر له الفقرة (٣٩) ، والله أعلم .

⁽١) هذه القصة؛ ذكرها أبو موسى المديني في «تذييله»، تبعًا للطبراني في ترجمة (سعد بن مسعود الأنصاري)، وهذا وهم. على حد قول الحافظ في «الإصابة» (٢/ ٣٦).

[٤٣] قَالَ عَلِيُّ: سَمِعَ الحَسَن (١) مِنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ـ وَهُوَ غُلاَمٌ ـ يَخْطُبُ (٢) ، وَمِنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِيْ العَاصِ، وَمِن أَبِيْ بِكُرَةً.

[27] الحسن؛ هو ابن أبي الحسن يسار البصري، أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت الأنصاري، ويقال: مولى أبي اليسر كعب بن عمرو السلمي. وكانت أمه مولاة لأم سلمة أم المؤمنين المخزومية. ولد لسنتين بقيتا من خلافة الفاروق عمر رضي الله عنه.

وفي أخبار القضاة (٢/ ٥): كانت أم سلمة تبعث أم الحسن في الحاجة، فيبكي وهو طفل، فتسكته أم سلمة بثديها، وتخرجه إلى أصحاب رسول الله ﷺ وهو صغير، وكانت أمه منقطعة إليها، فكانوا يدعون له، فأخرجته إلى عمر، فدعا له وقال: اللهم فقهه في الدين، وحَبِّبُهُ إلى الناس.

قال محمد بن سعد: كان الحسن رحمه الله جامعًا، عالمًا، رفيعًا، فقيهًا، ثقةً، حجةً، مأمونًا، عابدًا، ناسكًا، كثير العلم، فصيحًا، جميلًا، وسيمًا. وما أرسله؛ فليس بحجة.

وقال أبو بردة: ما رأيت أحدًا أشبه بأصحاب محمد ﷺ منه.

ومناقبه جمة غزيرة. توفي _ رحمه الله تعالى _ في أول رجب سنة عشر ومائة. وكانت جنازته مشهودة، صلوا عليه عقيب الجمعة بالبصرة، فشيعه الخلق، وازدحموا عليه، حتى إن صلاة العصر لم تقم في الجامع.

⁽۱) وللشريف حاتم بن عارف العوني _ من المعاصرين _ «المرسل الخفي ، وعلاقته بالتدليس ؛ دارسة نظرية و تطبيقية على : مرويات الحسن البصري » ، وهي أطروحة تقدم بها لنيل درجة الماجستير ، من جامعة أم القرى ، وطبعتها دار الهجرة بالرياض سنة ١٤١٨هـ . وقد تتبع فيها روايات الحسن عن مشايخه ، وبحث مسائل السماع منهم ، ودرس روايته عن بعض مشايخه ، ولا تخلو من فوائد ودراسات رائقة . وقد وقفت عليها بأخَرَة ، بعد إنجازي جل ما يتعلق بالحسن ، ولو كنت وقفت عليها قبل ذلك ؛ لوفرت عليَّ جهدًا طويلاً ، ولكن (. . . فعسى أن تكرهوا شيئًا ، ويجعل الله فيه خيرًا كثيرًا) .

⁽٢) في الكلام طي ونشر مرتب، وأصل الكلام: سمع الحسن، وهو غلام، من عثمان ابن عفان، وهو يخطب.

وانظر: «السير» (٤/ ٦٣٥)؛ و «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٦٣).

[1] وأما سماع الحسن من عثمان بن عفان: فإنه لم يسمع منه إلا خطبته المذكورة؛ فحسب، وكان الحسن ساعتئذ صغيرًا. وقد رآه بعد ذلك، ولكنه لم يسمع منه حديثًا آخر. وقد وافق ابن المديني على ذلك:

۱_ أبو زرعة الرازي. وذلك فيما ذكره عنه ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص ٣١/ رقم ٩٢)، والعلائي في «جامع التحصيل» (ص ١٦٢)، وأبو زرعة ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص ٨٢/ رقم ١٧٨)، قالوا: سئل أبو زرعة: لقي الحسن أحدًا من البدريين؟ قال: رآهم رؤية؛ رأى عثمان بن عفان، وعليًّا. قيل له: سمع منهما حديثًا؟ قال: لا.

٢_ يحيى بن معين. ففي «تاريخ» ابن معين (٢٦٠/٢٦٠/١/١٤دوري): قيل
 لابن معين: سمع [أي الحسن] من عثمان بن عفان؟ قال: يقول في بعض الحديث: رأيت
 عثمان قام خطيبًا.

٣- أبو بكر البزار. وذلك فيما نقله الزيلعي في (كتاب الطهارات) من «نصب الراية» (١/ ٩٠)، عن «البحر الزّخار»، وفيه قوله: «وقد رأى جماعة جلة: منهم عثمان بن عفان».

٤_ الإمام الذهبي. وذلك قوله في «سيره» (٤/ ٥٦٤): «وحضر الجمعة مع عثمان، وسمعه يخطب، وشهد يوم الدار، وله يومئذ أربع عشرة سنة».

وينظر: خبر سماع الحسن لخطبة عثمان بن عفان في: «الطبقات الكبرى» (٧/ ١٥٧)؛ و«المحلى» لابن حزم (٧/ ٤٠٠)؛ و«التمهيد» (١١٤/ ٢٢٤)؛ و«السير» (٤/ ٥٦٨) و (١١٧/١٠)؛ و «فيض القدير» (١/ ٢١٢).

[۲] وأما سماع الحسن، من عثمان بن أبي العاص. فمختلف فيه: أثبته قوم، ونفاه آخرون. وقد وافق ابن المديني على إثباته:

1- أبو عيسى الترمذي. فقد أخرج في (جامعه» في كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذنون على الأذان أجرًا (٢٠٩/٤٠٩) حديث الحسن، عن عثمان بن أبي العاص، قال: (إن آخر ما عهد إليَّ رسول الله ﷺ أن أتخذ مؤذنًا لا يأخذ على أذانه أجرًا). ثم قال: (حديث عثمان حديث حسن صحيح». وتصحيحه للحديث من طريقه كالإقرار منه بسماعه من عثمان. وإلا؛ فلو لم يصح سماعه عنده، لبينه. والله أعلم.

٢- أبو بكر البزار. وذلك فيما نقله الزيلعي في (كتاب الطهارات) من «نصب الراية» (١/ ٩٠)، عن «البحر الزخار»، وفيه قوله: «وروى عن عثمان بن أبي العاص، وسمع منه».

٣ـ أبو الحجاج المزي. فإنه بعد ذكر رواية الحسن، عنه، قال (٦/ ٩٨): «ويقال: لم يسمع منه». فهذا تضعيف لنفي السماع، فيكون تتوية لإثباته، والله أعلم.

وأما من نفي سماعه منه، فهم:

ابن معين. ففي «التاريخ» له برواية الدوري (٤/ ٢٦٠/ ٤٢٥٧) قوله: «ويقال: إنه رأى عثمان بن أبي العاص». وهذا منه تمريض لرؤية الحسن لابن أبي العاص؛ ولا يلزم من الرؤية إن ثبتت السماع. والله أعلم.

٢- أبو عبد الله الحاكم. فقد أخرج في «مستدركه» في كتاب الطهارة، باب وقت النفاس أربعون يومًا (١/ ٩٠٤/ ٦٤٣) حديث الحسن، عن عثمان بن أبي العاص، قال سمعت رسول الله على يقول: «وُقِّت للنساء في نفاسهن أربعين يومًا»، ثم قال: «هذه سُنّة عزيزة، فإن سلم هذا الإسناد من أبي بلال؛ فإنه مرسل صحيح؛ فإن الحسن لم يسمع من عثمان بن أبي العاص». وسكت عليه الذهبي في «تلخيصه».

٣ ـ الحافظ ابن حجر. قال في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٦٤) وهو يسرد مشايخ الحسن: (٠٠٠ وعثمان بن أبي العاص . . . ولم يسمع منهم».

[٣] وأما سماعه من أبي بكرة. فمختلف فيه كسابقه. فمن وافق ابن المديني في إثباته:

١- بهزبن أسد العمي وهو الثقة الثبت، صاحب شعبة وقد ذكر عنه ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص ٢٦١)، وأبو في «المراسيل» (ص ٢٦١)، والعلائي في «جامع التحصيل» (ص ٢٦١)، وأبو زرعة بن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص ٨٢/ رقم ١٧٨): أن جريرًا سأله، عمن لقي الحسن من أصحاب النبي ﷺ؛ فقال: «... وسمع ... ومن أبي بكرة شيئًا».

٢- محمد بن إسماعيل البخاري. وقد أخرج في "صحيحه" عدة أحاديث للحسن احتجاجًا، عن أبي بكرة. وهو لا يكتفي باللقاء، حتى يثبت السماع. ومن هذه الأحاديث: ما أخرجه في كتاب الأذان، باب إذا ركع دون الصف (٢/٧٦٧/٣٦٧) من طريق زياد الأعلم، عن الحسن، عن أبي بكرة، وساق قصة، وفيه قوله ﷺ لأبي بكرة: (زادك الله حرصًا، ولا تَعُدُ).

٣- أبو بكر البزار. وذلك فيما نقله الزيلعي في (كتاب الطهارات) من «نصب الراية» (١/ ٩٠)، عن «البحر الزخار»، وفيه قوله: «فأما الذين سمع منهم، فهم: وأبو بكرة».

ودليل هؤلاء المثبتين هو ما ذكره البخاري في "صحيحه" كتاب الصلح، باب ابني هذا سيد (٥/ ٣٦١ الفتح)، وأسنده البخاري في "التاريخ الأوسط" (١٢٢/١ برواية زنجويه)، و(١/ ١٩٩ برواية الخفاف) قال: حدثنا علي [هو: ابن المديني] قال: ثنا سيفان، قال: ثنا إسرائيل أبو موسى . . . ثنا الحسن . . . وفيه: قول الحسن: "ولقد سمعت أبا بكرة، يقول: بينما النبي على يخطب، جاء الحسن [ابن علي] . . . وساق الحديث". ثم قال البخاري: قال علي: إنما صح عندنا سماع الحسن، من أبي بكرة، بهذا الحديث.

وأما من نفاه، فهم:

۱- يحيى بن معين. في «تاريخ الدوري، عن ابن معين» (٤/٣٢٢/٤): «سمعت يحيى يقول: لم يسمع الحسن من أبي بكرة. قيل له: فإن مبارك بن فضالة، يقول: عن الحسن، قال حدثنا أبو بكرة. قال [يحيى]: ليس بشيء». فيحيى يرى هنا أن قول الحسن (حدثنا) إنما هو خطأ من فضالة؛ ليس إلا. وعليه لم ير للحسن سماعًا من أبي بكرة. والله أعلم. وقد نقل الذهبي، عن ابن معين: مثل هذا في «السير» (٤/٥٦٦). ولعل ابن معين، لو وقف على ما ذكره البخاري، عن شيخه ابن المديني، من وجود التصريح من قبل الحسن بسماعه من أبي بكرة، بطريق صحيح = لغير رأيه ولقال بالإثبات. والله أعلم.

٢- أبو الحسن الدارقطني. ففي «سؤالات الحاكم له» (ص ٢٠٨) قال عن حديث: «وفيه إرسال؛ لأن الحسن لم يسمع من أبي بكرة». ولهذا تعقب البخاري في «تتبعه» (ص ٣٢٣) فقال: «وأخرج البخاري أحاديث الحسن، عن أبي بكرة: منها الكسوف، ومنها زادك الله حرصًا، ولا تَعُد. ومنها لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة. ومنها: ابني هذا سيد. والحسن لا يروي إلا عن الأحنف، عن أبي بكرة».

وأدلة النافين ـ كما يمكن استنباطها من أقوالهم ـ:

1 عدم ورود تصريح الحسن بالسماع من أبي بكرة، بطريق صحيح. وهذا يؤخذ من قول ابن معين السابق، ويجاب عن هذا: بأن ابن معين إذا لم يقف على ذلك من طريق يثبت عنده؛ فقد وقف ابن المديني، والبخاري، على هذا التصريح بطريق صحيح دُبت، لا مطعن فيه. ومن عرف حجة على من لم يعرف، والمُثْبِتُ مُقَدَّم على النَّافي. فكان ماذا؟!

٢ رواية الحسن عن أبي بكرة بالواسطة، وهذا ما اعتل به الدارقطني حيث قال:
 *والحسن لا يروي إلا عن الأحنف، عن أبي بكرة». وقد أجاب عن هذا الاعتلال العلائي
 في «الجامع» (ص ١٦٢)، ونقله ابن العراقي في «التحفة» (ص ٨٧) فقال بعد نقل قول

الدارقطني السابق: «وذلك لا يمنع من سماعه منه ما أخرجه البخاري». وقال ابن العراقي: «وقد تقدم قول بهز بن أسد: أنه سمع منه، وفي «سنن النسائي» أن أبا بكرة حدثه، فذكر رجوعه قبل أن يصل الصف».

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «هدي الساري» (ص ٣٨٦)، وأنقله على طوله لنفاسته: « . . . ولا زلت متعجبًا من جزم الدارقطني ، بأن الحسن لم يسمع من أبي بكرة ؛ مع أن في هذا الحديث ، في البخاري : (قال الحسن : سمع أبا بكرة يقول) ، إلى أن رأيت في «رجال البخاري» (١) لأبي الوليد الباجي ، في أول (حرف الحاء) للحسن بن على ابن أبي طالب ترجمة ، وقال فيها : «أخرج البخاري قول الحسن : (سمعت أبا بكرة) ، فتأول أبو الحسن الدارقطني وغيره ، على أنه الحسن ابن علي ؛ لأن الحسن [يعني البصري] عندهم ، لم يسمع من أبي بكرة . وحمله البخاري وابن المديني ، على أنه الحسن البصري ؛ وبهذا صح عندهم سماعه منه . . . قال الباجي : وعندي ، أن الحسن الذي سمعه من أبي بكرة ؛ إنما هو الحسن بن على بن أبي طالب» . قلت : أوردت هذا الذي سمعه من أبي بكرة ؛ إنما هو الحسن بن على بن أبي طالب» . قلت : أوردت هذا متحجبًا منه ؛ لأني لم أره لغير الباجي . وهو حمل مخالف للظاهر ، بلا مستند ؛ ثم إن راوي هذا الحديث ـ عن البخاري ـ عن الحسن ، لم يدرك الحسن بن علي ؛ فيلزم الانقطاع فيه . فما فر منه الباجي ، من الانقطاع بين الحسن البصري وأبي بكرة ؛ وقع فيه بين الحسن بن علي والراوي عنه . ومن تأمل سياقه عند البخاري ، تحقق ضعف هذا الحمل ، والله أعلم . علي والراوي عنه . ومن تأمل سياقه عند البخاري ، تحقق ضعف هذا الحمل ، والله أعلم .

وأما احتجاجه بأن البخاري أخرج هذا الحديث، من طريق أخرى، فقال فيها: عن الحسن، عن الأحنف، عن أبي بكرة؛ فليس بين الإسنادين تنافي لأن في روايته له عن الأحنف، عن أبي بكرة، وهذا بيّن من الأحنف، عن أبي بكرة، وهذا بيّن من السياقين، والله الموفق».

 ⁽١) هو المطبوع باسم «التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح»، وهذا النص فيه (٢/ ٤٨٦)،
 وقد تصرف الحافظ فيه تصرفًا يسيرًا.

أقول: فخلاصة الأمر: أن سماع الحسِن من أبي بكرة صحيح، كما ذهب إليه إمامنا ابن المديني، ومن وافقه، والله تعالى أعلم.

* * *

[٤٤] وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ شَيئًا، وَلِيْسَ بِصَحِيْحٍ ؛ لَمْ يَصِح عَنِ الحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ سَمَاعٌ ، مِنْ وَجْهِ صَحِيْحٍ ثَابِتٍ .

[33] أخرج هذه الفقرة: يعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥٢) قال: قال علي: فذكره. وابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص ٣٨/ ١١٩) عن ابن البراء، عن ابن المديني. والبيهقي في «الكبرى» (١١٠ / ٧٠) عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ، عن الحسن بن محمد الإسفرائيني، عن ابن البراء، به. وعلقها: العلائي في «الجامع» (ص ١٦٢)، وابن العراقي في «التحفة» (ص ٨٤).

ولقد اخْتُلِفَ في سماع الحسن من عمران بن حصين .

فممن وافق ابن المديني على نفي سماعه :

١- يحيى بن سعيد القطان. ففي «مراسيل» ابن أبي حاتم (ص ٣٨/ رقم١١٩)
 قال: حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل: نا علي بن المديني قال: سمعت يحيى، وقيل له:
 كان الحسن يقول: (سمعت عمران بن حصين)؟ فقال: أما عن ثقة؛ فلا!

٢ بهز بن أسد. وفي «المراسيل»، و«الجامع»، و«التحفة»: سؤال جرير له،
 عمن سمع منهم الحسن؟ فقال: ولم يسمع من عمران ابن حصين شيئًا.

٣- أحمد بن حنبل. ففي «المراسيل»، و «الجامع»، و «التحفة»: قول صالح بن أحمد، قال أبي: الحسن! قال بعضهم: «حدثني عمران ابن حصين»؟؟ يعني إنكارًا عليه، أنه لم يسمع من عمران بن حصين.

3- أبو حاتم الرازي. ففي «المراسيل»، و «الجامع»، و «التحفة» قوله: لم يسمع الحسن من عمران بن حصين، وليس يصح من وجه يثبت. وقال أيضًا: الحسن لا يصح له سماع عن عمران بن حصين، يدخل قتادة عن الحسن: هياج بن عمران البرجمي، عن عمران بن حصين، وسمرة.

..............

٥ يحيى بن معين. في «المراسيل»، و«الجامع»، و«التحفة»: عن إسحاق بن منصور، قال: قلت ليحيى: ابن سيرين، والحسن سمعا من عمران بن حصين؟ قال: ابن سيرين؛ نعم. قال ابن أبي حاتم: يعني: أن الحسن لم يسمع من عمران. وقال الدارمي (٢٧٦): قلت ليحيى: الحسن لقي عمران بن حصين؟ قال: أما في حديث البصريين؛ فلا. وأما في حديث الكوفيين؛ فنعم (١١). قلت: وتفسير هذا الأخير من كلامه؛ هوما رواه الدوري، عنه (٣٥٦٩) قال: أهل البصرة، يروون عن الحسن، عن عمران. وأهل الكوفة يروون عنه، ويقولون: سماك، عن الحسن قال: حدثني عمران بن حصين.

٦- البيهقي. فقد قال في «سننه الكبرى» في كتاب الأيمان، باب من جعل في النذر كفارة يمين (١٠/ ٧٠)، بعد حديث للحسن، عن عمران: وهذا أيضًا منقطع، ولا يصح عن الحسن، عن عمران سماع، من وجه صحيح يثبت مثله. ومثله في (١٠/ ٨٠).

وقد تعقبه العلاء بن التركماني في «الجوهر النقي» بما لا طائل تحته، ويأتي دفعه بحول الله وقوته، عند ذكر ابن حبان في المثبتين للسماع إن شاء الله تعالى.

ومن أثبت سماعه منه:

١- الإمام أحمد. ففي «مسائل الإمام أحمد» لأبي داود (ص ٤٤٨/رقم ٢٠٤٢):
 قيل لأحمد: سمع الحسن من عمران؟ قال: ما أنكره، ابن سيرين أصغر منه بعشر سنين؛
 سمع منه! قال أحمد: وقتادة يدخل_يعني: الحسن وعمران_بينهما: هياج.

وفي «سؤلات أبي داود للإمام أحمد» (ص ٢٨٩/ رقم ٣٣٥): قلت لأحمد: كيف حديثه [يعني خيثمة بن أبي خيثمة]؟ قال: ما علمت إلا خيرًا. قلت: يقول عن الحسن: كنت أمشي مع عمران بن حصين؟ قال: شريك كذا يقول. قلت: وجرير! قال هكذا؟ قال: نعم.

⁽١) وانظر أيضًا: «معرفة الرجال؛ لابن معين، برواية ابن محرز (١/ ١٣٠/ رقم ٦٦١).

قلت: فلأحمد في المسألة قولان؛ الله أعلم أيهما المتأخر! إلا أنه يمكن الجمع بين قوليه بأن يكون قصده بالإنكار عموم سماعه منه، ويحمل إثباته السماع على حديث

بعينه، كما يفهم من صنيع ابن حبان الآتي. والله أعلم.

٢- أبو بكر البزار. وذلك فيما نقله الزيلعي في (كتاب الطهارات) من «نصب الراية» (١/ ٩٠)، عن «البحر الزخار»، وفيه قوله «فأما الذين سمع منهم، فهم: وعمران بن حصين».

٣- أبو حاتم ابن حبان البستي. ساق في (صحيحه) في كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة (١٨٠٧/١١٢/٥): حديث الحسن، عن سمرة بن جندب، قال: سكتتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ، فذكرت ذلك لعمران بن حصين، فقال حفظنا سكتة، فكتبنا إلى أُبَيِّ بن كعب بالمدينة فكتب إلي: أن سمرة قد حفظ . . . ثم قال ابن حبان الحسن لم يسمع من سمرة شيئًا، وسمع من عمران بن حصين هذا الخبر، واعتمدنا فيه على عمران، دون سمرة .

وقد استدل بقول ابن حبان: ابن التركماني في رده على البيهقي، الذي نفى سماع الحسن من عمران.

قلت: وقضية صنيع ابن حبان ـ رحمه الله ـ أن يكون ـ ومن ورائه المارديني ـ قد تأولا قوله في الحديث: (فذكرت ذلك لعمران) على أنه من مقول الحسن. بيد أن هذا التأول ـ والله أعلم ـ بعيد؛ بل خلاف الظاهر، ويدفعه ما في رواية أبي داود (٧٧٩): (عن الحسن: أن سمرة ابن جندب، وعمران بن حصين تذاكرا)؛ فهذه قرينة تامة على أن قائل (فذكرت ذلك لعمران)، هو سمرة؛ لا الحسن. وبهذا يندفع ما تعلق به الإمام ابن حبان، ومن بعده المارديني، رحمهما الله، في إثبات سماع الحسن من عمران. والله أعلم.

٤- أبو عبد الله الحاكم. فقد أخرج في المستدركه الهيمان الإيمان ، باب بعث الجنة والنار (١/ ١٨٥ ـ ١٨٦ / ٨٦) حديث الحسن ، عن عمران : أن رسول الله على قال ،

وهو في بعض أسفاره، قد قارب بين أصحابه . . الحديث . ثم قال الحاكم : «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بطوله، والذي عندي أنهما قد تحرجا من ذلك خشية الإرسال . وقد سمع الحسن من عمران بن حصين » .

وقال في موضع آخر من «المستدرك» (٢/ ٢١٠/ ٢٩٧١) معلقًا على نفس الحديث: «فإن أكثر أثمتنا من المتقدمين على أن الحسن قد سمع من عمران».

وهو يقصد بأكثر الأثمة المتقدمين: أئمة البصرة، كما سبق في كلام ابن معين. وقد صرح بهذا التخصيص في موضع ثالث من «المستدرك» (٣/١٤٢/٣)، فقال: «وأكثر أئمة البصرة، على أن الحسن قدسمع من عمران».

وأظن أن الصواب في هذه المسألة: ما ذهب إليه ابن المديني ومن وافقه ؛ حيث لم يقم دليل معتبر على إثبات السماع ، بل الأدلة على نفيه أدل ، ومنها: عدم ورود التصريح بالسماع من طريق ثابت صحيح معتبر ، ولابد. وكذلك رواية قتادة عن الحسن بالواسطة ، عن عمران .

وأما قول أحمد في الإثبات: «ما أنكره؛ ابن سيرين أصغر منه بعشر سنين، سمع منه!»، وقد احتج فيه على عدم إنكاره سماع الحسن من عمران؛ بثبوت سماع ابن سيرين من عمران، وهو أصغر من الحسن بعشر سنين؛ فغير لازم؛ لأن الحسن تأخر في طلب العلم، وكان منشغلاً قبل ذلك بالجهاد في سبيل الله(۱)، ففاته أقوام سمع منهم أسنانه، ومن هم أصغر منه. وكذا ما ذكره أحمد من مشي الحسن مع عمران؛ فهذا أقصى ما يفيد ثبوت اللقاء، ولا يلزم من ثبوت اللقاء ثبوت السماع، كما هو مقرر في محله. ثم إن كل هذا إنما يقال: لو ثبت أن إثبات سماع الحسن من عمران، هو القول الذي استقر عليه اجتهاد الإمام أحمد. وقد يكون العكس هو الصحيح، وعندئذ؛ لا نحتاج إلى مثل هذا الكلام، والله أعلم.

⁽١) انظر: «السير» (٤/ ٥٧٢) وفيه قولة عن الحسن: ﴿ وَلَمْ يَطَلُّكِ الْعَلَّمْ فِي صِبَّاهُ ، وَكَانَ كثير الجهاد،

[٤٥] قُلْتُ: سَمعَ الحَسَنُ مِنْ جَابِرٍ؟ قَالَ: لا .

[20] هذا النص أخرجه ابن محرز في «معرفة الرجال» عن ابن المديني (٢/٢/٢/ رقم ٦٧٥)، ولفظه: «لم يلق الحسن جابرًا». وعنه: يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/٢٥_٥٣) قال: قال علي: «ولم يسمع من جابر». وأخرجه ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص ٣٦/ رقم ١١٢) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه: العلائي في «الجامع» (ص ١٦٢)، وابن العراقي في «التحفة» (ص ٨٤) عن ابن المديني.

وقد وافق ابن المديني على نفي سماع الحسن من جابر بن عبد الله .

١- بهز بن أسد. وفي «المراسيل»، و«الجامع»، و«التحفة»: سؤال جرير له،
 عمن سمع منهم الحسن فقال: ولم يسمع من جابر بن عبد الله.

٢_ أبو حاتم. في «مراسيل» ابن أبي حاتم، قال: سألت أبي رحمه الله: سمع الحسن من جابر؟ قال: ما أرى، ولكن هشام بن حسان يقول عن الحسن، حدثنا جابر بن عبد الله. وأنا أنكر هذا؛ إنما هو: (الحسن عن جابر) كتاب؛ مع أنه أدرك جابرًا.

٣_ أبو زرعة. في المرجع السابق الذكر: سئل أبو زرعة: الحسن، لقي جابر بن عبد الله؟ قال: لا!.

٤ - ابن معين. في «تاريخ ابن معين، برواية الدوري» (٢٥٨)، و(٩٩٥) قوله: ولم يسمع الحسن من جابر بن عبد الله شيئًا.

٥- أبو بكر البزار. وذلك فيما نقله الزيلعي في (كتاب الطهارات) من "نصب الراية» (١/ ٩٠)، عن «البحر الزخار»، وفيه قوله: «وروى عن جابر أحاديث، ولم يسمع منه».

ولم أقف على أحد خالف ابن المديني، والله أعلم.

[٤٦] قُلْتُ: سَمِعَ الحَسَنُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ؟ قَالَ: لاَ.

[كَانَ بِالمَدِيْنَةِ، أَبَّامَ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى البَصْرَةِ، اسْتَعْمَلَهُ عَلَيْهَا [عَلِيًّ](١)، وَخَرَجَ إِلَى صِفِينًا (١).

[53] هذا النص أخرجه المصنف ابن المديني في «معرفة الرجال» برواية ابن محرز (٢/٢٠٢/ رقم ٦٧٥)، ولفظه: «لم يلق الحسن أبا سعيد»، وأسنده ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص ٤٠-٤١/ رقم ١٣٠٠) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه: العلائي في «الجامع» (ص١٦٢)، وابن العراقي في «التحفة» (ص ٨٥) عن ابن المديني.

وقد وافق ابن المديني على نفي سماع الحسن من أبي سعيد:

١- بهز بن أسد. وفي «المراسيل»، و«الجامع»، و«التحفة»: سؤال جرير له،
 عمن سمع منهم الحسن؟ فقال: ولم يسمع من أبي سعيد الخدري.

٢- أبو علي الغسّاني. قال في «تقييد المهمل» (ص ٢٨٩-٢٥): «فإن الحسن لم يسمع من أبي سعيد الخدري، ولم يلقه». وأقره على ذلك: المازري في «المعلم بفوائد مسلم» (١/ الورقة ٢٣ب».

ولم أقف على أحد أثبت سماعه من أبي سعيد، والله أعلم.

وأما ما أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٥٠/ رقم ٢٨): عن محمد بن رافع، عن عبد الرزاق، عن ابن جريح، قال: أخبرني أبو قزعة، أن أبا نضرة أخبره، وحسنًا

⁽١) زيادة يقتضيها السياق، وليست في الأصل. وأثبتها من المراسيل؛ لابن أبي حاتم.

⁽٢) هذه الجملة، قلقة في موضعها هذا، ولا تعلق لها بأبي سعيد الخدري، كما يظهر بادئ الرأي، ولكنها هكذا في الأصل، وفي نسخة (كوبريلي) من «المراسيل» لابن أبي حاتم، وهي نسخة متقنة كتبت في مطلع القرن السابع الهجري، وقابلها كاتبها وهو أحد العلماء على نسخة عتيقة، وعارضها حرفًا حرفًا على حد قوله، وهي التي اعتمدها الأستاذ: شكر الله قوجاني في «نشرته»، ومنه استفدت أصل هذا الهامش؛ فجزاه الله خيرًا.

أخبرهما: أن أبا سعيد الخدري أخبره: أن وفد عبد القيس لما أتوا النبي على وساق الحديث.

فقوله: (أن أبا نضرة أخبره، وحسنًا أخبرهما: أنَّ أبا سعيد الخدري أخبره) إحدى المعضلات، على حد قول ابن الصلاح. وسبب الإشكال فيه: أن قومًا من الحفاظ ظنوا أن (الحسن) المذكور فيه، هو (البصري) ولكن أبا موسى المديني ألف كتابًا لطيفًا في حل هذه المعضلة، وذكر فيه أن (الحسن) المذكور، هو الحسن بن مسلم بن ينَّاق، ومعنى الكلام: أن أبا نضرة أخبر بهذا الحديث أبا قَزعة، وحسن ابن مسلم، وأطال في تقرير هذا من جهة اللغة والسياق. ونقله مقرًّا: ابن الصلاح في "صيانة صحيح مسلم" (ص ١٩٤١)، وعنه النووي في «شرح مسلم» (١/ ١٩٤١). والله أعلم.

* * *

[٤٧] الحَسَنُ لَمْ يَسْمعْ مِن ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَارَآهُ قَطُّ؛ [كَانَ الحَسَنُ بِالمَدِيْنَةِ أَيَّامَ] كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ بالبَصرةِ؛ [اسْتَعْمَلَهُ عَلَيْهَا عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وَخَرَجَ إِلَى صِفين] (١٠).

وَقَالَ (٢) فِيْ حَدِيْثِ الحَسَنِ: (خَطَبنَا ابْنُ عَبَّاسٍ بِالبَصْرَةِ . . . الحَدِيْثَ) (٣): إنَّمَا هوَ كَقَوْلِ ثَابِتٍ: قَدِمَ عَلَيْنَا عَمْرَانُ بْنُ الحُصَيْنِ .

وَمِثْلُ قَوْلِ مُجَاهِدٍ: خَرَجَ عَلَيْنَا عَلِيٌّ (٤).

وَكَقَوْلِ الحَسَنِ: إِنَّ سُرَاقَةَ بْنَ مَالِكِ بْن جُعْشُم حَدَّثَهُمْ.

وَكَقُولِهِ: غَزَا بِنَا مُجَاشِعُ بْنُ مَسْعُودٍ.

[٤٧] أخرج هذه الفقرة كاملةً: ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص ٢٣/ رقم ٩٧) عن ابن البراء، عن ابن المديني.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» كتاب الزكاة، باب من قال يخرج من الحنطة في صدقة الفطر نصف صاع (٤/ ١٦٨) عن الإمام الحاكم، عن الحسن الإسفرائيني، عن ابن البراء، عن ابن المديني. ونقله الزيلعي في «النصب» (٢/ ٤١٨) عن الحاكم.

وعلقه: العلائيُّ في «الجامع»(ص١٦٢)، وابن العراقي في «التحفة» (ص ٨٣)، وابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٢٦٩) عن ابن المديني.

⁽١) من أول الفقرة إلى هنا محله في الأصل: في آخر هذه الفقرة. وما بين المعقوفتين فيهما، أثُبَتُه من «المراسيل» لابن أبي حاتم، وقد خلا الأصل منه، والأنسب إثباته، والله أعلم.

⁽٢) في «المراسيل»: (قال لي)، والضمير يعود على ابن البراء، راوي «العلل» عن ابن المديني.

⁽٣) أخرجه بهذا اللفظ: البيهقي في الكبرى (١٦٨/٤).

⁽٤) أخرج هذه اللفظة: الضياء المقدسي في «المختارة» (٢/ ٣٣٥_٣٣٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٧٠_٧١). وانظر تعليق الضياء على هذه اللفظة، وعلى سماع مجاهد من على (٢/ ٣٣٧_٣٣٩)، والله أعلم.

......

وأما من وافق ابن المديني، على نفي سماع الحسن من ابن عباس فهم:

١ ـ بهز بن أسد. وفي «المراسيل»، و «الجامع»، و «التحفة»: سؤال جرير له، عمن سمع منهم الحسن؟ فقال: ولم يسمع من ابن عباس.

٢ أحمد بن حنبل. ففي «المراسيل»، و«الجامع»، و«التحفة» عنه قال: «لم يسمع الحسن من ابن عباس. إنما كان ابن عباس بالبصرة واليًا، أيام علي رضي الله عنهما».

وانظر: «العلل» لأحمد، برواية الميموني (رقم ٤٢٢).

٣ ـ أبو حاتم الرازي. وفي «المراسيل»، و «الجامع»، و «التحفة» قوله: «الحسن لم يسمع من ابن عباس. وقوله (خطبنا ابن عباس) يعني: خطب أهل البصرة».

٤ َ ابن معين. في «المراسيل»، و«الجامع»، و«التحفة» قول الدارمي ليحيى: الحسن لقى ابن عباس؟ قال: لا.

٥_ البخاري. ففي «علل الترمذي» برواية أبي طالب القاضي (ص ١٠٩):

قال الترمذي: سألت أبا عبدالله البخاري، عن حديث الحسن: وخطبنا ابن عباس، فقال: «إن رسول الله على فرض صدقة الفطر»؟ فقال: روى غير يزيد بن هارون، عن حميد، عن الحسن «خطب ابن عباس»، فكأنه رأى هذا أصح، قال الترمذي: وإنما قال البخاري هذا، لأن ابن عباس كان بالبصرة في أيام علي، والحسن البصري في أيام عثمان، وعلى رضى الله عنهما _ كان بالمدينة.

آ ـ النسائي. نقل الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» (٢/ ٤١٨)، والحافظ ابن حجر في «الدراية» (١/ ٢٧١) عنه، قوله: «الحسن لم يسمع من ابن عباس». ونقله كذلك العظيم آبادي في «عون المعبود» (٥/ ١٧) عن المنذري، نقلاً عن النسائي.

٧- البزار. وذلك فيما نقله الزيلعي في (كتاب الطهارات) من «نصب الراية» (1/ ٩٠)، عن «البحر الزخار»، وفيه قوله: «وأما قوله: خطبنا ابن عباس بالبصرة؛ فقد أنكر عليه؛ لأن ابن عباس كان بالبصرة أيام الجمل. وقدم الحسن أيام صفين، فلم يدركه بالبصرة، وتأول قوله: (خطبنا) أي خطب أهل البصرة».

٨- ابن حزم الأندلسي. قال في «الإحكام» (٢/ ٢٥٠): «إن الحسن لم يسمع من ابن عباس، أيام ولايته البصرة شيئًا، ولا كان الحسن يومئذ بالبصرة، وإنما كان بالمدينة ؛ هذا ما لا خلاف فيه بين أحد من نقلة الحديث».

٩- أبو بكر البيهقي. قال في «الكبرى» بعد نقل كلام ابن المديني في هذه الفقرة (١٦٨/٤):

١٠ ابن عبد الهادي الحنبلي. قال في «تنقيح التحقيق» (٢/ ١٤٧٥/ المسألة ٣٣٤): «لكن فيه إرسال؛ فإن الحسن لم يسمع من ابن عباس، فيما قيل».

ولم أقف على أحد خالف ابن المديني، ومن معه في نفي سماع الحسن من ابن عباس؛ اللهم إلا ما كان من العلامة الشيخ أحمد شاكر ــ عليه رحمة الله ــ فقد ذهب في شرحه «للمسند» إلى إثبات سماع الحسن من ابن عباس؛ غير عابئ باتفاق أهل الصنعة على نفي سماعه منه. فقال ــ رحمه الله ــ عند الحديث (٣١٢٦) (٥/٤٨)، (عن ابن سيرين: أن جنازة مرت بالحسن وابن عباس، فقام الحسن، ولم يقم ابن عباس، فقال الحسن لابن عباس: أقام لها رسول الله عليه فقال: قام، وقعد)، فقال الشيخ معلقًا: «وقد تكلموا في سماع الحسن البصري من ابن عباس، بل في لقائه إياه، كما أشرنا في المدت حديثه، لأنه عاصره، وهذا الإسناد قاطع في ذلك؛ فإنه صريح في أنه لقي ابن عباس وسأله وسمع منه. . . »، وقال نحوه في حاشيته على «مختصر سنن أبي داود» للمنذري (٢/ ٢٢٢).

«المسند» أيضًا (١/ ٢٠٠)، والله أعلم.

قلت: رضي الله عنك يا أبا الأشبال! فإن المعاصرة لا تستلزم اللقاء، بَلْهَ السماع. والنقاد الذين اتفقوا على نفي سماعه لم يخف عليهم أنه عاصره، بل صرحوا بذلك أثناء نفيهم لهذا السماع. ثم إن هذا الإسناد الذي جعلته قاطعًا في سماع الحسن من ابن عباس في «مسند» أحمد!! وأحمد يقول بنفي السماع، ولو كان قاطعًا كما ظننت لما خالفه أحمد، ولا أحد ممن نفى السماع. وإنما لم يعتدُّوا به؛ لأن الحسن المذكور فيه هو (الحسن بن على بن أبى طالب)، وليس (بالبصري). وقد جاء التصريح بذلك في

* وأما قوله: (في حديث الحسن: (خطبنا ابن عباس بالبصرة . . . الحديث): إنما هو كقول ثابت: قدم علينا عمران بن الحصين . . .) .

فهو تأويل لقول الحسن: (خطبنا ابن عباس بالبصرة)؛ إذ أن الحسن لم يكن يوم خطبة ابن عباس بالبصرة شاهدًا؛ بل كان يومها بالمدينة. فأراد ابن المديني أن يحمل قوله المذكور على نظائره من أقوال أقرانه ممن قالوا كقوله فيما لم يسمعوه، وعنوا بذلك غير المتبادر إلى الذهن بادئ الرأي. وقد قال البزار _ بواسطة «نصب الراية» (١/ ٩٠) ـ: «وروى الحسن عن جماعة لم يدركهم، وكان صادقًا متأولاً في ذلك، فيقول: (حدثنا)، و(خطبنا)؛ ويعني قومه الذين حُدِّثُوا، وخُطِبُوا بالبصرة». والله أعلم.

[٤٨] وَمِنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ، وَمِنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، وَمِنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَمِنْ سَمُرَةً بْنِ جُنْدَبٍ. (١).

[٤٨] قال الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥٢): قال ابن المديني: «وقد سمع عبد الله بن المغفل». وهذا يخالف ما معنا من رواية ابن البراء، عن ابن المديني؛ والتي تنفي سماع الحسن من عبد الله ابن مغفل؛ فقد يكون لعلي بن المديني قولان في (سماع الحسن من عبد الله بن مغفل)، والله أعلم.

* بيد أن كل من وقفت على أقوالهم من أئمة الحفاظ، يثبتون سماع الحسن من عبد الله بن المغفل، ومنهم:

1- الإمام أحمد. ففي «المراسيل» (ص ١٥١/٥٥)، و «الجرح والتعديل» (٢/ ١٥١) لابن أبي حاتم، حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل قال: قال أبي: سمع الحسن من ابن مغفل _ يعنى: عبد الله بن مغفل _..

٢- أبو حاتم الرازي. في «الجرح والتعديل» (٢/ ٤١) قال ابن أبي حاتم: فذكرت
 قول أحمد (يعني السابق) لأبي، فقال: قد سمع...

٣- ابن معين. ففي «تاريخ» ابن معين، برواية الدوري (١٣٥) قول يحيى: وقد
 سمع من . . ومن عبد الله بن مغفل. وفي رواية أبي خالد الدقاق (ص ٣٩١): قيل له:
 فروى الحسن عن ابن مغفل؟ قال: نعم.

٤- أبو بكر البزار. وذلك فيما نقله الزيلعي في (كتاب الطهارات) من «نصب الراية» (١/ ٩٠)، عن «البحر الزخار»، وفيه قوله: فأما الذين سمع منهم، فهم: وعبد الله بن مغفل.

⁽١) هذه الفقرة، يخالجني شك قوي، في أنها أثر من آثار اضطراب ناسخ هذه النسخة؛ فهي نابية عن موضعها معنى وسياقًا. وانظر: ما علقته على مواطن الإشكال فيها. والله أعلم.

وهذا الاتفاق من هؤلاء الأثمة على سماع الحسن من ابن مغفل، وعدم وقوفي على من يقول بنفي هذا السماع، مما يشكك في صحة ما في نسختنا، ويقوي ما في «المعرفة» للفسوي، من الإثبات، الموافق لقول الجمهور؛ والله أعلم.

* وأما معقل بن يسار . فمختلف في سماع الحسن منه ، فمن وافق ابن المديني على نفيه:

1_ أبو حاتم الرازي. ففي «المراسيل» (ص ٢٤/ ١٣٦) قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: لم يصح للحسن سماع من معقل بن يسار. وقال نحوه في «الجرح والتعديل» (٢/ ٤١).

٢- ابن معين. ففي «تاريخه» برواية الدوري (٤٠٩٦): سئل يحيى: سمع الحسن معقل بن يسار؟ قال: ليس ذاك ببين. وقال أيضًا (١٣٥): وقد ذكروا معقل بن يسار، يرويه هشام، وليس هو مستفيضًا.

وأما الذين خالفوا عليًا، فأثبتوا سماعه منه، فهم:

١- أبو زرعة الرازي. ففي «المراسيل» (ص ٤٢/ ١٣٧): سئل أبو زرعة: الحسن عن معقل بن يسار، أو معقل بن سنان؟ فقال: الحسن عن معقل بن يسار أشبه، والحسن عن معقل بن سنان بعيد جدًا. قال العلائي في «الجامع» (ص ١٦٤) معلقًا على هذا الكلام: وهذا يقتضي تثبيته السماع من معقل بن يسار. وقال ابن العراقي في «التحفة» (ص ٨٦): روايته عن معقل بن سنان في «سنن» (١٦) النسائي. وقال المزي [٦٩٩]: ويقال: لم يسمع منه.

⁽١) في «السنن الكبرى»، في كتاب الصوم، باب ذكر الاختلاف على عطاء بن السائب (٢/ ٢٢٤/٣١)، من طريق محمد بن فضيل، عن عطاء، عن الحسن، عن معقل ابن سنان، مرفوعًا (أنطر الحاجم والمحجوم)، وانظر: حاشية «التحفة» لابن العراقي (ص ٨٦).

٢- أبو داود السجري السجستاني. ففي «سؤالات الآجري لأبي داود»
 ٢٧٤): قلت لأبي داود: سمع الحسن من معقل بن يسار؟ قال: نعم.

٣- أبو بكر البزار. وذلك فيما نقله الزيلعي في (كتاب الطهارات) من «نصب الراية» (٩٠/١)، عن «البحر الزخار»، وفيه قوله: «فأما الذين سمع منهم، فهم: ومعقل بن يسار».

* وأما سماع الحسن من أنس بن مالك. فنفاه قوم كابن المديني، وأثبته آخرون، فممن أثبته:

1- أحمد بن حنبل. ففي «المراسيل» (ص٥٥/ ١٥١)، و «الجرح والتعديل» (٢/ ٤١) لابن أبي حاتم: حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل قال: قال أبي: سمع الحسن من أنس بن مالك.

٢- أبو حاتم الرازي. في «الجرح والتعديل» (٢/ ٤١) قال ابن أبي حاتم: فذكرت قول أحمد (يعني: السابق) لأبي، فقال: قد سمع . . . وقال في «المراسيل» (ص أحمد (يعني: السابق) يقول: يصح للحسن سماعه من أنس بن مالك.

٣- ابن معين. ففي «تاريخ» ابن معين، برواية الدوري (٤٠٩٥) قول يحيى: قد سمع الحسن من أنس بن مالك.

٤- البخاريُ. وذلك بإخراجه أحاديث الحسن، عن أنس محتجًا بها في «صحيحه»، ولولا أنها سماع عنده لما أخرجها، فانظر - مثلاً - قوله في كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (٣٥٧٤/ الفتح): حدثنا عبد الرحمن بن مبارك، حدثنا حزم، قال: سمعت الحسن، قال: حدثنا أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: خرج النبي وقي بعض مخارجه، ومعه ناس من أصحابه، فانطلقوا يسيرون؛ فحضرت الصلاة، فلم يجدوا ماءً يتوضئون، فانطلق رجل من القوم، فجاء بقدح من ماء يسير، فأخذه النبي

選款، فتوضأ ثم مد أصابعه الأربع على القدح، ثم قال: (قوموا، فتوضئوا) فتوضأ القوم حتى بلغوا فيما يريدون من الوضوء، وكانوا سبعين، أو نحوه.

٥- البزار. وذلك فيما نقله الزيلعي في (كتاب الطهارات) من «نصب الراية» (١/ ٩٠)، عن «البحر الزخار»، وفيه قوله: «فأما الذين سمع منهم، فهم: أنس بن مالك».

٦- أبو محمد بن حزم. قال في «حجة الوداع» (ص٤١٧ ـ ١٨٤/ رقم ٤٩١-٤٩١):
 وسماع الحسن من أنس قد صح.

ولم أقف على أحد عزا القول بعدم سماع الحسن من أنس إلى ابن المديني ؛ بل ولا أعلم _ الآن _ أحدًا قاله ؛ اللهم إلا ما كان من الزيلعي ؛ فإنه قال في «نصب الراية» (١/ ٩٢): «والحسن لم يسمع من أنس، كما قال البزار»!. والبزار، سبق ونقلنا عنه القول بإثبات سماعه منه ، ولكن البزار ، بعدما صدَّر الذين سمع منهم الحسن بأنسٍ ، عاد وقال بعد قليل : «وروى عن أنس مراسيل ، ولا يثبت له منها إلا ما كان فيه بينهما رجل ، كأبي سفيان ، ويزيد الرقاشي». والذي يظهر لي أن كلام البزار الأخير ، لا تعلق له بالحسن وأمره ، وإنما هو متعلق بعتبة بن غزوان ، وهو استطراد نزع إليه البزار ، عند ذكر عدم سماع الحسن من عتبة ، فقال : «وعتبة روى عن النبي على حديثاً واحدًا . . . وروى عن أنس . . . فذكر هذا الكلام».

وعليه فإن الراجح في هذه المسالة ، هو ثبوت سماع الحسن من أنس. والله أعلم.

وأما سماع الحسن من سمرة بن جندب، فابن المديني يقول بصحته وإثباته، وهذا مستفيض عنه. وهذا بخلاف ما في هذه الفقرة من نسبة القول بنفي السماع إليه. وهذا ما يؤكد ما اعتراني من الشك في صحة هذه الفقرة. ولعل صواب هذه الجملة الأخيرة: (ومن جندب)، ويكون عندئذ (جندب بن عبد الله)؛ فاشتبه الأمر على الناسخ، فكتبها (سمرة بن جندب)، والله أعلم وعلى كل فسيأتى تفصيل القول في سماع الحسن من سمرة بن جندب في الفقرة (٥٤) إن شاء الله تعالى.

[٤٩] قَالَ: وَقَالَ حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيْد: أَمَرَنِي ابْنُ سِيرِين أَنْ أَسْأَلَ الحَسَنَ: مِمَّنْ سَمعَ حَدِيثهُ فِي العَقِيقَةِ؟ قَالَ: فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ سَمُرَةَ. قَالَ: قَالَ شَمُرَة: (كُلُّ مَوْلُودٍ رَهْنٌ بِعَقِيقته؛ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعَهِ).

[٤٩] أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٩٠) عن علي ابن المديني. وعن البخاري ـ من هذا الوجه (١/ ـ أخرجه الترمذي في «جامعه» (١/ ٣٤٢).

وأخرَجه في «الصحيح» في كتاب العقيقة، باب إماطة الأذى عن الصبي في العقيقة (٩/ ٤٠٢/٥٠٤/ الفتح) عن عبد الله بن أبي الأسود.

وأخرجه النسائي في «المجتبى» في كتاب العقيقة، باب متي يعق؟ (٧/ ١٦٦)، وفي «الكبرى» (٤/ ٣٧٢/ ٤٥٣٣) عن هارون بن عبد الله.

وأخرجه الترمذي في «جامعه» في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة الوسطي أنها العصر (١/ ٣٤٢/ ١٨٣) عن أبي موسى محمد بن المثنى.

وأخرجه أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٣٣/ ٤٠٤٤) عن أبي خيثمة. ومن طريق أبي خيثمة: أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٤/ ٣٠٧).

هؤلاء الخمسة، عن قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد، به.

قال عبد الغني: تفرد به قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد، وقد رده آخرون، وقالوا: لا يصح له سماع منه (۲).

قال الحافظ في «الفتح» (٩/ ٧٠٥): «وقد توقف البرزنجي في صحة هذا الحديث؛

⁽١) خلافًا لقول الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ٩٠): ﴿ روى البخاري في ﴿ تَارِيخُهُ عَنَ عَبْدَ اللَّهُ بِنَ أَبِي الأسود وهو إن لم يكن اعتمادًا على الذاكرة ، وهي تخون ؛ فهو من سبق القلم ، وانظر ﴿ فتح الباري ٤ (٩/ ٧٠٥) ، والله أعلم .

٢) (نصب الراية) (١/ ٩٠)، وعنه: المباركفوري في اتحفة الأحوذي، (١/ ٤٥٨).

من أجل اختلاط قريش. وزعم أنه تفردبه، وأنه وهم. وكأنه تبع في ذلك ما حكاه الأثرم، عن أحمد: أنه ضعف حديث قريش هذا، وقال: ما أراه بشيء. ثم قال الحافظ: لكن وجدنا له متابعًا؛ أخرجه أبو الشيخ، والبزار عن أبي هريرة _ كما سأذكره _ وأيضًا؛ فسماع علي بن المديني، وأقرانه من قريش كان قبل اختلاطه فلعل أحمد إنما ضعفه، لأنه ظن أنه إنما حدث به بعد الاختلاط» ا هـ.

وأما عن سبب إرسال ابن سيرين حبيب بن الشهيد، لسؤال الحسن البصري، عن سماعه هذا الحديث بعينه؛ فيقول الحافظ أيضًا (٩/ ٥٠٨):

«فكأن ابن سيرين لما كان الحديث عنده عن أبي هريرة، وبلغه أن الحسن يحدث به ؟ احتمل عنده أن يكون يرويه عن أبي هريرة أيضًا، وعن غيره. فسأل، فأخبره الحسن، أنه سمع من سمرة ؟ فقوي الحديث برواية هذين التابعيين الجليلين، عن الصحابيين. . »

* * *

[٥٠] وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (كُلُّ مَوْلُودٍ رَهْنٌ بِعَقِيقَتِهِ؛ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ، وَيُسَمَّى).

وَعَنْ سَمُرَةً بِنِ جُنْدَبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (كُلُّ غُلاَم رَهْنٌ بَعَقَيقَتِهِ؛ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُدَمَّى)، هَكَذُا قَالَ هَمَّامُ: (يُدَمَّى)، وَقَالَ سَعِيْدُ بْنُ أَبِي عَرُوبةَ: (وَيُسَمَّى).

قَالَ هَمَّامٌ لِقَتَادَةً: كَيْفَ يُدَمَّى؟ قَالَ: تُذْبَحُ العَقِيْقَةُ، ثُمَّ تُسْتَقْبَلُ أَوْدَاجُهَا بِصُوْفَةٍ، أَوْ بِقُطْنَةٍ، ثُمَّ تُوضَعُ عَلَى يَافُوْخِ الصَّبِيِّ.

[0۰] يشير ابن المديني في هذه الفقرة إشارة عابرة إلى الخلاف الذي وقع على قتادة أحد رواة الحديث المذكور أعلاه، عن الحسن، عن سمرة بن جندب. وقد وقع هذا الخلاف في لفظة من ألفاظ هذا الحديث على وجهين:

فأما الوجه الأول: والذي قال راويه: (ويدمّى).

فأخرجه أبو داود في «السنن» في كتاب الضحايا، باب في العقيقة (٣/ ٢٠٢) ومن طريقه: ابن حزم في «المحلى» (٧/ ٥٢٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٤/ ٣١٩) ـ عن حفص بن عمر الحوضي. ومن طريق الحوضي هذا: أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٠٣).

وأخرجه أحمد في «المسند» (١٧/٥) عن عفان. ومن طريق عفان: أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٠٣/٩).

وأخرجه أحمد في (المسند) (٧/٥) عن بهز. وفيه: (ويدمَّى، ويسمَّى)!.

ثلاثتهم (الحَوْضِيّ، وعفَّان، وبهز) عن همام بن يحيى، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب، مرفوعًا. وفيه: (فَكَانَ قَتَادَةُ إِذَا سُئِلَ عَنْ الدَّم، كَيْفَ يُصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ:

إِذَا ذَبَحْتَ الْعَقِيقَةَ، أَخَذْتَ مِنْهَا صُوفَةً، واسْتَقْبَلْتَ بِهِ أَوْدَاجَهَا، ثُمَّ تُوضَعُ عَلَى يَافُوخِ الصَّبِيِّ؛ حَتَّى يَسِيلَ عَلَى رَأْسِهِ مِثْلَ الْخَيْطِ، ثُمَّ يُغْسَلُ رَأْسُهُ بَعْدُ، وَيُحْلَقُ).

قَالَ أَبُو دَاوُد: ﴿ وَهَذَا وَهُمْ مِنْ هَمَّام: (وَيُدَمَّى) ».

وقَالَ أَبُو دَاوُد ـ أَيضًا ـ: «خُولِفَ هَمَّامٌ فِي هَذَا الْكَلامِ، وَهُوَ وَهُمٌّ مِنْ هَمَّامٍ ؛ وَإِنَّمَا قَالُوا: (يُسَمَّى)، فَقَالَ هَمَّامٌ (يُدَمَّى). قَالَ أَبُو دَاوُد: وَلَيْسَ يُؤْخَذُ بِهَذَا».

وقَالَ أَبُو مُحَمَّد ابْنُ حَزْمٍ: «بَلْ وَهِمَ أَبُو دَاوُد؛ لأَنَّ هَمَّامًا ثَبَّتَ، وَبَيَّنَ: أَنَّهُمْ سَأَلُوا قَتَادَةَ عَنْ صِفَةِ التَّدْمِيَةِ الْمَذْكُورَةِ؛ فَوَصَفَهَا لَهُمْ».

* وأما الوجه الثاني: والذي فيه (ويسمَّى) فقد رواه عن الحسن، عن سمرة أربعة: [1] قتادة بن دعامة السدوسي . وقد رواه عن قتادة ستة من الرواة:

(١) سعيد بن أبي عروبة .

أخرجه النسائي في «الكبرى» في كتاب العقيقة ، باب متى يعق؟ (٣/ ٧٧/ ٢٥٥٦/ علمية)، وفي «المجتبى» (٧/ ١٦٦) ـ ومن طريقه: ابن حزم في «المحلى» (٧/ ٢٠٥) ـ، والطبراني في «الكبير» (٧/ ٢٠١) كلاهما من طريق يزيد بن زريع .

وأخرجه أبو داود في «السنن» كتاب الضحايا، باب في العقيقة (٣/ ١٠٦/ ٢٨٣٨) من طريق ابن أبي عدي.

وأخرجه الترمذي في كتاب الأضاحي، باب من العقيقة (١٥٢٢/١٠١) عن الحسن الخلال. وأحمد في «المسند» (٥/٧)؛ كلاهما عن يزيد بن هارون.

وأخرجه ابن ماجه في «السنن» (٢/ ٦٥ ٠١/ ٣١٦٥) من طريق شعيب بن إسحاق.

وأخرجه أحمد(٥/٧) عن محمد بن جعفر . وكذا (٥/ ١٢) عن إسحاق بن عيسي .

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب الذبائح، (٤/ ٢٦٤/ ٧٥٨٧/ العلمية) من

.....

طريق عبد الوهاب بن عطاء.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٩/ ٢٩٩)، وفي «الشعب» (٦/ ٣٩٢) من طريق جعفر بن عون.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ٣٠٤) ـ ومن طريقه: الطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ٢٠١) ـ عن محمد بن بشر العبدي .

الثمانية عن سعيدبن أبي عروبة.

قَالَ أَبُو دَاوُد: ((وَيُسَمَّى) أَصَحُّ؛ كَذَا قَالَ سَلاَّمُ بْنُ أَبِي مُطِيعٍ، عَنْ قَتَادَةَ، وَإِيَاسُ بْنُ دَغْفَلٍ، وَأَشْعَتُ، عَنْ الْحَسَنِ، قَالَ: (وَيُسَمَّى). وَرَوَاهُ أَشْعَتُ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنِ النَّبِيُ ﷺ: (وَيُسَمَّى)».

(٢) شعبة بن الحجاج.

أخرجه ابن الجارود في «المنتقى» (ص ٢٢٩/ ٩١٠) عن محمد ابن يحيى، عن يزيد بن هارون، عن شعبة.

(٣) أبان العطار.

أخرجه أحمد في «مسنده» (٥/ ١٧). وابن عبد البر في «التمهيد» (٤/ ٣٥٧) من طريق أحمد بن زهير. كلاهما عن عفان بن مسلم، عن أبان.

(٤) سلام بن أبي مطيع.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ٢٠١)، وأبو نُعَيم في «حليةالأولياء» (٦/ ١٩١)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣٠٨/ الفكر) من طريق إبراهيم بن الحجاج السامي، عن سلام.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ٢٠١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٠/٤) من طريق معلَّى بن أسد العمي.

قال أبو نعيم: «رواه عن قتادة: غيلان بن جامع، وشعبة، وحماد، وسعيد، وهمام، وعمر بن إبراهيم».

وقال ابن عدي: «ولسلام أحاديث حسان غرائب، وإفرادات. وهو يُعَدُّ من خطباء أهل البصرة، ومن عقلائهم. وكان كثير الحج ومات في طريق مكة. ولم أر أحدًا من المتقدمين، نسبه إلى الضعف، وأكثر ما في حديثه: أن روايته عن قتادة فيها أحاديث ليست بمحفوظة؛ لا يرويها عن قتادة غيره. ومع هذا كله؛ فهو عندي لا بأس به، وبرواياته».

قلت: وليس هذا الحديث من هذه الغرائب، ولا الإفرادات؛ فقد توبع عليه كما هو بين من هذا التخريج، والحديث محفوظ على الراجح عن قتادة، كما رواه سلام، والله أعلم.

(٥) غيلان بن جامع.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ٢٠١) من طريق يعلى ابن الحارث، عن غيلان.

[٢] إسماعيل بن مسلم، عن الحسن.

وهذا أخرجه الترمذي في كتاب العقيقة، باب منه (١٥٢٢/١٠١/٤) من طريق على بن مسهر.

وأحرجه الروياني في «مسنده» (٢/ ٥٥/ ٨٢٤)، والطبراني في «الكبير» (٧/ ٢٢٩) من طريق المحاربي.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ٢٢٩) من طريق علي بن هاشم.

ثلاثتهم، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن سمرة، به.

............

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

[٣] مَطَرٌ الوَرَّاقُ، عن الحسن.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ٢٢٤) من طريق إبراهيم بن طهمان، عن مطر الوراق، عن الحسن، عن سمرة، به.

[٤] أبو حرة واصل بن عبد الرحمن، عن الحسن.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ٢٢٤) من طريق حفص ابن عمر النجار، عن أبي حرة، عن الحسن، عن سمرة، به:

النظر في الخلاف

فأما الوجه الأول: والذي قال راويه: (ويُدَمَّى). فقد رواه:

[۱] همام بن يحيى بن دينار العوذي. وهو ثقة ثبت، لكن في حفظه شيئًا، وكتابه أصح. قال يزيد بن زريع: همام حفظه رديء، وكتابه صالح. وانظر: «الجرح والتعديل» أصح. قال يزيد بن زريع: همام حفظه رديء، الفكر)؛ و«التقريب» (۷۳۱۹).

• وأما الوجه الثاني: والذي فيه (ويسمى) فقد رواه عن قتادة:

[١] سعيد بن أبي عروبة. وهو ثقة ثبت، وانظر ترجمته في الفقرة (٢).

[٢] شعبة بن الحجاج. أمير المؤمنين في الحديث، الثقة الثبت. تقدمت ترجمته في الفقرة(٢).

[٣] أبان بن يزيد العطار. ثقة ثبت، له أفراد، وكان القطان يقدمه على همام، وأصحابه يخالفونه فيقدمون همامًا على أبان. وانظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٩٩)؛ و «التقريب» (١٤٣).

[٤] سلَّام بن أبي مطبع. ثقة، صاحب سنة، وهو خطيب أهل البصرة، إلا أن

روايته عن قتادة لا تخلو من ضعف، ولكنه في هذا الحديث خصوصًا توبع، فزال ما يخشى من ضعفه في قتادة، والله أعلم. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٢٥٢/٤)؛ والتقريب» (٢٧١١).

[0] غيلان بن جامع. ثقة، وهو قاضي الكوفة. وانظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٥٣)؛ و «تهذيب التهذيب» (٨/ ٢٢٦)؛ و «التقريب» (٥٣٦٨).

وأقول: إن الوجه الأول (ويُدَمَّى) رواه عن قتادة ثقة واحد فحسب، ولا يدرى أحدث به من حفظه أم من كتابه، وكان في حفظه شيء في حين روى الوجه الثاني عن قتادة، خمسة من ثقات أصحابه؛ فيهم: مثل شعبة، وسعيد بن أبي عروبة! وناهيك بهما إتقانًا وضبطًا! فمقتضي الترجيح: أن تكون رواية همام شاذة؛ إن لم تكن منكرة!!.

ولكن يبقى بعد ذلك أن نقف مع من قالوا بخلاف ذلك، وقدموا رواية همام الوحيدة، على رواية الخمسة المذكورين، فممن قدم رواية همام:

١- ابن حزم الأندلسي، وقد سبق نقل قوله في «المحلى»: «بَلْ وَهِمَ أَبُو دَاوُد؛ لأَنْ
 هَمَّامًا ثَبَّتَ، وَبَيَّنَ أَنَّهُمْ سَأَلُوا قَتَادَةَ عَنْ صِفَةِ التَّدْمِيّةِ الْمَذْكُورَةِ؛ فَوَصَفَهَا لَهُمْ».

۲_ ابن كثير، حيث يقول في «التفسير» (١/ ٣٥٩) بعد سوقه رواية (ويسمى):
 «فقد رواه أحمد، وأهل السنن، وصححه الترمذي. وروى (ويدمى)؛ وهو أثبت وأحفظ، والله أعلم».

٣_ وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح»(٩/ ٨٠٥) معلقًا على قول أبي داود:

(وَاسْتُشْكِلَ مَا قَالَهُ أَبُو دَاوُدَ؛ بِمَا فِي بَقِيَة رِوَايَة هَمَّام عَنْده: أَنَهُمْ سَأَلُوا قَتَادَةَ عَن الدَّم؛ كَيْف يُصْنَع بِهِ؟ فَقَالَ: إِذَا ذَبَحْتَ الْعَقِيقَةَ، أَخَذْتَ مِنْهَا صُوفَةً، وَاسْتَقْبَلْتَ بِهِ أَوْدَاجَهَا، ثُمَّ تُوضَعُ عَلَى يَافُوخِ الصَّبِيِّ؛ حَتَّى يَسِيلَ عَلَى رَأْسِهِ مِثْلَ الخَيْطِ، ثُمَّ يُغْسَلُ رَأْسُهُ بَعْدُ، وَيُحْلَقُ. فَيَبْعُدُ مَعَ هَذَا الضَّبْط أَنْ يُقَال: إِنَّ هَمَّامًا وَهِمَ عَنْ قَتَادَةً فِي قَوْله «وَيُدمَّى»؛ إِلاَّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ أَصْلِ الْحَدِيثِ ﴿ وَيُسَمَّى ﴾، وَأَنَّ قَتَادَةَ ذَكَرَ الدَّم ، حَاكِيًا عَمَّا كَانَ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّة يَصْنَعُونَهُ. وَمِنْ ثَمَّ قَالَ إِبْنُ عَبْد البر [التمهيد ٤/ ٣٢٠]: لا يُحْتَمَل هَمَّام فِي هَذَا الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ ، فَإِنْ كَانَ حَفِظَهُ فَهُو مَنْسُوخِ . اهـ » . وأوضح منه قوله _ أي الحافظ _ في التلخيص الحبير » (٤/ ٢٦٨): ﴿ ويدل على أنه ضبطها: أن في رواية بهز عنه ذكر التلخيص الحبير » (١٤/ ٢٦٨): ﴿ ويدل على أنه ضبطها: أن في رواية بهز عنه ذكر الأمرين : (التدمية ، والتسمية) ، وفيه : أنهم سألوا قتادة عن هيئة التدمية ، فذكرها . فكيف يكون تحريفًا من التسمية ، وهو يضبط أنه سأل عن كيفية التدمية . . . » .

وتعقبه الشيخ ناصر الدين الألباني في «إرواء الغليل» (٤/ ٣٨٨) قائلاً:

«و[هذا] الجواب صحيح، لو كانت الدعوى محصورة في كون هذه اللفظة (ويسمى)، تحرفت عليه فقال: (ويدمى)، ولكن الدعوى أعم من ذلك، وهي أنه أخطأ فيها؛ سواء كان المحفوظ عنه إقامتها مقام (ويُسمَّى)، أو كان المحفوظ الجمع بين اللفظين؛ فقد اختلفوا عليه في ذلك، وهو في كل ذلك واهم. وهذا وإن كان بعيدًا بالنسبة للثقة؛ فلا بد من ذلك ليسلم لنا حفظ الجماعة، فإنه إذا كان صعبًا تخطئة الثقة الذي زاد على الجماعة؛ فتخطئة هؤلاء ونسبتهم إلى عدم الحفظ أصعب...».

وأزيد على ما قاله الشيخ الألباني، فأقول: وليس همام ـ مع ثقته ـ بالذي يرد من أجله شعبة، وابن أبي عروبة، ومن معهما من بقية الثقات، بل الخطأ به أولى، والوهم أجدر بالواحد، وهمام يقع منه مثل هذا الوهم، وليس ببعيد أن يكون أدخل حديثاً في حديث، تمامًا كما صنع، فيما رواه أبو داود (١٩١)، والترمذي (١٧٤٦)، والنسائي حديث، تمامًا كما صنع، فيما رواه أبو داود (١٩١)، والترمذي (١٧٤٦)، وابن ماجه (٣٠٣)، وغيرهم؛ من حديث همام بن يحيى، عن ابن جريج، عن أنس، قال: كان النبي عليه إذا دخل الخلاء، وضع خاتمه.

فإن أبا داود قال عن رواية همام تلك: «هذا حديث منكر؛ وإنما يعرف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس، أن النبي ﷺ (اتخذ خاتمًا من وَرِقِ، ثم

ألقاه)، والوهم من همام، ولم يروه إلا همام». فمن تأمل نوع هذا الوهم الذي وقع في حديث الخاتم، وكيف أن همامًا غير اللفظ والمعنى تمامًا، ثم قارن هذا بصنيعه هنا في حديث العقيقة؛ اطمأنت نفسه إلى تعصيب الجناية بهمام وحده. والله أعلم.

[01] قَالَ: سُئِلَ يُونسُ بْنُ عُبَيّدٍ، عَنِ الصَّبِيِّ؛ يُلَطَّخُ رَأْسُهُ بِدَمِ عَقِيْقَتِهِ؟ قَالَ: كَانَ الحَسَنُ يَقُولُ: هُوَ رِجْسٌ، كَانَ أَهْلُ الجَاهِلِيَّةِ يَقْعَلُونَهُ.

وَعَنِ الْحَسَنِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ [له/أ] سِيرِينَ: أَنَّهُمَا كَرِهَا أَنْ يُلَطَّخَ رَأْسُ الصَّبِي بِدَمٍ عَقِيْقَتِهِ.

[01] أخرج هذين الأثرين ابن أبي شيبة في «المصنف» في كتاب العقيقة (٥/ ١١٦) قال: حدثنا عبد الأعلى، عن الحسن، ومحمد: أنهما كرها أن يلطخ رأس الصبي من دم العقيقة. وقال الحسن: الدم رجس.

قال الحافظ في «الفتح» (٩/ ٨٠٥) عنه: «بسند صحيح».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٣١٨/٤): «ولا أعلم أحدًا من أهل العلم قال: يدمى رأس الصبي بدم العقيقة، وأنكر ذلك سائر أهل العلم، وكرهوه.

وحجتهم في كراهيته: قول رسول الله ﷺ في حديث سلمان بن عامر الضبي: (وأميطوا عنه الأذى)؛ فكيف يجوز أن يؤمر بإماطة الأذى عنه، وأن يحمل على رأسه الأذى؟!

وقوله ﷺ: (أميطوا عنه الأذى) ناسخ لما كان عليه أهل الجاهلية، من تخضيب رأس الصبي بدم العقيقة . . . إلى آخره».

وقال الحافظ في «الفتح» (٩/ ٨٠٥): 4... كره الجمهور التدمية. ونقل ابن حزم استحباب التدمية عن ابن عمرو وعطاء، ولم ينقل ابن المنذر استحبابها إلا عن الحسن وقتادة؛ بل عند ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن أنه كره التدمية».

[07] وَعَنْ هَيَّاجِ بْنِ عِمْرَانَ البُرْجُمِيِّ (١)، قَالَ: أَبِقَ غُلام لأبي، فَنكَرَ: إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ، لَيَقْطَعَنَّ يَدَهُ، أَوْ يَقْطَعَ مِنهُ طَائفًا. قَالَ: فَأَتَى سَمُرَةَ ابْنَ جُندَب، فَذَكَرَ فَدَرَ عَلَيْهِ، لَيَقْطَعَنَّ يَدَهُ، أَوْ يَقْطَعَ مِنهُ طَائفًا. قَالَ: فَأَتَى سَمُرَةَ ابْنَ جُندَب، فَذَكَرَ ذِلكَ لَهُ، فَقَالَ: (مَا خَطَبنَا رَسُولُ الله ﷺ خُطْبةً ؛ إِلاَّ نَهَاناً عَنِ المُثلَة ، وَأَمَرَنَا بِللسَّدَقَةِ). وَأَتَى عِمْرَانَ بِنَ حُصَيْنٍ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ مثلَ مَا قَالَ سَمُرَةً . (٢) عَنْ هَيَّاجٍ، بِالصَّدَقَةِ). وَأَتَى عِمْرَانَ بِنَ حُصِيْنٍ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ مثلَ مَا قَالَ سَمُرَةً . (٢) عَنْ هَيَّاجٍ، عَنْ عِمْرَانَ، وَسَمُرَةً بِنَحْوِهِ.

[07] أخرج حديث الهياج البرجمي، عن سمرة وعمران رضي الله عنهما: أحمد في «المسند» (٣٣/ ٧٨/ ١٩٨٤٤) عن محمد بن جعفر.

والطبراني في (الكبير) (١٨/ ١٧ ٢/ ٥٤٢) من طريق يزيد بن زريع.

كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة.

وأخرجه أحمد في «المسند» كذلك (۱۹۸٤٦/۸۰/۳۳) عن بهز ابن أسد، وعفان.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» في كتاب الإيمان، باب من جعل في النذر كفارة يمين (٩/ ٦٩)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ١٧ / ٥٤٣) من طريق عفان.

وأخرجه البيهقي في (الموضع السابق) من طريق محمد بن سنان العَوَقي. ثلاثتهم (بهز، وعفان، وابن سنان) عن همام.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» ١٥٨١٩/٤٣٦/٨٠) ـ وعنه أحمد في «المسند» (١٥٨١/٢١٦/١٨)، ومن طريقه: الطبراني في «الكبير» (١٩٨٤٧/٨١) ـ عن معمر.

⁽١) بضم الباء المنقوطة بواحدة، وسكون الراء، وضم الجيم. وهذه النسبة إلى البراجم، وهي قبيلة من تميم بن مو · · وانظر: «الأنساب» للسمعاني (١/ ٣٠٨).

⁽٢) تقدير الكلام: (الحسن يرويه، عن هياج . . .).

ثلاثتهم (سعيد بن أبي عروبة، وهمام، ومعمر) عن قتادة، عن الحسن، عن هياج البرجمي، عن عمران، وسمرة، به.

قال البيهقي: «وهذا الإسناد موصول؛ إلا أن الأمر بالتكفير عن يمينه (١)، موقوف منه على عمران وسمرة؛ وأما الهياج بن عمران، فإنه مختلف في اسمه؛ فقيل هكذا، وقيل: حبان بن عمران البرجمي».

قلت: هياج بن عمران البرجمي: جهله ابن المديني ـ كما سيأتى في الفقرة (٧٦) ـ، ووثقه ابن سعد، وذكره ابن حبان في «ثقاته»، وقال ابن حجر: مقبول. يعني: إن توبع؛ وإلا فلا.

وقال الطبراني: «هكذا رواه معمر، وهمام [عن] قتادة، عن الحسن، عن هياج. وخالفه سعيد بن أبي عروبة، وهمام بن يحيى (٢٠).

وقال الضياء المقدسي في «المختارة» (٧/ ٦٩): «قال الدارقطني ـ [بعد كلام] ـ: . . . وخالفهم معاذ بن هشام؛ فرواه عن أبيه، عن قتادة، عن الحسن، عن هياج بن عمران، عن سمرة، وعمران بن الحصين. وكذلك رواه همام، ومعمر، عن قتادة. ثم قال: وأشبهها بالصواب: ما قاله معاذ بن هشام عن أبيه، بمتابعة معمر، وهمام، عن قتادة، عن الحسن، عن هياج بن عمران، عن سمرة، وعمران بن الحصين».

* * *

⁽١) يعني قوله في الحديث ـ كما عند أحمد: (فليكفر عن يمينه، ويتجاوز عن غلامه). ولا خلاف في كونه موقوفًا؛ وأنه من كلام عمران وسمرة لهياج البرجمي، والله أعلم.

⁽٢) أشعر أن في قول الطبراني اضطرابًا، ولا يظهر لي خلاف بين رواية معمر وابن أبي عروبة وهمام إلا أن رواية همام عنده ليس فيها ذكر سمرة، وقد كرر همامًا في الوجهين، وكان في المطبوع من «الكبير» (وقتادة)! فغيرتها إلى (عن قتادة) وهو الصواب؛ والله أعلم.

[٥٣] وَلَمْ يَرْوِ عَنِ الحَسَنِ شَيئًا، يَقُولُ: (قَرَأْتُ في كِتَابِ سَمُرَةً)؛ إلاَّ حَدِيْنًا وَاحِدًا، رَوَاهُ ابْنُ عَوْنٍ: (مَتَى يَحِلُّ للرِّجُلِ أَنْ يَأْكُلَ المَيْنَةَ)، وَلاَ أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ الحَسَنِ، (عَنْ سَمُرَةً) (١).

وَرَوَاهُ ابْنُ عَوْنٍ: (قَرَأْتُ فِي كِتَابِ سَمُرَةً).

وَهَذِهِ الأَحَادِيْثُ فِي كِتَابِ سَمُرَةً، وَلَكِنَّ أَحَادِيْثَهُ الَّتِي رَوَاهَا (عَنْ سَمُرَةً)، غَيْرُ هَذَا الحَدِيْثِ.

[٥٣] حديث ابن عون المذكور؛ أخرجه:

الحاكم في «المستدرك» في كتاب الأطعمة، باب جواز أكل الميتة عند الاضطرار (٧٢٤٠/١٧٣) من طريق أبي المثنى معاذ بن المثنى ابن معاذ، عن أبيه المثنى بن معاذ.

وأخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في «غريب الحديث» (١/ ٣٦/١٩٠) ـ ونقله عنه: البيهقي في «الكبرى» (٩/ ٣٥٦) ـ.

كلاهما (المثني، وأبو عبيد) عن معاذ بن معاذ.

وأخرجه الطبري في «التفسير» (٦/ ٨٧) عن يعقوب بن إبراهيم. وأخرجه تمام في «الفوائد» (١/ ١٢٨/٥٨)، و(٣/ ٢٠٩/٢٠٩ «الروض البسام») من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن عُليَّة.

كلاهما عن إسماعيل ابن علية.

وأخرجه الطبري في «التفسير» (٦/ ٨٧) عن هناد، وأبي هشام الرفاعي، عن يحيى

 ⁽١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: (ولو رواه أحد عن الحسن، (عن سمرة) لكان غلطًا)، أو نحو هذا، كما بينته في تعليقي على هذه الفقرة عاليه، فانظره متفضلًا، والله تعالى أعلم.

ابن أبي زائدة .

وأخرجه أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٢٦٠/ ٢١٨٧) عن هشيم.

الأربعة (معاذ، وابن علية، ويحيى، وهشيم) عن ابن عون، قال قرأت عند الحسن كتاب (١) سمرة بن جندب إلى بنيه، وفيه: أن رسول الله (٢) ﷺ قال: (يجزئ من الضرورة أو صبوح). وهذا لفظ الحاكم.

قال الحاكم: «إسناده على شرط الشيخين». فتعقبه الحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٦/٢/٤٦) بقوله: «إلا أن فيه انقطاعًا»!

قلت: وهذا القول من الحافظ مبني على ما قدمه في أول أحاديث سمرة من «الإتحاف» (٦/ ١٤) حيث قال: «وقد اختلف في سماع الحسن البصري منه، وأثبت الأكثرون سماعه منه لحديث العقيقة فقط»؛ فكأنه رحمه الله كان يرتضي قول الأكثرين، وعلى كلَّ؛ فسيأتى بحث سماع الحسن من سمرة، مفصلاً بعد قليل، والله تعالى أعلم.

ومقصود ابن المديني من هذه الفقرة _ والله أعلم _: أن الحسن روى أحاديث من كتاب سمرة، ولم يسمعها من سمرة، وهذا يقتضي الانقطاع _ كما سيأتي _ وروى أحاديث أُخر قد سمعها منه، ولم يروها من كتاب _ وابن المديني يثبت سماع الحسن من سمرة، كما سيأتي.

ثم يقول ابن المديني: إنه لم يرو عن الحسن من القسم الأول ـ وهو ما رواه من

⁽۱) في رواية «الفوائد» عن ابن عون، عن الحسن، عن سمرة! ولكن مدارها على إبراهيم بن إسماعيل بن علية، وهو ليس بشيء - كما يقول ابن معين -، وقال العجلي: جهمي خبيث ملعون. وانظر: «اللسان» (١١٩/١ ـ ١١٩)، ويناءً على ذلك فهذا السياق لا يصح، والله أعلم.

⁽٢) لم يرد التصريح برفعه إلى النبي على عند أبي عبيد، والطبري، وأحمد، وهذا محمول على الرفع؛ فإن كتاب سمرة كان أحاديث كتبها سمرة لبنيه؛ ليس إلا، فمجرد نسبة شيء إلى كتاب سمرة، لا يحتمل إلا الرفع، والله أعلم.

كتاب سمرة، ولم يسمعه منه _ إلا حديث واحدٌ، وهو حديث ابن عون المذكور في أكل الميتة للمضطر. وقد صرح فيه ابن عون بأنه (من كتاب سمرة).

ويقول بعدها: (ولا أعلم أحدًا رواه) يعني: حديث الميتة المذكور، فترك التصريح بأنه من كتاب سمرة، وقال (عن الحسن عن سمرة) فجعله من القسم الثاني، وهو الذي سمعه الحسن من سمرة، ولم يقرأه في كتاب سمرة.

ثم قال بعدها: (ولو رواه أحد عن الحسن عن سمرة) يعني بهذا السياق الذي سبق بيان غلطه، وأنه لم يروه أحد؛ فلو رواه أحد والحال هذه لكان غلطًا منه ووهمًا من أوهامه.

وعلى هذا الفهم والله أعلم بصحته يكون قول ابن المديني: (ولا أعلم أحدًا رواه عن الحسن، (عن سمرة). .)؛ يعني: لا أعلم أحدًا رواه بهذا السياق من وجه صحيح؛ وإلا فقد روي بهذا السياق، ولكن من وجه لا يُثبِتُ أهل النقد مثله، وهو ما رواه تمام الرازي في «الفوائد» (١/ ١٨/ ١٨٨)، و«الروض البسام» (٣/ ٢٠٩) من طريق إبراهيم بن إسماعيل ابن علية: نا أبي، عن ابن عون، عن الحسن، عن سمرة بن جندب، قال رسول الله على فذكره.

ولكن هذا لا يثبت، وآفته: إبراهيم بن إسماعيل بن علية، قال فيه الشافعي: هو ضال، جلس بباب الضوال^(۱)؛ يضل الناس. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال العجلي: جهمي خبيث ملعون. وقال ابن عبد البر: له شذوذ كثير. وقال الذهبي: جهمي هالك. وأقره ابن حجر. وانظر: «لسان الميزان» (١٩٨١ ـ ١٢٠)، والله أعلم.

⁽١) باب الضّوال: موضع كان بجامع مصر. قاله الحافظ في «اللسان» (١١٩).

[0٤] وَقَدْرَوَى سَمُرَهُ أَكْثَرَ مِنْ ثلاثِينَ حَدِيثًا مَرْفُوْعًا وَغَيْرَهَا.

وَالحَسَنُ قَدْ سَمِعَ مِنْ سَمُرَةً؛ لأَنهُ كَانَ فِيْ عَهْدِ عُثْمَان ابنَ أَربعَ عَشْرَةَ وَأَشْهُرٍ، وَمَاتَ سَمُرَةُ فِيْ عَهْدِ زِيَادٍ.

[0٤] أما عدد ما رواه سمرة من الحديث، فابن المديني يقول إنه أكثر من ثلاثين حديثًا مرفوعًا وغيرها، وقد خالفه في ذلك غيره.

فقال بَقِيُّ بن مخلد الأندلسي في «مقدمة مسنده» (ص ٨٣) _ عند تعداد ما لكل صحابي من الحديث فيه _: «سمرة بن جندب: مائة حديث وثلاثة وعشرون حديثًا».

وقال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢٣٦/١): «روى له عن رسول الله ﷺ مائة حديث، وثلاثة وعشرون حديثًا اتفقا منها على حديثين؛ وانفرد البخاري بحديثين، ومسلم بأربعة».

والأولى بالقبول هنا: هو قول بقي بن مخلد، والنووي، والذي يجعلها مائة وثلاثة وعشرين حديثًا؛ لأن من علم حجة على من لم يعلم. اللهم إلا أن يقال: إن قول ابن المديني: أنها أكثر من ثلاثين حديثًا؛ بالنظر إلى الثابت الصحيح منها عن سمرة. ويكون قول من جعلها فوق المائة؛ باعتبار الثابت وغيره، والله تعالى أعلم.

وأما عدد أحاديث الحسن، عن سمرة فحسب؛ فيقول الذهبي في «السير» (٤/ ٥٨٧): «اختلف النقاد في الاحتجاج بنسخة الحسن عن سمرة؛ وهي نحو من خمسين^(١) حديثا».

وقال الحافظ قاسم بن قُطْلُوبُغًا في كتاب «من روى عن أبيه عن جده» (ص ١٩٢) عن ما رواه خبيب بن سليمان بن سمرة، عن أبيه، عن جده: «وهي نسخة فيه بها ثمانون

⁽١) ذهل الأستاذ بوقريص في انشرته؛ (ص ١٠١) هامش (٣) فجعل قول الذهبي هذا في ما رواه سمرة عمومًا، وليس الأمر كذلك، بل قول الذهبي في ما رواه الحسن عن سمرة فحسب، والله أعلم.

حديثًا». فإن كانت هذه النسخة هي التي ذكر البزار في «مسنده» ((): «... أنَّ الحسن لما رغب عن السماع من سمرة رجع إلى ولده، فأخرجوا له صحيفة سمعوها من أبيهم، فكان يرويها من غير أن يخبر بسماع ..». فيكون قول الحافظ قاسم أولى من قول الحافظ الذهبي، لما فيه من الزيادة، ويقال فيه ما قيل في قول ابن المديني، وَبِقيَّ والنووي. وإن كانت هذه غير تلك، فلا إشكال، والله تعالى أعلم بالصواب.

وأما سماع الحسن من سمرة؛ فموضع من مواضع النزاع بين أهل العلم، وقد لخص ذلك النزاع، وشرحه أحسن شرح، الإمام الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ٨٨ ـ ٩١) فقال _ يرحمه الله تعالى _:

«وفي سماع الحسن من سمرة ثلاثة مذاهب:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ سَمِعَ مِنهُ مُطلقًا، وهو قول ابن المديني، ذكره عنه البخاري في أول «تاريخه الوسط» (۲) فقال: حدثنا الحميدي ثنا سفيان عن إسرائيل، قال: سمعت الحسن يقول: ولدت لسنتين بقيتا من خلافة عمر. قال علي: سماع الحسن من سمرة صحيح، انتهى.

ونقله الترمذي في «كتابه» (٣) فقال في (باب الصلاة الوسطى): قال محمد بن إسماعيل (يعني البخاري): قال علي (يعني ابن المديني): سماع الحسن من سمرة صحيح، انتهى.

ولم يحسن شيخنا علاء الدين، فقال مقلدًا لغيره: قال الترمذى: سماع الحسن من سمرة عندي صحيح.

والترمذي لم يقل ذلك، فإنما نقله عن البخاري عن ابن المديني، كما ذكرناه،

 ⁽۱) نقلاً عن (نصب الراية) (۱/ ۸۹).

 ⁽٢) «التاريخ الأوسط» (١/ ٢٨٢/ زنجويه)، و(١/ ٣٩٣/ التخفاف).

⁽٣) ﴿ سنن الترمذي ١ (١/ ٣٤٢) ، وكذا (٣/ ٥٩٠).

.....

ولكن الظاهر من الترمذي أنه يختار هذا القول فإنه صحح في «كتابه» عدة أحاديث من رواية الحسن عن سمرة، واختار الحاكم هذا القول، فقال في كتابه «المستدرك» (١) بعد أن أخرج حديث الحسن، عن سمرة: (إن النبي ﷺ كانت له سكتتان: سكتة إذا كبر، وسكتة إذا فرغ من قراءته): ولا يتوهم أن الحسن لم يسمع من سمرة، فإنه سمع منه، انتهى.

وأخرج في «كتابه» عدة أحاديث من رواية الحسن عن سمرة، وقال في بعضها: على شرط البخاري، وقال في «كتاب البيوع» (٢) بعد أن روى حديث الحسن عن سمرة: (أن النبي على نهى عن بيع الشاة باللحم): وقد احتج البخاري بالحسن عن سمرة، انتهى.

القول الثاني: أنه لم يسمع منه شيئًا، واختاره ابن حبان في "صحيحه" فقال في النوع الرابع من القسم الخامس، بعد أن روى حديث الحسن عن سمرة: أن النبي سلط كانت له سكتتان، والحسن لم يسمع من سمرة شيئًا، انتهى.

وقال صاحب «التنقيح»: قال ابن معين: الحسن لم يلق سمرة. وقال شعبة: الحسن لم يسمع من سمرة كتاب، ولا الحسن لم يسمع من سمرة كتاب، ولا يثبت عنه حديث، قال فيه: سمعت سمرة، انتهى كلامه.

القول الثالث: أنه سمع منه حديث العقيقة فقط، قاله النسائي، وإليه مال الدارقطني في «سننه» (٥) فقال: في حديث السكتتين: والحسن اختلف في سماعه من سمرة، ولم يسمع منه إلا حديث العقيقة، فيما قاله قريش بن أنس (٢)، انتهى. واختاره عبد الحق في «أحكامه» فقال عند ذكره هذا الحديث: والحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة.

⁽١) (١/ ٤٧٢/١١٨).

⁽۲) «المستدرك» (۲/ ۲۳۵/ ۲۲۹٤).

⁽٣) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١٥/١١٣/١١٥).

⁽٤) قتاريخ ابن معين ابرواية الدوري (٤٠٥٣)، و(٤٠٦٤).

⁽۵) «سنن» الدارقطني (۱/ ۳۳۲).

⁽٦) يعنى الراوي عنه.

واختاره البزار في «مسنده» فقال في آخر (ترجمة سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة): والحسن سمع من سمرة حديث العقيقة؟ ثم رغب عن السماع عنه، ولما رجع إلى بلده أخرجوا له صحيفة سمعوها من أبيهم، فكان يرويها عنه من غير أن يخبر بسماع ؛ لأنه لم يسمعها منه، انتهى.

روى البخاري في «تاريخه» (۱) عَنْ عبد الله بن أبي الأسود عن قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد، قال: قال محمد بن سيرين: سل الحسن ممن سمع حديثه في العقيقة؟ فسألته، فقال: سمعته من سمرة. وعن البخاري رواه الترمذي في «جامعه» بسنده ومتنه، ورواه النسائي عن هارون بن عبد الله عن قريش. وقال عبد الغني: تفرد به قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد، وقد رده آخرون، وقالوا: لا يصح له سماع منه، انتهى».

والذي أظنه: أن الصواب قول من قال بثبوت السماع، وهم الذين طردوا ما صرح فيه بالسماع فيما لم يأت فيه تصريح، وممن قال بهذا: ابن المديني، والبخاري، والترمذي، والحاكم، وأبو داود السجستاني؛ ومن معهم، وذلك لقيام الحجة على ذلك، وهي ورود التصريح بالسماع من طرق صحيحة بينة عن الحسن:

فمنها ما سبق في الفقرة (٤٩) من سؤال حبيب بن الشهيد للحسن، عن سماعه حديث العقيقة، وإخبار الحسن له بسماعه من سمرة.

ومنها: ما قاله أحمد في «مسنده» (١٢/٥): حدثنا هشيم، حدثنا حميد، عن الحسن، قال: جاءه رجل، فقال: إن عبدًا له أبق، وإنه نذر: إن قدر عليه، أن يقطع يده. فقال الحسن: حدثنا سمرة، قال: قلما خطب النبي عَلَيْ خطبة إلا أمر فيها بالصدقة، ونهى فيها عن المثلة.

⁽١) سبق في الفقرة (٤٩) بيان خطأ الإمام الزيلعي _ رضي الله عنه _ في عزوه رواية عبدالله بن أبي الأسود، إلى «التاريخ الكبير» للبخاري، وبينت هنالك أن هذه الرواية في «الصحيح» له، وأن التي في «التاريخ» روايته عن ابن المديني. وهي التي نقلها الترمذي في «جامعه» لا رواية ابن أبي الأسود. والله تعالى أعلم.

قال العلائي في «جامع التحصيل» (١٦٢) وعنه ابن العراقي في «التحفة» (ص

٨٩): ﴿وهذا يقتضي سماعه من سمرة لغير حديث العقيقة》.

«دلت هذه الصحيفة على أن الحسن سمع من سمرة».

ومنها: في أسنن أبي داود في كتاب الصلاة، باب التشهد (٩٧٥): حدثنا محمد بن داود بن سفيان: حدثنا يحيى بن حسان: حدثنا سليمان بن موسى أبو داود: حدثنا جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب: حدثني خبيب بن سليمان بن سمرة، عن أبيه سليمان بن سمرة، عن سمرة بن جندب: أما بعد؛ (أمرنا رسول الله عليه إذا كان في وسط الصلاة، أو حين انقضائها؛ فابد وا قبل التسليم فقولوا التحيات . . . الحديث . . . قال أبو داود:

قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٢٦٩): «ولم يظهر لي وجه الدلالة بعد!».

وقال العظيم آبادي في «عون المعبود» (٣/ ١٨٥): «فثبت أنه كان عند أبناء سمرة صحيفة من سمرة، وأنهم جمعوا ما كتب إليهم سمرة؛ فصارت هذه المكاتيب عندهم بمنزلة الصحيفة والكتاب، وأما قول المؤلف: (دلت هذه الصحيفة. . .)، فوجه دلالتها وتعلقها بالباب: أن هذا اللفظ الذي رواه سليمان بن سمرة، عن أبيه بقوله: (أما بعد؛ فإن رسول الله على إلخ . . . من ألفاظ الصحيفة التي أملاها سمرة، ورواها عنه ولده سليمان . فأراد أبو داود أن سليمان بن سمرة، كما صح سماعه من أبيه بهذه الصحيفة وغيرها، كذلك الحسن البصري صح سماعه بهذه الصحيفة وغيرها من سمرة؛ لأن كلا منهما، أي: سليمان بن سمرة، وكذا الحسن بن يسار من الطبقة الثالثة؛ فدل ذلك: أن الحسن سمع من سمرة، كنا أن سمرة من أبيه سمرة، لأنهما من الطبقة الثالثة، فلما سمع سليمان من أبيه سمرة؛ فلا مانع أن يكون الحسن سمع منه، وأن أبا داود من القائلين بأن الحسن البصري، ثبت سماعه من سمرة . . . كذا في «غاية المقصود شرح سن أبي داود»ا هـ.

وكذلك فمن نفى سماع الحسن من سمرة، فلم يأت على ذلك بدليل؛ إلا أنه لم يقف على تصريحه بالسماع. ومعلوم أن من وقف وعلم حجة على من لايعلم، والمثبت عنده زيادة علم.

وأما من فرق بين حديث العقيقة، وغيره؛ فكذلك لم يأت بما يشف. وليس هناك ما يمنع أن يكون الحسن سمع من سمرة غير حديث العقيقة، ولكن لم يسأله أحد عن سماعه فيه، ويؤيد هذا ما سبق قبل أسطر من تصريح الحسن بسماعه من سمرة لغير حديث العقيقة في «مسند» الإمام أحمد.

وقول من قال كيحيي القطان: أنها كتاب؛ فذلك لا يقتضي الانقطاع. بل هي محمولة على الاتصال، وبمثل ذلك استدل أبو داود _ فيما سبق نقله عنه قبل أسطر _ على صحة سماع الحسن من سمرة. وقد شرحه صاحب «غاية المقصود» بما يغني عن إعادته هنا، ونقله عنه العظيم آبادي مقرًا. والله تعالى أعلم.

فخلاصة الأمر: أن سماع الحسن من سمرة صحيح، لا فرق بين حديث العقيقة وغيره، وهو كله متصل. لكن الحسن مدلس، فيبقى النظر فيما صرح فيه بالتحديث ليحمل على الاتصال وهذا الذي عناه الذهبي بقوله في خاتمة ترجمته في "السير" (3/0.00): "قال قائل: إنما أعرض أهل الصحيح عن كثير مما يقول فيه الحسن: (عن فلان)، وإن كان مما قد ثبت لقيه فيه لفلان المعين؛ لأن الحسن معروف بالتدليس ((1/0.000)) ويدلس عن الضعفاء؛ فيبقى في النفس من ذلك. فإننا وإن ثبتنا سماعه من سمرة؛ يجوز أن يكون لم يسمع فيه غالب النسخة التي عن سمرة، والله أعلم».

⁽١) مع العلم بأن الحافظ ابن حجر قد ذكر الحسن في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين (٢٣) وهي التي قال عنها:
همن احتمل الأثمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه، في جنب ما روى، كالثوري، أو كان
لا يدلس إلا عن ثقة، كابن عيينة.

[00] حدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوْبِ المَقَابِرِيُ: ثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِم، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَرَّدٍ (١١)، عَنْ قَتَادَةً، عَنْ أَنْسٍ: (أَنَّ النبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ، بَعْدَ مَا بَعَثَهُ اللهُ نَبِيًّا).

[00] أخرج هذا الحديث:

عبد الرزاق في «المصنف» (٧٩٦٠/٣٢٩/٤). ومن طريق عبد الرزاق: أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٧٥).

وأخرجه البزار في «مسنده» (٢/ ٧٤/ ١٢٣٧/ كشف الأستار)، و(١/ ٥٠٠/ ٨٦٤/ مختصر زوائد البزار) من طريق عوف بن محمد المرادي .

وأخرجه الروياني في «مسنده» (٢/ ٣٨٦/ ١٣٧١)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢١٤) من طريق علي بن هاشم بن البريد.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢١٤) من طريق سليمان بن مروان.

هؤلاء الأربعة (عبد الرزاق، وعوف، وعلي، وسليمان) عن عبد الله بن محرر، عن قتادة، عن أنس: به.

قال البزار: تفرد به عبد الله بن المحرر، وهو ضعيف جدًا؛ إنما يكتب عنه ما لا يوجدعندغيره.

وقال عبد الرزاق _ فيما نقله عنه البيهقي، وابن القيم في «تحفة الودود» (ص ٢٨) _ : إنما تركوا عبد الله بن محرر لحال هذا الحديث .

وقال ابن عدي: لا يتابع عليها.

وقال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٢١٤): ومن بلاياه [يعني: ابن محرر]: وساق له

 ⁽١) في الأصل: (محرز) بالزاي، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته، وهو كما قال الحافظ (٩/٩٠٥):
 (بمهملات)، وانظر: «الإكمال؛ لابن ماكولا (٧/٢١٧).

أحاديث، منها هذا الحديث.

وهذا إسناد منكر بمرة، بسبب عبد الله بن المحرر هذا؛ فإنه متروك هالك، قال أحمد: ترك الناس حديثه. وقال الجوزجاني: هالك. وقال الدارقطني، وجماعة: متروك. وقال ابن حبان: كان من خيار عباد الله؛ إلا أنه كان يكذب ولا يعلم، ويقلب الأخبار ولا يفهم. وانظر: «الكامل» (٥/ ٢١٣)؛ و«الميزان» (٣/ ٢١٤)؛ و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٨٩)؛ و«التقريب» (٣٥٧٣).

قال البيهقي: «وقد روي من وجه آخر عن قتادة، ومن وجه آخر عن أنس، وليس بشيء».

فأما الوجه الآخر عن قتادة، والذي أشار إليه البيهقي، فهو:

ما أخرجه أبو الشيخ في «كتاب العقيقة» _ نقلًا عن «الفتح» (٩/ ٥٠٩) _ من طريق إسماعيل بن مسلم، عن قتادة، عن أنس، به.

قلت: لو صح هذا لكان متابعًا لابن محرر، لكنه كما قال البيهقي: «ليس بشيء». وقال الحافظ في «الفتح» (٩/ ٥٠٩): «وإسماعيل ضعيف أيضًا، وقد قال عبد الرزاق: أنهم تركوا حديث عبد الله بن محرر من أجل هذا الحديث؛ فلعل إسماعيل سرقه منه». وأما الوجه الآخر عن أنس؛ هو:

ما أحرجه ابن أبي الدنيا في الكتاب العيال (١/ ٢٠٨/ ٦٦).

وأخرجه ابن حزم في «المحلى» (٧/ ٥٢٨) من طريق إبراهيم بن إسحاق السراج.

وأخرجه الضياء في «المختارة» (٥/ ٥٥/ ١٨٣٣) من طريق أبي حاتم الرازي. الثلاثة عن عمرو بن محمد الناقد.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٩٩٤/٢٩٨/١) _ ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٥/ ٢٠٥/١٥) _عن أحمد بن مسعود المقدسي .

كلاهما (عمرو الناقد، وأحمد بن مسعود) عن الهيثم بن جميل (١)، عن عبد الله بن المثنى، عن ثمامة بن عبد الله، عن أنس.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/٥٥): «رواه البزار، والطبراني في «الأوسط»، ورجال الطبراني رجال الصحيح؛ خلا الهيثم ابن جميل، وهو ثقة. وشيخ الطبراني أحمد بن مسعود الخياط المقدسي، ليس هو في «الميزان».».

قلت: كذا جرى الهيثمي على ظاهر الإسناد، ولكن هذا الطريق هو الآخر معلول، وقد بين علته سيد الحفاظ المتأخرين، أبو الفضل ابن حجر العسقلاني ـ رضي الله عنه ورحمه ـ فقال في «الفتح» (٩/ ٩٠٥):

«فلولا ما في عبد الله بن المثنى (٢) من المقال؛ لكان هذا الحديث صحيحًا، لكن قد قال ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بقوي. وقال أبو داود: لا أخرج حديثه. وقال الساجي: فيه ضعف لم يكن من أهل الحديث، روى مناكير. وقال العقيلي: لا يتابع على أكثر حديثه. قال ابن حبان في «الثقات»: ربما أخطأ. ووثقه العجلي، والترمذي، وغيرهما؛ فهذا من الشيوخ الذين إذا انفرد أحدهم بالحديث لم يكن حجة، وقد مشى الحافظ الضياء على ظاهر الإسناد، فأخرج هذا الحديث في «الأحاديث المختارة، مما ليس في الصحيحين»، ويحتمل أن يقال: إن صح هذا الخبر، كان من خصائصه على قالوا في تضحيته عمن لم يضح من أمته».

وخلاصة الأمر: أن هذا الحديث لا يثبت؛ وإنما هو بلية من بلايا ابن محرر على حد قول الذهبي _، وقال النووي في «المجموع» (٨/ ٤٣١): «هذا حديث باطل».

⁽١) وهو عند أبي الشيخ الأصفهاني، من طريق أبي بكر المستملي، عن الهيثم بن جميل، وداود بن المحبر. وداود ضعيف. كذا في «الفتح» (٩/ ٩٠٥). قلت: بل هو متروك، كما في «التقريب» (١٨١١).

⁽٢) وقد لخص حاله في (التقريب) (٣٥٧١)، فقال: (صدوق، كثير الغلط).

[٥٦] قَالَ: وَرَأَيْتُ الزبيرَ (١) يُبايعُ عَلِيًّا فِي حُشٍّ.

وَخَالَفَهُ مُوْسَى بْنُ دَاوُدَ (٢)، قَالَ: رَأَيْتُ طَلْحَةَ يُبَايِعُ عَليًا فِي حُشِّ (٣).

فَسَأَلهُ خَالِدُ بْنُ القَاسِمِ (٤)، عَنْ هَذَا الحَدِيْثِ؟ قَالَ: لَيْسَ مِنْ صَحِيْح حَدِيْثِ هُشَيْمٍ، وَالحَسَنُ لَمْ يَرَ عَلِيًّا؟ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ رَآهُ بِالمَدِيْنَةِ، وَهُوَ غُلامٌ.

[07] أسند هذا النص باختصار: ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص٣٦-٣٢) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه عن ابن المديني: ابن العراقي في «التحفة» (ص ٨٢)، وابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٢٦٧).

وقول الحسن: (رأيت الزبير . . .) أخرجه الطبري في «تاريخ الرسل والملوك» (٤/ ٤٢٩) في حوادث سنة (٣٥)، عن محمد بن سنان الفزاري، عن إسحاق بن إدريس، عن هشبم، عن حميد، عن الحسن؛ قال: رأيت الزبير بايع عليًّا، في حُش من حشان المدينة.

وإسحاق بن إدريس؛ هو الأسواري البصري. تركه ابن المديني. وقال فيه البخاري: تركه الناس، وقال مرة: سكتوا عنه!. وقال ابن معين: كذاب، يضع الحديث.

⁽١) في الأصل: (ابن الزبير)، وهو خطأ، صوابه ما أثبته من المصادر التي نقلت كلام ابن المديني. وأخرجت النص.

 ⁽٢) سبقت ترجمته في آخر هامش في التعليق على الفقرة (٤١).

⁽٣) الحش-بضم المهملة، وتشديد المعجمة-: هو البستان. وانظر: ﴿أَسَاسَ البِلاغةِ﴾ للزمخشري (١/ ١٧٦).

⁽٤) هو خالد بن القاسم المدائني، أبو الهيثم. قال فيه يعقوب بن شيبة: «صاحب حديث، متقن، متروك الحديث، كل أصحابنا مجمع على تركه؛ سوى ابن المديني، فإنه كان حسن الرأي فيه! ٤. كذا قال يعقوب، عن ابن المديني. وخالفه البخاري، فقال: «تركه عَليٌّ، والناس». فقد يكون ابن المديني كان حسن الرأي فيه بادى، الأمر، مغترًّا بحفظه وإتقانه، ثم لما انكشف له أمره، تركه. ويكون ما هنا من محاورته لعلي قبل انكشاف أمره. والله أعلم.

وانظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٦٣٨_٦٣٨).

وقال أبو زرعة: واهى الحديث. وضعفه النسائي، وغيره.

انظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٣٨٢)؛ و«الأوسط» (٢/ ٣١٨/ زنجويه)؛ واضعفاء» النسائي (ص١٨)؛ واتاريخ ابن معين، برواية الدوري (٤/ ٢٥٠-٣٣٥)؛ "وسؤالات البرذعي، (٢/ ٤٣٥)؛ واضعفاء، ابن الجوزي (١/ ٩٩).

وقد خالف إسحاق بن إدريس هذا، عبد الله بن مهدي؛ فرواه عن هشيم، عن حميد، عن أنس، قال رأيت طلحة بن عبيد الله بايع عليًا. . . .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٨/ ٥٥٥) عن الحسين بن عبد الله القطان، عن نوح ابن حبيب، عن عبد الله بن مهدي . . فذكره .

ولم أقف لعبد الله بن مهدي هذا على ترجمة، فيما بين يدي من المصادر. اللهم إلا أن يكون تصحيفًا صوابه: (عبد الرحمن بن مهدي) فهو إمام ثقة حجة، سبقت ترجمته في الفقرة (٤)، والله أعلم.

وقد أحسن ابن المديني صنعًا حين قال: «إن هذا ليس من صحيح حديث هشيم»! وعليه فلم يثبت به رؤية الحسن لعلي؛ اللهم إلا أن يكون رآه بالمدينة وهو غلام. والله تعالى أعلم. [٥٧] الحَسَنُ رَأَى أُمَّ سَلَمَةَ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهَا، وَكَانَ صَغِيْرًا، وَكَانَتْ أُمُّ الحَسَنِ تَخْدُمُ أُمَّ سَلَمَةَ، وَقَدْ رَوَتْ عَنْهَا.

[**٥٧**] نقل هذه الفقرة عن ابن المديني: العلائي في «جامع التحصيل» (ص ١٦٣) بنوع اختصار.

ولم أعثر على أحد خالف ابن المديني في عدم سماع الحسن منها رضي الله عنهما.

وأقول: الحسن إنما يروي عن أم سلمة رضي الله عنها، بواسطة أمه خيرة، وكانت مولاة لأم سلمة، أو بواسطة ضبة بن محصن.

وفي "صحيح" مسلم، في كتاب الفتن وأشراط، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء (٢٩١٦/٢٢٣٦) حديث خالد الحذاء، وابن عون، عن الحسن، عن أمه، عن أم سلمة: (تقتل عمارًا الفئة الباغية).

وروايته بواسطة ضبة: أيضًا في «صحيح» مسلم في كتاب الإمارة. (١٨٥٤).

[٥٨] الحَسَنُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيْ مُوْسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَكَانَ بِالبَصْرَةِ زَمَنَ عُمَرً.

[04] أسند هذا النص عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص ٣٧/ رقم ١١٧) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه عن ابن المديني: ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص ٨٤)، والبوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٣١٥/ ١٥٣٢)، وابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٢٦٧_).

وقد وافق ابن المديني على القول بعدم سماع الحسن من أبي موسى الأشعري:

١- الإمام أحمد. كما في «التمهيد» (١٥/ ٩٣).

٧- أبو حاتم الرازي. كما في «المراسيل» لابنه.

٣- أبو زرعة الرازي. كما في «المراسيل».

٤- الترمذي. كما في «سننه» كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب ما جاء في العرض (٤/ ٦١٧/ ٢٤٢٥).

٥- ابن عبد البر. كما في (التمهيد) (١٥/ ٩٤).

٦- الدارقطني. كما في «السنن» (١٠٢/١) ـ ونقله عنه الزيلعي في «النصب» (٢٠/١).

ولم أقف لهم على مخالف، والله تعالى أعلم.

* * *

[٥٩] حَدِيْثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةً، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: (لاَ تَسْأَلِ الإِمَارَة).

وَرَوَى أَشْعَتُ، عَنِ الحَسَنِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ بْنِ سَمُرَة، بِكَابُلِ(١).

[09] يشير ابن المديني بذكر حديث (لا تسأل الإمارة)، إلى ثبوت سماع الحسن من عبد الرحمن بن سمرة، وذلك لتصريح الحسن في هذا الحديث بالسماع منه، وثبوت ذلك التصريح عنه من طرق صحيحة.

وذلك فيما أخرجه البخاري في "صحيحه" في كتاب الأيمان والنذور ، باب قول الله تعالى: ﴿ لَّا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّقْوِ فِي أَيْمَنِكُمْ ﴾ (١١/ ٥٢٥/ ١٦٢٢/ الفتح) قال: حدثنا أبو النعمان محمد بن الفضل.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب الأيمان، باب ندب من حلف يميّنا، فرأى غيرها خيرًا منها، أن يأتي الذي هو خير، ويكفر عن يمينه (٣/ ١٢٧٣ ـ ١٢٧٤/ ١٦٥٢) قال حدثنا شيبان بن فروخ.

كلاهما قال: حدثنا جرير بن حازم: حدثنا الحسن: حدثنا عبد الرحمن بن سمرة، قال: قال النبي ﷺ: (يا عبد الرحمن بن سمرة! لا تسأل الإمارة، فإنك إن أوتيتها عن مسألة؛ وكلت إليها، وإن أوتيتها من غير مسألة؛ أعنت عليها. وإذا حلفت على يمين، فرأيت غيرها خيرًا منها؛ فكفر عن يمينك، وأت الذي هو خير).

وأما قوله بعد ذلك: (وروى أشعث، عن الحسن، قال: كنا مع عبد الرحمن بن

⁽١) كابل: بضم الباء الوحدة، ولام. وهي ولاية بين الهند وغزنة، ونسبته إلى الهند أولى. وقد غزاها المسلمون في أيام بني مروان، وافتتحوها. وأهلها مسلمون. وانظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٧/ ١١١). وهي الآن عاصمة دولة أفغانستان.

سمرة، بكابل). فهو كسابقه، إشارة إلى لقاء الحسن البصري لعبد الرحمن بن سمرة؛

حيث كان معه في غزو كابل. وهذا مما يؤكد سماعه منه هنالك.

وقد أخرج قول الحسن: (كنا مع عبد الرحمن بن سمرة، بكابل) الإمام أحمد في «مسنده» (٢٠٦٢٩/٢٣١) فقال: حدثنا حسين [هو ابن محمد المروذي]: حدثنا المبارك [هو ابن فضالة]، عن الحسن: حدثنا عبد الرحمن بن سمرة القرشي _ ونحن بكابل _ قال لي رسول الله ﷺ: (يا عبد الرحمن! لا تسأل الإمارة..)، فذكر الحديث.

والمبارك بن فضالة، مدلس، وقد عنعن هنا؛ لكنه صرح بالسماع من الحسن لهذا الحديث في «المسند» أيضًا (٢٠٦٢/ ٢٢٦/ ٢٠١) قال أحمد: حدثنا هاشم بن القاسم: حدثنا المبارك: حدثنا الحسن؛ فذكره.

وقد وافق ابن المديني على إثبات سماع الحسن من عبد الرحمن ابن سمرة:

١- البخاري. وقد سبق إخراجه هذه النسخة، في «صحيحه»، ومذهبه في ثبوت السماع مشهور.

٧_ مسلم . وقد أخرجها في «صحيحه»، وشرط الصحيح الاتصال! .

٣ ـ البرديجي. وقد نقله عنه ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص٨٨). ولم أقف لهم على مخالف، والله أعلم.

[٦٠] [سُئِل](١) عَنْ حَدِيْثِ سُرَاقَةَ: فِيْ طَلِب النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: رَوَى مَعْمَرُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَالِكِ، عَنْ سُرَاقَةَ الحَدِيْثُ الطَّوِيْلُ: أَنَّ سُرَاقَةَ خَرَجَ يَطْلُبُ النَّبِيِّ ﷺ، وَجَعَلَ فِيهِ مِائَةَ بَدَنَةٍ.

وَرَوَى الْحَسَنُ بُنُ أَبِي الْحَسَنِ: أَنَّ سُرَاقَةَ حَدَّثَهُمْ، فِيْ رِوَايةِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، وَهُوَ إِسْنَادٌ يَنْبُوْ^(۲) عَنْهُ القَلْبُ: أَنْ يَكُوْنَ الْحَسَنُ سَمِعَ مِنْ سُرَاقَةَ ؛ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ [مَعْنَى (حَدَّثَهُمْ): حَدَّثَ]^(۳) النَّاسَ ؛ فَهَذَا أَشْبَهُ. [ل٥/ب].

[7٠] أسند قول ابن المديني في رواية الحسن عن سراقة بحروفه: ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص ٤٠/ رقم ١٢٨) عن ابن البراء، عن ابن المديني، وعلقه عن ابن المديني: العلائي في «الجامع» (ص ١٦٣)، وابن العراقي في «التحفة» (ص ٨٥)، وابن حجر في «التهذيب» (٢٦٨/٢).

وأما حديث الزهري، عن عبد الرحمن بن مالك، عن سراقة _ والذي ساقه ابن المديني ههنا، ليدلل به على ضعف حديث علي بن زيد ابن جدعان، والذي فيه تصريح الحسن بالسماع من سراقة _ فأخرجه:

البخاري في «الصحيح» في كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة (٧/ ٢٨١/ ٣٩٠٦) عن يحيى بن بكير.

وأخرجه يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٩٥) _ ومن طريقه: الحاكم في «المستدرك» في كتاب معرفة الصحابة، باب خلافة أبي بكر بتأييد عمر بعد

⁽١) ليست في الأصل، والسياق يقتضيها، والله أعلم.

 ⁽٢) (ينبو عنه) يعني: لا يطمئن إليه. وهو مأخوذ من النَّبُورَ، يقال: نبا جنبي عن الفراش: لم يطمئن عليه. وانظر:
 «لسان العرب» لابن منظور (٦/ ٤٣٣٣ـ٤٣٣٤).

⁽٣) في الأصل: (عزا حدثهم حديث)، وأظنه تصحيفًا، والمثبت من «المراسيل»، و تهذيب النهذيب»، وفي «تحفة التحصيل»: (حدثهم حديث). والله أعلم.

النبي ﷺ (٤/ ١ / ٤٤٨٢) ـ من طريق سعيد بن عفير . وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه .

وأخرجه البيهقي في «الدلائل» (٢/ ٤٨٥) من طريق أبي صالح.

الثلاثة: عن الليث بن سعد، عن عقيل بن خالد الأيلى.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٥/ ٣٨٤/ ٩٧٤٣) ـ وعنه أحمد في «المسند» (٩/٤٣/٢٨٤) ـ عن معمر. ومن طريق عبد الرزاق أخرجه: ابن حبان في «الصحيح» في كتاب التاريخ، باب فصل في هجرته على المدينة، وكيفية أحواله (١٠٣٠/ ١٨٤٠). وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ١٠٣٠/ ١٠٣٠). والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ١٠٣٠/ ١٠٣٠).

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في كتاب الهجرة، باب تعاقب سراقة رسول الله وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في كتاب الهجرة، باب تعاقب سراقة رسول الله والرقيق على فرسه عند رؤيته على (٢/ ٥٣٩/ ٢٠٥٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٢٧٥/ ٢٠٠١) من طريق عبد الله بن معاذ الصنعاني عن معمر. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

وعزاه الحافظ في «الفتح» (٧/ ٢٨٣) للإسماعيلي، من طريق معمر.

وأخرجه المعافى النهرواني في «الجليس الصالح الكافي» _ كما في «الفتح» (٧/ ٢٨٣)_، والطبراني في «الكبير» (٧/ ١٣٥/ ٣٠٣) من طريق صالح بن كيسان.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٣٣/٧)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/٤٧٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/٤٨٧)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٧٩) من طريق موسى ابن عقبة .

وأخرجه أبو نعيم الأصفهاني في «دلائل النبوة» (ص ٢٧٧)، والحاكم في «الإكليل».

_ كما في «الفتح» (٧/ ٢٨٣) _ من طريق محمد بن إسحاق بن يسار .

هؤلاء الخمسة (عقيل، ومعمر، وموسى بن عقبة، وصالح، وابن إسحاق) عن الزهري، عن عبد الرحمن بن مالك وهو ابن أخي سراقة عن عمه سراقة.

وأما حديث علي بن زيد بن جدعان، عن الحسن: أن سراقة حدثهم، فلم أقف على هذا الطريق إلا عند ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ٣٤٤) قال: حدثنا أسود بن عامر، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن سراقة بن مالك المدلجي حدثهم: أن قريشًا جعلت في رسول الله عليه ، وأبي بكر، أربعين أُوقِيَّة . . . الحديث.

وهذا إسنادٌ إلى الحسن ضعيف، وعلته: علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف، سَيِّءُ الحفظ، ولا يعتمد على مثله في إثبات سماع، أو ما شابهه، لاحتمال أن يكون وهمًا من أوهامه؛ أداه إليه سوء حفظه. وقد سبقت ترجمته في هامش (١) في الفقرة (٣٣).

ولهذا قال ابن المديني: ﴿وهو إسناد ينبو عنه القلب . . . » .

وقال أحمد بن حنبل: لما سئل: سمع الحسن من سراقة؟ فقال: «لا! هذا علي بن زيد يرويه!!. كأنه لم يقنع به».

وحتى على افتراض صحة رواية على بن زيد هذه عن الحسن، وثبوت قول الحسن: (أن سراقة بن مالك حدثهم). فإنه والحال هذه، يقال فيها ما سبق وقيل عند قول الحسن: (خطبنا ابن عباس). وقد قال البزار _ كما في «نصب الراية» (١/ ٩٠) ـ: «وروى الحسن عن جماعة لم يدركهم، وكان صادقًا متأولاً في ذلك، فيقول: (حدثنا)، ورخطبنا)؛ ويعني قومه الذين حدثوا، وخطبوا بالبصرة». والله أعلم.

ولهذا قال ابن المديني: «إلا أن يكون [معنى (حدثهم): حدث] الناسَ؛ فهذا أشبه».

وقد وافق ابن المديني، على نفي سماع الحسن من سراقة:

١- الإمام أحمد. ففي «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد (٢/ ١٥١١)،

و «المراسيل»: سئل: سمع الحسن من سراقة؟ قال: هذا علي بن زيد يرويه. كأنه لم يقنع به.

٢- أبو داود السجستاني. كما في «سؤالات الآجري لأبي داود» (ص ٣٤٧/ رقم٥٥).

ولم أقف على أحدٍ خالف في هذا، والله تعالى أعلم.

* * *

[٦١] وَسُئِلَ عَنْ حَدِيْثِ الأَسْوَدِ، وَهُوَ ابْنُ سَرِيْعٍ: (بَعَثَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ سَرِيَّةً، فَأَكْثَرُوا الْقَتْلَ).

فَقَالَ: إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ؛ رِوَايَةُ الحَسَنِ عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ سَرِيْعٍ، وَالحَسَنُ عِنْدَنَا لَمْ يَسْمَع مِنَ الأَسْوَدِ، لأَنَّ الأَسْوَدَ خَرَجَ منَ البَصْرَةِ أَبَامَ عَلِيٍّ، وَكَانَ الحَسَنُ بِالمَدِيْنَةِ.

فَقُلْتُ لَهُ: المُبَارَكُ _ يَعْنِي: ابْنَ فَضَالَةَ _ يَقُولُ = فِيْ حَدِيْثِ الحَسَنِ، عَنِ الأَسْوَدِ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّيْ حَمِدْتُ رَبِّي بِمَحَامِدَ =: أَخْبَرَنِي الْأَسْوَدُ.

فَلَمْ يَعْتَمِدُ عَلَى المُبَارَكِ فِيْ ذَلِكَ.

[71] أما حديث الحسن، عن الأسود: (بعث رسول الله ﷺ سرية، فأكثروا القتل)، فرواه عن الحسن أحد عشر نفسًا، ممن وقفت عليهم، وهم:

[۱] قتادة بن دعامة السدوسي. أخرجه أحمد في «مسنده» (۲۶/ ۳۵٤/۸۵۸) ومن طريقه: الضياء في «المختارة» (۶/ ۲٤٧/ ۱٤٤٥) ـ عن يونس بن محمد المؤدب، عن أبان بن يزيد العطار.

ومن طريق يونس المؤدب، أخرجه: الحاكم في «المستدرك» في كتاب الجهاد، باب ما من نسمة تولد إلا على الفطرة (٢٦١٢/٤٥٧)، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. والطبراني في «الكبير» (١/ ١٨٥/١٨٥).

وأخرجه أحمد (١٦/ ٢٢٧/٢٦٩)، والطبراني في «الكبير» (١/ ٢٨٥/ ٨٣٢) من طريق سعيد بن أبي عروبة .

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٣٧٦/ ١١٦٢) من طريق شيبان

ابن عبد الرحمن النحوي.

الثلاثة (أبان العطار، وشيبان، وابن أبي عروبة) عن قتادة، عن الحسن، عن الأسود.

[۲] يونس بن عبيد. واختلف عليه، فرواه هشيم عنه مصرحًا بسماع الحسن من الأسود، وخالفه خمسة من أصحاب يونس.

فأما حديث هشيم، عن يونس، عن الحسن حدثنا الأسود!:

فأخرجه النسائي في «الكبرى» في كتاب السير، باب النهي عن قتل ذراري المشركين (٨/ ٢٣/ ٨٥).

وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٥٠٥)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٤/ ٢٧٤/ ١٤٤٤) من طريق المحاملي.

كلاهما (النسائي، والمحاملي)عن زيادبن أيوب.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في كتاب الجهاد، باب ما من نسمة تولد إلا على الفطرة (٢/ ٢٥٧/ ٢٦١٢)، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ٧٧) من طريق عمرو بن عون.

كلاهما (زياد، وابن عون) عن هشيم، عن يونس، عن الحسن: حدثنا الأسود.

وخالف هشيمًا في هذا التصريح:

١- إسماعيل ابن علية. أخرجه أحمد في «المسند» (٣٥٦/٢٥٦).
 وأخرجه الحازمي في «الاعتبار» (ص ٤٩٤-٤٩٥) من طريق أبي عبيد. كلاهما عن إسماعيل.

٢- أبو إسحاق الفزاري. أخرجه الدارمي في «السنن» في كتاب السير، باب النهي

عن قتل النساء والصبيان (٣/ ١٦٠١/٣) عن عاصم بن يوسف. وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٢٦٣) من طريق الحارث بن أبي أسامة، عن معاوية بن عمرو. كلاهما عن أبي إسحاق الفزاري. قال أبو نعيم: حديث الأسود مشهور ثابت!.

۳ـ يزيد بن زريع. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٢٨٤/ ٨٢٩)، وابن أبي
 عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٣٧٥/ ١١٠) كلاهما من طريق يزيد بن زريع.

٤ عبد الوهاب بن عطاء . أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٩/ ٧٧) من طريق أحمد بن عبيد بن ناصح ، عن عبد الوهاب .

٥_ سعيد بن أبي عروبة . أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٢٨٥/ ٨٣٢) من طريق عثمان بن حفص التومني ، عن سلام ، عن سعيد بن أبي عروبة .

وعندئذ؛ يقال: إن هشيمًا، ولو كان ثقة ثبتًا، فقول هؤلاء الخمسة الثقات الأثبات أولى من قوله، وروايتهم أصح من روايته، فيغلب على ظني أن ذكر لفظ السماع في رواية يونس غير محفوظ. وأن الصواب في رواية يونس ما رواه عنه هؤلاء الخمسة الأثبات، وهو العنعنة، والله أعلم.

[٣] السَّرِيُّ بن يحيى، أبو الهيثم. أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٥٤٥)، و «الأوسط» (١/ ١١٤/ زنجويه) (١/ ١٩٠/ الخفاف) عن مسلم بن إبراهيم. ومن طريق مسلم بن إبراهيم، أخرجه: ابن حبان في «الصحيح» كتاب الإيمان، باب الفطرة (١/ ٣٤١/ ٣٤٢)، والطبراني في «الكبير» (١/ ٣٨٣/ ٨٢٧)، ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة» (١/ ٣٤٩/ ١٤٤٦).

وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/ ١٦٣) من طريق عمرو بن الربيع.

كلاهما (مسلم، وعمرو) عن السري بن يحيى أبي الهيثم. عن الحسن: حدثنا الأسود. وخالفهما محمد بن جعفر غندر فعنعنه، وهذا: أخرجه أحمد في «المسند»

(۲۱/ ۲۳۱/ ۱۹۳۰) عن محمد بن جعفر غندر .

فالأشبه هنا أن يكون المحفوظ عن السري، هو التصريح بالسماع. وذلك لاتفاق اثنين من الثقات من أصحابه عليه، والله أعلم.

[٤] أشعث بن عبد الملك. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٢٨٤/ ٥٣٠) من طريق إسحاق بن راهويه، عن النضر بن شميل.

وأخرجه كذلك (١/ ٢٨٤/ ٨٣٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ١١٦١/٣٧٥) من طريق إبراهيم المقدمي، عن سعيد بن عامر.

كلاهما عن أشعث بن عبد الملك، عن الحسن، عن الأسود.

[0] عمارة بن أبي حفصة. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٢٨٤/١) عن البزار، وهو من طريق حسان بن إبراهيم، عن ابن جريج، عن عمارة بن أبي حفصة، عن الحسن، عن الأسود.

[٦] مبارك بن فضالة. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٢٨٤/ ٨٣٠) من طريق يعلى بن عباد بن يعلى، عن المبارك، عن الحسن، عن الأسود.

[۷] المعلى بن زياد. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٢٨٥/ ٨٣٤)، و«الأوسط» (٢/ ٢٨٠/ ١٩٨٤) من طريق محمد بن عبيد بن حساب، عن حماد بن زيد، عن المعلى بن زياد، عن الحسن، عن الأسود.

قال الطبراني في «الأوسط»: لم يرو هذا الحديث عن المعلى بن زياد؛ إلا حماد بن زيد، تفرد به ابن حساب.

[٨] هشام بن حسان. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٨٣٢/٢٨٥) من طريق عثمان بن حفص التومني، عن سلام، عن سعيد بن أبي عروبة، عن الحسن، عن الأسود.

[٩] عنبسة الغنوي. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٢٨٥/ ٨٣٥) من طريق

محمد بن سلام، عن عبد الوهاب، عن عنبسة، عن الحسن، عن الأسود.

[١٠] إسحاق بن الربيع. أخرجه أبو يعلى في «مسنده» من طريق أبي حمزة العطار، عن إسحاق، عن الحسن، عن الأسود.

[11] من سمع الحسن. أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» في كتاب الجامع (11/ ١٩١) عن معمر، عمن سمع الحسن، عن الحسن، عن الأسود.

فهؤلاء أحد عشر رجلاً رووه عن الحسن، لم ينسب للحسن التصريح بالسماع من الأسود؛ إلا واحد منهم، هو السري بن يحيى، على اختلاف عليه فيه. وأما يونس بن عبيد، فقد سبق وبينت أن المحفوظ عنه، هو العنعنة، وأن هشيمًا وحده تفرد عن يونس، وصرح بسماع الحسن من الأسود. فمقتضى القواعد أن تكون رواية هشيم شاذة، والمحفوظ رواية الجماعة، وهم خمسة كما تقدم، عن يونس عن الحسن بالعنعنة. ولهذا فالذي تفرد من بين أصحاب الحسن، ونسب للحسن التصريح بالسماع من يونس، إنما هو السري بن يحيى، وهو وإن كان ثقة ثبتًا، إلا أن مخالفة تسعة من الرواة له، فيهم أثبت أصحاب الحسن ـ يونس بن عبيد؛ هذه المخالفة تضره، وتزحزج روايته من الحفظ إلى الشذوذ؛ أو النكارة.

وبناءً على كل ما سبق، فالصحيح الثابت عن الحسن في هذا الحديث، هو عدم ثبوت التصريح بالسماع. وإنما رواه بالعنعنة عن الأسود، والله أعلم.

وأما حديث المبارك بن فضالة، عن الحسن، أخبرني الأسود بن سريع

فهذا أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨٦٨/٣٠٠)، وفي «التاريخ الأوسط» (١/ ١٩٠/ زنجويه)، و(١/ ١٩٠/ الخفاف) عن موسى بن إسماعيل.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦/ ٨٣٦) ـ ومن طريقه: الضياء في «المختارة» (٤/ ٢٥٢/ ٢٥٢) ـ عن البزار، عن محمد بن عبيد الله بن عبد الله بن عقيل،

عن أبي عاصم.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٢٨٢/ ٨١٩) عن محمد بن يحيى المروزي، عن سعيد بن سليمان.

وأخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ١٨/ ١٣) عن الحسن ابن سهل بن عبد العزيز، عن مسلم بن إبراهيم.

أربعتهم عن المبارك بن فضالة ، عن الحسن .

وقد ورد التصريح بالسماع فيما رواه البخاري في «الأدب»، و«الأوسط». وعند الباقين بالعنعنة!!

ويظهر ـ والله أعلم ـ أن التصريح والعنعنة، كلاهما ثابت عن المبارك بن فضالة، وذلك لثقة، وتساوي من روى عنه الوجهين، والله أعلم.

ولكن ابن المديني لم يعتبر بهذا التصريح من المبارك؛ لأن المبارك رَفَّاع على حَدِّ ما رواه أبو طالب، عن أحمد بن حنبل: «كان مبارك بن فضالة يرفع حديثاً كثيرًا، ويقول في غير حديث، عن الحسن البصري: حدثنا عمران، وحدثنا ابن مغفل. وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك (۱)».

وقول أحمد هذا الذي رواه أبو طالب، يمكن الجمع بينه وبين ما رواه عنه المروذي: سألته عن مبارك بن فضالة؟ قال: «ما روي عن الحسن يحتج به (۲)». وذلك بحمل الثاني على ما لم يخالف فيه الأرجح منه من أصحاب الحسن؛ إذ إن ما رواه المروذي عام في الاحتجاج بما رواه المبارك عن الحسن، ولكن ما رواه أبو طالب يخصص هذا العموم، فيستثنى من رواية المبارك، عن الحسن، ما خالف فيه المبارك من

⁽۱) «السير» (۷/ ۲۸۱).

⁽٢) قالعلل ومعرفة الرجال؛ برواية المروذي (١١١/ رقم ١٨٢).

هو أرجح منه من أصحاب الحسن، فرفع ما وقفوه، أو وصل ما أرسلوه. وما معنا الآن؛ فمن النوع المخصوص، الذي قصده أحمد في رواية أبي طالب عنه، والله تعالى أعلم.

ولهذا قال ابن المديني: «والحسن عندنا لم يسمع من الأسود، لأن الأسود خرج من البصرة أيام علي، وكان الحسن بالمدينة».

وحتى لو صح التصريح، عن الحسن بسماعه من الأسود، سواء من طريق المبارك أو غيره؛ فعلى افتراض ذلك، فإنه يحمل على ما حمل عليه قوله (خطبنا ابن عباس). والله أعلم.

وقد وافق ابن المديني، على نفي سماع الحسن من الأسود:

١- ابن معين. ففي «تاريخه» برواية الدوري (٤٠٩٤ ـ ٤٥٩٩) قال: «لم يسمع من الأسود بن سريع».

٢- أبو داود. ففي «سؤالات الآجُرِّي لأبي داود» (ص ٢٧٣-٢٧٤) قال: سألت أبا داود: سمع الحسن من الأسود بن سريع؟ قال: لا! قال: الأسود بن سريع، لما وقعت الفتنة بالبصرة، ركب البحر؛ فلا يدري ما خبره. سمعت أبا داود يقول: ما أرى الحسن سمع من الأسود بن سريع».

٣_ عبد الباقي بن قانع. قال في «معجم الصحابة» (٢/ ٢٦٦/ رقم ٧٨٦): «ولم يدرك الحسن أيضًا الأسود بن سريع».

٤- البزار. وذلك فيما نقله الزيلعي في (كتاب الطهارات) من «نصب الراية»
 (١/ ٩٠)، عن «البحر الزخار»، وفيه قوله: «وكذلك قال: حدثنا الأسود بن سريع، والأسود قدم يوم الجمل؛ فلم يره».

٥- ابن منده. فيما نقله المزي في «التهذيب» (٦/ ٩٥)، وأقره ابن حجر في «تهذيبه» (٢/ ٢٦٨).

ولم أقف على أحد خالف ابن المديني، ومن معه في نفي سماع الحسن من الأسود؛ اللهم إلا ما كان من العلامة الشيخ أبي الأشبال أحمد شاكر _ رحمه الله تعالى _ فإنه قال في تحقيقه «لصحيح ابن حبان» بترتيب ابن بلبان (ص ٢٩٩ _ ٢٩٠٠ حديث ١٣٢):

"وقد تكلم العلماء في سماع الحسن البصري من الأسود بن سريع، وقلد بعضهم في ذلك بعضًا، تبعوا كلمة لعلي بن المديني، قال: "لم يسمع من الأسود بن سريع، لأن الأسود خرج من البصرة أيام علي". . . بل رجح الحافظ في ترجمة الأسود . . . "أن الحسن وأقرانه لم يلحقوه"! وهذا كله استنباط من أخبار لم تثبت. والثبت أن الحسن سمع منه، وهو الذي رجحه البخاري بإشارته في "تاريخيه" عند روايته، إذ قال فيها السري بن يحيى: "حدثنا الحسن: حدثنا الأسود". وما كان الحسن كذابًا في ادعائه السماع، وحاشاه من ذلك. وقد تابع السري في حكاية سماع الحسن من الأسود ثقة السماع، وحاشاه من ذلك. وقد تابع السري في حكاية سماع الحسن من الأسود ثقة الحسن منه ثقة آخر، هو المبارك بن فضالة . فقد روى ابن أبي حاتم في كتاب "المراسيل" قال: " . . . [وذكر نص كلام أبي الأشبال "انتهى كلام أبي الأشبال .

قلت: وكلامه ـ رحمه الله تعالى ـ لا يخلو من نظر شديد. ولي عليه ملاحظات، منها:

1 قوله في حق العلماء الذين نفوا سماع الحسن من الأسود (وقلد بعضهم بعضًا، تبعوا كلمة لابن المديني) هذا تخمين وظن، ليسا في محلهما. ولو وقف أبو الأشبال على كلام ابن معين، وأبي داود، وابن قانع، والبزار، وابن منده؛ لما قال هذا الكلام. فليس

⁽١) وهكذا وقعت (يعب) في نسخة «المراسيل» المطبوعة بالهند، وهي تصحيف مفسد للمعنى، والصواب كما أثبته هنا في «علل» ابن المديني، وكما في مخطوطة «المراسيل» العتيقة: (يعتمد)، والله أعلم.

في كلام أحد منهم ما يفيد أنه اطلع على قول الآخر، وإنما هو اتفاق المَلكة الصحيحة، بالنظر من كل منهم في ما يقتضي نفي السماع، حسب الاصطلاح المتعارف عليه بينهم؛ تلك الملكة التي تكاد تجعل هذا العلم إلهامًا _كما وقع لأبي زرعة في قصته الشهيرة في ذلك _.

Y قوله: (وما كان الحسن كذابًا في ادعائه السماع، وحاشاه من ذلك) لا طائل تحته، فإن هذا إنما يقال لو ثبت التصريح بالسماع عن الحسن. ودون ذلك خرط القتاد. وما تعلق به أبو الأشبال من ورود التصريح عن الحسن بالسماع من الأسود = وذلك في رواية السري بن يحيى، ويونس بن عبيد، والمبارك بن فضالة، ثلاثتهم عن الحسن. وكلهم ثقات = فهو تعلق بما لا يفيد ولا ينفع في هذا الموطن؛ فإن السري بن يحيى أول الذين ورد عنهم التصريح بالسماع هذا؛ قد خالفه تسعة من أصحاب الحسن، فيهم أوثق الناس وأثبتهم عن الحسن، وعنعنوه - كما سبق تفصيله في مطلع هذه التعليقة!. وأما ونس بن عبيد ثانيهم؛ فلم يثبت هذا التصريح عنه أصلاً، وقد تفرد بذكره هشيم عنه، وخالف هشيمًا خمسة من ثقات أصحاب يونس كما تقدم تفصيله. وأما ثالثهم المبارك بن فضالة، فلم يحتمل منه الأئمة ذلك، فردوه، منهم أحمد، وابن المديني، وقد سبق ذلك كذلك.

وحتى لو سلمنا جدلاً أن الحسن ثبت عنه التصريح، مع ثبوت عدم سماعه عند الجماهير من أهل العلم؛ فليس في هذا ما يسم الحسن بالكذب، وإنما يتأوله العلماء على ما سبق في قوله (خطبنا ابن عباس)!!، وأمثاله، وقد سبق كلام ابن المديني، والبزار في ذلك مراراً.

وبهذا يظهر مدى شفوف نظر الأئمة المتقدمين، في أحكامهم على الرواة، وإثبات ونفي سماعاتهم. وأنه لا يحسن الاعتراض عليهم بمجرد الظن، وعدم الوقوف على ما وقفوا عليه. والله الموفق، لا رب سواه.

[٦٢] وَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ الضَّحَّاكِ بْنِ سُفْيَانَ شَيئًا.

وَسُئِلَ عَنْ حَدِيْثِ الضَّحَّاكِ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (مَا طَعَامُك؟).

قَالَ: حَدِيْثٌ بَصْرِيٌ، إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ؛ لأَنَّ الحَسَنَ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الضَّحَّاكِ، فَكَانَ الضَّحَّاكُ يَكُونُ بِالبَوَادِيْ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ.

[٦٢] أسند قول ابن المديني مختصرًا: ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص ٤٢/ رقم ١٣٩) عن ابن البراء، عن ابن المديني، وعلقه عن ابن المديني: العلائي في «الجامع» (ص ١٦٣)، وابن العراقي في «التحفة» (ص ٨٥)، وابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٢٦٨). وأما الحديث: (ما طعامك)، فأخرجه:

أحمد في «مسنده» (٢٥/ ٢٤/ ٢٥٧٤٧) عن أحمد بن عبد الملك.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ٢٩٩/ ٨١٣٨) وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٢٩/ ٢٩) من طريق مسدد بن مسرهد.

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ٥٦٥٣/٥) من طريق عبد الله بن الجراح.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» (ص ٢٠٣/ رقم ٢١٠) عن خالد بن خداش.

أربعتهم، عن حماد بن زيد، عن علي بن جدعان، عن الحسن، عن الضحاك بن سفيان الكلابي: أن رسول الله علي قال له: (يا ضحاك! ما طعامك؟) قال: يا رسول الله اللحم واللبن. قال: (ثم يصير إلى ماذا؟) قال: إلى ما قد علمت. قال: (فإن الله ـ تبارك وتعالى ـ ضرب ما يخرج من ابن آدم مثلًا للدنيا). هذا لفظ أحمد.

قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣/ ٧٨/ ٣١٨٠): رواه أحمد، ورواته رواة

الصحيح؛ إلا على بن زيد بن جدعان.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٢٨٨/١٠): رواه أحمد، والطبراني، ورجال الطبراني رجال الصحيح؛ غير علي بن زيد بن جدعان، وقد وُثَقَ.

كذا قال، وهو يوهم أن رجال أحمد ليسوا كذلك، وليس بذاك؛ فإن أحمد بن عبد الملك بن قدامة، شيخ أحمد، من رجال البخاري^(۱) كذلك! وبقية الإسناد هو هو الذي عند الطبراني!!.

وقد أبان المنذري، والهيشمي علة واحدة من علل هذا الإسناد، وهي ضعف علي بن زيد بن جدعان، وبقيت علة أخرى، هي الانقطاع بين الحسن، والضحاك، وهي التي أبانها إمامنا ابن المديني، بقوله: «حديث بصري، إسناده منقطع؛ لأن الحسن لم يسمع من الضحاك، فكان الضحاك يكون بالبوادي، ولم يسمع منه». والله أعلم.

* * *

⁽١) روى عنه البخاري في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير، باب الشجاعة في الحرب والجبن (٢٨٢٠) حديث أنس: كان النبي على أحسن الناس، وأشجع الناس . . . الحديث .

[٦٣] سَمِعَ مِنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ.

[٦٣] وافق ابن المديني على إثبات سماع الحسن من جندب:

۱ ـ البخاري في «صحيحه»، فقد أخرج للحسن عن جندب مصرحًا بسماع الحسن من جندب. وهذا قاض بثبوت سماع الحسن منه، على ما يقتضيه شرطه ومذهبه.

٢ مسلم بن الحجاج. وقد أخرج له في «صحيحه» كذلك، وهذا قاض بسماع الحسن من جندب، والله أعلم.

وهذا الحديث الذي أخرجاه، هو ما رواه البخاري في «صحيحه» كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٣٤٦٣/ الفتح) من طريق جرير بن عبد الحميد.

ورواه مسلم في كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه (١١٣) من طريق جرير، وشيبان.

كلاهما، عن الحسن: حدثنا جندب بن عبد الله عني هذا المسجد، وما نسينا منذ حدثنا، وما نخشى أن يكون جندب كذب على رسول الله على والله الله على والله الله والله والله

قال الله تعالى: بادرني عبدي بنفسه ؛ حرمت عليه الجنة) لفظ البخاري .

ولم يخالفه أحد فيما وقفت عليه إلا:

ابو حاتم الرازي: وذلك فيما رواه عنه ولده عبد الرحمن في «المراسيل» (ص
 ۲۲/ رقم ۱۳۸) قال: لم يصح للحسن سماع من جندب_رحمه الله.

والراجح _ والله تعالى أعلم _ هو قول ابن المديني، والبخاري، ومسلم؛ وذلك لقيام الدليل عليه، وهو التصريح من طريق صحيح عنه.

[٦٤] وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِهِ شَيئًا، وَمِنْ عَمْرِه بْنِ تَغْلِب.

[35] أسند ما يخص ابن عمرو من هذا النص: ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص ١٤/ رقم ١٣٢)، عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص ٨٥)، والمنذري، وعنه الزيلعي، وعنه العظيم آبادي في «عون المعبود» (١٢٣/١٢)، وابن حجر في «فتح الباري» (٨٢/١٢).

وممن وافق ابن المديني على عدم سماع الحسن منه:

١- ابن معين. نقله الذهبي في «السير» (٤٢/٤) فقال: «وروى بالإرسال عن جماعة منهم: عبد الله بن عمرو . . . قاله ابن معين».

٢ ـ ونقله المنذري، والزيلعي، وابن حجر، مقرين له. قال الحافظ في «الفتح» (٨٢/١٢) عن حديث: «... وهذا منقطع؛ لأن الحسن لم يسمع من عبد الله بن عمرو _ كما جزم به ابن المديني وغيره؛ فلا حجة فيه، وإذا لم يصح هذا عن عبد الله بن عمرو...».

٣- أما الحاكم فقد تشكك في سماعه منه، فقال في «مستدركه» في كتاب الفتن والملاحم، باب لا تقوم الساعة حتى يأخذ الله شريطته من الأرض (٥/ ٦٢١/ ٠٩٥٠) عن هذا الحديث: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين؛ إن كان الحسن سمعه من عبد الله ابن عمرو».

ولم أقف لهم على مخالف، والله أعلم.

وأما النص المتعلق بعمرو بن تغلب، فقد أسنده عن ابن البراء عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «مراسيله» (ص ٤٣-٤٤/ رقم ١٤٥)، وعلقه: الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٧/ ٤٩) (وفيات ٢٠١١)، وابن العراقي (ص ٨٥).

ولم أقف على من وافق ابن المديني على عدم سماع الحسن منه. اللهم إلا ما كان

من أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ فإن له مقالاً يفيد النفي، وهو ما في «سؤالات الإمام أحمد» برواية أبي داود (ص ٤٤٨/ رقم ٢٠٤٢): قبل لأحمد: عمرو بن تغلب؟ فجعل يجبن أن يعده فيمن سمع منه الحسن، وقال: ليس يقوله غير جرير ـ يعني ابن أبي حازم ـ عن الحسن، قال: حدثني عمرو بن تغلب.

وأما من خالفه، فأثبت سماع الحسن منه:

١- أحمد بن حنبل. ففي «مسائل الإمام أحمد» برواية صالح ابنه، عن أبيه: سمع الحسن من عمرو بن تغلب أحاديث. وكذا هو في «المراسيل» (ص ٤٤/ رقم ١٤٦).

٢- أبو حاتم الرازي: في «المراسيل» لابنه (ص ٤٤/ رقم ١٤٧)، عنه: قد سمع
 الحسن من عمرو بن تغلب.

٣- البخاري. فقد قال في «صحيحه» في كتاب فرض الخمس، باب ما كان رسول الله على المؤلفة قلوبهم من الخمس (٦/ ٢٨٨/ ٣١٤): حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا جرير بن حازم: حدثنا الحسن، قال: حدثني عمرو بن تغلب رضي الله عنه قال: أعطى رسول الله على قومًا، ومنع آخرين . . . الحديث . وشرط البخاري معروف .

والراجح ـ والله أعلم _: هو قول من أثبت سماع الحسن من ابن تغلب، وذلك لقيام الدليل على ذلك .

[70] وَسَمِعَ مِن ابن عُمَرَ، وَمِنْ سَعْدٍ مَوْلَى أَبِيْ بِكْرِ الصِّدِّيْقِ.

[70] أما ما يتعلق بابن عمر؛ فقد أسنده ابن محرز في «معرفة الرجال» (٢٠٢/٢) قال سمعت ابن المديني، يقول: الحسن . . ولقي ابن عمر .

وقد وافق ابن المديني على إثبات سماعه منه:

۱- بهز بن أسد. كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ٣٥/ رقم ١٠٨) وكذا (ص ٤٥/ رقم ١٥٢).

۲_ أبو زرعة. كما في «مراسيل» ابن أبي حاتم (٤٦/ ١٥٣).

وخالف هؤلاء؛ فنفي سماع الحسن من ابن عمر:

١- أبو عبد الله الحاكم. نقله عنه العلائي في «الجامع» (ص ١٦٥)، وعنه: ابن العراقي في «التحفة» (ص ٨٩). وعلق عليه العلائي قائلاً: وقول الأولين أرجع.

يعني من قالوا بإثبات سماعه منه، وهو الصواب. والله تعالى أعلم.

وأما ما يتعلق بسعد مولى أبي بكر _ رضي الله تعالى عنهما. فقد وافق ابن المديني على إثبات سماعه منه:

••••••••••••••••••

1_ الحاكم أبو عبد الله. فقد أخرج في «المستدرك» في كتاب العتق، باب فضيلة صلة القرابة (٢/ ٢٩٠١/ ٢٩٠٢) حديث الحسن، عن سعد مولى أبي بكر، مرفوعًا: (يا أبا بكر أعتق سعدًا) وفيه قصة، وقال بعده: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وهذا يقتضي الاتصال، وانظر: «مصباح الزجاجة» (٣/ ١١٤٩/٠٠).

وقد ذكر الإمام مسلم في «المنفردات والوحدان» (ص٤٦)، والعجلي في «معرفة الثقات» (١/٣٩٣)، وأبو الفتح الأزدي في «المخزون» (ص٩٩/ ١٠٠): أن الحسن تفرد بالرواية عن سعد هذا. وأقرهم المزي في «تهذيب الكمال» (١٠/٣١٤)، وابن حجر في «تهذيب» (٣/٤/١/ الفكر).

وهذا مما يرجح جانب السماع منه؛ إذ لم يعرف حديثه إلا من جهة الحسن، والله أعلم.

* * *

[٦٦] لَمْ يَسْمَعِ الحَسَنُ مِنْ عَائِذِ بْنِ عَمْرِهِ، لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَحَرَّكَ رَأْسَهُ، مَا أَرَاهُ سَمِعَ مِنْهُ شَيئًا.

[77] أسند هذا النص بحروفه: ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٢٤/٤٣) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه: العلائيُّ في «جامعه» (ص ١٦٤)، وعنه ابن العراقي في «التحفة» (٨٩)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٨٦) عن ابن المديني.

ولم أقف على أحد وافق ابن المديني على نفي سماع الحسن من عائذ هذا! وأما من خالفه، وأثبت سماع الحسن من عائذ:

1- الإمام مسلم بن الحجاج. فقد قال في "صحيحه" كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر... (١٨٣٠/١٤٦١): حَدَّثنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حدثنا جرير بن حازم: حدثنا الحسن: أن عائذ بن عمرو _ وكان من أصحاب رسول الله على حبيد الله بن زياد فقال: أي بني! إني سمعت رسول الله على يقول: (إن شر الرعاء الحطمة)، فإياك أن تكون منهم. فقال له: اجلس؛ فإنما أنت من نخالة أصحاب محمد على فقال: وهل كانت لهم نخالة؟ إنما كانت النخالة بعدهم، وفي غيرهم.

فهذا من مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ تصحيح لسماع الحسن من عائذ، وإلا لما أخرجه في كتابه الذي شرط له الصحة، ولم أقف على أحد ممن انتقد مسلمًا في كتابه، أخذ عليه هذا الموضع، فيكون إقرارًا منهم لصنيعه، وقولاً منهم بثبوت سماع الحسن من عائذ. والله أعلم بالصواب.

[٦٧] وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي بَرُزَةَ الأَسْلَمِيُّ شَيئًا، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ

شيئًا.

[٦٧] أما ما يتعلق بأبي برزة _ رضي الله عنه _. فقد أسنده ابن أبي حاتم في «مراسيله» (١٤٠/٤٢) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه عن ابن المديني: العلائي في «الجامع» (١٦٣)، وعنه ابن العراقي في «التحفة» (٨٦)، وابن حجر في «التهذيب» (٢٨٦/٢).

ولم أقف على من وافق ابن المديني.

لكن خالفه، وأثبت سماع الحسن من أبي برزة:

١- الإمام أحمد. ففي «المراسيل» (١٥٣/٤٦)، و«الجرح والتعديل» (٣/٤١)
 لابن أبي حاتم، قال أحمد: يصح للحسن سماع من أبي برزة.

وأما ما يتعلق بأسامة بن زيد_رضي الله عنه_.

فقد أسنده ابن أبي حاتم في «مراسيله» (١٦٣/٤١) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه عن ابن المديني: العلائي في «الجامع» (١٦٣)، وعنه ابن العراقي في «التحفة» (٨٥)، وابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٢٨٦).

وقد وافق ابن المديني على نفي سماع الحسن من أسامة بن زيد:

ابو حاتم الرازي. ففي «مراسيل» ابنه (٤١/ ١٣٤): قيل لأبي ـ رحمه الله ـ:
 أللحسن عن أسامة بن زيد سماع؟ قال: لا.

٢_ البخاري. قال في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٨٠): والحسن لا يُعرف له سماع من أسامة. ولم أقف لهم على مخالف. والله تعالى أعلم.

[٦٨] وَرَوَى الحَسَنُ، عَنْ أَسَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (أَفْطَرَ الحَاجِمُ، وَالمَحْجُومُ).

وَرَوَاهُ يُونُسُ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةً، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ قَتَادَةُ ، عَنِ الحَسَنِ ، عَنْ ثَوْبَانَ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ .

وَرَوَاهُ عَطَاءُ بنُ السَّائِبِ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ مَعْقِلِ بنِ يَسَارٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ ا

ورَواهُ مَطُرٌ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ عَلِيًّا.

أَخْبَرَنَا عَلِيٍّ - قِرَاءَةً عَلَيْهِ -: أَخْبَرَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيْهِ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، قَالَ: (أَفْطَرَ الحَاجِمُ، وَالمَحْجُومُ).

[٦٨] لقد أسند هذه الفقرة كاملة عن ابن المديني: البيهقي في «السنن الكبرى» في كتاب الصيام، باب الحديث الذي روي في الإفطار من الحجامة (٤/ ٢٦٥) من طريق ابن البراء، عن ابن المديني، فذكره.

وعلقه عن ابن المديني: ابن حجر في «تغليق التعليق» (٣/ ١٨١)، وفي «فتح الباري» (٤/ ٢٠٨).

وهذا الحديث الذي ذكر ابن المديني بعض أوجه الخلاف فيه، حديث واسع الطرق، شديد الاختلاف على رواته، حتى لقد سرد الإمام النسائي ـ وحده ـ في «الكبري» له أحد عشر طريقًا ومائة طريق، ملأت نحو أربعين صحيفة من مطبوعته. ولا شك أن الحكم على هذه الطرق التي ذكرها ابن المديني هنا، حكمًا دقيقًا، يتطلب النظر الدقيق في جميع طرق هذا الحديث، على اختلاف رواتها، والفصل في ما يقع بين الرواة من اختلافات في الوجه الواحد، وبالبتّ في هذه الاختلافات البرئية، يمكن الفصل في الاختلافات الأساسية.

وأزيد الأمر وضوحًا، فأقول: هذه الأوجه المختلفة التي ذكرها ابن المديني، مدارها جميعًا على الحسن البصري. فقتادة مثلاً يروي عن الحسن، عن ثوبان، ويخالف يونس وعطاء، وبقية الرواة للأوجه الباقية عن الحسن؛ ولكن قتادة هو الآخر - في واقع الأمر - مختلف عليه، فبعض أصحابه يرويه عنه، عن الحسن، عن عليّ، مرفوعًا. وبعضهم يرويه عنه عن الحسن عن عليّ من قول عليّ موقوفًا، وهكذا. ونحن لا نستطيع أن نجزم بأن قتادة يقول: عن الحسن عن ثوبان؛ إلا بعد إمعان النظر في هذه الوجه أول الأمر، ومعرفة أيها المحفوظ الثابت عن قتادة؛ لننصب بعدئذ الخلاف بين قتادة، وبين غيره.

ولا يخفى أن مثل هذا السَّبْرِ والنظر الدقيق، يتطلب توسعًا شديدًا، حتى يأتى بثمرته المرجوة، وهو خليق بأن يفرد في بحث مستقل، ولعلي أنشط لهذا ـ بعون الله تعالى وإعانته ـ إذا فرغت من هذه الأطروحة ـ إن شاء الله تعالى ـ .

أما الآن؛ فأكتفي بتخريج هذه الطرق التي نَصَّ عليها ابن المديني، والتي هي محل دراستي مشيرًا إلى شيء مما ذكرته من الخلاف الجزئي والكلي، حسب ما يقتضيه المقام، فأقول مستعينًا بالله:

أما الوجه الأول: وهو الحسن، عن أسامة بن زيد، عن النبي ﷺ.

فأخرجه أحمد في «المسند» (٣٦/ ٢١٨٢٦) ـ ومن طريقه: الضياء المقدسي في «المختارة» ٤/ ١٣٠٨/٩٥) ـ عن يحيى بن سعيد.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب الصيام، باب الحجامة للصائم (٣/ ٣٢٧/ ٣٥) من طريق سليم بن أخضر.

وأخرجه الروياني في «مسنده» _ كما في المستدرك على «المسند» لمحققه (٢٨/٤١/٣) _ عن محمد بن بشار.

والبيهقي في «الكبرى» كتاب الصيام، باب الحديث الذي روي في الإفطار من

الحجامة (٤/ ٢٦٥) من طريق علي بن الحسن بن أبي عيسى، كلاهما (ابن بشار، وعلي) عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد.

ثلاثتهم (يحيى، وسليم، وأبو عاصم) عن أشعث بن عبد الملك الحمراني، عن الحسن، عن أسامة بن زيد، مرفوعًا.

وأخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٦/١١) من طريق عبد الله بن أحمد بن موسى أبي محمد الجواليقي الملقب عبدان.

وأخرجه أبو طاهر الذهلي في «جزئه» المشهور (ص ٢٨/ رقم ٦٣/ انتقاء الدارقطني) عن موسى بن زكريا.

كلاهما (عبدان، وموسى) عن معمر بن سهل، عن عبيد الله بن تمام، عن يونس بن عبيد، عن الحسن. . .

وهذه متابعة لأشعث، عن الحسن. ولكنها لا تثبت، وليست بالمحفوظة فراويها: عبيد الله بن تمام؛ ضعيف منكر الحديث، بل قال فيه الساجي: كذاب. وانظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤).

الوجه الثاني: الحسن البصري، عن أبي هريرة.

أخرجه أحمد في «المسند» (١٤/ ٣٧٣/ ٨٢٨)، عن علي بن المديني، وذلك قبل المحنة (١٤) عبد الله بن أحمد ولم يحدث أبي عنه بعد المحنة بشيء.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٣/ ٣٢٩/ ٣١٦٠) عن محمد بن بشار.

وأخرجه الشافعي في «السنن المأثورة» (ص ٣٢٢/ رقم ٣٥١).

⁽١) المرادبهذه المحنة: ما وقع سنة ٢١٨هـ، من إعلان المأمون رأيه بخلق القرآن، وأمره بامتحان العلماء فيه، وقد أَجَابِ كثير إلى ما ذهب إليه، خوفًا من الضرب والموت، وكان من هؤلاء إمامنا ابن المديني، على ما سبق تفصيله في ترجمته، من قسم الدراسة، فانظره هنالك.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٠٧)، وعنه: أبو يعلى في «مسنده» (٦٢٣٩/١١٣/١١).

أربعتهم، عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن أبي هريرة.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣١٢/٤) من طريق سلام ابن أبي خبزة ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن أبي هريرة .

وهذه متابعة ليونس، من قبل قتادة؛ لولا أنه منكر من مناكير ابن أبي خبزة، وقد قال ابن عدي: لا يتابع عليه. فالمحفوظ عن أبي هريرة هنا طريق يونس!.

الوجه الثالث: الحسن، عن ثوبان، عن النبي ﷺ مرفوعًا.

أخرجه النسائي في «الكبري» كتاب الصيام، باب الحجامة للصائم (٣/ ٣٢٦/ ٣١٨) عن قتيبة بن سعيد.

وأخرجه ابن حزيمة في «الصحيح» (٣/ ٢٣٦/ ١٩٨٤)، والطبراني في «الأوسط» (٥/ ٧٧/ ٢٧٧٠) من طريق يحيي بن عبدالله بن بكير .

كلاهما عن الليث بن سعد، عن قتادة، عن الحسن . . . به .

قال النسائي: ما علمت أن أحدًا تابع الليث . . . على [روايته].

وقال ابن خزيمة: فكل ما لم أقل إلى آخر هذا الباب: إن هذا صحيح؛ فليس من شرطنا في هذا الكتاب، والحسن لم يسمع من ثوبان.

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن قتادة عن الحسن عن ثوبان؛ إلا اللبث بن سعد.

وقد توبع قتادة، عن الحسن، عن ثوبان، مرفوعًا؛ تابعه: أبو عاصم خالدبن عبيد

العتكي. وهذا أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٧٩/٢) قال: قال لي عمران بن ميسرة: حدثنا عبد الوارث، عن أبي عاصم. عن الحسن، عن ثوبان، عن النبي على الله المياسة عن النبي المسرة عن النبي المسرة المسرة عن النبي المسرة الم

ولكنَّ أبا عاصم خالد بن عبيد العتكي؛ متروك الحديث، مع جلالته، وعظم قدره، فلا تفيد هذه المتابعة قتادة شيئًا.

وقد حكم أبو حاتم ـ كما في «العلل» لابنه (١/ ٢٢٦/ ٢٥٧) ـ على رواية الليث المذكورة، عن قتادة، بأنها خطأ من قتادة.

وأما الوجه الثالث. وهو الحسن، عن معقل بن يسار، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢/ ٣٠٦)، وعنه: أحمد، وابنه في «المسند» (٣/ ٤٨٠)_ومن طريق أحمد: ابن قانع في «معجم الصحابة» (٣/ ٧٩)_، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٩٨)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/ ٨/ ١٢٩٤). ومن طريق ابن أبي شيبة: الطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٢٣٣).

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في الصيام، باب الحجامة للصائم (٦/ ٣٢٧) - ومن طريقه: ابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٤٨٨) - عن يحيى بن موسى، وأحمد بن حرب.

وأخرجه الروياني في «المسند» (٢/ ٣٢٤/ ١٢٨٥) عن أبي سعيد الأشج.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٢١٠) من طريق ابن الأصبهاني.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٧٧) من طريق نوح بن حبيب. الستة، عن ابن فضيل.

وأخرجه أحمد في «مسنده» (١٥٩٠١/٢٣٨/٢٥) عن أبي الجواب، عن عمار بن زريق.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في الصيام، باب الحجامة للصائم

(٣/ ٣٢٧/ ٣١٥٤)، والروياني في «مسنده» (٢/ ٣٢٤/ ١٢٨٦)، والطبراني في «الكبير» (٣/ ٢١١) من طريق أبي داود الطيالسي، عن سليمان بن معاذ.

الثلاثة (ابن فضيل، وعمار، وسليمان)، عن عطاء بن السائب، عن الحسن البصري، عن معقل بن يسار، عن النبي ﷺ مرفوعًا.

وأخرجه ابن عدي في «كامله» (٨/ ٣٤٦) من طريق وهب بن حفص الحراني، عن جبلة بن خالد البصري، عن حماد بن زيد، عن يونس، عن الحسن، عن معقل.

وهذه متابعة لعطاء بن السائب على هذا الوجه، ولكنه لا يثبت، وليس بالمحفوظ عن يونس؛ فإن مداره على وهب بن حفص ابن المحتسب، وقد رمي بالكذب. وقد قال ابن عدي: وهذا عن يونس عن الحسن، غير محفوظ؛ وإنما يروى هذا عن عطاء بن السائب، عن الحسن، عن معقل. وقال كذلك: ولوهب بن حفص غير ما ذكرت، وكل أحاديثه مناكير غير محفوظة.

وهذا أخرجه النسائي في «الكبري» في كتاب الصيام، باب الحجامة للصائم (٣/ ٣٢٧/ ٣٥٢) من طريق يزيد بن زريع، عن ابن أبي عروبة، عن مطر الوراق، عن الحسن، عن علي، عن النبي على مرفوعًا.

وخولف يزيد، على ابن أبي عروبة، خالفه: إسماعيل بن عُليَّة، فرواه بهذا الإسناد؛ لكنه وقفه على أمير المؤمنين عَليًّ!

وهذا أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٧/٢) عن ابن عُلية، عن ابن أبي عروبة، عن مطر الوراق، عن الحسن، عن علي، موقوفًا.

ولكن الراجح من هذا الخلاف، هو ما أتى به يزيد بن زريع، وهو الرفع؛ فإن يزيدَ

أثبت من ابن علية ، وفي «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٦٤): قال عليُّ بن المديني ، عن يحيى بن سعيد القطان: سئل عن يزيد بن زريع ، وابن علية ؟ فقال : يزيد ، ثم ابن علية . قال أبو حاتم : صدق ! يزيد أوثق الناس في سعيد بن أبى عروبة .

ولا يقال: إن إسماعيل بن علية، قد توبع على أصل روايته. وذلك فيما رواه أبو على بن شاذان البغدادي في «المنتقى من حديثه» (ل/٨٧/ب) عن داود بن الزبرقان الرقاشي، عن مطر، عن الحسن، عن علي، عن النبي ﷺ مرفوعًا.

فإن هذه المتابعة موهومة، ولا تثبت، فإن داود بن الزبرقان، قال فيه ابن المديني: كتبت عنه، ورميت به. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو زرعة: متروك. وقال أبو داود: ضعيف. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال الجوزجاني: كذاب. وانظر: «الميزان» (٣/ ١١-١٢/ علمية)؛ و «التقريب» (١٧٨٥).

وأما الوجه الخامس: وهو الحسن، عن غير واحد من أصحاب النبي عليه.

فهذا أخرجه ابن المديني هاهنا، _ ومن طريقه: البيهقي في «الكبرى» (٤/ ٢٦٥). وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٣/ ٣٢٩) عن محمد بن عبد الأعلى. كلاهما عن المعتمر بن سليمان التميمي، عن أبيه.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٣/ ٣٢٨/ ٣١٥) من طريق بشر ابن السري. وكذا (٣/ ٣٢٩/ ٣١٩) من طريق أبي قطن.

كلاهما، عن أبي خُرَّة.

كلاهما (سليمان التميمي، وأبو حُرَّة)، عن الحسن، عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ قال. فذكره موقوفًا.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٧٩) فقال: قال عياش، عن عبد

الأعلى، عن يونس، عن الحسن، [عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ (١١)، عن النبي

وأخرجه من طريقه البيهقي في «الكبرى» (٤/ ٢٦٥) لكنه قال: . . . البخاري حدثني عياش . . . وهكذا نقله الحافظ في «الفتح» (٢٠٨/٤) عن البخاري، والبيهقي .

وعلَّقه البخاري في "صحيحه" في كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم (٤/ ٢٠٥) قال: "ويروى عن الحسن، عن غير واحد، مرفوعًا، فقال: أفطر الحاجم والمحجوم. وقال لي عياش: حدثنا عبد الأعلى: حدثنا يونس، عن الحسن مثله. قيل له عن النبي ﷺ؟ قال: نعم. ثم قال: الله أعلم».

قال الحافظ في «الفتح» (٢٠٨/٤): «ثم الظاهر من السياق: أن الحسن كان يشك في رفعه، وكأنه حصل له بعد الجزم تردد، وحمل الكرماني جَزْمَه على وثوقه بخبر من أخبره به، وتردُّدَه لكونه خبر واحد فلا يفيد اليقين، وهو حمل في غاية البعد».

واعترض البدر العيني في (عمدة القارئ» (١١/ ٤٠) على الحافظ في استبعاده لقول الكرماني، فقال: (استبعاده في غاية البعد؛ لأن من سمع خبرًا مرفوعًا إلى النبي على من رواة ثقات؛ يجزم بصحته. ثم إنه إذا نظر إلى كونه أنه خبر واحدٍ، وأنه لا يفيد اليقين؛ يحصل له التردد بلا شك . . . ».

وقد نقض الحافظ هذا الاعتراض من العيني في «انتقاض الاعتراض» (٢/ ٥٤) فقال: «لم ينحصر التردد بين اليقين والظن؛ بل بين الصحة وعدمها؛ لأن الذي أخبر الحسن يحتمل أن يكون ما أخبر به: عن النبي على الله المالة عنه. والواسطة يحتمل أن يكون ثقة، أو لايكون ثقة. فجزم بقوله (نعم) لكون الذي حدثه به قال له: (عن النبي

ما بين المعقوفتين، غير موجود في مطبوعة «التاريخ الكبير»، ولا في «كبرى» البيهةي. والسياق يقتضيه، كما هو بيّنٌ من مجموع الكلام، وهو على الصواب فيما علقه البخاري في «صحيحه»، وانظر: «الفتح» (٢٠٥/٤).
 ٢٠٨)

ﷺ)، وتردد بقوله (والله أعلم) لاحتمال أن لا يكون ناقله له ثقة ،

وقد ذهب جهابذة النقاد إلى القول بصحة جميع هذه الأوجه، وأنه لا تعارض بينها في الجملة، غاية ما هنالك: أن الحسن مرة فَصَّلَهُم، ومرة أجملَهُم. وممن قال بذلك:

١- إمامنا ابن المديني. وذلك فيما نقله عنه الحافظ المزي في «تحفة الأشراف»
 ٨/ ٢٦٣-٤٦٢ /٨ ١١٤٦٨):

﴿ ورواه التيمي، فأثبت روايتهم جميعًا؛ رواه عن الحسن، عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ. وإن كان الحسن لم يسمع من عامة هؤلاء، ولا لقيه عندنا، منهم: ثوبان، ومعقل بن سنان، وأسامة، وعلى، وأبو هريرة».

٢_ تلميذه الإمام البخاري. وذلك فيما رواه عنه تلميذه الترمذي في «العلل الكبير» (ص ١٢٣): «وسألت محمدًا عن أحاديث الحسن في هذا الباب؟ فقال: يُروى عن الحسن، قال: حدثني غير واحدٍ من أصحاب النبي على عن النبي على قال محمد: ويحتمل أن يكون سمع من غير واحدٍ».

٣- أبو الحسن الدارقطني. قال في «علله» (٣/ ١٩٤/ ٣٥٥) وكذا (١٠/ ٢٦٢/ ١٩٩١):

﴿ ورواه أبو حُرَّة ، عن الحسن ، قال : حدثني غير واحد من أصحاب النبي ﷺ . فإن كان هذا القول محفوظًا عن الحسن ، فيشبه أن تكون الأقاويل كلها يصح عنه ، والله أعلم » .

قال الحافظ في «الفتح» معلقًا على هذا: «قلت: يريد بذلك انتفاء الاضطراب، وإلا؛ فالحسن لم يسمع من أكثر المذكورين».

٤- أبو محمد ابن حزم. قال في «المحلى» (٢٠٤/١): «صح عن رسول الله ﷺ من طريق ثوبان، وشداد بن أوس، ومعقل بن سنان، وأبي هريرة، ورافع بن خديج، وغيرهم، أنه قال: أفطر الحاجم والمحجوم».

بالجملة فالحديث _ مع ثبوت نسخه _ صحيح، على أية حال كما سبق. وقد

اختصرت القول فيه اختصارًا، واقتطعته اقتطاعًا، على ما يقتضيه هذا البحث، مرجئًا التوسع فيه إلى موضع آخر، يكون أليق بالتطويل، وأجدر بالبسط. وراجع على ما ذكرت: «التاريخ الكبير» للبخاري (٢/ ١٧٩ - ١٨٠)؛ و«السنن الكبرى» للنسائي (٣/ ٣١٧ - ١٩٠ / ٢٥٥)، و«علل» الدارقطني (٣/ ١٩٠ - ١٩٠ / ٣٥٥)، و(١٩٠ / ٢٦٢ / ١٩٩٩)؛ و«الاستذكار» لابن عبد البر (٣/ ٣٢٣)؛ و«نصب الراية» للزيلعي (٢/ ٢٦٢ / ١٩٩٩)؛ و«فتح الباري» لابن حجر (٤/ ٤٠٤ - ٢٠٩)؛ و«نظم المتناثر» للكتاني (ص ١٣١/ رقم ١٢٥)؛ و«إرواء الغليل» للألباني (٤/ ٢٥٥٥)؛ و«المرسل الخفي، وعلاقته بالتدليس» للشريف حاتم العوني (٢/ ١٥٨ - ١٨١)؛ وغيرها كثير.

* * *

[٦٩] وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ شَيئًا.

[79] أسنده ابن أبي حاتم في «المراسيل» (١٤١/٤٣)، عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه: البيهقي في «الكبرى» (٥/ ٣٢٣) والعلائي في «الجامع» (١٦٣)، وعنه ابن العراقي في «التحفة» (٨٥)، وابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٢٨٦).

وقد وافقه على عدم سماع الحسن من عقبة:

١ أبو حاتم الرازي. كما في «الجرح والتعديل» لابنه (٣/ ١٤).

ولم أقف على أحد خالفهما في ذلك. والله أعلم.

[٧٠] وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيْ ثَعْلَبَةَ الخُشَنِيِّ شَيئًا.

[٧٠] أسنده ابن أبي حاتم في «المراسيل» (١٤٢/٤٣)، عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه: العلائي في «الجامع» (١٦٣)، وعنه ابن العراقي في «التحفة» (٨٥)، وابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٢٨٦).

ولم أقف على من وافقه على عدم سماع الحسن من أبي ثعلبة، أو خالفه. والله أعلم.

* * *

[٧١] وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيُّ شَيئًا.

[۷۱] هذا النصُّ أخرجه ابن محرز في «معرفة الرجال» عن ابن المديني (۲/ ۲۰۲/رقم ۲۷۵)، وأسنده ابن أبي حاتم في «المراسيل» (۲۰۲/رقم ۲۷۵)، عن ابن البراء، عن ابن المديني، وعلَّقه: العلائي في «الجامع» (۱٦٤)، وعنه ابن العراقي في «التحفة» (۸۳)، وابن حجر في «التهذيب» (۲/ ۲۲۷).

وقد وافقه على نفي سماع الحسن من أبي هريرة:

- ١ _ يونس بن عبيد. نقل عنه في (المراسيل) قوله: (ما رآه قط).
- ٢ _ بهزبن أسد. نقل عنه في «المراسيل» قوله: «ولم يسمع من أبي هريرة؛ ولم يره».
- ٣ _ أيوب السختياني. نقل عنه في «المراسيل» قوله: «لم يسمع الحسن من أبي هريرة».
 - ٤ ـ علي بن زيد. نقل عنه في «المراسيل» قوله: «لم يسمع الحسن من أبي هريرة».
- ٥ _ أحمد بن حنبل. نقل عنه في «المراسيل» قوله: «قال بعضهم: عن الحسن: (حدثنا) أبو هريرة؟؟» قال ابن أبي حاتم: إنكارًا عليه، أنه لم يسمع من أبي هريرة.
- 1 أبو حاتم الرازي. نقل عنه في «المراسيل» قوله: «لم يسمع من أبي هريرة». وقال عن ربيعة بن كلثوم لما روى عن الحسن: حدثنا أبو هريرة: قال: لم يعمل ربيعة شيئًا؟ الحسن لم يسمع من أبي هريرة. وقال كذلك فيما رواه سالم الخياط عن الحسن: سمعت أبا هريرة. قال: هذا مما يبين ضعف سالم.
- ٧ ـ أبو زرعة الرازي. في «المراسيل» قوله: «لم يسمع من أبي هريرة، ولم يره، فقيل
 له: فمن قال: (حدثنا) أبو هريرة؟ قال: يخطئ».
 - ٨ ابن معين. نقل عنه في «المراسيل» قوله: «ولم يلق أبا هريرة».
- 9 _ النسائي. قال في «المجتبى» في الخلع (١٦٨/٦ _١٦٩): «الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئاً».
- ١٠ الترمذي. قال في «سننه» في كتاب الزهد، باب الصحة والفراغ نعمتان...
 (٤/ ٥٥١): «والحسن لم يسمع عن أبي هريرة شيئًا...».

۱۱ _ البزار. نقله عنه الزيلعي في «نصب الراية» (۱/ ۹۰).

١٢ _ ابن القطان الفاسي. نقله عنه الزيلعي في «نصب الراية» (٢/ ٢٧٦).

١٣ _ عبد الحق الإشبيلي. نقله عنه الزيلعي في (نصب الراية) (٢/ ٢٧٦).

ولم أقف على أحد أثبت سماع الحسن من أبي هريرة؛ اللهم إلا ما كان من قتادة؛ فإنه قال - كما في «تحفة» ابن العراقي -: «إنما أخذ الحسن عن أبي هريرة. فقيل له: زعم زياد الأعلم أن الحسن لم يلق أبا هريرة؟ قال: لا أدري».

والصواب في المسألة: هو ما عليه ابن المديني، والجمهور من عدم سماعه منه. والله أعلم.

* * *

[٧٢] وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيْ سَعِيْدِ الخُدْرِيِّ شَيئًا. وَلا مِنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ شَيئًا.

[٧٢] أما عدم سماعه من أبي سعيد؛ فقد سبق في الفقرة، (٤٦)، والحمد لله.

وأما عدم سماعه من جابر؛ فكذلك سبق في الفقرة (٤٥)، والحمد لله رب العالمين.

* * *

[٧٣] مِنَ (١) الأَحْنَفِ بننِ قَيْسٍ صَحِيْحٌ، وَالأَحْنَفُ لَيْسَ لَهُ صُحْبَةٌ.

[٧٣] لم أظفر بمن نقل هذا النص، عن ابن المديني، الآن. والله أعلم.

وقد وافقه على إثبات سماع الحسن من الأحنف من قيس:

١،١- البخاري، ومسلم، في "صحيحيهما" فالبخاري في كتاب الإيمان (٣١)، ومسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة (٢٨٨٨) كلاهما من طريق حماد بنن زيد: حدثنا أيوب ويونس، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، قال: ذهبت لأنصر هذا الرجل، فلقيني أبو بكرة، فقال: أين تريد؟ قلت: أنصر هذا الرجل. قال: ارجع؛ فإني سمعت رسول الله على يقول: (إذا التقى المسلمان بسيفيهما؛ فالقاتل والمقتول في النار) الحديث. فلولا ثبوت سماعه ما أخرجه البخاري في "صحيحه" ولا مسلم.

٣- البزار. قال في «مسنده» حديث رقم (٣٠٦) عن حديث للحسن عن الأحنف: «إسناده متصل».

٤ - ابن القيسراني. قال في «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/ ٨٠): «سمع الحسن من الأحنف بن قيس».

ولم أقف على قول لأحد من العلماء ينفي سماعه منه ، والله أعلم (٢).

茶 垛 茶

⁽١) يعنى: سماعه من الأحنف. والله تعالى أعلم.

⁽٢) انظر تفصيل ذلك في «المرسل الخفي» للشريف العوني (٢/ ٦٤٧ ـ ٦٥٤).

[٧٤] وَمِنْ قَبْسِ بِنِ عُبَادٍ، وَمُطَرِّفٍ، وَسَعْدِ بِن هِشَامٍ، وَحِطَّان بِنِ عَبْدِ اللهِ [الرَّقَاشِيِّ](١)، وَصَعْصَعَةَ بِن مُعَاوِيةً .

[٧٤] أما سماعه من قيس بن عباد؛ فلم أتمكن من الوقوف على شيء بخصوصه، لانفيًا، ولا إثباتًا، ولا غير ذلك؛ فالله أعلم.

ورواية الحسن، عنه بالعنعنة، في «السنن» للنسائي، في كتاب القسامة (٣٧٣٤)، وعند أبي داود في كتاب الجهاد (٢٦٥٦)، وغيرهما.

_وأما سماعه من مُطَرِّف؛ فشأنه شأن سابقه من ناحية عدم الوقوف عليه. وروايته عنه، عند ابن ماجه من الستة في «السنن» في كتاب الأحكام (٢٥٠٢).

_ وأما سماعه من سعد بن هشام؛ فلم أقف على من نقله عن ابن المديني، وقد وافقه:

١ ـ الإمام مسلم. فقد أخرجه في الصحيحه اللحسن، عن سعد بن هشام. كما في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٧٦٧).

٢- ابن خزيمة . وقد صنع كصنيع مسلم في اصحيحه ارقم (١١٠٤).

٣_ابن حبان. وقد فعل كسابِقَيْه، في «صحيحه» (٢٦٣٥_٢٦٤٠/الإحسان).

٤_ ابن القيسراني. قال في «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/ ٨٠): «سمع سعد بن هشام».

وقد صرح الحسن بالسماع من سعد، وذلك فيما رواه عبد الرزاق في «المصنف»(٤٧١٣)، وعنه أحمد في «المسند»(١٦٨/٦)، ومن طريقه: النسائي في «المجتبى»(١٧٢٢)، وابن راهويه في «المسند»(٧٧٥) ـ عن معمر، عن قتادة، عن

⁽١) في الأصل: (الرؤاسي)، وما أثبته من مصادر الترجمة، وانظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ١١٨)، وغيره.

......

الحسن، قال أخبرني سعد ابن هشام: أنه سمع عائشة . . . وذكر حديث الوتر .

ولم أقف على من خالف هؤلاء في هذا، والله أعلم.

_ وأما سماعه من حِطَّانَ بن عبد الله الرَّقاشي. فلم أقف على من نقله عن ابن المديني، ولكن وافقه عليه:

١ ـ تلميذه البخاري. قال في «التاريخ الكبير» (٣/ ١١٨) في ترجمة حطان: «سمع منه الحسن».

٢ مسلم. وقد أخرج هذه الترجمة في «صحيحه» في كتاب الحدود، باب حد الزنى (١٦٩٠).

٣- ابن حبان. وقد أخرج أيضًا هذه الترجمة في "صحيحه" في كتاب الحدود (١٠/ ٢٧١/ ٤٤٢٥/ الإحسان).

٤ - الدارقطني. قال في «العلل»(٧/ ٢٣٧/): «ومن قال: عن الحسن عن حطان؛ فقوله غير مدفوع، يحتمل أن يكون الحسن أخذه عنهما جميعًا».

٥- ابن القيسراني. وذلك في «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/ ٠٨).

٦- وذكر الذهبي في «معرفة القراء الكبار» (١/ ٢٥/ ٢١): أن الحسن قرأ على
 حطان آخذًا عنه قراءة أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

وقد صرح الحسن بالسماع من حطان، وذلك فيما رواه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٩٢) قال: حدثنا صالح بن عبد الرحمن الأنصاري: حدثنا سعيد بن منصور: حدثنا هشيم: حدثنا منصور: عن الحسن: حدثنا حطان، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه الحديث في حد الزاني .

ولم أقف على أحد نفي سماعه منه. والله أعلم.

_ وأما سماعه من صعصعة بن معاوية التميمي، فلم أقف على من نقله عن ابن المديني، وأما من وافقه على إثباته، فهم:

١- البخاري. قال في «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٢٠): «سمع منه الحسن».

٢_الدارقطني. قال في «العلل »(٦/ ٩٣/ ١١٥١): «الحسن، عن صعصعة، عن أبي ذر: متصل».

٣ـ ابن حبان. وقد أخرج في (صحيحه» (٧/ ٢٠٢/ ٢٩٤٠) هذه الترجمة حاكمًا بصحتها.

* * *

[٧٥] وَعَنِ الحَسَنِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ المُحَبِّقِ - قَالَ: لَمْ يَدْخُلْ بِيَنْهُمَا أَحَدٌ؛ يَعْنِي: بَيْنَ الحَسَنِ، وَسَلَمَةً.

وَعَنْ يُونْسُ، عَنْ الحَسَنِ، عَنْ سَلَمَةَ بنِ المُحَبِّي، وَلَمْ يَدْخُلْ بِينَهُمَا أَحَدٌ.

قَالَ سُفْيَانُ: بَيْنَ الحَسَنِ، وَسَلَمَةَ إِنْسَانٌ: (أَنَّ النَّبَيَّ ﷺ قَضَى فِيْ رَجُلٍ، وَطِئَ جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ، قَالَ: إِنِ اسْتَكْرَهَهَا؛ فَهِيَ حُرَّةً، [ل 7/ أَ] وَلِسَيِّدَتِهَا مِثْلُهَا. وَإِنْ طَاوَعَتْهُ؛ فَهِيَ لُهُ، وَلِسَيِّدَتِهَا مِثْلُهَا).

قَالَ سُفيَانُ: فَقَالَ أَبُو بَكْرِ الهُذَالِيُّ لَعَمْرُو: سَمَّى (١) لَكُمُ الرَّجُلَ؟ قَالَ: لاَ. قَالَ: هُوَ قَبِيْصَةُ بْنُ حُرَيْثِ.

قَالَ سُفيَانُ: وَإِنَّمَا عَرَفَهُ أَبُو بكرٍ ؛ لأَنَّهُ مِن قَومِهِ، مِنْ هُذَيلٍ.

عَنْ قَبِيْصَةَ بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ المُحَبِّقِ، قَالَ: قَضَى النَّبِيُّ ﷺ فِي رَجُلٍ، وَطَى جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ: إنِ اسْتَكْرَهَهَا؛ فَهِيَ حُرَّةٌ، وَلِسَيِّدَتِهَا مِثْلُهَا).

[٧٥] هذا الحديث، سيتوسع ابن المديني في سرد طرقه، والكلام عليه، وذلك في الفقرة (٧٨). وهناك سأبسط الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

* * *

⁽١) يعني: الحسن البصري، وعمرو وأبو بكر الهذلي، يرويان عنه هذا الحديث، كما يأتي في الفقرة (٧٨) إن شاء الله تعالى.

[٧٦] وَسُئِلَ عَنْ حَدِيْثِ عِمْرَانَ: (أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالصَّدَقَةِ).

نَقَالَ: حَدِيْثٌ بَصْرِيِّ، رَوَاهُ الحَسَنُ، عَنْ هَيَّاجِ بْنِ عِمْرَانَ، وَهُوَ رَجُلٌ مَجْهُولٌ.

[٧٦] هذا الحديث سبق تخريجه، والكلام عليه، تحت الفقرة (٥٢). والذي زاد هنا هو: قول ابن المديني في (هياج) إنه مجهول.

وقد علق هذا عنه: المزي في «تهذيب الكمال» (٣٦٠/٣٠)، والذهبي في «الميزان»(٥/ ٤٤٣)، وابن حجر في «تهذيبه»(١١/ ٧٩/ الفكر).

وهياج؛ بعد ذلك: وثقه ابن سعد، وذكره ابن حبان في «الثقات». ولكن الذهبي أدخله «الميزان»، وصدَّقَ فيه قول ابن المديني بجهالته، وقال الحافظ فيه: مقبول. يعنى: عند المتابعة؛ وإلا فَليِّنٌ.

والذي يترجع لي: أن ما قاله ابن المديني أقرب للصواب، فإن الرجل لم يرو عنه إلا الحسن البصري؛ فحسب. وهذا هو رسم المجهول، ولذلك لم يعبأ الذهبي بقول ابن سعد: إنه ثقة، وقال: قال علي بن المديني: مجهول، وصدق عليٌّ. والله أعلم.

نعم؛ قد يعكر على هذا، بأن الذهبي قد ذكر ابن سعد، فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل. لكن يجاب عن هذا؛ بأن كون الذهبي قد اعتمد أقوال ابن سعد في الجملة؛ فإن هذا لا يعني قبول قوله في كل راو، فإن هذا أخص من الاعتراض، والله أعلم.

وانظر: «الثقات» لابن حبان (٥/ ٥١٢)؛ و«تهذيب الكمال»؛ و«تهذيب التهذيب»؛ و «الميزان»؛ و «التقريب» (٧٣٥٦).

[٧٧] عَن هَيَّاجِ البُرْجُمِيِّ (١)، عَنْ عِمرَانَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: مَنْ قَرَأَ القُرآنَ، [فَليَسأَلُ] (٢) به . . .).

حَدِيثٌ أَوَّلُه كُوفِيٌّ، وَآخِرُهُ بَصَرِيٌّ؛ رَوَاهُ الأَعمَشُ، عَن خَيثَمَةَ بْنِ أَبِي خَيثُمَةً، وَرَوَاه مَنصُورٌ، عَن خَيثُمَةً.

هَذَا أَصلُهُ بَصَرِيٌ، وَإِنَّمَا يَروِي عَنهُ أَهْلُ الكُوفَةِ (٣). وَإِسنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَهُوَ حَدِيْثٌ مُنكَرٌ، وَإِنَّمَا أُوتِيَ مِن طَرِيقِ خَيْئَمَةً، عَنِ الحَسَن

[۷۷] هذا الحديث؛ حديث عمران، ولفظه: (سمعت رسول الله على يقول: (من قرأ القرآن؛ فليسأل الله به، فإنه سيجيء أقوام، يقرءون القرآن، ويسألون به الناس).

وقد أخرجه الترمذي _ وهذا لفظه _ في كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء فيمن قرأ حرفًا من القرآن، باب ما جاء فيمن قرأ حرفًا من القرآن ما له من الأجر (٩/٩١٧/١٧٩). وأحمد في «المسند» (٦/ ٢٩١/)، والبيهقي في «الشعب» (٦/ ٢٤٢)، والبيهقي في «الشعب» (٦/ ٣٣) من طريق أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٦٧/١٨) من طريق قبيصة بن عقبة، ومحمد بن يوسف الفريابي.

هؤلاء الثلاثة، عن سفيان الثوري، عن الأعمش، عن خيثمة بن أبي خيثمة، عن الحسن، عن عمران، عن النبي على الله .

⁽۱) هاتان الكلمتان؛ لا تعلق لهما بالنص، حسيما أرى، وقد تكونان متعلقتين بالنص السابق، وليس لهياج البرجمي ذكر في هذا الحديث على ما وقفت عليه من طرقه والنص مستقيم من دونهما، ولكني أثبتهما كما في الأصل، لاحتمال أن يقف غيري من أهل العلم، على طريق فيه ذكر هياج، فيستقيم النص بهما حينتذ، والله أعلم.

⁽٢) في الأصل: (فسأل)، والمثبت من مصادر التخريج قاطبة.

⁽٣) يؤيد ذلك قول الدوري ليحيى بن معين: فلم يحدث عنه البصريون؟ قال: لا. (روايته) (٤٢٢٢).

وخالفهم عبد الرزاق، ومؤمل، وأبو حذيفة. فقالوا: خيثمة، عن رجل، عن

أخرجه أحمد في «المسند» (٣٣/ ١٥/ ١٩٨٨٥) عن عبد الرزاق.

وأخرجه كذلك (٢٠٢/ ٢٠٢/ ١٩٩٩٧) عن مؤمل.

وأخرجه البغوي في شرح «شرح السنة»(٤/ ١١٨٣/٤٤٠)، وفي «معالم التنزيل» (١/ ٣٤) من طريق أبي حذيفة .

والمبهم؛ هو الحسن كما بينته الروايات السابقة. والله أعلم.

وتوبع الأعمش؛ تابعه منصور بن المعتمر، عن خيثمة.

أخسرجه أحمد في «المسندة (١٩٩١٧/١٤٦/٣٣)، والطبسراني في «الكبير» (١٩٩١٧/١٨)، والآجُرِي في «أخلاق أهل القرآن» (ص ١٠٨/ ١٦٧) من طريق شريك بن عبد الله.

وأخرجه سعيد بن منصور في «السنن» كتاب فضائل القرآن (١/ ١٨٧/ ٥٥) ـ ومن طريقه: الطبراني في «الكبير» (١٨/ ١٦٦)، والبيهةي في «الشعب» (٢/ ٥٣٤) ـ.

وأخرجه الروياني في امسنده (١٠٣/١) عن ابن حميد.

و أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٢٩/ قلعجي) من طريق إسماعيل بن إسحاق. ثلاثتهم، عن جرير بن عبد الحميد.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٩/ ٣٧/ ٣٥٥٤) من طريق سفيان الثوري.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٩/ ٣٥٥٣/٣٥)، والطبراني في «الكبير» (١٦٦/١٨) من طريق عبيدة بن حميد.

وأخرجه الطبراني في (الكبير) (١٦٦/١٨) من طريق زياد بن عبدالله . خمستهم ، عن

منصور بن المعتمر، عن خيثمة بن أبي خيثمة (١)، عن الحسن، عن عمران، به.

وهذا الحديث بذلك الإسناد: ضعيف جدًا، وله علتان:

1- خيشة بن أبي خيشة ـ واسم أبي خيشة: عبد الرحمن ـ الأنصاري أبو نصرالبصري. قال فيه أحمد: لا أعلم إلا خيرًا. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال الحافظ ابن حجر: لين الحديث. وانظر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص ٢٨٩/ ٣٥٥)؛ و «تاريخ ابن معين» برواية الدوري (٢٥٦٧)؛ و «الثقات» (٤/ ٢١٤)؛ و «التقريب» (١٧٧٧).

٧- أن الحسن لم يسمع من عمران، كما سبق بيانه في الفقرة (٤٤). والله أعلم.

وقد اتفقت كلمة النقاد على تضعيف هذا الطريق، منهم:

ـ ابن المديني، قال: «وإسنادهُ ضعيفٌ، وهو حديثٌ منكرٌ».

_وقال الترمذي: «هذا حديث حسن، ليس إسناده بذاك.

وقول الترمذي (حسن) بمعنى قول ابن المديني (منكر)؛ وأهل الحديث يطلقون أحيانا على المنكر اسم الحسن، ولهذا نظائر كثيرة، فمنها:

_ قول أمية بن خالد لشعبة: تحدِّث عن محمد بن عبيد الله العرزمي، وتدع عبد المملك بن أبي سليمان، وقد كان حسن الحديث؟ فقال شعبة: من حُسْنِهَا فَرَرْت (٢). قال السيوطي في «التدريب» (١٦٣/١): يعني أنها منكرة.

⁽١) وقع في «المعجم الكبير» للطبراني في جميع روايات هذا الحديث: (حثمة بن أبي حثمة)، وهو تصحيف، صوابه ما أثبته، فليس من الراوين عن الحسن من اسمه حثمة)، ثم إن جميع من أخرج الحديث إنما أخرجه عن (خيثمة)، بل واتفقوا على أنه لم يروه من هذا الوجه عن الحسن؛ إلا خيثمة، والله أعلم.

 ⁽۲) انظر: «الجرح والتعديل» (۱/ ١٤٦)؛ و«ضعفاء» العقيلي (۳/ ۳۲ قلعجي)؛ و«الكامل» لابن عدي (٥/ ٣٠٢)؛
 و «تاريخ بغداد» (۱/ ۹۰/ ۱۳۹ السعادة)، و ««الجامع لأخلاق الراوي» (۲/ ۱۰۱)، وغيرها.

- عن إبراهيم النخعي، قال: كانوا يكرهون إذا اجتمعوا، أن يخرج الرجل أحسن حديثه، أو أحسن ما عنده.

قال الخطيب البغدادي: عنى إبراهيم بالأحسن الغريب؛ لأن الغريب غير المألوف، يستحسن أكثر من المشهور المعروف، وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة (١).

وليس ببعيد أن يكون قول الترمذي (حسن) جاريًا على الاصطلاح المعهود، ويكون مراده به أنه حسن لطرق أخرى، وعندئذ؛ لا يتعارض مع قوله بعده: (ليس إسناده بذاك).

* * *

 ⁽١) «الجامع» للخطيب (٢/ ١٠٠)؛ و (تنديب الراوي» (١٦٣١).

[٧٨] قَالَ عَلَيٍّ: حَدِيْثُ سَلَمَةً بْنِ المُحَبِّقِ: (قَضَى النَّبِيُّ ﷺ فِي رَجِّلُ وَطِئْ جَارِيةً امْرَأَتِهِ...).

فَقَالَ: حَدِيْثٌ بَصْرِيٌّ؛ رَوَاهُ الحَسَنُ، عَنْ قَبِيْصَةً بِنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَلَمَةً بْنِ المُحَبِّقِ.

فَرَوَاهُ قَتَادَهُ، وَعَمْرُو بْنُ دِيْنَارٍ، وَرَوَاهُ ابنُ عُييْنَةً، عَن عَمرِو بنِ دِينَارٍ، عَن الحَسَنِ البَصْرِيِّ، عَنْ سَلَمَة بنِ المُحَبِّقِ، وَلَيسَ بِيَّنَ الحَسَنِ وَسَلَمَةَ أَحَدٌ.

فَقُلتُ لَسُفَيَانَ: إِنَّ قَتَادَةً يَقُولُ: عَن الحَسَنِ، عَن قَبِيْصَةً بِنِ حُرَيثٍ، عَن سَلَمَة؟

فَقَالَ لِي سُفيانُ: قَالَ لِي عَمرُو: بَينَهُمَا رَجُلٌ مِن قَومِ أَسْلَمَ، أَو إِنسَانٌ. فَقَالَ الهُذَلِيُ - يَعنِي أَبَا بِكْرِ -: بَينَهُمَا قَبيصَةُ بنُ حُرَيثٍ.

ثُمَّ قَالَ شُفيَانُ: إِنَّمَا عَرَفَ هَذَا الهُذَلِي؛ أَنَّه مِن قَومٍ أَسْلَمَ.

ورَوَاه شُعبةُ، وَمعمرٌ، عَن قَتادَةً، عَن الحَسنِ، عَن قَبِيصَةَ بنِ حُرَيثٍ، عَن سَلمَةً.

وَرَوَاهُ بِكُرُ بِنُ بِكَارٍ، عَن شُعبةً، عَن قَتادَةً، [عَن جَونِ بِنِ قَتَادَةً] المُحَسنِ، عَن سَلمَة بِنِ المُحَبِّقِ، وَهَذا عِندِي بَاطِلٌ.

رَوَاهُ يُونُسُ، وَأَشْعَثُ، [عَن سَلمَةً، عَن الحَسَنِ]؛ (٢) لَيسَ بَينَهُمَا أَحَدٌ.

 ⁽١) هكذا في الأصل، وهو مقلوب، صوابه: (عن الحسن، عن سلمة)، وقد نبهني إلى ذلك إخونا في الله - عمر
 وزهران - جزاه الله خيرًا.

⁽٢) ليست في الأصل، والسياق يقتضيها، كما في مصادر تخريج الوجه الثالث، والله أعلم.

وَرَوَاهُ عَبدُ المَلكِ بنُ نَوفَلِ بنِ مُسَاحِقٍ، سَمعَ الحَسَن؛ مُرسَلٌ.

وَإِنَّمَا أَسنَدَهُ عَن قَبِيصَةَ بنِ حُريثٍ: مَعمَرُ بنُ رَاشِدٍ، عَن قَتادَةً، عَن الحَسَنِ، عَن قَبِيصَةً

رَوَاه عَمرُو بنُ دِينَارٍ ، عَنِ الحَسَنِ ، فَجعَلَ بَينَهُ وَبَيَنَ سَلمةَ رَجُلاً ؛ لَم يَدرِ مَن هُوَ .

[٧٨] نقل جزءًا من كلام ابن المديني هنا: الطبراني في «الكبير»

(٧/ ٤٥)، والعلائي في «جَامع التحصيل»(ص ٦٥)، وعنه ابن العراقي في «التحفة»(ص ٨٦).

هذا الحديث هو الذي سبق، وتكلم ابن المديني في الفقرة (٧٥) عن شيء مما يتعلق به، وقد أرجأنا هنالك الكلام عليه إلى هذا الموضع، وهذا أوان البيان، فأقول:

إن ابن المديني، قد ذكر لهذا الحديث أربعة أوجه، كما يتبين من مجموع كلامه:

- الوجه الأول: الحسن البصري، عن قبيصة بن حريث، عن سلمة بن المحبق، مرفوعًا. وهذا رواه عن الحسن، ممن وقفت عليهم:

[١] قتادة بن دعامة السدوسي.

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» باب الرجل يصيب وليدة امرأته (٧/ ٣٤٢) عن معمر، عن قتادة.

وأخرجه أحمد في «المسند»(٦/٥)، ومن طريقه: ابن عساكر في «التاريخ»(١٢/ ١٤٩/ إحياء التراث).

وأخرجه النسائي في «المجتبى» في كتاب النكاح، باب إحلال الفروج (٦/ ١٢٤)، وفي «الكبرى» (٥/ ٢٣٨/ ٥٥٣١)، وكذا فيها في الرجم، باب من أتى جارية امرأته (٦/ ٤٤٨/ ٧١٩٥)، عن محمد بن رافع.

قال النسائي: ليس في هذا الباب شيء صحيح يحتج به .

وأخرجه أبو داود في «السنن» في كتاب الحدود، باب في الرجل يزني بجارية امرأته(٤/١٥٨/ ٤٤٦٠) عن أحمد بن صالح.

قال أبو داود: روى يونس بن عبيد، وعمرو بن دينار، ومنصور بن زاذان، وسلام، عن الحسن هذا الحديث بمعناه، لم يذكر يونس ومنصور قبيصة.

وأخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ١٣٩/ ١٠٤٨) عن زهير، وابن زنجويه. وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ٤٥) عن إسحاق الدبري.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» في كتاب الحدود، باب من أتى جاريه امرأته (٨/ ٢٤٠) من طريق أحمد بن منصور الرمادي .

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٤٨٤/ قلعجي) عن الحسن بن عبد الأعلي. وقال العقيلي: وفي هذا الحديث اضطراب.

الثمانية، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، بإسناده المذكور.

[۲] عمرو بن دينار .

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» في باب الرجل يصيب وليدة امرأته (١٣٤١٨/٣٤٣).

وأخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ١٣٧/ ٤٤ ، ١) _ ومن طريقه: ابن عساكر في «التاريخ» (١٢/ ١٥٠/ إحياء التراث) _عن عباس بن يزيد .

كلاهما، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، به.

لكن وقع في رواية البغوي: الحسن، عن رجل، عن سلمة.

[٣] أبو بكر الهذلي.

أخرجه الشافعي كما في «كتاب حرملة» نقلاً عن «معرفة السنن والآثار»(١٢/ ٣١/ ١٦٨٥) عن ابن عينة، عن أبي بكر الهذلي، عن الحسن، به.

قال ابن المديني ـ كما مر في الفقرة (٧٥) ـ:

«قال سفيان: فقال أبو بكر الهذلي لعمرو: سمَّي (١) لكم الرجل؟ قال: لا. قال: هو قبيصة بن حريث. قال سفيان: وإنما عرفه أبو بكر؛ لأنه من قومه، من هذيل».

[٤] سلام بن مسكين.

أخرجه أبو حاتم-كما في «علل» ابنه (١/ ٤٤٧ ـ ١٣٤٦ / ١٣٤٦).

وأخرجه الطبراني في «الكبير»(٧/ ٤٦) عن يوسف بن يعقوب_ومن طريق يوسف: أخرجه البيهقي في «الكبير» في الحدود، باب من أتى جارية امرأته (٨/ ٢٤٠).

وأخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ١٣٨ / ١٠٤٦) _ ومن طريقه: ابن عساكر في «التاريخ» (١٢/ ١٤٩ / إحياء) _ عن زهير بن محمد.

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»(٣/ ١٤٤) عن ابن أبي داود.

أربعتهم، عن القاسم بن سلام بن مسكين، عن أبيه، عن الحسن، به.

-الوجه الثاني: الحسن، عن سلمة بن المحبق، مرفوعًا.

وهذا رواه عن الحسن، ممن وقفت عليهم:

[١] قتادة بن دعامة السدوسي. وهو ممن روى الوجه الأول.

أخرجه النسائي في «المجتبيّ» في كتاب النكاح، باب إحلال الفروج (٦/ ١٢٥)،

⁽١) يعنى: الحسن البصري.

وفي «الكبرى» (٥/ ٢٣٨/ ٥٥٣٢)، وكذا في الرجم، باب من أتى جارية امرأته (٢/ ٢٤٨/ ٧١٩٣) من طويق يزيد بن زريع:

وأخرجه أبو داود في (سننه) في الحدود، باب الرجل يزني بجارية امرأته (٤٤٦١/١٥٦/٤) من طريق عبد الأعلى السامي.

وأخرجه الترمذي في «علله الكبير»برواية القاضي (ص ٢٣٥/ رقم ٤٢٥)، وأحمد في «المسند» (٦/٥) ـ ومن طريقه: ابن عساكر (١٥١/ ١٥١) ـ عن عبد الله بن بكر.

قال الترمذي: سألت محمدًا عن هذا الحديث؟ فقال: رواه الفضل بن دلهم، ومنصور بن زاذان، وسلام بن مسكين، عن الحسن، عن قبيصة بن حريث، عن سلمة بن المحبق. وهو أصح من حديث قتادة. قال محمد [يعني: البخاري]: ولا يقول بهذا الحديث أحد من أصحابنا.

[٢] عمرو بن دينار. وهو أيضًا من رواة الوجه الأول.

أخرجه أحمد في (المسند) (٥/٦) عن عفان.

وأخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ١٣٧/ ١٠٤٢) ـ ومن طريقه: ابن عساكر في «التاريخ» (١٠٤٢/ ١٥٠) ـ عن عبيدالله القواريري .

وأخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ١٣٧/ ٢٥٠) - ومن طريقه: ابن عساكر في «التاريخ» (١٢/ ١٥٠) - وأخرجه البيهقي في «الكبرى» كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن أتى جارية امرأته (٨/ ٢٤٠)، من طريق أبي الربيع.

ثلاثتهم، عن حماد بن زيد.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٧٢) عن يسرة بن صفوان.

وأخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (٧/ ١٣٨/ ١٠٤٥) ـ ومن طريقه: ابن عساكر (١٠٤/ ١٥٠) ـ، والطبراني في «الكبير»(٧/ ٤٦) من طريق داود بن عمرو الضّبيِّ.

كلاهما عن محمد بن مسلم الطائفي.

الثلاثة (ابن عيينة، وحماد، والطائفي)، عن عمرو بن دينار، عن قتادة، عن الحسن، عن سلمة.

قال البخاري: لم يسمع الحسن من سلمة ؛ بينهما قبيصة بن حريث، ولا يصح.

وقال أبو حاتم - عن التصريح بسماع الحسن من سلمة عن الطائفي -: هذا عندي غلط، غير محفوظ، وفيه التصريح بسماع الحسن من سلمة.

[٣] يونس بن عبيد.

أخرجه أحمد في (المسند) (٦/٥).

والنسائي في «الكبري» في الرجم، باب من أتى جارية امرأته (٦/ ٤٤٧/٣) عن يعقوب بن إبراهيم.

كلاهما عن ابن عُلية .

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» في باب جامع في الطلاق (٢/ ١٣٦/ ٢٢٦٢) عن هشيم. ومن طريق هشيم: ابن عساكر في «التاريخ»(١/ ١٥١).

كلاهما (ابن علية، وهشيم) عن يونس؛ عن الحسن، عن سلمة.

[٤] هشام الدستوائي.

أخرجه النسائي في «الكبرى» في الرجم، باب من أتى جارية امرأته (١/ ٧١٩٢ /٤٤٧) عن هنَّاد بن السَّرِيِّ.

وأخرجه ابن ماجه في «السنن» في الحدود، باب من وقع على جارية امرأته (٢/ ٢٥٥٣/ ٢٥٥٢) عن أبي بكر بن أبي شيبة .

و أخرجه الدارقطني في «السنن» في الحدود (٣/ ٨٤) من طريق أبي هشام. الثلاثة، عن عبد السلام بن حرب، عن هشام، عن الحسن، عن سلمة.

[٥] مبارك بن فَضَالة .

أخرجه أحمد (٣/ ٤٧٦) عن أبي النضر.

وأخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١٥١/٢١/ إحياء) من طريق علي بن مسهر. كلاهما، عن فضالة، عن الحسن، عن سلمة.

[٦]، و[٧] منصور بن زاذان، وأبو حرة.

أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١٥١, ١٢) إحياء) من طريق الحسن بن عرفة، عن هشيم، عنهما، عن الحسن، عن سلمة بن المحبّق.

_وأما الوجه الثالث. الحسن، عن جون بن قتادة، عن سلمة بن المحبق، مرفوعًا.

أخرجه البيهقي في «الكبرى» في كتاب الحدود، باب من أتى جارية امرأته (٨/ ٢٤٠) من طريق أحمد بن سعيد الدارمي، وعلي بن سعيد النسوي.

وأخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ١٣٩/ ١٠٤٧) _ ومن طريقه: ابن عساكر في «التاريخ» (١٠٤٧/ ١٤٩/ الفكر) _ عن عبد الله بن محمد بن عبد الملك الواسطى.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ٤٥) من طريق نصر بن علي.

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»(٣/ ١٤٤) عن يزيد بن سنان .

وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «تاريخ أصبهان» (١/ ٢٨٣) من طريق إسماعيل بن عبد الله، وإبراهيم بن سعدان.

وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢/ ٥٢) من طريق

سعيد بن بشر .

وأخرجه ابن عدي في (الكامل) (٢/ ١٧٨) من طريق أبي قلابة.

التسعة، عن بكر بن بُكَّار، عن شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن جون، عن سلمة.

وقد توبع شعبة؛ تابعه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن جون، عن سلمة.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ٤٧) عن محمد بن العباس الأخرم، عن أحمد بن عبيد الله بن الحسن العنبري الهجيمي، عن سعيد ابن أبي عروبة، به.

-وأما الوجه الرابع: عبد الملك بن نوفل بن مساحق، عن الحسن، مرسلاً. وهذا لم أقف عليه إلا معلقًا في كلام إمامنا ابن المديني، رضي الله عنه. النظر في هذا الخلاف.

كما مر بنا؛ فإن قتادة بن دعامة، قد رُوي عنه ثلاثة أوجه من أوجه هذا الخلاف، وكذلك عمرو بن دينار، قد رُوي عنه وجهان من أوجه هذا الخلاف، ولا يمكن الفصل في خلاف كهذا؛ إلا بعد النظر في هذا الخلاف الجزئي على هذين الرجلين، وتحرير موضعهما في الخلاف الأكبر، وإلى أي وجه ينتسبون.

ـ فأما الخلاف على قتادة.

فقد رواه عنه، عن الحسن، بالواسطة (قبيصة)، عن سلمة: معمر بن راشد.

ورواه عنه، عن الحسن، عن سلمة، من غير واسطة: سعيد بن أبي عروبة.

ورواه عنه، عن الحسن، بالواسطة (جون)، عن سلمة: شعبة.

والثلاثة الذين رووا هذه الأوجه، كلهم ثقات أثبات، وقد سبقت تراجمهم في

الفقرة (٢). ومع ذلك؛ فالصحيح الثابت منها عن قتادة: هو ما رواه سعيد بن أبي عروبة، عنه، عن الحسن، عن سلمة، من غير واسطة. وذلك للأسباب التالية:

_ أن سعيد بن أبي عروبة، أثبت أصحاب قتادة على الإطلاق، وانظر تفصيل ذلك في «شرح العلل» لابن رجب الحنبلي (٢/ ٥٠٣ ـ ٥٠٩).

_ وأن معمر بن راشد، كان على النقيض من ابن أبي عروبة في قتادة؛ فكان سيء الحفظ لحديث قتادة، كما يقول الدارقطني. وسبب ذلك ما حكاه ابن معين، عن معمر أنه قال: «جلست إلى قتادة، وأنا صغير؛ فلم أحفظ عنه الأسانيد». راجع «شرح العلل» الموضع السابق.

_وأما رواية شعبة، فلا تثبت عن شعبة أصلاً؛ لأنها من طريق بكر ابن بكار عنه، وبكر بن بكار ضعيف؛ قال فيه أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، سيء الحفظ، له تخليط. وقال أبو الشيخ الأصبهاني: ومن غرائب حديثه ما تفرد به . . . وذكر هذا الحديث (١) . ثم أين كان أصحاب شعبة الأثبات عن مثل هذا، حتى لا ينقله إلا مثل ابن بكًار؟!

وكذا متابعة ابن أبي عروبة لشعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن جون . . . = Y تثبت هي الأخرى عن ابن أبي عروبة، وذلك لأنها من طريق أحمد بن عبيد الله بن الحسن العنبري الهجيمي البصري عنه، وأظنه هو المترجم في «الميزان» (٨/ ٣٧/ علمية)؛ و السان الميزان» (١/ ٢١٨)، وقد تبع ابن القطان ابن حزم في القول بجهالته، وذكره ابن حِبّان في «الثقات»، لكن قال: «لم تثبت عدالته»، فالرجل إذن مستور Y تدرى عدالته

⁽۱) انظر: «الجرح والتعديل» (۲/ ۳۸۲)؛ و «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (۳۹۹۷)؛ و «ضعفاء» النسائي (ص۲۰)؛ و «سؤالات البرذعي لأبي زرعة» (۱/ ۳٤۳)؛ و «طبقات المحدثين بأصبهان» لأبي الشيخ الأصفهاني (۲/ ۰۲)؛ وغيرها.

الحديثية. أضف إلى هذا أن الأثبات من أصحاب ابن أبي عروبة قد خالفوه، فرووه عنه، عن قتادة، عن قبيصة، عن سلمة، وهذا هو الثابت عن ابن أبي عروبة، وما هنا فأحسن أحواله أن يكون شاذًا.

ولهذا كله قال إمامنا ابن المديني: «وهذا عندي باطل». وقال الحافظ ابن عساكر في «تاريخه» (١٤٩/١٢/ إحياء): «ولجَوْن حديث آخر، مشكوك فيه، ومختلف في إسناده . . . ثم ساق هذا الحديث»، والله تعالى أعلم .

- وأما الخلاف على عمرو بن دينار .

فقد رواه عنه، عن الحسن، عن قبيصة، عن سلمة: سفيان بن عيينة، وذلك من رواية عبد الرزاق، وعباس بن يزيد، عن ابن عيينة.

ورواه عنه، عن الحسن، عن سلمة، من غير واسطة: حماد بن زيد، ومحمد بن مسلم الطائفي، وابن عيينة أيضا، ولكن من رواية ابن المديني، والشافعي، والقواريري، عن ابن عيينة.

وهذان الوجهان محفوظان عن عمرو بن دينار، فمرة كان يسمي الواسطة، وأخرى كان يختصرها. ويدل لذلك أمران:

- أن من القواعد المقررة عند أهل هذا الفن (١): أن الراوي الثقة إذا روى ما يرويه الجماعة موافقاً لهم، ثم انفرد عنهم بإسناد؛ استدلوا بموافقته لهم مع انفراده على صحة ما انفرد به، وما معنا من هذا بقبيل؛ فابن عيينة قد وافق الجماعة (حماد، والطائفي) عن ابن دينار، ورووه بالواسطة. وانفرد هو عنهم، ورواه عن ابن دينار، من غير ذكر الواسطة.

- ما قاله إمامنا ابن المديني في (نَصِّ) هذه الفقرة، والفقرة (٧٥): (ورواه ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن الحسن البصري، عن سلمة ابن المحبِّق، وليس بين الحسن وسلمة

⁽١) انظر تقرير هذه القاعدة، وأمثالها في «شرح علل الترمذي، الابن رجب الحنبلي (٢/٧١٩_٧٣١).

أحد.

فقلت لسفيان: إن قتادة يقول: عن الحسن، عن قبيصة بن حريث، عن سلمة؟ فقال لي سفيان: قال لي عمرو: بينهما رجل من قوم أسلم، أو إنسان.

فقال الهذلي - يعني أبا بكر -: بينهما قبيصة بن حريث .

ثم قال سفيان: إنما عرف هذا الهذلي؛ أنه من قوم أسلم».

فهذا صريح للغاية، في ثبوت الوجهين عن ابن عيينة، ثم عن ابن دينار، والله أعلم.

ويبقى أن أبين: أن قول أبي حاتم في «العلل» (١/ ٤٤٨/ رقم ١٣٤٦) عن رواية الطائفي: «هذا عندي غلط، غير محفوظ؛ وفيه التصريح بسماع الحسن من سلمة».

وليس ذلك من أبي حاتم إنكارًا لنفس رواية الطائفي؛ فإنها محفوظة، وقد توبع عليها الطائفي؛ تابعه حماد بن زيد، وابن عيينة، كما مر. وإنما إنكار أبي حاتم على الطائفي في (تصريحه بسماع الحسن من سلمة)، فإن هذا التصريح (١) غلط من الطائفي، والحسن لم يسمع من سلمة، والله تعالى أعلم.

__ وبعد الفصل في الخلاف الجزئي، تتضح معالم الخلاف الأكبر، على الحسن البصري نفسه، وهو بيت القصيد، وقد ظهر من نتيجة الخلاف الجزئي: أن الثابت من أوجه الخلاف على الحسن البصري، ثلاثة أوجه، وهي:

١-الحسن، عن قبيصة، عن سلمة، مرفوعًا. وهذا رواه عنه:

[١] عمرو بن دينار. وهو ثبت إمام، مضت ترجمته في الفقرة (٢).

 ⁽١) صرح الطائفي بسماع الحسن من سلمة، في «التاريخ» للبخاري، وإحدى الروايات عند ابن عساكر، وفي بقية الروايات عنه، رواه بالعنعنة، على الصواب.

[٢] سلام بن مسكين بن ربيعة، الأزدي النَّمِرِيّ، أبو رَوْح البصريُّ، قال أبو داود: سلام لقب، واسمه سليمان. وهو ثقة، رمي بالقدر. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٤/١٥٠/ فكر)؛ و «التقريب» (٢٧١٠).

[٣] أبو بكر الهذلي. واسمه: سُلْمى بن عبد الله بن سُلمى البصري، مجمع على تركه، وكذبه غندر. لكن قال ابن عدي (٤/ ٣٤٧): «... وعامة ما يرويه عن من يرويه، لا يتابع عليه؛ على أنه قد حدَّث عن الثقات من الناس، وعامة ما يحدث به، قد شورك فيها، ويتحمل ما يرويه، وفي حديثه ما لا يحتمل، ولا يتابع عليه». قلت: وما هنا؛ فمن النوع الذي رواه عن الثقات، وتوبع عليه، والله أعلم. وانظر: «الضعفاء» للبخاري (ص ٥٦)؛ وللنسائي (ص٤٦)؛ ولابن الجوزي (٢/ ١٢)؛ و«الكامل» لابن عدي (٤/ ٣٤٧).

٢-الحسن، عن سلمة، مرفوعًا. وهذا رواه عنه:

[١] قتادة بن دعامة السدوسي. وهو ثقة إمام، مضت ترجمته في الفقرة(٢).

[۲] عمرو بن دينار . وهو كسابقه .

[٣] يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري، ثقة ثبت فاضل ورع. وهو أثبت أصحاب الحسن على الإطلاق. وانظر: «شرح العلل»(٢/ ٤٩٥)؛ و«تهذيب التهذيب» (٣١/ ٣٨٩/ الفكر)؛ و«التقريب» (٧٩٠٩).

[٤] هشام بن حسان القُرْدُوْسِيُّ. ثقة، قال ابن المديني. كان أصحابنا يُثَبَّنُون هشام بن حسان، وكان يحيى بن سعيد يُضَعِّفُ حديثه عن عطاء، وكان الناس يرون أنه أرسل حديث الحسن البصري عن حوشب. وانظر: «الميزان» (٧/ ٤١٨) علمية)؛ و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٢/ فكر)؛ و«التقريب» (٧٢٨٩).

[٥] مبارك بن فضالة. صدوق، يدلس ويسوي، ولازم الحسن بضعة عشر سنة، وكان من النساك. وانظر: «الضعفاء» لابن الجوزي (٣/ ٣٣)؛ و«الميزان» (٦/ ١٥/ فكر)؛ و«تهذيب التهذيب» (١٥/ ٢٧/ فكر)؛ و«التقريب» (٦٤٦٤).

[٦] منصور بن زاذان. ثقة ثبت عابد ورع. وانظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٧٢/ فكر)؛

و (التقريب) (٦٨٩٨).

[٧] أبو حُرَّة واصل بن عبد الرحمن البصري، صدوق، عابد ورع، يتكلمون في روايته عن الحسن، وكان يدلس عنه. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٩٢/١١)؛ و«التقريب» (٧٣٨٥).

٣ عبد الملك بن نوفل بن مُساحِق، سمع الحسن؛ مرسل. وهذا لم أقف عليه إلا في كلام ابن المديني هنا! .

وأما الوجه الرابع، وهو ما رواه بكر بن بكار، عن شعبة، عن قادة، عن الحسن، عن جون، عن سلمة. فقد سبق نقضه، وحكم ابن المديني عليه بالبطلان.

وبالنظر في رواة الوجهين الأول والثاني ـ وهما المعتبران في هذا الخلاف ـ يتبين أن رواة الوجهين، وهذا مما الوجهين من ثقات أصحاب الحسن، ونرى عمرو بن دينار يروي كلا الوجهين، وهذا مما يستدل به أحيانًا على ثبوت الوجهين، كما مر.

ومع أن الوجه الثاني_والذي يرفع الواسطة_رواته أكثر عددًا، وربما أوثق من الوجه الأول _والذي يثبت الواسطة؛ إلا أن كلمة أهل العلم من الحفاظ الجهابيذ تكاد تكون متفقة على (تصحيح) الأول!!

فقد قال البخاري _ كما نقله الترمذي في «العلل الكبير» _: «رواه الفضل ابن دلهم، ومنصور بن زاذان، وسلام بن مسكين، عن الحسن، عن قبيصة بن خريث، عن سلمة بن المحبق، وهو أصح من حديث قتادة».

أبو حاتم الرازي _ كما في (علل) ابنه (١/ ٤٤٧ _ ٤٤٨) _: (قلت لأبي: هما(۱) صحيحان؟ قال: نعم. قلت: الحسن عن النعمان متصل؟ قال: لا؛ حدثنا القاسم بن سلام، عن أبيه، عن الحسن، قال حدثني قبيصة بن حريث، عن سلمة ابن محبق، عن النبي عليه أن أدخلا بينهما قبيصة بن حريث؛ فاتصل

 ⁽١) يعني بهما: حديث هشيم عن أبي بشر عن حبيب بن سالم عن النعمان؛ وحديثنا، وكلاهما فيمن زنى بجاوية امرأته.

الإسناد».

وقال أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة»: «وصحيح هذا الحديث: عن الحسن، عن قبيصة بن حريث، عن سلمة».

وقال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٧/ ٥٢٥): «روي من وجوه ثابتة عن الحسن . . . وهذا حديث صحيح، رواه ابن عيينة، عن عمرو ابن دينار، قال: سمعت الحسن البصري يحدث عن قبيصة بن حريث . . . ».

أقول: إنَّ ترجيح النقاد لهذا الوجه مع ما سبق قد يكون مستغربًا؛ لكن الغرابة تزول إذا تذكرنا أن الحسن رحمه الله كان يروي الحديث المسند؛ فيرسله أحيانًا، لغرض أو لآخر. وهذا الكلام ليس على إطلاقه؛ وإنما يلجأ إليه في مثل هذا الحديث، الذي ثبت عن الأثبات من أصحاب الحسن روايته عنه على الإسناد والإرسال. وعندئذ يكون المسند هو الأصح، لكونه الأصل، ويقدم على المرسل وإن كثر راووه باعتباره من باب التنويع والافتنان في الأداء، والله تعالى أعلم.

وقد خالف النسائي كل من سبق فقال بعد رواية طرق هذا الحديث «وليس في هذا الباب شيء صحيح يحتج به». ولعل أبا جعفر العقيلي كان متأثرًا به حينما قال: «في هذا الحديث اضطراب».

وعلى كل؛ فالصواب مع الجمهور، وقول النسائي اجتهاد منه، رحمه الله_خالفه فيه من هو أكبر منه ومن هو مثله؛ فيقدمون عليه، والنسائي معروف بتعنته.

وأما ما ادعاه العقيلي ـ رحمه الله ـ من الاضطراب، فإنه يصح ويجوز لو كانت جميع الطرق المختلفة متكافئة؛ لكن عند التفاوت في الأصحية والثبوت والضبط والإتقان؛ فإنه يحكم لمن هو فوق، ويرد مخالفه، وحينئذ ينتفي الاضطراب، وهذا ما كان من شأن هذا الحديث كما سبق بيانه بحمد الله وفضله.

الحكم على الحديث:

الحديث من الطريق الراجحة، لا ينزل عن الحسن؛ وذلك لحال قبيصة ابن

حريث، فإن الحافظ قال فيه: (صدوق)، كما في «التقريب» (١١٥٥)، وانظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٤٦). وقد حسن الترمذي لقبيصة هذا حديثه، كما في «سننه» (٤١٣). والله أعلم.

لم يبق إلا أن أشير إلى أن هذا الحديث مع قبوله؛ إلا أنه لا يعمل به، وذلك لنسخه بالحدود بعد نزولها. وقد أسند البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٤٠) عن البخاري القول بنسخه، ووافقه عليه. وكذا قال به: الحازمي في «الاعتبار» (٤٧٧ ـ ٤٧٩)، وأبو إسحاق الجعبري في «رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار» (٤٨٨ ـ ٤٩١). وأبو حامد أحمد ابن محمد المظفر الرازي في «الناسخ والمنسوخ في الأحاديث» (ص ٨٨) ونقله عن بعضهم. والحمد لله أولاً وآخرًا.

[٧٩] وَسُئِلَ عَنْ حَدِيْثِ ابنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (فِي زَكَاةِ الفِطْرِ)؟ فَقَالَ: حَدِيْثٌ بَصْرِيٍّ، وَإِسْنَادُهُ مُرْسَلٌ.

رَوَاهُ الحَسَنُ، ومُحَمَّدُ بْنُ سِيرِيْنَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ [ل ٦ / ب].

فَرَوَاهُ عَنِ الحَسَنِ: حُمَيْدٌ الطُّويْلُ.

وَعَنْ مُحَمَّد بْنِ سِيْرِيْنَ: ثَابِتُ بْنُ يَزِيْدَ عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ شُعْبَةُ: أَحَادِيْثُ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِيْنَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ إِنَّمَا سَمِعهَا مُجَمَّدٌ، عَنْ عِكْرِمةً؛ لَقِيَهُ أَيَّامَ المُخْتَارِ.

[٧٩] أما الحديث؛ فكما قال ابن المديني: رواه الحسن، وابن سيرين، عن ابن عباس.

ولفظه _ كما عند أبي داود، من رواية الحسن _ قال: خَطَبَ ابنُ عباس _ رحمه الله في آخر رمضان، على منبر البصرة، فقال: أخرجوا صدقة صومكم، فكأن الناس لم يعلموا، فقال، من ها هنا من أهل المدينة؟ قوموا إلى إخوانكم، فعلموهم، فإنهم لا يعلمون؛ (فرض رسول الله على هذه الصدقة، صاعًا من تمر، أو شعير، أو نصف صاع من قمح، على كل حر أو مملوك، ذكر أو أنثى، صغير أو كبيرٍ). فلما قدم علي لله عنه _ رأى رُخُصَ السَّعر، قال: قد أوسع الله عليكم؛ فلو جعلتموه صاعًا من كل شيءٍ. قال حميد: وكان الحسنُ يرى صدقة رمضان على من صام.

- فأما حديث الحسن، عن ابن عباس؛ فلم يروه عن الحسن إلا حميد الطويل.

أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة، باب كم يؤدي في صدقة الفطر (٢/١١٤) ـ عن محمد بن (٢/١١٤) ـ عن محمد بن

المثنى.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» في الزكاة، باب من قال يخرج من الحنطة في صدقة الفطر نصف صاع (١٦٨/٤) من طريق محمد بن أبي بكر.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٩٥) ـ مختصرًا ـ ثلاثتهم، عن سهل بن يوسف . وأخرجه النسائي في «المجتبى» في زكاة الفطر ، باب مكيلة زكاة الفطر (٥/ ٥٠)، وفي «الكبرى» (٣/ ٣٩/ ٢٢٩٩) من طريق خالد بن الحارث .

وأخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٣٥١).

والنسائي في «المجتبى» في كتاب الصلاة، باب حث الإمام على الصدقة في الخطبة (٣/ ١٩٠)، وفي «الكبرى» (٢/ ٣١٣/ ١٨١٥)، وكذا في «المجتبى» كتاب الزكاة، باب الحنطة في زكاة الفطر (٥/ ٥٢)، وفي «الكبرى» (٣/ ٢٤/ ٢ ٢٣٠) عن علي بن حجر. وأخرجه الدارقطني في «السنن» (٢/ ١٥٢/ رقم ٦٥) من طريق أحمد بن سنان. وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢٥٥). أربعتهم، عن يزيد بن هارون.

الثلاثة (سهل، وخالد، ويزيد)، عن حميد الطويل، عن الحسن البصري، قال: خطب ابن عباس، وفي بعضها: خطبنا، والأول أصح.

ففي «علل الترمذي» برواية أبي طالب القاضي (ص ٩٠٩):

قال الترمذي: سألت أبا عبد الله البخاري، عن حديث الحسن: وخطئا ابن عباس، فقال: «إن رسول الله على فرض صدقة الفطر»؟ فقال: روى غير يزيد بن هارون، عن حميد، عن الحسن (خطب ابن عباس»، فكأنه رأى هذا أصح، قال الترمذي: وإنما قال البخاري هذا؛ لأن ابن عباس كان بالبصرة في أيام علي، والحسن البصري في أيام عثمان، وعلى رضى الله عنهما _كان بالمدينة.

قال النسائى: الحسن لم يسمع من ابن عباس.

قلت: نعم؛ وقدسبق تفصيل ذلك في الفقرة (٤٧)، فليراجع.

وأزيد هنا قول البزار في «مسنده» بعد أن رواه ـ فيما نقله الزيلعي في «نصب الراية» (١٩/٢) ـ: «لا يعلم روى الحسن عن ابن عباس غير هذا الحديث، ولم يسمع الحسن من ابن عباس. وقوله: (خطبنا) أي: (خطبَ أهلَ البصرة) ولم يكن الحسن شاهدًا لخطبته، ولا دخل البصرة بعد؛ لأن ابن عباس خطب يوم الجمل، والحسن دخل أيام صفين. انتهى».

_وأما حديث محمد بن سيرين، عن ابن عباس: فأخرجه النسائي في «المجتبى» في كتاب الزكاة، باب مكيلة زكاة الفطر (٥/ ٥٠)، وفي «الكبرى» (٣/ ٤٠/٢) عن عليّ بن ميمون، عن مخلد بن يزيد. وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (١٦٨/٤) من طريق أبي الأشعث، عن الثقفي. كلاهما عن هشام بن حسان.

وعلقه ابن المديني في «التاريخ والعلل» هنا، عن ثابت بن يزيد، عن عاصم. كلاهما (هشام، وعاصم) عن محمد بن سيرين، عن ابن عباس.

قال شعبة: «أحاديث محمد بن سيرين، عن ابن عباس؛ إنما سمعها محمد، عن عكرمة؛ لقيه أيام المختار».

وعلى قول شعبة اعتمد أبن المديني، فقال: «حديث بصري، إسناده مرسل». يعني: أن الحسن وابن سيرين لم يسمعا شيئا من عبدالله ابن عباس.

وتبعهما البيهقي فقال: «وهذا أيضا مرسل؛ محمد لم يسمع من ابن عباس شيئا».

وهذا الذي نصره أبو محمد ابن حزم في «الإحكام» (٢/ ٢٥٠)، وقد أشبع هذا الحديث ردًّا، وأثخنه طعنًا، فقال ـ بعدما أسنده من طريق أبي داود السابق: «وهذا الحديث ـ قبل كل شيء ـ لا يصح؛ لوجوه ظاهرة:

أولها: أن الكذب والتوليد والوضع فيه ظاهر كالشمس؛ لأنه لا خلاف بين أحد من

أهل العلم بالأخبار، أن يوم الجمل كان لعشر خلون من جمادى الآخرة، سنة ست وثلاثين، ثم أقام عليَّ بالبصرة باقي جمادى الآخرة، وخرج راجعًا إلى الكوفة في صدر رجب، وترك ابن عباس بالبصرة أميرًا عليها، ولم يرجع عليَّ بعدها إلى البصرة. هذا ما لا خلاف فيه من أحد له علم بالأخبار، وفي الخبر المذكور: ذكر تعليم ابن عباس أهل البصرة صدقة الفطر، ثم قدم عَليُّ بعد ذلك. وهذا هو الكذب البحت، الذي لا خفاء فيه.

ووجه ثانٍ: أن الحسن لم يسمع من ابن عباس، أيام ولايته البصرة شيئا، ولا كان الحسن يومئذ بالبصرة، وإنما كان بالمدينة. هذا ما لا خلاف فيه بين أحد من نقلة الحديث.

وأيضًا؛ وجه ثالث: فإنه حديث مُفْتعل؛ لا يصح؛ لأن البصرة فتحها وبناها سنة أربع عشرة من الهجرة؛ عتبة بن غزوان المازني ـ بدري مدني ـ ، ووليها بعده المغيرة بن شعبة ، وأبو موسى ، وعبد الله بن عامر ؛ وكلهم مدنيون ، ونزلها من الصحابة المدنيين أزيد من ثلاثمائة رجل ؛ منهم : عمران بن الحصين ، وأنس بن مالك ، وهشام بن عامر ، والحكم ابن عمرو ، وغيرهم . وفتحت أيام عمر بن الخطاب ، وتداولها وُلاَتُه ، إلى أن وليها ابن عباس بعد صدر كبير من سنة ست وثلاثين من الهجرة . فلم يكن في هؤلاء كلهم من يخبرهم بزكاة الفطر !! بل ضيعوا ذلك ، وأهملوه ، واستخفوا به ، أو جهلوه مدة أزيد من اثنين وعشرين عامًا ، مدة خلاف عمر بن الخطاب ، وعثمان ـ رضوان الله عليهم ـ حتى وليهم ابن عباس بعد يوم الجمل ؟!!

أَتُرَى عمر وعثمان ضيَّعا إعلام رعيتهما هذه الفريضة؟ أترى أهل البصرة لم يحجوا أيام عمر وعثمان، ولا دخلوا المدينة؟ فغابت عنهم زكاة الفطر إلى بعد يوم الجمل؟!!

إن هذا لهو الضلال المبين، والكذب المفترى، ونسبة البلاء إلى الصحابة _ رضوان الله عليهم _ إن هذا الخبر ما يدخل تصحيحه في عقل سليم، وما حدَّثَ الحسنُ _ والله أعلم _ بهذا الحديث؛ إلا على وجه التكذيب له، لا يجوز غير ذلك!» ا. هـ ونقلته على طوله

لنفاسته، وهو في الجملة يصلح أن يكون نموذجًا لعلم النقد، نقد السنة، عند علماء المسلمين، سواءً السَّندُ منها والمتن، وإن كنت لا أتفق تمامًا مع ابن حرم _ رحمه الله فيما قرره وبناه _ وشرح ذلك يطول، وليس هذا محله _؛ إلا أنه أجاد؛ فلله دَرُّه، وعلى الله أجره. والله تعالى أعلم.

[٨٠] قِيلَ لَهُ: خَالِدٌ، عَنْ يُونسَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنْسٍ: (أَنَّ النَّبَّ ﷺ اخْتَجَمَ، وَأَعْطَى الحَجَّامَ أَجْرَهُ)؟ فَأَنْكَرَهُ، وَقَالَ: هَذَا رِيحٌ!.

[٨٠] هذا الحديث أخرجه ابن ماجه في «السنن» كتاب التجارات، باب كسب الحجام (٢/ ٢١٦٤ / ٢١٦٤).

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» كتاب الإجارة، ذكر إباحة إعطاء الحجام أجرته (١١/ ٥٥٥/ ١٥١/ الإحسان) عن الخليل بن محمد.

كلاهما، عن عبد الحميد بن بيان الواسطي.

وأخرجه أبو يعلى الموصلى في «مسنده»(٥/ ٢٢٠/ ٢٨٣٥) عن وهب بن بقية الواسطى.

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ١٣٠) من طريق عمرو بن عون، والمعلى بن منصور.

الأربعة (ابن بيان، ووهب، وابن عون، والمعلى)، عن خالد بن عبد الله الطحان الواسطي، عن يونس بن عبيد، عن ابن سيرين، عن أنس.

وهذا إسناد ظاهره الصحة ؛ رجاله كلهم ثقات، ولا انقطاع فيه بحال من الأحوال ؛ وكل من فيه ثبت سماعه ممن فوقه ، وثبت سماع من دونه منه ؛ بل على شرط الشيخين .

ومع ذلك؛ قال إمامنا ابن المديني: «هذا ريح»، وأنكره!!

وقد يَستغرب صنيع ابن المديني هذا من ليس الحديث من صناعته، وكذا من يكتفي بالنظر الظاهر في أحوال الرواة، ولا يمعن في هذا الشأن؛ كعامة المتسللين على حياض هذا الفن الشريف، ممن لو وقف أحدهم على مثل هذا، لبادر وأخرج ما في جعبة جهله، وقال: (ذهل ابن المديني)، و(ليس هكذا تعل الأحاديث يا ابن المديني!)، وأمثال هذه السخافات، وهؤلاء إنما يردون علم العلماء وسعة اطلاعهم؛ بجهلهم بحقائق الأمور.

وإلا؛ فإن من يستحضر قول أبي عبد الله الحاكم الحافظ في «معرفة علوم الحديث» (ص ١١٢ ـ ١١٣): «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل؛ فإن حديث المجروح ساقط واو، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات؛ أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه؛ فيصير الحديث معلولاً. والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة؛ لا غير». وكذا قوله قبل هذا بقليل: «وهو علم برأسه؛ غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل».

أقول: من يستحضر هذا الكلام ومثله كثير، ويتدبر صنيع النقاد الجهابيذ؛ يسلم لهؤلاء الكبار، ويعلم أنه لو وفق لما وفقوا له، وفتح له ما فتح لهم؛ لما قال غير ما قالوا؛ ولكن من جهل شيئًا عاداه، ونقر منه.

وقد حاولت مجتهدًا أن أتلمس موضع العلة في هذا الحديث الذي ظاهره الصحة والتي لم يفصح عنها ابن المديني، وإنما اكتفى بالإنكار من أجلها، وقال: هذا ريح، يعني: ليس بشيء. وبعد النظر في طرق هذا الحديث ورواياته؛ تبين لي بفضل الله وجه إنكار ابن المديني هذا الحديث، وهو أن هذا الحديث إنما يرويه الناس عن ابن سيرين، عن ابن عباس.

وقد رواه هكذا عن ابن سيرين، عن ابن عباس ـ ممن وقفت عليهم ـ تسعة أنفس، فيهم من هم أثبت الناس^(١) في ابن سيرين، وهم:

[١] هشام بن حسان ـ وهو من أثبت الناس في ابن سيرين .

أخرجه أحمد (١/ ٣٣٣) عن عبد الرزاق، عنه.

وأخرجه ابن الجارود في «المنتقى»(ص ١٥٠/ ٥٨٤) عن يزيد بن هارون، عنه.

⁽١) انظر الكلام في أثبت أصحاب ابن سيرين، في «شرح العلل؛ لابن رجب (٢/ ٩٧ ٤/ عتر).

......

[٢] أيوب السختياني ـ وهو أيضًا من أثبت أصحابه ـ.

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف»(١١/ ٣٠/ ١٩٨١٨) ــ ومن طريقه الطبراني في «الكبير»(١٢/ ١٨٩) ــعن معمر .

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٢/ ١٨٩)، وابن عبد البر في «التمهيد»(١١/ ٨٠)، والبيهقي في «الكبرى»(٩/ ٣٣٨) من طريق سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد.

وأخرجه البيهقي في الكبرى (١ /٣٣٨) من طريق الشافعي، عن عبد الوهاب الثقفي. الثلاثة، عن أيوب، به.

[٣] ابن عون ـ وهو كذلك من أثبت أصحابه _.

أخرجه ابن الجارود في «المنتقى»(ص ١٥٠/ رقم ٥٨٤) عن يزيد ابن هارون، .

[٤] يونس بن عبيد ـ وهو كذلك من أثبت أصحابه .

أخرجه الطبراني في «الكبير»(١٢/ ١٩٠) من طريق عبيد الله بن تمام، [عنه].

[٥] عوف بن أبي جميلة.

أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١١/ ٨٠) من طريق هوذة بن خليفة، عنه.

[٦] خالد بن مهران. أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٩/ ٣٣٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد»(١ / ١٨/ السعادة) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»(٤١ / ٢٣٧) ـ من طريق عبد الوهاب الثقفي.

[٧] يزيد بن إبراهيم.

أخرجه أبو عوانة في «المستخرج على مسلم» (٣/ ٣٥٨)، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ١٨٩) من طريق وكيع .

وأخرجه البيهقي في (الكبير) (٩/ ٣٢٨) من طريق حجاج وسليمان.

ثلاثتهم عن يزيد بن إبراهيم.

[٨] أشعث بن سوار . أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/ ١٩٠) من طريق أسباط بن محمد، عنه .

[٩] أبو بكر الهذلي. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/ ١٩٠) من طريق عبد الله بن الأجلح، عنه.

فهؤلاء التسعة وفيهم أثبت أصحاب ابن سيرين قد رووه عن ابن سيرين، عن ابن عباس. وخالفهم خالد الطحان؛ فرواه عن يونس، فجعله (عن أنس)، ووهم فيه، والصواب رواية الجماعة.

وهو على الرواية الثابتة مرسل؛ لعدم سماع ابن سيرين من ابن عباس شيئًا.

ويكون منشأ النكارة أن خالدًا الواسطي، جاء فرواه فجعله: (عن ابن سيرين، عن أنس، أنس)، فصار _ في الظاهر _ صحيحًا متصلاً ؛ لأن ابن سيرين قد صح سماعه من أنس، وفي الصحيحين من ذلك جملة وافرة. فمن يغتر بظاهره، ولا يتنبه لهذه العلة الدقيقة يحكم بأنه على شرط الشيخين، والواقع أن ابن سيرين إنما يرويه مرسلاً عن ابن عباس. والله أعلم.

ولا يقال: إن خالدًا ثقة، فكيف يكون حديثه منكرًا؟! فإن الثقة غير معصوم من الخطأ، وقد أخطأ من هُمُ أكبر وأتقن وأحفظ من خالد الطحان، فكان ماذا؟ بل من كلام الأثمة في مثل هذا: (من لم يخطئ؛ فهو كذاب!!).

ونظير ما استظهرته من صنيع ابن المديني: ما صنعه خليفته في هذا العلم، أبو الحسن الدارقطني _ بلَّ الله ثراه _ في نفس هذا الحديث؛ فإنه سُئل _ كما في علله الدارة المرام / ١٨٦٥] _ عن حديث ابن سيرين، عن أبي هريرة، (احتجم النبي علله، وأعطى الحجام أجره)، ولو كان حرامًا؛ لم يعطه.

فقال: «يرويه أبو عبد الرحمن السروجي، وهو معمر بن مخلد، عن يزيد بن زريع، عن هشام، وابن عون، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة؛ ووهم فيه، وإنما يرويه هشام، وابن عون، وغيرهما، عن ابن سيرين، عن ابن عباس. قيل له: السروجي ثقة !فقال: إنما وهم».

فهذا من الدارقطني متابعة لفهم ابن المديني، وهذا مما استدل بمثله أبو زرعة الرازي على أن هذا العلم إلهام، والله تعالى أعلم.

[٨١] قَالَ: قَالَ شُعبةُ: أَحَادِيثُ مُحَمدِ بْنِ سيْرِينَ؛ إِنَما سَمِعها مِنْ عِكْرِمةَ، لَقيهُ أَيَامَ المُحْتَارِ وَلَم يَسْمَعِ ابنُ سِيرِينَ مِنِ ابْنِ عَبَّاسٍ شَيئًا.

[۱۲] محمد بن سيرين، هو الإمام، شيخ الإسلام، أبو بكر الأنصاري، الأنسي البصري، مولى أنس بن مالك، خادم رسول الله على أدرك ثلاثين صحابيًا، وكان نسيج وحده، قال ابن عون: كان محمد يأتي بالحديث على حروفه، وكان الحسن صاحب معنى. ومناقبه جمة، وهو إمام المعبرين بعد الصحابة، وله في ذلك عجائب، وكان له تأييد إلهي. وانظر: «السير» (٤/ ٢٠٢)؛ و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٢١٤).

وهذا النص أسنده ابن أبي حاتم في «المراسيل» (١٨٧/ رقم ٦٨٠)، عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه عنه: العلائي في «جامع التحصيل» (٢٦٤)، وعنه ابن العراقي في «التحفة» (٤٤٧). وقد وافق ابن المديني على هذا الحكم:

١- شعبة، كما هنا.

٢- أحمد بن حنبل. ففي «العلل» له (٢/ ٥٩)، و «المراسيل» لابن أبي حاتم، عنه قال: «لم يسمع محمد بن سيرين، من ابن عباس. كان يقول في كلها: (نُبَّئتُ، عن ابن عباس)». وقال أيضًا: «لم يجئ عنه سماع من ابن عباس».

٣- البيهقي. قال في «الكبرى» (١٦٨/٤): «محمد لم يسمع من ابن عباس شيئًا».
 ولم أقف على أحد خالف هؤلاء، فأثبت سماع ابن سيرين من ابن عباس. والله أعلم.

[٨٢] قَالَ عَلَيٌّ: إبراهِيمُ النَّخَعي لمْ يلقَ أَحدًا مِنْ أَصَحابِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ.

قِيلَ لَهُ: فَعَائِشَةُ؟ قَالَ: هَذَا لَمْ يَرُوهُ غَيْرُ سَعِيدِ بِنْ أَبِيْ عَرُوبَةَ، عَنْ أَبَي مَعشرِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ؛ وهو ضَعيفٌ.

وَقَدْ رَأَى أَبا جحيفة ، وَزيدَ بْنَ أَرقَم، وابْنَ أَبِي أَوْفَى ؛ وَلَمْ يسمَعْ مِنْهُمْ.

[۸۲] إبراهيم النخعي؛ سبقت ترجمته في الفقرة (۱۷) هامش (۱).

وقد أسند هذا النص؛ ابن أبي حاتم في «مراسيله» (٩/ رقم ١٩) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه عن ابن المديني: العلائي في «الجامع» (١٤١)، وعنه أبو زرعة ابن العراقي في «التحفة» (١٤).

وقد وافقه على ذلك:

١- أبو حاتم الرازي. ففي «مراسيل» ابنه (٩/ رقم ٢١) عنه قال: «الم يلق إبراهيم النخعي أحدًا من أصحاب النبي على إلا عائشة، ولم يسمع منها شيئًا؛ فإنه دخل عليها وهو صغير...».

٢- ابن معين. وفي (الموضع السابق) (٩/ ٢٠) عن الدوري قال: سمعت يحيى
 ابن معين يقول إبراهيم النخعي، أُدخل على عائشة؛ أظن يحيى قال: وهو صبي.

٣- أبو زرعة الرازي. وفيه أيضًا (٢٠/١٠): عن أبي زرعة: إن إبراهيم دخل على
 عائشة، وهو صغير، ولم يسمع منها شيئًا.

- وأما الحديث الذي أشار إليه على بن المديني؛ فهو:

ما أخرجه أبو داود في «السنن» كتاب الطهارة، باب كراهية مس الذكر باليمين في الاستبراء (١/ ٩/ رقم ٣٣) من طريق عيسى بن يُونُسَ.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ٢٦٥) عن محمد بن جعفر كلاهُما، عن ابن أبي

عرُوبَةَ، عن أبي معشرٍ، عن إبراهيمَ، عن عائشةَ قالت: (كانت يدُ رسولِ الله ﷺ اليُمنى

لطُّهُورِهِ وطعامِهِ، وكانت يدُهُ اليُسرى لخلائِهِ، وما كان من أذى).

وقد اختلف على سعيد بن أبي عروبة في هذا الحديث على أوجه متنوعة، منها ما سبق.

ومنها: ما رواه عنه عبد الوهاب الخفاف عند أحمد (٦/ ٢٦٥) وأبي داود في (الموضع السابق)، عن أبي معشر، عن النخعي، عن الأسود، عن عائشة.

ومنها: ما رواه ابن أبي عدي، عند أحمد (٦/ ٢٦٥) عنه، عن رجل، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن عائشة.

قال الدارقطني في «العلل» (٥/ ل ٦٩): «وقول ابن أبي عدي أشبه بالصواب».

والذي رجحه الدارقطني؛ منقطع بسبب الرجل المجهول الذي بين ابن أبي عروبة، وأبي معشر. فيكون ضعيفًا، كما قال إمامنا ابن المديني؛ فلله دَرُّهُما!.

[٨٣] قَالَ عَلَيٌّ: هَمَّامُ بْنُ الحَارِثِ؛ لَقِيَ أَبَا مَسعُودٍ، وَأَسَامَةَ بْنَ زِيْدٍ، وَعَبْدَ الله بْنَ مَسعُودٍ.

وعَنْ هَمَّام بْنِ الحَارِث؛ قَالَ: صَلَّى بِنَا عُمَرُ. وَهَذَا عَنِدِي وَهُمْ. قَالَ عَبدُ اللهُ الرَّحْمنِ، عَنْ هَمَّامٍ: أَنَّ عُمرَ - رَضِيَ اللهُ عَنْ مَنْ هُمَّامٍ: أَنَّ عُمرَ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ - صَلَّى بِمَكةَ. وَلَيْس حَدِيثُ يَحيى بْنِ آدَمَ عَندي بِشَيءٍ..

[٨٣] همام بن الحارث؛ سبقت ترجمته في الفقرة (١٨).

ولم أظفر بأحد نقل هذا النص عن ابن المديني، ولا بشيء من طرق هذا الحديث الذي تكلم ابن المديني عنه؛ اللهم إلا ما ذكره أبو جعفر الطحاوي في «شرح معاني الآثار»(١/٤١) قال: حَدَّثنَا أبو بَكرَة، قال: ثنا روحٌ، قال: ثنا شعبة، قال: ثنا سليمان، عن إبراهيم، عن همام بن الحارث أنَّ عمرَ رضي الله عنه صلَّى بمكة ركْعَتَيْن، ثمَّ قال: (يا أهل مكَّة أتمُّوا صَلاَتكُمْ؛ فإنَّا قومٌ سَفْرٌ). فلعل هذا هو الحديث الذي عناه ابن المديني بهذا الكلام، ولكن لم أقف على الطرق التي تدور عليها العلة، والله تعالى أعلى وأعلم.

[٨٤] وِلَقِيَ عَدِيَّ بْنَ حَاتمٍ. وَرَوَاهُ عَنْ أَبِيْ الدَّرْداءِ، ولا أَنكرُ لُقيَّهُ عندنا، وقد لَقِيَهُ ولد نَا أَنكرُ لُقيَّهُ عندنا، وقد لَقِيهُ ولم يقلُ: سمعتُ.

[AE] لُقِيُّ هَمَّام لعَديِّ بن حاتم رضي الله عنه: ثابت متحقق، وسماعه منه صحيح، وقد أخرج البخاري، ومسلم في «صحيحيهما» حديث الصيد بالكلب المعلَّم، بهذا الإسناد.

أخرجه البخاري في كتاب الصيد والذبائح، باب ما أصاب المعراض بعرضه (٥٤٧٧)، عن قبيصة، عن سفيان.

وأخرجه أيضًا في كتاب التوحيد، باب السؤال بأسماء الله تعالى (٧٣٩٧) عن القعنبي، عن فضيل.

وأخرجه مسلم في كتاب الصيد والذبائح، باب الصيد بالكلاب المُعلَّمة (١٩٢٩) عن إسحاق بن راهويه، عن جرير.

الثلاثة، عن منصور، عن إبراهيم، عن همّام بن الحارث، عن عدي بن حاتم ـ رضي الله عنه، قال: (كل ما أمسكن رضي الله عنه، قال: (كل ما أمسكن عليك) قلت: وإن قتلن؟ قال: (وإن قتلن). قلت: وإنا نرمي بالمعراض. قال: (كل ما خزق، وما أصاب بعرضه فلا تأكل). هذا لفظ البخاري في الصيد.

_ وأما روايته عن أبي الدرداء، فقد أخرجها: الحاكم في «المستدرك» في كتاب التفسير، باب تفسير سورة حم الدخان (٣/ ٢٤٥/ ٣٧٣٦).

وسعيد بن منصور في «سننه»(ل ۱۷۲/ب۱۷۳/أ) كتاب التفسير، باب سورة الدخان.

وعبد السرزاق في «المصنف» (٣/ ٣٦٤/ ٥٩٨٦) والطبسري في «التفسيسر» (١٣١/ ١٣٠). وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٧/ ٤١٧) إلى عبد بن حميد، وابن المنذر.

كلهم من طرق، عن إبراهيم النخعي، عن همام بن الحارث، عن أبي الدرداء _ رضي الله عنه _قال: قرأ رجل عنده: إن شجرة الزقوم طعامُ اليتيم، فقال أبو الدرداء: قل (طعام الأثيم)، فقال الرجل: طعام اليتيم. فقال أبو الدرداء: قل: طعام الفاجر.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. وعلق هذا الأثر عن النخعي: الذهبي في «السير» (٢/ ٣٥٠).

ومراد ابن المديني ـ رحمه الله ـ بقوله: «ولا أنكر لقيه عندنا؛ وقد لقيه، ولم يقل سمعت»أن لقي همام لأبي الدرداء ثابت عنده، لكن لا يثبت له منه سماع، وهو الذي عبر عنه بقوله (ولم يقل سمعت)، ومعلوم أنه لا تلازم بين اللقاء والسماع، فقد يلقى الراوي غيره، ثم لا يحدث عنه بشيء. والأمر على ما قال ابن المديني، فلم يصرح همام بسماعه من أبي الدرداء في شيء مما وقفت عليه من روايته عنه، بل كلها معنعنة أو مؤننة، والله تعالى أعلم.

مشروق (۱) وما أَقَدَّمُ عَلَى مَسرُوق آَحدًا ـ بشيء ـ منْ أصحابِ عبد الله . وصلَّى خَلْفَ أبي بكرٍ ، ولَقيَ عُمرَ ، وَعَليًا ـ وَلم يَرو [عن عثمان] (۲) شيئًا ـ ، وزيدَ بنَ ثابتٍ ، وعبدَ الله [وَ] (۳) المُغيرَة ، [وخبَّابَ بنَ الأرتِّ] (٤) .

هذا ما انتهى إلينا مِنْ لِقَائِهِ أَصحَابَ النَّبِيِّ عِيلَةٍ.

عَنِ الشَّعْبِي قَالَ: ما رَأْيتُ أَحدًا كانَ أطلبَ للعلمِ في أَفْقٍ من الآفاقِ؛ مِنْ مَسرُوقٍ.

[٨٥] سبقت ترجمة مسروق هنالك في الفقرة(٨) هامش(١).

وقد أسند هذه الفقرة بتمامها:

الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٣١٣/١٥) _ ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠٦/٥٠) الفكر) _عن علي بن محمد بن عبد الله المعدَّل.

وأسندها كذلك ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٥/ ٢٠٦ / الفكر) من طريق ابن بشران. كلاهما، عن عثمان الدقاق، عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقها عن ابن المديني: ابن الجوزي في «صفة الصفوة» (٣/ ٢٦)، وأبو زكريا النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣٩٤)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤٥٥)، والذهبي في

⁽١) كلمة (مسروق) هذه؛ كذا في الأصل، وليست في المصادر المذكورة التي أسندت كلام ابن المديني، فيظهر والله تعالى أعلم ـ أن الناسخ وضعها كالعنوان لهذا الكلام الجديد، وعلى أيّ ؛ فلا تعلق لها بالفقرة الماضية؛ خلافًا لما صنعه بوقريص في «نشرته» (ص١٢٥)؛ فإنه جعلها آخر الفقرة الماضية؛ فأساء، والله أعلم.

⁽٢) في الأصل: (عنهم)، وما أثبته؛ فمن المصادر التي أسندت كلام ابن المديني، وهو أليق.

⁽٣) في الأصل: (بن) بدل (الواو)، والصواب ما أثبته من المصادر المذكورة، وهما عبد الله بن مسعود، والمغيرة بن شعبة - رضى الله عنهما -، ولم أقف لمسروق عن عبد الله بن المغيرة على رواية، والله أعلم.

⁽٤) ليس في الأصل، وأثبتها من المصادر المذكورة.

«تذكرة الحفاظ» (١/ ٤٩ ـ ٠ ٥)، وفي اسير النبلاء» (٤/ ٦٦ و٦٧) باختصار عند بعضهم.

وفي «المراسيل» لابن أبي حاتم (٢١٥/ ٨١١)، و «جامع التحصيل»، و «التحفة» (ص٤٨٨): من طريق صالح بن أحمد بن حنبل: نا علي بن المديني، قال: «سمعت عبد الرحمن [يعني ابن مهدي] ينكر أن يكون مسروقًا صلى خلف أبي بكر رضي الله عنه وقال: لم يقل هذا إلا هشام».

قال العلائي: فتكون روايته، عن أبي بكر مرسلة.

قالت: مُراد ابن مهدي بهشام: هشام الدستوائي. وقد أخرج هذا ابن سعد في «الطبقات» (٧٦/٦) قال: «قال أخبرنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا هشام الدستوائي، عن حماد [هو ابن أبي سليمان]، عن أبي الضُّحي، عن مسروق، قال: صليت خلف أبي بكر الصديق؛ فسلَّم عن يمينه، وعن شماله، فلما سلَّم؛ كان كأنَّهُ على الرَّضف، حتى قام».

وعلقه الذهبي في «السير» (٤/ ٦٩) عن حماد بن أبي سليمان، به.

وهشام الدستوائي: ثقة ثبت كما في «التقريب» (٧٢٩٩)، ولعل مراد ابن مهدي بقوله (لم يقل هذا إلا هشام) يعني: بإسناده المذكور، لا تعصيب الجناية بهشام؛ فإنه ثقة ثبت، والأولى بها شيخه: حماد بن أبي سليمان، الفقيه؛ فإنه مع صدقه، كان له أوهام، فلعل هذا منها. وانظر «التقريب» (١٥٠٠).

_ وأما لقاؤه لعمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ فعند أبي داود (٤٩٥٧) وابن ماجه (٣٧٣١) في قصة تغييره لاسم أبيه (الأجدع) إلى (عبد الرحمن).

ولقاؤه لزيد بن ثابت، عند الدارمي (٢٩٨١) وغيره في ميراث الأخوات.

ولقاؤه لعبد الله بن مسعود أشهر من أن ينبه عليه، فهو ألصق الناس به، وأعلمهم بمذهبه، ومنها في البخاري (١٢٩٧) في شق الجيوب ولطم الخدود.

ولقاؤه للمغيرة بن شعبة، في البخاري (٣٨٨) في المسح على الخف.

ولقاؤه خباب، عند البخاري (٢٤٢٥) في التقاضي.

_ وأما كلمة الشعبي في مسروق المذكورة؛ فقد أسندها عنه:

ابن أبي شيبة في «المصنف»(٥/ ٢٨٥) عن ابن عيينة، عن أيوب ابن عائذ الطائي (١٠)، عن الشعبي.

وأخرجه أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٥١). وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٤١٠/ قلعجي) عن موسى بن إسحاق. كلاهما، عن ابن أبي شيبة، بإسناده.

وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣١٣/١٥) ـ ومن طريقة: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٧/٥٠) الفكر) ـ عن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم، عن ابن عيينة، بإسناده.

وعلَّقه النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣٩٤)، والمزي في «التهذيب» (٢/ ٤٥٤)، والندهبي في «السير» (٤/ ٦٥)، والسيوطي في «طبقات الحفاظ» (ص (٢٧)، والله أعلم.

⁽١) وقع في مطبوع «المصنف» (عن أيوب، عن مجالد بن سعيد، عن الشعبي) بزيادة (مجالد) في الإسناد، وقد رواه أحمد، والعقيلي، من طريق ابن أبي شيبة (من دون هذه الزيادة)، ولم يقل أحد ممن أخرجه فيه (عن مجالد)، فلذلك حذفته؛ سيما ومطبوعة «المصنف» مكتظة أخطاء وتصحيفًا وتحريفًا؛ والله المستعان.

[٨٦] قال عَليِّ: لَقيَ زيادُ بنُ عَلاقة عُمَارَةً بْنَ أَوْسٍ، ومرْداسَ بْنَ عُروةَ، وعرفجة بنَ شُرَيْحٍ _ وقد اختلفوا في نسب عَرْفَجة؛ فقال يزيد بنُ زيادِ بن أبي الجَعْدِ: عن عرفجة بنِ ضُريحٍ. قال عبد الله بنُ المختارِ: شريح. ورواهُ شُعبة، قال: سمعتُ عرفجة خَفِيَ كلمةٌ _، والمُغيرة بْنَ شُعبة، وأَسَامَة بْنَ شَرِيكٍ.

[٨٦] زياد بن عِلاَقَة بن مالك أبو مالك النعلبي الكوفي، أحد المعمرين، يقال إنه أدرك عبد الله بن مسعود، وهو أكبر شيخ لابن عيينة. قال ليث بن أبي سليم: أدرك ابن مسعود، وقال النسائي، وغيره: ثقة. وقال أبوحاتم: صدوق. وقال ابن حجر: ثقة رمي بالنصب. وانظر: «السير»(٥/ ٢١٥)؛ و«التقريب»(٢٠٩٢).

_وأما لقي زياد بن علاقة لعمارة بن أوس، وروايته عنه؛ ففي «الجعديات» للبغوي (٣٠٨/١)، و«مسند» أبي يعلى (٧٩/٣)، و«المفاريد» لـه (ص ٣٤/ رقم ٢١)، وهمصنف» ابن أبي شيبة (١/ ٢٩٥)، وغيرهم في حديث تحويل القبلة .

وأما لقيه لمرداس بن عروة، وروايته عنه؛ فعند البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٤٣)، من طريق مسدد، وهو في «مسنده» (المطالب / ٩/ ١٢١/ ١٨٨٣)، وعند الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٢٩٩)، وفي «أحاديث الشاموخي» (ص ٤٨)، وغيرهم في الرجل الذي رمى أخاه بحجر فقتله.

وأما لقيه لعرفجة، وروايته عنه؛ فعند مسلم(١٨٥٢)، وغيره، فيمن فرق أمر المسلمين.

وأما روايته عن المغيرة بن شعبة وتصريحه بالسماع منه؛ فعند البخاري في الصحيحه»(١٠٤٣)، ومسلم أيضًا (٩١٥) في صلاة الخسوف. وفي مواضع أخر.

وأما روايته عن أسامة بن شريك؛ ففي أبي داود (٣٨٥٥)، والترمذي (٢٠٣٨)، وابن ماجه (٣٤٣٦)، وغيرهم، في التداوي وغيره. _ وأما الخلاف في اسم والد (عرفجة)؛ فخلاف شديد، وقد ذكر ابن المديني منه قولين: شريح، وضريح ـ بالضاد المعجمة ـ وبقي أوجه أخر منها: صريح ـ بالصاد المهملة ـ، وشريك، وذريح، وشراحيل.

واختلف في نسبته؛ فبعضهم جعله كنديًا، وجعله البعض أسلميًا. وعلى كل؛ فمن العسير الفصل في مثل هذا، والرجل صحابي، ولا يضره مثل هذا الاختلاف، ما دام معروفًا أنه هو؛ والله أعلم.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ٦٤)؛ «الجرح والتعديل» (٦/ ١٧)؛ و «طبقات» مسلم (رقم ٢٩٨) ودراست لمشهور سلمان؛ و «الإكمال» لابن ماكولا (٤/ ٢٨٦)؛ و «الإصابة» (٢/ ٤٧٤)؛

[AV] قالَ علي : لم يلقَ القاسم بنُ عبد الرحمنِ ، من أصحابِ رسول الله عَمرَ ؛ غيرَ جابِر بنِ سَمُرةً . قيلَ له : فلقيَ ابنَ عُمرَ ؟ قَالَ : كَانَ يُحدِّثُ عنِ ابْنِ عُمرَ بحديثينِ ، ولم يَسمعُ منِ ابنِ عُمرَ شيئًا ؛ كانَ يُحدِّثُ عَنِ ابْنِ عُمرَ وحمةُ الله عليه _ : (ما بينَ المشرقِ ، والمغربِ قِبلةُ) ، وحديثُ [آخرُ](١) .

[AV] القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودي، أبو عبد الرحمن الكوفي القاضي. قال ابن معين: ثقة. وقال العجلي: كان عَلَى قضاء الكوفة، وكان لا يأخذ على القضاء أجرًا، وكان ثقةً رجلًا صالحًا. وقال ابن عيينة: قلت لمسعر: منْ أثبت منْ أدركت؟ قال: القاسم بن عبد الرحمن، وعمرو بن دينار.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٢٨٨/ الفكر)؛ و «التقريب» (٩٤٦٩).

_ هذا النص؛ أسنده ابن أبي حاتم في «المراسيل» (١٧٥/ ٦٤١) عن ابن البراء، عن ابن المديني.

وأسنده ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩٤/٤٩/ الفكر) من طريق أبي الحسين بن بشران عن عثمان الدقاق، عن ابن البراء، عن ابن المديني .

وعلقة العلائي في «الجامع»(٢٥٢)، وعنه ابن العراقي في «التحفة»(٤١٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٨١/ ٢٨٨)، وابن حجر في «تهذيبه»(٨/ ٢٨٨/ الفكر).

وفي «المراسيل»، و«الجامع»، و«التحفة»: عن حرب بن إسماعيل، قال: قلت لأبي حفص ـ يعني: عمرو بن علي ـ: القاسم بن عبد الرحمن، لقي أحدًا من الصحابة؟ قال: لا، ولكنه يروي عن ابن عمر، ولا أشك إلا أنه قد لقيه.

_ فأما الحديثان المشار إليهما:

⁽١) ليست في الأصل، وأثبتها من «تاريخ دمشق»، وغيره؛ ممن نقلوا كلام ابن المديني.

_ فأولهما: ما ذكره ابن المديني، وهذا أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٤٠) عن وكيع، عن المسعودي، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن عبد الله بن عمر، قال: «إذا جعلت المغرب عن يمينك، والمشرق عن يسارك؛ فما بينهما قِبلةٌ لأهل الشمال».

قال ابن أبي حاتم في «العلل»(١/ ١٢١/ ٣٣٢): «سألت أبي عن حديث، رواه حماد بن سلمة، عن الحجاج، عن القاسم بن عبدالرحمن، أن عبد الله بن عمروٍ، قال: . . . وذكر حديثنا؟

قال أبي: رَوَى هذا الحديث المسعودي، عن القاسم بن عبدالرحمن، عن عبد الله ابن عُمر؛ وهذا أشبه الله الم

والمسعودي؛ عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة: صدوق؛ اختلط قبل موته، وضابطه: أنَّ من سمع منه ببغداد؛ فبعد الاختلاط، كذا يقول الحافظ في «التقريب» (٣٩١٩)، ووكيع ممن سمع منه قبل الاختلاط كما نص على ذلك الإمام أحمد.

وانظر: «تهذیب التهذیب» (٦/ ١٩١/ الفكر)؛ و «الكواكب النيرات» لابن الكيال (ص ٥٤).

- وثانيهما ؛ فلم أقف عليه ، والله تعالى أعلم.

[٨٨] سَالمُ بْنُ أَبِي الجَعدِ؛ قَدْ لَقِيَ عِدةً مِنْ أَصِحابِ رسولِ الله ﷺ. لقيَ جابرَ بنَ عبد الله، وعبدَ الله بنَ عمروٍ، وابنَ عُمَرَ، والنعمانَ بنَ بشيرٍ، ورأى أنس بنَ [ل ٧/ أ] مالكِ، وسلمةَ بنَ نُعيم، ونُبيْطَ بْنَ شَرِيْطٍ.

[٨٨] سالم بن أبي الجعد؛ الأشجعي الغطفاني، مولاهم الكوفي الفقيه، أحد الثقات، وكان من نبلاء الموالي وعلمائهم، ومن ثقات التابعين، لكنه يدلس ويرسل.

وانظر: «السير» (٥/ ١٠٨)؛ و «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٧٢/ الفكر).

وقد وافق البخاري ابن المديني في بعض من أثبت لسالم لقاءهم؛ ففي «العلل الكبير» للترمذي (ص ٣٨٦): وسألت محمدًا، قلت له: سالم بن أبي الجعد، سمع من أبي أمامة؟ فقال: ما أرى، ولم يسمع من ثوبان. وسمع من جابر بن عبد الله، وأنس بن مالك.

_ فأما روايته عن جابر، ولقاؤه إياه؛ ففي البخاري في عدة مواضع، منها في المناقب (٣٥٣٨)، وعند مسلم كذلك في الأدب (٦١٩٦) في التسمي باسم النبي ﷺ.

وأما روايته عن عبد الله بن عمرو ولقاؤه به؛ ففي البخاري في الجهاد والسير (٣٠٧٤)، وفي غيره، وكفي بالبخاري.

وأما روايته عن ابن عمر، فعند ابن أبي شيبة في «المصنف»(١/ ٤٠٨) في سعادة أهل الكوفة بالمهدي.

وأما روايته عن النعمان ولقاؤه به، فعند البخاري في الأذان (٧١٧) وعند مسلم في الصلاة (٣٤٦) في تسوية الصفوف.

وأما روايته عن أنس بن مالك ولقاؤه به؛ فعند البخاري في الأدب (٦١٧١)، وعند مسلم في البر والصلة (٢٦٣٩) في المرء مع من أحب.

وأما روايته عن سلمة بن نعيم؛ ففي «المسند» لأحمد (٢٦٠/٤)، و«معجم

الطبراني الكبير» (٧/ ٤٨)، و «الآحاد والمثاني» لابن أبي عاصم (١٣٠٨/٢٣/٣)، و «المنتخب» لعبد بن حميد (١/ ١٥٠)، وغيرهم، فيمن مات لا يشرك بالله تعالى شيئًا دخل الجنة.

وأما روايته عن نبيط بن شريط؛ ففي «صحيح»، ابن حبان (٨/ ١٧٨/ ٣٣٨٤)، و (مستدرك» الحاكم (٤/ ١٧٥/ ٨٤٤٦) علمية)، و (كبرى» النسائي (٣/ ١٧٥/ ١٩١٤/ علمية). في جزاء العاق، وغيره.

وقد أسند ابن أبي حاتم في «مراسيله» (ص ٨٠/ ٢٨٧) عن ابن البراء، عن ابن المديني قال: سالم بن أبي الجعد لم يلق ابن مسعود، ولم يلق عائشة.

وقال الذهبي في «السير» (٥/ ١٠٨): قال ابن المديني: لم يلق سالم عائشة، ولقي ابن عباس، وعبد الله بن عمرو، والمغيرة بن شعبة، وابن عمر، وطائفة.

[٨٩] أَخْبَرَنَا أَبُوْ الحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ البَرَاءِ، فِيْ شَهْرِ رَبِيْعِ الآخِرِ، سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَمَاتَتَيْنِ: أَنَا عَلَيُّ بْنُ الْمَدَيْنِي:

هِشَامٌ، عَنِ الحَسَنِ؛ عَامَّتُهَا تَدُوْرُ عَلَى حَوْشَبٍ. وَأَمَّا أَحَادِيثُهُ عَنْ مُحَمَّدِ؛ فَصِحَاحٌ.

[٨٩] أسند هذه الفقرة: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»

(٩/ ٥٥) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقها عن ابن البراء: المزي في "تهذيب الكمال» (٣٠ / ٣٠)، وابن رجب الحنبلي في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٤٩٥). وعلقها عن ابن المديني: الذهبي في «السير» (٣/ ٣٥٨)، والحافظ في «هدي الساري» (ص عن ابن المعرفة)، و «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٤/ الفكر).

وهشام المذكور؛ هو ابن حسان، نص على ذلك ابن رجب في «الشرح». والحسن؛ هو البصري. ومحمد؛ هو ابن سيرين.

ومُرادُ ابن المديني _ رحمه الله تعالى _ بقوله: (هشام، عن الحسن؛ عامتها تدور على حوشبٍ) أن عامة ما يرويه هشام بن حسان، عن الحسن؛ لم يسمعه هشام من الحسن، وإنما سمعه من حوشب، ثم أسقط الواسطة؛ فكان يرويها عن الحسن مباشرة

وهذا ما قال الفضا جريسرُ بن حازم - رحمه الله -، ففي الشرح العلل (٢/ ٤٩٦ـ٤٩٥): «وروى صالح بن أحمد، عن علي بن المديني: سمعت عَرْعَرَة بن البرند، قال: قال لي عباد بن منصور: «ما رأيتُ هشامَ بنَ حسان عند الحسن قط». قال: «وسألتُ جرير بن حازم؟ فقال: قاعدتُ الحسنَ سبع سنين؛ ما رأيتُ هشامًا عند، قط! فقلت: يا أبا النضر! قد حدثنا عن الحسن بأشياء، ورويناها عنه؛ فعمن تراه أخذها؟! قال: أراه أخذها عن حوشب».

_ وقد وافق ابن المديني على صحة أحاديث هشام بن حسان، عن ابن سيرين:

البرديجي، فقال _ كما في «شرح العلل» (٢/ ٤٩٨).: «أحاديث هشام، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ أكثرها صحاح؛ غير أن هشام بن حسان، دون أيوب ويونس وابن عون . . . ».

وخالفهما قوم؛ فتكلموا في رواية هشام عن ابن سيرين. قال ابن معين: زعم معاذ بن معاذ: «كان شعبة يتقي حديث هشام بن حسان، عن عطاء، ومحمد، والحسن».

وقال وهيب: «سألني سفيان أن أفيده عن هشام بن حسان؟ قلت: لا أستحلُّه! فأفدته عن أيوب، عن محمد؛ فسأل عنها هشامًا!».

وانظر: «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٤٩٧ ـ ٤٩٩). والله تعالى أعلم.

[إذَا اتفَقَا] (١). قَبْلَ: وَإِذَا اخْتَلَفَا؟ قَالَ: أَيُوْبُ أَثْبَتَ فِي ابْنِ سَيْرِيْنَ مَنْ أَيُوبَ، وَابْنِ عَوْن؛ [إِذَا اتفَقَا] (١). قَبْلَ: وَإِذَا اخْتَلَفَا؟ قَالَ: أَيُوْبُ أَثْبَتُ. وَهِشَامٌ أَثْبَتُ مِنْ خَالِد الحَدَّاءِ، فِي النَّوْمِ ابْنِ سَيْرِیْنَ؛ وَكُلْهُمْ ثَبْتٌ. وَكَذَلِكَ؛ سَلَمَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ، وَعَاصِمٌ الأَحْوَلُ. وَلَيْسَ فِي القَوْمِ ابْنِ سَيْرِیْنَ؛ وَكُلُهُمْ ثَبْتٌ. وَكَذَلِكَ؛ سَلَمَةُ بْنُ عَلْقَمَة ، وَعَاصِمٌ الأَحْوَلُ. وَلَيْسَ فِي القَوْمِ مِثْلُ أَيُّوْب، وَابنِ عَوْنٍ. وَيَزِيْدُ بْنُ إِبْراهِيْمَ أَثْبَتُ فِي الحَسَنِ مِنِ ابْنِ عَوْنٍ. وَيَزِيْدُ بْنُ إِبْراهِيْمَ أَثْبَتُ فِي الحَسَن وَابْنِ سِيرِيْنَ إِبْراهِيْمَ أَنْبَتُ فِي الْحَسَن وَابْنِ سِيرِيْنَ إِبْرَاهِيْمَ أَلْدَتْ فَيْتُ .

[90] نقل هذا الفقرة كاملة بحروفها: ابن رجب الحنبلي في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٤٩٧). وأسندها مفرقة حسب تراجم هؤلاء الحفاظ: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٥٦)، و(٥/ ١٣١)، و(٩/ ٢٤٢_٢٥٣).

وانظر بحثًا ماتعًا في المفاضلة بين أصحاب الحسن، وابن سيرين في «شرح العلل» (٢/ ٤٩٥_٤٩٩).

والقائل: (ونسخت من كتاب)، هو أبو الحسن بن البراء، رواي النسخة عن ابن المديني، والله تعالى أعلم.

⁽١) ليست في الأصل، وزدتها من «شرح العلل» لابن رجب، وقد نقل الفقرة عن ابن البراء بتمامها، وإثباتها أنسب من حذفها؛ بدليل السياق بعدها، والله تعالى أعلم.

⁽٢) ما بين المعقوفين، ساقه ابن رجب مفردًا خارج سياقه هنا، وأثبته داخل السياق تبعًا للأصل، والله أعلم.

[٩١] وَإِسْمَاعِيْلُ بْنُ مُسْلِمِ العَبْدِيُّ، وَكَانَ قَاضِيَ الجزِيْرةِ - جَزِيْرَةَ البَحْرِ - ؟ وَإِنَّمَا رَوَى نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِيْنَ، أو أَرْبِعِينَ حَدِيْثًا.

[91] أسند هذه الفقرة؛ ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»(٢/ ١٩٦) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقها المزي في «تهذيب الكمال»(٣/ ١٩٧).

وإسماعيل العبدي، هذا؛ ثقه نبيل، وثقة أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والجماهير. وكان من أصحاب الحسن وابن سيرين.

وانظر _ زيادة على ما سبق _: «تهـذيـب التهـذيـب» (١/ ٢٨٨/ الفكـر)؛ و«التقريب» (٤/٣٨).

[٩٢] وَإِسْمَاعِيْلُ بْنُ مُسْلِمِ المَكِّيُّ؛ لاَ أَكْتُبُ حَدِيْنَهُ.

[97] أسند هذه الفقرة؛ ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٩٨) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقها المزي في «تهذيب الكمال» (٣/ ٢٠٢).

وإسماعيل هذا؛ هو المكي، وليس من أهل مكة، وإنما نسب إليها لكثرة تردده عليها ومجاورته بها، وقد كان من أهل الفقه والإفتاء، لكنه ضعيف الحديث بالإجماع، قال فيه القطان: لم يزل مختلطًا؛ كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة أضرب. وقال أحمد: كان منكر الحديث. وقال ابن حجر: فقيه ضعيف الحديث.

وانظر _ بعد ما سبق _: «تهذیب التهذیب» (۱/ ۲۸۹/ الفکر)؛ و «التقریب» (۲۸۹).

安 安 安

[٩٣] قَالَ عَلِي: أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدي؛ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُل ـ وَكَانَ جَاهِلِيًّا ـ؛ ثِقَةً.

لَقِيَ عُمَرَ، وَابْنَ مَسْعُودٍ، وَأَبَا [بِكْرَةً] (١)، وَسَعْدًا، وَأَسَامَةَ، وَرَوَى عَنْ [عَلَيُّ، وَآَبُ عُمْنِ، وَأَنَا أَبِي مُوسَى، وَعَنْ أَبِي بُنْ كَعْبٍ. وَقَالَ فِي بَعْضِ حَدِيثه: [حَدَّثنِيْ] (٣) أَبَيُّ بْنَ كَعْبٍ. وَقَالَ فِي بَعْضِ حَدِيثه: [حَدَّثنِيْ] (٣) أَبَيُّ بْنَ كَعْبٍ. وَقَالَ فِي بَعْضِ حَدِيثه:

وَنَسَخْتُ (٤) مِنْ كِتَابٍ وَلَمْ أَسْمَعُهُ [منهُ ـ: أَبُوْ] عُثْمَانَ [النهْدِي] (٥)؛ وَاسْمُهُ: عبْدُ الرحْمَنِ بْنُ مِلَّ، وَيُقَالُ: مُلِّ، وَأَصْلُهُ كُوفِيُّ، وَصَارَ إِلَى البَصْرَةِ بَعْدُ، وَهُوَ مِنَ العَرَبِ، وَقَادْ أَذْرَكَ الجَاهلية، وَهَاجَرَ إِلَى المَدِيْنَةَ بَعْدَ مَوْتِ أَبِي بِكْرِ، وَوَافَقَ اسْتَخْلَافَ عُمَرَ.

سَمِعَ مِنْ عُمَرَ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَرَوَى عَنْ سَعْدِ ابْنِ مَالِكِ، وَسَعِيْدِ بُنِ زَيْدٍ، وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَعَنْ أَبِيْ بِكُرَةَ، وَأَبِيْ بِرُزَةَ الأَسْلَمِيِّ، وَأُبِيِّ بْنِ كَعْبٍ، وَمُجَاشِع بْنِ مَسْعُود، وَعَمْرِو بْنِ العَاصِ، وَعَبْد الله بْنِ عَمْرٍو، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَباسٍ، وَقَبيْصَةَ بْنِ مُخَارِق، [وَرُهَيْرِ بْنِ عَمْرٍو] (١)، وَعَبْدِ الرحْمَنِ بْنِ أَبِي بِكُرٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَحُذَيْفَةً، مُخَارِق، [وَرُهَيْرِ بْنِ عَمْرٍو] (١)، وَعَبْدِ الرحْمَنِ بْنِ أَبِي بِكُرٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَحُذَيْفَةً، وَسَلْمَانَ الفَارِسِيِّ] (١). ، وَأَبِيْ هُرَيْرَةً، وَأَبِيْ سَعِيْدِ الحُدْرِيِّ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْد اللهِ، وَأَبِيْ مُوسَى الأَشْعَرِيِّ.

وَمنَ التَّابِعين : عَامرُ بنُ مَالكِ ، عَنْ صَفُوانَ بْنِ أُميةً ـ وَلاَ أَعْرِفُ عَامِر بْنَ مَالِكِ هَذَا ـ وَلاَ أَعْرَفُ عَامِر بْنَ مَالِكِ هَذَا ـ وَلاَ أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنهُ غَيْرُهُ .

⁽١) في الأصل: (بكر)، وهو غلط، صَوّبتُه من «تاريخ دمشق»؛ و «السنن الأبين» لابن رُشيد، و «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٧/٩٦)، ولو كان صوابًا؛ لقدمه على (عمر)!!؛ لكن الرجل لم يلق أبا بكر أصلاً، لأنه هاجر إلى المدينة بعد موت أبي بكر رضي الله عنه ـ كما سيذكره ابن المديني بعد أسطر ـ والله أعلم .

⁽٢) ليست في الأصل، وأثبتها من (تاريخ دمشق)، و (السنن الأبين).

 ⁽٣) بياض بالأصل، وقد أصلحته من اتاريخ دمشق، و(السنن الأبين) و(النكت)، والحمد لله.

⁽٤) القائل؛ هو ابن البراء، راوي الكتاب عن ابن المديني.

⁽٥) في الأصل: (أسمعه من أبي عثمان)، وهو غلط، وما أثبته هو الصواب، وهكذا هو في «تاريخ دمشق».

⁽٦) ليست في الأصل، وأثبتها من اتاريخ دمشق١.

⁽V) ليست في الأصل، وأثبتها من اتاريخ دمشق».

وَرَوَي عَن عَبدِاللهِ بِنِ عَامِرٍ، عَنِ الزُبيَرِ. وَعَن أَنَسِ بِنِ جَندَكٍ، عَن أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ. وَمُطَرِّفِ بِنِ عَوفٍ، عَن أَبِي ذَرِّ. وَعَن زِيَادِ بِنِ أَبِي سُفيَانَ، وَعَن ابنِ مِينَا، [أ] و إبنِ مِينَاسٍ، وَجُندُبِ بِنِ كَعبٍ، [وَلَم يَسْمعْ مِنْ أَبِيْ ذَرًا [(۱).

[97] أسنده ابن عساكر في اتاريخ دمشق» (٣٥/ ٢٥٥/ الفكر)، و (٣٧/ ٣٥) إحياء التراث) عن أبي القاسم السمر قندي، عن أبي بكر محمد بن هبة الله، عن أبي الحسين بن بشران، عن عثمان الدقاق، عن ابن البراء، به.

والخطيب في «تاريخ بغداد» (۲۰۳/۱۰ السعادة) -ومن طريقه ابن عساكر في (الموضع السابق) - عن علي، وعبد الملك ابني بشران، عن دعلج السجزي، عن ابن البراء، بمعناه مختصرًا.

وعلقه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٧/١٧) بمعناه مختصرًا جدًّا وابن رشيد السبتي في «السنن الأبين» (ص ١٥٠) قال: «ألا ترى أن أبا الحسن على بن المديني قد قال في كتاب «التاريخ» له» وساق جزءًا صالحًا من كلامه هنا وكذا الحافظ في «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٩٦) قال: «وقد ذكر على بن المديني في «كتاب العلل»» وذكر شيئًا مما هنا والله أعلم.

وقد تقدم بيان وجه اختلاف الإحالة ، في قسم الدراسة ، والله أعلم .

وأبو عثمان النهدي؛ هو الإمام الحُجَّةُ، شيخ الوقت، عبدالرحمن بن مُلِّ -وقيل: ابن ملي- ابن عمرو بن عدي البصري. مخضرم مُعَمَّر، أدرك الجاهلية والإسلام، وغزا في خلافة عمر، وبعدها غزوات وثقه ابن المديني، وأبو زرعة، وابن معين، وجماعة. توفي وقد بلغ مائة وثلاثين سنة، وذلك سنة مائة من الهجرة، رحمه الله تعالى (٢٠).

فأما روايته عن عمر -رضي الله عنه-؛ فعند البخاري في كتاب اللباس (٥٨٢٩)،

⁽١) ليست في الأصل، وأثبتها من اتاريخ دمشق، واتهذيب الكمال، وكذا ما بين المعكوفتين قبلها.

⁽٢) وانظر: «السير» (٤/ ١٧٥)؛ و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٧٧).

ومسلم في اللباس والزينة (٢٠٦٩) قال: كتب إلينا عمر، وفي مقدمة مسلم الرواية عنه أيضًا.

وأما روايته عن ابن مسعود - رضي الله عنه -؛ ففي البخاري، في مواقيت الصلاة (٥٢٦)، ومسلم في الصيام (٩٣).

وأما روايته عن أبي بكرة –رضي الله عنه-؛ ففي البخاري في المغازي (٤٣٢٧)، ومسلم في الإيمان (٦٣) وفيهما التصريح بسماعه منه.

وأما روايته عن سعد؛ وهو ابن أبي وقاص -رضي الله عنه-؛ ففي الموضع الذي فيه رواية أبي بكرة -رضى الله عنه-.

وروايته عن على -رضي الله عنه-؛ في «مسند علي» للنسائي -كما في «الميزان» (٥/ ٤٣١)-، وفي «البحر الزخار» للبزار (٢/ ٢٩٣/ ٧١٦).

وروايته عن أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه-؛ في البخاري في الجهاد والسير (٢٩٩٢)، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٤٠٣).

وروايته عن أُبيِّ بن كعب -رضي الله عنه-؛ فعند مسلم في المساجد (٦٦٣)

وقول ابن المديني: "وَعَن أَبِيِّ بِنِ كَعبٍ، وَقَالَ فِي بَعض حَديثه: [حدَّثني](١) أُبِي بَعْ فَعبٍ السماع من أبي، كما رواه أحمد بنُ كَعبٍ الله يقصد أن أبا عثمان النهدي أحيانًا يصرح بالسماع من أبي، كما رواه أحمد في المسند»(٥/ ١٣٣)قال: حَدثنَا علي ابن إسْحَاقَ حَدَّثنَا عَبد الله بن المُبارك: أخبرنا عاصِم الأحوَلُ، عَن أبي عثمانَ: حَدَّثني أُبيُّ بنُ كعبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: (أما إن ذلك مَا احتَسَبتَ). وهذا إسناد مسلسل بالثقات الأثبات.

وفي قول الإمام ابن المديني، وما عند الإمام أحمد من التصريح بسماع أبي عثمان

⁽١) بياض بالأصل، وقد أصلحته من اتاريخ دمشق، والسَّنن الأبين، والنكت، والحمدلله.

.....

من أبي؛ أبلغ رد على ما ادعاه الإمام مسلم في «مقدمة صحيحه» بقوله: «وَهَذَا أَبُو عُنْمَانَ النَّهديُّ، وأَبُو رَافع الصَّائغُ -وَهَمَا مَنْ أُدرك الجَاهليَّة، وَصَحبَا أَصحَابَ رَسُولِ الله ﷺ من النَّدريِّينَ، هَلمَّ جَرِّا، ونقلا عَنهُم الأخبَارَ، حَتَّى نَزَلا إلى مِثلِ أبي هريرة وابنِ عُمَرَ وَذَوِيهِمَا البَدريِّينَ، هَلمَّ جَرِّا، ونقلا عَنهُم الأخبَارَ، حَتَّى نَزَلا إلى مِثلِ أبي هريرة وابنِ عُمَر وَذَوِيهِمَا البَدريِّينَ، هَلمَّ جَرِّا، ونقلا عَنهُم الأخبَارَ، حَتَّى نَزَلا إلى مِثلِ أبي هريرة وابنِ عُمر وَدَويهِمَا عن أبيًّ بن كعب، عن النَبِيِّ عَليْ حَدِيثًا، ولم نسمَع في رواية بعَينهَا أنهمَا عَاينَا أبيًا، أو سَمِعًا مِنهُ شَيئًا. اهـ، والمثبت مقدم على النافي، وراجع في هذا الصدد: «السَّنَنُ الأبينُ» لابن رُشَيدٍ السبتي (ص: ١٤٨ - ١٥٠)؛ و«النكت على ابن الصلاح» (١٤٨ - ١٥٠)؛ والله أعلم.

وأما روايته عن أبي برزة رضي الله عنه؛ ففي «صحيح» مسلم في البر والصلة والآداب (٢٥٩٦).

وأما روايته عن مجاشع بن مسعود -رضي الله عنه-؛ فعند البخاري في الجهاد والسير (٢٩٦٣)، ومسلم في الإمارة (١٨٦٣).

وأما روايته عن عبد الله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنه-؛ فعند البخاري في المناقب (٣٦٦٢)، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٣٨٤).

وأما روايته عن عبد الله بن عمر بن الخطاب -رضي الله عنهما- ؛ فعند البخاري في المناقب (٣٩١٦).

وأما روايته عن ابن عباس -رضى الله عنهما-؛ فعند مسلم في الإيمان (٢١٢).

وأما روايته عن قبيصة بن مخارق -رضي الله عنه-؛ فعند مسلم في الإيمان (٢٠٧).

وأما روايته عن زهير بن عمرو –رضي الله عنه–؛ فمع روايته السابقة عن قبيصة.

وأما روايته عن عبد الرحمن بن أبي بكر -رضي الله عنهما-؛ ففي البخاري في البيوع (٢٢١٦)، ومسلم في الأشربة (٢٠٥٧).

وأما روايته عن سلمان الفارسي –رضي الله عنه؛ ففي البخاري في المناقب (٣٩٤٧)، ومسلم في التوبة (٢٧٥٣).

وأما روايته عن أبي هريرة –رضي الله عنه–؛ ففي البخاري في الجمعة (١١٧٨)، ومسلم في صلاة المسافرين (٧٢١).

وأما روايته عن أبي سعيد الخدري –رضي الله عنه–؛ فعند مسلم في الذكر والدعاء والتوبة (٦٦٣).

وهذا ما وقفت عليه من مواضع رواية من ذكرت روايته عنهم من الصحابة في «الصحيحين» أو أحدهما. والله أعلم.

وأما روايته عن عامر بن مالك، عن صفوان بن أمية؛ فهي حديث: (الطاعون، والبطن، والغرق، والنفساء؛ شهادة). وهذا؛ عند أحمد في «المسند» ($(7 \cdot 7 \cdot 8))$ ، ومن طريقه الضياء في «المختارة» ($(7 \cdot 7 \cdot 8))$. وعند النسائي في «المجتبى» ($(7 \cdot 7 \cdot 8))$ ، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ($(7 \cdot 7 \cdot 8))$ ، والطبراني في «الكبير» ($(7 \cdot 8))$. وفي «جزء بيبى بنت عبد الصمد الهرثمية» ($(7 \cdot 7 \cdot 8))$ ، وغير ذلك.

وأما قول ابن المديني: "وَلا أَعرِفُ عَامِر بنَ مَالِكِ هَذَا، وَلا أَعلَمُ أَحَدًا رَوَى عنهُ غيرهُ المما يدل على جهالة عامر بن مالك المذكور، ولا يرفع هذه الجهالة ذكرُ ابن حبَّان له في «الثقات» (٥/ ١٩١)، فضلاً عن أن يفيده التوثيق. وأما الحافظ فبعد أن نقل في «التهذيب» (٥/ ٦٩/ الفكر) القولين؛ قال في «التقريب» (٣١٠٧): "مقبول»، يعني عند المتابعة؛ وإلا فَلَيْنٌ. والله أعلم.

وأما رواية أبي عثمان، عن عبدالله بن عامر، عن الزبير؛ فهي حديث الزبير: «أن رجلاً حَمَل على فَرس، يُقالُ لها: غمرَة، أو غمرَاء، قال: فوجدَ فرسًا أو مهرًا يُباع، فنسبت إلى تلك الفرس، فنهيَ عنها».

وهذا أخرجه أحمد في «المسند» (١٦٤/١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤١٠)، وابن ماجه في «السنن» كتاب الهبات، باب من تصدق بصدقة فوجدها تباع، هل يشتريها؟ (٢/ ٢٠٠٨/ ٣٩٣) عن يحيى ابن حكيم. ثلاثتهم عن يزيد بن هارون، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن عبدالله بن عامر، عن الزبير. وهذا لفظ أحمد، وفي بعضها: أن صاحب القصة الزبير نفسه. وفي الحديث اختلاف على سيلمان التيمي، فصله الدارقطني في «علله» (٤/ ٢٤٦)، وانظر كذلك: «علل» ابن أبي حاتم (١/ ٣٣١).

وأما روايته عن أنس بن جندل، عن أبي موسى الأشعري؛ فهي حديث: "إن النبي وأما روايته عن أنس بن جندل، عن أبي موسى الأشعري؛ فهي حديث، والقائم فيها خير من القائم، والعائم فيها خير من الساعي)، أو كما قال» وهذا أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٣١)، وأبو يعلى الموصلي في "مسنده" (٣١/ ٢٣) من طريق معتمر بن سليمان، عن أبيه سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن أنس بن جندل، عن أبي موسى، به.

وقد أشار فيه البخاري إلى نوع اختلاف وقع في إسناده! والله أعلم.

وأما رواية النهدي، عن مطرف بن عوف، عن أبي ذر؛ فهي حديث: «من سجد لله سجدة؛ كتب الله له بها حسنة، ورفع له بها درجة، وحط عنه بها خطيئة».

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٩٧) قال: قال مسدد، عن حماد بن زيد.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢/ ٣٢٧/ ٣٥٦) عن إسماعيل بن عبدالله، عن داود بن أبي هند؛ كلاهما عن خالد الحذاء، عن أبي عثمان النهدي، عن مطرف، عن أبي ذر، فذكره، وقد ساق فيه عبد الرزاق قصة طريفة!.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ١٤٨) عن حماد بن سلمة ، عن على بن زيد ، عن مطرف . وقد رجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨٥/ ٩١/ الفكر) من طريق البُخَاري (١٠). قال: قال موسى، عن حماد، عن على بن زيد، عن مُطَرِّف، به.

ثم أسند بعده (٧٩/ ٢٩٢) من طريق أبي أمية الأحوص بن المفضل: نا أبي، قال: حَدَّنْتُ يحيى بن مَعِين، عن عَلى بن زيد، عن مُطرِّف، قال: فذكر الحديث. فقال ابن مَعين: ﴿إِنَّهُ مُطرِّف بن عوف)؛ ولا معنى لهذا؛ فقد صحَّ سماع مطرف، من أبي ذرَّ».

يعني ابن معين -والله تعالى أعلم-: أن (مطرفًا) المذكور في هذا الإسناد هو (ابن عبدالله بن الشخير)، وليس (ابن عوف)، ويستدل على ذلك بثبوت سماع (ابن الشخير) من (أبي ذر)؛ فكأنه يرى أن من ذهب أن (مطرفًا) هو (ابن عوف)؛ إنما ألجأهم إلى هذا التعيين، عدم وقوفهم أو استحضارهم ما يثبت سماع (ابن الشخير) من (أبي ذرًّ)، ولهذا طفق ابن عساكر يخرج ما يثبت سماع (ابن الشخير) من (أبي ذَرًّ)، والله أعلم.

وأما روايته عن زياد بن أبي سفيان؛ فلم أظفر بها الآن! والله المستعان.

وأما روايته عن ابن مينا، أو ابن ميناس؛ فقد أخرجها ابن عبد البر في «الاستذكار» (١/ ١٨٥): أخبرنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم ابن أصبغ، قال: حدثنا عبدة بن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النّهدي، عن مينا، أو عن ميناس، قال: «خرج علينا رجل في يوم فيه دفء، فأتى الجبّان، فصلّى ركعتين، ثم أتى قبرًا، فاتكا عليه، فسمع صوتًا: ارتفع عني، لا تؤذيني؛ أنتم تعلمون، ونحن نعلم ولا نعمل!! لأن تكون لي مثل ركعتيك أحب إلىّ من الدنيا، وما فيها.

وفيه-كما هو بيِّن -: (مينا أو ميناس) بدون (ابن)!! فالله أعلم أسقطت (ابن) من «الاستذكار»، أم هي -هنا- في «العلل» زائدة؟!!

الظاهر أن هذا في «تاريخ البخاري الكبير»، وإن لم يكن في نسختنا المطبوعة؛ فإن ابن عساكر إنما يروي هذا
 «التاريخ» من طريق آخر، غير الطريق الذي طبع عنه المتداول من الكتاب، وقد نبهت على ذلك قبل هذا.

وقد أخرجه ابن عبد البر -أيضًا- في «التمهيد» (٢٤٢/٢٠) عن سعيد بن نصر، عن قاسم بن أصبغ، عن ابن وضاح، عن محمد بن مسعود، عن يحيى القطان، عن التيمي، عن النهدي، قال خرج. . . فذكره؛ ولم يذكر فيه (مينا أو ميناس)!!؛ فالله أعلم

وقد ذكر مسلم في «المنفردات والوحدان» (ص٠٠٠/ رقم٩١٠) فيمن تفرَّد بالرواية عنه أبو عثمان النهدي، قال: (ابن مينا، أو ابن ميناس؛ الشَّكُ في الحديث)(١٠).

وأما روايته عن جُنْدُب بن كعبٍ؛ فهي ما أخرجه الدارقطني في «السنن» في كتاب الحدود والديات (٣/ ١١٤) - ومن طريقه: البيهقي في «الكبرى» في كتاب القسامة، باب تكفير الساحر وقتله إن كان ما يسحر به كلام كفر صريح (٨/ ١٣٦) - وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٩٠٣/ الفكر) و(١٢/ ١٢٨/ إحياء التراث). ثلاثتهم من طرق، عن هشيم بن بشير، أنبأنا خالد الحذاء، عن أبي عثمان النهدي، عن جندب بن كعب: أنه قتلَ ساحرًا، كان عندَ الوليدِ بن عقبةَ، ثم قال: ﴿ أَفْتَ أَتُونَ كَ ٱلسِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾.

وأسند ابنُ عَسَاكِر، عن ابن مَندَه قولَه: «جندبُ بن كعبٍ، قاتلُ السّاحر؛ عِدَادُهُ في أهل الكوفة، روى عنه حارثة بن وَهبِ الخُزَاعي قال عَلي بنُ المَدِينيِّ: هُوَ جُندب بن زُهيرِ (٢)!! رَوَى عنه أَبُو عثمان النَّهدِيّ، والحسنُ، وَهُو من الأَزد».

وأما عدم سماعه من أبي ذرٌّ؛ فقد سبق روايته عنه بواسطة (مطرّف)، وهذا مما يستدلون به على عدم السماع، والله أعلم.

⁽¹⁾ وقع في مطبوعة دار الكتب العلمية: (ابن بينا، أو ابن بيناس الشلوقي الحديث). وهو تصحيف فاحش، وقد أفاد الأستاذ: حسام بوقريص -جزاه الله خيرًا- في «نشرته للعلل» (ص١٣٨/هامش٢): أنه راجع النسختين الخطيتين التين اعتمدهما محقق المطبوعة المذكورة؛ فوجد النص فيه على الصواب، كما أثبته. وأقول: وهذا شأن هذه الدار المذكورة في جميع ما تطبعه؛ لاسيما في الآونة الأخيرة؛ أقرب ما يكون إلى المسخ والتشويه. والله المستحان.

 ⁽٢) كذا في طبعتي «تاريخ دمشق»، نقلاً عن ابن منده؛ ولم أنف عليه فيما بين يدي من كتب ابن المديني، والله أعلم.

[9٤]قَالَ عَلَيٌّ: عَطَاءُ بنُ أَبِي رَبَاحٍ ؛ لَقِيَ عَبدَاللهِ بنَ عُمَرَ ، وَرَأَى أَبَا سَعِيدِ الخُدرِي - رَآهُ يَطُوفُ [ل٧/ب] بِالبَيَتِ؛ وَلَم يَسمَعُ مِنهُ-، وَجَابِرًا، وَابنَ عَبَّاسٍ، وَرَأَى عَبدَاللهِ بنَ عَمرو.

وَلَم يَسمَع مِن زَيدِ بنِ خَالِدِ الجُهَنِيِّ، وَلاَ مِن أُمِّ سَلَمَةً، وَلاَ مِن أُمِّ هَانِيُّ.

وَسَمِعَ مِن عَبِدِاللهِ بِنِ الزُّبِيرِ ، وَابِنِ عُمَرَ .

وَلَم يَسمَع مِن أُمَّ كُرْزِ شَيئًا؛ وَرَوَى عَن أُمِّ حَبِيبٍ (١) بِنت مَيسَرَةَ، عَن أُمَّ كُرْزٍ. وَسَمِعَ مِن عَائِشَةَ، وَجَابِرِ بنِ عَبدِالله.

[92] أخرج هذه الفقرة -بتصرف-: ابن أبي حاتم في «المراسيل» (١٥٥/ ٥٦٧) عن ابن البراء، عن ابن المديني: العلائي في «جامع التحصيل» (ص٢٣٧)، وعنه ابن العراقي في «التحفة» (ص٣٤).

وقد خالف ابن المديني في بعض ذلك:

۱ _ الإمام أحمد في سماع عطاء من ابن عمر، فقال -كما في «المراسيل» (٥٦٥/١٥٤) -: «عطاء بن أبي رباح؛ قدرأى ابن عمر، ولم يسمع منه».

٢ _ يحيى بن معين. ففي «تاريخ الدوري» عنه (٤٠٣/٢): «لم يسمع من ابن
 عمر، رآه رؤية».

قلت: والراجح ـ والله أعلم ـ ؛ هو قول أحمد، وابن معين، بنفي السماع، وفي «صحيح» مسلم في كتاب الحج (١٢٥٥) رواية عطاء: عن ابن الزبير، عن ابن عمر . وكذا في «المجتبى» للنسائي، في كتاب الصيام (٢٣٧٥) قال عطاء: حدثني من سمع ابن عمر . فالظاهر ـ والله أعلم ـ أنه لم يسمع منه!

 ⁽١) في الأصل: (أم حبيبة)، وهو تصحيف؛ صوابه ما أثبته، كما في مصادر التخريج، والرجال، وهي أم حبيب
 حبيبة بنت ميسرة الفهرية، قال الحافظ في «التقريب» (٨٥٥٨): مقبولة. والله أعلم.

ولم يخالف ابن المديني أحد في عدم سماع عطاء من أبي سعيد. والله أعلم.

وأما جابر بن عبدالله، ففي «صحيح البخاري» في كتاب الأذان (٨٥٤)، وفي الصحيح» مسلم في الحج (١٢١٦): سماع عطاء من جابر ابن عبدالله رضي الله عنهما.

وأما ابن عباس؛ ففي البخاري في كتاب العلم(٩٨)، وفي مسلم في الحيض (٣٦٤) تصريح عطاء بالسماع منه. وفي غير ما موضع.

وأما عبدالله بن عمرو؛ فلم أقف على من خالف ابن المديني في نفي سماع عطاء منه؛ بل في البخاري في الصوم (١٩٧٧)، ومسلم في الصيام (١١٥٩) عن عطاء: أن أبا العباس الشاعر أخبره: أنه سمع عبدالله بن عمرو. . . وهذا يؤكد عدم سماعه منه .

وأما زيد بن خالد الجهني؛ فلم أقف على من خالفه في نفي سماع عطاء منه .

وأما أم سلمة؛ فلم أقف على من خالفه في نفي سماع عطاء منها. ويدل لعدم السماع ما في «مسند» أحمد (٦/ ٢٩٢) عن عطاء، قال: حدثني من سمع أم سلمة. .

وأما سماعه من أم هانئ _ فاختة بنت عبد المطلب _ فلم أقف على من خالفه في نفي سماع عطاء منها. لكن وقع في «المجتبى» للنسائي في كتاب الغسل والتيمم، باب الاغتسال في قصعة فيها أثر العجين (١/ ٢٠٢) من طريق عبدالملك بن أبي سليمان، عن عطاء، قال: حدثتني أم هانئ. . .

وعبد الملك بن أبي سليمان؛ هو العَرزَميُّ: أثنى عليه الجمهور، وتكلم فيه شعبة، فقيل له: لم لا تروي عنه، وأحاديثه حسان؟ فقال: من حُسنِهَا فَرَرتُ!! يعني أنها منكرة، وقد عاب الأثمة على شعبة ذلك، إذ كان بسبب خطأ في العرزمي في حديث الشفعة، وقالوا: إن الثقة لا يرد حديثه بخطأ يقع فيه، أو وهم يقع له، وشعبة نفسه يخطئ أحيانًا، والحاصل: أن الرجل صدوق، له أوهام -كما قال الحافظ في «التقريب» (١٨١٤) وذكره ابن حِبًان في «الثقات»، وقال: «ربما أخطأ». والذي أخشاه أن يكون هذا التصريح

بالسماع خطأً من العرزمي، وقد كانوا تكلموا في روايته عن عطاء، وأنه كان يرفع أحاديث عن عطاء -كما قال أحمد لأبي داود- فلعل ما معنا من هذا، والله أعلم. وانظر: «السير» (٦/ ٣٥٢/ الفكر).

وأما عبدالله بن الزبير؛ فعند البخاري في كتاب الرقاق (٦٤٣٧) تصريح عطاء بالسماع منه.

وأما أم كرز؛ فلم يخالفه أحد في نفي سماع عطاء منها. وروايته عنها بواسطة أم حبيب حبيبة بنت ميسرة، عند النسائي في «المجتبى» كتاب العقيقة (٢١٦٤)، وأبي داود، في الضحايا (٢٨٣٤)، والدارمي في الأضاحي (١٩٦٦)، وغيرهم.

وأما سماعه من عائشة رضي الله عنها؛ ففي البخاري في كتاب المغازي (٤٣١٢)، ومسلم في صلاة الاستسقاء (٨٩٩). والله تعالى أعلم.

ولم أقف له على مخالف في شيء مما أثبت سماعه أو نفاه؛ إلا ما ذكرت، والله أعلم.

[90] قَالَ عَلِيٌّ: حَبِيبُ بنُ [أَبِي] (١) ثَابِت (٢) ؛ لَقِيَ ابنَ عَبَّاسٍ، وَسَمِعَ مِن عَائشَةَ، وَلَم يَسمَع مِن غَيرِهِما مِن أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

[90]علق هذه الفقرة: العلائي في «الجامع» (ص٩٥٩)، وعنه أبو زرعة ابن العراقي في «التحفة» (ص٧٢).

قال الذهبي في «السير» (٥/ ٢٨٩): «حدث عن ابن عمر، وابن عباس، وقيل: لم يسمع منهما؛ وحديثه عنهما في ابن ماجه».

والذي يشكك في سماعه من ابن عباس -على سبيل المثال-، هو أن الشيخين، وغيرهما؛ لم يخرجا لحبيب شيئًا إلا بواسطة ابن جبير، أو طاووس، أو غيرهما، عن ابن عباس؛ بل ليس في الكتب الستة المعتبرة لحبيب عن ابن عباس، من دون واسطة-فيما وقفت عليه-؛ إلا موضع واحد، هو الذي أشار إليه الذهبي؛ أنه عند ابن ماجه، وهو في كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الدعاء في الاستسقاء (١٢٧٠). فالله أعلم.

ولم أقف الآن على روايته عن عائشة رضي الله عنها، ولما روى عن عروة، عن عائشة؛ أجمع أهل الحديث على أنه لم يسمع من عائشة؟!! فالله أعلم.

ولم يخالف ابن المديني أحدٌ في نفي سماعه ممن بقي من أصحاب النبي ﷺ. والله تعالى أعلم.

⁽١) ليست في الأصل، وأثبتها من مصادر ترجمته.

⁽٢) حبيب بن أبي ثابت؛ الإمام الحافظ، فقيه الكُوفَةِ، أبو يحيى القُرَشيُّ الأسديّ مولاهم، واسم أبيه قيس ابن دينار وقبل: قيس بن هند ويقال: هند، قال ابن المديني: له نحو مائتي حديث. وقال أبو بكر ابن عيّاش: كان بالكوفة ثلاثة؛ ليس لهم رابع: حبيب بن أبي ثابت، والحكم، وحماد؛ كانوا من أصحاب الفتيا؛ ولم يكن أحد بالكوفة إلا يذل لحبيب. مات سنة تسع عشرة ومائة، وقيل: عشرون. وانظر «السير» (٥/ ٢٨٩).

[97] قَالَ عَلَيَّ: وأبوْ شَيْبَةَ بْنُ أَبِيْ رَاشِدٍ، وَأَبُوْ رَاشدٍ؛ رَوَى عَنْ عُبَيَدُ^(١) بن عمير، رَوَى عَنْهُ الْأَعْمَثُ؛ حَدَّثَنَا شُفْبَانُ عَنَهُ. رَوَى عَنْهُ ابْنُ جُرَيْجٍ؛ إِلاَّ أَنَّ أَبنَ جُرَيْجٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِيْ شَيْبَة.

[97] لم أقف على أحد نقله عن ابن المديني. والله أعلم.

ولم أجدأحدًا ترجم لأبي شيبة بن أبي راشد هذا؛ إلا البخاري في «الكني» (ص/ ٧ رقم ٩٣)، ولم يزد على ما قاله شيخه ابن المديني هنا شيئًا، والله أعلم.

وقد وقفتُ على أثرين ؛ يشبه أن يكونا مثالين لهذه الترجمة المذكورة ، وهما :

ما أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٧٢) من طريق محمد بن أبي عمر، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي راشد، عن عبيد بن عمير: في قوله تعالى: ﴿ كُلِّ يَوْمِهُو فِي سَفْيانَ ، عن الأعمش، عن أبي راشد، عن عبيد بن عمير: في قوله تعالى: ﴿ كُلِّ يَوْمِهُو فِي سَفْيانَ ، وَيَشْفَي مريضًا، ويَفُك عانيًا، وزاد أبو معاوية: ويجيب داعيًا، ويعطي سائلًا.

وأخرج أحمد في «الزهد» (٢/ ٤٥٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ١٦٥) عن أبي معاوية ومن طريقه: أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٦٨) عن الأعمش، عن أبي راشد، عن عبيد بن عمير، في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَّبِينَ عَفُورًا ﴾، قال: الأوّاب؛ الذي يتذكر ذنوبه في الخلاء؛ فيستغفر منها.

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٥/ ٤٣٨)من طريق ابن نمير، عن الأعمش، به.

وأما رواية ابن جريج عنه فقد أخرجها النسائي في «المجتبى» في كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء (١٠١/١١١)، وفي «الكبرى» (١/١١/١١)- ومن طريقه: الضياء المقدسي في «المختارة» (٢/ ٥١) -قال: أَخْبَرنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَسَنِ الْمِقْسَمِيُّ، قَالَ:

⁽١) في الأصل: (عبيدة)، ولعل الصواب ما أثبته، وهو على الصواب عند البخاري في «الكنى» (ص٧/ رقم٣٩)، وكذا في المصادر التي روت هذه النسخة، والله تعالى أعلم.

أَنْبَأَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجِ: حَدَّثِنِي شَيْبَةُ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ، قَال: أَخْبَرَنِي أَبِي عليٍّ بِوَضُوءٍ، فقرَّبْتُهُ لَهُ، فَبَدَأَ، فَغَسَلَ أَبِي عليٍّ بِوَضُوءٍ، فقرَّبْتُهُ لَهُ، فَبَدَأَ، فَغَسَلَ كَفَّيهِ ثلاث مَرَّاتٍ. . . الحديث في صفة الوضوء ". وعلقه أبو داود في "السنن" في الطهارة باب صفة الوضوء (١/ ٨٦).

وقد تنازع أهل العلم في شأن شيبة الذي روى عنه ابن جريج، والصحيح أنه ابن نصاح القارئ المدني، والله أعلم، وانظر لذلك: «تهذيب الكمال» (٢١/ ٢٠٨)؛ و«تحفة الأشراف» (٧/ ٣٦٦)؛ و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٧٧)؛ و«العلل» للدارقطني (٣/ ٢٠٠). والله تعالى أعلم.

张 恭 张

[٩٧] قَالَ مَلِيٍّ اِسْمُ أَبِي العَبَّاسِ الشَّاحِرِ؛ السَّائِبُ بْنُ فَرُّوْخٍ، وَكَانَ يَرْوِي عَنْ عَبْدَالله بْنِ عُمَرَ، وَرَوَى عَنْهُ حَبِيْبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، وَأَبُو الزبيّرِ، وَعَمْرُو بْنُ دِيْنَارٍ.

[9۷] وافق عليًا على أن اسم أبي العباس: السائب بن فروخ، جماعات من أهل العلم، منهم: أحمد-كما في «الجعديات» (رقم ٥٥٥/ العلمية) - ووثقه. ومسلم في «صحيحه» (٢/ ١٢٥/ علمية) ووثقه، والنسائي في «الكبرى» (٢/ ١٢٥/ علمية) ووثقه، وتمام الرازي في «الفوائد» (١/ ٢٦٣) ووثقه.

والرجل-على أي حالي-ثقة. وانظر: «الأسماء والكنى» (ص٤٣/رقم٥٥)؛ والتهذيب التهذيب، لابن حجر (٣/٣٣)؛ والتقريب» (٢١٩٩)، وغيرها. والله أعلم بالصواب.

* *

[٩٨] قَالَ عَلِيُّ: زِيَادٌ؛ لَقِي سَعدًا _ عِنْدِيْ _ وَكَانَ كَبِيرًا، قَدْ لَقِي عِدَّةً مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ عَلَيُّ؛ لَقِيَ المُغِيْرَةَ بْنَ شُعْبةً، وَجَرِيْرَ بْنَ عَبْدِالله، وَرِجَالاً من أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ؛ لَمْ يرو عنهم غيره، منهم: أَسَامةُ بْنُ شَرِيْك، وعَرْفَجَةُ بْنُ شُرِيْح، وَقُطْبةُ بْنُ مَالكِ؛ إلا أَن قُطْبةَ بْنَ مَالكِ، قد روى عَنهُ عَبْدُ المَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ.

[٩٨] أما سماع زياد من سعد؛ فخالف ابن المديني في إثباته:

١-الإمام أحمد. قال في «علله» (٣/ ١٣٩- ٢٦١٢ / ٤٦١٢): «زياد بن علاقة؛ لم يسمع من سعد بن أبي وقاص». ونقله العلائي في «الجامع» (ص١٨٧).

٢- أبو زرعة الرازي. ففي «مراسيل» ابن أبي حاتم (٢١٣/٦١)، عنه: «زياد بن
 علاقة؛ لم يسمع من سعد بن أبي وقاص شيئًا».

قلت: روايته عنه بالعنعنة في «الكبرى» للبيهقي (٦/ ٣١٦)؛ و«المسند» (١/ ١٧٨) من وجادات عبدالله؛ و «مسند سعد» للدورقي (ص٢١٦/ رقبم ١٣١).

وأما سماعه من المغيرة بن شعبة؛ ففي البخاري، في الجمعة (١٠٦١)، ومسلم في الكسوف (٩١٥) تصريحه بالسماع منه.

وأما سماعه من جرير بن عبد الله البجلي؛ فأيضًا في البخاري في الإيمان (٥٨)، ومسلم في الإيمان (٥٦).

وأما تفرده عن أسامة بن شريك بالرواية، فوافق ابن المديني على ذلك: مسلم في «المنفردات والوحدان» (ص٥٧/ رقم٦٦)؛ والأزدي في «المخزون» (ص٤١٣).

وكذا تفرده بالرواية عن قطبة بن مالك؛ وافقه فيه: الأزدي في «المخزون» (ص٢٠٣/١٣٩). والله أعلم. [٩٩] أَبُوْ رَزِيْنٍ مَوْلَى أَبِيْ وإثلِ؛ اسْمُهُ مَسْعُودٌ؛ رَوَى عَنْهُ مَنْصُورٌ، وَالْأَعْمَشُ، وَعَاصِمٌ، وَغَيْرُهُمْ؛ وَكَانَ حَلِيْمًا. قَالَ عَلِيُّ: أَبُوْ مَرْيَمَ الأَسَدي؛ اسمُهُ عَبْدُ الله بْنُ زِيَادٍ؛ رَوَى عَنْهُ شَمِرُ بْنُ عَطِيَةً، وَأَشْعَتُ بْنُ سُلَيْمٍ المُحارِبيُّ، وأبو حَصين الأسديُّ.

[99]أما أبو رزين مولى أبي وائل؛ فقد وافق ابن المديني على تسميته تلك: أحمد في « الأسامي والكني والأسماء» في « الأسامي والكني والأسماء» (٢١٩/ رقم ١١٥٥)، والذهبي في «المقتنى» (١/ ٢٣٦/ ٢١٩)، وغيرهم. كثير ممن ترجم لأبي رزين.

والرجل بعد ذلك؛ ثقة. وانظر: «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (١١/ ١٦٣)؛ و«تهذيب التهذيب» (١١٨/١٠).

وأما أبو مريم الأسدي؛ فقد وافق ابن المديني على تسميته تلك: مسلم في «الكنى والأسماء» (٧٧/ رقم٣١٣)، والذهبي في «المقتنى» (٢/ ٧١/ ٥٦٩٠)، وغيرهم.

والرجل بعد ذلك؛ ثقة. وانظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٦٠)، واتهذيب الكمال» (٥/ ٦٠)، والله أعلم.

[100] قَالَ عَلِيٌّ: وقد روَى عَنْ نُعَيْم بن حَكيمٍ؛ يَحْيَى بنُ سَعِيْدِ القَطَّانُ، وَأَبُوْ عَوَانَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ العَبْدِيُّ، وَعُبَيْدُ الله بْنُ مُوسى. وَذَكَر حَديثًا، فقال: حَدَّثَنَا بِهَ شَبَابَة بْنُ سَوَّارِ الفَزَارِيُّ: حَدَّثَنِي نُعَيمُ بنُ حكيمٍ.

[١٠٠] نعيم بن حكيم؛ هو المدائني، وثقه ابن معين، والعجلي، وقال ابن خِراش: صدوق، لا بأس به. وقال النسائي: ليس بالقويِّ. وقال ابن سعد: لم يكن بذاك وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الحافظ في «التقريب» (٧١٦٥): صدوق، له أوهام. وانظر: «الثقات» لابن حبان (٩/ ٢١٨)؛ و«معرفة الثقات» للعجلي (٢/ ١٨٥٧/٣١٥)؛ و«الضعفاء» لابن الجوزي (٣/ ١٦٤)؛ و«تهذيب التهذيب» (١/ ٨٠٤/ فكر).

وأغلب ظني أن ابن المديني أورد نعيم بن حكيم في هذا الموضع، بعد ذكر أبي مريم عبد الله بن زياد؛ ليميز بين (أبي مريم) المذكور، والذي يروي عنه من ذكرهم ابن المديني؛ وبين (أبي مريم) هذا الذي تفرد عنه بالرواية نعيم بن حكيم. وقد قال النسائي في "تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد» (ص١٣٠): "لم يرو عن أبي مريم؛ غير نعيم ابن حكيم».

وأما الحديث الذي أشار إليه ابن المديني؛ فهو ما أخرجه عبد الله ابن أحمد في «زوائده على المسند» (١/ ١٥١) - ومن طريقه ابن عساكر (٢١٣/٤٢) - ، وفي «زوائده على المسند» فضائل الصحابة» (٢/ ٧٠٥/ ٢٠٥) ، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/ ٢٩٦/ ٣٥٨) قالا: حَدَّثنا أبو خَيثمة : حَدَّثنا شَبَابَةُ بْنُ سوار: حَدَّثِني نُعَيْمُ بْنُ حَكِيمٍ: حَدَّثني أبُو مَريَمَ: حَدَّثنا عَلى بْنُ أَبِي طَالِبٍ -رَضِيَ الله عَنْهُ -: أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهُ ، قال: «إِنَّ حَرَاقيهُمْ وَقَالَ مِنْ الإسلام، كما يمْرُقُ السَّهُمُ من الرَّمِيَّة ، يَقْرَءُون القُرْآن لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهُمْ ؛ طُوبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ وَقَتَلُوهُ ، عَلامَتُهُمْ رَجُل مُخْدَجُ الْيَدِ».

[1٠١] قال عليِّ: عطاءُ السُّلَمِيُّ (١)؛ هوَ عنديْ عَطَاء بنْ يَزِيْدٍ؛ لأَنَّهُ كان يَسْكُنُ الرملةَ، وَكَآنَ عَطَاءٌ ثِقَةً. رَوَى عَنْهُ النَّاس، وَسُهَيْلُ بْنُ صالح، وأبو عُبيدٍ صَاحبُ سُليْمَانَ بْنُ عَبدِ الملك، وروى عنه هلالُ بن ميمونِ الرَّمْلِيُّ.

وَقَدْ لَقِيَ عَطَاءُ بْنُ يَزِيْدِ أَصحابَ النَّبِيِّ ﷺ؛ لَقِيَ أَبَا أَيُوبٍ، وأَبَا هُرِيْرَةَ، وأَبَا سَعِيدِ الخُدْرِيِّ، وَتَميمًا الدَّارِيِّ، وأَبَا شُرَيْحِ الخُزَاعيِّ؛ ولا نُنكُرُ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ مِنْ أَسِيدٍ. أَبِيْ أَسِيْدٍ.

[101] أخرج هذه الفقرة-مختصرة-: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٨/٦) عن ابن البراء، عن ابن المديني؛ وعلقها: المزي في «تهذيب الكمال» (٢٧/٢٠)، وابن حجر في «تهذيبه» (٧/ ١٩٣/ الفكر).

وأما عطاء هذا؛ فهو ابن يزيد الليثي، ثم الجندعي أبو محمد، وقيل: أبو يزيد المدني، ثم الشامي. ثقة كثير الحديث. وانظر: «الثقات» لابن حبان (٥/ ٢٠٠)؛ و «التقريب» (٤٦٠٤).

فأما سماعه من أبي أيوب؛ فعند البخاري في الصلاة (٣٩٤)، ومسلم في الطهارة (٢٦٤).

وأما سماعه من أبي هريرة؛ فعند البخاري في الجنائز (١٣٨٤)، ومسلم في القدر (٢٦٥٩).

وأما سماعه من أبي سعيد الخدري، فعند البخاري في مواقيت الصلاة (٥٨٦)، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٨٢٧).

⁽١) لم أقف على من نسب عطاءً هذا سُلَميًا، ممن ترجم له، حتى إن من نقل عن ابن المديني هذه الفقرة؛ لم ينقلوا عنه هذه اللفظة؛ ففي النفس منها شيء. فلعلها مصحفة عن (الشَّامِيّ)، وهو أقرب، والله أعلم.

وأما سماعه من تميم الداري؛ فعند مسلم في الإيمان (٥٥).

وأما روايته عن أبي شريح الخزاعي؛ ففي «المسند الحنبلي» (٤/ ٣٢)، و«معجم الطبراني الكبير» (٢٢/ ١٩٠).

وأما روايته عن أبي أسيد بن ثابت الأنصاري؛ ففي «مسند» أحمد (٣/ ٤٩٧)، وغيره، وفي «التاريخ الكبير» للبخاري (٦/ ٤٦٩): «عطاء الشامي، عن أبي أسيد بن ثابت، روى عنه عبدالله بن عيسى – في الزيت (١) - ؛ لم يقم حديثه» والله أعلم.

⁽۱) يعني بحديث الزيت، ما أخرجه أحمد في «المسند» (۳/ ٤٩٧)، قال حدَّثنا عَبدالرَّحمَن بن مهيديِّ: حدثنا سُفيان، عَن عبد الله بن عيسى، قَالَ: حدثني عطاء؛ رجل كَانَ يَكونُ بالسَّاحل، عَن أبي أسيد، أو أبي أسيد بن ثابت-شك سفيان-أن النبي عَلَيْ قال: «كُلُوا الزَّيتَ، وَاذَّعنُوا بالزَّيتِ؛ فَإنهُ مِن شَجَرَةٍ مُبَارِكَةٍ». وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٤/ ٢٥٣ / علمية)، والدارمي (٢/ ١٣٩ / ٢٠٥٧ / زمرلي) من طرق نحوه.

[١٠٢] قَالَ عَلِيُّ: يُسَيْرُ هَذَا [ابْنُ عَمْرِو](١)؛ من أَصْحَاب عَبدِ الله ابْن مَسْعُوْدٍ. رَوَى عنه أهل الكُوفَة، [ل٨/ أ] وأهل البَصْرة؛ وَكَانَ يُعْرَفُ بِالكُوفَة بِيُسَيْرِ ابْنِ عَمْرو، وبالبصْرَةِ [بِأُسَيْرِ](٢) بْنِ جَابِرٍ.

فَروَى عَنهُ منْ أَهلِ الكُوفَة: المُسيب بنُ رَافعٍ، وأبو إسحاقَ الشَّيبانيُّ، وقَيَسُ بْنُ يُسيرٍ، ابنه؛ رَوَى عن أبيه: أنه كسا أُويسًا القرنِيَّ ثُوْبَيَنِ مِن العُرْي.

وروى عنه من أهل البصرة: مُحَمدُ بنُ سِيرينَ، وأَبُو نَضَرةَ، ووَاقعُ بنُ سِخبان، وأبو عمران الجونيُّ، وَزُرَارَةُ بنُ أبي أوفى (٣).

وإنمَا عَلَمْنَا أَنَّ [أُسَيْرَ] (٤) بْنَ جَابِرٍ ، هُوَ يُسَيْرُ بْنُ عَمْرٍوٍ ؛ لأن [زُرَارَةَ رَوَى عَنْ أُسَيْرِ بْنِ جَابِرِ : أَنَّهُ كَسَا أُويسًا بُردًا ؛ كَمَا رَوَاه قَيْسُ بْنُ يُسَيْر ، وَقَدْ كَانَ] (٥) شُعْبَةُ يَرُوي أَحَاديثَ أبيْ إسحَاقَ الشَّيبَانِي كلَّها ، فَيَقُولُ فِيْهَا : يُسَيْر بْنُ عَمْرو .

[107] أخرج هذا النص: الحافظ الخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (1/201-201) عن علي بن محمد المعدل، عن عثمان الدقاق، عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه بمعناه—بنوع اختلاف—: القاضي عِيَاض في «مشارق الأنوار» (1/1) والخافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (11/201)

⁽١) في الأصل: (أبو عمر)، والصواب ما أثبته من (موضح أوهام الجمع والتفريق) للخطيب (١/ ٤٥٠).

 ⁽٢) في الأصل، و «الموضع» (بيُستير)، وما أثبته هو الملائم لبقية السياق، ولما وقفت عليه من روايات البصريين عن
أسير ففي كل ما وقفت عليه بالألف (أسير)، والله أعلم.

⁽٣) كذا في الأصل، وفي «الموضح»: (بن أوفى)، بدون (أبي)؛ وكلاهما صحيح، وقد اختلف الثقات من أصحاب قتادة عليه في هذا الاسم فبعضهم يحذف (أبي)، وبعضهم يثبته، والله أعلم. وانظر: «غُنيَةُ الملْتمس؛ إيضاح الملْتبس؛ للخطيب البغدادي (ص٢١ - ٢٢/ رقم ١٧)، وما علقه عليه محققه، وفقه الله.

 ⁽٤) في الأصل: (يسير)، وما أثبته من الموضح، وهو الأنسب للسياق. والله أعلم.

ما بين المعكوفين؛ ليس في الأصل، وأثبته من «موضح» الخطيب، وبه يتم السياق. والله أعلم.

............

الفكر)، و«الإصابة» (١/ ٣٦١/ بجاوي)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٣/ ٢٥٢).

وقد وافق ابن المديني على اختلاف أهل الكوفة ، وأهل البصرة ، في اسم (يسير):

- ابن المبارك في «الزهد» (ص٢٩٤)، قال: «وأسير هذا يسميه أهل البصرة (أسير بن جابر)، ويسميه أهل الكوفة (يسير بن عمرو)، ويقال: له صحبة».

-عبد الغني بن سعيد الأزدي في «الأوهام التي في مدخل الحاكم» (ص٦٦-٦٨/ رقم١٢)، قال: «وهما واحد؛ غير أن أهل البصرة يقولون: (أسير بن جابر) -بالألف-، وينسبونه إلى جابر؛ وأهل الكوفة يقولون: (يسير بن عمرو)-بالياء-، وينسبونه إلى عمرو».

-مسلم بن الحجاج، قال في «الطبقات» (١/ ١٢٣٨/ ١٢٥): «أسير بن عمرو»، وذلك فيما نقله عنه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٤٤) قال الحاكم: قرأت بخط مسلم بن الحجاج- رحمه الله-: «ذكر من أدرك الجاهلية، ولم يلق النبي على ولكنه صحب الصحابة بعد النبي على منهم: ومنهم يُسير بن عمرو، يقال: أسير بن عمرو، وأهل البصرة يقولون: (ابن جابر)».

- الحجبي؛ فيما أسنده عنه الخطيب في «الموضح» (١/ ١٥٠) أنه قال: «أهل البصرة يقولون: أسير بن جابر، وأهل الكوفة يقولون: يسير ابن عمرو».

وأما دليل إمامنا ابن المديني على أن (يسير بن عمرو)؛ هو هو (أسير بن جابر)؛ فهو ما عبر عنه بقوله: ﴿إِنَمَا عَلَمْنَا أَنَّ أَسَيْر بْن جَابِر، هو يُسير بُن عمرو؛ لأن زُرَارَةَ رَوَى عَنْ أُسير بْنِ جَابِر: أنه كَسَا أُوَيْسًا بُرُدًا؛ كما رواه قيس بْنُ يُسَيْر. . » وهو كلام جلي لا يحتاج مني إلى توضيح، فلله درُّابن المديني-رضي الله عنه- ما أدق نظره.

والحديث المذكور عن أويس؛ لم أقف عليه إلا من رواية الكوفيين عن يسير بن عمرو.

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ١٦٤) عن قبيصة بن عقبة، ومحمد بن عبد الله الأسدي؛ متفرقين. وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٨٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/ ٩٤٤/ الفكر) من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

ثلاثتهم، عن سفيان الثوري، عن قيس بن يسير بن عمرو، عن أبيه؛ فذكره.

[١٠٣] قَالَ عَلَى: القَاسِمُ بنِ رَبِيعةَ بُنِ جَوْشَنِ الغَطَفَانِي؛ ثِقَةٌ، رَوَى عَنهُ أَيُّوبُ، وَخَالِدُ الحَدَّاءُ، وَحُمَيْدُ، وَعُيَيْنَةُ (١٠٪ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَغَيْرُهُمْ (٢٠).

[1۰۳] أخرج هذه الفقرة: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ١١٠) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقها بمعناها: المزي في «تهذيب الكمال» (٣٤٧/٢٣)، وابن حجر في «تهذيبه» (٨/ ٢٨١/ الفكر).

والرجل بعد ذلك؛ ثقة عالم بالأنساب.

وانظر: «ثقات» ابن حبان (٥/ ٣٠٣)؛ و«تقريب التهذيب» (٥٤٥٧).

华 辛 华

⁽١) في «الجرح»: (عتبة)، وهو تصحيف، صوابه ما أثبته، وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٣/٧٧)، وغيره.

 ⁽٢) هذه الفقرة بكاملها؛ مكررة بالأصل في هذا الموضع، فاقتضى التنبيه.

[1٠٤]قَالَ عَلِيٍّ: اسم أبي المُتوكِّل؛ عَليُّ بْنُ دَاودَ، من بني نَاجية؛ مِنْ انْفُسهَا. رَوَى عَنهُ قَتَادَة، وعَلِيُّ بن علي الرِّفَاعيُّ، وإسماعِيْلُ بْنُ مُسْلم العَبْدِيُّ، وَبَكُرُ بْنُ عَبْدِ الله المُزَنِيُّ، وَحُمَيْدٌ، وَعَلِي بْنُ زَيْدٍ، وأبوْ عُقَيْلٍ، وَغَيْرُهُمْ ؛ وَكَانَ ثِقَةً.

[108]أخرج هذه الفقرة: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ١٨٤-١٨٥) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقها المزي-بمعناها مختصرة- في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٢٥)، وابن حجر في «تهذيبه» (٧/ ٢٨٠).

وقد وافق ابن المديني: أحمد في «الأسماء والكنى» (ص٣٧/ رقم ١٨٠). ومسلم في «الكنى والأسماء» (١٨٠/ ٣٣٥١). والرجل بعد ذلك؛ ثقة مشهور بكنيته، وانظر: «التقريب» (٤٧٣١).

恭 张 恭

[١٠٥] قالَ علي: مُحمَّدُ بْنُ قَيْسٍ [الأَسَدِيُّ؛ ثِقَةٌ](١)، رَوَى عَنْهُ وَكِيْعٌ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَحَفْصٌ، وأَبُوْ نُعَيْم، وَغَيْرُ وَاحِدٍ.

[100] أخرج هذه الفقرة بحروفها: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٦) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقها المزي في «تهذيب الكمال» (٣١٨/٦٢)، والذهبي في «الميزان» (٦/ ٣٦٦/ الفكر) بمعناها مختصرة. والرجل؛ ثقة. وانظر: «التقريب (٦٢٤٣) بعد ما سبق من مصادر.

⁽١) ما بين المعكوفتين، ليس من الأصل، وأثبته من «الجرح والتعديل»؛ ليوافق ما نقله الأثمة من توثيق هذا الرجل، ويؤيده ما بعده (١٥)، والله أعلم.

[١٠٦] قَالَ عَلَيُّ: مُحمَّدُ بْنُ قيسٍ الزَّيَّاتُ، رَوَى عَنهُ أَبُوْ زُكَيْرٍ (١) النَّحْوِيُّ - وهُوَ يَحْبَى بْنُ مُحَمَّدٍ -، رَوَى عَنهُ عُثمانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ فَارِسٍ، وروَى عَنهُ أَبُو بَحْرٍ الحَنفَيُّ، وَرَوَى عَنهُ أَبُوْ [عَامِرٍ](٢) العَقَدِيُّ.

[١٠٦] أخرج هذه الفقرة بتمامها: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦٣/٨) عن ابن البراء، عن ابن المديني.

وقد ذكر ابن المديني هذا تمييزًا عن الذي سبق؛ لاشتراكهما في الاسم، واسم الأب.

وقد قال أبو حاتم عن هذا الزيات: مجهول. وأدخله ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٣٩٢) وقال صاحب «التقريب» (٦٢٤٧): فيه لين. والله أعلم.

⁽١) أبو زكير هذا؛ هو ولد محمد بن قيس الزيات. وانظر: «الجرح والتعديل» الموضع السابق، وكذا (٩/ ١٨٤). وقوله في نسبته (النحوي)؛ أخاف أن تكون تصحيفًا؛ إذ لم أقف على أحد نسبه، ولا أباه نحويًا؛ فالله أعلم.

⁽٢) في الأصل: (أبو عباس)، وهو تصحيف؛ صوبته من المصادر المذكورة.

[١٠٧] فَالَ عَلَيُّ: عَبدُ اللهِ بنُ الحارِثِ؛ ثِقَةٌ، سَمِعَ مَنْ عُمَرَ، وَمِنْ عُثمَانَ، وَعَلَي، وَصَفُوانَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَأُم هَانِيْ، وَابنِ عَبَّاس. وَلمْ يَسمَعْ مِنِ ابنِ مَسعُوْدٍ شَيَّا، وَسَمعَ مِن العَبَّاس بنِ عَبدِ المُطَّلب، وَكَعبِ.

[١٠٧] أخرج هذه الفقرة كاملة: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٠) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقها-بمعناهامختصرة-: المزي في «تهذيب الكمال» (٥/ ٣٩٨/١٤)، وابن حجر في «تهذيبه» (٥/ ١٥٧/ الفكر).

وقوله: لم يسمع من ابن مسعود؛ أخرجه ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٢٠٨)، وعلقه العلائي في «الجامع» (٢٠٨)، وعنه ابن العراقي في «التحفة» (٢٣٥–٢٣٥).

ووافق ابن المديني على عدم سماع الحارث من ابن مسعود: أبو حاتم؛ كما في «المراسيل» لابنه (١١١/ ٤٠٣).

وعبد الله بن الحارث؛ هو ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي، أبو محمد المدني، أمير البصرة؛ الملقب (بَبَّهُ)، له رؤية، ولأبيه وجده صحبة، قال ابن عبد البر: أجمعوا على ثقته. وانظر فوق ما مضى: «الإصابة» (٣/ ٥٨)؛ و «التقريب» (٢٩٩).

وروايته عن على ؛ عند النسائي في الصيام (٢٢١).

وروايته عن صفوان ؛ عند الترمذي في الأطعمة (١٨٣٥).

وروايته عن أم هانئ؛ عند أبي داود في الصوم (٢٤٥٦).

وروايته عن ابن عباس؛ عند ابن ماجه في إقامة الصلاة (٩٣٩).

وسماعه من العباس؛ عند البخاري في المناقب (٣٨٨٣)، وعند مسلم في الإِيمان (٢٠٩). [١٠٨] قَالَ عَلَيٍّ: حِطَّانُ بْنُ عَبْد الله الرَّقاشيُّ؛ رَوَى عَنْه الحَسَنُ، وَيوْنُسُ ابْنُ جُبَيِّرٍ، وَأَبُوْ مِجْلَزٍ، وَأَبُو هَارُونَ الغَنوِئِيُّ؛ ثَبْتٌ.

[١٠٨] أخرج هذه الفقرة كاملة: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٠٣/٣) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقها-بمعناها مختصرة-: المزي في «تهذيب الكمال» (٦/ ٥٦١)، وابن حجر في «تهذيبه» (٢/ ٣٤١/ الفكر).

وحطان هذا؛ ثبت كما يقول ابن المديني. وانظر: «الثقات» لابن حبان (۱۸۹/۶)؛ و(التقريب) (۱۳۹۹).

李 李 恭

[١٠٩] قَالَ عَلِيٌّ: مُحَمَّد بْنُ زَيدِ بنِ مهاجرٍ بنِ قُنْفُدٍ التَّمِيمِيُّ؛ مِنْ رَهطِ أَبِيْ بَحْرٍ، قُرشيٌّ، رَوَى عَنهُ بِشْرُ بْنُ المُفَضَّلِ، وَحَفْصٌ، والدَّرَاوَردِيُّ.

[١٠٩] لم أقف على أحد نقل هذه الفقرة، عن ابن المديني، والله أعلم.

ومحمد بن زيد بن المهاجر؛ ثقة. وانظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٥٥)؛ و«الثقات» (٥/ ٣٦٤)؛ و«الثقريب» (٥/ ٥٨٩٤). والله أعلم.

* * *

[١١٠] قَالَ عَلِيٍّ: نُعَيمُ بْنُ أَبِي هِنْدِ الأَشْجَعِيُّ = رَوَى عَنهُ أَيوبُ، وَالزُّبِيرُ بِنُ الخِرِّيتِ، وَسَلَمَة بْنُ كُهَيلٍ، وَرَوَى عنهُ أَبُوْ مَالِكٍ الأَشْجَعِيُّ، وغَيْرُهُمْ = لا تُعرَفُ كُنْيَتُهُ، وَشُعْبَةُ قَد لَقِيهُ وَرَوَى عَنْهُ حَدِيثًا.

^{[11}۰] نعيم بن أبي هند- واسم أبي هند: نعمان-الأشجعي؛ ثقة، وثقة النسائي، والعجلي، وغيرهما، وقال الحافظ في «اللسان» (٧/٢٤): «ونعيم لون غريب؛ كوفي ناصبي». وانظر: «التقريب» (٧١٧٨).

وأما رواية شعبة عنه. فعند الترمذي في الإمامة (٧٨٦)، وعند غيره: حَديثُ عَائشَةَ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ صَلَّى بِالنَّاسِ، وَرَسُولُ الله ﷺ في الصَّفِّ.

[١١١] قَالَ علِيٍّ: - وذكرَ يَعْقُوبَ بْنَ زَيْدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جُدْعَانَ - ، فَقَالَ: وَهَذِا شَيخٌ مَعْرُوفٌ، قَدْ رَوَى عَنْهُ شُفْيَانُ بْنُ عُييْنَةَ، وَمَالِكُ بْنُ أَنسِ.

جعفرُ بنُ عونٍ، قَالَ: حَدَّثنَا مُوسَى بنْ عُبيدَةَ، عَن يَعقوبَ بنِ زيدٍ، عَن أبيْ أَمامَةَ [ل٨/ ب] بنِ سَهلِ بْنِ حُنيَفٍ، عَن أبيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهُ ﷺ: (مَنْ قَالَ: السَّلامُ عَلَيْكُمْ...).

[١١١] أما كلام ابن المديني في (يعقوب)؛ فأخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٠٧/٩) عن البراء، عن ابن المديني. وعلقه-بمعناه مختصرًا-: المزيِّ في «تهذيب الكمال» (٣٢٧/٣٢)، وابن حجر في «تهذيبه» (١١/٣٣٧/الفكر).

ويعقوب بن زيد؛ وثقه أبو زرعة، والنسائي. وقال أبو حاتم: ليس به بأس، شيخ لا يحتج به. وقال الحافظ في «التقريب» (٨٧١٦): صدوق.

وأما الحديث الذي ذكره المصنف؛ فأخرجه من هذا الطريق: فأخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من مسنده» (٢ / ٤٦٩) - ومن طريقه: ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ / ١٩٥/ ١٩٥) - عن ابن أبي شيبة، عن أبي أسامة، عن موسى بن عبيدة، عن يعقوب، بالإسناد الذي ذكره المصنف.

وعلقه المصنف من طريق جعفر بن عون، عن يعقوب، ولم أقف على من أخرجه.

قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يثبت. قال أحمد: لا يحل عندي الرواية عن موسى بن عبيدة، قال يحيى: ليس بشيء».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٣١): «رواه الطبراني، وفيه موسى بن عبيدة الربذي؛ وهو ضعيف» وقال الحافظ في «الفتح» (١١/ ٦) «وَّخرج الطبراني من حديث سهل بن صنيف بسند ضعيف». والله أعلم.

[۱۱۲] قَالَ عَلَيِّ: وَذَكَرَ يَهْ يَدِيدَ ، فَقَالَ: وَقَدْ زَعَمُواْ أَنَّ يَهْ يِدِيدَ اللهَ اللهَ وَقَدْ رَوَى عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ هَذَا: مُحَمَّدُ بْنُ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ ا

[117] أخرج هذه الفقرة: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٩٤) عن ابن البراء، عن ابن المديني.

وقد وافق أبن المديني، على أن يزيد بن هرمز ؟ هو الفارسي:

- شيخه؛ عبد الرحمن بن مهدي. ففي «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٦٧): قال لي علي: قال عبد الرحمن: يزيد الفارسي؛ هو يزيد بن هرمز. فذكرته ليحيى [أي القطان]؛ فلم يعرفه، قال: يكون مع الأمراء!. وفي «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٣٩): من طريق يعقوب بن سفيان، قال: قال على ابن المديني: قال عبد الرحمن بن مهدي: يزيد الفارسي، الذي روى عنه عوف؛ يزيد بن هرمز. قال: فقال يحيى بن سعيد: سَلْهُ: ممن سمعه؟ قال: فسألته فقال: ما زلنا نسمعه.

-أحمد بن حنبل. ففي «الجرح والتعديل» في الموضع السابق، قوله: يزيد بن هرمز؛ هو يزيد الفارسي، وعبد الله بن زيد الذي يحدث عنه مالك، هو ابنه.

وخالف هؤلاء:

-يحيى بن سعيد القطان؛ كما يفهم من كلام ابن المديني، وصرح به في «الجرح» ففيه: وقال يحيى بن سعيد القطان، وأنكر أن يكونا واحدًا.

- أبو حاتم الرازي، فقال ـ كما في الموضع السابق ـ: يزيد بن هرمز هذا؛ ليس بيزيد الفارسي؛ هو سواه. فأما يزيد بن هرمز؛ فهو والد عبد الله بن يزيد بن هرمز، وكان ابن هرمز من أبناء الفرس، الذين كانوا بالمدينة، وجالسوا أبا هريرة، مثل أبي السائب

⁽١) ليست في الأصل، وأثبتها من «الجرح والتعديل»، وبها يتم السياق، والله أعلم.

[117] قَالَ عَلِيٍّ: وَذَكَرَ يَزُيْلُت، فَقَالَ: وَقَدْ زَعَمُواْ أَنَّ يَزِيْدًا [الفَارِسِيَّ](١)؛ هُوَ يَزِيْدُ بْن هُرْمُزٍ، وُقَدْ رَوَى عَنْ يَزِيْدَ بْنِ هُرْمُزٍ هَذَا: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ حُسَيْنٍ، وَالزِّهْرِيُّ، وَعَمْرُوُ بْنُ دِيْنَارٍ، وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ، وَسَعِيْدٌ المَقْبُرِيُّ.

مولى هشام بن زهرة، ونظرائه؛ وليس هو بيزيد الفارسي البصري، الذي يروي عن ابن عباس؛ روى عنه عوف الأعرابي. وإنما يروي عن يزيد بن هرمز؛ الحارث بن أبي ذباب، وليس بحديثه بأس؛ وكذلك صاحب ابن عبّاس لا بأس به.

-يحيى بن معين. ففي «سؤالات ابن الجنيد» (ص١٢٤/ رقم ٢٦٠)- ومن طريقه: الخطيب في «الموضح» (١/ ٣٤٠)-، قال: قيل ليحيى بن معين - وأنا أسمع-: يزيد الفارسي، روى عنه أحدٌ غير عوف؟ قال: لا. قلت ليحيى: فإنهم يزعمون: أن يزيد بن هرمز، هو يزيد الفارسي، الذي روى عنه الزهري، وقيس بن سعد حديث نجدة؟ فقال: باطل كذب، شيء وضعوه، ليس هو ذاك.

-الحافظ المزي. قال في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٢٨٧]) في ترجمة يزيد الفارسي: والصحيح أنه غير يزيد بن هرمز، المُقدّم ذكْرُهُ.

قال العلامة ذهبي عصره، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، في حاشيته على هذا الموضع من "الموضح» (١/ ٣٤١): "وملخص البحث: أنه قد يستدل على الجمع باتفاق الاسم، والنسبة إلى فارس، والرواية عن ابن عباس. ويجاب بأن اسم "يزيد" كثير الشيوع يومئذ، وكذا الانتساب إلى فارس، مع أنه لم يأت في خبر "يزيد بن هرمز الفارسي"، والرواة عن ابن عباس كثيرون؛ مع أن مروي الفارسي غير مروي ابن هرمز ويدل على أنهما رجلان أن ابن هرمز مدني، والرواة عنه كلهم حجازيون، وكان كاتبًا لابن عباس، وأميرًا لموالي المدينة في محاربتهم لبني أمية يوم الحرة؛ والفارسي بصري، والرواة عنه كلهم بصريون، وكان يكون مع أمراء بني أمية، كاتبًا لابن زياد، وحكي عنه وعن الحجاج، ولم يكن بين الحرة وبين مقتل ابن زياد إلا نحو ثلاث سنوات، ولا يوجد راو روى عن هذا وروى عن ذاك، ولا خبر روي عن هذا وروى عن ذاك. بقي النظر في أقوال

الأئمة: فأما الإمام أحمد؛ فإنما حكى عن ابن مهدي، ومع ذلك فقوله: «هكذا حكوا عن ابن مهدي» تبرؤ من عهدته. وأما ابن مهدي؛ فإنه لما سئل، قال: «ما زلنا نسمعه»؛ فكأن بعض الأخباريين المجازفين كالواقدي، اغتر بالاتفاق في الاسم والنسبة إلى الفرس.

والرواية عن ابن عباس؛ فقال: هما واحد، وشاع ذلك حتى سمعه ابن مهدي، فلم ينتقده. فأما ابن سعد؛ فإنه يعتمد على الواقدي. والله الموفق. اهـ.

قلت: ويؤيد ما احتمله المعلمي، إنكار القطان ذلك من ابن مهدي، وإرساله ابن المديني إليه، يستثبته في ذلك، والله أعلم.

[١١٣] قَالَ عَلِيٌّ: سُلَيْمَانُ بْنُ [قَتَّةً، وَقَتَّةُ] (١) أمه؛ أَعْرِفُ مَنْزِلَةُ بِالبَصرَةِ. رَوَى عَنْهُ حُمَيْدٌ، وَعَلَيُّ بْنُ زَيْدٍ، وَعَاصِمُ الجَحْدَرِي، وَمُوسَى ابْنُ أَبْيِ عَائِشَةَ.

[117] أخرج هذه الفقرة؛ ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٣٦/٤) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقها بمعناها مختصرة - ؛ الحسيني في «التذكرة» (ل٩٢/ب)، وفي «الإكمال» (١/ ٣٧٠/ ط اللواء)، وابن حجر في «تعجيل المنفعة» (١/٧١).

وسليمان بن قتة-بعد ذلك- وثقة ابن معين، وذكره ابن حبان (٣١١/٤)، وابن خلفون في «الثقات». والله تعالى أعلم.

⁽۱) في الأصل: (قنة، وقنة) بالنون فيهما، وهو تصحيف؛ صوابه ما أثبته من «الجرح» و«التعجيل»، وغيرهما ممن نقل كلام ابن المديني، أو ترجم لسليمان، وقد ضبطهما على الصواب: ابن الجزري في «غاية النهاية» (۱/ ٣١٤/ ١٣٨٥)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ٣٠٣/ المبهمات)، فقالا: (بفتح القاف، ومثناة من فوق مشددة)، وانظر: «تبصير المنتبه» لابن حجر (٣/ ٢٢٢)، وغيره، والله أعلم.

[118] قَالَ عَلَيُّ: لَمْ يَكُنْ فِي أَصْحَابِ ثَابِتٍ ؟ أَثْبَتُ مِنْ حَمَّاد بْنِ سَلَمَةَ ، ثُمَّ بَعْدَهُ سُلَمَة مَنْ لَا إِنْ سَلَمَة ، ثُمَّ بَعْدَهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ - وَهِيَ صِحَاحٌ - ، وَرَوَى عَنْهُ حُمَيْدٌ شَيْئًا . فَأَمَّا جَعفَرُ ؟ فَأَكْثَرَ عَنْ ثَابِتٍ ، وَكَتَبَ مَرَاسِيلَ ، وَكَانَ فِيهَا أَحَاديثُ مَنَاكِيرُ .

وعَن ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (يَسَالُ أَحَدُكُمْ رَبَّةُ تَعَالَى، حَتَّى يَسَأَلَهُ شِسعَ نَعْلِهِ، وَالمِلْحَ). وَفِي أَحاديثِ مَعمَر، عَن ثَابِتٍ أَحاديثُ غَرائبُ وَمُنكرَةٌ؛ جَعَلَ ثَابِثًا عَن أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِي ﷺ كَانَ كَذَا-شَيُّ ذَكَرَهُ-؛ وَإِنَّمَا هَذَا حَدِيثُ أَبَانَ ابْنِ أَبِيْ عَيَّاشٍ، عَنْ أَنْسٍ.

وَعَنْ ثَابِتٍ-فِي قِصَّةِ جُلَيْبِيْبٍ-، قَالَ: حَدثَنا عَبدُالرَّزَّاقِ، عَن مَعمَرٍ؛ لَم يَروِهِ عَن ثَابِتٍ غَيرُهُ.

قَالَ عَلَيٌّ: يُخبِرُ بَهَزٌ، عَن حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: كُنتُ أَقلِبُ عَلَى ثَابِتٍ البُّانِيِّ حَدِيثَهُ.

[11٤] أما كلام ابن المديني في أثبت أصحاب ثابت البناني؛ فأخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ١٤٢) عن ابن البراء، عن ابن المديني.

وعلقه ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (۲/ ۰۰۰/ عتر)، و(۲/ ۲۹۰/ همام)، وابن حجر في «التهذيب» (۳/ ۱۳/ الفكر).

وقد وافقه على ذلك: أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، ومسلم-وحكى الإجماع على ذلك-، والدارقطني، وغيرهم، وانظر: «شرح العلل»؛ و«التمييز» لمسلم بن الحجاج (ل١٤٥). والله أعلم.

وأما الحديث الذي ساقه ابن المديني، فيما أنكر من رواية جعفر ابن سليمان الضبعي، عن ثابت البناني: «يَسْأَلُ أَحَدُكُمْ رَبَّهُ تَعَالى، حَتَّى يَسْأَلَهُ شِسْعَ نَعْلِهِ، وَالمِلْحَ».

فهذا أخرجه الترمذي في «سننه»(۱) في آخر كتاب الدعوات (۱۰/ ۷۳/ ۳٦۸۲/ تحفة الأحوذي) عن أبي داود السجستاني.

وأخرجه أبو يعلى الموصلى في «مسنده» (٦/ ٣٤٠٣/١٣٠)، وفي «المعجم» (ص٣٣٣/ رقم ٢٨٤) - وعنه: ابن حبان في «صحيحه» في كتاب الرقائق، باب الأذكار (ص٣٣٣/ رقم ٢٨٤). ومن طريقه (أعنى أبا يعلى) أخرجه: الضياء في «المختارة» (٥/ ١٦١١).

وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (77 / 70)، والرافعي في "التدوين في أخبار قزوين" (7 / 70)، و(3 / 70)، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (3 / 70 / 70)، والمزي في "تهذيب الكمال" (3 / 70 / 70) من طريق عبد الله بن محمد البغوي؛ وهذا في "جزء البغوي" (3 / 70 / 70). وعن البغوي؛ أخرجه ابن عدي في "الكامل" (3 / 70 / 70) الفكر). ومن طريق البغوي أخرجه: أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (3 / 70 / 70).

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥/ ٣٧٣/ ٥٥٥) عن محمد ابن عبد الله الحضرمي. وقال: لم يرو هذا الحديث عن ثابت؛ إلا جعفر ابن سليمان، تفرد به قطن بن نسير، ولا يروى عن رسول الله عليه إلا بهذا الإسناد.

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ١٤) من طريق الحسن ابن سفيان.

وأخرجه الضياء في «المختارة» (٥/ ٩/ ١٦١٢) من طريق يعقوب ابن سفيان. وكذا (١٦١١) من طريق أبي القاسم ابن بنت ابن منيع.

⁽۱) سقط هذا الحديث من مطبوعة «سنن الترمذي» التي حققها إبراهيم عطوة عوض؛ والتي تمم بها عمل الشيخين: أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وقد عزاه للترمذي، ابن عساكر في «تباريخ دمشق» (حمد شاكر)، والمزي في «تهذيب الكمال» (۳۳/۲۲)، و«تحقة الأشراف» (۱/۱۰۷/۱۰)، والميثمى في «مجمع الزوائد» (۱۰/۱۰۷).

.....

هؤلاء السبعة، عن قطن بن نسيرٍ، عن جعفر بن سليمان، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك، مرفوعًا.

قال الترمذي: هذا حديث غريب، وروى غير واحد هذا الحديث، عن جعفر بن سليمان، عن ثابت البناني، عن النبي ﷺ، ولم يذكروا فيه (أنسًا).

وقال الضياء وقد ذكره على بن المديني، من مناكير جعفر بن سليمان، قلت: ولا أعلم رَفَعَه إلا قَطَن بن نسير، والله أعلم.

وقد ساق ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٥٢) هذا الحديث من طريق القواريري، عن جعفر بن سليمان، عن ثابت البناني، عن النبي ﷺ، هكذا مرسلاً (١٠) بدون ذكر (أنس).

ثم قال: وقال رجل للقواريري: إن لي شيخًا يحدث به عن جعفر، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ؟ فقال القواريري: باطل. قال ابن عدي: وهذا كما قال. ونقله الذهبي في «الميزان» (٢١١/٤) مقرًّا. والله أعلم.

فعِلَّةُ النكارة حينئذ، هي مخالفة جعفر بروايته هذا الحديث على الرفع؛ لأن المحفوظ فيه الإرسال، كما يفهم من كلام القواريري، وغيره ممن سبق من النقاد. والله أعلم.

وأما كلام ابن المديني في أحاديث معمر، عن ثابت، وأن فيها غرائب ومناكير. فنقله ابن رجب في «شرح العلل» (٢/ ٥٠١عتر)، وذكر ابن أبي خيثمة، عن ابن معين قال: حديث معمر عن ثابت؛ مضطرب كثير الأوهام.

وقال أحمد (مسائل أبي داود ١٩٢١): أخطأ معمر بالبصرة في أحاديث.

⁽۱) الذي في مطبوعة «الكامل» (ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ) هكذا موصولاً، والصواب ما أثبته، وهو على الصواب في «الميزان» للذهبي (٣١١) وقد نقله بمعناه، فقال: (رواه القواريري، عن جعفر، فأرسله؛ فقيل للقواريري: إن شيخنا يوصله! فقال القواريري: باطل؛ يعني وصله).

وقال العقيلي: أنكرهم رواية عن ثابت؛ معمر.

وقد جهدت في الوقوف على الحديث الذي أشار إليه ابن المديني بقوله: (أن النبي على الحديث الذي أشار إليه ابن المديني بقوله: (أن النبي على كذا، شيء ذكره. .)؛ ولعله ما أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ١١١).

وابن خزيمة في اصحيحه في جماع أبواب غسل الجنابة ، باب ذكر الدليل على أن جماع نسوة لا يوجب أكثر من غسل واحد (١/ ١١٥/ ٢٢٩) عن محمد بن ميمون ، عن يحيى .

كلاهما عن سُفيَانَ: حَدَّثَنِي مَعمَرٌ عَن ثَابِتٍ، عَن أَنَسٍ: أَنَّ النَّبيَّ ﷺ كَانَ يُطِيفُ بِنِسَاثِهِ فِي لَبِلَةٍ؛ يَغتَسِلُ غُسلاً وَاحِدًا).

قال ابن خزيمة: هذا خبر غريب؛ والمشهور: عن معمر عن قتادة، عن أنس.

ولكن-للأسف-؛ لم أقف على هذا الخبر من رواية أبان بن أبي عياش؛ فالله أعلم.

وأما قصة جليبيب؛ ورواية معمر لها عن ثابت، عن أنس بن مالك:

فقد أخرجها على بن المديني هاهنا.

وأخرجها أحمد في «المسند» (٣/ ١٣٦) ومن طريقه: الضياء المقدسي في «المختارة» (٥/ ١٧٧/ ١٨٠٠) -.

وأخرجها عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٣/ ١٢٢/ ١٢٤٣).

وأخرجها ابن حبان في «صحيحه» في كتاب النكاح، باب ذكر إباحة الإمام أن يخطب إلى من أحب على من أحب من رعيته (٩/ ٣٦٥/ ٤٠٥٩) من طريق إسحاق بن إبراهيم الدبري.

أربعتهم، عَن عَبدِ الرَّزَّاق _ وَهِيَ فِي «مصنَّفِه» (٦/ ١٥٥/ ١٠٣٣)_، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعمَرٌ، عَن ثَابتِ البُنَانِي، عَن أنسٍ، قالَ: (خَطَبَ النَّبيُّ ﷺ عَلَى جُليبيبِ امرأةً مِن الأَنصَارِ

إلى أبيها)، فَقَالَ: حَتَّى استأمرَ أُمَّهَا؟ فقَالَ النبيُّ ﷺ: "فَنَعَمْ إِذًا" قَالَ: فَانطَلَقَ الرَّجلُ إِلَى امرَأَتِهِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَت: لاهَا الله إِذَاّ، مَا وَجَدَ رَسُولُ الله ﷺ إِلا جُلَيبيبًا، وَقَدْ مَنَعناهَا مِن فُلانٍ وَفُلانٍ، قَالَ: وَالجَارِيةُ فِي سِترهَا تَستمعُ، قَالَ: فَانطَلَقَ الرَّجلُ، يُرِيدُ أَن يُخبِرَ النَّبيِّ ﷺ فِذَلَكَ، فَقَالَت الجَارِيةُ: أَتُرِيدُونَ أَن تَرُدُوا عَلَى رَسُولِ الله ﷺ أَمْرَهُ؛ إِن كَانَ قَد رَضِيتُهُ اللهِ عَلَي اللهَ اللهِ اللهِ اللهَ اللهَ المَدينَةُ وَقَالَت الجَارِيةُ: فَقَد رَضِيناهُ. قَالَ: "فَإِنِي قَد رَضِيتُهُ"، فَزَوَجَهَا. ثُمَّ النَبِي ﷺ فَقَالَ: إِن كُنتَ قَد رَضِيتَهُ وَقَد رُضِيناهُ. قَالَ: "فَإِنِّي قَد رَضِيتُهُ"، فَزَوَجَهَا. ثُمَّ النَبِي عَلَي فَقَالَ: إِن كُنتَ قَد رَضِيتَهُ وَقَد وَتِهِا، وَقَالَ: "وَوَلَهُ نَاسٌ مِن المُشْرِكِينَ، قَد فُرِّعَ أَهلُ المَدِينَةِ، فَرَكِبَ جُلَيبيبٌ، فَوَجَدُوهُ قَد قُتِلَ، وَحَولَهُ نَاسٌ مِن المُشْرِكِينَ، قَد فَرَعَ مَاللهُ المَدِينَةِ، فَرَكِبَ جُلَيبيبٌ، فَوَجَدُوهُ قَد قُتِلَ، وَحَولَهُ نَاسٌ مِن المُشْرِكِينَ، قَد قَتَلَهُم. قَالَ أَنَسٌ: فَلَقَد رَأَيتُهَا وَإِلَهَا لَمِن أَنفَقِ ثَيِّتِ فِي المَدِينَةِ. هذا لفظ أحمد.

ومن طريق عبد الرزاق، أخرجه البزار في «مسنده» _ كما في «الإصابة» (١/ ٤٩٥/ البجاوى).

قال الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (٨/ ١٥٤/ ١٥٨٥): «ورواه معمر، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه؛ وتابعه ديلم بن غزوان عن ثابت عن أنس رضي الله عنه».

قلت: متابعة ديلم، أخرجها أبو يعلى الموصلي في «المسند» (٦/ ٨٩ /٨ ٣٤٤٣ وعنه في غير «المسند»؛ ابن عدى في «الكامل» (٣/ ٢٨ / ١٠٤ /١٠ الفكر) – عن محمد بن أبي بكر المقدمي، والقواريري، وإبراهيم بن عرعرة؛ ثلاثتهم عن ديلم بن غزوان، عن ثابت، عن أنس، قال: كان رجل من أصحاب رسول الله عليه يقال له: جُلَيبيب – في وجهه دمامة – فعرض عليه رسول الله عليه التزويج، فقال: إذَا تجدني كاسدًا، فقال عليه: «غَيْرَ أَنْكَ عِندَ الله لَستَ بِكَاسِدٍ». وهو - كما يظهر - مختصر جدًا، والله أعلم.

وخالف معمرًا؛ حماد بن سلمة، فرواه عن ثابت البناني، عن كنانة بن نعيم العدوي، عن أبي برزة الأسلمي.

أخرجه أحمد في «المسند» (٤٢٢/٤)، وفي «فضائل الصحابة» (١٤٢/٤٢) عن عفان.

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» في كتاب المناقب، باب جليبيب -رضي الله عنه- (٧/ ٣٤٧/ ٨١٨٩) من طريق أبي الوليد الطيالسي .

وأخرجه أبو يعلى في «المسند الكبير» -كما في «المطالب العالية» (٨/ ١٥٤/ ١٥٨٥) -وعنه: ابن حبان في «صحيحه» كتاب النكاح، باب ذكر ما يستحب عند التزويج أن يطلب الدين دون المال (٩/ ٣٤٢/ ٣٥٥) الإحسان) -؛ وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحادوالمثاني» (٤/ ٣٢٧/ ٢٣٦١) كلاهما، عن إبراهيم بن الحجاج السامى.

وأخرجه ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٢٧٢) من طريق حجاج بن منهال.

وأخرجه المزي في الهذيب الكمال (٢٩/٢٤) من طريق أبي داود الطيالسي. خمستهم، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن كنانة بن نعيم، عن أبي برزة الأسلمي. وللفصل في هذا الخلاف على ثابت؛ أقول:

إن معمرًا، وحماد بن سلمة؛ ثقتان كبيران، وقد سبقت ترجمتهما في الفقرة (٢).

غير أن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت البناني -كما يقول ابن المديني في أول هذه الفقرة-؛ بخلاف معمر؛ فإن روايته عن ثابت فيها اضطراب وخلل، وغرائب ومناكير، كما سبق.

وبناء على هذا فالراجح رواية حماد، ورواية معمر من هذه المناكير التي تقع له في روايته عن ثابت، وقد نص على ذلك:

-أبو زرعة؛ فقد سأله ابن أبي حاتم- كما في «العلل» له (١/ ١٠١٢/٣٤١)- عن هذا الخلاف، فقال أبو زرعة: «عن أبي برزة أصح؛ من حديث ثابت» يعني رواية حماد.

ابن سلمة أصح».

-الحافظ ابن حجر، قال في «المطالب العالية» (٨/ ١٥٤/ ١٥٨٥): «ورواية حماد

وهذا الذي ذهب إليه أبو زرعة، وابن حجر، موافقين به ابن المديني؛ هو الموافق لقواعد هذا العلم الشريف، وهو أولى من قول الضياء في «مختارته» (٥/ ١٧٨): «فيكون ثابت البناني حفظه عن أنس بلفظ؛ وحفظه عن كنانة، عن أبي برزة، والله أعلم». لأن هذا

الجمع الذي مال إليه الضياء، يحتاج أن يكون الوجهان محفوظين متعادلين في القوة عن ثابت، وليس الأمر هنا كذلك.

ولا يقال: إن ديلم بن غزوان، قد تابع معمرًا على أصل الحديث؛ فهذا لا يفيد رواية معمر شيئًا لأمرين:

الأول: أن رواية ديلم مختصرة جدًا؛ بل لم يأت فيها إلا عرض النبي ﷺ التزويج على جليبيب فحسب.

والثاني: أن ديلم، مع كونه صدوقًا -كما يقول الحافظ (التقريب١٨٣٤)-؛ إلا أن خصوص هذه الرواية مما استنكر عليه، وذكرها ابن عدي في «كامله» مما أنكر عليه، ونقل عن إبراهيم بن عرعرة، أحد الرواة عن ديلم، أنه قال في رواية ديلم هذه: (إن كان حفظه)؛ وهذا يشكك في ضبط ديلم لهذه الرواية بهذا السياق. فيظهر -والله تعالى أعلم-أن ديلم بن غزوان اغتر برواية معمر لجلالته، فتابعه على ذلك، وجريا على الجادة، وهي مظنة العلل، بخلاف رواية حماد فإنهاعلى غير المعهود من روايات ثابت، فهي الراجحة، والله تعالى أعلم.

وأما قصة حماد بن سلمة، وقلبه أحاديث ثابت عليه يريد اختبار حفظه، فأخرجها ابن المديني هنا، عن بهز، عن حماد بن سلمة، مختصرة!!.

وأخرجها ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٩٤٩).

وأخرجها الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ١٣٥/ رقم ١٥٤) عن علي بن محمد المعدل، عن عثمان الدقاق.

كلاهما (ابن أبي حاتم، والدقاق)، عن ابن البراء، عن ابن المديني، عن بهز، عن حماد بن سلمة، قال: يقول الناس: القصاص لا يحفظون؛ فكنت أقلِبُ على ثابت البُناني حديثه -يعني: أجرّب حفظه-، فكنت أقول لحديث ابن فلان: كيف حديث عبدالرحمن ابن أبي ليلي؟ فيقول: لا؛ حدثناه فلان. وأقول لحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى: كيف حديث فلان؟ فيقول: لا؛ حدثنا عبد الرحمن بن أبي ليلى.

هكذا ساقاه عن ابن المديني بهذا التمام، بخلاف ما هنا فإنه مختصر، ولا غرو؛ فما هنا من رواية دعلج السجزي، عن ابن البراء؛ فهي رواية أخرى غير ما وقع لابن أبي حاتم، والخطيب. على أن روايتهما أجود لما جاء فيها من الدافع وراء هذا القلب، وهو إرادة حماد ابن سلمة وهو أعلم الناس بثابت - الاطمئنان على بقاء حفظ ثابت، وعدم تغيره، وهذا من النصيحة لله، ولرسوله، وللمؤمنين، والله أعلم.

وتوبع ابن المديني عن بهز:

أخرجه الخطيب في «الجامع» (١/ ١٣٥/ ١٥٥) من طريق زياد بن يحيى: نا بهز بن أسد، عن حماد بن سلمة، قال: قلبت أحاديث على ثابتِ البُنّاني؛ فلم تنقلب، وقلبتُ على أبانَ بن أبي عيّاش؛ فانقلبت.

وتوبع بهز، عن حماد:

أخرجها يعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٩٩) عن محمد بن منصور: حدثنا عفان: حدثنا حماد بن سلمة قال: كنت أقلب على ثابت الإسناد، فيقول: لا؛ هذا عن فلان، هذا عن فلان.

[١١٥] قَالَ عَلِيٌّ: سَالِمُ بنُ أَبِي الجَعدِ؛ لَم يَلقَ ابنَ مَسعُودٍ.

[110] سبق توثيق هذه الفقرة، في خاتمة التعليق على الفقرة (٨٨)؛ فراجعه متفضلاً.

* * *

[١١٦] وَلَم يَسمَع طَاوُسُ مِن مُعَاذِبنِ جَبَلٍ شَيئًا.

[117] أخرج هذا النص ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص٩٩/ رقم٣٥٤) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه العلائي في «جامع التحصيل» (ص٢٠١)، وعنه ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص٢٠٥/ ط. نوارة).

وقد وافق ابن المديني على عدم سماع طاوس من معاذ:

_ أبو زرعة، كما في «مراسيل» ابن أبي حاتم (١٠٠/٣٥٧)، ونقله العلائي، وابن العراقي؛ عن أبي زرعة قال: طاوس عن معاذ؛ مرسل.

_الدارقطني، ففي «العلل» (٦/ ٦٥/ رقم ٩٨٤) قال: ومن قال: عن معاذ؛ فهو أيضًا مرسل؛ لأن طاوسًا لَم يسمَع من معاذٍ.

ولم أقف على من خالف ابن المديني، ومن معه؛ فالله أعلم.

* * *

[١١٧] قَالَ عَلَيٌّ: عَلَيُّ بن هَاشِم بنِ البرِيدِ؛ كَانَ صَدُوقًا، وَكَانَ ضَعِيْهًا.

[11۷] أخرج هذه الفقرة ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٠٧/٦) عن ابن البراء، عن ابن المديني، وعلقه المزي في «تهذيب الكمال» (٢١/ ١٦٣)، وابن حجر في «تهذيبه» (٧/ ٣٤٢) الفكر). وقد اقتصروا جميعًا على قوله: (كان صدوقًا)، ولم يذكروا قوله: (وكان ضعيفًا)!!

وزاد الأخيران: زاد الباغندي، عن علي بن المديني: وكان يتشيع، وقال غيره عن على: ثقة، وكذا قال يعقوب بن شيبة.

قلت: رواية الباغندي عن ابن المديني المذكورة؛ أخرجها الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١١٦/١٢/ السعادة) عن الجوهري، عن محمد بن المظفر، عن الباغندي، عن ابن المديني، وفيه الزيادة المذكورة.

فإن صحت الرواية عن ابن المديني أنه قال: (كان صدوقًا، وكان ضعيفًا)؛ فلا تناقض؛ إذ يحمل كونه صدوقًا على أنه لا يتعمد كذبًا، ويكون المراد بقوله: (وكان ضعيفًا)؛ إما ما رواه الباغندي عن ابن المديني، من أنه كان يتشيع. أو يكون المراد به ما قاله ابن نمير، وتبعه ابن حبان من أن له ما يستنكر. على أن الثاني أقرب وأنسب، لأن ابن المديني وغيره لا يضعفون بمجرد البدعة، والله تعالى أعلم.

وعلي بن هاشم؛ صدوق. كما يقول ابن المديني، ووافقه على ذلك: أبو زرعة، وأحمد، وأبو حاتم، وغيرهم، وذكر ابن نمير، وتبعه ابن حبان: أن له ما يستنكر، لكن هذا لا يزيل عنه اسم الصدق، ولا ينزل بروايته غير المنكرة عن القبول، ولذلك ختم ابن عدي ترجمته في «الكامل»بقوله: وهو-إن شاء الله-صدوق في روايته.

وانظر: «الجرح والتعديل»؛ و «الثقات» لابن حبان (٧/ ٢١٤)؛ و «المجروحين» (٢/ ٢١٠)؛ و «ضعفاء» ابن الجوزي (٢/ ٢٠٠)؛ و «من تكلم فيه وهو موثق» (ص٠٠١٤)؛ و «التقريب» (٤٨١٠).

[١١٨] قَالَ عَلَيُّ: حَدِيثُ أَبِي هُريرَةً، عَنِ النَّبِيُّ ﷺ: «مَن جُعِلَ عَلَى القَضَاءِ؛ فَقَد ذُبِحَ بِغَيرِ سِكِّينِ».

فَقَالَ: رَوَاهُ ابنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَن عُثمَانَ بنِ مُحَمَّدِ الأَخنَسِيِّ-وَرَوَى عُثمَانُ هَذَا؛ أَحَادِيثَ مَناكِيرَ-، عَن سَعِيدِ بنِ المُسيِّب، عَن أَبِي هُرَيرَةً-.

وَرَوَاهُ عَبدُالله بنُ جَعفَرٍ-يُخَالِفُ ابنَ أَبِي ذَئبٍ في إسنَادِهِ-رَوَاهُ عَنِ الأَخنَسِيِّ، عَنِ المَقبُرِيِّ، [وَ](١) عَبدِ الرَّحمَنِ الأَعرجِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ.

وَالْحَدِيثُ عِندِي حَدِيثُ الْمَقبُرِيِّ.

[١١٨] فأما رواية ابن أبي ذئب، عن عثمان بن محمد الأخسي، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

فأخرجها محمد بن خلف وكيع في «أخبار القضاة» (١/٩)، وأبو يعلى الموصلي في «المسند» (١/ ٢٦١/٢٦١) من طريق معن بن عيسى.

وذكره الدارقطني في «العلل» (١٠/ ٤٠٠) عن حماد بن خالد الخياط؛ كلاهما عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن محمد الأخنسي، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

وأخرجه وكيع (١٠/١) عن الفريابي، عن قتيبة بن سعيد، عن عبد الله بن نافع الصائغ، عن ابن أبي ذئب، عن عثمان الأخنسي، عن سعيد بن المسيب، من قوله، لم يجاوز به سعيدًا، ولم يرفعه!!

وتوبع ابن أبي ذئب على هذا الوجه؛ تابعه عثمان بن الضحاك.

وهذا أخرجه وكيع (١/ ١٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢١٢/٤٣/ الفكر)

⁽١) في الأصل: (عن)، والصواب ما أثبته، كما في مصادر التخريج، والله أعلم.

من طريق أبي ضمرة أنس بن عياض، عن عثمان بن الضحاك، عن عثمان بن محمد الأخنسي^(۱)، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

واختلف على ابن أبي ذئب على ضربين:

الأول: وهو السابق، وفيه: سعيدبن المسيب.

والثاني: ما رواه ابن أبي ذئب، عن الأحمسي، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة. وهذا الموافق للوجه الثاني الآتي ذكره بعد قليل، إن شاء الله تعالى.

وهذا أخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب القضاء، باب التغليظ في الحكم (٥/ ٣٩٨/ ٥٩)، ووكيع في «أخبار القضاة» (١/ ٩) من طريق أبي علي عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في كتاب الأحكام (٤/ ١٠٣/ ١٨ ٧٠/ علمية) من طريق يحيى بن سعيد.

وأخرجه وكيع (١/٩)، والبيهقي في «الكبرى» في كتاب آداب القاضي، باب كراهية الإمارة (٩٦/١٠)، وفي «معرفة السنن والآثار» (١٤/ ٢٢١/ ٢٢١) والذهبي في «جزء الدينار» (ص٣٤/ رقم٨) من طريق القعنبي.

وأخرجه وكيع (١/ ٩) من طريق بشار بن عيسي.

الأربعة، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة. وقال القعنبي في حديثه: (سعيد)، ولم ينسبه. قال وكيع(١٠/١): ﴿وَفَرَّ مَن فَرَّ أَن يقول: ابن فلان، فقال: عن سعيد، عن أبي هريرة...؛ وهو القعنبي...».

⁽١) وقع في رواية ابن عساكر: (محمد بن عثمان)، فقال ابن عساكر: كذا قال؛ وإنما هو عثمان بن محمد الأخنسي، من ولد الأخنس بن شريق.

قال النسائي: عثمان بن محمد الأخنسي؛ ليس بذاك القوي، وإنما ذكرناه؛ لئلا يخرج عثمان من الوسط، ويجعل: ابن أبي شيبة، عن سعيد. (وقال الحاكم: هذا الحديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه). وقال الذهبي: إسناده جيد.

وأما رواية عبدالله بن جعفر، عن الأخنسي، عن المقبري، وعبدالرحمن الأعرج، عن أبي هريرة.

فأخرجها أحمد في «المسند» (٢/ ٣٦٥) عن أبي سلمة منصور بن سلمة الخزاعي . ومن طريق الخزاعي ؛ أخرجه النسائي في «الكبرى» في كتاب القضاء، باب التغليظ في الحكم (٥/ ٣٩٨/ ٥٨٥) .

وأخرجه أبو داود في كتاب الأقضية، باب في طلب القضاء (٣/ ٢٩٨ / ٣٥٧٢)- ومن طريقه ابن عبد البر في «الاستذكار» (٧/ ٢٩٧)- من طريق بشر بن عمر.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٥٤٣)- وعنه: ابن ماجه في كتاب الأحكام، باب ذكر القضاة (٢/ ٤/٧٧٤)-عن معلى بن منصور.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» في كتاب آداب القاضي، باب كراهية الإمارة (٩٦/١٠) من طريق العلاء بن عبد الجبار.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٩/ ٩٩/ ٩١٠٣) من طريق إسحاق بن جعفر.

الستة، عن عبد الله بن جعفر المخرمي، عن عثمان الأحمسي، عن المقبري، عن أبي هريرة. قال أحمد: وثنا بعد ذلك-يعني: الخزاعي-، قال: أنبأنا عبد الله بن جعفر، قال: أنا عثمان بن محمد، عن الأعرج، والمقبري، عن أبي هريرة.

وقال النسائي: قال أبو سلمة: وقد ذكره مرة أو مرتين، عن الأعرج والمقبري.

وكذا هو عند أبي داود، برواية الاثنين؛ الأعرج، والمقبري. ولا إشكال؛ فالأحمسي قد تحمله عنهما، ثم كان يحدث به أحيانًا كما تحمله عنهما معًا، وأحيانًا

يقتصر على أحدهما، والله أعلم.

الفصل في الخلاف:

الوجه الأول عنه: والذي فيه: (عن سعيد بن المسيب). رواه عنه:

-معن بن عيسى. وهو ثقة ثبت، من أثبت أصحاب مالك. وانظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٢٦/ الفكر)؛ و «تقريبه» (٦٨٢٠).

وأما الوجه الثاني عنه: والذي فيه: (عن سعيد المقبري). رواه عنه:

- يحيى بن سعيد القطان. وهو ثقة متقن، حافظ، إمام قدوة، شيخ زمانه، وقد سبقت ترجمته في الفقرة (٣).

-عبدالله بن مسلمة القعنبي. ثقة عابد، من أثبت الناس في «الموطأ». وانظر: «تهذيب التهذيب» (٢٩/٦)؛ و«التقريب» (٣٦٢٠).

- أبو علي الحنفي. صدوق، لا بأس به. وانظر: «التهذيب» (٧/ ٣١)؛ و «تقريبه» (٢٣١٧).

وبالنظر في حال الوجهين، عن ابن أبي ذئب، ومكانة رواتهما، يظهر أن الوجه الثاني، الذي فيه (المقبري)؛ هو الأوثق رواة، والأكثر عددًا، فيقدم على الأول، والذي لم يروه إلا ثقة واحد، والوهم إلى الواحد ما هو؟ وعليه فيكون الصحيح، عن ابن أبي ذئب؛ الرواية كالجمهور، بذكر (المقبري)، لا (ابن المسيب).

وقد توافق أهل العلم من النقاد على توهيم الوجه الأول، وكونه خطأً من راويه، وأن الصواب الوجه الثاني، فمنهم:

١ إمامنا ابن المديني، حيث يقول هنا: «والحدِيثُ عِندِي حَدِيث المَقبُرِيِّ».

٢ ـ الدارقطني، قال في «العلل» (١٠/ ٤٠) معلقًا على رواية (ابن المسيب):
 «ووهم؛ إنما هو سعيد المقبري». ثم قال: «والمحفوظ؛ عن المقبري، عن أبي هريرة».

٣ ـ وكيع، قال في الخبار القضاة» (١/ ١٠ - ١١) - وقد توسع في سرد طرق هذا الحديث، وشرح الخلاف فيه بما لا مزيد عليه، وينبغي أن يراجع (١/ ٧ - ١٣) -: اولا أعلم أحدًا روى هذا الكلام عن سعيد بن المسيب، وله عن المقبري أصل من غير رواية الأخنسي؛ فالقول قول من قال: (عن المقبري، عن أبي هريرة)». والله تعالى أعلم الصواب.

* * *

- [١١٩] (١) مات أَيُّوبُ سَنَةً إِحدَى وَثَلاثِينَ، فِي الطَّاعُونِ.
 - (٢) وَمَات يُونُسُ سَنَّةَ تِسعِ وَثَلاثِينَ.
 - (٣) مَاتَ ابنُ عَونٍ سَنةَ خَمسِينَ.
 - (٤) مَاتَ هِشَامٌ سَنةً ثُمَانٍ وَأَربَعِينَ.
 - (٥) مَاتَ إِبرَاهِيمُ النَّخَعيُّ سَنةً خَمسِ ورِّسعِينَ.
- (٦) وَقُتِلَ سَعِيدُ بِنُ جُبَيرٍ سَنَةً خَمسٍ ورِّسعِينَ، وَفِيهَا مَاتَ الحَجَّاجُ!
 - (٧) مَاتَ هِشَامُ بنُ سَعدٍ سَنةَ سِتِّينَ، وَمِائَةٍ.
 - (A) مَاتَ أَبُو عَوَانَةَ سَنةَ خَمسٍ وَسَبعِينَ.
- (٩-١٢) وَمَاتَ بِشرُ بِنُ المُفَضَّلِ، وَمُحَمَّدُ بِنُ سَوَاءٍ، وَفُضَيلُ بِنُ عِيَاضٍ، [ل٩/أ] وَمُعتَمرُ سِنَةَ سَبِعٍ وَ[ثَمَانِينَ] (١).
 - (١٣) مَاتَ أَبُو مُعَاوِيَةَ سَنَةَ خَمسِ وَتِسعِينَ.
 - (١٤) مَاتَ ابنُ عُمَرَ، بَعَدَ مَوتِ مُعَاوِيةَ [بثلاثَ](٢) عَشرَةَ سَنَةً.
 - (١٥) مَاتَ قَتَادَةُ سَنةَ سَبعَ عَشرَةَ وَمِائَةٍ ، وَهُوَ ابنُ سِتُّ وَخَمسِينَ .
- (١٦-١٦) مَاتَ مَالِكٌ، وَهُوَ ابنُ أَربَعِ وَثَمَانِينَ، مَاتَ سَنَةَ تِسعِ وَسَبعِينَ؛ وَأَبُو الأَحوَصِ، وَحَمَّادُ بنُ زَيدٍ؛ وُلِدَ مَالِكٌ سَنَةً خَمسِ وَتِسعِينَ.
 - (١٩) وَمَاتَ طَاوُسُ سَنَةَ أَرْبَعِ وَمَائَة .

⁽١) في الأصل: (ثلاثين)، وهو تصحيف فاحش، والصواب ما أثبته، كما في مصادر ترجمته، والله أعلم.

⁽٢) في الأصل: (بسبع)، ولا يستقيم هذا الحساب مع تاريخ وفاتيهما-رضي الله عنهما-، والأقرب ما أثبته.

- (٢٠-٢٠) مَات يَزِيدُ بِنُ زُرَيعٍ ، وَسُفيَانُ بِنُ حَبِيبٍ سَنَةَ ثِنتَينِ وَتُمَانين .
 - (٢٢) مَاتَ النُّورِيُّ سَنَةَ إِحدَى وَسِتِّينَ وَمَائَةٍ .
 - (٢٣) مَاتَ شُعبَةُ سَنَةَ سِتِينَ وَمَائَةٍ.
 - (٢٤) مَاتَ يَحيَى بنُ زَكَرِيًّا ابنِ أَبِي زَائِدَةً سَنَةً اثنتينِ وَثَمَانِينَ.
 - (٢٥) مَاتَ حَمَّادُ بِنُ سَلَمَةً سَنَةً [سَبِعِ وَسِتِين] (١).

[119] ذكر ابن المديني في هذه الفقرة، وفيات جماعة من أعلام الحفاظ والمحدثين، فأنا ذاكر عند كل واحد منهم، من وافق ابن المديني على ما ذكره فيه، ومن خالفه، ومن نقل عنه ذلك.

(١) أيوب ابن أبي تميمة، وهو ابن كيسان، أبو بكر السّختياني البصري. وقد نقل قول ابن المديني في وفاته: البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٩٠٩)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣/ ٤٦٣) عن البخاري عنه، وابن حجر في «التهذيب» (١/ ٣٩٨).

وقد وافق ابن المديني على ذلك:

- -عمرو بن علي الفلاس، كما في «تاريخ مولد العلماء» لابن زبر (١/ ٣١١/ العاصمة)، و(ص/١١/ الكويت).
 - -الهيثم بن عدي، (المرجع السابق).
 - -ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٥٣). وقال: إحدى أو اثنتين وثلاثين.
 - -القراب في «تاريخه» كما في «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٢/ ٣٢٧).
 - أبو يوسف المداثني في «اللطائف»، (المرجع السابق ٢/ ٣٢٨).

⁽١) في الأصل: (ست وسبعين)، والظاهر أنه قد انقلب على الناسخ، ولعل الصواب ما أثبته.

-الذهبي في «السير» (٦/ ١٥)، و«تاريخ الإسلام» وفيات (١٣١هـ)، وفي «الإشارة» (ص٦٧).

وخالفه:

-ابن حجر، قال: قيل: مات سنة ٢٥، وقيل: قبلها بسنة، «التهذيب» (١/ ٣٩٨).

(٢) يونس بن عبيد. وافق ابن المديني على ذلك:

-قريش بن أنس. «التاريخ الكبير» (٨/ ٤٠٢)، «مواليد العلماء» لابن زبر (ص-١٣٥) الكويت).

-معاذبن معاذ. (المرجع السابق).

-الهيثم بن عدي . (المرجع السابق) .

-فهد بن حيان . «تهذيب الكمال» للمزي (٣٢/ ٥٣٣).

-الذهبي. «تاريخ الإسلام» وفيات (١٣٩هـ)، و«الإشارة» (ص٧١).

وقد خالفه:

-محمد بن عمر الواقدي، قال: سنة (١٤٠هـ) «تاريخ مولد العلماء» (ص١٣٠/ الكويت).

- محمد بن سعد كاتب الواقدي، قال كأستاذه الواقدي «السير» (٦/ ٢٩٥)، و «تهذيب الكمال» (٣/ ٥٣٥)، و «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٥٥).

(٣) وأما عبد الله بن عون، فقد نقل قول ابن المديني؛ المزي في "تهذيبه" (٥/ ٣٤٧)، وذكرا أنه قال: سنة (٥/ ٣٤٧)، وذكرا أنه قال: سنة (١٥١هـ)!!؛ فالله أعلم.

وقد وافقه على ذلك:

- -مكي بن إبراهيم «السير» (٦/ ٣٧١)، و «تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٠١).
- عبد الله بن يزيد المقري. «التاريخ الأوسط» (٢/ ١٠٤/ زنجويه)، والمرجعان السابقان.

وقد خالفه في ذلك.

- نوح بن حبيب، قال: سنة (١٥٢هـ). «تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٠١).
- -أبو حسان الزيادي، قال: سنة (١٥١هـ) أو (١٥٢هـ). المرجع السابق.
- -قال الذهبي في «السير» (٦/ ٣٧١) أرخ موته فيها يعني (١٥١هـ)- يحيى القطان، والأصمعي، وسليمان بن حرب، وخليفة بن خياط، وابن معين، وهو الصحيح. وانظر «الإشارة» (ص٧٥).
- -قال ابن زبر الربعي في «تاريخه» (ص١٤٧/ الكويت): قالوا: فيها مات عبدالله بن عون سنة (١٥١هـ).
 - (٤) وأما هشام بن حسان القردوسي؛ فقد وافق ابن المديني على قوله فيه:
 - -أبو عيسى الترمذي. إتهذيب الكمال (٣٠/ ١٩٣).
 - -مكي بن إبراهيم (المرجع السابق).
 - -الذهبي. «الكاشف» (٢/ ٣٣٦/ ٥٩٥٩).

وقدخالفه:

- -يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن بكير. «تهذيب الكمال» (١٩٣/٣٠)، والواقدي، والهيثم بن عدي. «تاريخ» ابن زبر (ص١٤٣-١٤٤/ الكويت)، والذهبي. «الإشارة» (ص٧٤)، قالوا: سنة (١٤٧هـ).
- -أبو نعيم الفضل بن دكين، وابن معين، وأبو بكر بن أبي شيبة. «تهذيب الكمال»

سنة (١٤٦هـ).

(۳۰/ ۱۹۳)، ومكي بن إبراهيم. «تاريخ» ابن زبر (ص١٤٣/ الكويت)، قالوا جميعًا:

(٥) وأما إبراهيم النخعي؛ فقد نقل قول ابن المديني فيه: ابن زبر في «تاريخ» (ص ٩٣/ الكويت).

وقد وافقه على ذلك:

-عمرو بن علي الفلاس، (إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٣٢٠)، ووكيع. «تاريخ» ابن زبر (ص٩٢)، والذهبي «الإشارة» (ص٥٤).

وقد خالفه في ذلك:

-أبو نعيم الفضل بن دكين «التاريخ الأوسط» (١/ ٢٤٣/ زنجويه)، و «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٣٢٠)، و «تهذيب التهذيب» (١/ ١٧٨)، وابن سعد. «إكمال التهذيب» (١/ ٣٢٠)، والبخاري «التاريخ الأوسط» (١/ ٢٤٣/ زنجويه)، «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٤٠)، والذهبي «الكاشف» (١/ ٢٢٧/ ٢٢١) وحكى ابن سعد الإجماع على أنه توفي سنة (٩٦هـ).

(٦) وأما سعيد بن جبير؛ فقد نقل قول ابن المديني فيه: ابن زبر في «تاريخه»(ص٩٣).

وقد وافقه على ذلك:

-أبو نعيم الفضل بن دكين «تاريخ» ابن زبر (ص٩٣)، ابن حبان. «تهذيب التهذيب» (١٣/٤)، وأبو الشيخ الأصبهاني. «تهذيب الكمال» (٣٦٢/١٠)، وأبو القاسم الطبري «تهذيب الكمال» (٢١/٣١٠)، والنهبي «الإشارة» (ص٥٤)، و«الكاشف» (١/٤٣٣/١).

وأما من خالفه:

- فقد قال الحافظ في اتهذيب التهذيب، (٤/٤): قيل: إن قتله كان في آخر سنة (٩٤).

(٧) وأما هشام بن سعد؛ فقد وافقه على ذلك:

-الذهبي. «الكاشف» (٥٩٦٤/٣٣٦/٢)، وقال المزي في الهذيب الكمال، (٢٠٨/٣٠): وقيل: إنه مات سنة (١٦٠هـ).

وأما من خالفه:

-خليفة بن خياط، ذكر أنه مات سنة (١٥٩هـ). «تاريخ خليفة بن خياط» (٢٩٩هـ)، وقال الحافظ في «التهذيب» (١١/ ٤٠): قيل: مات في أول خلافة المهدي، وقيل: مات سنة (١٦٠هـ) قلت: المهدي ولي في أواخر سنة تسع وخمسين، فالقولان بمعنى واحد في سنة تسع اهـ.

(٨) وأما أبو عوانة الوضاح بن عبداله؛ فقد نقل قول ابن المديني فيه: الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٦٤٥).

وقدوافقه:

- ابن عائشة «تاريخ ابن زبر» (ص١٦٩هـ)، وأبو غالب علي بن أحمد بن النضر. «تاريخ بغداد» (١٥/ ٦٤٥).

وأما من خالفه:

-أحمد بن حنبل، ويعقوب بن سفيان، ومحمد بن عيسى "تاريخ بغداد" (٦٤٥/١٥)، ومحمد بن محبوب البناني. "تهذيب الكمال" (٣٠/ ٤٤٨)، والذهبي «السير» (٨/ ٢٢١)، و الإشارة» (ص٨٤) ذكروا جميعًا سنة (١٧٦هـ).

(٩) وأما بشر بن المفضل؛ فقد وافق ابن المديني على قوله فيه:

-الواقدي، والمدائني، وأبو موسى محمد بن المثنى «تاريخ» ابن زبر (ص١٧٩/ الكويت)، وأحمد بن حنبل، وابن حبان. «تهذيب الكمال» (١٥١/٤)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٤٠٤)، والذهبي «الكاشف» (١/ ٢٦٩- ٢٦٠)، و«الإشارة» (ص٨٨)، وقال: أو سنة ست.

وقد خالفه:

-محمد بن سعد، قال: توفي سنة (١٨٦هـ) «تهذيب الكمال» (٤/ ١٥١).

(١٠) وأما محمد بن سواء؛ فقد وافق ابن المديني في قوله فيه:

-الواقدي، والمدائني، وأبو موسى محمد بن المثني. «تاريخ» ابن زبر (ص١٧٩-١٨٠/ الكويت)، وعمرو بن علي، وابن حبان. «تهذيب التهذيب» (٢٠٨/٩)، والذهبي. «الكاشف» (٢/١٧٧/٢)، وابن العماد الحنبلي «شذرات الذهب» (٢/٣٩٨).

وقدخالفه:

-عمرو بن عيسى، قال: سنة (١٨٩هـ) (تهذيب الكمال» (٢٥/ ٣٣١).

(١١) وأما الفضيل بن عياض؛ فقد نقل قول ابن المديني فيه: المزي في "تهذيب الكمال» (٢٣/ ٢٩٨).

وقد وافقه على قوله فيه:

-الواقدي، والمدائني، وأبو موسى محمد بن المثنى «تاريخ» ابن زبر (ص١٧٩/ الكويت)، ويحيى بن معين، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وعبدالله بن نمير. «تهذيب الكمال» (٢٩٨/٢٣)، والبخاري. «التاريخ الكبير» (٧/ ١٢٣/ ٥٥٠)، والأوسط» (٢/ ٢١٩/ زنجويه)، والذهبي. «الإشارة» (ص٨٨).

ولم أقف على أحد خالفه فيه.

(١٢) وأما معتمر بن سليمان؛ فقد وافق ابن المديني على قوله فيه:

-الواقدي، والمدائني، وأبو موسى محمد بن المثني «تاريخ» ابن زبر (ص١٧٩/ الكويت)، ومحمد بن سعد، ومحمد بن محبوب، وعمرو بن علي. «السير» (٨/ ٤٧٨)، و «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٢٥٥)، وخليفة بن خياط «طبقاته» (ص٢٢-٢٧)، وابن حبان «ثقاته» (٧/ ٢٢٥) وقال: مات سنة سبع، أو ثمان وثمانين ومائة، والذهبي. «الإشارة» (ص٨٩).

ولم أقف على من خالفه في ذلك.

(١٣) وأما أبو معاوية محمد بن خازم الضرير؟ فقد نقل قول ابن المديني فيه: الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ٢٤٩/ السعادة)، المزي في «التهذيب» (١٣٣/٢٥)، والذهبي في «السير» (٩/ ٧٧).

وقد وافقه على ذلك:

- أبو موسى محمد بن المثنى «تاريخ» ابن زبر (ص١٨٧)، والذهبي في «الكاشف» (٦/١٦٧/١٦)، وفي «الإشارة» (ص٩٢).

وأما من خالفه:

-فابن نمير، قال: مات سنة (١٩٤هـ). «تاريخ مولد العلماء» لابن زبر (ص١٨٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٥/ ١٣٣)، و«السير» (٩/ ٧٧).

(18) وأما قول ابن المديني: «مَاتَ ابنُ عُمرَ، بَعدَ مَوتِ مُعَاوِيَةَ [بثلاث] عَشرَةً سَنَةً». فبناء على أن معاوية توفي على الراجح سنة ستين من الهجرة، كما قال الليث، وأبو معشر، والوليد بن مسلم. «تهذيب الكمال» (٢٨/ ١٧٩)، وابن عبد البر. «الاستيعاب» معشر، والوليد بن مسلم. «وابن زبر. «تاريخه» (ص٢٧/ الكويت)، والذهبي

(الإشارة) (ص٣٤).

وأن ابن عمر توفي هو الآخر -على قول ابن المديني- سنة (٧٣هـ)، وقد وافقه عليه: الزبير بن بكار، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو نعيم، وأحمد بن حنبل. «تهذيب الكمال» (١٥/ ١٤٠).

على أن الراجع أن ابن عمر، توفي سنة(٧٤هـ) كذا قال الواقدي، وابن سعد. «تهذيب الكمال» (٣٤/١٥)، وخليفة بن خياط «السير» (٣/ ٢٣٢)، وابن زبر. «تاريخه» (ص٧٩/ الكويت).

قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٥/ ٤٦٧) بعد ذكر هذا الأخير: هذا أصح؛ لأنه صلى على رافع بن خديج.

ومقصود الذهبي بقوله ذلك، ما بينه أبو سليمان ابن زبر بقوله (ص٧٩): ومما يبين لنا أن ابن عمر مات في هذه السنة، وأن أبا نعيم قد أخطأ في ذكره سنة ثلاث؛ أن رافع بن خديج مات سنة أربع وسبعين، وابن عمر حيّ، وحضر جنازته.

(١٥) وأما قتادة بن دعامة السدوسي؛ فقد وافق ابن المديني على قوله فيه:

أحمد بن حنبل. «تاريخ» ابن زبر (ص١١٢/ الكويت)، وأبو نعيم، وخليفة. «السير» (٥/ ٢٨٢)، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن علي. «تهذيب الكمال» (٢٣/ ١٥٥)، والذهبي «الإشارة» (ص٦١).

وقدخالفه:

-ابن علية، قال: سنة (١١٨هـ) «تهذيب الكمال» (٢٣/ ١٧٥)، «السير» (٥/ ٢٨٣).

(١٦) وأما مالك بن أنس؛ فقد نقل قول ابن المديني فيه: ابن زبر الربعي في «تاريخ مولد العلماء» (ص١٧٢/ الكويت).

وقد وافقه على ذلك:

-الواقدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وأبو موسى محمد بن المثنى. «تاريخ» ابن زبر (ص١٧٢/ الكويت)، وإسماعيل بن أبي أويس، ومصعب بن عبدالله. «تهذيب الكمال» (١١٩/٢٧)، والقعنبي، وأبو مصعب الزهري، وعبدالله بن أبي الأسود. «السير» (٨/ ١٣٠)، والذهبي في «الإشارة» (ص٥٨)، و«الكاشف»

(٢/ ٢٣٤/ ٥٢٤٠)، و «السير» (٨/ ١٣٠)، وقال: تواترت وفاته في سنة تسع؛ فلا اعتبار لمن غلط وجعلها سنة ثمان وسبعين، ولا اعتبار بقول حبيب كاتبه، ومطرف، فيما حكى عنه، فقالا: سنة ثمانين ومائة.

وقد خولف ابن المديني، في سنة ولادة مالك؛ خالفه:

-يحيى بن بكير، والذهبي، قالا: سنة (٩٣هـ). «السير» (٨/ ٧١)، و«الكاشف» (٢/ ٢٣٤/ ٢٣٤).

-محمد بن عبدالله بن عبد الحكم، وعمارة بن وثيمة، قالا: سنة (٩٤هـ) «السير» (٨/ ٧١).

-قال الذهبي في «السير» (٨/ ٧١): وقيل: سنة سبع، وهو شاذ.

(١٧) وأما أبو الأحوص سلام بن سليم الحنفي مولاهم الكوفي؛ فقد نقل قول ابن المديني فيه: ابن زبر (ص١٧٢/ الكويت).

وقد وافقه على ذلك:

- أبو نعيم الفضل بن دكين. «تاريخ» ابن زبر (ص١٧٢)، وعبدالله ابن أبي الأسود. «التاريخ الأوسط» للبخاري (٢/ ١٩٩/ زنجويه)، وابن زبر. «تاريخه» (١٧٢)، والذهبي «الإشارة» (ص٥٥).

ولم أقف على من خالفه في ذلك، والله أعلم.

.

(۱۸) وأما حماد بن زيد؛ فقد نقل قول ابن المديني فيه: ابن زبر (ص١٧٢). وقد وافق ابن المديني فيه:

- أبو نعيم الفضل بن دكين «تاريخ» ابن زبر (ص١٧٢)، وعبدالله ابن أبي الأسود. «التاريخ الأوسط» للبخاري (٢/ ١٩٩/ زنجويه)، وعارم محمد بن الفضل، وعمرو بن علي. «السير» (٧/ ٤٦٢)، وابن زبر «تاريخه» (١٧٢)، والذهبي. «الإشارة» (ص٥٨).
- (١٩) وأما طاوس بن كيسان، فلم أجد من وافق ابن المديني على وفاته سنة (١٩).

وقد خالفه في ذلك:

- أبو نعيم، وابن بكير. «تاريخ» ابن زبر (ص١٠٤/ الكويت)، والواقدي، ويحيى القطان، والهيثم بن عدي. «السير» (٥/ ٤٩)، وسيف بن سليمان، وعمرو بن علي، والترمذي. «تهذيب الكمال» (١٣/ ٣٧٣)، والذهبي في «الإشارة» (ص٥٨)، قالوا: سنة (١٠٦هـ).
- -وقال ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٣٩١): مات سنة إحدى ومائة، وقيل: سنة ست ومائة.
 - -ابن شوذب، قال: سنة (٥٠٥هـ). «السير» (٥/ ٤٥).
- نقل المزي في «تهذيب الكمال» (٣٧٤/١٣)، عن محمد بن سعد، قال: قال الهيثم بن عدي، وأبو نعيم: هو مولى لهمدان، ومات سنة بضع عشرة ومائة!!
 - وقال المعلق على «تهذيب الكمال»: لم نجد هذا القول في «الطبقات».
 - (٢٠) وأما يزيد بن زريع؛ فقد وافق ابن المديني على قوله فيه:
- -ابن سعد، وابن حبان. «السير» (٨/ ٢٩٨)، وابن أبي شيبة، وابن زبر الربعي.

دالسر ، (۸/ ۲۹۷).

«تاريخ» ابن زبر (ص١٧٥)، وعمرو بن على. «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١٢٩)، والذهبي.

ولم أقف على أحد خالفه؛ إلا ما حكاه ابن حبان بقوله: مات سنة اثنتين، أو ثلاث وثمانين والله أعلم.

(٢١) وأما سفيان بن حبيب؛ فقد وافق ابن المديني على قوله فيه:

-نصر بن علي الجهضمي. «التاريخ الكبير» للبخاري (١٤/ ٩٠)، وأبو بشر الدولابي. «تهذيب االكمال» (١٩٠/١).

وقد خالفه في ذلك:

-المداثني، وأبو موسى محمد بن المثنى. «تاريخ» ابن زبر (ص١٨٣/ الكويت)، خليفة بن خياط. «السير» (٨/ ٣٥٠)، قالوا: إنه مات سنة(١٨٣هـ).

-وأبو بكر بن أبي عاصم. «تهذيب الكمال» (۱۱/ ۱۳۸) قال: إنه مات سنة (۱۸۸ هـ).

(٢٢) وأما سفيان الثوري؛ فقد وافق ابن المديني على قوله فيه:

-يحيى القطان، والواقدي، والذهبي. «السير» (٧/ ٢٧٩)، وأبو الوليد الطيالسي، وابن معين. «تاريخ» ابن زبر (ص١٥٨-١٥٩)، ومحمد بن سعد. «تهذيب الكمال» (١١/ ١٦٩)، وقال: أجمعوا على أنه توفي بالبصرة سنة إحدى وستين.

-ولم يخالفه إلا خليفة بن خياط العصفري، قال الذهبي في «السير» (٧/ ٢٧٩): ووهم خليفة، فقال: مات سنة اثنتين وستين. والله أعلم.

(٢٣) وأما شعبة بن الحجاج؛ فقد وافق ابن المديني على قوله فيه:

-يحبى القطان (تاريخ) ابن زبر (ص١٥٧)، ومحمد بن سعد، وابن منجويه.

«تهذيب الكمال» (٢١/ ٤٩٥)، وخليفة بن خياط، والذهبي «السير» (٧/ ٢٢٧) وقال الذهبي: أجمعوا على وفاة شعبة سنة ستين ومائة بالبصرة.

(٢٤) وأما يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ؟ فقد نقل قول ابن المديني فيه: الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٦/١٦)، والمزي في «تهذيب الكمال».

وقد وافقه على قوله ذلك:

-الذهبي في اتاريخ الإسلام» (١٢/ ٤٥٣)، وفي «الإشارة» (ص٨٦). وقد خالفه في ذلك :

- يعقوب بن شيبة السدوسي، وهارون بن حاتم، وابن سعد، ومطين، ومحمد بن عبدالله الحضرمي. «تاريخ بغداد» (۱۸۰/۱۱)، و «تهذيب الكمال» (۲۱/۳۱)، و «السير» (۸/ ۳٤۰) قالوا جميعًا: سنة (۱۸۳هـ).

-خليفة بن خياط، وابن حبان. «تهذيب الكمال» (٣١/ ٣١١)، قالا: سنة ثلاث أو أربع وثمانين.

-مسروق بن المرزبان، وابن قانع. «السير» (٨/ ٣٤٠) قالاً: سنة أربع وثمانين ومائة.

(٢٥) وأما حماد بن سلمة؛ فقد وافق ابن المديني على قوله فيه:

- أبو الحسن المدائني، وخليفة بن خياط، وابن عائشة. «تاريخ» ابن زبر (ص١٦٢ - ١٦٣)، و «السير» (٧/ ٤٥٣)، وسليمان بن حرب، ومحمد بن محبوب، وابن حبان. «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٦٣) وقال الذهبي: كذا أرخ وفاته في هذا العام غير واحد.

وخالفه:

-عبدالله بن محمد العيشي، قال: في سنة (١٦٧هـ)، قال الذهبي في «السير» (٧/ ٤٥٣): وهذا وهم. والله تعالى أعلى وأعلم.

[١٢٠]قَالَ عَلَيٌّ: حَديثُ أَبِي هُريرَةً، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «(إِذَا أَكُلَ أَحَدُكُمْ؛ فَليَأْكُلُ بِيَمِينِهِ».

فَقَالَ: رَوَاه نُعمانُ بن رَاشِدٍ، عَنِ ابنِ شِهَابٍ، عَن سَعيدٍ، عنْ أَبي هُرَيرَةً.

ورَوَاه مَعمَرُ، عن الزُّهرِيِّ، عَن سَالم، عن أبيهِ. ورَوَاه ابنُ عُيَيْنةً، وَصَالِحُ بنُ كَيسَانَ، عَنِ الزُهرِيِّ، عَن أبي بكرِ بنِ عُبيدالله، عَنِ ابنِ عُمَرَ.

وَرَوَاه عَبدُالرَّحمَنِ بنُ إِسحَاقَ ، كَمَا رَوَاه ابنُ عُيَيْنَةً .

وَرَوَاه جُورِيةً، عَن مَالكٍ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن أَبِي بكرِ بنِ عُبَيدِاللهِ، عَنِ ابنِ

فَمَا رَوَاهِ مَعْمَرُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَن أَبِي بكرِ بْنِ عُبيداللهِ ؛ مُرسَلٌ .

وَحَدِيثُ النُّعْمَانِ ؛ مُنكَرٍّ ؛ لَم يُتَابِعهُ عَلَيهِ أَحَدٌ.

وَحَدِيثُ مالكٍ، كَحَدِيثِ جُويرِيّةً؛ قَدِيمٌ، وَكَانَ يُسنِدُهُ.

[١٢٠] هذا الحديث قد روي على أوجه متعددة ، أسوقها مفصلة بعون الله تعالى: الوجه الأول: الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن جده ابن

عمر، عن النبي يَتَلِيُّةِ.

وهذا رواه عن الزهري أحد عشر من أصحابه، وهم:

١ _ سفيان بن عيينة.

٢ _ مالك بن أنس.

٣ _ عبيدالله بن عمر.

- ٤ _ عبدالله بن عمر العمري.
 - ٥ _ إسحاق بن راشد.
- ٦ عبد الرحمن بن إسحاق.
 - ٧ _ صالح بن كيسان.
- ٨ _ يحيى بن سعيد الأنصاري .
- ٩ _ عبد الرحمن بن يزيد بن جابر .
 - ١٠ _ إبراهيم بن سعد.
- ١١ ـ عباس بن الحسن الحضرمي الحراني .
- (١) فأما طريق سفيان، عن الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله ابن عمر، عن جده ابن عمر.

فأخرجه عنه:

[۱] أبو يحيى زكريا بن يحيى المروزي في اجزء سفيان بن عيينة» (٢/أ) من مخطوطة شهيد علي بتركيا رقم (١/٥٤٦)، وهي بخط الحافظ ابن حجر (١)، (ص٣٦ رقم ٥ ط دار المنار).

وعن زكريا المروزي أخرجه:

أبو علي الصفار في «جزء من حديث المخرمي وزكريا المروزي» (ل١٩٨/أ)، ومن طريقه الذهبي في «معجم شيوخه الكبير» (٢/ ٢١٩ ترجمة ٧٦٩).

وأبو عوانة في «مستخرجه» في كتاب الأشربة، باب بيان حظر شرب الرجل بشماله، ووجوب شربه بيمينه (٥/ ١٤٧/ ٨١٧٤).

⁽١) زعم الأستاذ فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢٧٣ ط الهيئة العامة المصرية) عند ذكر هذه النسخة، أنها كتبت سنة ٩٩٤هـ، وهذا غلط؛ فإن النسخة بخط الحافظ ابن حجر، وقد كتب في آخرها (ل٤/ب): «علقه لنفسه أبو الفضل ابن حجر، في ليلة تسفر صبيحتها بالثالث عشر من صفر سنة ٧٩٧. . . ».

ومن طريق زكريا هذا أخرجه:

البغوي في «شرح السنة» (١١/ ٢٨٣٦/ ٢٨٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» كتاب الصداق، باب الأكل والشرب باليمين (٧/ ٢٧٧)، وفي «شعب الإيمان» في فضل التسمية على الطعام (٥/ ٢٧/ ٥٨٨٥)، وفي «الآداب» (ص٤٠٣).

[۲] وأخرجه النسائي في «الكبرى» في الوليمة، باب الأكل باليمين (٦٧١٥/٢٥٩)، عن قتيبة بن سعيد، عن سفيان.

[٣] وأخرجه الدارمي في اسننه كتاب الأطعمة، باب الأكل باليمين (٢٠٧٤/١٢٩٣)، عن عمروبن عون، عن سفيان.

[3] وأخرجه أحمد في «مسنده» (٨/ ١٣٥/ ٤٥٣٧) عن سفيان. وعن أحمد أخرجه أبو داود في «سننه» كتاب الأطعمة، باب الأكل باليمين (٣/ ٣٤٨/ ٣٧٧٦)، وعن أبي داود أخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (٨/ ١٤٧/ ٨١٧٥).

ومن طريق أحمد أخرجه المزي في «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٢٠).

قال المزي في اتحفة الأشراف» (٦/ ٢٦٩/ ٨٥٧٩) فيما زاده على ابن عساكر:

«ز: قال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود، عن إسحاق بن إسماعيل، عن سفيان، قلت لمعمر: كيف حفظت عن الزهري: (أن النبي على قال: «إن الشيطان يأكل بشماله، ويشرب بشماله»؟ فقال: ذكره عن سالم، فقلت له: حفظته عن أبي بكر بن عبيد الله؟ قال: نعم! إنما عرضناه عليه، رواه سليمان بن بلال، عن عمر بن محمد بن زيد، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن سالم، عن ابن عمر».

[0] وأخرجه الحميدي في «مسنده» (٢/ ٢٨٣/ ٦٣٥) عن سفيان.

وقال: «قال سفيان: وسمعت معمرًا يحدثه بعد عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. فقلت: يا أبا عروة! إنما هو عن أبي بكر، فقال معمر: إنا عرضناه، وربما قال سفيان: هذا

مما عرضناه».

[٦] وأخرجه إسحاق بن راهويه في المسنده، (١/ ٤٤٧ /٤٤٧) عن سفيان به .

[۷] و[۸] و[۹] و[۱۰] أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب وأحكامها (۲۰۲۰/۱۰۹۸)، عن أبي بكر بن أبي شيبة - [وهذا في «مصنفه» باب في الأكل والشرب بالشمال (٥/ ١٣٢/ ٢٤٤٣٨)] - ومحمد بن نمير، وابن أبي عمر، وزهير بن حرب؛ أربعتهم عن سفيان به.

وأخرجه أبو يعلى في (مسنده) (٩/ ٤٣٣/ ٥٥٨٤) عن زهير بن حرب أيضًا به.

[۱۱] وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (۱۱/ ۱۱۲)، من طريق إسحاق بن إسماعيل الأيلي، عن سفيان.

[١٢] و[١٣] و[١٤] قال ابن عبد البر عقب الرواية السابقة: «وهكذا رواه علي بن المديني، والحميدي، ومسدد، وابن المقري، وغيرهم عن ابن عيينة».

[١٥] ورواه أبو بكر بن أبي عون، عن ابن عيينة، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عمر، عن أبيه، عن جده.

ذكره الدارقطني في (العلل) (٤/ ١٣٣٥/ ب)، وقال:

«وأبو بكر بن أبي عون من الثقات، ولم يتابع على هذا القول، وخالفه الحميدي فرواه عن ابن عيينة، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيدالله، أنه سمع جده عبدالله بن عمر، ولم يذكر أباه. وكذلك رواه مسدد وأبو بكر بن أبي شيبة، وابن أبي عمر العدني، وعلي بن المديني، عن ابن عيينة، وهو الصواب عن ابن عيينة».

(٢) وأما طريق مالك بن أنس، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله ابن عمر، عن جده ابن عمر، عن جده ابن عمر.

فهو في موطئه:

[۱] برواية يحيى بن يحيى المصمودي الليثي، كتاب صفة النبي على الله باب النهي عن الأكل بالشمال(٢/٩٢٢)، وفي مخطوطة الكويت (ص٥٦٨).

[۲] وفي رواية محمد بن الحسن الشيباني، كتاب السير، باب الشرب والأكل باليمين، (ص٢٨٦) رقم (٨٨٣).

[٣] وفي رواية أبي مصعب الزهري، كتاب الجامع، باب النهي عن الأكل بالشمال (٥/ ٩٥/ ١٩٣١).

[٤] وفي رواية سويد بن سعيد الحدثاني، ص(٤٩٦) رقم(٧٠٠).

[٥] وفي رواية ابن القاسم، ص(١١٧) رقم(٦٢).

[٦] وفي «مسند الموطأ» لأبي القاسم الجوهري الغافقي، رقم(٢١٥)، من طريق القعنبي، عن مالك.

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١١/٨٠١):

«هكذا قال يحيى [يعني: المصمودي]، عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الله بن عبد الله بن عمر، وهو وهم وغلط؛ لاشك عند أحد من أهل العلم والآثار والأنساب. والصحيح أنه أبو بكر ابن عبيد الله. . . لا يختلفون في ذلك، وكذلك قال جماعة أصحاب مالك عنه في هذا الحديث، وجماعة أصحاب ابن شهاب، منهم ابن عينة وعبيد الله بن عمر . . . ».

ولم أقف على هذا الغلط والوهم المنسوب ليحيى في روايته المطبوعة ؛ حيث جاء فيها: (أبو بكر بن عبيد الله)، وأيضًا لم ينقله عنه أحد غير ابن عبد البر فيما وقفت عليه، فيظهر أن هذا وقع في نسخة ابن عبد البر فحسب، رحمه الله.

ثم إن ما عزاه ابن عبد البر ليحيى من الخطأ والغلط؛ قد سبقه إليه الترمذي فعزاه لسفيان بن عيينة، ففي «العلل، بترتيب القاضي» (ص٩٩٩/رقم٤٥٤): كذا يقول ابن

عبينة، عن أبي بكر بن عبدالله، وإنما هو أبو بكر بن عبيدالله. . . . ».

وهذا عجيب أيضا؛ فقد خرجته من طريق أربعة عشر من الثقات الأثبات من أصحاب سفيان، كلهم يرويه على الصواب عن سفيان! ومن هؤلاء الأربعة عشر: ابن أبي عمر،، شيخ الترمذي، والواسطة بين الترمذي وسفيان؛ وقد أخرج حديثه الإمام مسلم على الجادة!.

وغاية ما يعتذر به عن سفيان بن عيينة، وكذا عن يحيى الليثي-على فرض ثبوت ذلك عنهما- أن يكونا نسبا أبا بكر إلى جده عبدالله بن عمر، وهذا سائغ؛ وهو المناسب لجلالتهما، الموافق لما بين يدي من الروايات عنهما، والله أعلم بحقيقة الحال.

وقد وقع هذا الوهم والغلط لجويرية بن أسماء، ففي «العلل» لابن أبي حاتم (٢ / ٢ / رقم ١٥٣٧): «سئل أبو زرعة، عن حديث رواه عبدالله بن محمد بن أخي جويرية ابن أسماء، عن مالك، عن الزهري، أن أبا بكر بن عبدالله بن عبد الله بن عمر أخبره أنه سمع عبدالله بن عمر، وساق الحديث. . . فقال أبو زرعة : جويرية يهم فيه».

- ووقع في رواية [٧] ابن بكير عن مالك: عن أبي بكر بن عبيد الله ابن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن عبد الله بن عمر.

أخرجه الغافقي في امسند الموطأ» تعليقا (رقم ٢١٥).

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١١٠/١١):

«ولم يتابعه أحد من أصحاب مالك على ذلك فيما علمت، وإنما يجعلون الحديث لأبى بكر بن عبيد الله، عن جده، لا يقولون فيه: (عن أبيه) كما قال ابن بكير».

ونقل هذا الحافظ في «النكت الظراف» (٦/ ٢٦٨/ ٨٥٧٩) عن ابن العربي المالكي في المالكي عن ابن العربي المالكي في المالكي ال

«قلت: أورده الدارقطني في «الغرائب» من رواية يحيى بن بكير، وليس فيه (عن

جده)، وإنما فيه (عن أبيه) حسب؛ فإذا حملنا قوله (عن أبيه) على أن المراد (جده)، وإفق الجماعة».

ولكن يعكر على قول الحافظ ما نقله الغافقي، وابن عبد البر، وابن العربي؛ وعندهم جميعًا (عن أبيه، عن ابن عمر)، ولا يستقيم ـ والحال هذا ـ ما احتمله الحافظ رحمه الله تعالى.

ثم وقفت على قول الدارقطني في «العلل» (٤/ ل١٣٣٠/ ب) ولفظه: « واختلف على مالك: فقال أصحاب «الموطأ»: عن مالك، عن الزهري، عن أبي بكر، عن ابن عمر، وقال إبراهيم بن طهمان: عن مالك، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيدالله، عن أبيه، عن جده، وكذلك قيل عن يحيى بن بكير، عن مالك».

فهذا النص مبطل لما احتمله الحافظ رضي الله عنه، بيد أن فيه إشكالاً جديدًا، هو إدخاله إبراهيم بن طهمان في هذا الوجه، والمشهور الذي وقفت عليه: أنه يخالف في وجه آخر غير هذا، أذكره بعد هذا مباشرة إن شاء الله تعالى، فلعله كان يخطىء الخطأين معًا، أو يكون قد وقع خلل في نسخة «العلل»؛ فالله أعلم.

وقد سئل أبو زرعة عن هذا الوجه، عن ابن بكير. فقال (كما في «العلل» لابن أبي حاتم ٢/ ٢١/ ١٥٣٨): «وهم يحيى».

قال ابن عبد البر (۱۱/ ۱۱۰): «ورواه [۸] إبراهيم بن طهمان، عن مالك، عن الزهري، فقال: عن أبي بكر، عن من حدثه، عن ابن عمر».

قلت: هذا من غرائب إبراهيم بن طهمان:

فهو مع كونه من الثقات؛ إلا أنه كان يُغْرِب-كما في «التقريب، وقم (١٨٩)-. وقد خالف الثقات من أصحاب مالك، وابن عيينة، وعبيدالله بن عمر، وغيرهم ممن رواه عن الزهري، عن أبي بكر، عن ابن عمر، من غير واسطة.

نعم؛ يشبه أن يكون لقول إبراهيم بن طهمان وجه؛ لكن على رأي من لا يفرق بين القاسم بن عبيد الله، وأبي بكر بن عبيد الله؛ لأنه قد روى بالواسطة بين القاسم المذكور، وبين ابن عمر، وستأتى هذه الرواية. لكن الراجع الذي تنصره الأدلة وتؤيده البراهين: أنهما رجلان أخوان، وليسا بواحد، وانظر: «التمهيد» (١١/ ١١٠).

١ ـ لتصريح أبي بكر بن عبيد الله بالسماع من ابن عمر من طريق مالك، وذلك فيمارواه الدارقطني في «الموطات» [كما في «النكت الظراف» ٦/ ٢٦٨ / ٢٩٨]، من طريق جويرية بن أسماء، عن مالك، عن الزهري، أن أبا بكر بن عبد الله أخبره سمع عبد الله بن عمر.

وقد ذكر طريق جويرية ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٢١)، وحكم أبو زرعة هنالك بوهم جويرية.

ولا أدري على أي الأمرين يتنزل هذا التوهيم: على خطأ جويرية في سياقة نسب أبي بكر بن عبيد الله ، أم على تصريحه بالسماع.

وأيًا كان فقد تفرد جويرية بالتصريح بالسماع في طريق مالك هذه، ولذلك قال الحافظ عقب ذكره هذا الطريق: «وهو من أغرب ما يكون».

فيظهر والله أعلم أن تصريح جويرية بسماع أبي بكر من جده هنا، هو المقصود من قول ابن المديني ها هنا: «وحديث مالك كحديث جويرية قديم، وكان يسنده»، وجويرية من قدامي أصحاب مالك؛ بل هو من أقرانه، كما في «تهذيب الكمال» (٥/ ١٧٣).

وعلى كل؛ فالأمر على ما قال ابن عبدالبر (١١/ ١١٠):

وغير مستنكر أن يرويه أبو بكر هذا، عن جده عبدالله بن عمر، وقد روى عن عبدالله بن عمر من حفدته: محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر، وعبدالله بن واقد بن عبدالله

ابن عمر، وروى عنه من دون هؤلاء في السن». والله تعالى أعلم. وعن مالك رواه أيضًا:

[۹] قتيبة بن سعيد، أخرجه مسلم في «صحيحه» (رقم ٢٠٢٠)، والنسائي في «الكبرى» كتاب الأشربة المحظورة، باب الشرب باليمين (٦٨٦٣/٣٠٧/٦) كلاهما عنه.

[1۰] عبد الرزاق، أخرجه في «الأمالي في آثار الصحابة» (ص٩٤ رقم ١٣٦)، وعنه أحمد في «مسنده» (٨/ ٤٩٢ /٨)، وكذا (١٠/ ١٠١) ١٣٣٤)، وقرن عبد الرزاق في الموضع الأخير مع مالك عبيدالله بن عمر وسيأتي. ومن طريق عبد الرزاق أخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب الوليمة، باب الأكل باليمين (٦/ ٢٥٨ / ٦٧١٣).

[۱۱] ابن وهب^(۱)، أخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (٥/١٤٧/١٤٧)، عن يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب.

[۱۲] معمر بن راشد، أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (۱۱/۱۱) من طريق عبد الرزاق، عن معمر به.

[١٣] إسماعيل، علقه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ١٦٥) عنه، عن مالك.

(٣) وأما طريق عبيد الله بن عمر ، عن الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، عن جده ابن عمر .

فرواه عن عبيدالله بن عمر:

[۱] يحيى بن سعيد القطان. أخرجه مسلم (٢٠٢٠) عن محمد ابن المثنى، والنسائي في «الكبرى» في الوليمة، باب الأكل باليمين(٦/٢٥٩/٢٥٩)، عن عمر بن

⁽١) وليس في القطعة المطبوعة من «موطنه» ولا في «جامعه» المطبوع!!

......

علي، وابن عبد البر في «التمهيد» (١١/١١) من طريق مسدد. ثلاثتهم عن القطان به.

[۲] عبد الرزاق أخرجه أحمد (۱۰/۱۰) ۱۳۳٤) وقرن عبدالرزاق مع عبيدالله مالكًا.

[٣] عبدالله بن نمير . أخرجه مسلم (٢٠٢٠) عن محمد بن عبدالله بن نمير .

وأخرجه الترمذي في «سننه» كتاب الأطعمة، باب ما جاء في النهي عن الأكل والشرب بالشمال (٤/ ٢٥٨/ ١٧٩٩) عن إسحاق بن منصور. كلاهما عن عبدالله بن نمير به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وهكذا روى مالك وابن عيينة، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيدالله، عن ابن عمر». ثم قال: «وروى معمر وعقيل، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر. ورواية مالك وابن عيينة أصح».

[٤] محمد بن عبيد. أخرجه أبو عوانة في المستخرجه (٥/ ١٤٧/ ٨١٧٦) عن أبي الحسن الميموني في آخرين ، عنه .

[٥] عبد الرحيم بن سليمان. أخرجه أبو يعلى (١٠/ ٦٨/ ٥٧٠٤) عن عبدالله بن عمر بن أبان مُشْكُدَانة، عنه به.

[7] عبدة بن سليمان. واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

أولها: عبدة عن عبيدالله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيدالله، عن ابن عمر، عن عمر بن الخطاب.

وهذا أخرجه أبو بكر الفقيه النجاد في «مسند عمر بن الخطاب» (ص٨٤ رقم٥٧) من طريق عثمان بن أبي شيبة، وحفص بن عبد الله الضرير، و(ص٨٣رقم٥٦) من طريق سفيان بن وكيع.

وأخرجه النجاد (ص٨٣رقم٥٦) والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»

(١/ ٣٢٢/ ٢١٧) من طريق هناد بن السري.

وأخرجه أبو يعلى (١/ ١٨٣/١٧) رواية ابن حمدان المطبوعة)، والنجاد (ص ٨٣ رقم ٥٦) من طريق عبدالله بن عمر بن أبان مشكدانة .

وأخرجه الضياء في «المختارة» (١/ ٢١٨/٣٢٢)، وابن كثير في المسند الفاروق» (١/ ٢١٨) من طريق ابن المقرئ، عن أبي يعلى في «مسنده الكبير» (١)، عن مشكدانة.

خمستهم، عن عبدة بن سليمان، عن عبيدالله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله عن ابن عمر، عن عمر بن الخطاب.

وثانيهما: عبدة بن سليمان، عن عبيدالله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيدالله، عن ابن عمر.

أخرجه أبو بكر النجاد في «مسند عمر» (ص١٨ رقم٥٥) عن أبي على الحسن بن على المعمري الحافظ، عن محمد بن العلاء، عن عبدة ابن سليمان، ولم يذكر فيه عمر.

وتابع محمد بن العلاء على هذا؛ فلم يذكر عمر: عبدالله بن عمر مشكدانة. أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٠/ ٦٨/١٥).

وثالثهما: عبدة بن سليمان، عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن عمر قال: قال رسول الله ﷺ.

أخرجه أبو بكر الشافعي في «فوائده» الشهيرة «بالغيلانيات» (١/ ٤٢٥/ رقم ٤٧٣)، عن محمد بن سليمان بن الحارث، عن أبي هريرة الجبلي، عن عبدة به.

وهذا ذكره الدارقطني في «علله» (٢/ ٢٦/ ١٠٠) وقال: «وهذا وهم ممن قاله». والمحفوظ عن عبدة بن سليمان، وهو الأول، وهو الذي رواه عنه عامة أصحابه.

⁽١) وهو في عداد المفقودات؛ حسب معرفتي، والله أعلم.

قال الدارقطني في «العلل» (مجلد٤/ل١٣٣/ أ-ب/ بترتيب محمود خليل):

د. والمحفوظ عن عبدة: أنه رواه عن عبيدالله، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيدالله، عن ابن عمر، عن عمر، أسنده عن عمر، ووهم فيه. وقيل: عن عبدة عن عبيدالله، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن عمر، ووهم فيه من رواه عن عبدة كذلك».

قال الدارقطني في «العلل» (٢/ ٤٦- ٤٧/ رقم ١٠٠): «والمحفوظ عن عبدة، عن عبدالله، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيدالله، عن جده عبدالله بن عمر، عن عمر، وخالف عبدة أصحاب عبيدالله؛ فرووه عن عبيدالله، عن الزهري، ولم يذكروا فيه عمر، وكذلك رواه مالك ويونس عن الزهري عن أبي بكر بن عبيدالله، عن ابن عمر، عن النبي عليه».

لكن قال الحافظ أبو بكر النجاد في (مسند عمر) (ص٨٣رقم٥٨):

«قال أبو علي [يعني: الحسن بن علي المعمري الحافظ]: هذا الحديث وهم فيه عبدة، في قوله: (عمر)، ثم رجع عنه. . » وساق الوجه الذي سُقْتُه ثانيًا.

فلعل مشكدانة-إن صح عنه الوجهان-روى عنه قبل الرجوع وبعد الرجوع، والله أعلم.

[٧] علي بن مسهر، ولكنه خالف فيه جميع أصحاب عبيدالله بن عمر؛ فقال: عن عبيدالله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر بن أمية.

ذكره الدارقطني في «العلل» (مجلد٤/ ل١٣٣٧ ب/ بترتيب محمود خليل) وقال:

ووهم عليه فيه، وخالفه يحيى القطان، وعبد الوهاب الثقفي، وعبدالله بن نمير، ومحمد بن عبيد؛ فرووه عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيدالله، بن عبدالله بن عمر، عن عبيدالله عن عبيدالله .

•••••

[٨] عبدالوهاب الثقفي، ذكره الدارقطني في الموضع السابق من (العلل).

[٩] علي بن عاصم، ولكنه خالف كل أصحاب عبيدالله بن عمر؛ فقال: عن عبيدالله، عن الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عبدالله بن عمر.

ذكره الدارقطني في «العلل» (مجلد ٤/ ل١٣٣٥ ب/ بترتيب محمود خليل) وقال: «ووهم في نسب أبي بكر؟ إنما هو أبو بكر بن عبيدالله».

واختلف على عبيدالله بن عمر ، على وجهين :

أما أولهما: فما سبق ذكره عنه ورواه عامة أصحابه المذكورين. وهو: عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن ابن عمر.

وأما ثانيهما فهو: عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر.

وهذا أخرجه أحمد(٩/ ٣٦٦/ ٥٥١٤) عن محمد بن عبيد.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في الوليمة، باب الأكل باليمين (٦٧١٨/٢٦٠)، والطبراني في «الأوسط» (٥/٣٦٧/٥) كلاهما من طريق شريك بن عبدالله.

وذكره الدارقطني في «العلل» (٤/ ل١٣٣/ ب)، عن محمد بن بشر.

ثلاثتهم عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر.

قال النسائي: (هذا خطأ؛ والصواب الذي قبله) يعني عن الزهري عن أبي بكر.

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر؛ إلا شريك!!.

ورواه يحيى بن سعيد القطان والناس، عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عمر، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

.....

وقال الدارقطني: ﴿وَذَلَكُ وَهُمَّا.

(٤) وأما طريق عبد الله بن عمر ، عن الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، عن جده ابن عمر .

فأخرجها أحمد (١٠/ ٩٥/ ٥٨٤٧)، عن وكيع عن العمري به.

وعبد الله العمري هذا ضعيف، عابد (التقريب رقم ٣٤٨٩)، لكنه قد وافق هنا الثقات، وهو أخو عبيد الله بن عمر، صاحب الطريق السابقة.

(٥) وأما طريق إسحاق بن راشد، عن الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله ابن عبد الله بن عمر، عن جده ابن عمر.

فأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٩٢٩٧/١١٩/٩) عن هاشم بن مرثد، عن المعافى بن سليمان، عن موسى بن أعين، عن إسحاق بن راشد به.

وقال: «لم [يروه] عن إسحاق بن راشد إلا موسى بن أعين».

وإسحاق بن راشد هو الجزري أبو سليمان: ثقة، في حديثه عن الزهري بعض الوهم (التقريب ٣٥٠)، ولكنه لا يخشى من وهمه هنا خصوصًا لموافقته الثقات الأثبات من أصحاب الزهرى.

(٦) وأما طريق عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري عن أبي بكر بن عبيدالله بن عبد الله بن عمر ، عن جده ابن عمر .

فعلقه ابن المديني هاهنا فقال: ﴿ورواه عبد الرحمن بن إسحاق، كما رواه ابن عيينة».

ووصله ابن عبد البر في «التمهيد» (١١٢/١١) من طريق مسدد، عن بشر بن المفضل، عن عبد الرحمن به.

(٧) وأما طريق صالح بن كيسان، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله ابن عبد الله بن

عمر، عن جده ابن عمر.

فعلقها ابن المديني هاهنا، فقال: ﴿ورواه ابن عيبنة، وصالح بن كيسان، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيدالله، عن ابن عمر﴾. ولم أقف عليه موصولاً.

(٨) (٩) و(١٠) وأما طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، وعبد الرحمن ابن يزيد ابن جابر، وإبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن جده ابن عمر.

لم أظفر بواحد من هذه الثلاثة موصولاً، وإنما ذكرها الدارقطني تعليقًا أيضًا في «العلل» (٤/ ل١٣٣٧/ ب)، وقال: «وهذا القول هو المحفوظ عن الزهري؛ إلا أن إبراهيم ابن سعد كان يزيد في متنه ألفاظًا، لم يتابع عليها، وهي قوله: (وإذا أخذ أحدكم فليأخذ بيمينه، وإذا أعطى فليعط [بيمينه]).

(١١) وأما طريق عباس بن الحسن الخِضْرَمِي [بالخاء المعجمة] الحراني، فقال فيه: عن الزهري، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن ابن عمر.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٨/٦): ثنا أبو عروبة: ثنا أحمد ابن بكار بن أبي ميمونة: ثنا محمد بن سلمة، عن العباس بن الحسن-قال أحمد بن بكار: هو خضرمي حراني-عن الزهري به.

وذكره الدارقطني في «العلل» (٤/ ل١٣٣٧/ ب)، وقال: «ووهم فيه».

قال ابن عدي: ﴿والأصل في هذا الحديث الصحيح الذي رووه عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر، وأخطأ معمر في هذا الحديث، فقال: عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. والعباس بن الحسن جاء بلون، فقال: عن عبد الملك بن أبي بكر، عن ابن عمر. ولعباس غير ما ذكرت من الحديث مما يخالفه الثقات فيه.

قلت: عباس هذا قال أبو عروبة الحراني فيه: ليس بشيء، كان في رجله خيط،

.............

وقال أبو حاتم: مجهول، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يروي عن الزهري نسخة أكثر ها مستقيمة.

قلت: فما هنا من نسخة العباس عن الزهري من ذلك القليل، الذي خالف فيه الثقات، والله أعلم.

وانظر: «الثقات» لابس حبان (٢/٦٧٦)، و «تكملة الإكمال» لابس نقطة (٢/٦/٢)، و «لسان الميزان» لابن حجر (٤/ ٢٤٤ ط غنيم).

الوجه الثاني عن الزهري:

الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

وهذا رواه عن الزهري ستة من أصحابه، وهم:

- ۱ _ معمر بن راشد.
- ٢ _ عقيل بن خالد.
- ٣ _ صالح بن أبي الأخضر.
 - ٤ _ عمر بن قيس المكي.
- ه عبد الرحمن بن إسحاق.
 - ٦ _ إسحاق بن راشد.
- (١) طريق معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن عبد الله بن عمر ، عن النبي على ٠٠٠٠

وقد رواه عن معمر:

[1] عبد الرزاق في «المصنف» كتاب الجامع (١١/ ١٤/ / رقم ١٩٥٤) باب الأكل بيمينه، والأكل وشماله في الأرض وزاد الرمادي - في روايته «لجامع معمر» عن عبد الرزاق -: «قال عبد الرزاق: قال سفيان بن عيينة لمعمر: فإن الزهري حدثني به، عن أبي بكر ابن عبيد الله، عن ابن عمر. فقال له معمر: فإن الزهري كان يذكر الحديث عن النفر؛ فلعله عنهما جميعًا».

ومن طريق الرمادي أخرجه: البيهقي في «السنن الكبرى» كتاب الصداق، باب الأكل والشرب باليمين (٧/ ٢٧٧)، وفي «الآداب» باب الذكر عند دخول بيته، وعند طعامه والأكل مما يليه بيمينه (ص٣٠٣ رقم ٦٣١). ونقل في «الكبرى» قول عبد الرزاق المذكور، ثم قال معلقًا: «هذا محتمل؛ فقد رواه عمر بن محمد، عن القاسم بن عبيد الله البن عبدالله بن عمر، عن سالم، عن أبيه».

وأخرجه أحمد في «مسنده» (١٠/ ٢٠٨٨) عن عبدالرزاق.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب الوليمة، باب الأكل باليمين (٦/ ٢٥٨/ ٢٠١٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١١١ / ١١١)، وابن حبان في «صحيحه» كتاب الأطعمة، باب آداب الأكل، ذكر الأمر بمخالفة الشيطان في الآكل والشرب(١٢/ ٣٠-١٣/ ٢٢٦/ الإحسان) من طرق عن عبد الرزاق.

قال أبو حاتم ابن حبان: «أصحاب الزهري كلهم قالوا في هذا الخبر: الزهري، عن أبي بكر بن عبد الله بن عمر، عن أبيه (١). وخالفهم: معمر، فقال: عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، فقيل لمعمر: خالفت الناس! فقال: كان الزهري يسمع من جماعة، فيحدث مرة عن هذا، ومرة عن هذا».

[٢] سعيد بن أبي عروبة ، وقد اختلف عنه على وجهين :

أولهما: سعيد بن أبي عروبة، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

وهذا أخرجه الترمذي في «جامعه» كتاب الأطعمة، باب ما جاء في النهي عن الأكل والشرب بالشمال (٤/ ٢٥٨/ ١٨٠٠) من طريق جعفر بن عون، عن سعيد بن أبي عروبة،

مكذا في المطبوع من ابن حبان، وفي العبارة خلل واضح؛ والصواب: عن أبي بكر ابن عبيدالله بن عبدالله، عن جده!

..........

عن معمر.

وقال: ﴿ورواية مالك وابن عيينة أصح».

ثانيهما: سعيد بن أبي عروبة، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ.

وهذا ذكره الدارقطني في «العلل» (٢/ ٤٦ / ١٠٠) تعليقًا عن مكي بن إبراهيم، عن سعيد بن أبي عروبة، عن معمر به .

وقال: «خالفه غيره عن سعيد، فلم يذكر فيه عمر، وكذلك قال عبد الرزاق، عن معمر».

قلت: ورواية مكي غير محفوظة عن معمر؛ وإن كان هو في نفسه ثقة ثبتًا [تهذيب التهذيب ٢٦٠/ ٢٦٠ والتقريب رقم ٦٨٧٧]؛ لمخالفته جميع أصحاب معمر ممن رواه على الوجه الأول، وسيأتى مزيد تفصيل عند (النظر في الخلاف) إن شاء الله تعالى.

[٣] عبد الأعلى، أخرجه أحمد (١٠/ ٤٠٨/١٠) عنه، والروياني في «مسنده» (١/ ٢٠٠/٤٠٠) من طريقه، عن معمر.

[٤] رباح، أخرجه أحمد (٦٣٣٣/٤٠٩/١٠) عنه، عن معمر. وقد زعم محققوا طبعة الرسالة: أن هذه الطريق مرسلة، وليس ذلك صوابًا، وانظر: «أطراف المسند» لابن حجر (٣/ ٣٨٢/ ٤٢٠).

[0] يزيد بن زريع، أخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب الأشربة المحظورة، باب الشرب باليمين (١/ ٣٩٨/٤٠٠)، والروياني في «مسنده» (١/ ٣٩٨/٤٠٠) كلاهما من طريق يزيد بن زريع عن معمر.

وعلقها البخاري في «التاريخ الكبير» (١٥٦/٧/ ترجمة ٧٣٥)، وفي «علل الترمذي بترتيب أبي طالب القاضي» (ص٩٩ رقم٤٥٥)، وكذا علقها الذهبي في «معجم

شيوخه الكبير، (٢/ ٢١٩)، عن معمر.

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٠٠–٣٠١/ رقم ٢٤١٥):

اسألت أبا زرعة، عن حديث رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سألم، عن أبيه، عن النبي على النهي عن الأكل بالشمال) فقال: هذا خطأ.

قلت: قد تابع معمرًا في هذا الحديث عبدالرحمن بن إسحاق، عن الزهري. فقال أبو زرعة: الناس يقولون: عن الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبدالله بن عمر، عن ابن عمر، وهذا الصحيح» قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١١/ ١١):

وقد روى هذا الحديث معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر. وأخشى أن يكون خطأ عن معمر؛ لأنه لم يروه غيره (١)، ولا يحفظ هذا الحديث من حديث الزهري، عن سالم، ولو كان عند الزهري عن سالم؛ ما حدث به عن أبي بكر، والله أعلم، وهو مما حدث به معمر باليمن وبالبصرة؛ لأنه رواه عنه عبد الأعلى، وعبدالرزاق، وسعيد بن أبي عروبة».

ولم أقف عليها موصولة، وإنما علقها البخاري في «التاريخ الكبير» (س٩٩ الرمار)، وفي «علل الترمذي بترتيب أبي طالب القاضي» (ص٩٩ رقم٤٥٥)، والترمذي في «جامعه» (٤/ ٢٥٧/ ١٧٩٩)، وكذا الذهبي في «معجم شيوخه الكبير» (٢/ ٢١٩)، عن عقيل، مقرونًا بمعمر.

وقد ذكر الدارقطني في «العلل» (٤/ ل١٣٣/ ب): أن عقيلاً رواه عن الزهري عن سالم مرسلاً عن النبي ﷺ. فلعله يروى عنه على الوجهين، ولم أظفر برواية عقيل موصولة على أية حال. فالله أعلم.

⁽١) قلت: بلي، قدرواه أربعة غير معمر، سيأتي ذكرهم إن شاء الله.

وهذه أيضًا كسابقتها، ولم أقف عليها موصولة؛ وإنما علقها البزار في «البحر الزخار» (١/ ٢١٠/ ٨٤٤ رسالة دكتوراة) فقال: «ورواه معمر، فقال: عن الزهري، عن سالم، عن أبيه؛ فأخطأ فيه [يعني: معمرًا]، وتابعه صالح بن أبي الأخضر.

ولم أقف على من ذكره سوى ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٠٠- ٣٠٠/ رقم ٢٤١٥)، وذلك في قوله السابق: «...قلت: قد تابع معمرًا في هذا الحديث عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري...»، ووهم من عزاه من الفضلاء (١١ إلى «التمهيد» لابن عبدالبر (١١ / ١١) فليس فيه إلا رواية عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد، عن جده، وأما عن الزهري عن سالم فلا؛ وابن عبد البر لم يذكر متابعًا لمعمر أصلًا، فهو القائل: (١١ / ١١): «وأخشى أن يكون خطأ عن معمر؛ لأنه لم يروه غيره»!

(٥) طريق عمر بن قيس المكي، عن الزهري، عن سالم، عن عبد الله بن عمر، عن النبي على النبي عن عبد الله بن عمر، عن النبي

ولم أقف كذلك على من ذكره سوى الدارقطني؛ حيث قال في «علله» (٢/ ٤٧/ رقم ١٠٠):

⁽۱) هو الدكتور الفاضل: عبدالله بن محمد حسن دمفو في كتابه «مرويات الإمام الزهري المعلة في كتاب العلل» للدراقطني» (۳/ ۱۹۷۵/ رقم ۹۹)، وهو أطروحته للدكتوراه، بإشراف شيخنا العلامة فضيلة الدكتور: أحمد معبد، أمتع الله المسلمين بطول بقائه. وقد أفدت من الكتاب المذكور في هذا الحديث خصوصًا؛ فجزاه الله خيرًا.

(رواه عمر بن قيس المكي، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ،
 وذلك وهم».

(٦) طريق إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن سالم، عن عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ.

ولم أظفر بها إلا في كلام الدارقطني في «العلل» (٤/ ل١٣٣٧/ ب)، حيث يقول:

«ورواه معمر بن راشد، وإسحاق بن راشد، وليس بأخيه، وعمر ابن قيس. . . عن الزهري عن سالم».

الوجه الثالث:

الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١/ ٤١٩/١٤)، وعنه النسائي في «الكبرى» في كتاب الوليمة، باب الأكل باليمين (٦/ ٢٥٨/ ٦٧١٢).

وأخرجه أحمد (١٦/ ٢٤٣/ ٨٥٧٤ ط دار المعارف)، وكذا (١٦٣/١٦٨ / ٨٢٨٩ ط دار المعارف).

وأخرجه أبنو يعلى (١٠/ ٣٠٥/ ٥٨٩٩)، والبنزار في «البحر النزخار» (١/ ٢١٠/ ٨٤ رسالة دكتوراة).

وأخرجه الفاكهي في «حديثه عن أبي يحيى بن مسرة» رواية ابن بشران (٢/ ٤٣٥).

خمستهم، من طريق عبد الملك بن جريج، عن النعمان بن راشد، عن الزهري به.

ووقع عند أحمد في أحد الموضعين: (نعمان بن أبي شهاب) بدلاً من (نعمان بن راشد)، فقال الحافظ في «تعجيل المنفعة» (رقم ١٠١٥): «لعله ابن راشد الجزري».

الناسخ، والله أعلم.

ووقع في «حديث الفاكهي» (نسخة الظاهرية): (نعيمان)، وله تصحيف من

واختلف فيه على ابن جريج:

وقد شرح هذا الخلاف الدارقطني (٩/ ١٩٤/ ١٧١٣)، فقال:

«يرويه الزهري، واختلف عنه؛ فرواه ابن جريج واختلف عنه:

فرواه هشام بن سليمان، وأبو عاصم، وروح، عن ابن جريج، عن النعمان بن راشد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

وحدث به الحرمي، عن شيخ له، عن حجاج، عن ابن جريج، عن الزهري، ولم. يذكر بينهما النعمان.

وابن جريج إنما سمع هذا الحديث من النعمان بن راشد، ولم يسمعه من الزهري، وهم فيه النعمان عن الزهري، وإنما رواه الزهري عن أبي بكر بن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عمر، عن النبي عليها.

وقد اتفق الحفاظ على إعلال رواية النعمان هذه، وأول من رأيته أنكرها وأعلها، إمامنا على بن المديني رضي الله عنه، بقوله الذي معنا: «حديث النعمان منكر؛ لم يتابعه عليه أحد».

وأنكرها كذلك تلميذه النجيب أبو عبد الله البخاري رضي الله عنه، ففي «علل الترمذي الكبير» (ص٠٠٥رقم٥٥٥):

«قلت له: فإن ابن جريج روى هذا عن النعمان بن راشد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة؟ قال: هذا ليس بمحفوظ». وقد تقدم نقل كلام الدارقطني، وهو موافق لكلامهما. والله تعالى أعلم.

ورواه عمر بن محمد العمري، واختلف عنه على ثلاثة أضرب:

الأول: عمر بن محمد، عن القاسم بن عبيد الله بن عبدالله بن

عمر، عن سالم، عن ابن عمر.

وهذا رواه عنه:

[۱] عبد الله بن وهب، أخرجه مسلم (٢٠٢٠/١٥٩٩/٣) عن أبي الطاهر، وحرملة. والبخاري في «الأدب المفرد» (ص٤٠٦ رقم١١٨٩) عن يحيى بن سليمان. وأبو عوانة في «مستخرجه» (٥/١٤٧/٥)، عن يونس بن عبد الأعلى. وكذا (٥/١٤٨/ ١٨١٨) من طريق أحمد بن صالح.

خمستهم، عن عبدالله بن وهب، به.

وعند مسلم والبخاري: «قال عمر بن محمد: كان نافع يزيد فيها: (ولا يأخذن بها ولا يعطين بها)».

[۲] سفيان الثوري، أخرجه النسائي في «الكبرى» في الوليمة، باب النهى عن الشرب بالشمال (٦/ ٣٠٧/ ٦٨٦٤)، وأبو عوانة (٨/ ٣٥٧/ ٥٥٠٠ إتحاف المهرة)، من طريق أبي الجواب.

وابن الجارود في «المنتقى» باب ما جاء في الأطعمة (ص٢٢ رقم٨٦٩)، وأبو عوانة في «الموضع السابق»، من طريق قبيصة .

كلاهما عن سفيان الثوري، به.

[۳] عاصم بن محمد، أخرجه أحمد (۱۰/۳۲٦/۲۱۸) عن يعقوب، عن عاصم، به.

وتوبع عمر بن محمدعلي هذا الوجه، فتابعه:

(١) أخوه عاصم بن محمد، أخرجه النسائي في (الكبرى) في الوليمة، باب النهي

عن الشرب بالشمال (٦/ ٣٠٧/ ٦٨٦٥)، من طريق عاصم، عن القاسم بن عبيد الله، عن سالم، عن ابن عمر.

(۲) أبو عقيل يحيى بن المتوكل، أخرجه أبو يعلى (٩/ ٤١٨/ ٥٥٨) عن بشر بن الوليد الكندي، عن أبي عقيل، عن القاسم بن عبيد الله. . به .

الثاني: عمر بن محمد عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، عن سالم ، عن ابن عمر .

وهذا رواه عنه سليمان بن بلال:

أخرجه ابن الجارود في «المنتقى» باب ما جاء في الأطعمة (ص٢٢٠ رقم ٥٨٠)، وأبو عوانة (٥/ ١٤٨/ ٨١٧٩) كلاهما عن محمد ابن يحيى الذهلي.

وأخرجه أبو عوانة (٥/ ١٤٨/ ٨١٨٠) من طريق أحمد بن صالح.

كلاهما عن إسماعيل بن أبي أويس، عن أخيه، عن سليمان بن بلال، عن عمر بن محمد، به.

قال أبو محمد بن الجارود: «سمعت محمد بن يحيى يقول: القاسم عندنا هو أبو بكر بن عبيد الله، إن شاء الله».

وقال أبو عوانة: قال أحمد بن صالح: سألت الناس بالمدينة، فقالوا: لأبي بكر أخ يقال له: القاسم».

الثالث: عمر بن محمد، عن سالم، عن ابن عمر.

وهذا رواه عن عمر بن محمد: أبو بدر شجاع بن الوليد السَّكُوني الكوفي.

أخرجه أحمد (١٠/ ٢٧١/٢٧١).

وابن حبان (١٢/ ٣٤/ ٥٢٢٩/ الإحسان) كتاب الأطعمة، باب آداب الأكل، من

طريق إسحاق بن إبراهيم.

كلاهما عن شجاع بن الوليد، عن عمر، به.

وشجاع، صدوق ورع، إلا أن له أوهامًا (التقريب ٢٧٥)، وقد خالف الثوري، وابن وهب، وعاصم بن محمد، فعلم بذلك وهمه في هذا الوجه.

النظر في الخلاف:

لقد ظهر بجلاء من خلال هذا التخريج المفصل الموعب إن شاء الله تعالى: أن هذا الحديث يدور ـ بادئ ذي بدء ـ على رجلين أساسيين، تدور عليهما عامة طرق الحديث، وهذان الرجلان، هما: الزهري، وعمر بن محمد العمري، وسأقوم أولاً باستعراض الأوجه التي اختلف فيها على كل واحد منهما على حدة، ثم أحاكم بينهما آخر الأمر، مستنيرًا بتصرفات الأثمة النقاد من الحفاظ الأفذاذ رضي الله عنهم ورحمهم، فأقول وبالله تعالى التوفيق:

أولاً: الخلاف على أبي بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، يرحمه الله تعالى. وقد اختلف عليه من ثلاثة أوجه:

وهذا الوجه رواه عنه عشرة من أصحابه، وهم:

ا سفيان بن عيينة. وهو ثقة حافظ فقيه إمام حجة، ومن أثبت أصحاب الزهري، وابن المديني يجعله أثبتهم على الإطلاق، وله في هذا مناظرة مع أحمد. وراجع: «تهذيب التهذيب» (۱۱۷/٤)، و«شرح علل الترمذي» لابن رجب (۲/ ۲۷۸).

٢ ـ مالك بن أنس: وهو إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين،

وأثبت أصحاب الزهري على الإطلاق على قول الجمهور من النقاد. وانظر: «التقريب»

(رقم٥٢٤)، وفشرح العلل؛ لابن رجب (٢/ ٤٧٨).

٣ عبيد الله بن عمر. ثقة ثبت حجة متفق عليه، قدمه أحمد بن صالح على: مالك
 في نافع، وقدمه ابن معين في: القاسم عن عائشة، على: الزهري عن عروة عنها. راجع:
 «تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٨)، و «التقريب» (رقم ٤٣٢٤).

عبدالله بن عمر العمري. هو أخو عبيد الله المذكور قبله، وهو صدوق في نفسه، إلا أن في حفظه شيئًا، يضعف من أجله، وهو هنا قد وافق الأثبات؛ فأمنا مما في حفظه. وراجع: «الكاشف» للذهبي (١/ ٥٧٦/ ترجمة ٢٨٧٠)، و«تهذيب التهذيب» (رقم ٣٤٨٩)، و«التقريب» (رقم ٣٤٨٩).

٥ إسحاق بن راشد. ثقة، في حديثه عن الزهري بعض الوهم. وهذا منتف هنا لموافقته الثقات. وانظر: «تهذيب الكمال» (٢/ ٤١٩)، و «الكاشف» (١/ ٢٣٥). و «التقريب» (رقم ٣٥٠).

٦ عبد الرحمن بن إسحاق يقال له: عباد. وهو صدوق، رمي ببدعة القدر.
 وانظر: «التقريب» رقم(٣٨٠٠)، و«الكاشف» (رقم ٣١٣٨)، و«تهذيب الكمال»
 (١٦/ ١٦).

٧ ـ صالح بن كيسان. ثقة ثبت، جامع للفقه والحديث والمروءة، قال أحمد: هو أكبر من الزهري بخ بخ. وانظر: «الكاشف» (رقم ٢٣٥٨)، و«التقريب» (رقم ٢٨٨٤).

٨ يحيى بن سعيد الأنصاري. حافظ فقيه ثقة ثبت حجة. وانظر: «الكاشف»
 (رقم ٦١٧٦)، و«التقريب» (رقم ٧٥٥٩).

٩ ـ عبد الرحمن بن يزيد بن جابر. ثقة. وانظر: «الكاشف» (رقم ٣٣٤٢)،
 و«التقريب» (رقم ٤٠٤١).

۱۰ إبراهيم بن سعد. ثقة حجة تكلم فيه بلا قادح. وانظر: «الكاشف»
 (رقم۱۳۸)، و «التقريب» (رقم۱۷۷).

فهؤلاء العشرة من الثقات الأثبات؛ بل فيهم من وصف بأنه أثبت أصحاب الزهري، اللهم إلا ما كان في عبدالله بن عمر العمري، وعبدالرحمن بن إسحاق، وإسحاق بن راشد، من كلام، وهو لا يضرهم هنا إن شاء الله تعالى لموافقتهم الأثبات.

وهذا الوجه رواه عن الزهري ستة من أصحابه:

١ معمر بن راشد. ثقة ثبت فاضل، من أثبت أصحاب الزهري؛ إلا أن في ما حدث به بالبصرة شيئًا. انظر: «التقريب» (رقم ٦٨٠٩)، و«الكاشف» (رقم ٥٥٦٧).
 و شرح العلل» (٢/ ٤٧٨).

٢ - عُقيل بن خالد. ثقة ثبت حافظ صاحب كتاب، من أوثق أصحاب الزهري.
 انظر: «التقريب» (رقم ٤٦٦٥)، و«الكاشف» (رقم ٣٨٦٠). و«شرح العلل» (٢/ ٤٧٨).

٣ - صالح بن أبي الأخضر. ضعيف، سيئ الحفظ، حتى في الزهري، مع أنه كان يخدمه. وانظر: «التقريب» (رقم ٢٨٤٤)، و «شرح العلل» (٢/ ٤٧٨).

٤ - عمر بن قيس المكي. المعروف بسَنْدل-بفتح المهملة وسكون النون وآخره لام- واه متروك، لا يشك أحد في ضعفه، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه. انظر: «التقريب» (٧/ ٤٣١).
 (رقم ٤٩٥٩)، و«الكاشف» (رقم ٤١٠٢). و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٤٣١).

٥ عبد الرحمن بن إسحاق. سبق في رواة الوجه الأول، برقم (٦)، وهو صدوق، رمى ببدعة القدر.

٦ ـ إسحاق بن راشد. سبق في رواة الوجه الأول، برقم(٥). وهو ثقة، في حديثه

عن الزهري بعض الوهم.

ثالثها: الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي عَلَيْ .

وهذا لم يروه عن الزهري سوى:

النعمان بن راشد الجزري. وهو صدوق في حديثه وهم كثير، دل على سوء حفظه. وانظر «التقريب» (رقم ٧١٥٤).

وبعد أن استعرضت بإيجاز رواة الأوجه الثلاثة عن الزهري، بان لي جليًا أن أرجح هذه الأوجه وأولاها بالقبول، هو الوجه الأول، وهو الزهري عن أبي بكر بن عبيدالله، عن جده ابن عمر، وذلك للآتى:

أ ـ كثرة الرواة الذين رووا هذا الوجه، فقد بلغوا عشرة، فهم سبعة من الثقات الأثبات؛ بل فيهم من وصف بأنه أثبت أصحاب الزهري. أما الوجه الثاني؛ فالستة الذين رووه عن الزهري، ليس فيهم من الثقات الأثبات إلا معمر وعُقيل، وبعدهما يأتي: عبد الرحمن بن إسحاق، وإسحاق بن راشد، وهما من رواة الوجه الأول أيضًا؛ بل هما أضعف من روى الوجه الأول، ثم يأتي بعدهما: صالح بن أبي الأخضر، وهو ضعيف، وعمر بن قيس سندل، وهو متروك بالإجماع. وعلى كل فالنظر في الطريقين عند الترجيح إنما يسري على الثقات فحسب، وهم في الطريق الأول سبعة، فيهم أوثق الناس في الزهري، وهو مالك على رأي الجمهور، وفي الثاني: اثنان فقط. وهذا كاف في ترجيح الأول على الثاني، ومن باب أولى على الثالث، حيث لم يروه من الثقات أحد أصلاً، وإنما تفرد به النعمان بن راشد، وهو سيئ الحفظ، وقد أفحش الغلط، حيث خالف هذه الكثرة الكاثرة من أصحاب الزهري، وهو لا يقارن بواحد منهم؛ فكيف بهم جميعًا.

ب_ هو ما عبر عنه ابن عبد البر-بعد أن حكم على رواية معمر بالخطأ -بقوله (١١١/١١): "ولو كان عند الزهري عن سالم، ما حدث به عن أبي بكر"، نعم؛ فرواية الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله، عن ابن عمر، أنزل من روايته عن سالم عن ابن عمر،

فسالم أقدم موتًا من ابن أخيه، أبي بكر بن عبيد الله، وبين وفاتيهما نحو من ثلاثين عامًا، ثم إن سالمًا أشهر من ابن أخيه أبي بكر، وأرفع قدرًا، وأعلى ذكرا، فأي شيء يدفع ابن شهاب الزهري إلى أن يحدث بحديث -هو عنده عن سالم، وسالم سالم! - فيترك سالمًا، ويحدث به عن أبي بكر، وهو من أقرانه، كما وصفت؟! وهؤلاء قوم كانوا يرحلون الأعوام ويقطعون الفيافي والقفار في سبيل تحصيل الإسناد العالي، ويرون أن «النزول شؤم» كما يقول ابن المديني. فكيف يظن بهم تقديم النازل على العالي؛ إلا إذا فقدوا ذلك العالي في واقع الأمر، وهو ما يرجحه جمهور النقاد من الحفاظ، وهو الآتي:

ت _ أضف إلى ذلك: أن الجمهور من الحفاظ والنقاد، قد حكموا للأول على الثاني، والثالث، فقالوا بصحة الأول، وضعف الثاني، ومن هؤلاء الجهابذة: أبو زرعة الرازي، والترمذي، وابن عدي، والبزار، والذهبي، والدارقطني، وابن عبد البر. وقد سبق نقل كلامهم في موضعه، عند سرد الطرق في التخريج.

وأما من ذهب إلى ترجيح رواية الزهري عن سالم، على رواية الزهري، عن أبي بكر بن عبيدالله. أو ساوى بينهما فاحتملهما معًا، فهذان القولان من قائليهما مبنيان على القول بأن أبا بكر بن عبيدالله هو القاسم بن عبيد الله، والذي صحت الرواية عنه، عن سالم، عن ابن عمر، وعليه فمنهم من يقف عند حد المساواة بينهما، فيحتملهما معًا، وبذلك يصحح الوجهين، كما صنع الحافظ البيهقي، فبعد أن نقل قول عبد الرزاق: «قال سفيان بن عيينة لمعمر: فإن الزهري حدثني به، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن ابن عمر. فقال له معمر: فإن الزهري كان يذكر الحديث عن النفر؛ فلعله عنهما جميعًا»، قال معلقًا: «هذا محتمل؛ فقد رواه عمر بن محمد، عن القاسم بن عبيدالله بن عبد الله بن عمر، عن سالم، عن أبيه». وصنع كصنيعه الحافظ ابن حجر، فقال في «إتحاف المهرة» عمر، عن سالم، عن أبيه». وصنع كصنيعه الحافظ ابن حجر، فقال في «إتحاف المهرة» فظهر أن له من حديث سالم أصلا».

ومنهم من يتجاوز ذلك إلى اعتبار رواية أبي بكر بن عبيدالله منقطعة، وذلك لعدم

تصريح أبي بكر بالسماع من جده، ولثبوت الواسطة، وهي سالم، بين القاسم وجده ابن عمر، على أن القاسم هو أبو بكر. ومن هؤلاء البخاري، حيث يقول: (علل الترمذي بترتيب القاضي رقم ٥٥٤): (وروى عقيل ومعمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه وروى سفيان الثوري وابن وهب، عن عمر بن محمد، عن القاسم ابن عبيدالله، عن سالم، عن ابن عمر هذا الحديث. وزعموا أن القاسم ابن عبيدالله كنيته أبو بكر، فإن كان هذا صحيحًا؛ فإنه يصح حديث معمر وعقيل، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه؛ لأن أبا بكر بن عبيدالله بن عبدالله بن عمر، لا يزعم في حديثه: أنه سمع جده ابن عمر».

والجواب عن هذا كله، ينحصر في تحرير مسألتين:

أولاهما: أن أبا بكر بن عبيدالله بن عمر ، ليس هو القاسم بن عبيدالله .

وثانيتهما: أن أبا بكر بن عبيدالله عن ابن عمر متصل، وإثبات سماع أبي بكر من جده.

فأما الأولى: وهي أن أبا بكر بن عبيدالله ليس هو القاسم بن عبيدالله. فهذا الذي تنصره الأدلة، وتشهد له القرائن والبراهين، ومعاكسه ليس له حجة إلا مجرد الظن والتخمين، وإن الظن لا يغني من الحق شيئًا، فأصحاب القول بأنهما واحد، لا يملكون سوى قولهم: «زعم»، و«قيل»، «يحتمل» وليس يصح أن نعدم رجلاً له واقعه وكيانه بمثل هذه الكلمات الخفيفة.

فالبخاري يقول: «وزعموا أن القاسم بن عبيدالله كنيته أبو بكر» ثم يقول متشككًا في صحته: «فإن كان هذا صحيحًا»!!، فهو إذن لا يجزم بصحته. وكذا صنيعه في «الكنى» (ص٩) حيث ذكر أبا بكر بن عبيدالله، ثم قال: «ويرون أنه القاسم بن عبيدالله». ومثله ما نقله ابن الجارود عن محمد بن يحيى الذهلي: «القاسم عندنا هو أبو بكر بن عبيدالله إن شاء الله تعالى». وهكذا لا تكاد تظفر بحجة أو شبهة تؤكد أنهما رجل واحد.

وعلى الجانب الآخر، فإن البراهين والدلائل متوافرة على إثبات أنهما رجلان،

فمن هذه الدلائل:

١ ـ ذِكْرُ ابنِ المديني لهما كأخوين من ولد عبيدالله بن عبدالله بن عمر، وذلك في
 كتابه: «تسمية من روى عنه من أولاد العشرة» (ص٢٨ برقمي ٤٩، ٥٠)، وكذا (ص٩٧ برقمي ٥٦، ٥٠).
 برقمي ٥٦١ و ٥٦٢).

٢ ـ وكذا ذكرهما كأخوين أبو داود السجستاني، في «تسمية الإخوة الذين روى
 عنهم الحديث» (ص١٧٩ برقمي ١٦٥ و١٦٦).

٣ ـ ذكر أبو عوانة في «مستخرجه» (٨١٨٠/١٤٨/٥) قول أحمد ابن صالح الحافظ: «سألت الناس بالمدينة، فقالوا: لأبي بكر أخ يقال له: القاسم»، وأهل مكة أدرى بشعابها.

2 _ وقد فرق بينهما ابن سعد في «الطبقات» (ص ٢٢٠، ٢١٩ رقمي ٩٣، ٩٣ ما القسم المتمم) حيث ترجم أولاً لأبي بكر، ثم تلاه بالقاسم، وأفاد أن أم أبي بكر: عائشة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، وأن أم القاسم: أم عبدالله بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وهذا قاطع بأنهما اثنان.

٥ ـ وصنع كصنيع ابن سعد: خليفة بن خياط العصفري في «طبقاته» (ص٢٦٢)،
 فترجم لهما، وفرق بين أميهما.

٦ أن القاسم كنيته: أبو محمد، ولم أقف على أحد كناه أبا بكر، وكذا أبو بكر،
 يقول فيه أبو حاتم: (لا يسمى)، يعني مشتهر بكنيته. فهذا كالتصريح بالتفريق بينهما.

فهذه الدلائل وغيرها قد يظهر للمتأمل، مما يثبت القول بأن أبا بكر بن عبيدالله، ليس هو القاسم بن عبيدالله وإنما هما أخوان.

وأما الثانية: وهي ثبوت سماع أبي بكر بن عبيدالله بن عبدالله بن عمر، من جده عبدالله بن عمر.

١ ـ فقد صرح الحميدي في روايته عن ابن عيينة، بسماع أبي بكر من جده ابن

عمر، وكذا صرح جويرية في روايته عن مالك بهذا السماع، وقد سبق هذا في موضعه.

Y _ ثم إن فرض عدم ثبوت هذا التصريح، فرواية أبي بكر عن جده ممكنة، وقد روى عن ابن عمر من هو أصغر من أبي بكر، ولم ينف أحد من أهل العلم سماعه منه، بيد أنه ليس من المدلسين. وهذا هو ما أشار إليه ابن عبد البر في قولته: «وغير مستنكر أن يرويه أبو بكر هذا، عن جده عبد الله بن عمر، وقد روى عن عبدالله بن عمر من حفدته: محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن واقد بن عبدالله بن عمر، وروى عنه من دون هؤلاء في السن».

وليس كل من في الصحاح قد نقل إلينا تصريحهم بالسماع من شيوخهم ؛ فالحجة على النافي. وقد علمنا أن الذي شكك بعضهم في سماع أبي بكر من جده، هو وجود الواسطة بين القاسم وبين ابن عمر، على زعم أن القاسم هو أبو بكر، ومادام أن الصحيح الثابت أنهما رجلان ؛ فلا محل لذلك التشكك في سماع أبي بكر من ابن عمر إذن، والله أعلم.

" - ثم إن مسلمًا أخرج هذا الإسناد في "صحيحه"، مخرج الأصول، ولم ينتقده أحد فيما أعلم؛ إلا الدارقطني فيما نقله رشيد الدين العطار، في "غرر الفوائد المجموعة" (ص٣١٥-٣١٦/ خرشافي)، و(٢/٢٥٧-٧٥٧/ مشهور) حيث قال: "لم يسمع أبو بكر ابن عبيدالله هذا الحديث من جده عبدالله بن عمر. وإنما سمعه من عمه سالم، عن أبيه. والله أعلم". وقد تعقبه الرشيد العطار فقال: "قلت: وقد تابع مالكًا على روايته كذلك: عبيدالله بن عمر، وسفيان بن عيينة. وفي إسناده اختلاف بين رواته. وقد أخرجه مسلم من حديث الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبدالله الأنصاري، بنحوه، والله عز وجل أعلم".

قلت: هكذا أجاب الرشيد -رضي الله عنه- عن قول الدارقطني، والدارقطني إنما

اعترض بعدم السماع، فذكر المتابعات والشواهد والحالة هذه لا يفيد في إثبات ذلك السماع في هذا الطريق المعترض عليه بخصوصه؛ نعم هذا يفيد في صحة أصل الحديث، وهذا ليس موطن النزاع مع الدارقطني، وقد أجبت بحمد الله وعونه ومنه على قول الدارقطني فيما مضى بما فيه مقنم إن شاء الله تعالى.

فإذا تقرر كل ما سبق، فقد وضع أن الوجه الراجع مما سبق من الخلاف على الزهري، إنما هو الأول، وهو: الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن جده ابن عمر، والله أعلم بالصواب.

ثانيا: الخلاف على عمر بن محمد:

اختلف عنه على ثلاثة أوجه كما سبق في التخريج.

الوجه الأول: عمر بن محمد، عن القاسم بن عبيدالله بن عبدالله ابن عمر، عن سالم، عن ابن عمر.

وهذا رواه عنه ثلاثة من أصحابه، هم:

[۱] عبدالله بن وهب. وهو الفقيه الشهير، ثقة حافظ عابد. وانظر: «الكاشف» (٣٠٤٨)، و«التقريب» (٣٦٩٤).

[۲] سفيان الثوري. أمير المؤمنين في الحديث، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رءوس طبقته. وانظر: «الكاشف» (١٩٩٦)، و«التقريب» (٢٤٤٥).

[۳] عاصم بن محمد. ثقة. وانظر: «الكاشف» (۲۰۱۹)، و «تهذيب التهذيب» (۵/۷۰)، و «التقريب» (۳۰۷۸).

وتوبع عمر بن محمد على هذا الوجه؛ فتابعه:

[١] أخوه عاصم بن محمد، وهو المترجم قبل هذا.

[۲] أبو عقيل يحيى بن المتوكل. وهو مجمع على ضعفه. وانظر: «الكاشف» (٦٢٣٦)، و«تهذيب التهذيب» (٢٧٠/١)،

الوجه الثاني: عمر بن محمد، عن أبي بكر بن عبيدالله بن عبدالله ابن عمر، عن سالم، عن ابن عمر.

وهذا رواه عنه:

[۱] سليمان بن بلال. ثقة إمام. وانظر: «الكاشف» (۲۰۷۳)، و "تهذيب التهذيب» (٤/ ١٧٤)، و «التقريب» (٢٥٣٩).

وقد جعل الدارقطني رواية سليمان هذه، متابعة لرواية الثلاثة الذين في الوجه الأول، فقال في «العلل» (٤/ل١/١/أ): «فرواه ابن وهب. . . وقد تابعه سليمان بن بلال». وهذا منه كالإقرار لقول من يجعل أبا بكر والقاسم رجلاً واحدًا، وقد علمت ضعفه، وضعف حجته. وبناءً عليه، فرواية سليمان بن بلال هذه، والتي أَحلَّتُ أبا بكر محل القاسم، تكون شاذة، مخالفة لرواية الثقات الثلاثة المذكورين، الذين رووها-ولكن عن القاسم- على الجادة.

وهذا على افتراض ثبوت هذه المخالفة عن سليمان بن بلال، والذي يظهر لي: أن تعصيب الجناية برأس سليمان بن بلال، ليس من العدل في شيء؛ فإن هذا الوجه رواه ابن الجارود، وأبو عوانة -كما سبق في التخريج- من طريقين، عن محمد بن يحيى الذهلي، وأحمد بن صالح المصري، كلاهما عن إسماعيل بن أبي أويس، عن أخيه أبي بكر عبد الحميد، عن سليمان بن بلال، به.

فمدار هذا الوجه يدور أساسًا على إسماعيل بن أبي أويس، وهو ضعيف مغفل، مع صدقه في نفسه، ويروي عن خاله مالك بن أنس غرائب لا يتابعه عليها أحد، وعن سليمان بن بلال. على حد قول ابن عدي. وقد أكثر البخاري عنه، ومعلوم أن البخاري إنما يروي

عنه صحيح حديثه المتابع عليه. وانظر: «الكامل» (١/ ٥٢٧)، و«الميزان» (١/ ٢٢٢)، والكاشف» (٣٨٨)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٣١٠)، و«التقريب» (٢٠٤).

فيظهر والله أعلم -أن هذا الوجه، والذي فيه إحلال أبي بكر بن عبيد الله، محل القاسم بن عبيدالله، إنما هو خطأ وقع لإسماعيل، ووهم من أوهامه، لم يتابع عليه، فالحمل عليه أولى. وحيتئذ يكون هذا الوجه منكرًا. وقد اختلف الراويان عن إسماعيل في تعيين أبي بكر هذا، فذهب الذهلي إلى أنه القاسم، وسبق قول أحمد بن صالح في كونهما أخوين.

الوجه الثالث: عمر بن محمد، عن سالم، عن ابن عمر.

وهذا رواه عنه:

[1] أبو بدر شجاع بن الوليد السَّكُوني. صالح ورع، صدوق، له أوهام، وأحاديثه عن محمد بن عمرو بن علقمة صحاح. «الكامل» ((1/7))، و«الميزان» ((1/7))، و«الكاشف» ((1/7))، و«الكاشف» ((1/7))، و«الكاشف» ((1/7))، و«الكاشف» ((1/7))، و«الكاشف» ((1/7))،

وبالنظر في رواة الأوجه الثلاثة يظهر أن الراجح منها، هو الأول، وذلك لاتفاق ثلاثة من الثقات الأثبات عليه، وفيهم مثل الثوري، وأما الثاني والذي رواه إسماعيل بن أبي أويس عن أحيه، عن سليمان بن بلال، وأبدل أبا بكر بالقاسم، فهو من أغلاط إسماعيل، ولا يثبت عن سليمان، فهو منكر إذن. وكذلك هذا الوجه الثالث، وقد خالف فيه شجاع بن الوليد، الثقات الثلاثة المذكورين، فأسقط القاسم من الإسناد، وهو أيضًا منكر.

قال الدارقطني في «العلل» (٤/ل١٣٤/أ): «ورواه عمر بن محمد العمري، واختلف عنه: فرواه ابن وهب، عن عمر بن محمد، عن القاسم بن عبيدالله، عن سالم، عن أبيه. وخالفه أبو بدر، ورواه عن عمر بن محمد، عن سالم، لم يذكر بينهما القاسم بن عبيدالله. والصحيح قول ابن وهب عن عمر بن محمد. . ». والله تعالى أعلى وأعلم.

الخلاص___ة:

بعد استعراض أوجه الخلاف بين رواة هذا الحديث على الزهري، وعمر بن محمد العمري، والنظر فيها؛ ظهر لي:

أن الصحيح من حديث الزهري، هو ما يرويه عنه عامة أصحابه، وهم أهل الوجه الأول، وفيهم أثبت الناس فيه، عنه، عن أبي بكر بن عبيدالله بن عبدالله بن عمر، مرفوعًا. وأن الوجهين الآخرين عن الزهري، وهما: الزهري عن سالم عن ابن عمر، والزهري عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، فكلاهما غير محفوظ.

وكذا ظهر لنا أن أصح الأوجه عن عمر بن محمد، هو الوجه الأول، وهو ما رواه الأثبات الثقات، الثوري وابن وهب، ومن معهم، عن عمر بن محمد العمري، عن القاسم بن عبيدالله بن عبدالله بن عمر، عن سالم، عن ابن عمر. وأن الوجهين الآخرين عن عمر بن محمد، وهما عمر بن محمد العمري، عن أبي بكر بن عبيدالله بن عبدالله بن عمر، عن سالم، عن ابن عمر، وعمر بن محمد، عن سالم، عن ابن عمر. فكلاهما غير محفوظ؛ بل منكران.

ثم إنه لا تعارض بين الوجه الأول عن الزهري، والأول عن عمر ابن محمد، فهذا معناه أن الطريقين محفوظان.

الحكم على الحديث:

بناءً على ما تقدم شرحه، فالطريقان اللذان بينت -بفضل الله- رجحانهما؛ صحيحان، حسب القواعد التي أصلها المحدثون، ويؤكد ذلك صنيع مسلم -يرحمه الله- فإنه خرَّج في اصحيحه هذين الطريقين أعني طريق الزهري عن أبي بكر بن عبيدالله عن ابن عمر. وطريق عمر بن محمد، عن القاسم بن عبيدالله، عن سالم، عن ابن عمر. وأعرض عن بقية الطرق المعلولة. والحمد لله رب العالمين.

[١٢١] رَوَاه سِنانُ، عَنْ عَبْد المَلك بْن عُمَيرٍ، عَنْ سَالِم البَرَّادِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً. وَرَوَاهُ ابنُ أَبِي خَالِد، عَنْ سالم البَرادِ، عَن ابْنِ عُمَرَ.

وَالحَدِيثُ عِنْدِي حَدِيثُ أَبِيْ هُرِيرَةً؛ وَحَديثُ ابنِ أَبِيْ خَالِدٍ وَهَمَّ؛ يَعْنِي: حَدِيثَ: (مَنْ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ).

[۱۲۱] هذا الحديث مداره على أبي عبد الله سالم البراد رحمه الله تعالى، واختلف عنه على وجهين:

أما الوجه الأول: فهو سالم البراد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وقد رواه عن سالم، عبد الملك بن عمير.

فأخرجه أحمد في «مسنده» (٩٩٠٤/ / رقم ٩٩٠٤)، عن محمد بن جعفر. ووقع فيه: «من تبع جنازة أو قال من صلى عليها» شك شعبة.

وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (١/ ٣٩٦/ ٤٣٤)، عن وهب بن جرير.

والبخاري في «التاريخ الكبير» (١٠٨/٤/ ترجمة ٢١٣٥)،قال: قال حجاج بن محمد.

وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٨٧/ ترجمة ١٥٣٤) من طريق عصام ابن يوسف.

أربعتهم عن شعبة بن الحجاج، عن عبد الملك بن عمير به.

وقرن حجاجُ بن محمد، وعصامُ بن يوسف، مع عبد الملك: القاسم بن أبي بزة، وسيأتي إن شاء الله.

وتابع شعبة على هذا الوجه، أبو عوانة:

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٠٩/٤/ ترجمة٢١٣٥) تعليقًا عن أبي عوانة، عن عبد الملك به. ولم أظفر به موصولاً؛ إلا أن البخاري رواه في «التاريخ الكبير»

(٢/ ٢٧٤/ ترجمة ٢٤٣٩)، فقال: قال لنا أبو موسى، عن أبي عوانة . . . عن أبي هريرة قوله . . . عن أبي هريرة قوله . هكذا أوقفه على أبي هريرة من طريق أبي عوانة في هذا الموطن من «التاريخ»، ولم أعثر على أحد ذكر هذا الوجه عن أبي هريرة موقوفًا غير البخاري. فلعله روى عن أبي عوانة على الوجهين: مرفوعًا وموقوفًا .

وتابع شعبةَ وأبا عوانةً: عبيدُ الله بْنُ عَمرو، عن عبد الملك.

علقه البخاري في (التاريخ الكبير) (٤/ ١٠٨/ ترجمة ٢١٣٥)، عن عبيد الله.

وتوبع عبدُ الملك بن عمير على هذا الوجه؛ فتابعه القاسم بن أبي بزة.

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٠٨/٤/ ترجمة ٢١٣٥)، قال: قال حجاج بن محمد.

وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٨٧/ ترجمة ١٥٣٤) من طريق عصام ابن يوسف.

كلاهما عن شعبة، عن عبد الملك بن عمير، والقاسم بن أبي بزة، عن سالم البراد

به .

قال ابن عدي: «وقد روى عصام هذا عن الثوري وعن غيره أحاديث لا يتابع عليها».

قلت: لكنه هنا قد توبع، تابعه حجاج بن محمد، كما أفاده البخاري فيما سبق.

وقال الدارقطني في «العلل» (٤/ ل٥٥/ ب بترتيب أبي جهاد): «ورواه عبد الملك بن عمير، والقاسم بن أبي بزة، عن سالم البراد، عن أبي هريرة، وهو أشبه بالصواب».

الوجه الثاني: وهو سالم البراد، عن ابن عمر، عن النبي عَلَيْ .

وقد رواه إسماعيل بن أبي خالد، عن سالم البراد.

أخرجه أحمد (٤٨٣٧/٤٧٣/٨). ومن طريق «مسند أحمد» أخرجه الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ١٤٣).

والترمذيُّ في «العلل الكبير» (ص١٤٨ رقم٧٥٧) عن أحمد بن منيع.

كلاهما عن يزيد بن هارون.

قال الترمذي: «سألت محمدًا عن حديث سالم البراد، عن ابن عمر. فقال: رواه عبد الملك بن عمير، عن سالم البراد، عن أبي هريرة، وهو الصحيح. وحديث ابن عمر ليس بشيء؛ ابن عمر أنكر على أبي هريرة حديثه».

وأخرجه أحمد (٨/ ٢٧٣/ ٤٦٥٠).

والخطيب في «موضح الأوهام» (٢/ ١٤٣) من طريق ابن المديني.

والضياء في «المختارة» (٥/ ل١٣/ ب)، من طريق مسدد.

ثلاثتهم عن يحيى بن سعيد القطان.

وأخرجه الضياء في «المختارة» (٥/ ١٣٥/ ب)، من طريق أحمد ابن منيع، عن يحيى بن سعيد الأموي.

وأخرجه ابن أبي شيبة في امصنفه» (٣/ ١٢/١٢/١٢) عن وكيع.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٠٩/٤/ ترجمة ٢١٣٥) من طريق محمد بن بشر.

وأخرجه الدولابي في «الكني والأسماء» (٢/ ١٤٢٩) من طريق عبد الله.

الستة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن سالم البراد، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. وعلقه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٧٤/ ترجمة ٢٤٣٩) عن إسماعيل بن أبي خالد، ثم قال: «وهذا لايصح؛ لأن الزهري قال عن سالم: أن ابن عمر أنكر على أبي هريرة، حتى سأل عائشة».

وقال الدارقطني في «العلل» (٤/ ل ٩٥/ ب): «وقال قائل: عن إسماعيل بن أبي خالد، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر. ووهم فيه ذلك، وإنما هو عن سالم أبي عبد الله البراد، عن ابن عمر».

النظر في الخلاف:

كما هو ظاهر من التخريج. فقد اختلف عن سالم البراد، على وجهين:

أما الوجه الأول :

سالم البراد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. فرواه عن سالم، اثنان:

[۱] عبد الملك بن عمير. ثقة فاضل من فصحاء الناس، ومن رماه بالاضطراب أو الضعف؛ فإنما ذلك لتغير حفظه قبل موته بسبب كبر سنه، فقد جاوز المائة، بثلاث، وقد أخرج عنه الشيخان، وكان إخراجهم عنه من رواية قدماء أصحابه كشعبة والثوري وغيرهما، ممن روى عنه قبل الاختلاط. وانظر: «شرح العلل» لابن رجب (١٦٣١)، و «تهذيب الكمال» (١٦٣/ ٢٧٠)، و «الكاشف» (٣٤٦٨)، و «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤١١)، و «التقريب» (٤٢٠٠)، و «هدي الساري» (ص٤٤٣).

[۲] القاسم بن أبي بزة. وهو ثقة، قليل الحديث، لم يسمع التفسير من مجاهد سواه. وانظر: «الكاشف» (۲۵۰۳)، و«تهذيب التهذيب» (۸/ ۳۱۰)، و«التقريب» (۵٤٥٢).

وَأَمَا الوجه الثاني: سالم البراد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. فرواه عن سالم:

[۱] إسماعيل بن أبي خالد. وهو ثقة ثبت، من أحفظ الناس، وأصح الناس حديثًا عن الشعبي. وانظر: «الكاشف» (٣٦٩)، و«التقريب» (١/ ٢٩١)، و«التقريب» (٤٣٨).

فالوجه الأول اجتمع على روايته عن البراد، ثقتان؛ نعم؛ تُكلم في عبد الملك بن عمير، ولكن هذا الكلامُ ليس بضاره هنا شيئًا؛ إذ إن مدار الطعن عليه، إنما كان لاختلاطه بسبب كبر سِنّه كما سبق. وما معنا هنا من حديثه، إنما هو من رواية واحد من قدماء أصحابه، وهو شعبة، والبخاري يخرج هذه النسخة في صحيحه، وكذا مسلم؛ بلا نكير، لأمن الاختلاط فيها. ثم إن عبد الملك متابع على هذه الرواية، تابعه القاسم بن أبي بزة، وهو ثقة.

فتفرد به إسماعيل بن أبي خالد عن البراد، وإسماعيل وإن كان من كبار الثقات الأثبات؛ فهذا لا يعصمه من الوهم والغلط، بل الغلط القليل النادر علامة الحفظ، قال ابن معين (٢٦٨٢ الدوري): «من لا يخطىء في الحديث؛ فهو كذاب»، وقال أحمد (١٥٨٦ ثقات ابن شاهين): «ومن يعرى من الخطأ والتصحيف». ولا شك أن مثل إسماعيل بن أبي خالد أوثق بكثير من مثل عبد الملك، وكذا القاسم، ولكن هذا على الأعم الأغلب في مجموع الأحوال، ولا يمنع هذا أن يكونوا في خصوص هذه الرواية أصح قولاً منه، ولهذا نظائر كثيرة في تصرف النقاد من أهل العلل والنقد.

وانطلاقًا مما سبق، فقد صوب النقاد رواية عبد الملك والقاسم، وحكموا بوهم إسماعيل بن أبي خالد في هذه الرواية على الخصوص، واتفقت كلماتهم في بيان هذا الأمر:

١ ـ فقال ابن المديني: «والحديث عندي حديث أبي هريرة، وحديث ابن أبي خالد وهم».

٢ - وتبعه تلميذه النجيب، محمد بن إسماعيل البخاري فقال كما في «علل الترمذي للقاضي ص١٤٨ رقم ٢٥٧»: «رواه عبد الملك ابن عمير، عن سالم البراد، عن أبي هريرة، وهو الصحيح، وحديث ابن عمر ليس بشيء؛ ابن عمر أنكر على أبي هريرة حديثه».

٣ ـ وقد بين البخاري سبب الوهم في هذا الطريق، طريق ابن أبي خالد، فقال في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٧٤/ ترجمة ٢٤٣٩): «وهذا لا يصح؛ لأن الزهري قال عن سالم: أن ابن عمر أنكر على أبي هريرة، حتى سأل عائشة».

قلت: رواية الزهري عن سالم، أخرجها مسلم في "صحيحه" كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنائز واتباعها (٢/ ٢٥٢) رقم (٩٤٥). وليس فيها إنكار ابن عمر على أبي هريرة. وأصل القصة في الصحيحين. وقد نقل الحافظ ابن رجب الحنبلي في «شرح العلل» (٧٩٩/٢) كلام البخاري السابق في بيان سبب الوهم في حديث إسماعيل تحت عنوان: «قاعدة في تضعيف حديث

الراوي إذا روى ما يخالف رأيه»، وذكر أن الإمام أحمد وأكثر الحفاظ قد ضعفوا أحاديث كثيرة بمثل هذا.

٤ ـ قال الدارقطني في «العلل» (٤/ ل ٩٥/ ب): «واختلف فيه عن سالم البراد... وذكر الوجه الأول... ثم قال: ورواه عبد الملك ابن عمير والقاسم بن أبي بزة، عن سالم البراد، عن أبي هريرة، وهو أشبه بالصواب».

٥ _ قال الحافظ ابن حجر في (إتحاف المهرة» (٨/ ٤٣٥/ ٩٧١٦): (أعل البخاري هذا الحديث [يعني حديث ابن أبي خالد، عن البراد، عن ابن عمر]... وقد راج هذا السند على الحافظ الضياء؛ فأخرج هذا الحديث في المختارة، وهو معلول كما ترى».

الخلاصة والحكم على الحديث:

فخلاصة الأمر أن الوجه الأول، وهو البراد، عن أبي هريرة هو الصحيح الراجح، وأن الوجه الثاني وهو البراد، عن ابن عمر، وهم من إسماعيل بن أبي خالد.

والحديث من طريقه الراجح صحيح الإسناد، فسالم البراد ثقة، وثقة ابن المديني، وابن معين، وقال عطاء: كان أوثق من نفسي «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٨٤).

والحديث أصله في الصحيحين من رواية أبي هريرة، وعائشة.

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٣/ ٢٣٣): "وقع لي حديث الباب، من رواية عشرة من الصحابة غير أبي هريرة وعائشة: من حديث ثوبان عند مسلم، والبراء وعبد الله بن مغفل عند النسائي، وأبي سعيد عند أحمد، وابن مسعود عند أبي عوانة، وأسانيد هؤلاء الخمسة صحاح. ومن حديث أبي بن كعب عند ابن ماجه، وابن عباس عند

البيهقي في «الشعب»، وأنس عند الطبراني في «الأوسط»، وواثلة بن الأسقع عند ابن عدي، وحفصة عند حميد بن زنجويه في «فضائل الأعمال»، وفي كل من أسانيد هؤلاء الخمسة ضعف»اهـ. والله أعلم بالصواب.

* * *

[١٢٢] _ قَالَ عَلِيٍّ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرة، عنِ النبيِّ ﷺ: «مَنْزِلنَا غَدًا إنْ شاءَ الله بالخيفِ(١)، عند الضحى». رَواه الزُّهريُ، فَاختُلِفَ عَلَى الزهريِّ في إسْنَادِهِ:

فَرَوَاهُ الأَوْزَاعِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بنُ سَعْدٍ، والنُّعْمَانُ بنُ رَاشِدٍ، وإبراهيمُ ابنُ إِسْمَاعِيلَ بنِ مُجمِّع، كُلُّهم، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلمَةَ، عن أَبِي هُرَيرةً.

إِلاَّ أَنَّ مَعْمَرًا أَدرَجَهُ في حَدِيثِ عَلىٌ بن حُسَينٍ، عَنْ عَمْرو بن عثمانَ، عنْ أَسَامَة بْنِ زيدٍ: "وَهَلْ تَرَكَ لِي عقيلٌ مَنْزِلاً"، فَأَدْرَجَ الكلامَ فيهِ، (منزلنا غَدًا).

وَقَدْ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي حَفْصَة، عَنِ الزُّهريِّ، عَنْ عَلِيٍّ بنِ حُسينٍ، عَنْ عَمْروِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَسَامَةَ، ولَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: (وَمَنْزِلُنَا بِالْخِيْقِ).

[١٢٢] أولاً: التخريج:

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

وقال سلامة، عن عقيل. ويحيى بن الضحاك، عن الأوزاعي: أخبرني ابن شهاب. وقالا: بني هاشم وبني المطلب. قال أبو عبد الله: ابن المطلب أشبه. هذا لفظ البخاري (١٥٩٠).

الثاني: الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه، أنه قال: يا رسول الله، أتنزل في دارك بمكة؟ فقال: «وهل ترك لنا عقيل من

⁽١) الخيف، هو المكان المرتفع، والمرادبه هنا: خيف مني. وانظر: ﴿أَسَاسِ البَّلَاغَةِ ﴿ ١/ ٢٥٨).

رباع أو دور» وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب، ولم يرثه جعفر، ولا علي شيئًا؛ لأنهما كانا مسلمين، وكان عقيل وطالب كافرين. هذا لفظ مسلم (١٣٥١).

الثالث: الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد قال: قلت: يا رسول الله، أين تنزل غدًا-في حجته-؟ قال: «وهل ترك لناعقيل منزلاً؟»، ثم قال: (نحن نازلون غدًا بخيف بني كنانة المحصب، حيث قاسمت قريش على الكفر). وذلك أن بني كنانة حالفت قريشًا، على بني هاشم أن لا يبايعوهم، ولا يؤووهم. قال الزهري: والخيف الوادي. هذا لفظ البخاري (٣٠٥٨).

فأما الوجه الأول: وهو: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ، من الغديوم النحر، وهو بمنى: «نحن نازلون غدًا بخيف بني كنانة، حيث تقاسموا على الكفر».

فرواه عن الزهري من أصحابه:

١-الأوزاعي.

۲-يونس بن يزيد.

٣-شعيب بن أبي حمزة.

٤-إبراهيم بن سعد.

٥-عقيل بن خالد.

٦-النعمان بن راشد.

(١) فأما طريق الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، رضي الله عنه. فرواه عنه:

[١] الوليد بن مسلم. وهذا أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب الحج، باب نزول النبي ﷺ مكة (٣/ ٥٢٩/ رقم ١٥٩٠/ مع الفتح) عن الحميدي.

ومسلم في كتاب الحج، باب استحباب النزول بالمحصب يوم النفر والصلاة به

(٢/ ٩٥٢/ ١٣١٤) عن أبي خيثمة زهير بن حرب.

وابن خزيمة في كتاب المناسك، باب استحباب النزول بالمحصب استنانًا بالنبي على (٤/ ٣٢١/ ٢٩٨١). عن الحسين بن حريث، ومن طريق ابن خزيمة أخرجه أبو نعيم في (مستخرجه على صحيح مسلم) (٣/ ٣٨٩/ ٣٨٩).

وأخرجه أبو نعيم كذلك في الموضع السابق، من طرق عن على ابن المديني، وعبد الرحمن بن إبراهيم بن دحيم.

خمستهم، عن الوليد بن مسلم به.

وقد صرح الوليد في جميع طبقات الإسناد بالسماع، فأمنًا تسويته.

قال الحافظ ابن حجر في (فتح الباري) (٣/ ٥٢٩-٥٣٠):

«ويختلج في خاطري: أن جميع ما بعد قوله: (يعني المحصب)، إلى آخر الحديث، من قول الزهري، أدرج في الخبر؛ فقد رواه شعيب-كما في هذا الباب-، وإبراهيم بن سعد-كما سيأتي في السيرة- ويونس-كما سيأتي في التوحيد-كلهم عن ابن شهاب، مقتصرين على الموصول منه، إلى قوله: (على الكفر) ومن ثم؛ لم يذكر مسلم في روايته شيئًا من ذلك».

قلت: إن كان مراد الحافظ-رحمه الله تعالى-أن مسلمًا لم يذكر شيئًا من ذلك في الأصول؛ فنعم. وإلا؛ فعند مسلم (١٣١٤) متابعة مثل ذلك، والله أعلم.

[٢] عمر بن عبد الواحد. وهذا أخرجه أبو داود في «السنن» في كتاب المناسك، باب في التحصيب (٢/ ٢١ / ٢٠١١)، عن محمود بن خالد، عنه.

[٣] بشر بن بكر (١). أخرجه ابن خزيمة في اصحيحه ا (٢١ /٣)، عن بخر (٢) بن

⁽۱) تصحف في «صحيح ابن خزيمة» إلى (بكير)، والتصويب من (إتحاف المهرة» (۱۱/ ۱/۳/۱/رقم ۲۰۸۰)، وانظر: «تهذيب الكمال» (٤/ ٩٥).

⁽٢) تصحف في «صحيح ابن خزيمة» إلى (محمد)، والتصويب من (إتحاف المهرة» (١٦/ ١/١٣٣/ رقم٥٨٥٠)، =

نصر، ويونس بن عبد الأعلى، عنه به.

[٤] محمد بن مصعب. أخسرجه أبسو عسوانية في «مستخسرجه» (١٦/ ١/ ١٨٤ / رقم ٢٠٤٨ و إتحاف المهرة)، والخطيب في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٦٦٢ / رقم ٧٥ / ١٤- ١٤) من طرق عنه.

[0] يحيى بن الضحاك. أخرجه البخاري في الحج، باب نزول النبي ﷺ مكة (٥/ ١٥٨٩/٢٥٩) تعليقًا فقال: وقال سلامة: عن عُقَيل، ويحيى بن الضحاك عن الأوزاعي.

ووصله أبو عوانة في «مستخرجه» (١٦/ ١/ ١٢٤/ رقم ٢٠٤٨٥ إتحاف المهرة)، عن أبي أمية، عنه.

وعلقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٥/ ٢٤٦)، عن الأوزاعي.

(٢) وأما طريق يونس بن يزيد، عن الزهري، عن أبي سلمة عن أبي هريرة، رضي الله عنه.

فأخرجه مسلم في اصحيحه (٢/ ٩٥٢/١)، عن حرملة بن يحيى.

والبخاري في «صحيحه» كتاب التوحيد، باب في المشيئة والإرادة (١٣/ ٤٥٧/ رقم ٧٤٧٩) تعليقًا، قال: قال أحمد بن صالح.

قال الحافظ في «تغليق التعليق» (٥/ ٣٥٢): «وقع في بعض الروايات، في «الأطراف» لأبي مسعود، في هذا الحديث: (وقال لي أحمد بن صالح)، والذي وقع في رواياتنا كلها: (وقال أحمد بن صالح)، ليس فيه (لي). ولا (حدثنا) ولم يصله مع ذلك هنا!.

وانظر اتهذيب الكمال؛ (٤/ ١٦).

وقد أقر المزي ما وقع في بعض روايات «أطراف أبي مسعود»، في «تحفة الأشراف» (١٥٨/١١) وتعقبه الحافظ في «النكت الظراف» بقوله «قلت: الذي في جميع النسخ: (قال) مجردة».

وقد وصل الحافظ هذا التعليق في «هدي الساري» (ص٧٥) بقوله: «ورواية أحمد ابن صالح في «الزهريات» للذهلي». والله أعلم.

وأخرجه الخطيب في «الفصل للوصل» (٢/ ٦٦٢/ رقم ٧٥/ ١٧) من طريق حرملة ابن يحيى.

كلاهما (حرملة وأحمد بن صالح)، عن ابن وهب، عن يونس به.

(٣) وأما طريق إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة،
 رضى الله عنه.

فأخرجه البخاري في (صحيحه) كتاب مناقب الأنصار، باب تقاسم المشركين على النبي على النبي على الله الله عن عبد العزيز بن عبد الله .

وأخرجه كذلك في كتاب المغازي (٧/ ٢٠٧/ ٤٢٨٥)، عن موسى بن إسماعيل.

وأخرجه الخطيب في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٦٦١/ رقم ٧٥/ ١٠) من طريق على بن عاصم.

وأخرجه ابن مردويه في «الأمالي» (ص١٦٢، رقم٢١)، والخطيب في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٦٦١/ رقم ١٢/٧٥) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد.

أربعتهم، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري به.

(٤) وأما طريق شعيب، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، رضي الله عنه.

فأخرجها البخاري في الحج، باب نزول النبي ﷺ مكة (٣٠/ ٥٢٩/ ١٥٨٩)، وكذا في التوحيد، باب في المشيئة والإرادة (٧٤٧٩/٤٥٧/١٣) عن أبي اليمان.

وأخرجه الخطيب في «الفصل» (٢/ ٦٦٠/ رقم ٧٥/ ٦) من طريق أبي اليمان، عن شعيب، عن الزهري به.

(٥) وأما طريق عُقَيل، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، رضي الله عنه.

فأخرجه البخاري تعليقًا في الحج باب نزول النبي ﷺ مكة (٣/ ٥٢٩/ ١٥٩٠)، قال: وقال سلامة: عن عُقَيل.

وهذا وصله ابن خزيمة في «صحيحه» كتاب المناسك، باب ذكر الدليل على أن النبي على أن النبي على أن علمهم وهو بمنى أن ينزل بالأبطح (٤/ ٣٢٢/ ٢٩٨٤)، عن محمد بن عزير الأيلي، عن سلامة بن روح به.

وأخرجه الخطيب في «الفصل» (٢/ ٦٦٠/ رقم ٧/٧) من طريق الليث بن سعد. كلاهما (سلامة والليث)، عن عُقيل به.

قال ابن خزيمة: اسؤال النبي ﷺ أين ينزل غدًا في حجته، إنما هو عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، فأما آخر القصة: (لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم) فهو عن علي بن حسين، عن عمرو ابن عثمان، عن أسامة. ومعمر فيما أحسب واهمًا في جمعه القصتين في هذا الإسناد، وقد بينت علة هذا الخبر في كتاب الكبير».

(٦) وأُما طريق النعمان بن راشد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، رضى الله عنه.

فأخرجه الخطيب في «الفصل للوصل» (٢/ ١٦٠/ رقم (Λ/ V) من طريق ابن المديني، عن وهب بن جرير، عن جرير، عن النعمان بن راشد به .

وأما الوجه الثاني: الزهري، عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان، عن أسامة ابن زيد رضي الله عنه، أنه قال: يا رسول الله، أتنزل في دارك بمكة؟ فقال: «وهل ترك لنا عَقِيل من رِبّاع أو دُورٍ». وكان عَقِيل ورث أبا طالب هو، وطالب، ولم يرثه جعفر، ولا علي شيئًا؛ لأنهما كانا مسلمين، وكان عَقِيل وطالب كافرين. هذا لفظ مسلم (١٣٥١). فهذا رواه عن الزهري من أصحابه:

- ١ _ يونس بن يزيد.
- ٢ _ زمعة بن صالح.
- ٣ _ صالح بن كيسان.
- ٤ ـ محمد بن أبي حفصة.
 - ٥ _ سفيان بن حسين.
 - ٦ _ معمرين راشد.

(١) فأما طريق يونس بن يزيد، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، رضى الله عنه.

فأخرجه البخاري في الحج، باب توريث دور مكة وبيعها وشراؤها (١٥٨٨/٥٢٦) عن أصبغ.

ومسلم في الحج، باب النزول بمكة للحاج وتوريث دورها (٢/ ٩٨٤/ ١٣٥١) عن حرملة بن يحيى. ومن طريق حرملة أخرجه ابن حبان في «صحيحه» في الإجارة، باب ذكر الخبر الدال على إباحة أخذ الأجرة على سكنى بيوت مكة (١١/ ٢٢ / ٥١٤٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» في كتاب الفرائض (٢/ ٢١٨).

وأخرجه مسلم في الموضع السابق، عن أبي الطاهر. ومن طريق أبي الطاهر أخرجه الخطيب في «الفصل للوصل» (٢/ ٦٦٣/ رقم ٧٥/ ١٦).

وأخرجه ابن ماجه، في كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك

(٢/ ٩١٢/ ٢٧٣٠)، عن أحمد بن عمرو بن السَّرْح.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في المناسك، باب دور مكة (٤/ ٢٨٤/ ٢٢٤١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٤٩)، ومحمد بن نصر المروزي في «السنة» (ص٥٠١ رقم ٩٣٠) عن يونس بن عبد الأعلى. ومن طريق يونس هذا أخرجه الدارقطني في «السنن» (٣/ ٦٢/ ٢٣٩)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٦/ ١٩٥/ ١٧٤١).

وأخرجه محمد بن نصر المروزي في «السنة» (ص١٠٥ رقم، ٣٩) عن بحر بن نصر، ومن طريق بحر أخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء، باب ذكر أخبار سيد المرسلين (٣/ ٤٢٣٤).

قال الحاكم: «قد احتج الشيخان بهذا الحديث» ووافقه الذهبي.

ستتهم، عن عبدالله بن وهب، عن يونس بن يزيد، عن الزهري به.

وتوبع عبدالله بن وهب عن يونس، تابعه القاسم بن مبرور:

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦/ ٢٨٧/ ترجمة ٥٣٧٦ عمرو بن عثمان).

(٢) وأما طريق محمد بن حفصة، عن الزهري، عن على بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضى الله عنه.

فأخرجه البخاري في المغازي، باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح (٧/ ٢٠٦/ ٤٨٢) عن سليمان بن عبد الرحمن، عن سعدان بن يحيى، عن محمد بن أبي حفصة.

وأخرجه مسلم في الحج (٢/ ٩٨٥/ ١٣٥١)، عن محمد بن حاتم.

وأخرجه أحمد في «المسند»، ومن طريق أحمد أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» (٤/ ٣٠٠/ رقم ٧٥/ ٣).

وأخرجه الدارقطني في «السنن» (٣/ ٦٢/ ٢٣٨)، والبيهقي في «دلائل النبوة» في باب خطبة النبي ﷺ عام الفتح وفتاويه وأحكامه بمكة على طريق الاختصار (٥/ ٩١)، من

طريق عباس بن محمد .

وأخرجه الدارقطني في «السنن» (٣/ ٦٢/ ٢٣٨) من طريق محمد ابن الخليل المخرمي.

وأخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٣/ ٢٦١/ ٢٠٩٠) عن محمد ابن سليمان.

وأخرجه الخطيب في «الفصل للوصل» (٢/ ٢٥٨/ رقم ٧٥/ ٢) من طريق محمد بن معمر .

وأخرجه الخطيب في «تالي تلخيص المتشابه» (٢/ ٣٢٥/ ٣٢٥)، وفي «الفصل للوصل» (٢/ ٦٥٨/ رقم ٧٥/ ٤)، من طريق علي بن المديني .

سبعتهم (من محمد بن حاتم إلى ابن المديني)، عن روح بن عبادة. كلاهما (سعدان، وروح)، عن محمد بن حفصة به.

قال ابن المديني -كما في "الفصل للوصل" -: "لم يزد على هذا الكلام، ويدل أن الحديث هكذا: أن سفيان حدثنا قال: حفظنا من عمرو بن دينار، عن محمد بن علي بن الحسين قال: قيل للنبي على النبي على -حين قدم مكة -: أين تنزل؟ قال: "وهل ترك لي عَقِيل من ظل بمكة". قال علي: لم يذكر في حديثه (قصة بني كنانة)، وما أشك أن محمد بن علي بن حسين إنما أخذ هذا الحديث عن أبيه علي بن الحسين". وانظر: "فتح الباري" (٢/ ٤٥٢).

(٣) وأما طريق زمعة بن صالح، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن
 عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه:

فأخرجه مسلم في الحج (٢/ ٩٨٥/ ١٣٥١) مقرونًا بابن أبي حفصة، والدارقطني

في (السنن) (٣/ ٦٢/ ٢٣٨) من طريق روح بن عبادة.

وأخرجه الدارقطني في «السنن» (٣/ ٦٢/٣٧)، والخطيب في «الفصل للوصل» (٢/ ١٥٩/ رقم ٥٧/ ٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/ ٨٨/٤٦)، من طريق مهران ابن أبي عمر.

كلاهما عن زمعة ^(١)بن صالح به.

(٤) وأما طريق صالح بن كيسان، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضى الله عنه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٦٨/ ١٦) من طريق ابن المديني، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن صالح به.

(٥) وأما طريق سفيان بن حسين، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٦٨ / ٤١٢) من طريق سويد بن عبد العزيز، عن سفيان بن حسين به .

(٦) وأما طريق معمر بن راشد، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضى الله عنه.

أخرجه مسلم في «صحيحه» في الحج (٢/ ٩٨٤) عن محمد بن مهران، وعبد بن حميد، وابن أبي عمر، عن عبد الرزاق، عن معمر، به.

ومن طريق ابن أبي عمر: أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» (٤/ ٣٠/ ٣١٤٥).

⁽۱) تصحف في «سنن الدارقطني» (٣/ ٢٢/ ٢٣٨) إلى (معاوية)، والتصويب من «إتحاف المهرة» (١/ ٢٠٨/ ١٧٧)، وانظر: «تهذيب الكمال» (٩/ ٣٨٦).

وأخرجه النسائي في «الكبرى» عن معمر مقرونًا بالأوزاعي وسيأتي، بعده.

قال ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/ ٣٢٩ – ٣٣٠/ ٤٥٤): «وروى معمر القصتين كلتيهما: (لا يرث)، و (وهل ترك لنا عَقِيل من دار ومنزل)».

 (٧) وأما طريق الأوزاعي، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه.

أخرجه النسائي في «الكبرى» في المناسك، باب دور مكة (١٤٩/٤٤) عن إسحاق بن منصور، قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر والأوزاعي، عن الزهري، به.

قال النسائي: «حديث الأوزاعي غير محفوظ».

تنبيه: أخرج ابن عساكر هذا الحديث في «تاريخ دمشق» (٢٨٨/٤٦) من طريق يونس بن حبيب، عن أبي داود الطيالسي، عن عبدالله بن بديل، عن الزهري به. وذكر فيه (وهل ترك لي عقيل منزلاً). ولكني يغلب على ظني أن هذا الطريق بهذا المتن غلط، لا أدري ممن هو، وذلك لأمرين:

١ - أن أبا داود أخرجه في «مسنده» (٢/ ٢٢/ ٦٦٥) بهذا الإسناد، مقتصرًا على:
 «لا يرث المسلم الكافر»، ولم يذكر: «وهل ترك لي عقيل منزلاً».

٢ - أن الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٦٨) قد رواه أيضًا من طريق أبي داود في «مسنده» عن عبدالله بن بديل، ولم يذكر فيه: «وهل ترك لي عقيل منزلاً»؛ بل نص على أن هذه الزيادة، لم يزدها إلا معمر، وسفيان بن حسين، وصالح بن كيسان. فالله أعلم. ولذلك لم أجعل عبدالله بن بديل فيمن روى هذا الوجه عن الزهري.

وأما الوجه الثالث: الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد قال: «وهل ترك لنا

عقِيل منزلاً؟»، ثم قال: «نحن نازلون غدًا بخيف بني كِنَانةَ المحصَّب، حيث قاسمت قريشٌ على الكفر». وذلك أن بني كنانة حالفت قريشًا علي بني هاشم أن لا يبايعوهم، ولا يؤووهم. قال الزهرى: والخيف الوادي. هذا لفظ البخاري (٣٠٥٨).

فرواه عن الزهري من أصحابه:

معمر بن راشد. ٢ ـ الأوزاعي.

(١) فأما طريق معمر، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد.

فرواه عبد الرزاق بن همام الصنعاني في المصنفه في كتاب أهل الكتاب، باب لا يتوارث أهل ملتين (٦/ ١٤/ ١ ٩٨٥)، عن معمر مقرونًا بالأوزاعي. وعن عبدالرزراق عن معمر وحده:

أخرجه البخاري في «صحيحه» في الجهاد والسير، باب قول النبي ﷺ لليهود: «أسلموا تسلموا» (٦/ ٢٠٢/ ٣٠٥٨)، عن محمود بن غيلان.

ومن طريق البلخي، عن الفربري، عن البخاري أخرجه ابن حزم في «حجة الوداع» (ص٠٢٢/ رقم٢٠).

ووقع في بعض نسخ البخاري (عبدالله)، فقال الحافظ (٦/ ٢٠٣ فتح): «هو: ابن المبارك، وهذه رواية أبي ذر وحده. وللباقين (عبدالرزاق)، بدل (عبدالله)، وبه جزم الإسماعيلي وأبو نعيم».

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في المناسك، باب دور مكة (٤٢٤٢/٢٤٩/٤) عن محمد بن رافع. ومن طريق ابن رافع أخرجه البيهقي في «الكبرى» في الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر (٢١٨/٦).

وأخرجه ابن ماجه في المناسك، باب دخول مكة (٢/ ٩٨١/ ٢٩٤٢)، وابن

خزيمة في المناسك (٤/ ٣٢٢/ ٢٩٨٥)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٣/ ٢٥٣/ ٢٠٧٤) عن محمد بن يحيى، ومن طريق محمد ابن يحيى أخرجه الدارقطني في «السنن» (٣/ ٢٢/ ٢٤٠)، والبيهقي في «الكبرى» في الفرائض باب لا يرث المسلم الكافر (٢/ ٢١٨).

وأخرجه أحمد في «مسنده»، وعن أحمد أخرجه أبو داود في «سننه» في كتاب المناسك، باب التحصيب (٢/٢١٦/٢)، وكذا في كتاب الفرائض، باب هل يرث المسلم الكافر (٣/ ٢٠١٠/٢١٥). ومن طريق أحمد في «مسنده» أخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» في مسائل ما يصح بيعه وما لايصح (٦/ ١٩٤/ ١٧٤٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٢٥٦).

وأخرجه أبو عوانه في «مستخرجه» (٣/ ٤٣٦/ ٥٩ ٥)، عن محمد بن إسحاق بن الصباح، وحمدان السلمي.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» في الحج، باب الصلاة في المحصب والنزول بها (٥/ ١٦٠)، من طريق ابن المديني.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ١٦٨/ ٤١٣) عن إبراهيم بن سويد.

وعلقه ابن عبد البر في (التمهيد) (١٥/ ٢٤٦) عن معمر.

الثمانية (من محمود بن غيلان، إلى إبراهيم بن سويد)، عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، به.

(٢) وأما طريق الأوزاعي، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد.

فرواه عبد الرزاق بن همام الصنعاني في «مصنفه» في كتاب أهل الكتاب، باب لا يتوارث أهل ملتين (٦/ ١٤/١٥)، عن الأوزاعي، مقرونًا بمعمر. وأخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (٣/ ٤٣٦/ ٥٥ ٥) عن محمد ابن علي النجار، عن عبد الرزاق عنهما، به.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٧/ ٣٦-٣٧/ ٢٥٨٢) من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي منفردًا، عن الزهري به.

قال البزار: «وهذا الحديث الذي رواه الأوزاعي، قد رواه أيضًا غير الأوزاعي، عن الزهري، عن عن عن عن عن النبي على الأوزاعي، عن النبي على النبي الله المروبن عثمان، عن أسامة، عن النبي الله المروبن عثمان المروبن عن النبي المروبن عثمان المروبن المروب

النظر في الخلاف:

لقد سبق في التخريج أن هذا الحديث روي على ثلاثة أوجه:

أولاها: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: «نحن نازلون غدا بخيف بني كنانة».

ثانيها: الزهري، عن على بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد: «وهل ترك لنا عقيل منزلاً».

ثالثها: الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد: «نحن نازلون غدًا بخيف بني كنانة»، «وهل ترك لناعقيل منزلاً» القصتين معًا.

فأما الوجه الأول: فرواه عن الزهري ستة من أصحابه، وهم:

۱ عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي. شيخ الإسلام الحافظ الفقيه الزاهد، ثقة جليل. وهو على قلة حديثه عن الزهري؛ إلا أنه من أثبت الناس فيه. وانظر: «تاريخ الدارمي عن ابن معين» (رقم٢٢-٣٢)، و«شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٤٨١)، و«تهذيب الكمال» (٧١/ ٣٩٦٧)، و«الكاشف» (رقم ٣٢٧٨)، و«التقريب» (٣٩٦٧).

٢ _ يونس بن يزيد. ثقة ثبت، من أعلم أصحاب الزهري به، وأكثرهم له ملازمة،

.....

على وهم قليل يقع له في الزهري. وربما جاء بالشيء المنكر، وكان الإمام أحمد سيئ الرأي فيه جدًّا، وقدم عليه غيره. وانظر: «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٤٨١)، و«تهذيب الكمال» (٣٢/ ٥٥١)، و«الكاشف» (رقم ٦٤٨٠)، و«التقريب» (٧٩١٩).

٣ - شعيب بن أبي حمزة. ثقة متقن، بديع الخط، ومن أثبت الناس في الزهري، وكان لزمه لزومًا طويلًا، وكتابه في غاية الصحة. وانظر: «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٤٨٢)، و«تهذيب الكمال» (١٦/ ١٦٥)، و«الكاشف» (رقم ٢٢٨٦)، و«التقريب» (٢٧٩٨).

٤ - إبراهيم بن سعد. ثقة حجة، تكلم بعضهم في سماعه من الزهري لصغر سنه حينئذ، وقد سوى ابن معين بينه وبين الليث بن سعد في الزهري، وهو صحيح الكتاب. وانظر: «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٤٨٣/٥٥)، و«تهذيب الكمال» (٨/ ٨٨)، و«الكاشف» (رقم ١٣٨)، و«التقريب» (١٧٧).

٥ - عُقَيل بن أبي خالد ثقة ثبت، من أثبت أصحاب الزهري، وكان صاحب كتاب، وحافظًا. وانظر: «شرح العلل» لابن رجب (٤٨٣/٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٤٢/٢٠)، و«الكاشف» (رقم ٣٨٦٠)، و«التقريب» (٤٦٦٥).

٦ النعمان بن راشد. سبق ترجمته في حديث: ﴿إذا أكل أحدكم».

وأما الوجه الثاني: فرواه عن الزهري سبعة من أصحابه، وهم:

ا ـ يونس بن يزيد. سبق ترجمته في الوجه الأول، وهو ثقة ثبت، من أعلم أصحاب الزهري به، وأكثرهم له ملازمة، على وهم قليل يقع له في الزهري. وربما جاء بالشيء المنكر، وكان الإمام أحمد سبئ الرأي فيه جدًا، وقدم عليه غيره.

٢ ـ زمعة بن صالح الجندي. ضعيف، كثير الغلط عن الزهري، وكان رجلاً صالحًا، يهم ولا يعلم. حتى كثرت المناكير في حديثه، ولم يخرج مسلم له إلا هذا

••••••••••••••••

الحديث مقرونًا ومتابعة لا أصلاً. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٣٨)، و«الكاشف» (رقم١٦٥٣)، و«التقريب» (٢٠٣٥).

٣ ـ صالح بن كيسان: سبق في الفقرة (١٢٩)، وهو ثقة ثبت، جامع للفقه والحديث والمروءة، قال أحمد: هو أكبر من الزهري بخ بخ.

٤ محمد بن أبي حفصة. وثقة بعضهم، وهو مع صدقه له أخطاء، وانظر: «تهذيب التهذيب» (١٢٣/٩)، و«الكاشف» (رقم٤ ٤٨٠٤)، و«التقريب» (٥٨٢٦).

مفيان بن حسين. ثقة في غير الزهري باتفاقهم، وأما روايته عن الزهري ففيها
 تخاليط ومقلوبات، تستوجب المجانبة. وانظر: «تهذيب التهذيب» (١٠٧/٤)،
 و«الكاشف» (رقم ١٩٩٠)، و«التقريب» (٢٤٣٧).

٦ معمر بن راشد سبقت ترجمته في الفقرة (١٢٩)، وهو ثقة ثبت فاضل، من أثبت أصحاب الزهري؛ إلا أن في ما حدث به بالبصرة شيئًا.

٧ _ الأوزاعي. سبقت ترجمته مرارًا، وهو ثقة إمام.

وأما الوجه الثالث: فرواه عن الزهري من أصحابه:

١ _ معمر بن راشد سبقت ترجمته في الوجه الماضي.

٢ _ الأوزاعي سبقت ترجمته في الوجه الأول.

وبالنظر في أحوال رواة الأوجه الثلاثة، يتبين أن الوجهين الأول والثاني، محفوظان عن الزهري، وذلك لاتفاق غالب الثقات من أصحاب الزهري عليهما، وهما صحيحان ولا يعكر على هذا قول ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٢٨٨/ ٨٦٠): «سمعت أبي، وذكر حديث الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد قال: قبل للنبي على: أين تنزل بالخيف؟ قال: «وهل ترك لنا عقيل منزلاً فقال أبي: قد تفرد الزهري برواية هذا الحديث».

.....

فإن مثل الزهري في سعة اطلاعه، وتمام حفظه، وكثرة مشايخه، إذا لم يتفرد، فمن يتفرد؟ وإذا لم يقبل تفرده فممن يقبل التفرد؟!

وإنما موضع النزاع هو الوجه الثالث، وهو الذي جمع فيه راويه عن الزهري بين الحديثين في إسناد واحد، وهو الذي يسميه بعضهم إدراجًا، وهو أقرب ما يكون إلى الوهم، بإدخال حديث في حديث.

وقد اختلفت أنظار النقاد حول هذا الوجه، والذي رواه معمر، والأوزاعي، عن الزهري، وجمعوا فيه بين القصتين: «منزلنا غدًا بالخيف»، و«هل ترك لي عقيل منزلاً؟» وخالفوا جميع أصحاب الزهري الذين جعلوا القصة الأولى من حديث أبي هريرة، لا دخل لأسامة بن زيد فيها، والثانية لأسامة بن زيد، لا دخل فيها لأبي هريرة.

وهنا تنازع النقاد في شأن هذه الوجه الثالث، فانقسموا إلى فريقين:

الفريق الأول: ذهب إلى قبول هذا الوجه، واعتباره محفوظًا كسابقيه، وممن ذهب هذا المذهب:

١ ـ أبو عبد الله البخاري شيخ الحفاظ. فقد ذهب إلى قبول هذه الطريق، واعتبارها، وذلك واضح من صنيعه، حيث أخرجها في «صحيحه» (٣٠٥٨) مخرج الأصول.

٢ ـ وهذا الذي ذهب إليه البخاري، هو الذي مال إليه الدراقطني في (علله)
 ١٧٣٨/٢٤٨):

الفقد سئل عن حديث: أبي سلمة، عن أبي هريرة أن رسول الله على قال، حين أراد أن ينفر من منى: النحن نازلون إن شاء الله غدًا بخيف كنانة حيث تقاسموا على الكفر»، يعني بذلك المحصب. الحديث.

فقال: يرويه الزهري، واختلف عنه: فرواه الأوزاعي، وعقيل، وعبدالله بن أبي

•••••••••••••••

زياد، وشعيب بن أبي حمزة، وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

ورواه معمر، وابن أبي حفصة، وزمعة، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد.

وكلاهما محفوظان، ورواه ابن عيينة، عن عمر بن حبيب، عن الزهري مرسلاً، عن النبي ﷺ».

وهذا الذي ذهب إليه هذا الفريق مبني على: أن معمرًا ثقة متقن، ومن أصحاب الزهري الأثبات، والزهري واسع الرواية، ولا يستغرب تحمله الحديث على أكثر من وجه، ومما يستدل به الأثمة كثيرًا على صحة رواية من انفرد بالإسناد، إذا روى ذلك المنفرد مرة أخرى الحديث بالإسناد الذي رواه به الجماعة، وهذا حاصل هنا. وراجع أمثلة لصنيعهم هذا في «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٧١٩ وما بعدها).

وأما الفريق الثاني: فذهب إلى أن هذا الوجه الثالث وهم من معمر، وهو من قبيل إدخال متن في متن، ولذلك عدوه في المدرج. وممن ذهب إلى هذا القول:

١ ـ الإمام الكبير علي بن المديني. وقد سبق قوله: «إلا أن معمرًا أدرجه في حديث: علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد: (وهل ترك لي عَقِيل منزلاً)»، فأدرج الكلام فيه، (منزلنا غدًا)».

وقد استدل ابن المديني على حكمه على معمر بالوهم بأمرين:

أولهما: المخالفة، مخالفة معمر لجمهور أصحاب الزهري ممن فصلوا بين الحديثين. وهذا قد أظهرناها، بوضوح من خلال تخريجنا للأوجه الثلاثة فيما مضي.

ثانيهما: قوله بعد أن رواه من الوجه الثاني المحفوظ -كما في «الفصل للوصل» (٢/ ٢٥٩)-: «لم يزد علي هذا الكلام [يعني: وهل ترك لنا عقيل منزلاً]، ويدل أن

الحديث هكذا: أن سفيان حدثنا قال: حفظنا من عمرو بن دينار، عن محمد بن علي بن الحسين قال: قيل للنبي على الله حين قدم مكة -: أين تنزل؟ قال: وهل ترك لي عقيل من ظل بمكة؟). قال علي: لم يذكر في حديثه (قصة بني كنانة)، وما أشك أن محمد بن على بن بمكة؟). قال علي: لم يذكر في حديثه (قصة بني كنانة)، وانظر افتح الباري» (٣/ ٤٥٢).

Y - وممن قال بوهم معمر أيضًا: إمام الأثمة أبو بكر بن خزيمة ، وقد سبق قوله في «صحيحه»: «سؤال النبي على أين ينزل غدًا في حجته ، إنما هو عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة . فأما آخر القصة «لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم» ، فهو عن علي بن حسين ، عن عمرو بن عثمان ، عن أسامة . ومعمر فيما أحسب واهمًا في جمعه القصتين في هذا الإسناد ، وقد بينت علة هذا الخبر في كتاب الكبير».

٣- وكذلك أيضًا حكم بوهم معمر: حافظ المشرق الخطيب البغدادي، حيث أورد الحديث في باب «ذكر المتون المتغايرة التي وصل بعضها ببعض وأدرج في الرواية»، من كتابه الفريد «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٢٥٥ وما بعدها)، ثم قال: «روى معمر، عن الزهري هذا الحديث، هكذا سياقة واحدة، بإسناد واحد. ووهم في ذلك؛ لأنه حديثان بإسنادين مختلفين. فمن أوله إلى آخر قوله: «لايرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم»، يرويه الزهري، عن علي بن الحسين، بالإسناد الذي ذكرناه. وما بعد ذلك إلى آخر الحديث، إنما هو عند الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة. وقد روى محمد بن أبي حفصة، وزمعة بن صالح، عن الزهري: الحديث الأول، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، ولم يذكرا (قصة خيف بني كنانة)، ولا ما بعدها. وروى شعيب بن أبي حمزة، وعقيل بن غلكرا (قصة خيف بني كنانة)، ولا ما بعدها. وروى شعيب بن أبي حمزة، وعقيل بن خالد، والنعمان بن راشد، وإبراهيم بن سعد، أربعتهم: (قصة الخيف) مفردة دون ما قبلها، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وكذلك روى الأوزاعي، عن الزهري قبلها، عن الزهري: الحديثين، الذين من (قصة الخيف إلى آخر الحديث) وروى يونس بن يزيد، عن الزهري: الحديثين، الذين ذكرناهما عن معمر في سياقة واحدة؛ إلا أن يونس بينهما، وميز بينهما، وأفرد كل واحد ذكرناهما عن معمر في سياقة واحدة؛ إلا أن يونس بينهما، وميز بينهما، وأفرد كل واحد

منهم بإسناده عن الآخر).

وهذا الذي ذهب إليه ابن المديني، وابن خزيمة، والخطيب: هو الأقرب إلى أصول هذا العلم الشريف، وتدل عليه قواعده؛ ولذلك يقدم.

الخلاصة والحكم على الحديث:

لقد تبين بعد هذه الجولة مع طرق هذا الحديث أن الراجح المحفوظ من طرقه هما الأول والثاني، وأما الثالث والذي أدخل المتنين أو الحديثين على إسناد واحد، فهذا وهم من راويه، وهو معمر بن راشد. وأما متابعة الأوزاعي لمعمر على هذا الوهم؛ فلا يحفظ هذا عن الأوزاعي، وإنما المحفوظ عن الأوزاعي هو الوجه الأول، والذي رواه عنه أخص أصحابه وأوثقهم فيه. لكن يمكن التماس وجه للجمع، كما يظهر من صنيع البخاري.

وقد سبق أن الحديث بأوجهه الثلاثة قد أخرجه البخاري في «صحيحه»، وكذا أخرج مسلم بعض هذه الطرق على ما هو موضح ومبسوط في التخريج، فراجعه.

[١٢٣] قَالَ عَلِيٌّ:

حَدِيْثُ [ل ٩/ ب] أبي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلاً يَدْعُو، رَافِعًا يَدَيْهِ».

عَنِ القَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً.

ورَوَاهُ جَرِيرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ سَعْدٍ.

وَرَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيةً، عَن أَبِي صَالِحٍ، مرسلاً.

وَرَوَاهُ وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (رَأَى سَعْدًا).

وَالْحَدِيثُ عِنْدِي: حَدِيثُ الْفَعْقَاعِ، وَكَانَ أَبُو مُعَاوِيَةً يَقُولُ فِي الْحَدِيْثِ: (أَنْ يَخْنِيَ).

[١٣٣] هذا الحديث مداره على أبي صالح ذكوان السمان، واختلف عنه.

فرواه عنه القعقاع بن حكيم، عن أبي هريرة.

ورواه عنه الأعمش، عن سعد بن أبي وقاص.

فأما حديث القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: أن رجلاً كان يدعو بأصبعيه، فقال رسول الله ﷺ «أَحُدُ أَحُدُ».

فأخرجه أحمد في «مسنده» (١٦/ ٤٣٢) ١٠٧٣٩).

وأخرجه الترمذي، في الدعوات، باب منه (٥/٥٥٧/٥٥٧)، والنسائي في «المجتبى» كتاب السهو، باب النهي عن الإشارة بأصبعين، وبأي أصبع يشير (٣٨/٣)، وكذا في «الكبرى» كتاب الصلاة، باب النهي عن الإشارة بأصبعين (٢/٦٦/٦٦)، عن محمد بن بشار.

وقال الترمذي: «حسن صحيح غريب، ومعنى هذا الحديث: إذا أشار الرجل

بأصبعيه عند الشهادة؛ لا يشير إلا بإصبع واحدة». كذا في المطبوعة، والذي في «تحفة الأشراف» (٩/ ٤٤٣)، و (فيض القدير» (١/ ١٨٣): «حسن غريب».

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» _ كما في «إتحاف المهرة» (١٨١٢١/٥١٣/١٤) _من طريق إسحاق بن إبراهيم .

وأخرجه الحاكم في «مستدركه»، في الدعاء والتكبير، باب رفع اليدين عند الدعاء (٢/ ٢٦٦/ ٢٦٥)، من طريق بكار بن قتيبة.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسنادين جميعًا. . . » ووافقه الذهبي.

أربعتهم، عن صفوان بن عيسى، عن محمد بن عجلان، عن القعقاع، به.

وتوبع صفوان بن عيسى؛ فتابعه: الليث بن سعد.

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٩٢/ ١٩٣٤)، من طريق يحيى بن بكير، عن الليث، به. وفيه: «عن القعقاع بن حكيم، قال: حسبت أنه عن أبي صالح السمان» وفيه أيضًا: «فأخذ بإحدى يديه، وقال: أحَّدْ...».

وقد رواه ابن جريح، عن محمد بن عجلان، لم يتجاوز به محمد ابن عجلان، فإن لم تكن تلك الرواية معضلة، فإنه من المحتمل أن يكون ابن جريج لم ينشط ليرفعها.

وقد سرق هذا الحديث خالد بن غسان، وجعله عن معدان بن عيسى.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٢٢٦): ثنا أبو عبس خالد بن غسان: ثنا محمد بن عجلان، عن القعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وكان قد قال (٣/ ٤٨٣) عن خالد: «وحدث بنسخة ابن عجلان، عن شيخ له، عن ابن عجلان بعلو؛ فكان يقول: ثنا معدان بن عيسى الضبي: ثنا ابن عجلان؛ وثناه بالنسخة. وهذه الأحاديث التي حدث بها، عن معدان بن عيسى الضبي، عن ابن عجلان،

......

إنما تعرف بصفوان ابن عيسى الضبي؛ فلعله اشتبه عليه صفوان بن معدان، أو تعمد فأتى باسم صفوان ليشتبه على الناس».

وقال الحافظ في «اللسان» (٧/ ١٢٠) معقبًا على قول ابن عدي: «وعلى هذا الأخير عول ابن عدي؛ فإنه لم يلحق أيامه؛ عول ابن عدي؛ فإنه قال: لم يتهيأ له أن يقول: صفوان بن عيسى، فإنه لم يلحق أيامه؛ فقال: معدان بن عيسى.

قلت: ويجوز أن يكون أبوعيسى أخطأ في اسم صفوان، فجعله معدان؛ لكن منع من هذا الاحتمال، كونه لم يلحق صفوان بن عيسى، وقد تقدم في خالد بن غسان قول ابن عدي: إن البصريين نسبوه بسرقة الحديث، والله أعلم».

وقد توبع أبو صالح؛ فتابعه محمد بن سيرين، عن أبي هريرة: ولفظه: أن النبي ﷺ أبصر رجلًا يدعو بإصبعيه جميعًا؛ فنهاه، وقال: «بإحداهما؛ باليمني».

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» كتاب الرقاق، باب الأدعية، ذكر الزجر عن الإشارة في الدعاء بالإصبعين (٣/ ١٦٦/ ٨٨٤) من طريق عبدالله بن عمر بن أبان.

وأبو يعلى (١٠/ ٢١/ ٢٠٣٣) عن أبي همام الوليدبن شجاع.

كلاهما عن حفص بن غياث.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤/ ٣٧/ ٣٥٥٠) من طريق مسلم بن أبي مسلم الجرمي، عن مخلد بن حسين.

كلاهما (حفص ومخلد) عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن هشام بن حسان؛ إلا مخلد بن الحسين، تفرد به مسلم الجرمي».

كذا قال ـ يرحمه الله ـ، وهو متعقب بمتابعة حفص المذكورة في التخريج، والله أعلم.

..........

وأما حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن سعد بن أبي وقاص: مر علي النبي ﷺ وأن أدعو بأصبعي، فقال رسول الله ﷺ:

فاختلف فيه عن الأعمش على أربعة أوجه:

الأول: الأعمش، عن أبي صالح، عن سعد بن أبي وقاص:

وهذا رواه عنه :

١- أبو معاوية محمد بن خازم.

٢_ عبدالله بن داود.

فأما طريق أبي معاوية:

فأخرجه النسائي في «المجتبى» (٣/ ٣٨)، وفي «الكبرى» (٢/ ٦٦/ ١١٩٧)، عن محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي.

وأبو داود في كتاب الصلاة، باب الدعاء (٢/ ١٤٩٩/٨١)، والضياء في «المختارة» (٣/ ١٤٩٩)، من طريق أبي يعلى [وليس في مطبوعة أبي يعلى]، كلاهما عن أبي خيثمة زهير بن حرب.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب الدعاء، باب رفع اليدين عند الدعاء (٢/ ٢٠٠٩)، من طريق يحيى بن يحيى .

وقال: «صحيح على شرطهما؛ إن كان أبو صالح سمع من سعد،، ووافقه الذهبي.

قلت: ذكر مترجموه أنه سأل سعدًا عن مسألة في الزكاة، وهذا قاض بسماعه منه وإدراكه إياه، وانظر: «تهذيب الكمال» (٨/ ٥١٣)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ١٨٩).

وأخرجه أبو يعلى (٢/ ١٢٣/ ٧٩٣)، عن أبي كريب.

وأخرجه الدورقي في «مسندسعد» (ص ٢٠٩ رقم ١٢٦).

الخمسة، عن أبي معاوية، عن الأعمش به.

وعلقه الضياء في «المختارة» (٣/ ١٤٩) عن إسحاق بن راهويه.

وأما(٢) طريق عبد الله بن داود، عن الأعمش.

فأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٤/ ٢٩/ ١٢٣٦) عن إبراهيم ابن محمد التيمي، عن عبد الله بن داود، به. ولفظه: «رأى رجلاً يشير بأصبعيه، فقال: أَحِّدُ أَحِّدُ».

قال البزار: «هكذا رواه أبو معاوية، وعبد الله بن داود. ورواه حفص، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة».

الوجه الثاني: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وهذا رواه عن الأعمش: حفص بن غياث:

أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٤٣٠)، عن عبد الله بن محمد، وقال عبد الله بن أخرجه أحمد: وسمعته أنا من عبد الله بن محمد.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٨٧/ ٢٩٦٨٢)، ومن طريقه: الطبراني في «كتاب الدعاء» (٢١٥)، والقطيعي في «جزء الألف دينار» (ص ٢٤٥ رقم ١٥٦).

كلاهما (عبدالله بن محمد، وابن أبي شيبة)، عن حفص.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٢/ ل ١٩ ٦/ أ) من طريق حفص.

قال البزار: «هذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش، عن أبي هريرة؛ إلا حفص. ورواه غير حفص، عن الأعمش، عن أبي صالح».

الوجه الثالث: الأعمش، عن أبي صالح، أن النبي ﷺ رأى سعدًا يدعو . . . مرسلاً. أخرجه وكيع في «نسخته» (ص ٩٢ رقم ٣٦)، وعنه: ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢/ ٢٣٠/ ٢٤٤٨). ومن طريقه: البيهقي في «الدعوات الكبير» (٢/ ٣٥/ ٢٦٤).

وأخرجه محمد بن فضيل بن غزوان في «كتاب الدعاء» (ص ١٧٩ رقم ١٨).

وعلقه ابن المديني ها هنا في «علله» ، عن جرير . ولم أظفر به عند غيره .

ثلاثتهم (وكيع، وابن فضيل، وجرير)، عن الأعمش، به.

وهذا رواه عن الأعمش: عقبة بن خالد:

ولم أقف له على ذكر ؛ إلا عند الدارقطني في «العلل» (٤/ ٣٩٧/ ٢٥٥).

النظر في الخلاف:

كما سبق في التخريج، فإن هذا الحديث قد وقع فيه اختلافان، الأول على أبي صالح، والثاني على الأعمش، وحتى نتمكن من الفصل في الخلاف على أبي صالح، فإنه ينبغي علينا أولاً: أن نفصل في الخلاف على الأعمش؛ لأن معرفة الراجح المحفوظ في ذلك الخلاف، سيفيد في معرفة الصواب في الخلاف على أبي صالح.

النظر في الخلاف على الأعمش:

سبق أن الأعمش اختلف عنه على أربعة أوجه:

الأول: الأعمش، عن أبي صالح، عن سعد بن أبي وقاص.

وهذا رواه عنه:

[١] أبو معاوية محمد بن خازم الضرير. وهو ثقة، من أحفظ الناس لحديث

الأعمش، ومع ذلك فقد كان يخطئ في أحاديث من أحاديث الأعمش، ويقلبها، وقد عده النسائي في الطبقة الثالثة من أصحاب الأعمش. وانظر: «شرح العلل» (١/٤٠٤)، و(١/ ٥٣١)، و(الكاشف» (٤٨١٦)، و(التقريب» (٥٨٤١).

[٢] عبد الله بن داود الخُريْبِي. ثقة زاهد، أمسك عن الرواية قبل موته، فلذلك لم يسمع منه البخاري، وهو في الطبقة الخامسة من أصحاب الأعمش كذا عده النسائي. وانظر: «شرح العلل» (١/ ٤٠٥)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ١٩٩)، و«التقريب» (٣٢٩٧).

الثاني: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وهذا رواه عن الأعمش:

[۱] حفص بن غياث. ثقة ثبت إذا حدث من كتابه، وتغير حفظه قليلاً في آخر أمره، وقد عده النسائي في الطبقة الثانية من أصحاب الأعمش. «شرح العلل» (۱/٤٠٤)، و«الكاشف» (۱۱٦٥)، و«تهذيب التهذيب» (۲/۸۵۳)، و«التقريب» (۱٤٣٠).

الثالث: الأعمش، عن أبي صالح، مرسلاً.

وهذا رواه عن الأعمش:

[۱] وكيع بن الجراح بن مليح الرُّوَّاسي. ثقة حافظ، إمام رفيع القدر، عابد ورع، لم يعدل به ابن مهدي أحدًا في الأعمش، وقدمه على أبي معاوية وغيره، وكان أحمد يرفع قدره جدًّا. وانظر: «شرح العلل» (۱/٤٠٤)، و(۲/٤٣٥)، و«الكاشف» (٢٠٥٦)، و«تهذيب التهذيب» (١٠٩/١)، و«التقريب» (٢٤١٤).

[۲] محمد بن فضيل بن غزوان. ثقة، من أرفع أصحاب الأعمش، وقد غلط عليه في شيء، رمي بالتشيع، وكان هو يقسم أنه صاحب سنة. وانظر: «شرح العلل»

.(7777).

(۲/ ۵۳۵)، و (الكاشف، (٥١١٥)، و (تهذيب التهذيب، (۹/ ۳۵۹)، و (التقريب،

[Υ] جرير بن عبد الحميد. ثقة صحيح الكتاب، كان في آخر عمره يهم من حفظه . وجعله النسائي في الطبقة الثالثة من أصحاب الأعمش. لكن أحمد قدم عليه أبا معاوية في الأعمش، وقال: لم يكن بالضابط عن الأعمش. وانظر: «شرح العلل» (Υ / ٤٠٤)، و«التقريب» (Υ / ٥٣٢)، و«الكاشف» (Υ / ٧٧١)، و«تهذيب التهذيب» (Υ / ٥٧٢)، و«التقريب» (Υ / ٥٢).

الوجه الرابع: الأعمش، عن أبي صالح، عن بعض أصحاب النبي على: أن النبي على مر بسعد.

وهذا رواه عن الأعمش:

[۱] عقبة بن خالد السَّكُوني. صدوق، صاحب حديث، لا بأس به. وانظر: «الكاشف» (٣٨٣٦)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٣٩)، و«التقريب» (٢٦٣٦).

وبعد هذه التراجم الملخصة لحال هؤلاء الرواة، لهذه الأوجه عن الأعمش، يترجح لدي أن الوجه الثالث: وهو ما رواه الأعمش، عن أبي صالح، مرسلاً. هو الصواب وذلك لأن رواته أكثر وأوثق من رواة بقية الأوجه.

وأما الخلاف على أبي صالح؛ فإن طرفيه هما الأعمش، والقعقاع ابن حكيم. [1] فأما الأعمش؛ فثقة إمام. سبقت ترجمته مرارًا، منها في الفقرة(١).

[۲] وأما القعقاع بن حكيم؛ فثقة. وانظر: «تهذيب التهذيب» (۸/ ۳۸۳)؛و(التقريب» (۵۵۵۸).

وبالنظر في حال قطبي الخلاف؛ يبدو لأول وهلة ترجيح كفة الأعمش، على كفة القعقاع؛ بيد أن ابن المديني قد رجح العكس، وهو طريق القعقاع، عن أبي صالح، عن

أبي هريرة؛ على طريق الأعمش، عن أبي صالح، مرسلاً. وقد يُلْتَمس لصنيع ابن المديني هذا مرجحاته ودلائله؛ فمنها:

- _ أن يكون ابن المديني قدم طريق القعقاع؛ لأن القعقاع جَوَّدَه، ورفعه؛ بخلاف الأعمش؛ فإنه على الراجح عنه قصر به.
- ـــ أو يكون اعتبر هذا الخلاف على الأعمش اضطرابًا، وهذا مُتَوَجِّه؛ وعليه أسقط طريق الأعمش جملة، فلم يبق إلا طريق القعقاع غير منازع، فقدَّمه.
- أن الحديث معروف برواية أبي هريرة، وقد توبع أبو صالح فيه عن أبي هريرة،
 كرواية القعقاع؛ تابعه محمد بن سيرين، كما سبق في تخريج الأوجه.

فهذه الدلائل جميعًا تقضي بترجيح رواية القعقاع على رواية الأعمش، كما اختاره إمامنا ابن المديني، والله أعلم.

* * *

[١٢٤] قَالَ عَلِيُّ:

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةً: «مَثل المُهَجِّرِ إلى الجُمُعَةِ».

رَوَاهُ مَعمَرُ، وَأَصْحَابُ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً.

إِلاَّ أَنَّ ابْنَ عُييَنَةً، رَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ (١)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً.

وَجَمِيْعًا صَحِبْحٌ (٢).

[١٣٤] هذا الحديث مداره على الزهري، وقد روى عن الزهري على عدة أوجه:

الأول: الزهري، عن أبي عبدالله الأغر، عن أبي هريرة.

الثاني: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

الثالث: الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة.

الرابع: الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

وقد يقرن بعض هؤلاء ببعض.

فأما الوجه الأول وهو الزهري، عن أبي عبد الله الأعز _ مفردًا ـ، عن أبي هريرة.

فرواه عن الزهري:

[١] ابن أبي ذئب.

أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الجمعة، باب الاستماع إلى الخطبة

 ⁽١) في الأصل: (أبي سعيد)، ولعل الصواب ما أثبته، وهكذا هو على الصواب عند البيهقي في «معرفة السنن»، وهو سعيد بن المسيب، وهو الذي يروي عنه ابن عيينة هذا الوجه، كما سيأتي في التخريج. والله أعلم.

 ⁽٢) نقل هذه الفقرة كاملة بحذافيرها من طريق ابن البراء عن ابن المديني: البيهقي في «معرفة السنن والآثار»
 (٢) ٣٩٥)، رقم (٦٥٨٤)، وانظر: رقم (٦٥٨٥) فهو مهم.

(٢/ ٤٧٢/ ٩٢٩)، عن آدم.

وأخرجه أحمد (١٦/ ٣٣٤/ ١٠٥٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠٥٦٨/ ٣٣٤)، عن يزيد بن هارون، ومن طريق يزيد: أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٢٢٦/٣). ومن طريق أحمد في «المسند» أخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» (٦٣٣/٨٤).

وأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢٥٠٦/١٣٧/٤)، ومن طريقه: أبو عــوانــة فــي «مستخــرجــه» (٢/ ل١٣٣/ أـ ب/ مخطــوطــة كــوبــريلــي) (١٥/ ٢٤/ / ١٨٧٩ إتحاف المهرة).

ووقع في «مسند الطيالسي»: (عن الأغر أبي مسلم)، ولم أر من وافق المصنف على ذلك؛ بل عامتهم على أنه أبو عبد الله الأغر، واسمه سلمان. نعم؛ قيل: إنهما واحد، لكن الصحيح أنهما اثنان، وهذا الحديث لأبي عبد الله. وانظر «تهذيب الكمال» (٢٥٦/١١). أفاده محققه وفقه الله ..

وأخرجه الطحاوي في «السنن المأثورة» (ص ٢٢٦ رقم ١٦٤) من طريق الشافعي، عن محمد بن إسماعيل.

أربعتهم، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن الأغر، به.

[۲] يونس بن يزيد.

أخرجه مسلم، في الجمعة، باب فضل التهجير يوم الجمعة (٢/ ٥٨٧/ ٥٥٠)، عن أبي الطاهر، وحرملة، وعمرو بن سواد العامري. ومن طريق حرملة وعمرو: أخرجه أبو نعيم في «مستخرجه» (٢/ ٤٤٨/ ١٩٣٠).

وأخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (٢/ ل ١٣٣/ أـ ب/ مخطوطة كوبريلي) وأخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (١٨٠/٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٨٠/٤)،

عن يونس بن عبد الأعلى.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» في الحج، باب من نذر هديًا، فسمي شيئًا فعليه ما سمى صغيرًا كان أو كبيرًا (٥/ ٢٢٩) من طريق بحر ابن نصر.

خمستهم، عن ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، به.

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٦١٥٨/١٩/١١)، عن محمد بن إسحاق المسيبى، عن أنس بن عياض، عن يونس بن يزيد، بمثل حديث ابن وهب، عنه.

[۳] معمربن راشد:

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» في كتاب الجمعة، باب عظم يوم الجمعة (٣/ ٢٥٧/ ٢٥٠). ومن طريق الدبري، عن عبد الرزاق: أخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (٢/ ل١٣٣/ أ_ ب/ مخطوطة كوبريلي) (١٥/ ٢٤/ ١٥٠/ إتحاف المهرة).

وأخرجه النسائي في «المجتبى» في الجمعة، باب التبكير إلى الجمعة (٣/ ٩٧) وكذا في «الكبرى» (٢/ ٢٧١)، والدارمي في «سننه» في الصلاة، باب فضل التهجير إلى الجمعة (٢/ ٩٦٧)، عن نصر بن على، عن عبد الأعلى.

كلاهما (عبد الرزاق، وعبد الأعلى)، عن معمر، به.

[٤] النعمان بن راشد:

ولم أقف على روايته موصولة، وإنما ذكره الدارقطني في «العلل» (٨/ ١٣/ ١٤١٦) معطوفًا على معمر، وابن أبي ذئب، ويونس، ثم قال:

«واختلف عنه؛ فرووه [عنه]، عن الزهري، عن أبي عبد الله الأغر، عن أبي هريرة. قال ذلك: جرير بن حازم، عن النعمان بن راشد. وقال وهيب عنه: عن النعمان، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة. ووهم في ذكر الأعرج».

وأما الوجه الثاني: وهوالزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

فأخرجه مسلم في الجمعة، باب فضل التهجير يوم الجمعة (٢/ ٥٥٧/ ٥٥٠) عن عمرو الناقد، ويحيى بن يحيى. ومن طريق يحيى ابن يحيى: أخرجه الدارقطني في «العلل» (٨/ ٦٥)، والبيهقي في «الكبرى» في الجمعة، باب فضل التبكير إلى الجمعة (٣/ ٢٢٦).

وابن الجارود في «المنتقى» (ص ٨١/ رقم٢٨٦)، عن ابن المقرئ.

والنسائي في «المجتبى» في الجمعة، باب التكبير إلى الجمعة (٩٨/٣)، وفي «الكبرى» (٢/ ٢٧١/ ١٧٠٥)، عن محمد بن منصور. ومن طريق النسائي: أخرجه ابن فهد المكي في «لحظ الألحاظ بذيل تذكرة الحفاظ» (ص ٢١٩).

وابن ماجه في الصلاة، باب ما جاء في التهجير إلى الجمعة (١/ ٣٤٧) عن هشام بن عمار، وسهل بن أبي سهل. وزاد فيه ابن أبي سهل: «فمن جاء بعد ذلك فإنما جاء بحق إلى الصلاة».

وأبو نعيم في «المستخرج» (٢/ ٤٤٧) ٩٢٩) من طريق الرمادي، وأبي مسلم.

والحميدي في «المسند» (٢/ ١٧ ٤/ ٩٣٤). ومن طريقه: أبو نعيم في «مستخرجه» (٢/ ١٩٢٩/٤٤٧).

قال الحميدي: «فقيل لسفيان: إنهم يقولون في هذا الحديث: عن الأغر، عن أبي هريرة! قال سفيان: ما سمعت الزهري ذكر الأغر قط، ما سمعته إلا عن سعيد أنه أخبره عن أبي هريرة».

وأخرجه الشافعي في «الأم» في كتاب الجمعة (١/ ١٩٥)، في «السنن المأثورة» باب فضل التبكير إلى الجمعة (ص ٢٢٦/ رقم ١٦٣ رواية المزني)، ومن طريق الربيع عن الشافعي: أخرجه البغوي في «شرح السنة» (٤/ ٢٣٢/ ١٠٦١).

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» في الجمعة، باب فضل التبكير إلى الجمعة (٣/ ٢٢٥)، وكذا (١٠/ ٨٤)، وفي «فضائل (٢/ ٢٢٥)، وكذا (٢٠/ ٨٤)، وفي «فضائل الأوقات» (ص ٤٩٣) رقم ٢٧٣)، والدارقطني في «العلل» (٨/ ٦٥) من طريق سعدان بن نصر.

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٢/ ٢٤) من طريق علي بن حرب.

وكذا (٢٢/ ٢٤) من طريق حامد بن يحيى.

وأخرجه الدارقطني في «العلل» (٨/ ٦٥) من طريق محمد بن الصباح، وبشر بن الحكم.

الخمسة عشر (من عمرو الناقد، حتى بشر بن الحكم)، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

قال سفيان _ في رواية الحميدي، وحامد بن يحيى _: «وحفظته منه عن سعيد بن المسيب».

وأما الوجه الثالث: وهو الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

فرواه عن الزهري:

[١] يزيد بن عبدالله بن الهاد:

أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٤/ ١٨٠) عن محمد بن خزيمة، وفهد. والطبراني في «الأوسط» (٨/ ٣٢٩/ ٨٧٧٢) عن مطلب.

كلاهما عن عبدالله بن صالح، عن الليث، عن يزيد بن عبدالله بن الهاد.

[٢] إبراهيم بن مرة:

أخرجه الدارقطني في «العلل» (٨/ ٦٥) من طريق صدقة بن عبدالله السمين أبي

معاوية، عن إبراهيم بن مرة، ويونس بن يزيد [كذا في «العلل» وأغلب ظني أنها تصحيف، والصواب: يزيد بن الهاد. وانظر: (٨/ ٦٣)، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وأما الوجه الرابع: وهو الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

فرواه عن الزهري:

[١] عقيل بن خالد:

أخرجه النسائي في «الكبرى» في الجمعة، باب قعود الملائكة يوم الجمعة على أبواب المسجد (٢/ ١٧٠٠) عن عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد، عن أبيه، عن جده الليث بن سعد، عن عقيل، به.

[٢] عمروبن الحارث:

أخرجه النسائي في «الكبرى» في الجمعة، باب قعود الملائكة يوم الجمعة على أبواب المسجد (٢/ ١٧٠١) عن الربيع بن سليمان بن داود، عن إسحاق بن بكر بن مضر، عن أبيه، عن عمرو بن الحارث، به.

[٣] ابن أبي ذئب:

أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٢/ ٢٥) عن سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، عن قاسم بن أصبغ، عن عبد الله بن روح، عن يزيد بن هارون، عن ابن أبي ذئب، به .

وأما الوجه الخامس: وهو الزهري، عن أبي سلمة وأبي عبد الله الأغر، عن أبي هريرة.

فهذا رواه عن الزهري:

[۱] إبراهيم بن سعد:

أخرجه البخاري في بدء الخلق، باب ذكر الملائكة (٦/ ٣٥١/ ٣٢١١ فتح) عن أحمد بن يونس، عن إبراهيم بن سعد. ومن طريق أحمد بن يونس: أخرجه أبو عوانة في المستخرجه (١٥/ ٢٤/ ١٥٧٩).

قال الحافظ في «الفتح» (٦/ ٣٥٧): «(والأغر)، كذا للأكثر، بالمعجمة والراء الثقيلة، ووقع في رواية الكشمهيني: (والأعرج)، بالعين المهملة الساكنة، وآخره جيم، والأول أرجح؛ فإنه مشهور من رواية الأغر». ولكلامه بقية تأتي في فصل النظر في الخلاف إن شاء الله تعالى. وقال نحو ذلك في «النكت الظراف» (١٣٤٦٥).

ولكن يظهر أن لرواية الكشميهني وجهًا، تركن إليه. وهو ذلك الخلاف على إبراهيم بن سعد الذي حكاه الدارقطني بقوله في «العلل» (٨/ ٦٤):

«واختلف عن إبراهيم بن سعد: فقال يعقوب بن إبراهيم بن سعد، وسليمان بن داود الهاشمي: عن إبراهيم، عن الزهري، عن الأغر، عن أبي هريرة، وقال الوركاني: عن إبراهيم، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة». ثم ذكر من تابع إبراهيم بن سعد على (الأغر)، ثم قال: «وقول من قال: (الأعرج) فيه نظر».

[٢] شعيب بن أبي حمزة:

أخرجه النسائي في «المجتبي» كتاب الإمامة، باب التهجير إلى الصلاة (٢/ ١١٦)، وفي «الكبرى» (١/ ٩٣٨/٤٥٢)، من طريق عثمان.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (۲/ ۲۷۰/ ۱۷۰۲) من طريق بشر بن شعيب. وأخرجه أبو عوانة (۱۵/ ۲۶/ ۱۸۷۹۰)، من طريق على بن عياش.

وأخرجه الدارقطني في «العلل» (٨/ ٦٥) من طريق أبي اليمان.

أربعتهم، عن شعيب، عن الزهري، به.

[٣] محمد بن أبي حفصة:

أخرجه أحمد (١٠٦٤٦/٣٧٨/١٦)، عن روح، عن محمد بن أبي حفصة. ومن طريق روح: أخرجه أبو عوانة (١٠٦٤٦/٢٤/١/ إتحاف)، والدارقطني في «العلل» (٨/٦٦).

[٤] إبراهيم بن أبي عبلة:

أخرجه أبو عوانة (١٥/ ٢٤/ ١٨٧٩/ إتحاف)، والدارقطني في «العلل» من طريق خطاب بن عثمان، عن محمد بن حمير، عن إبراهيم ابن أبي عبلة.

[0] الوليدبن محمد الموقري:

ذكره الدارقطني في «علله» (٨/ ٦٤)، ولم أظفر به موصولاً.

وأما الوجه السادس: وهو الزهري، عن أبي سلمة، وابن المسيب، وأبي عبد الله الأغر، عن أبي هريرة.

وهذا رواه عن الزهري:

[١] يحيى بن سعيد القطان:

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤/ ٢٩٢/ ٤٣٣) عن العباس بن الفضل الأسفاطي.

والدارقطني في «العلل» (٨/ ٦٦) عن ابن صاعد، عن محمد بن إسماعيل البخاري، ومحمد بن حرب بن المديني، وعبد الله بن شبيب.

والدارقطني، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٢/ ٢٥) من طريق إسماعيل بن إسحاق.

خمستهم، عن إسماعيل بن أبي أويس، عن أخيه أبي بكر عبدالحميد بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن الزهري، به.

قال الحافظ في «النكت الظراف» (١٠٠/١٠٠): وأخرجه الجوزقي من طريق سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن الزهري، عن أبي سلمة، وسعيد بن المسيب، والأغر: أنهم أخبروه عن أبي هريرة».

قلت: عبد الله بن شبيب، أبو سعيد الربعي، علامة إخباري؛ إلا أنه واه، وقد اتهمه ابن حبان بقلب الأسانيد وسرقتها. وانظر: «لسان الميزان» (٤/ ٣٠١).

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن سعيد؛ إلا سليمان بن بلال، تفرد به: أبو بكر بن أبي أويس».

النظر في الخلاف:

لقد أسلفت أن هذا الحديث قد وري عن الزهري، على أوجه مختلفة، وهي: الأول: الزهري، عن أبي عبد الله الأغر، عن أبي هريرة.

وهذا رواه عن الزهري:

[۱] محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب. وهو ثقة فقيه فاضل ورع، قوال بالحق، في حديثه عن الزهري شيء، وهو من أثبت الناس في المقبري. وانظر: «شرح العلل» (۲/٤٨٤)، و«الكاشف» (۰۰۱)، و«تهذيب التهذيب» (۹/۳۰۳)، و«التقريب» (۲۰۸۲).

[۲] يونس بن زيد. وقد سبق في الفقرة (۱۲۰)، وهو ثقة .

[٣] معمر بن راشد. سبق مرارًا، وهو ثقة.

[٤] النعمان بن راشد. وقد سبق في الفقرة (١٢٠)، وهو صدوق في حديثه وهم كثير، دل على سوء حفظه.

الثاني: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

وهذا رواه عن الزهري:

[1] سفيان بن عيينة. سبق مرارًا، وهو ثقة.

الثالث: الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة.

وهذا رواه عن الزهري:

[۱] يزيد بن عبد الله بن الهاد. وهو ثقة مكثر، وانظر: «الكاشف» (٦٣٢٥)، و «التقريب» (٧٧٣٧).

[۲] إبراهيم بن مرة. صدوق، ليس به بأس. وانظر: «الكاشف» (۲۰۶)، و«التقريب» (۲۰۶).

الرابع: الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

وهذا رواه عن الزهري:

[1] عقيل بن خالد. سبق في الفقرة (١٢٠)، وهو ثقة من أصحاب الزهري.

[٢] ابن أبي ذئب. سبق أيضًا، في الوجه الماضي من هذا الحديث.

[٣] عمرو بن الحارث بن يعقوب المصري. ثقة حافظ إمام مفت، قلما يخرج حديثه من مصر. وانظر: «الكاشف» (١٤/٨)، و«تهذيب التهذيب» (١٤/٨). و«التقريب» (٥٠٠٤).

الخامس: وهو الزهري، عن أبي سلمة وأبي عبد الله الأغر، عن أبي هريرة.

وهذا يرويه عن الزهري:

[۱] شعيب بن أبي حمزة. وقد سبق في الفقرة (۱۳۱)، وهو ثقة متقن، بديع الخط، ومن أثبت الناس في الزهري، وكان لزمه لزومًا طويلًا، وكتابه في غاية الصحة.

[٢] محمد بن أبي حفصة. سبق في الفقرة (١٣١)، وهو مع صدقه له أخطاء.

[٣] إبراهيم بن أبي عبلة. وهو ثقة، لا يخالف الثقات إذا روى عنه ثقة، ولكن الطرق إليه ليست تصفو. وانظر: «الكاشف» (١٧٢)، و«تهذيب التهذيب» (٢١٣)، و«التقريب» (٢١٣).

[3] الوليد بن محمد الموقري. متروك الحديث، يأتي عن الزهري بالعجائب، قال محمد بن يحيى: شيخان تجيء عنهما أحاديث عن الزهري صحاح ومناكير، فذكره منهما. وانظر: «الكاشف» (٦٠٩١)، و«تهذيب التهذيب» (١٤٨/١١)، و«التقريب» (٧٤٥٣).

السادس: وهو الزهري، عن أبي سلمة، وابن المسيب، وأبي عبد الله الأغر، عن أبي هريرة وهذا رواه عن الزهري:

[۱] يحيى بن سعيد القطان. وهو ثقة حافظ إمام متقن قدوة، احتج به الأئمة كلهم، وقالوا: من تركه يحيى تركناه. وانظر: «الكاشف» (٦١٧٥)، و«تهذيب التهذيب» (٢١٦/١١)، و«التقريب» (٧٥٥٧).

وكما هو واضح فَجُلُ من عليهم مدار هذه الأوجه عن الزهري ثقات، وليس وجه من هذه الأوجه يتفرد به ضعيف، بل ما كان فيه من ضعيف؛ فإنه مجبور بهؤلاء الثقات الذين عليهم مدار هذه الأوجه.

ولذلك تتابعت كلمات الأثمة النقاد على تصحيح جميع هذه الأوجه، لا سيما والزهري من أوسع الناس رواية وأكثرهم شيوخًا، فلا يستبعد روايته الحديث الواحد على

أشكال متغايرة.

وممن حكم على هذه الأوجه بالحفظ:

١- ابن المديني، حيث قال هاهنا: «وجميعًا محفوظ». ونقله عنه: البيهقي في
 «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٣٩٥/ رقم ٢٥٨٤).

Y- وقال أيضًا - ولعله في كتابه «العلل» الذي يرويه عنه إسماعيل القاضي -: «حدثنا سفيان، فذكر الحديث. قال علي: فقلت لسفيان: فإن معمرًا يقول: حدثني الزهري، عن الأغر، عن أبي هريرة، فقال سفيان: حفظناه من الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة. قال علي: قلت لسفيان: فإن ابن مجمع رواه عن الأغر، وسعيد بن المسيب، أبي هريرة. قال علي: قلت لسفيان: فإن ابن مجمع واه عن الأغر، وسعيد بن المسيب، يعني رواه عن الزهري عنهما». أسنده البيهقي في «المعرفة» (٤/ ٣٩٥) أرقام يعني رواه عن الزهري من طريق إسماعيل القاضي، قال: حدثنا ابن المديني، فذكره.

٣- قال الشافعي في «مسنده» (ص ٢٢٨ رقم ١٧٦): «قد خولف سفيان في إسناد هذاالحديث [خالفه] ابن أبي ذئب، وإبراهيم بن سعد ابن إبراهيم، قالا: حدثنا الزهري، عن أبي عبد الله الأغز، عن أبي هريرة. واثنان أولى بالحفظ من واحد؛ إلا أن يكون ابن شهاب رواه عنهما جميعًا». ونقله كذلك البيهقي في «المعرفة» (٤/ ٣٩٣-٣٩٣) عازيًا إياه لرواية حرملة والمزني، ثم قال البيهقي: «وكأن البخاري ـ رحمه الله ـ ذهب إلى الترجيح بكثرة الرواة، فأخرج حديث إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن أبي سلمة والأغر، عن أبي هريرة، ولم يخرج أبي هريرة، ودهب مسلم بن الحجاج إلى الاحتمال بأن يكون الزهري رواه عن سعيد، كما رواه عن الأغر».

٤ وأشار الدارقطني في «علله» (٨/ ٦٥) إلى أن رواية القطان عن الزهري عن أبي سلمة، وابن المسيب، والأغر: «محفوظة».

٥_ وكذلك خاتمة الحفاظ ابن حجر في «الفتح» (٣٥٧/٦) حيث قال: «فظهر أن الزهري حمله عن جماعة، وكان تارة يفرده عن بعضهم، وتارة يذكره عن اثنين منهم، وتارة عن ثلاثة، والله أعلم».

الحكم على الأحاديث:

الحديث صحيح، وقد أخرجه البخاري ومسلم كما مر. والله تعالى أعلم.

* * *

[١٢٥] قَالَ عَلِيٌ:

حَدِيْثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ ؛ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ».

فَقَالَ: رَوَاهُ مَالِكٌ، وَابْنُ عَجْلاَنَ، عَنْ سَعِيدِ المَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي شُرَيْحِ الحُزَاعِيِّ.

وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ؛ فَخَالَفَهُمَا، فَرَوَاهُ عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً.

وَالحَدِيثُ عِنْدِي: حَدِيثُ مَالِكِ وَابْنِ عَجْلاَنَ، وَأَخْطَأَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابنُ إِسْحَاقَ.

[1**٢٥**] لقد ذكر ابن المديني الخلاف على سعيد المقبري، فذكر أنه روي عنه على وجهين:

أولهما: المقبري، عن أبي شريح الخزاعي.

ثانيهما: المقبري، عن أبي هريرة.

وهاك ذكر من روى الوجهين من أصحاب المقبري، وبالله أستعين:

أولاً: المقبري، عن أبي شريح الخزاعي.

وهذا رواه عن المقبري سبعة من أصحابه، فيما وقفت عليه، وهم:

[۱] مالك بن أنس. وهذا في «الموطأ» برواية يحيى بن يحيى الليثي، كتاب صفة النبي ﷺ باب جامع ما جاء في الطعام والشراب (۲۲ /۹۲۹/رقم ۲۲)، (ص ۵۷۱ مخطوطة الكويت). ومن طريق يحيى الليثي: أخرجه ابن الصابوني في «تكملة إكمال الإكمال» (ص ۱۳۷ ـ ۱۳۸ باب «دليل»).

وفي رواية أبي مصعب الزهري، باب جامع الطعام والشراب (٢/ ١٠٥ / ١٩٥١). ومن طريق أبي مصعب: أخرجه البغوي في «شرح السنة» كتاب الأطعمة، باب إكرام الضيف (١١/ ٣٣٦/ ٣٠٠).

وفي رواية محمد بن الحسن الشيباني، باب حق الضيافة (ص٧٠٧/ رقم ٩٥٣).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب الأدب، باب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه (١٠/ ٨٤٨/ ٦١٣٥/ مع الفتح) عن عبدالله ابن يوسف.

وكذا أخرجه في «صحيحه» في الموضع السابق، وفي «الأدب المفرد» باب جائزة الضيف (رقم ٧٤٣) عن إسماعيل.

وأخرجه أحمد في «مسنده» (٢٧١٦١/١٣٨/٤٥)، وإبراهيم الحربي في «إكرام الضيف» (ص٢٦/ رقم١٧) عن مسدد، كلاهما عن يحيى بن سعيد.

وأخرجه أبو داود في «السنن» كتاب الأطعمة، باب ما جاء في الضيافة (٣/ ٣٤١/ ٣٤٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ١٨٢/ ٤٧٥) عن علي بن عبد العزيز، كلاهما عن القعنبي. ومن طريق أبي داود: أخرجه البيهقي في «الأربعون الصغرى» (ص ١٢٢/ رقم ١١٣) وفي «الآداب» (ص ٧٨/ رقم ٩٥).

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في كتاب الرقائق (كما في «التحفة» ١٢٠٥٦) من طريق معن بن عيسى.

وأخرجه ابن حبان في كتاب الأطعمة، باب الضيافة (١٢/ ٩٧/ ٥٢٨٧/ الإحسان) من طريق أحمد بن أبي بكر.

وأخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (٢٤٨٦/١٩٨/٤)، والحاكم في «المستدرك» كتاب البر والصلة، باب خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه (٥/ ٢٢٨/ ٧٣٧٨)، وابن منده في «الإيمان» (١/ ٤٤٤/٣) من طرق عن عبد الله بن وهب.

وأخرجه الحاكم في الموطن السابق، من طريق إسحاق بن سليمان.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وقد صحت الرواية فيه أيضًا عن أبي هريرة، وأظنهما قد خرجاه. والذي عندي أن الشيخين رضي الله عنهما مملا حديث أبي شريح لرواية عبدالرحمن بن إسحاق عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضى الله عنه».

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧/ ٨٩/ ٩٥٨)، وفي «الآداب» (ص ٧٧/ رقم ٨٩) من طريق ابن بكير .

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٨٢/ ٤٧٥) من طريق عبدالله بن عبد الحكم. وأخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٢٨٧/ ٤٧١) من طريق سعيد بن كثير.

هؤلاء الأحد عشر (من عبد الله بن يوسف إلى سعيد بن كثير) عن مالك بن أنس عن المقبري، عن أبي شريح.

[٢] الليث بن سعد:

أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره (١٠/ ٢٠١٩/٤٦٠) عن عبد الله بن يوسف.

وأخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب حفظ اللسان (١١/ ٣١٤/ ٦٤٧٦)، والبيهقي في «الكبرى» كتاب الجزية، باب الضيافة في الصلح (٩/ ١٩٦ ـ ١٩٧) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي، كلاهما (البخاري، والدارمي) عن أبي الوليد الطيالسي.

وأخرجه مسلم في كتاب اللقطة، باب الضيافة ونحوها (٣/ ١٣٥٢)، والترمذي في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الضيافة كم هو؟ (٤/ ٣٤٥/٣) وقال: «حسن صحيح»، والنسائي في «الكبرى» في كتاب الرقاق (كما في «التحفة» وقال: من قتيبة بن سعيد. ومن طريق قتيبة: أخرجه البيهقي في «الشعب»

وأخرجه مسلم (في كتاب خلف ـ كما في «التحفة» ٩/ ٢٢٤/ ١٢٠٥٦ ـ وانظر: النكت الظراف) عن أبي بكر بن أبي شيبة.

وأخرجه أحمد (٢٦/ ٢٩٥/ ١٦٣٧٤) عن حجاج، وأبي كامل.

وأخرجه أبو عوانة (١٩٨/٤/ ٦٤٨٥) من طريق ابن وهب، وأخرجه أبو عوانة كذلك (٤/ ١٩٧/ ٦٤٨٤) من طريق مروان بن محمد الطاطري.

وأخرجه الحربي في «إكرام الضيف» (ص ٢٦/ رقم ١٨) عن عاصم بن علي.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٨٢/ ٤٧٦) من طريقين عن عبدالله بن صالح، وأسدبن موسى.

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٧/ ٨٩/ ٩٥٨٥) من طريق ابن بكير.

هؤلاء الاثنا عشر (من عبد الله بن يوسف إلى ابن بكير) عن الليث ابن سعد عن المقبري عن أبي شريح.

[٣] عبد الحميد بن جعفر:

أخرجه مسلم في كتاب اللقطة، باب الضيافة ونحوها (٣/ ١٣٥٢/ ٤٨) عن أبي كريب، وأحمد (٢/ ٢٩٢/ ١٦٣٧) كلاهما (أحمد وأبو كريب) عن وكيع.

وأخرجه أحمد (١٤١/٤٥/ ٢٧١٦٥)، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١/ ٤٣١/ ٤٨١) عن محمد بن بكر البرساني .

وأخرجه مسلم في الموضع السابق، عن محمد بن المثنى. وإبراهيم الحربي في «إكرام الضيف» (ص ٢٦/ رقم ٢٠)، والحاكم في «المستدرك» (٥/ ٢٢٩/ ٧٣٧٨) من طريق بندار، ثلاثتهم (ابن المثنى، والحربي، وبندار) عن أبي بكر الحنفي. ومن طريق ابن المثنى المذكور: أخرجه البيهقي في «الشعب» (٧/ ٨٩/ ٩٥٨٦).

ثلاثتهم (وكيع، والبرساني، والحنفي) عن عبد الحميد بن جعفر، عن المقبري، عن أبي شريح.

[٤] محمدبن عجلان:

أخرجه زكريا المروزي في «جزء سفيان بن عيينة» (ل٣/ أـب مخطوطة شهيد علي) (ص ٨٠/ رقم ١٦ ط المنار) (ص ٥٢ / رقم ١٧ ط الصحابة)، عن سفيان.

وعن سفيان:

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٣٤٧٣/٥١٩/٦)، وعنه: ابن ماجه، في كتاب الأدب، باب حق الضيف (٢/ ١٢١٢/٥١٣). وعبيد بن غنام عند الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٨٣/٢٣).

وأخرجه الترمذي، (١٩٦٨) عن ابن أبي عمر. وقال: «حسن صحيح».

والحميدي في «مسنده» (١/ ٢٦٢/ ٥٧٦).

وهناد بن السري في «الزهد» (ص ١٢ ٥/ رقم ١٠٥٣).

وإبراهيم الحربي في «إكرام الضيف» (ص ٢٧، رقم ٢) عن زهير وابن نمير وإسحاق.

و أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٨٣/ ٤٧٨) من طريق عثمان بن أبي شيبة .

الثمانية (من ابن أبي شيبة إلى أخيه) عن سفيان، عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي شريح.

وتوبع سفيان؛ تابعه: زياد بن سعد.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٤٨٣/١٨٣) من طريق أبي قرة موسى بن طارق، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن ابن عجلان، به.

وقال: زكريا المروزي؛ وعثمان بن أبي شيبة؛ وهناد؛ وعبيد بن غانم، عن ابن أبي شيبة، أربعتهم: عن سفيان، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي شريح. بزيادة (أبيه).

قلت: المحفوظ عن المقبري، عن أبي شريح، بلا (أبيه)؛ وهو الذي رواه عنه الأثبات، وعلى تسليم ثبوت ذلك عن سفيان، فيكون من المزيد في متصل الأسانيد، ويكون المقبري سمعه مرة من أبيه، مع سماعه من أبي شريح. وقد قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٢٣٦): «قلت لأبي: سمع سعيد المقبري من أبي شريح؟ قال: نعم».

[٥] محمد بن إسحاق:

أخرجه الدارمي في «سننه» كتاب الأطعمة ، باب الضيافة (٢/ ١٢٩٤/ ٢٠) عن يزيد بن هارون ، وإبراهيم الحربي في «إكرام الضيف» (ص٢٦/ رقم ١٩) من طريق عبد الله بن نمير ، وهناد بن السري في «الزهد» (٢/ ١١٥/ ٥٢٥) و ١٠٥٢) عن عبدة .

ثلاثتهم، عن محمد بن إسحاق، عن المقبري، عن أبي شريح.

وقد حكى ابن أبي حاتم خلافًا على محمد بن إسحاق، فقال (٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٥/٢٣٦): «سألت أبي عن حديث، رواه محمد بن سلمة، عن أبي [كذا، ولعل الصواب: ابن] إسحاق، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي شريح الكعبي، عن النبي على: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فليكرم ضيفه، من كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فليكرم جاره . . » الحديث. قلت لأبي: ورواه مالك، عن سعيد المقبري، عن أبي شريح، عن النبي على، لم يقل: (عن أبيه). قال أبي: وقد روى عبدة بن سليمان، عن محمد بن إسحاق، عن سعيد، عن أبي شريح، عن النبي على، بلا (أبيه). قال أبي: والصحيح سعيد، عن أبي شريح، عن النبي على المقبري من أبي شريح؟ قال: نعم».

[٦] يحيى بن أبي كثير:

[٦] يحبى بن ابي كثير:

أخرجه إبراهيم الحربي في «إكرام الضيف» (ص٢٧/ رقم٢٣) من طريق شعيب بن إسحاق، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٨٣/ ٤٨٠) من طريق الوليد بن مسلم، كلاهما عن الأوزاعي.

وأخرجه إبراهيم الحربي في «إكرام الضيف» (ص٢٧/ رقم ٢٥) من طريق عنبسة بن عبد الواحد، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٨٣/ ٤٧٩) من طريق أسد بن موسى، كلاهما عن أيوب بن عتبة .

وأخرجه إبراهيم الحربي في «إكرام الضيف» (ص٢٧/ رقم٢٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٨٣/ ٤٨١) من طريق عبيد الله بن موسى، عن شيبان.

وأخرجه إبراهيم الحربي في «إكرام الضيف» (ص٢٧/ رقم٢٢) عن موسى بن إسماعيل، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٨٤/ ٤٨٢) من طريق هدبة بن خالد، كلاهما عن أبان بن يزيد.

وأخرجه إبراهيم الحربي في (إكرام الضيف» (ص٢٨/رقم٢٦) من طريق أبي عون.

خمستهم، عن يحيى بن أبي كثير، عن المقبري، عن أبي شريح.

[7] عبدالله بن سعيد المقبرى:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٨٣/ ٤٧٧) عن عمر بن حفص السدوسي، عن أبي بلال الأشعري، عن أبي بكر النهشلي، عن عبد الله بن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي شريح.

ثانيًا: المقبري، عن أبي هريرة.

وهذا رواه عن المقبري:

[١] عبد الرحمن بن إسحاق المديني:

أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٧٣٧٨/٢٢٨/٥) من طريق يحيى بن يحيى، والحربي في «إكرام الضيف» (ص٢٦/ رقم ١٤) عن مسدد، (كلاهما) عن بشر بن مفضل.

وأخرجه أبو يعلى في امسنده عن وهب بن بقة ، عن خالد .

كلاهما (بشر وخالد) عن عبد الرحمن بن إسحاق المديني، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

[٢] محمد بن عجلان.

أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (ص١٢٦/ رقم٣٧٢). ومن طريقه: النسائي في «الكبرى» (كما في «التحفة» ١٣٠٦٠).

وأخرجه ابن بشران في «الأمالي» (ص ٣٨٥/ رقم ٨٨٨) من طريق ابن جريج، عن زياد بن سعد.

كلاهما (ابن المبارك وزياد بن سعد)، عن محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

[٣] سريج بن النعمان:

أخرجه الحربي في (إكرام الضيف» (ص٧٥/ رقم١٣) عن سريج ابن النعمان به.

وذكر الدارقطني في اعلله أن أبا بكر بن عمر، وعبد الله بن عبدالعزيز الليثي قد روياه كذلك عن المقبري، عن أبي هريرة. ولم أظفر بهذه الطرق فيما بين يدي من مصادر. فالله أعلم.

النظر في الخلاف:

كما رأينا فقد روي هذا الحديث على وجهين عن المقبري:

الأول: المقبري، عن أبي شريح. وهذا رواه عن المقبري:

[١] مالك بن أنس. وهو من أوثق الناس، وقد سبق.

[۲] الليث بن سعد. ثقة ثبت إمام مشهور، من أثبت الناس في سعيد المقبري، يفصل بين ما رواه سعيد عن أبي هريرة، وبين ما رواه عن أبي هريرة مباشرة وانظر: «شرح العلل» لابن رجب (۲/ ٤٧٨)، و«تهذيب التهذيب» (۸/ ٤٥٩)، و«التقريب» (۵۸۸۶).

[٣] عبد الحميد بن جعفر. صدوق، رمي بالقدر، وربما يهم. وانظر: "تهذيب التهذيب» (٦/ ١١٣)، و «التقريب» (٣٧٥٦).

[٤] محمد بن عجلان. صدوق، عالم، إلا أنه اختلط عليه أحاديث المقبري عن أبيه وعن أبي هريرة. وانظر: «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٤٧٨)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٤١)، و«التقريب» (٦١٣٦).

[٥] محمد بن إسحاق. إمام في المغازي والسير، صدوق، يدلس، رمي بغير بدعة. وانظر «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٧)، و «التقريب» (٥٧٢٥).

[٦] يحيى بن أبي كثير. ثقة ثبت، إمام حجة، لكنه يدلس ويرسل. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٢٦٨/١١).

[۷] عبد الله بن سعيد المقبري. متروك، متفق على ضعفه؛ بل رماه بعضهم بالكذب. وانظر (تهذيب التهذيب» (٧٣٥٦).

وأما الوجه الثاني: المقبري عن أبي هريرة، فهذا رواه عنه:

[1] عبد الرحمن بن إسحاق. سبق في الحديث ١٢٠.

- [٢] محمد بن عجلان. سبق في الوجه السابق.

[٣] سريج بن النعمان. ثقة، يهم قليلاً. وانظر «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٥٧)،و«التقريب» (٢٢١٨).

وبالنظر في تراجم رواة الوجهين، يتبين أن رواة الوجه الأول أكثر عددًا، وأوثق حفظًا من رواة الثاني بكثير، ويكفي أن في رواة الأول: مالك بن أنس، وهو من هو، وكذا الليث وهو أثبت أصحاب المقبري. ثم إن رواة الوجه الثاني إنما رووه على الجادة أيضًا، فالمقبري كثير الرواية عن أبي هريرة، وروايته عن أبي شريح قليلة، فلما يغلط الراوى يروي هذا القليل على الجادة المعهودة في ذلك الكثير، ولذلك نظائر، وقد قال الإمام أحمد في «العلل» (رقم ٢١٩٢): «وأهل المدينة إذا كان حديث غلط، يقولون: (ابن المنكدر، عن جابر). وأهل البصرة يقولون: (ثابت، عن أنس)؛ يحيلون عليهما».

ولذلك توافق أهل النقد على ترجيح الأول، وإعلال الثاني، فمنهم:

١- إمامنا ابن المديني، وقوله كما في الأصل: (والحديث عندي: حديث مالك وابن عجلان، وأخطأ عبد الرحمن بن إسحاق).

٢- قال أبو حاتم _ كمافي (علل) ابنه (٢٣٦_٢٣٥/ ٢١٩٥)_: (قال أبي: والصحيح سعيد، عن أبي شريح، عن النبي ﷺ. قلت لأبي: سمع سعيد المقبري من أبي شريح؟ قال: نعم، وانظر كذلك: (العلل) لابن أبي حاتم (٢/٢٧٢/٢٧٢).

٣- قال الحاكم - رحمه الله تعالى -: «فسمعت علي بن عيسى يقول: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق يقول: مالك بن أنس أحفظ في هذا الإسناد، من عدد مثل عبد الرحمن بن إسحاق، وقد تابع عبدالحميد بن جعفر مالك بن أنس في روايته». وساق متابعة عبد الحميد لمالك، ثم قال: «فأما الشيخان ـ رضي الله عنهما ـ فإنهما لم يحتجا، ولا واحد منهما بعبد الرحمن بن إسحاق».

ولا يقال: إن عبد الرحمن بن إسحاق قد توبع، تابعه ابن عجلان، وسريج بن النعمان. لأن هذه المتابعات لا تفيده شيئًا؛ فابن عجلان يخلط في حديث المقبري، ولا يميز حديثه، كما مر. وسريج له أوهام؛ فلعل هذا منها، وليس هؤلاء الثلاثة بالذين يكافئون واحدًا كالليث في المقبري، فكيف بمن مع الليث؟!. من هنا كان الثاني خطأً والصواب الأول. والله أعلم.

* * *

[١٢٦] قَالَ عَلِيُّ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "مَنِ اضْطَجَعَ [مَنْ اضْطَجَعَ]، لَمْ يَذْكُرِ اللهَ فِيهِ؛ كَانَ عَلَيْهِ تِرَةً (١١٠)».

قَالَ: رَوَاهُ ابْنُ عَجْلاَنَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

رَوَاهُ ابنُ أَبِي ذِنْبٍ، فَأَذْخَلَ بَيْنَ سَعِيدٍ وَبِينَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَجُلاً؛ فَرَوَاهُ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وَرَوَاهُ صَالِحٌ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةً.

[1٣٦] لقد ذكر ابن المديني _ رحمه الله تعالى _ الخلاف على سعيد بن أبي سعيد المقبري، وذكر معه وجهًا ثالثًا عن أبي هريرة.

فأما الوجه الأول: وهو محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

فأخرجه أبو داود في كتاب الأدب، باب كراهية أن يقوم الرجل من مجلسه ولا يذكر الله تعالى (٤/ ٢٦٥ / ٤٨٥٥)، والنسائي في «الكبرى» في كتاب عمل اليوم والليلة، باب من جلس مجلسًا لم يذكر الله تعالى فيه (٩/ ١٠٥٨ / ١٠١٦٤) وكذا (٩/ ٣٠١)، عن قتيبة بن سعيد.

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (١/ ٤٠٤/٥٥) من طريق يحيى ابن بكير.

كلاهما عن الليث بن سعد.

وأخرجه أبو داود في الأدب، باب ما يقول عند النوم (٣١٦/٤ ٥٠٥٩) عن حامد ابن يحيى.

والبيهقي في «الشعب» (١/ ٤ · ٤/ ٤٥٥) من طريق الحسن بن سهل.

⁽١) قال الترمذي: «ومعنى قوله: (ترة)، يعني: حسرة وندامة. وقال بعض أهل المعرفة بالعربية: (الترة): هو التأره.

وفيه (١/ ٢٠٣/٤٠٣) وفي «الدعوات الكبير» (١/ ١٠ / ١٠) من طريق أبي مسلم الكجي.

الثلاثة (حامد، الحسن، الكجي) عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني. واختلف هؤلاء الثلاثة على أبي عاصم:

فقال حامد: (عن أبي عاصم، عن ابن عجلان، عن سعيد، عن أبي هريرة).

وقال أبو مسلم: (عن أبي عاصم، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة).

وقال ابن سهل: (عن ابن عجلان ـ لا يدري أبو عاصم ـ، عن أبيه هو، أو عن المقبري، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ).

قال الحافظ في «النكت الظراف» (٩/ ٤٩٤/ ١٣٠٤) معقبًا على رواية أبي داود المذكورة:

«خالفه أبو مسلم الكجي؛ فرواه عن أبي عاصم، عن محمد بن عجلان، عن أبيه، وبذلك جزم الدارقطني في «العلل». . . ».

وقال البيهقي في «الدعوات الكبير» بعد رواية أبي مسلم الكجي: «ورواه غيره عن أبي عاصم بالشك».

قلت: حامد: ثقة حافظ؛ وأبو مسلم الكجي: حافظ مشهور؛ والحسن بن سهل: صاحب أبي عاصم ثقة، ربما أخطأ، وقد حكى الأخير أن أبا عاصم كان يشك، فكان لا يدري عن ابن عجلان عن أبيه، أو عن ابن عجلان عن المقبري؟ فلعله لذلك كان يحدث به مرة هكذا ومرة هكذا، فهذا الاضطراب من أبي عاصم نفسه؛ لا من غيره كما يومي إليه تعقب الحافظ رضي الله عنه يقصد تعصيب الجناية بحامد بن يحيى، ويستدل لذلك بمخالفة أبي مسلم الكجي له، وجزم الدارقطني في (علله) بأن أبا عاصم يرويه عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة. ولعله لم يستحضر ساعتئذ

رواية الحسن بن سهل التي في «الشعب» والتي صرح فيها بشك أبي عاصم نفسه، وذلك التصريح يعكر على ما ذكره من المخالفة، والله أعلم.

وأخرجه الحميدي (٢/ ٤٨٩/ ١١٥٨) عن سفيان.

وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ٢٧٢/ ١٣٢٤) من طريق خالد بن حميد.

أربعتهم (الليث، وأبو عاصم، وسفيان، وخالد) عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة.

وأما الوجه الثاني: ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي إسحاق مولى عبد الله بن الحارث، عن أبي هريرة.

وهذا أخرجه أحمد في «مسنده» (۲/ ۲۳۲)، والنسائي في «الكبرى» كتاب عمل اليوم والليلة (۹/ ۱۰۱۲/۱۰۲) عن عمرو بن علي، والطبراني في «الدعاء» (ص/ ۱۹۲۷) من طريق محمد ابن أبي بكر المقدمي.

ثلاثتهم عن يحيى بن سعيد القطان.

وأخرجه أحمد (٢/ ٤٣٢) عن روح.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٨٠): «عند الترمذي بعضه، رواه أحمد. وأبو إسحاق مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل، لم يوثقه أحد ولم يجرحه، وبقية رجال أحد إسنادي أحمد رجال الصحيح». وانظر: تعقب الشيخ الألباني لهذا الكلام في «الصحيحة» (رقم ٧٩).

وأخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (٩/ ٣٠١/ ١٠٥٨٤) من طريق محمد بن إبراهيم بن دينار.

وأخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (١٤٨٥٦ «التحفة») من طريق عثمان بن

عمر

وأخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (٩/ ١٥٦/ ١٠١٨) من طريق القاسم بن يزيد الجرمي.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» كتاب الرقائق، باب الأذكار (٣/ ١٣٣/ ٨٥٣) من طريق الوليد بن مسلم. ولم يذكر الوليد: (أبا إسحاق) بين المقبري، وأبي هريرة؛ فلعله دلسه.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في الدعاء، باب ما جلس قوم يذكرون الله ولم يصلوا كان المجلس ترة عليهم (٢/ ٢٤٧/ ٢٠٦١) من طريق آدم بن أبي إياس.

وقال: «هذا حديث صحيح، على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وأخرجه ابن المبارك في «مسنده» (ص ٢٧/ رقم ٤٦)، وفي «الزهد» (ص ٣٤/ رقم ٩٦١)، ومن طريق ابن المبارك أخرجه: النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩/ ١٠٥/ ١٠٥٥)، والبيهقي في «الشعب» (١/ ٤٠٤/ ٥٤٦)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٣٣).

الثمانية (من القطان إلى ابن المبارك) عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي إسحاق مولى عبد الله بن الحارث، عن أبي هريرة.

ووقع عند الحاكم: (إسحاق بن عبد الله بن الحارث)، وعند النسائي: (إسحاق مولى عبد الله)، وسيأتي الفصل في هذا عند الحكم على الحديث.

وأما الوجه الثالث، وهو: صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة. فرواه عنه: [١] سفيان بن سعيد الثورى.

أخرجه أحمد (١٠٢٧٧/١٩٣/١٦)، والترمذي في كتاب الدعاء، باب في القوم يجلسون ولا يذكرون الله (٥/ ٤٦١/ ٣٣٨٠) عن محمد بن بشار. كلاهما (أحمد وابن

بشار) عن عبد الرحمن بن مهدي .

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وقد روى من غير وجه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وأخرجه أحمد (۱۰۲۷۸/۱۷۶) عن وكيع. و(۱۱/۱۹۶/۱۹۲) عن مؤمل.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» كتاب الجمعة، باب ما يستدل به على وجوب ذكر النبي على الخطبة (٣/ ٢١٠) من طريق محمد بن يوسف الفريابي.

قال ابن التركماني في «الجوهر النقي»: «قلت: في سنده: صالح مولى التوأمة؛ اختلط في آخر عمره، وتكلموا فيه. وقال البيهقي في باب الغسل من غسل الميت: (ليس بالقوي)؛ ثم على تقدير ثبوت حديثه، في دلالته على وجوب الصلاة على النبي في نظر؛ وعلى تقدير صحة دلالته على ذلك، لا يخص الجمعة».

وأخرجه ابن المبارك في «مسنده» (ص٢٨/ رقم٤٧)، و «الزهد» (ص ٣٤٢ / رقم ٩٦٢). ومن طريقه: البغوي في «شرح السنة» كتاب الدعوات، باب من جلس مجلسًا لم يذكر الله فيه (٥/ ٢٧/ ١٢٥٤).

وأخرجه إسماعيل القاضي في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» (ص ٥٣/ رقم ٥٤) عن محمد بن كثير .

وأخرجه الطبراني في «الدعاء» (ص ٥٣٨/ رقم١٩٢٣)، وعنه: أبو نعيم الأصفهاني في «حلية الأولياء» (٨/ ١٣٠)، من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين.

وأخرجه أبو نعيم الأصفهاني في «حلية الأولياء» (٨/ ١٣٠) من طريق إبراهيم بن الأشعث، عن فضيل بن عياض.

وقال أبو نعيم: «تفرد به إبراهيم [عن] الفضيل، وهو مشهور من حديث الثوري،

عن صالح. وهو: صالح بن أبي صالح المدني، مولى التوأمة بنت أمية بن خلف، واسمها نبهانة، تولدت مع أخرى؛ [ف] سميت توأمة.

هؤلاء الثمانية (من ابن مهدي إلى الفضيل) عن الثوي، عن صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة.

[٢] محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب:

أخرجه أحمد (١٩/ ٥٢/ ٩٨٤٢/ المعارف) عن حجاج، ويزيد.

وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (٤/ ٧٣/ ٢٤٣٠).

والبغوي في «شرح السنة» (٥/ ٢٨/ ١٢٥٥) من طريق أسد بن موسى. أربعتهم، عن ابن أبي ذئب، عن صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة.

[٣] عمارة بن غزية:

أخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب الدعاء، باب ما عمل آدمي من عمل أنجى له من عذاب الله من ذكر الله عز وجل (١٦٨/٢/ ١٨٦٩)، والطبراني في «الدعاء» (ص ٥٣٨/ رقم ١٩٢٤) من طريق أبي المثنى معاذبن المثنى.

والحاكم في الموضع السابق، من طريق أبي مسلم. كلاهما، عن مسدد.

والبيهقي في «الشعب» (٢/ ٢١٤/ ١٥٦٩) من طريق عبيد الله بن عمر الجشمي، كلاهما (مسدد، والجشمي) عن بشر بن المفضل.

والطبراني في «الدعاء» (ص ٥٣٨/ رقم١٥٢٥) من طريق عمرو ابن قيس الملائي، كلاهما (بشر والملائي) عن عمارة بن غزية به .

[٤] زياد بن سعد:

أخرجه أحمد (١٦/ ٢٦٥/ ١٠٤٢٢) عن حجاج قال: قال ابن جريج: أخبرني زياد ابن سعد.

النظر في الخلاف:

وبالنظر في التخريج السابق، يظهر أن الحديث قد ذكر له ابن المديني ثلاثة أوجه ـ وجهان منهما خلاف على المقبري ـ وهم:

الأول: المقبري، عن أبي هريرة، وهذا رواه عن المقبري:

[۱] محمد بن عجلان. وهذا سبقت ترجمته في الحديث السابق وظهر من خلالها أنه مع صدقه، فقد اختلطت عليه أحاديث المقبري، فهو ليس بذاك فيه.

الثاني: المقبري، عن أبي إسحاق مولى الحارث بن عبد الله، عن أبي هريرة. وهذا رواه عنه:

[۱] ابن أبي ذئب. سبق أنه ثقة ثبت، وأزيد هنا قول ابن المديني - كما في «شرح العلل» لابن رجب (۲/ ٤٧٨) _: «الليث وابن أبي ذئب ثبتان في حديث سعيد المقبري». الثالث: صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة. وهذا رواه عنه:

- [١] سفيان الثوري. وقد سبق.
 - [۲] ابن أبي ذئب. وقد سبق.

[٣] عمارة بن غزية. لا بأس به، ومن ضعفه فلم يأت بقادح. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٤٢٢)، و «التقريب» (٨٥٨).

[٤] زياد بن سعد. ثقة ثبت، ورع، من أثبت أصحاب الزهري. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٦٩)، و«التقريب» (٢١٨٠).

وبالنظر في أحوال رواة هذه الأوجه الثلاثة، يتبين أن أقواها الوجه الثاني، وهو الذي رواه ابن أبي ذئب عن المقبري، عن أبي إسحاق، عن أبي هريرة. وذلك لأن ابن أبي ذئب ثقة ثبت، بخلاف ابن عجلان؛ فإنه يخلط في حديث المقبري، ولا يحسن حفظه، ثم إنه رواه على الجادة، وهو المناسب لمثله في خفة الضبط، وعدم الإتقان، أما رواية

ابن أبي ذئب، فليست على المعهود من روايات المقبري، عن أبي هريرة؛ وذلك مما يؤكد أنه هكذا تحملها عن المقبري. والله أعلم.

وهذا هو الذي رجحه الدارقطني في «العلل» (٨/ ١٥٣/ رقم ١٤٧٣) حيث عرض الخلاف، ثم ختمه قائلاً: «وقول ابن أبي ذئب أشبه بالصواب».

الحكم على الحديث:

بقي بعد ذلك أن نذكر أن الحديث من وجهه الراجح، يتوقف الحكم عليه على تحقيق القول في اسم الواسطة بين المقبري، وأبي هريرة، وهو: أبو إسحاق مولى عبدالله بن الحارث.

وقد ورد اسمه عند الحاكم في «المستدرك»: (إسحاق بن عبد الله ابن الحارث)! ، ولم يتابع على هذا، وهذا إن لم يكن تصحيفًا؛ فهو مخالف لجميع من رووا الحديث عن ابن أبي ذئب، وفيهم القطان وابن المبارك، وروح وغيرهم، وهو عند الجميع: (مولى عبد الله بن الحارث)، وليس بابنه. نعم؛ وقع بعد ذلك اختلاف يسير، مؤداه: هل هو إسحاق، أم أبو إسحاق؟!

ففي رواية النسائي من طريق القاسم بن يزيد الجرمي، عن ابن أبي ذئب، وقع: (إسحاق) وكذا قال الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» (١٤٨٥٦/٤٢٦/١٠): «في رواية حمزة الكناني: (إسحاق) بدل (أبي إسحاق).

لكن الحافظ المزي قال في «تهذيب الكمال» (٢/ ١٠٥): «(سي) إسحاق، عن أبي هريرة (سي)، حديث: «ما جلس قوم مجلسًا، لم يذكروا الله فيه؛ إلا كان عليهم ترة». قاله القاسم بن يزيد الجرمي (سي)، عن ابن أبي ذئب، عنه. وقال عبد الله بن المبارك (سي)، وعثمان بن عمر بن فارس (سي)، ويحيى بن سعيد القطان (سي)، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي إسحاق، مولى عبد الله بن الحارث، عن أبي هريرة. وهو الصواب. روى له النسائي في «اليوم والليلة».

وأقره الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٨/١٢). وقال في «التقريب» (٧٩٣٦) عنه: «مقبول»، يعني: عند المتابعة، وإلا؛ فلين. فالحديث من طريقه هذا ضعيف، وقد توبع؛ فتابعه: صالح مولى التوأمة، ولعل هذا هو السر في ذكر ابن المديني رواية صالح هنا، مع عدم تعلقها بالخلاف على المقبري ظاهرًا، والله أعلم.

وصالح مولى التوأمة هو صالح بن نبهان المدني، صدوق، لكنه اختلط فمن روى عنه قبل الاختلاط فلا بأس بروايته، وقد أخطأ من زعم أن البخاري أخرج له. وإنما أخرج لأبيه أبي صالح مقرونًا في كتاب الصيد. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٢٨٩٢)، والذي روى عن صالح هنا، هو ابن أبي ذئب، وهو ممن سمع منه قديمًا قبل الاختلاط، فهو من مقبول حديثه. وبهذا يصلح هذا الطريق لتقوية طريقنا الراجح، وعليه يصير الوجه الراجح حسنًا، بل قد يبلغ الصحة لو جمعت بقية طرقه وشواهده. ولهذا قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي؛ وليس كما قالا؛ فإن أبا إسحاق لم يخرج له مسلم شيئًا. والله أعلم بالصواب.

[١٢٧] قَالَ عَلِيٌ:

حَدِيثُ أَبِيْ هُرَيْرَةً، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَعِينُد مِنْ أَرْبَعِ، يَقُوْلُ: «اللَّهَم إنِّيْ أَعُوذُ بِكَ مِنْ قَلْبِ لاَ يَخْشَعُ، ومِن نَفْسِ لاَ تَشْبَعُ».

قَالَ: فَرَوَاهُ ابْنُ عَجْلانَ، عَنْ سَعِيْدٍ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةً.

وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِيْ ذِنْبٍ، فَأَدْخَلَ بَيْنَ سَعِيْدٍ وَبَيْنَ أَبِيْ هُرَيْرَةَ رَجُلاً، فَرَوَاهُ عَنْ سَعِيْدٍ، عَنْ (١) عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةً.

[١٢٧] لقد ذكر ابن المديني الخلاف على المقبري، وذكر وجهين، وبالتخريج، وجد أن هناك وجهًا ثالثًا، لم يذكره ابن المديني، فتصير الأوجه ثلاثة، وهي:

الأول: ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

الثاني: ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن عبد الرحمن بن مهران، عن أبي هريرة.

الثالث: الليث بن سعد، عن سعيد المقبري، عن أخيه عباد المقبري، عن أبي هريرة.

فأما الوجه الأول: ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

فأخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من نفس لا تشبع (٧/ ٢٠٧/ ٧٨٣)، وكذا في «المجتبى» (٨/ ٢٨٤)، عن محمد بن آدم.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب العلم، باب التعوذ من علم لا ينفع

⁽۱) في الأصل: (بن)، وليس بمستقيم؛ فسعيد المذكور، هو ابن أبي سعيد المقبري، وهو يروي عن عبد الرحمن بن مهران، وابن مهران هذا يروي عن أبي هريرة، وليس في الرواة عن أبي هريرة، من اسمه: سعيد بن عبد الرحمن بن مهران، والله أعلم.

(١/ ٣٠٠/ ٣٦١) من طريق سعيد بن عمرو الأشعثي، ومحمد بن العلاء الهمداني، وهارون بن إسحاق.

وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «مصنفه» (٦/ ٢٩١٢٦)، وعنه: ابن ماجه في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل (١/ ٢٥٠/٩٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦٥٣٧/٤١٢).

أربعتهم (محمد بن آدم إلى أبي بكر بن أبي شيبة) عن أبي خالد الأحمر سليمان بن حبان، عن محمد بن عجلان، عن المقبري عن أبي هريرة.

قال النسائي في «المجتبى»: «سعيد لم يسمعه من أبي هريرة؛ بل سمعه من أخيه، عن أبي هريرة».

وقد توبع محمد بن عجلان على هذا الوجه، تابعه: أبو معشر المدني.

أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٤/ ٨٤ / ٢٤٤٢).

والطبراني في «الدعاء» (ص ٤٠٦/رقم١٣٦٦) من طريق يحيى ابن صالح الوحاظي. كلاهما (الطيالسي، والوحاظي) عن أبي معشر.

وأخرجه الطبراني في «الدعاء» (ص٢٠٦/ رقم١٣٦٥) من طريق المغيرة بن عبد الرحمن، عن ابن عجلان، وأبي معشر. بإسناد ابن عجلان الماضي.

ووقع في مطبوعة الطيالسي بدار هجر: «وبإسناده» وأحال على: عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة. وأشار المحقق أنه هكذا في الأصول، عدا نسخة المدينة المنورة، والتي رمز لها المحقق بـ «د». فقيهًا: عن أبي معشر، عن المقبري، وهذا الذي أثبته، وهو اللائق بهذا الوجه أن يرويه أبو معشر، لا ابن أبي ذئب.

سيما وأن أحدًا ممن تكلم عن هذا الحديث أو أخرجه، لم يقل أو يشر إلى أن ابن أبي ذئب لكان نسبته إليه أولى

من نسبته لمثل محمد بن عجلان، وهو مختلط في المقبري، في حين أن كل من تحدث عن هذا الحديث نسب هذا الوجه لابن عجلان فحسب، وذلك كابن المديني، والدارقطني، وغيرهم، ولم يشر أحدهم إلى وروده عن ابن أبي ذئب، بل نسب ابن المديني لابن أبي ذئب إثبات الواسطة بين المقبري وبين أبي هريرة، من هنا أثبت ما في دى ولم أرتض صنيع المحقق، وفقه الله تعالى وإيانًا.

الثاني: ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن عبد الرحمن بن مهران، عن أبي هريرة.

وهذا ذكره ابن المديني هاهنا، ولم أقف على من ذكره أو أشار إليه غيره. والله أعلم.

الثالث: الليث بن سعد، عن سعيد المقبري، عن أخيه عباد المقبري، عن أبى هريرة.

أخرجه أبو داود في «سننه» كتاب الصلاة، باب في الاستعادة (٢/ ٩٣/ ١٥٤٨)، والنسائي في «الكبرى» كتاب الاستعادة، باب الاستعادة من نفس لا تشبع (٧/ ٢٠٢/ ٢٠٢٢)، وكذا في «المجتبى» (٨/ ٢٦٣) عن قتيبة بن سعيد.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب الاستعادة، باب الاستعادة من نفس لا تشبع (٧/ ٢٠٧/ ٢٨٤)، وكذا في «المجتبى» (٨/ ٢٨٤) عن عبيد الله بن فضالة، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (١/ ٣٩٢/ ٤٢٦) كلاهما عن يحيى بن يحيى .

والنسائي في «الكبرى» كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من نفس لا تشبع (٧/ ٢٠٦/ ٧٨٢٠)، من طريق ابن وهب.

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الدعاء، باب دعاء رسول الله ﷺ (٢/ ١٢٦١/ ٣٨٣٧) عن عيسى بن حماد المصري. ومن طريق عيسى هذا أخرجه أبو الحجاج المزي في «تهذيب الكمال» (١٢٤/ ١٢٤/ في ترجمة ٣٠٨٠ عباد بن أبي سعيد)، فوافق ابن ماجه فيه

بعلو .

وأخرجه أحمد (٢/ ٣٤٠/ قرطبة) عن يونس. وكذا (٢/ ٤٥١) عن حجاج، وكذا (٣/ ٣٦٥) عن حجاج، وكذا (٣٦ /٣٦٥) عن أبي سلمة الخزاعي.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في كتاب العلم، باب التعوذ من علم لا ينفع (١/ ٣٦٠/ ٣٦٠) من طريق شعيب (١) بن الليث، وكذا من طريق عاصم بن علي.

وأخرجه البخاري تعليقًا في «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٦/ ترجمة عباد المقبري (١٦/٦) عن أبي يوسف.

العشرة، عن الليث بن سعد، عن المقبري، عن أخيه عباد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه؛ فإنهما لم يخرجا عباد بن أبي سعيد المقبري، لا لجرح فيه؛ بل لقلة حديثه، وقلة الحاجة إليه. وقد رواه محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، ولم يذكر أخاه عبادًا». . ووافقه الذهبي .

النظر في الخلاف:

من خلال تتبع تخريج الحديث، ظهر أن له أوجهًا ثلاثة:

أولها: المقبري، عن أبي هريرة، وهذا رواه عن المقبري:

[١] محمد بن عجلان. وقد سبق بيان حاله، وأنه مختلط في المقبري.

[۲] أبو معشر المدني. متفق على ضعفه، مع صدقه في نفسه، وكان لا يقيم الأسانيد، واختلط في آخر أمره فازداد ضعفًا. وانظر: «تهذيب التهذيب» (۲۱/۹۱۶)، و«التقريب» (۷۱٬۰۰).

⁽١) وقع في مطبوعة «المستدرك»: (أشعث)، وهو غلط، والتصويب من مخطوطة رواق المغاربة (١/٤٧١)، «وإتحاف المهرة» (١٤/ ١٨٥٧/ ١٨٥٧).

ثانيها: المقبري عن عبد الرحمن بن مهران، عن أبي هريرة. وهذا رواه عنه:

[۱] ابن أبي ذئب. وقد سبق أنه من الثقات الكبار، ومن أثبت أصحاب المقبري، فهو كالليث فيه، كما قال ابن المديني.

وثالثا: المقبري، عن أخيه عباد المقبري، عن أبي هريرة. وهذا رواه عنه:

[۱] الليث بن سعد. سبق، وهو من أثبت أصحاب المقبري، إن لم يكن أثبتهم على الإطلاق.

وبالنظر في رواة الأوجه الثلاثة، يتبين أن:

أولاهم بالقبول هو الوجه الثالث، وهو الذي يرويه الليث عن المقبري عن أخيه عن أبي هريرة، وذلك لأن الليث أثبت أصحاب المقبري، من جهة، ومن أخرى لأنه لم يروه على الجادة، ويليه الوجه الثاني، وهو ما يرويه ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن عبد الرحمن بن مهران، عن أبي هريرة. ولكن للأسف لم نقف على هذه الطريق فيما بين أيدينا من مصنفات، عل فرض ثبوت هذا الوجه عن ابن المديني، وانتفاء كونه تصحيفًا من ناسخ هذه النسخة من «العلل».

وأما الوجه الأول، وهو ابن عجلان وأبو معشر عن المقبري، عن أبي هريرة، بلا واسطة، فهذا منكر، ضعيف؛ فابن عجلان اختلطت عليه أحاديث المقبري ـ كما سبق توضيحه ـ، ومتابعة أبي معشر، لا تفيده شيئًا، لأنه أشد ضعفًا منه، وأين هما من مثل الليث أو ابن أبي ذئب؟! ثم إنهما روياه على الجادة، وهي جادة الضعفاء.

وهذا ما انتهت إليه كلمة النحارير من النقاد، والحفظة:

١- فقال أبو عبد الرحمن النسائي في «المجتبى»: «سعيد لم يسمعه من أبي هريرة؟
 بل سمعه من أخيه، عن أبي هريرة».

٢_ وقال الدارقطني في «العلل» (١٠/ ٣٩٤): «رواه ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة. ورواه الليث بن سعد، عن سعيد ابن أبي سعيد، عن أبي هريرة. ورواه الليث أيضًا، عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي

.

هريرة، وقول الليث عن المقبري، عن أخيه، عن أبي هريرة أولى».

الحكم على الحديث:

بقي أن أقول: إن الطريق التي تبين رجحانها، يتوقف الحكم عليها على معرفة حال ذلك الواسطة بين المقبري، وأبي هريرة، وهو فيها عباد بن أبي سعيد المقبري، قال العجلي في «ثقاته»: مدني تابعي ثقة، وقال ابن خلفون في «الثقات»: وثقه محمد بن عبد الرحيم التبان، ولم يروعنه سوى أخيه سعيد، ولم يعرف له سوى هذا الحديث، وانظر: الرحيم التبان، ولم يروعنه سوى أخيه سعيد، ولا يعرف له سوى هذا الحديث، وانظر تهذيب الكمال» (١٢٤/١٤) وحاشيته، و«تهذيب التهذيب» (٥/٩٤). ولذلك انطبق عليه قول الحافظ «من ثبت له درجة التوثيق؛ فلا ينزعها أحد إلا ببرهان» وهذا الرجل قد وثقه اثنان، ولم يخالفهما أحد ببرهان فيكون ثقة؛ لا مقبولاً كما انتهى إليه الحافظ في «التقريب» (٣١٢٩)، ولا يقال: إن عبادًا هذا لا يروي عنه إلا واحد، فكيف يكون ثقة؟ وقد أجاب عن هذا الاعتراض الحافظ العلائي في «تحقيق منيف الرتبة» (ص ٥٣) فقال: « . . . كما أن من لم يرو عنه إلا راو واحد؛ فهو محكوم عليه بالجهالة؛ إلا أن يكون بعض أثمة الحديث قد وثقه؛ فإنه لا تلازم بين الجهالة وبين انفراد الراوي عن الشيخ؛ فقد يكون معروفًا بالثقة والأمانة، ولم يتفق أن يروي عنه إلا واحدٌ » . وعلى كل؛ فقد توبع عباد هنا على أصل الحديث، فالحديث مخرج في الصحيحين من حديث زيد بن أرقم . والله تعالى أعلم .

* * *

[١٢٨] قَالَ عَلِيٍّ: حَدَيْثُ أَبِيْ هُرَيْرَةً: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عَبْدَ الله ابْنَ حُذَافَةَ، يَطُونُ بَمِنَى).

فَقَالَ: رَوَاهُ صَالِحُ بْنُ أَبِي الأَخْضَرِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيْدِ بْنِ المُسَيِّبِ، عَنْ أَبِيْ هُرَيرَةً.

وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَسْعُوْدِ بْنِ الحَكَمِ، (أَنَّ النَّبِي ﷺ بَعَثَ ابْنَ حُذَافَة). وَالحَدِبْثُ حَديثُ مَعْمَرٍ، وَحَديثُ صَالِحٍ غَلَطٌ.

[١٢٨] لقد اقتصر ابن المديني هاهنا على ذكر وجهين من أوجه الخلاف على الزهري، بينما بقي هناك أوجه أخرى لم يشر إليها ابن المديني. وأنا أبدأ إن شاء الله تعالى بما ذكره ابن المديني، ثم أتلوه بما تركه رحمه الله تعالى.

الوجه الأول: الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.

الوجه الثاني: الزهري، عن مسعود بن الحكم، أن النبي على بعث ابن حذافة.

الوجه الثالث: الزهري، أن رسول الله على بعث عبد الله بن حذافة.

الوجه الخامس: الزهري، عن مسعود بن الحكم، عن عبد الله بن حذافة.

الوجه السادس: الزهري، عن ابن المسيب، عن عبد الله بن حذافة.

الوجه السابع: الزهري، عن ابن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

- فأما الوجه الأول: الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.

فأخرجه أحمد (١٦/ ٣٨٩/ ١٠٦٤). وأخرجه النسائي في «الكبرى» في كتاب الصيام، باب النهي عن صيام أيام التشريق (٣/ ٢٤٦/ ٢٨٩٦) عن أبي بكر بن إسحاق

الصاغاني.

وأخرجه الدارقطني في «السنن»كتاب الصيام، باب القبلة للصائم (٢/ ١٨٧) من طريق أحمد بن يحيى بن عطاء الجلاب.

وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٦/ ٧٥٢٤/٤٠٥) من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي.

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٢ / ١٢٤)، و (٢١ / ٢٣٢) من طريق محمد بن الجهم.

و أخرجه الطبري في «التفسير» (٢/ ٣٠٤) من طريق خلاد. وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤٧ /٢٧) من طريق الحارث بن أبي أسامة.

السبعة (أحمد إلى الحارث) عن روح، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري.

قال أبو عبد الرحمن النسائي: «صالح هذا، هو: ابن أبي الأخضر، وحديثه هذا خطأ، وهو كثير الخطأ عن الزهري. ونظيره محمد بن أبي حفصة، وكلاهما ضعيف، وروح بن عبادة: ليس بالقوى عندنا».

- الوجه الثاني: الزهري، عن مسعود بن الحكم، عن رجل من أصحاب النبي على النبي الله النبي الله النبي النب

وهذا الوجه يرويه عن الزهري:

[۱] معمر بن راشد:

أخرجه أحمد (٣٦/ ٢٨١/ ٢١٩٥٠). والنسائي في «الكبرى»كتاب الصيام، باب النهي عن صيام أيام التشريق (٣/ ٢٤٥/ ٢٨٩٣) عن محمد بن رافع النيسابوري.

والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/ ٢٤٦) عن حسين بن مهدي.

ثلاثتهم عن عبد الرزاق، عن معمر، به.

لكن ابن المديني ذكر أن معمرًا يرويه عن الزهري، عن مسعود بن الحكم: أن النبي

عَنْ ابن حذافة . ولم يذكر ذلك الرجل من أصحاب النبي عَلَيْ . فلعل هذا وجه آخر عن معمر ؛ لكنني لم أظفر به ، والله أعلم .

[٢] شعيب بن أبي حمزة.

أخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب الصيام، باب النهي عن صيام أيام التشريق (٣/ ٢٤٥/ ٢٨٩٤) من طريق محمد بن سليمان.

وابن عساكر في اتاريخ دمشق، (٢٧/ ٣٤٦) من طرق عن أبي اليمان.

كلاهما عن شعيب بن أبي حمزة، به.

قال النسائي: «الزهري لم يسمع من مسعود بن الحكم».

[٣] سليمان بن أبي داود الحراني:

أخرجه الدارقطني في «السنن»(٢/ ١٨٧)، وكذا (٢١٣/٢) عن محمد بن جعفر المطيري، عن عبد الرحمن بن محمد بن منصور، عن سليمان بن أبي داود.

وزاد فيه: (إلا محصر أو متمتع لم يجد هديًا).

قال الدارقطني: «سليمان بن أبي داود: ضعيف. رواه الزبيدي، عن الزهري: أنه بلغه عن مسعود بن الحكم، عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ بهذا، ولم يقل فيه: (إلا محصر أو متمتع)».

_ الوجه الثالث: الزهرى، أن رسول الله على بعث عبد الله بن حذافة.

أخرجه مالك في «الموطأ» برواية يحيى الليثي، كتاب الحج، باب ماجاء في صيام أيام منى (١/ ٣٧٦/ ١٣٥)، و(ص ٣٠٦ مخطوطة الكويت). وبرواية أبي مصعب، في كتاب الصيام، باب ما جاء في صيام أيام منى (١/ ٣٢٥/ ٨٤٦).

ومن طريق مالك: أخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب الصيام، باب النهي عن صيام أيام التشريق (٣/ ٢٤٧/ ٢٨٩٨).

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات»(٢/ ١٨٧) عن معن بن عيسي، ويزيد بن هارون،

...........

عن ابن أبي ذئب.

وأخرجه الطبري في اتفسيره، (٢/ ٤٠٤) من طريق سفيان بن حسين. الثلاثة (مالك، وابن أبي ذئب، وسفيان بن حسين)، عن الزهري، به مرسلًا.

وقال ابن عبد البر: «ورواه يونس بن يزيد، وابن أبي ذئب، وعبدالله بن عمر العمري، عن الزهري: أن رسول الله على بعث عبد الله ابن حذافة، مرسلاً. هكذا كما رواه مالك سواء، وهو الصحيح في حديث ابن شهاب هذا، والله أعلم».

- الوجه الرابع: الزهري أنه بلغه، عن مسعود بن الحكم، عن بعض علمائهم من أصحاب رسول الله على الله على الله على الله الله على الله على الله الله على الله الله على الله

أخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب الصيام، باب النهي عن صيام أيام التشريق(٣/ ٢٤٦/ ٢٨٩٥). عن كثير بن عبيد الحمصي، عن محمد ابن حرب، عن الزبيدي، عن الزهري أنه بلغه عن مسعود

الوجه الخامس: الزهري، عن مسعود بن الحكم، عن عبدالله بن حذافة.

أخرجه الحاكم في «مستدركه» كتاب معرفة الصحابة، وباب ذكر عبد الله بن حذافة الحرجه الحاكم في الحسن بن علي بن بحر ابن بري .

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ١١٤/٨)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٩٨/ ٩٤/) من طريق الحسن بن علي المعمري.

وابن عدي في «الكامل»(٥/٣٦٧) من طريق القاسم بن الليث، ثلاثتهم (ابن أبي عاصم، والمعمري، والقاسم) عن هشام بن عمار.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/ ١٧٣/ ٤٤٥) عن أحمد بن القاسم.

وأخرجه أيضًا (٨/ ١٤٢/١٤٢) من طريق إسحاق بن راهويه. وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»(٢/ ٣٤٦) من طريق علي بن بحر القطان.

......

خمستهم، عن سويد بن عبد العزيز، عن قرة بن عبد الرحمن بن حيويل المصري.

قلت: سوید: ضعیف، وقرة: صدوق له مناکیر. کما في ترجمتیهما من «التقریب»(۲۲۹۲)(۲۲۹۲).

وقد توبع قرة؛ فتابعه يونس بن يزيد.

أخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٩٩/٢/ ترجمة ٥٤٧) عن الحسن المعمري، عن الربيع بن سليمان، عن ابن وهب، عن يونس، عن الزهري به.

قال الطبراني في الموضع الثاني (١): «لم يرو هذا الحديث عن الزهري، إلا قرة. تفرد به سويد بن عبد العزيز». قلت: وهذا متعقب بما ذكرته من متابعة يونس بن يزيد عند ابن قانع.

وقال ابن قانع: ﴿وهذا هو الصحيح».

لكن ابن عدي قال: «وهذا الحديث هو الذي أشار إليه البخاري، لعبد الله بن حذافة، ولا يصح».

- الوجه السادس: الزهري، عن ابن المسيب، عن عبد الله بن حذافة.

فأخرجه المدارقطني في «السنن» (٢/ ١٨٧)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٩٨/٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤٦/٢٧) من طريق عباس بن الفضل، عن سليمان أبي معاذ (٢)، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن عبد الله بن حذافة.

قال ابن قانع: «وقد روي هذا الحديث عن الزهري، عن مسعود ابن الحكم، وهو

 ⁽١) ذكر الطبراني في تعليقه على الموضع الأول، مع سويد رشدين بن سعد، ولكن لم يذكر فيما أسنده طريق رشدين.

⁽٢) وقع في مطبوعة «معجم الصحابة»: (سليمان بن معاذ)، وهو خطأ، فالحديث حديث سليمان بن أرقم أبي معاذ، وقد جاء على الصواب، عند الدارقطني وابن عساكر، وقد روياه من نفس طريق ابن قانع. وانظر أيضًا: «العلل» للدارقطني (٩/ ١٧٥).

الصحيح، " ثم ذكره، وهو الوجه السابق.

- الوجه السابع: الزهري، عن ابن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

وهذا أخرجه الدارقطني في «السنن» كتاب الصيام، باب القبلة للصائم (٢/ ١٨٧) من طريق حنبل بن إسحاق، عن إبراهيم بن حميد، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، به.

وقال في «العلل»(٩/١٧٦): «واختلف عن إبراهيم بن حميد الرؤاسي، فقال حميد: عن إبراهيم بن حميد، عن صالح، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

وكذلك قيل: عن ابن أبي سمينة، عن إبراهيم بن حميد. وقيل: عنه، عن سعيد وحده، عَن أبي هريرة».

النظر في هذا الخلاف:

بعد هذا التطواف مع هذه الأوجه، يجب النظر في رواة هذه الأوجه، حتى يتبين الراجح منها من المرجوح.

فأما الوجه الأول: الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، فرواه عن الزهرى:

[١] صالح بن أبي الأخضر. وقد سبق أنه ضعيف، ويغلط على الزهري.

وأما الوجه الثاني: الزهري، عن مسعود بن الحكم، أن النبي ﷺ بعث ابن حذافة، فرواه:

[١] معمر. وقد سبق، وهو من أوثق أصحاب الزهري.

[٢] شعيب بن أبي حمزة. وقد سبق، وهو من الثقات.

[٣] سليمان بن أبي داود الحراني. وهو الملقب بومة، ضعيف، قال البخاري:

•••••

منكر الحديث، وضعفه أبو حاتم، وابن حبان. وانظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٩٣). وأماالوجه الثالث: الزهرى، أن رسول الله على بعث عبد الله بن حذافة، فرواه:

[١] مالك بن أنس. وهو أوثق أصحاب الزهري، وقد سبق.

[٢] ابن أبي ذئب. وهو ثقة، وقد سبق.

[٣] سفيان بن حسين. وهو ثقة في غير الزهري، وقد سبق.

وأما الوجه الرابع: الزهري أنه بلغه، عن مسعود بن الحكم، عن بعض علمائهم من أصحاب رسول الله على فرواه عن الزهرى:

[۱] محمد بن الوليد الزبيدي: ثقة ثبت، من أوثق أصحاب الزهري ومن كبارهم، وقد لزمه طويلاً. وانظر: «تهذيب التهذيب» (۹/ ۵۰۲)، و«التقريب» (۲۳۷۲).

وأما الوجه الخامس: الزهري، عن مسعود بن الحكم، عن عبد الله ابن حذافة، فرواه:

[۱] قرة بن عبد الرحمن بن حَيْوَ يل. صدوق، لكنه ضعيف، وله مناكير، ومن قال: إنه أعلم بالزهري؛ فمراده أعلم بحاله، لا بما يرجع إلى الضبط والحفظ، فليس من ذلك في شيء. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٧٣)، و «التقريب» (١ ٤٥٥).

[٢] يونس بن يزيد. من أصحاب الزهري الكبار، وقد سبق.

الوجه السادس: الزهري، عن ابن المسيب، عن عبد الله بن حذافة، فرواه:

[۱] سليمان بن أرقم أبي معاذ. ضعيف، متروك الحديث. وانظر: «تهذيب التهذيب» (۱۲۸/۶)، و «التقريب» (۲۵۳۲).

الوجه السابع: الزهري، عن ابن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة، فرواه:

[١] صالح بن أبي الأخضر. وقد سبق أنه ضعيف.

وبعد هذا التطواف مع رواة هذه الأوجه، ومعرفة أقدارهم في الحفظ والإتقان، فإنا

نستبعد، ما رواه صالح بن أبي الأخضر، وهما الوجهان الأول، والسابع، وذلك لضعف صالح ومخالفته الثقات الأثبات، ممن سبق ذكرهم، وقد صرح ابن المديني بقوله: «حديث صالح غلط». وكذا نستبعد السادس لضعف سليمان بن أرقم.

ويبقى بعد ذلك من الثاني وحتى الخامس، كل وجه من هذه الأربعة رواه ثقة من أصحاب الزهري.

فأما الوجه الثاني: الزهري، عن مسعود بن الحكم، أن النبي على بعث ابن حذافة، فرواه: معمر، وشعيب، وهما من أثبت أصحاب الزهري، ولذلك رجح هذا الوجه ابن المديني كما معنا بقوله: (والحديث حديث معمر، وحديث صالح غلط».

وأما الوجه الثالث: الزهري، أن رسول الله على بعث عبد الله بن حذافة، فرواه: مالك بن أنس وابن أبي ذئب، ومالك أوثق الناس في الزهري، كما أنه توبع. ولذلك رجحه ابن عبد البر بعد ما أبان أن يونس ابن يزيد، وابن أبي ذئب وعبد الله العمري قد رووه كما رواه مالك، فقال: «ورواه يونس بن يزيد، وابن أبي ذئب، وعبد الله بن عمر العمري، عن الزهري: أن رسول الله على بعث عبدالله بن حذافة، مرسلاً. هكذا كما رواه مالك سواء، وهو الصحيح في حديث ابن شهاب هذا، والله أعلم».

وأما الوجه الرابع: الزهري أنه بلغه، عن مسعود بن الحكم، عن بعض علمائهم من أصحاب رسول الله على فرواه عن الزهري: محمد ابن الوليد الزبيدي، وهو من أوثق أصحابه، ولذلك رجح هذا الوجه:

١ ـ النسائي فيما يفهم من قوله: «الزهري لم يسمع من مسعود بن الحكم»، ثم ساق طريق الزبيدي، وهذه عادته في ذكر الطريق الغلط أول الباب، ثم يتلوها بالصواب.

٢ وكذا رجحه الدارقطني في «علله» فقال: «وقول الزبيدي أشبه بالصواب».

٣ وهو اختيار أبي حاتم ـ كما في «علل» ابنه (١/ ٧٤٦/٢٥٣) ـ: «سألت أبي عن

حديث، رواه سويد بن عبد العزيز، عن قرة بن عبدالرحمن، عن الزهري، عن مسعود بن الحكم، عن عبد الله بن حذافة السهمي، أن النبي على أمره أن ينادي في أهل منى: (أن لا تصوموا في هذه الأيام؛ فإنها أيام أكل وشرب وذكر الله) قال أبي هذا خطأ؛ إنما هو الزهري، قال: حدثت عن مسعود، عن عبد الله بن حذافة».

٤ وهذا أيضًا ما انتهى إليه أبو زرعة - كما في «علل» ابن أبي حاتم (١/ ٢٣٣/١) -: فقد قال أبو زرعة : «الصحيح عندي من حديث الزهري: أخبرت عن مسعود بن الحكم، عن بعض أصحاب النبي على أنه رأى عبد الله بن حذافة».

وأما الوجه الخامس: الزهري، عن مسعود بن الحكم، عن عبدالله بن حذافة، فرواه: يونس بن يزيد، وهو ثقة من أصحاب الزهري، ولذا رجحه ابن قانع فقال: «وهذا هو الصحيح».

وأقوى هذه الأوجه المذكورة: الثالث، والرابع، فقد رواهما عن الزهري العدد الكثير عن الزهري، من ثقات أصحابه. لكن أهل العلل كالدارقطني، ومن قبله أبو حاتم، وأبو زرعة، والنسائي، قد رجحوا الوجه الرابع، وهو الزهري، حدثت عن مسعود. والذي رجح الثالث، وهو ابن عبد البر، فلم يقع في كلامه ما يشير إلى وقوفه على الوجه الرابع، فرجح الثالث على ما سوى الرابع، وهذا هو مقتضي النظر. ولكن الرابع رواه من لا يقلون عن رواة الثالث، وفيه زيادة تدل على كونه محفوظا، وهي تلك الواسطة التي بين الزهري، وبين مسعود ابن الحكم. فهم يستدلون بمثل هذا على صحة الحفظ وتمام الضبط.

لا جرم قد يقال: إن الوجهين المذكورين صحيحان عن الزهري، ولكن الزهري كان أحيانًا يرفع الحديث، وعلى هذا النشاط رواه أصحاب الرابع، وأحيانًا يرسله، وعلى هذا رواه عنه أصحاب الوجه الثالث. ولعل هذا الجمع الأخير أوجه، والله أعلم.

.

الحكم على الحديث:

إنه من الممكن القول: بأنه من حيث الترجيح؛ فالرابع هو الراجع _ كما أسلفت _، ولكن على تطرق الجمع؛ فإنه يمكن الجمع بين الرابع والثالث. والحديث _ على أي منهما _ضعيف.

أما على الرابع، فللانقطاع بين الزهري، وبين مسعود بن الحكم. وأما على الثالث فلإرساله أو إعضاله بين الزهري، وبين النبي على النبي

وقد قال البخاري في «التاريخ الكبير»(٥/ ٨) في ترجمة عبد الله بن حذافة: «لا يصح حديثه، مرسل»(١)، فقال ابن عدي بعد ذكر هذا الحديث من وجهه الخامس: «وهذا الحديث هو الذي أشار إليه البخاري، لعبد الله بن حذافة، ولا يصح».

ونقل الحافظ في «الإصابة» (٢/ ٢٩٦) عن ابن البرقي، قوله في عبدالله بن حذافة: «حفظت عنه ثلاثة أحاديث، ليست بصحيحة الاتصال».

ولكن أصل الحديث، محفوظ من حديث أبي هريرة، عند أحمد، وابن حبان، وابن ماجه، ومن حديث غيرهما، والله أعلم.

* * *

 ⁽١) وهكذا أسندها ابن عساكر عن البخاري في «تاريخه»، وهو مما يؤكد صواب ما في أصل «تاريخ البخاري»
 المطبوع، بخلاف ما استشكله محققه، بما نقله عن الإصابة، والله أعلم.

[١٢٩] قَالَ عَلِيُّ: وَحَديثُ أَبِيْ هُرَيْرَةَ: أَن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ، حَتَّى يَقُولُوا لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ ﴾.

قَالَ: رَوَاهُ صَالِح، عَنِ ابْنِ شِهَاب، عَنِ ابنِ المُسَيِّب، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً.

وَرَوَاهُ عُقَيْلٌ؛ [ل ١٠/أ] فَخَالَفَهُ صَالِحٌ فِيْ إِسْنَادِهِ؛ فَرَوَاهُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطابِ.

وَرَوَاهُ ابْنُ عُيِيْنَةً ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةً ، مُرْسَلاً .

وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِي، عَن عُبَيْدِ اللهِ، مُرْسَلاً.

وَرَوَاهُ سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبِيِّدِ اللهِ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةً.

وَرَوَاهُ عِمْرَانُ القَطَّانُ؛ فَخَالفهُمْ جَميعًا؛ فَرَوَاهُ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنْسٍ، عَنْ أَبِيْ بِكْرٍ. حَدِيْثَ عُبِيَّدِ اللهِ.

[۱۲۹] هذا الحديث مداره على الزهري، وقد ذكر له ابن المديني، ستة أوجه اختلف فيها على الزهري. وهي:

١- الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.

٢- الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة، عن عمر بن الخطاب.

٣ الزهري، عن أبي هريرة، مرسلاً.

٤ ـ الزهري، عن عبيد الله، مرسلاً.

٥-الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة.

٦- الزهري، عن أنس، عن أبي بكر.

- فأما الوجه الأول: وهو الزهري عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.

فرواه عن الزهري:

[۱] يونس بن يزيد.

أخرجه مسلم في «صحيحه» كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله . . . (١/ ٥١ / ٧٠) عن أبي الطاهر، وحرملة بن يحيى، وأحمد بن عيسى . ومن طريق حرملة المذكور: أخرجه أبو نعيم في «مستخرجه» (١/ ٥١ / ١١٤).

وأخرجه النسائي في «المجتبى» في المحاربة، باب تحريم الدم (٧/ ٧٧)، وكذا في «الكبرى» (٣/ ٢١ / ٣٤٢٠) عن الحارث بن مسكين.

وأخرجه كذلك في «المجتبى» في الجهاد، باب وجوب الجهاد (٦/٤)، وفي «الكبرى»(٤/٢٦ / ٢٦٣) عن الحارث، ويونس بن عبد الأعلى. ومن طريق يونس: أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»(٣/٣)، وابن منده في «الإيمان» (١٩٢٢/١).

قال ابن منده: «هذا حديث غريب من حديث الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة؛ رواه جماعة عنه غير يونس، فيهم مقال. وأخرجه مسلم من هذا الوجه، [وهو] مشهور عن ابن وهب.

ورواه إسماعيل بن أبي أويس، عن أخيه، عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وكذا رواه شعيب بن أبي حمزة، وابن مسافر، وعبد الله بن سالم، عن الزبيدي . وسليمان بن عبد الرحمن عن الوليد بن مسلم عن شعيب ابن أبي حمزة، ومرزوق بن أبي الهذيل، وابن عيينة » .

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» باب قبول توبة الساحر (٨/ ١٣٦)، وكذا (٩/ ١٨٢) من طريق محمد بن عبد الله بن الحكم .

وأخرجه الدارقطني في «العلل»(١٠/ ١٥٤) من طريق أحمد بن عبد الرحمن ابن

أخي ابن وهب.

سبعتهم، عن ابن وهب، عن يونس بن يزيد، به.

[٢] شعيب بن أبي حمزة .

أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب دعوة اليهود والنصارى (٦/ ٢٩٤٦/١٣٠) عن أبي اليمان. ومن طريق أبي اليمان أخرجه: البيهقي في «الكبرى» (٩/ ٤٩)، وابن منده في «الإيمان» (١/ ٣٥٩/١)، والدارقطني في «العلل» (١/ ١٥٥).

وأخرجه النسائي في الموضع السابق من «المجتبى» (٧/ ٧٧) و(٦/ ٧)، وكذا «الكبرى» (٣/ ٤١٢ / ٣٤٢٢)، وابن حبان في «الصحيح» كتاب الإيمان، باب فرض الإيمان (١/ ٤١٨/٤٥١/ الإحسان)، وابن الجارود في «المنتقى» (ص ٢٥٨/ رقم ١٠٣٢)، وابن منده (١/ ٣٥٢/ ١٩٩)، كلهم من طريق عثمان بن سعيد.

كلاهما (أبو اليمان، وعثمان)، عن شعيب، به.

[٣] معمر بن راشد.

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ١٩٢) عن محمد بن عمر، عن معمر، به.

[٤] عبد الرحمن بن خالد بن مسافر.

أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» كما في تفسير ابن كثير (٦/٤) والدارقطني في «العلل»(١٠/٥) من طريق ابن أخي ابن وهب، عن ابن وهب، عن الليث، عن عبد الرحمن بن خالد، به.

[٥] يحي بن سعيد:

أخررجه الطبري في «التفسير» (١٠٣/٢٦)، وابن منده في

«الإيمان» (١/ ٣٦٠/ ٢٠٠) من طريق إسماعيل ابن أبي أويس، عن أخيه، عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، به.

[٦] الوليدبن محمد الموقري:

أخرجه ابن عساكر في اتاريخ دمشق (٢٥٨/٦٣) من طريق سويد ابن سعيد، عن الوليد، به.

[٧] زكريابن عيسى الشغبي.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/ ٦٧) من طريق أبي القاسم العدوي المدني، عن عمر بن أبي بكر الموصلي، عن زكريا.

قال الطبراني: «لم يرو هذه الأحاديث عن زكريا؛ إلا عمر، تفرد بها أبو القاسم العدوي».

[٨] صالح بن أبي الأخضر.

أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم»(١/ ٦٥/ ٩١) من طريق عبدالغفار بن عبيد الكريزي.

وأخرجه الدارقطني في (علله) (٩/ ١٥٥) من طريق النضر بن شميل.

كلاهما عن صالح، به؛ غير أن صالحًا قرن مع ابن المسيب أبا سلمة.

قال الدارقطني: (ولا يثبت فيه ذكر أبي سلمة».

وقد ذكر الدارقطني في «علله» (٩/ ١٥٢) إضافة إلى من روى هذا الوجه عن الزهري غير من تقدم: «ابن أبي عتيق، وأبا بكر الهذلي». فيصير العدد عشرة. والله أعلم. - وأما الوجه الثاني، وهو: الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، عن عمر. وهذا رواه عن الزهري:

[١] عقيل بن خالد:

أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله على المخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله المخاري، أخرجه: ابن بلبان في التحفة الصديق في فضائل الصديق» (ص ٣٩/ رقم ٩).

وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله (١٤٣٥/٥). ومن طريق مسلم أخرجه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١٤٣٥/٤).

وأخرجه النسائي في «المجتبى» كتاب الزكاة، باب مانع الزكاة (٥/ ١٤) وكذا (٧٧ /٧)، وفي «الكبرى» (٣/ ١٠/ ٢٣٥). وأبو داود في كتاب الزكاة، باب وجوبها (٢/ ٥٥ / ١٥٥٦). ومن طريق أبي داود: أخرجه البيهقي في «الكبرى» في الزكاة (٤/ ١٠٤).

قال أبو داود: اورواه رباح بن زيد، وعبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري بإسناده. وقال بعضهم: عقالاً، ورواه ابن وهب، عن يونس قال: عناقاً. قال أبو داود: قال شعيب بن أبي حمزة ومعمر والزبيدي، عن الزهري، في هذا الحديث: لو منعوني عناقاً، وروى عنبسة، عن يونس، عن الزهري، في هذا الحديث قال: عناقاً».

وأخرجه الترمذي، في كتاب الإيمان، باب ما جاء أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله (٥/ ٣/ ٢٦٠٧).

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وهكذا روى شعيب ابن أبي حمزة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة. وروى عمران القطان هذا الحديث، عن معمر، عن الزهري، عن أنس ابن مالك، عن أبي بكر؛ وهو حديث خطأ، وقد خولف عمران في روايته عن معمر».

الخمسة عن قتيبة بن سعيد، عن الليث، عن عقيل.

ومن طريق قتيبة أخرجه أيضًا: البيهقي في «الكبرى» (٨/ ١٧٦)، وابن منده في «الإيمان» (١/ ١٦٤/ ٢٤)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١/ ١١٣/١١٥).

قال ابن منده: «هذا إسناد مجمع على صحته، من حديث الزهري، وعنه مشهور؟ رواه يحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن الوليد الزبيدي، وشعيب بن أبي حمزة، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، ومحمد بن (١) . . . ، وسليمان بن كثير، ومحمد بن إسحاق، وكل هؤلاء مقبولة على رسمهم».

وقد توبع قتية؛ فتابعه:

أ_ يحيى بن بكير. أخرجه البخاري في استتابة المرتدين، باب قتل من أبى قبول الفرائض (٢٨٨/١٢) عن يحيى بن بكير، ومن طريق يحيى هذا أخرجه: البيهقي في «الكبرى» في الزكاة، باب الوالي يأخذ منه زكاة أمواله الظاهرة أحب ذلك أو كرهه (٤/ ١١٤)، وكذا (٧/٣).

ب ـ الحسن بن سفيان. أخرجه من طريقه: ابن حبان في كتاب الإيمان، باب فرض الإيمان (١/ ٢١٧/٤٥٠).

ج _ ابن أبي مريم. أخرجه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٤/ ٨٣٣/٨) من طريق الذهلي، عن ابن أبي مريم.

الأربعة (قتيبة، ويحيى، والحسن بن سفيان، وابن أبي مريم) عن الليث بن سعد، عن عقيل، به.

[٢] شعيب ابن أبي حمزة:

أخرجه البخاري في الزكاة، باب وجوب الزكاة (٣٠٨/٣) وكذا

 ⁽١) قال محقق الإيمان؛ عند هذا الموضع: في الأصل غير واضح وفي (ن) أبي حضر.

(٣/ ٣٧٧/ ٣٥٦/ فتح)، وأحمد (١/ ٢٧٠/ ١١٧) عن أبي اليمان. ومن طريق أبي اليمان أخرجه: البيهقي في «الكبرى» كتاب الزكاة، باب الأمهات تموت، وتبقى السخال نصابًا فيؤخذ منها (٤/ ١٠٤)، وابن منده في «الإيمان» (١/ ٣٨٠/ ٢١٥).

وأخرجه أحمد (١/ ٢٧٠/ ١١) عن عصام بن خالد. ومن طريق أحمد أخرجه: ابن الجوزي في «التحقيق».

وأخرجه النسائي في «المجتبى» المحاربة، باب تحريم الدم (٧/ ٧٨) وكذا (٦/ ٥)، وفي «الكبرى» (٣/ ٤١٢/ ٣٤٣)، وابن حبان في كتاب الإيمان، باب فرض الإيمان (١/ ٢١٦/ ٤٤٩/ الإحسان) من طريق عثمان بن سعيد.

وأخرجه النسائي في «المجتبى» الجهاد، باب وجوب الجهاد (٦/٥)، وفي «الكبرى» (٤/٢٦/٢٦٧) من طريق بقية بن الوليد. أربعتهم، عن شعيب ابن أبي حمزة، به.

[٣] محمد بن الوليد الزبيدي:

أخرجه النسائي في «المجتبى»الجهاد، باب وجوب الجهاد (٦/٥)، وفي «الكبرى»(٤٢٨٤/٢٦٦/٤) عن كثير بن عبيد.

وابن منده في «الإيمان» (١/ ٣٨٢/٢١٦) من طريق يزيد بن عبد ربه.

كلاهما، عن محمد بن حرب، عن الزبيدي.

[٤] عبد الرحمن بن خالد بن مسافر:

أخرجه البخاري (٣/ ٣٧٧/ ١٤٥٦) معلقًا، عن الليث بن سعد، عن عبد الرحمن ابن خالد.

وقد وصله: محمد بن يحيى الذهلي في «الزهريات» _ كما في «الفتح» (٣/ ٣٧٧) _ عن أبي صالح، عن الليث به .

[٥] معمرين راشد:

أخرجه الشافعي في «مسنده» (١/ ٢٠٨) قال حدثني الثقة.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار»(١/ ٣٣٤/ ٢١٦) عن سلمة بن شبيب، عن عبد الرزاق.

كلاهما (ذلك الثقة، عبد الرزاق) عن معمر، به.

[٦] إبراهيم بن مرة:

أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١/ ٣٧٢/ ٥٤٥)، وفي «الأوسط» (١/ ٣٢٢/ ٩٤٥)، وفي «الأوسط» (١/ ٢٢٨/ ٩٤١) عن أحمد بن مسعود الدمشقي، عن عمرو ابن أبي سلمة، عن صدقة بن عبد الله، عن إبراهيم بن مرة، به ..

وقال: «لم يروه عن إبراهيم؛ إلا صدقة».

[٧] محمد بن أبي حفصة .

أخرجه أحمد (٢/ ٥٣٨) عن روح، عن محمد ابن أبي حفصة، به.

[٨] النعمان بن راشد:

أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١/ ٣٣٤/ ٢١٧) عن محمد بن المثنى، عن وهب بن جرير، عن جرير، عن النعمان، به .

قال البزار: ﴿وهذا الحديث، رواه عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة: معمر، والنعمان، ومحمد بن إسحاق، وإبراهيم بن سعد، وغيرهم؛ فاجتزينا بمعمر».

قلت: وبإضافة من ذكرهم البزار إلى من أخرجنا حديثهم ممن روى هذا الوجه عن النزهري، يصير العدد: عشرة فإذا أضفنا إليهم من سردهم الدارقطني في «العلل»(١/ ١٦٢) بقوله: «فممن رواه على الصواب: شعيب بن أبي حمزة، ويحيى بن

سعيد الأنصاري، ومحمد ابن الوليد الزبيدي ويونس، وعقيل، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، والنعمان بن راشد، وسفيان بن حسين، وسليمان بن كثير، ومحمد بن إسحاق، وجعفر بن برقان، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم». صار العدد كله خمسة عشر راويًا. وأما الوجه الثالث، وهو: الزهرى، عن أبى هريرة، مرسلاً.

أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» باب جامع الشهادة (۲/ ۳۲۲ و ۳۳۲/ ۲۹۰۱ و۲۹۳۳).

أخرجه ابن أبي عمر العدني في «الإيمان» (ص ٨٧/ رقم ٢١).

وأخرجه الطبري في «التفسير» (١٥/ ٨١) عن ابن وكيع.

ثلاثتهم (سعيد، والعدني، وابن وكيع)، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، قال: قيل لأبي بكر: أليس قد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس . . . ».

الوجه الرابع، وهو: الزهري، عن عبيد الله، مرسلًا، وقد رواه عنه:

[۱] معمربنراشد:

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» في الزكاة، باب موضع الصدقة ودفع الصدقة في مواضعها (٢٤/ ٦٩ ٢٠ ٢٠)، وأيضًا في اللقطة، باب في الكفر بعد الإيمان (٢٥/ ١٠٠٢/ ١٨٧١٨)، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله، عن عمر. وعن عبد الرزاق أخرجه: أحمد في «المسند» (١/ ٣٥ ـ ٣٦).

[٢] سفيان بن حسين:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٤٨٢/ ٣٣١١٠) عن يزيد ابن هارون، عن سفيان بن حسين، به، كحديث معمر.

الوجه الخامس، وهو: الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة، وقد رواه عنه:

[۱] سفيان بن حسين:

أخرجه أحمد (١/ ٢٢٨/ ٦٧).

وأخرجه النسائي في «المجتبى» كتاب المحاربة، باب تحريم الدم (٧/ ٧٧)، وفي «الكبرى» (٣/ ٢١ / ٢١٩) عن زياد بن أيوب.

كلاهما (أحمد وزياد) عن محمد بن يزيد، عن سفيان بن حسين، به.

قال النسائي: «سفيان في الزهري: ليس بالقوي، وهو سفيان بن حسين».

[٢] محمد بن أبي حفصة .

أخرجه أحمد (٧/ ٥٢٨ ميمنية) عن روح، عن محمد بن أبي حفصة، بمثل حديث ابن حسين؛ إلا أن ابن أبي حفصة يجمع حديث أبي هريرة، وحديث عمر معًا. والله أعلم.

الوجه السادس، وهو: الزهري، عن أنس، عن أبي بكر. وقدرواه عنه:

[١] عمران بن داور القطان.

أخرجه النسائي في «المجتبى» في الجهاد، باب وجوب الجهاد (٦/٦)، وفي المحاربة، باب تحريم الدم (٧٦/٧)، وكذا في «الكبرى»(٣/ ٤١٠/٤١٠)، ومحمد ابن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١/ ٨٩/٥) عن محمد بن بشار.

وأخرجه ابن خزيمة في «الصحيح» كتاب الزكاة، باب جماع أبواب التغليظ في منع الزكاة (٤/٧/٧٤)، ومن طريق ابن خزيمة: ابن بشران في «الأمالي» (ص ١٠٤/ رقم ٩٥٤)، عن محمد بن بشار، ومحمد بن المثنى.

وأخرجه الدارقطني في «السنن» كتاب الزكاة (٢/ ٨٩) من طريق فضل بن سهل الأعرج.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في الزكاة (٢/ ١٤٦٧)، وعنه: البيهقي في

«الكبرى» (٨/ ١٧٧)، من طريق محمد بن سنان القزاز.

وأخرجه أبو يعلى (١/ ٦٩/ ٦٨) عن ابن المثنى، ومحمد بن إسماعيل بن أبي سمينة.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (١/ ٩٨/ ٣٨) عن محمد بن المثني.

وأخرجه الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٢٠٩) في ترجمة (معمر ابن راشد)، من طريق محمد بن أحمد بن الجنيد.

هؤلاء الستة (ابن بشار إلى ابن الجنيد)، عن عمرو بن عاصم، عن عمران ابن داور القطان، عن معمر، عن الزهري، عن أنس، عن أبي بكر.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد؛ غير أن الشيخين لم يخرجا عمران القطان، وليس لهما حجة في تركه؛ فإنه مستقيم الحديث».

قلت: كذا قال رضي الله عنه، وفيما قاله نظر؛ فإن عمران متكلم فيه، كما سيأتي بيانه، عند النظر في الخلاف_إن شاء الله تعالى.

وقال البزار: (وهذا الحديث، لا نعلمه يروى، عن أنس، عن أبي بكر؛ إلا من هذا الوجه، وأحسب أن عمران أخطأ في إسناده، لأن الحديث رواه معمر، وإبراهيم بن سعد وابن إسحاق، والنعمان بن راشد، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة، أن عمر قال لأبي بكر: فذكر الحديث، ثم قال: فقلب عمران إسناد هذا الحديث، فجعله: عن معمر، عن الزهري، عن أنس، عن أبي بكر».

وقال الخطيب: «كذا قال [يعني: عمران القطان] عن الزهري! ورواه غيره، عن معمر، عن الزهري، عن عن عن عن عن عن عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، وهو الصواب. النظر في الخلاف:

كما سبق في التخريج، فقد ذكر ابن المديني ستة أوجه للخلاف على الزهري:

أما الأول، وهو: الزهري عن ابن المسيب، عن أبي هريرة. فقد رواه عنه:

- [۱] يونس بن يزيد. وقد سبق، وهو ثقة.
- [٢] شعيب بن أبي حمزة. وقد سبق، وهو ثقة.
 - [٣] معمر بن راشد. وقد سبق، وهو ثقة.
- [٤] عبد الرحمن بن خالد بن مسافر. ثقة، كان عنده عن الزهري كتاب فيه مائتا حديث أو ثلاثمائة، كان الليث يحدث بها عنه. وانظر: «تهذيب التهذيب»(٦/ ١٦٥)، و «التقريب» (٣٨٤٩).
 - [٥] يحيى بن سعيد الأنصاري. سبق، وهو ثقة.
- [٦] الوليد بن محمد الموقري. سبق، وهو متروك الحديث، لا سيما حديثه عن الزهري.
- [۷] زكريا بن عيسى الشغبي. بفتح الشين المعجمة، وسكون الغين المعجمة ـ كما في «الإكمال» لابن ماكولا (٥/ ١٢٠) ـ، وهو مولى الزهري، قال فيه أبو حاتم: «منكر الحديث». وانظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٩٧).
- [٨] صالح ابن أبي الأخضر. سبق، وهو ضعيف، يغلط على الزهري. وأما الوجه الثاني، وهو: الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، عن عمر. وهذا رواه عن الزهري:
 - [١] عقيل بن خالد. سبق، وهو ثقة.
 - [٢] شعيب ابن أبي حمزة. وقد سبق، وهو ثقة.
 - [٣] محمد بن الوليد الزبيدي. قد سبق، وهو ثقة.
 - [٤] عبدالرحمن بن خالد بن مسافر. قد سبق، وهو ثقة.

[٥] معمر بن راشد. سبق، وهو ثقة.

- [٦] إبراهيم بن مرة. سبق، وهو صدوق.
- [٧] محمد ابن أبي حفصة. سبق في الفقرة (١٢٩)، وهو مع صدقه يهم.
- [٨] النعمان بن راشد. سبق في الفقرة (١٢٩)، وهو صدوق، يهم كثيرًا. وأما الوجه الثالث، وهو: الزهرى، عن أبي هريرة، مرسلاً. فرواه عنه:
 - [١] سفيان بن عيينة. وقد سبق، وهو ثقة ثبت.

الوجه الرابع، وهو الزهري، عن عبد الله، مرسلاً، وقد رواه عنه:

- [١] معمر بن راشد. سبق مرارًا، وهو ثقة.
- [٢] سفيان بن حسين. سبق، وهو ثقة في غير الزهري.

الوجه الخامس، وهو: الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة، وقد رواه عنه:

- [1] سفيان بن حسين. سبق، وهو ثقة في غير الزهرى.
- [۲] محمد بن أبي حفصة . قد سبق مرارًا ، وهو مع صدقه ، له أوهام . الوجه السادس ، وهو : الزهري ، عن أنس ، عن أبي بكر . وقد رواه عنه :
- [۱] عمران بن داور القطان. صدوق في نفسه، إلا أن له أوهامًا، قال الدارقطني: كان كثير الوهم والمخالفة. وانظر: «تهذيب التهذيب»(٨/ ١٣٢)، و«التقريب » (٥١٥٤).

وبالنظر في هذه الأوجه الستة، واعتبار أحوال رواتها من الإتقان والضبط يظهر أن أكثر هذه الأوجه راويًا، وأتقنها رجلًا، هما الوجهان الأول والثاني. وهما اللذان رواهما الجمع الغفير من أصحاب الزهري، مما يدل على أنهما محفوظان عنه. وأما بقية الأوجه بعد ذلك، فإما يرويه واحد من الثقات، ويخالف هذا الجم الغفير، من أصحاب

الوجهين، فيكون حديثه شاذًا على رسم المحدثين، وإما أن يرويه ضعيف، فيكون أشد شذوذًا، بل يدخل حيز النكارة. لا يفلت من هذين الأمرين واحد من بقية الأوجه، بعد الوجهين الراجحين، وهذا ما ذهب إليه النقاد الجهابذة، وقرروه، وهم:

۱-۲: أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، كما في «علل» ابن أبي حاتم (۱٤٧/٢): «سألت أبي وأبا زرعة عن حديث، رواه عمرو بن عاصم الكلابي، عن عمران القطان، عن معمر، عن الزهري، عن أنس بن مالك، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ: . . . وذكر الحديث. فقالا: هذا خطأ؛ إنما هو الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، أن عمر قال لأبي بكر: . . . القصة. قلت لأبي زرعة: الوهم ممن هو؟ قال: من عمران». وانظر كذلك: (١٥٢/٢)، وأيضًا: (١٥٩/٢).

٣_ النسائي، وقد قال: «عمران بن القطان ليس بالقوي في الحديث، وهذا الحديث خطأ، والذي قبله الصواب، حديث الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة».

٤ الدارقطني في اعلله (١٦٢/ رقم ٣)، وفصل الخلاف فيه قائلا: "وسئل عن حديث عمر، عن أبي بكر، عن النبي على: وذكر الحديث. فقال: هو حديث يرويه الزهري، واختلف عنه: فممن رواه على الصواب: شعيب ابن أبي حمزة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن الوليد الزبيدي، ويونس، وعقيل، وعبد الرحمن بن خالد ابن مسافر، والنعمان بن راشد، وسفيان بن حسين، وسليمان بن كثير، ومحمد بن إسحاق، وجعفر بن برقان، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم؛ فرووه، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، قال: قال عمر لأبي بكر.

واختلف عن سفيان بن حسين: فأسنده عنه: محمد بن يزيد الواسطي، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة.

وأرسله يزيد بن هارون، فأسقط منه أبا هريرة.

ورواه معمر بن راشد، واختلف عنه: فأسنده: رباح بن زيد، عن معمر، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبى هريرة، بمتابعة من تقدم حديثه.

وأرسله عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عبيدالله، لم يذكر أبا هريرة.

ورواه عمران القطان، عن معمر، وقال ُ عن الزهري، عن أنس ابن مالك، عن أبي بكر، ووهم فيه على معمر.

ورواه يحيى بن أبِي أنيسة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ووهم أيضًا في ذكر سعيد.

ورواه صالح بن أبي الأخضر، فقال: عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

ورواه الوليد بن مسلم، عن شعيب ومرزوق بن أبي الهذيل وسفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، ووهم فيه على شعيب، وعلى ابن عيينة؛ لأن شعيبًا يرويه، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة. وابن عيينة يرويه، عن الزهري مرسلاً، لا يذكر فوقه أحدًا، والقول الأول، هو الصواب». وتكلم عنه كذلك في (٧/ ١٦٠)، فلينظر.

٥ - الخطيب البغدادي، حيث قال: «كذا قال [يعني: عمران القطان] عن الزهري! ورواه غيره، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله ابن عبدالله بن عتبة، عن أبي هريرة، وهو الصواب».

٦- أبو علي الغساني، قال في «تخريج الأحاديث الضعاف في سنن الدارقطني» (ص١٩٦ رقم ٤٦٢): «وهم عمران في إسناده، والصواب: عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة». وغيرهم ممن قدمنا نقل أقوالهم، عند سرد طرق التخريج. والله أعلم.

.....

الخلاصة والحكم على الحديث:

ظهر بوضوح بعد هذا العرض أن الراجح من أوجه هذا الخلاف على الزهري، هما الأول والثاني، وهما: الزهري عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.

والزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، عن عمر. لما قدمنا من الأسباب.

والحديث من هذين الوجهين، صحيح، وهو مخرج في الصحيحين، كما سبق في طرق التخريج، والله أعلم بالصواب.

* * *

[١٣٠] قَالَ عَلِيٍّ: حدِيْثُ أَبِيْ هُرَيْرَةً: (كَانَ بَيْنَ خَالِدٍ، وَبَيْنَ عَبْدِالرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ، بَغْضُ مَا يَكُوْنُ بَيْنَ النَاسِ).

فَقَالَ: رَوَاهُ زَائِدَةً، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِيْ صَالِحٍ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةً.

وَرَوَاهُ الأَعْمَشُ، يُخَالِفُ عَاصِمًا فِيْ إِسْنَادِهِ؛ فَرَوَاهُ عَنْ أَبِيْ صَالِحٍ، عَنْ أَبِيْ سَعيدٍ، وَلاَ يُحْفَظُ مِنْ حَدِيْثِ شُهَيْلٍ.

وَالْأَعْمَشُ أَثْبَتُ فِي أَبِي صَالِحٍ مِنْ غَيْرِهِ (١).

[١٣٠] ذكر ابن المديني، الخلاف على أبي صالح من وجهين:

فأما الأول، وهو: أبو صالح، عن أبي سعيد.

فرواه هكذا عن أبي صالح: سليمان بن مهران الأعمش. ورواه عن الأعمش:

[١] شعبة بن الحجاج.

أخرجه البخاري في فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ: لو كنت متخذًا خليلًا، قاله أبو سعيد (٧/ ٢٥/ ٣٦٧٣ مع الفتح)، ومن طريقه أخرجه: ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٨)، وابن بلبان في «تحفة الصديق» (ص ٢٤ رقم ٣)، عن آدم بن أبي إياس. ومن طريق آدم أخرجه: البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ١٥٠٨/١٩٠)، وفي «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ١١٢/ ٤٥).

ومسلم في فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة (٤/ ١٩٦٧/ ٢٥٤٠) من طريق ابن أبي عدى. وكذا (٢٥٤٠) من طريق معاذ بن معاذ العنبري.

والنسائي في «الكبرى» كتاب المناقب، باب مناقب أصحاب النبي على والنهي عن

⁽١) نقل هذا الموضع عن ابن المديني: الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٧/ ٤٣)، وكذا في «جزء» له مفرد أملاه على هذا الحديث (ص ٦٧).

سبهم (٧/ ٣٧٢/ ٥٢٥٠) من طريق خالد بن الحارث.

وأحمد في «المسند» (۱۸/ ۱۸/ ۱۱۵۱۷) و (۱۱۵۱۸/۸۱/۸۱) و (۱۱۵۱۸/۸۱) و (۱۱۵۱۸/۸۱) و (۱۱۵۱۸/۸۱) و (۱۱۵۱۸/۱۵) و أبي النضر هاشم بن القاسم.

وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (٣/ ٢٢٩٧/٦٣٧)، ومن طريقه: الترمذي في المناقب (٥/ ٦٩٥/ ٣٨٦١) وقال: «حسن صحيح».

وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (١/ ٤٤٧ / ٢٥٠)، ومن طريقه: ابن حبان في «صحيحه» في مناقب الصحابة، باب فضل الصحابة والتابعين (١٦/ ٢٤٢ / ٧٢٥٥)، وأبو محمد البغوي في «شرح السنة» (٣٨٥٩)، وفي «معالم التنزيل» (١/ ٣٤١) عن علي بن الجعد. والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ١٩٠ / ١٥٠٨) من طريق وهب بن جرير.

وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٦٤٪ ٩٨٩) من طريق بشر بن منصور. عشرتهم، عن شعبة بن الحجاج، به.

[٢] أبو معاوية الضرير.

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢٠٤/٤ ٣٢٤)، وعنه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة (٤/ ٤٤٧/٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٤٦٥/ ٤٦٥).

وأخرجه مسلم أيضًا في كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة (٤/٧٤/ ٧٦٠) عن يحيى بن يحيى التميمي، ومحمد بن العلاء. مقرونين بابن أبي شيبة.

وأخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» كما في «تغليق التعليق» (١٠/٤)، وعنه: أبو داود في كتاب السنة، باب النهي عن سب أصحاب رسول الله ﷺ (٣/ ٢١٤/ ٢٥٨)،

«الاستيعاب» (٩/١).

ومن طريق أبي داود أخرجه: ابن حزم في «المحلى» (٢٨/١)، وابن عبد البر في

وأخرجه الترمذي في المناقب (٥/ ٦٩٥/ ٣٨٦١)، عن الحسن ابن علي الخلال، قال: وكان حافظًا. ومن طريق الحسن بن علي الخلال الحلواني أخرجه: الجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (١/ ٣٢٢/ ١٦٩).

وأخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب فضل أهل بدر (١/ ١٦١/٥٧) عن أبي كريب. وأحمد في «المسنـد» (١٣٧/١٧) ١٠٧٩) وفي «فضائـل الصحـابـة» (٦/ ٩٥/١). ومن طريقه: الحافظ في «تغليق التعليق» (٤/ ٦٠).

وأبو يعلى في «المسند» (٢/ ١١٩٨/٤١١) عن زهير بن حرب.

وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (١/ ٧٦٠ / ٧٦٠) عن علي ابن الجعد.

والخطيب في «الكفاية» (ص ٤٧)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١٠/١)، وأبو جعفر الرزاز في «أماليه» ـ كما في «تغليق التعليق» (٤/ ٦٠) ـ من طريق أحمد بن عبد الجبار العطاردي.

وأبو عبيد القاسم بن سلام الهروي في «غريب الحديث» (١/ ٣٧٨/ رقم ١٢١)، وكذا في «جزء علي بن عبد العزيز البغوي عن أبي عبيد» كما في «جزء الحافظ» ص ٥١ - ومن طريقه في «الغريب» أخرجه: عبد الكريم الرافعي في «تاريخ قزوين» (١/ ٣٩٧). وعلقه البخاري (٣٦٧٣) عن أبي معاوية.

هؤلاء الأحد عشر، عن أبي معاوية الضرير، عن الأعمش، به.

[٣] جرير بن عبد الحميد:

⁽١) تصحفت (أبو معاوية) فيه إلى (أبو صعوبة)، وسبب ذلك قرب صورة الرسم، إذا لاحظنا أنهم كانوا يكتبون (معاوية) هكذا: (معوية).

أخرجه مسلم في فضائل الصحابة ، باب تحريم سب الصحابة (٤/ ١٩٦٧) عن عثمان بن أبي شيبة .

وأخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب فضل أهل بدر (١/ ١٦١)، وابن حبان في مناقب الصحابة، باب ذكر عبد الرحمن ابن عوف الزهري رضوان الله عليه وقد فعل (١٥/ ٤٥٥/ ١٩٩٤) من طريق محمد بن الصباح.

وأخرجه أبو يعلى (٢/ ٣٩٦/ ١١٧١)، ومن طريقه الحافظ في «التغليق» وأخرجه أبو يعلى (١١٧١) ومن طريقه الحافظ الذي أفرده لهذا الحديث ص ٤٣ ـ كلاهما عن أبي خيثمة زهير بن حرب.

وأخرجه أبو نعيم في «مستخرجه» حما في «الأمالي المطلقة» لابن حجر (٥٢) ـ من طريق زهير بن حرب، ومحمد بن مهران، وإسحاق بن راهويه.

وأخرجه طِرَاد بن محمد بن علي الزَّيْنَبِي في «فضائل الصحابة»، ومن طريقه: الحافظ في «جزئه» المشار إليه ص (٤٢)، وكذا في «الأمالي المطلقة» ص (٥٣). من طريق داود بن عمر الضبي.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٢٧٠) من طريق نصر بن زياد . وعلقه البخاري (٣٦٧٣) عن جرير .

السبعة، عن جرير، عن الأعمش، به.

[٤] وكيع بن الجراح.

وهذا أخرجه وكيع في «نسخته عن الأعمش» (ص ٨١/ رقم ٢٤)، وكذا في «فضائل الصحابة» له _كما في «جزء» الحافظ ص ٤٤ _..

وأخرجه مسلم (٢٥٤٠) عن أبي كريب، وأبي سعيد الأشج.

وأخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب فضل أهل بدر (١/ ٥٧/ ١٦١) عن علي بن

محمد.

وأخرجه أحمد في «المسند» (۱۱/ ۸۰/ ۱۱۵۱۱)، وفي «فضائل الصحابة» (۱/ ۵۰/ ۰) و(۲/ ۱۱۵۰/ ۱۷۳۵).

وابن أبي شيبة في «المصنف»(٦/ ٤٠٤/ ٢٠٢٣).

ورواه البزار في «مسنده» - كما في «الجزء» (ص ٤٤) - عن عمرو ابن علي الفلاس.

وأخرجه خيثمة بن سليمان الأطرابلسي في «فضائل الصحابة»، وعنه: تمام الرازي في «الفوائد» (٢٤٩/١٠٦/١) ومن طريق خيثمة: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩٩/١٥)، عن إبراهيم بن عبد الله العبسي القصار. ومن طريق القصار أخرجه: البيهقي في «الكبرى» (٢٠٩/١٠)، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده»، وأبو عوانة في «مستخرجه»، وأبو محمد البغوي في «شرح السنة» (١٤/ ٢٩/ ٣٨٥٩)، وفي «معالم التنزيل» (٢٠٨/٤)، وأبو بكر بن منجويه الحافظ، في الجزء التاسع من «فوائد أبي زكريا المُزكي»، والحافظ أبو محمد بن الأخضر في «تخريجه لفوائد شهدة الكاتبة» ـ كما في «جزء الحافظ» (ص ٥٥).

وأخرجه أبو عوانة في «المستخرج» كما في «الجزء» (ص ٤٥) من طريق محمد بن إسماعيل الأحمسي، وابن أبي رجاء المصيصي.

وأخرجه القطيعي في زوائده على «فضائل الصحابة» لأحمد بن حنبل (١/ ٦٥٤ / ٥١٢) من طريق أبي هشام الرفاعي. وأخرجه الجوزقي في «المتفق» ـ كما في «الجزء» (ص ٤٥) ـ من طريق الأحمسي وعبد الله بن هاشم الطوسي.

الأحدعشر، عن وكيع، عن الأعمش، به.

[٥] أبو بكر بن عياش:

أخرجه عبد بن حميد في «مسنده» (٢/ ٩١٦ /٨٠ ١٦ المنتخب) عن أحمد بن يونس، عن أبي بكر بن عياش. ومن طريق أحمد بن يونس أخرجه: خيثمة بن سليمان الأطرابلسي

في «فضائل الصحابة»، والبرقاني في «المصافحة». وزاد البرقاني: «لو أنفق كل يوم مثل أحد» وقال: استحسنت قوله فيه: «كل يوم» مع حسن إسناده.

[7] محاضر بن المورّع:

أخرجه البخاري تعليقًا (٣٦٧٣)، ووصله أبو الفتح الحداد في «فوائده»، ومن طريق الحداد أخرجه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦/ ١٢٢)، وابن حجر في «تغليق التعليق» (٤/ ٦٢).

قال الحافظ في «الفتح» (٧/ ٣٥): لكن، قال: بين خالد بن الوليد، وبين أبي بكر، بدل عُبِد الرحمن بن عوف، وقول جرير أصح.

[٧] عبدالله بن داود الخريبي:

أخرجه البخاري تعليقًا (٣٦٧٣).

ووصله مسدد في «مسنده»، ومن طريقه: الحافظ في «التغليق» (٤/ ٦٠).

[٨] سفيان بن سعيد الثوري:

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة»(٢/ ٩٨٩/٤٦٤) من طريق بشر ابن منصور، عن الثوري، به. ومن طريق بشر هذا أخرجه: القطيعي في زوائد «فضائل الصحابة» (٥٣٥/٤٤٦/١).

[٩] أبو مسلم عبدالله بن سعيد:

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في (ذكر أخبار أصبهان) (٢/ ١٢٢) عن عبد الرحمن بن إبراهيم بن سعيد، عن محمد بن سهل بن المرزبان، عن الحسين بن الحسن الخياط، عن إبراهيم بن أيوب، عن أبي مسلم، به.

هكذا رواه هذا الجم الغفير، وغيرهم، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد. وخالفهم زيد بن أبي أنيسة؛ فرواه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

أخرجه الطبراني في «الأوسط»(١/ ٢١٢/ ٦٨٧) عن أحمد بن علي الأبار، عن مخلد بن مالك، عن محمد بن سلمة، عن أبي عبدالرحيم، عن زيد بن أبي أنيسة، به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ إلا زيد. ورواه شعبة، وأصحاب الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد». وأما الوجه الثاني، وهو: أبو صالح، عن أبي هريرة.

فرواه عن أبي صالح هكذا:

[1] عاصم بن أبي النجود الكوفي. أخرجه النسائي في «الكبرى» في المناقب، مناقب أصحاب النبي على والنهي عن سبهم رحمهم الله أجمعين (٧/ ٣٧٢/ ٨٢٥١) عن حفص بن علي.

وأخرجه البزار (٣/ ٢٩٠/ ٢٧٦٨ كشف الأستار) عن أبي كريب، ويوسف بن وسي.

وقال البزار: «لم يروه عن عاصم؛ إلا زائدة، تفرد به حسين».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٥/١٠): «رجاله رجال الصحيح، غير عاصم ابن أبي النجود، وقد وثق» كذا قال _ يرحمه الله _، وسيظهر ما فيه من نظر قريبًا _ إن شاء الله _.

وأخرجه محمد بن عاصم الثقفي في «جزئه» المشهور (ص ٨٦ رقم ١٢). ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق»(٣٥/ ٢٦٩) وقال: والمحفوظ حديث أبي صالح، عن أبي سعيد.

أربعتهم (حفص، وأبو كريب، ويوسف، وابن عاصم) عن الحسين ابن علي الجعفي، عن زائدة بن قدامة، عن عاصم ابن أبي النجود.

وقد رواه الحسن بن علي الجوهري في «حديث أبي الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن

الزهري (١/٤/٣١/ رقم ٢٩١)، ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣١٥/٤/١)، من طريق يحيى بن ضُرَيْس، عن الحسين الجعفي، عن زائدة ـ أراه ـ عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وذكر رواية ابن عساكر الأخيرة ابن حجر في «جزئه» (ص ٧٧) لكنه زاد فيها: «عن زائدة أظنه عن الأعمش، عن عاصم، عن أبي صالح». وليست هذه الزيادة في مطبوعة ابن عساكر، ولا أبي الفضل الزهري، ثم قال الحافظ بناء على هذه الزيادة التي وقعت عنده: «وقوله: (أظنه عن الأعمش): زيادة لاحاجة إليها، وهي وهم ممن رواها».

النظرفي الخلاف:

كما هو بيّن، فإن الخلاف قائم بين الأعمش، وبين عاصم ابن أبي النجود، حول حديث أبي صالح، هل هو من مسند أبي سعيد، أو من مسند أبي هريرة؟ وعليه اختلف فيه على وجهين: أولهما: أبو صالح، عن أبي سعيد الخدري، وهذا رواه عن أبي صالح:

[۱] سليمان بن مهران الأعمش، وهو: ثقة إمام حافظ متقن ورع، عارف بالقراءات. كانوا يسمونه المصحف، لصدقه، وهو من أثبت الناس. وانظر: «تهذيب التهذيب»(٢٢١٤)، و«التقريب» (٢٦١٥).

وثانيهما: أبو صالح، عن أبي هريرة. وهذا رواه عن أبي صالح:

[۱] عاصم بن بهدلة، وهو ابن أبي النجود. صدوق في نفسه، ولكنه سيئ الحفظ، ولذلك له أوهام، وكان شعبة يختار الأعمش عليه في ثبت الحديث. أما القراءات، فهو الحجة فيها. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٨)، و «التقريب» (٣٠٥٤).

وبمعرفة حال من روى الوجهين، يظهر لنا جليًا: أن الوجه الأول، هو الأولى بالقبول، وذلك لكونه من رواية الأعمش، وهو من أتقن الناس وأثبتهم، بخلاف مخالفة ابن أبي النجود، فهو مع فضله في نفسه؛ إلا أنه كان سيئ الحفظ، له أوهام، فيكون هذا منها.

وهذا الذي ذكرته من ترجيح رواية الأعمش، هو الذي مال إليه أهل النقد والعلل، ومنهم:

1_ إمامنا ابن المديني، فقد قال: «والأعمش أثبت في أبي صالح من غيره». ونقل قوله هذا ابن حجر في «الفتح» (٧/ ٤٣) ثم قال عقبه: «فعرف من كلامه: أن من قال فيه: عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ فقد شذ، وكأن سبب ذلك: شهرة أبي صالح بالرواية عن أبي هريرة، فيسبق إليه الوهم، ممن ليس بحافظ، وأما الحفاظ؛ فيميزون ذلك». وهذا هو ما يعبرون عنه بالخطأ بسبب سلوك الجادة المعروفة، وقد سبقت له أمثلة فيما سبق من أحاديث الدراسة.

٢ أبو حاتم الرازي، سأله ابنه عبد الرحمن عن رواية شريك هذه، فقال: «قد رواه أبو الأحوص، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، وهو الصحيح»(١).

٣ـ الدارقطني في «علله» (١٠٦/١٠٦) قال: «والصحيح: عن أبي صالح،
 عن أبي سعيد». وقد ذكر الخلاف فيه على الأعمش، وغيره، بما يعلم عند الرجوع إليه.

٤ ابن عساكر في «تاريخه» (٣٥/ ٢٦٩)، قال: «والمحفوظ حديث أبي صالح، عن أبي سعيد».

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح صحيح، وهو مخرج في الصحيحين، كما سبق بيانه، عند سرد طرق التخريج.

لكن يبقى التنبيه على وهم وقع في «صحيح مسلم» في سياقه الوجه الراجح. ذلك أن مسلمًا رواه عن أبي بكر بن أبي شيبة، ويحيى بن يحيى، وأبي كريب،

⁽١) • هجزء؛ الحافظ ابن حجر (ص ٦٣)، وهو في «العلل؛ لابن أبي حاتم (٢/ ٣٥٥/ ٢٥٨٥)، ولكن عن أبي زرعة، لا أبو حاتم. ثم ليس في المطبوع قوله: «وهو الصحيح».

الثلاثة عن أبي معاوية عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة!هكذا وقع في نسخ مسلم. فجزم خلف الواسطي، وأبو مسعود الدمشقي، وأبو علي الجياني، وغيرهم: أن ذكر أبي هريرة هنا وهم، صوابه: أبو سعيد.

ومن أهل العلم من نسب هذا الوهم لمسلم نفسه، وذلك كما صنع الحافظ المزي قي «تحفة الأشراف» (٣٤٣_٣٤) فقد قال: «ومن أدل دليل على أن ذلك وهم، وقيع منه [يعني: مسلمًا] في حال كتابته، لا في حفظه: أنه ذكر أولاً حديث أبي معاوية، ثم ثنى بحديث جرير، وذكر المتن وبقية الإسناد عن كل واحد منهما، ثم ثلث بحديث وكيع، ثم ربع بحديث شعبه، ولم يذكر المتن، ولا بقية الإسناد عنهما (أي عن وكيع وشعبة)، بل قال: عن الأعمش بإسناد جرير وأبي معاوية، بمثل حديثهما . . إلى آخر كلامه . فلولا أن إسناد جرير وأبي معاوية عنده واحد، لما جمعهما جميعًا في الحوالة عليهما . والوهم يكون تارة في الحفظ، وتارة في القول، وتارة في الكتابة . وقد وقع الوهم منه هاهنا في الكتابة ، والله أعلم» .

في حين اجتهد الحافظ ابن حجر في تبرئة ساحة الإمام مسلم من هذا الوهم، عازيًا إياه إلى الرواة عن مسلم، مستدلاً على ذلك بأمور، منها:

1 ـ أن قدامى المصنفين، ممن استخرجوا على مسلم، وغيرهم ذكروا رواية مسلم، وحكوها على الصواب، ولم يتعرضوا لذكر هذا الوهم، ولو كان هذا الوهم من مسلم لبينوه لزامًا.

٢_ أن الدارقطني مع جزمه في «العلل» بأن الصواب: أنه من حديث أبي سعيد، لم يعترض في تتبعه أوهام الشيخين في كتاب «التتبع» إلى رواية أبي معاوية هذه، ولا لكون مسلم وهم فيه.

ولذلك قال الحافظ: «فالظاهر: أن الوهم ممن دون مسلم»(١).

ولكن هذا الوهم على أية حال، سواء كان من مسلم أو من غيره، لا يغير شيئًا من صحة الحديث، ولا رجحان الراجح من طرقه؛ لأنه قد ثبت أنه وهم وأن الصواب خلافه، وقد أفاض الحافظ _ يرحمه الله تعالى _ في بيان ذلك، بما لا مزيد عليه، ولا يراه الرائي عند غيره في «جزئه» (۱) الذي أفرده لهذا الحديث، فبرهن فيه على سعة اطلاع، وجودة حفظ، ودقة فهم.

* * *

⁽١) فتح الباري؛ (٧/٤٣)، واجزء في طرق حديث لا تسبوا أصحابي؛ (ص٣٩_٤) كلاهما للحافظ ابن حجر.

⁽٢) هذا الجزء مدرج بتمامه في كتاب «الجواهر والدرر، في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي، وقد أدرجه السخاوي ـ التلميذ الوفي ـ برمته فيه، ليدلل على وفور باع شيخه الحافظ ابن حجر في سعة حفظه، ومزيد نقده واطلاعه، وصرح السخاوي فيه: أنه نقله من خط الحافظ ابن حجر، وقد استله وطبعه مفردًا: الشيخ مشهور حسن ال سلمان، بدار عمار بعمان، الأردن، سنة ١٤٠٨هـ.

[١٣١] قَالَ عَلِيٍّ: حَدَيْثُ أَبِيْ هُرَيْرَةً، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿إِذَا زَنَتْ أَمَةُ الْحَدِكُمْ، فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا؛ فَلْيَجْلِدُهَا».

رَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيْدِ بْنِ أَبِيْ سَعِيْد المقبُرِيِّ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةً.

وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعيد قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةً. فَنَظُرْتُ؛ فَإِذَا سَعِيْدٌ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَبِيْ هُرَيْرَةً.

وَرَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ، وَلَيْثُ بْن سَعْدٍ، عَنْ سَعِيْد بْنِ أَبِيْ سَعِيْدٍ، عَنْ أَبِيْهِ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ أَبُوبُ بْنُ مُوْسَى، عَنْ سَعِيْدٍ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

وَالحَدِیْثُ عِنْدِیْ: حَدِیْثُ سَعْیدٍ، عَنْ أَبِیهِ، عَنْ أَبِیْ هُرَیْرَةَ. وَحَدِیْثُ عَبْدِالرحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِیْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبّا هُرَیْرَةَ یَقُوْلُ: = وَهَمٌ، وَأَخَافُ أَنْ لا یَكُوْنَ حَفظَهُ.

[١٣١] محصل كلام الإمام ابن المديني أن الخلاف عن سعيد ابن أبي سعيد المقبري، على وجهين:

الأول: سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة.

والثاني: سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

فأما الوجه الأول: سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة. فرواه عنه:

[١] الليث بن سعد:

أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب بيع العبد الزاني (٤/ ٢١٥٢/٤٣٢)، وكذا في كتاب الحدود، باب لا يثرب على الأمةِ إذا زنت ولا تنفى (١٢١/١٧١) عن

عبدالله بن يوسف.

وقال: «تابعه إسماعيل بن أبي أمية، عن سعيد، عن أبي هريرة».

فقال الحافظ في «التغليق» (٥/ ٢٣٨) عند وصله: «هذه مخالفة، لا متابعة»، ثم تأولها في «الفتح» (١٧٢/١٢) فقال: «يريد في المتن، لا في السند». وسأذكرها إن شاء الله تعالى في الوجه الثاني.

وأخرجه البخاري أيضًا في كتاب البيوع، باب بيع المدبر (٤/ ٢٩١/٤) عن عبد العزيز بن عبد الله .

وأخرجه مسلم في كتاب الحدود، باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنى (١٧٠٣/١٣٢٨)، والنسائي في «الكبرى» كتاب الرجم، باب إقامة الرجل الحد على وليدته، إذا هي زنت (٦/ ٤٥٢/٧) عن عيسى بن حماد المصري.

وأخرجه أحمد في «مسنده»(٢/ ٤٩٤) عن حجاج .

وأخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (١٤٦/٤) من طريق ابن أبي مريم. وكذا (١٤٧/٤) من طريق عمرو بن الربيع بن طارق.

وأخرجه الطحاوي (كما في إتحاف المهرة: ١٩٧٠٥/ ١٩٧٠٥) من طريق شعيب بن الليث بن سعد.

السبعة، عن الليث بن سعد، به.

[٢] محمد بن إسحاق:

أخرجه مسلم في الموضع السابق، من طريق عبدة بن سليمان.

وأبو داود في «السنن» كتاب الحدود، باب في الأمة تزني (٤/ ١٥٩/ ٤٤٧١)، ومن طريقه: أبو عوانة في «المستخرج» (٤/ ١٤٨/ ٦٣٢٤)، عن النفيلي. وأخرجه النسائي في «الكبرى» في الموضع السابق (٦/ ٤٥١ / ٧٢٠٦) عن أحمد ابن بكار الحراني.

كلاهما (النفيلي، والحراني) عن محمد بن سلمة.

قال أبو عوانة: «روى هذا الحديث: الليث بن سعد، ومحمد بن إسحاق، فقالا: عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة.

ورواه عبيد الله العمري، وأسامة بن زيد، وأيوب بن موسى، فقالوا: عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وقال فيه ابن إسحاق: (ثم يبيعها في الرابعة). وأحرجه الدارقطني في «سننه» (٣/ ١٦١/ ٢٣٦) من طريق إبراهيم بن سعد».

ثلاثتهم (محمد، وعبدة، وإبراهيم) عن محمد بن إسحاق، به.

[٣] عبيدالله بن عمر.

أخرجه أحمد (٢/ ٤٩٤) عن يحيى بن سعيد الأموي. ومن طريقه: الدارقطني في «سننه» (٣/ ١٦٠/ ٢٣١).

وأخرجه الدارقطني في «سننه» (٣/ ١٦٠/ ٢٣١) من طريقين عن محمد بن عبيد. كلاهما عن عبيد الله بن عمر.

أما الوجه الثاني، وهو: سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة. فرواه عنه:

[۱] أيوب بن موسى:

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ١٨٠/ ٣٦٠٨٩)، وعنه، وعن إسحاق ابن إبراهيم أخرجه: مسلم في «صحيحه»في الموضع السابق (١٧٠٣). وأخرجه أحمد (٢/ ٢٤٩).

والشافعي في «مسنده»(١/ ٣٨٧)، وفي «الأم»(٧/ ١٨١)، ومن طريقه: البيهقي في «معرفة السنن والآثار» كتاب الحدود، باب حد الرجل أمته إذا زنت

......

(11/037/07971).

والحميدي في «مسنده» (٢/ ٦٣ ١ / ١٠٨٢)، ومن طريقه: أبو عوانة (١٠٨٢ / ١٠٨٢). والنسائي في «الكبرى» في الموضع السابق (٦/ ٢٥٢/ ٢٥٩) عن قتيبة بن سعيد، ومحمد بن عبد الله بن يزيد، واللفظ له.

وأبو يعلى في «مسنده» (١١/ ١٩/١٩) عن أبي خيثمة. الثمانية (من ابن أبي شيبة إلى أبي خيثمة)، عن سفيان بن عيينة.

وأخرجه مسلم في «صحيحه»في الموضع السابق (١٧٠٣)، والنسائي في «الكبرى» في الموضع السابق (٦/٤٥٢) من طريق هشام بن حسان.

كلاهما (ابن عيينة، وهشام بن حسان)، عن أيوب بن موسى، عن سعيد المقبري.

[٢] عبيدالله بن عمر:

أخرجه مسلم، في الموضع السابق (١٧٠٣) والدارقطني في «السنن» (٣/ ١٦١/ ٢٣٥) من طريق ابن نمير، وأبي أسامة.

وأخرجه أبو داود في «السنن» كتاب الحدود، باب في الأَمَة تزني ولم تحصن (٤/ ١٥٩/ ٤٤٧٠)، وابن عبد البر في «التمهيد»(٩٧/٩) من طريق يحيى بن سعيد القطان.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٦/ ٥٢ / ٧٢ ٠٨) من طريق ابن المبارك.

وأخرجه أحمد (٢/ ٣٧٦) عن محمد بن عبيد، ومن طريق محمد بن عبيد أخرجه أبو عوانة (٤/ ١٦٠/ ٢٣٣).

وأخرجه أبو عوانة (٤/ ١٤٧/٦٣٣) من طريق مسدد.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» باب زنى الأمة (٧/ ٣٩٢/ ٩٥ ١٣٥)، ومن طريق عبد الرزاق أخرجه: أبو عوانة (٤/ ١٤٧/ ٦٣٢٣)، والدارقطني في «السنن» (٣/ ١٦١/ ٢٣٤). وأخرجه الدارقطني في «السنن» (٣/ ١٦٢/ ٢٣٧) من طريق ابن وهب.

الثمانية، عن عبيد الله بن عمر، به.

[٣] أسامة بن زيد:

أخرجه مسلم (١٧٠٣)، والدارقطني (٣/ ١٦٢/ ٢٣٧) من طريق ابن وهب.

وأخرجه أبو عوانة (٤/ ١٤٧/ ٦٣٢٢) من طريقين عن سفيان، وعبد الوهاب بن عطاء.

ثلاثتهم، عن أسامة بن زيد، به.

[1] و[0] الليث بن سعد، وعبد الله بن زياد بن سمعان:

أخرجه الدارقطني (٣/ ١٦٢/ ٢٣٧) عن أبي بكر النيسابوري، عن يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب، عنهما.

[٦] إسماعيل بن أبي أمية:

أخرجه البخاري تعليقًا (٢/٢٥٢/٤٣٢)، ووصله النسائي في «الكبرى» (٦/٢٥٢/٤٥)، عن (٢/٢٥٨/٥)، عن (٢/٢٥٨/٤٥٢)، عن إسماعيل بن مسعود، عن بشر بن المفضل، عن إسماعيل ابن أبي أمية، به.

[٧] محمد بن عجلان:

أخرجه النسائي في «الكبرى» (٦/ ٥٣/٦) ٧٢١١ و٧٢١٧) من طريقين عن محمد بن عجلان، به.

[٨] عبد الرحمن بن إسحاق:

أخرجه النسائي في «الكبرى»(٧٢١٣/٤٥٣/٦) عن إسماعيل بن منصور، عن بشر ابن المفضل، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

وقد رواه عبد الرحمن بن إسحاق، مرة أخرى، فصرح فيه بسماع سعيد المقبري هذا

الحديث خصوصًا، من أبي هريرة.

أخرجه النسائي في «الكبرى» (٧٢١٣/٤٥٣/٦)، عن إسماعيل ابن مسعود، عن يزيد بن زريع، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن سعيد ابن أبي سعيد المقبري قال: سمعت أبا هريرة.

النظر في الخلاف:

كما سبق، فالخلاف على وجهين:

أما الأول، وهو: سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، فرواه عنه:

[١] الليث بن سعد. وقد سبق، وهو ثقة، بل أوثق الناس في سعيد المقبري.

[۲] محمد بن إسحاق. وقد سبق، وهو إمام في المغازي، صدوق مدلس، وأزيد هنا: أنه من أثبت الناس في المقبري، عند ابن المديني وانظر «معرفة الرجال» لابن محرز (۲/ ۲۰۷/ رقم ۱۸۹).

[٣] عبيدالله بن عمر . وقد سبق، وهو ثقة ثبت، حجة، متفق عليه .

وأما الوجه الثاني، وهو: سعيد المقبري، عن أبي هريرة، فرواه عنه:

[1] أيوب بن موسى. ثقة، ذكره ابن المديني في الطبقة الثالثة من أصحاب نافع، وشذ الأزدي بجرحه. وانظر: «تهذيب التهذيب»(١/ ٤١٢)، و «التقريب»(٦٢٥).

[٢] عبيدالله بن عمر. وهو من رواة الوجه الأول أيضًا، وقد سبق.

[۳] أسامة بن زيد الليثي. صدوق، يهم، وقد روى عنه ابن وهب نسخة صالحة. وما هنا من هذه النسخة. وانظر: «تهذيب التهذيب»(١/ ٢٠٨)، و«التقريب»(٣١٧).

[1] الليث بن سعد. وهو من رواة الوجه الأول أيضًا، وقد سبق.

[٥] إسماعيل بن أبي أمية. وهو ابن عم أيوب بن موسى المذكور في [١] ثقة،

ثبت، وبعضهم يرفعه على أيلوب. وانظر: «تهلذيب التهلذيب»(١/ ٢٨٣)، و«التقريب»(٤/ ٢٨٣)،

[٦] عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي. متروك الحديث، متهم بالكذب، وكان ابن وهب حسن الرأي فيه شيئًا ما، وهو من أكثر الناس عنه حديثًا. وانظر: «تهذيب التهذيب»(٥/ ٢١٩)، و«التقريب»(٣٣٢٦).

[٧] عبد الرحمن بن إسحاق. سبق، ويقال له: عباد، وهو صدوق.

[۸] محمد بن عجلان. وقد سبق، وهو صدوق، وقد اختلطت عليه أحاديث المقبرى.

وكما ترى؛ فالوجه الأول رواه ثلاثة من الثقات، اثنان منهما أثبت الناس في المقبري، وهما الليث، وابن إسحاق، والليث أعلم الناس بما رواه عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، وما رواه عن أبي هريرة، بلا (أبيه).

وأما الوجه الثاني، فرواه ثمانية، منهم اثنان رويا الوجه الأول، وهما الليث، وعبيدالله بن عمر.

وقد حكم ابن المديني، برجحان الوجه الأول، وهو: (المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، وقد هريرة) بناء علي مذهبه في نفي سماع سعيد ابن أبي سعيد المقبري، من أبي هريرة، وقد سبق له إلى الآن ثلاثة أحاديث لسعيد بن أبي سعيد المقبري، هذا رابعها، يثبت فيها الواسطة بينه وبين أبى هريرة، ويعلل بها ماجاء من غير الواسطة.

وقد قال في «معرفة الرجال» رواية ابن محرز، عنه (٢٠٧/ ٢٨٩): «ليس أحد أثبت في سعيد بن أبي سعيد المقبري من ابن أبي ذئب، وليث بن سعد، ومحمد بن إسحاق، هؤلاء الثلاثة يسندون أحاديث حِسَان، ابن عجلان يخطئ فيها».

ولكن الصواب في هذه المسألة _ والله أعلم _: أن سعيد بن أبي سعيد المقبري سمع من أبي هريرة، وهذا ثابت في «صحيح البخاري» من رواية الليث _ وهو أثبت أصحابه

بشهادة ابن المديني نفسه -عنه .

وأما ابن المديني فقال: «فنظرت، فإذا سعيد لم يسمعه من أبي هريرة (۱)»، وعلق على رواية التصريح بسماع سعيد من أبي هريرة، وهي رواية عبد الرحمن بن إسحاق، فقال: «حديث عبد الرحمن بن إسحاق، عن سعيد، قال: سمعت أبا هريرة= وهم، وأخاف أن لا يكون حفظه».

وهذا التوهيم من ابن المديني يتنزل على التصريح بالسماع في رواية عبد الرحمن، وخشي أن يكون قوله: (سمعت) خطأ منه (٢)، بناءً على مذهب ابن المديني في عدم سماع المقبري من أبي هريرة.

ولهذا نظائر متوافرة، وانظر على سبيل المثال، لا الحصر: إنكار يحيى القطان على أسامة بن زيد الليثي تصريحه بسماع في حديث اتفق رواته على روايته بالعنعنة، وذلك في ترجمة أسامة من «تهذيب التهذيب» (١/ ٢١٠).

وقد تعقب العلائي ابن المديني في نفيه سماع سعيد من أبي هريرة فقال في «جامع التحصيل» (ص ١٥٦): التحصيل» (ص ١٥٦): «تقدم أن سعيدًا المقبري، سمع من أبي هريرة، ومن أبيه عن أبي هريرة، وأنه اختلف عليه في أحاديثه، وقالوا: إنه اختلط قبل موته، وأثبت الناس فيه: الليث بن سعد، يميز ما روى عن أبي هريرة، مما روى عن أبيه عنه، وتقدم أن ما كان من حديثه مرسلاً، عن أبي

⁽۱) نسب هذا القول العلائي في «جامع التحصيل» ص١٨٤، وعنه أبو زرعة ابن العراقي في «تحفة التحصيل» ص٥٥ الله عبد الرحمن ـ ولعله: ابن إسحاق راوي هذا الطريق ـ، في حين أنه هنا في «العلل» من كلام ابن المديني ـ كما يفهم من السياق ـ، وهو الأنسب، وقد أخرج النسائي رواية عبد الرحمن بن إسحاق مرتين في «الكبرى»، ولم يذكر عن عبد الرحمن هذا أي كلام يتعلق بالرواية، والله أعلم.

............

هريرة؛ فإنه لا يضر، لأن أباه الواسطة».

والخلاصة: أن الوجهين محفوظان عن سعيد المقبري، وذلك لسببين:

١- كثرة الرواة الثقات الذين رووا الوجهين، فهم في الأول ثلاثة، وفي الثاني أربعة، على الأقل.

۲- أن الليث بن سعد، وهو أشهر من روى الوجه الأول، قد صح عنه رواية الوجه الثاني أيضًا، كما سبق في التخريج، وكذلك عبيد الله بن عمر، وهو من أشهر من روى الوجه الثاني، قد صح عنه كذلك أنه روى الوجه الأول، وهذا مما يستدل به الأئمة كثيرًا على صحة الوجهين، وانظر أمثلة لذلك في: «شرح العلل» (۲/ ۷۲۰).

وهذا الذي رجحته، وهو الذي جنح إليه الحافظ ابن حجر في إجابته على ما انتقده الدارقطني. قال الدارقطني في «التتبع» (ص ١٨٤): «أخرجا جميعًا: حديث الليث، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، أنه سمعه يقول: قال النبي على الحديث: فتبين زناها، فليجلدها الحد، ولا يثرب) الحديث.

وقد رواه جماعة عن سعيد منهم: عبيد الله بن عمر .

واختلف عنه: فقال يحيى الأموي، ومحمد بن عبيد، عن عبيدالله، عن سعيد، عن أبي هريرة، كقول ليث.

وخالفهما معتمر، وأبو أسامة، وابن نمير، وابن المبارك، وعبدة ابن سليمان، وعقبة بن خالد، رواه عن عبيدالله، عن سعيد، عن أبي هريرة.

واختلف عن ابن إسحاق، فقال عبدة، عنه، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، كقول ليث وخالفه غير واحد.

ورواه أيوب بن موسى، وإسماعيل ابن أبي أمية، وأسامة بن زيد، وغيرهم، عن سعيد، عن أبي هريرة، ولم يذكروا (أباه).

ورواه هشام بن حسان، وابن عيينة، عن أيوب بن موسى.

ورواه الثوري، وغيره، عن أسامة بن زيد.

وأخرجهما مسلم على اختلافهما، وأما البخاري فأخرج حديث ليث وحده.

وقد أجاب عن هذا الحافظ في «هدي الساري» (ص ٣٧٨) فقال: «ليث: إمام، وقد زاد فيه: (عن أبيه)، فلا يضره من نقصه. على أنه في مثل هذا لا يبعد أن يكون الحديث عند سعيد على الوجهين، لكثرة من رواه عنه دون ذكر (أبيه)، وإذا صح أنه عنده على الوجهين، فلا يضره الاختلاف، مع أن الحديث عند الشيخين، من غير طريق المقبري، عن أبي هريرة أيضًا، والله أعلم».

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهيه الراجحين: صحيح، وقد اتفق الشيخان على إخراج الوجه الأول، وانفرد مسلم بإخراج الوجه الثاني، كما سبق في التخريج. والله تعالى أعلم.

* * *

[١٣٢] قَالَ عَلِيٍّ: حَدِيْثُ أَبِيْ هُرَيْرَةً، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لاَ يُحرِّمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ المَصَّتَانِ).

رَوَاهُ يَعْقُوْبُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهُ، عَن ابنِ إِسْحَاقَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَة، عَنْ أَبِيْ الحَجَّاجِ، عَنْ أَبِيْ الْحَجَّاجِ، عَنْ أَبِيْ الْحَجَّاجِ مَنْ أَبِيْ الْحَجَّاجِ، عَنْ أَبِيْ

وَرَوَاهُ يَحْمَى بْنُ سَعِيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيْهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابنِ الرُّبَيْرِ، عَنِ النَّبِيِّ عَلِيْهِ. اللهِ اللهِ

وَرَوَاهُ هِشَامُ بُنُ عُرُورَةً، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الحَجَّاجِ بْنِ أَبِي (١) الحَجَّاجِ، [عَنْ أَبِيهِ] (٢): أَنَهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: مَا يُذْهِبُ عَني مَذَمَّةَ الرَّضَاعِ؟ قَالَ: «غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَهُ».

وَحَدِيْثُ ابْنِ إِسْحَاقَ عِنْدُهُمْ: خَطَأْ، وَأَدْخَلَ حَدِيْنًا فِيْ حَدَيْثٍ، وَالحَدِيْثُ عَنْدِيْ: «لاَ عَنْدِيْ: حَدِيْثُ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيْهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزَّبِيْرِ، عَنِ النَّبِيِّ عَيْلِيْ: «لاَ تُحَرِّمُ المصَّةُ وَالمَصَّتَانِ».

وَحَديثُ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنِ الحجَّاجِ بْنِ أَبِي الحَجَّاجِ، [ل١٠/ب]: أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِي ﷺ عَنْ (مَا يُذْهِبُ مَذَمَّةَ الرَّضَاع).

وعَنْ هِشَام بْنِ عُرْوَةً، عَنِ الحَجَّاجِ بِنِ أَبِي الحَجَّاجِ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةً: «الرَّضَاعُ مَا فَتَقَ الأَمْعَاءَ».

⁽١) الصواب في اسمة: (الحجاج بن الحجاج)، قال البخاري: ﴿وَمَنْ قَالَ: الحجاج ابن أَبِي الحجاج، فهو خطأً ١٠ وانظر: ﴿عَلَلُ الترمذي ۚ بترتيب القاضي (ص ١٦٨ رقم ٢٩٣).

⁽٢) زيادة، يقتضيها السياق، كما سيأتي في تخريج هذا الوجه -إن شاء الله.

وَقَوْلُ أَبِيْ هُرَيْرَةَ، وَحَدْيثُ الثَّلاَفَــةِ: صحَاحٌ، وَحَدِيْثُ ابْنِ إِسْحَاقَ: مَمٌّ.

[۱۳۲] أما الوجه الأول، وهو: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن الحجاج بن أبي الحجاج، عن أبي هريرة «لا تحرم المصة ولا المصتان». فرواه عن هشام:

[١] محمد بن إسحاق:

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في كتاب النكاح، باب القدر الذي يحرم (٥٤٣/١٩٩)، عن محمد بن منصور الطوسي، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن ابن إسحاق، به.

وأما الوجه الثاني، وهو: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله ابن الزبير، عن النبي ﷺ: «لا تحرم المصة ولا المصتان». فهذا رواه عن هشام بن عروة:

[١] يحيى بن سعيد القطان:

أخرجه النسائي في «المجتبى» في كتاب النكاح، باب القدر الذي يحرم من الرضاعة (٦/ ١٠١)، وفي «الكبرى» (٥/ ١٩٨/ ٥٤٣٢)، عن شعيب بن يوسف.

وأخرجه أحمد في «مسنده» (٢٦/ ٣٥/ ١٦١١٠).

وأخرجه البزار في «البحر الزخار»(٦/ ١٣٩/ ٢١٨٠)، عن عمرو ابن علي.

ثلاثتهم، عن يحيى بن سعيد، به.

قال البزار: «وهذا الحديث؛ رواه الحفاظ، عن هشام، عن أبيه، عن ابن الزبير. ورواه الزهري، عن عروة، عن عائشة وابن الزبير.

ورواه رجل ليس بالحافظ، يقال له: محمد بن دينار، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن ابن الزبير، عن أبيه».

[٢] أنس بن عياض:

أخرجه الشافعي في «مسنده» (ص٢٢١). ومن طريقه: البيهقي في «الكبرى» في كتاب الرضاع، باب من قال: لا يحرم من الرضاع إلا خمس رضعات (٧/ ٤٥٤)، وكذا في «معرفة السنن والآثار» (١١/ ٢٥٦/ ١٥٤٤).

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» في كتاب الرضاع، باب من قال: لا يحرم من الرضاع، إلا خمس رضعات (٧/ ٤٥٤)، والبغوي في «شرح السنة» كتاب النكاح، باب ما تثبت به الحرمة من عدد الرضعات (٩/ ٨١/ ٢٢٨٤) من طريق محمد بن عبد الله بن الحكم.

كلاهما (الشافعي، وابن عبد الحكم) عن أنس بن عياض، به.

قال الربيع: «فقلت للشافعي ـ رضي الله عنه ـ: أسمع ابن الزبير من النبي ﷺ؟ فقال: نعم، وحفظ عنه، وكان يوم توفي النبي ﷺ ابن تسع سنين».

قال البيهقي: «هو كما قال الشافعي ـ رحمه الله ـ ؛ إلا أن ابن الزبير ـ رضي الله عنه ـ إنما أخذ هذا الحديث، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ عن النبي ﷺ.

فتعقبه ابن التركماني في «الجوهر النقي» بقوله: «رده محمد بن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» بأنه حديث مضطرب، روي عنه، عن النبي ﷺ.

وعنه، عن أبيه مرفوعًا. `

وعنه، عن عائشة، مرفوعًا، وموقوفًا.

ورده أيضًا ابن عبد البر، وغيره، بأن مدار هذا الحديث على عروة، وقد صح عنه أنه يحرم بقليل الرضاعة وكثيره، كذا ذكر ابن حزم عنه. وفي «موطأ مالك» عن إبراهيم بن عقبة، أنه سأل سعيد بن المسيب عن الرضاعة، فقال: «كل ما كان في الحولين، وإن كانت قطرة واحدة فهو محرم، وما كان بعد الحولين ؛ فإنما هو طعام يأكله»، ثم سألت عروة، فقال مثل ما قال سعيد، قال الطحاوي: فلم يخالف عروة ما رواه في ذلك؛ إلا لثبوت نسخه عنده».

وقال البغوي: «هكذا روى بعضهم هذا الحديث، ورواه عبد الله ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة، عن النبي ﷺ، وهو الصحيح، أخرجه مسلم

[٣] وكيع بن الجراح:

أخرجه أحمد (٢٦/ ٤٤/ ١٦١٢١)، عنه.

[٤] عبدة بن سليمان.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» في كتاب الرضاع، باب ذكرالخبر الدال على أن الرضعة والرضعتين لا تحرمان (١٠/ ٣٧/ ٤٢٢٤) من طريق عثمان بن أبي شيبة.

وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٥٤٧).

كلاهما عن عبدة، به.

[٥] عبدالله بن نمير.

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٥٤٧)، ومحمد ابن نصر المروزي في «السنة» (ص٨٨ رقم ٣١٧)، كلاهما عنه .

[٦] و[٧] سفيان الثوري، وحماد بن سلمة:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٢٢٤/ ترجمة ١٦٢١) من طريق قبيصة، عن الثوري، ومن طريق حجاج، عن حماد.

[٨] عبيدالله بن عمر:

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦/ ٢٢٤ / ٦٢٤٩)، ومن طريقه: الضياء المقدسي في «المختارة» (٩/ ٣٢٦)، من طريق عبد الله بن رجاء، عن عبيد الله، به.

[٩] ابن جريج:

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» باب القليل من الرضاع (٧/ ٤٦٩/ ١٣٩٢٥)، ومن

طريقه: العقبلي في «الضعفاء» (٤/ ١٦٢١ / ١٦٢١)، والطبراني، ومن طريق الطبراني:

طريقه: العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٦٢١/ ١٦٢١)، والطبراني، ومن طريق الطبراني: الضياء في «المختارة» (٩/ ٣٢٦/ ٢٨٩).

[۱۰] وهيب:

أخرجه الضياء في «المختارة» (٩/ ٣٢٥/ ٢٨٨) من طريق أبي يعلى الموصلي (١)، عن إبراهيم السامي، عن وهيب، به.

[۱۱] سفيان بن عيينة:

أخرجه الشافعي في «مسنده» (ص ٣٠٧)، وفي «الأم» (٥/ ٢٧). ومن طريقه: البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١ / ٢٥٥/ ١٥٤٠). وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٦٢١ / ١٦٢١) من طريق الحميدي.

وأخرجه الذهبي في «معجم شيوخه»(١/ ٣٩٢/ ترجمة ٤٤٣) من طريق الحسين بن حفص .

ثلاثتهم، عن سفيان بن عيينة، به.

[١٢] عبد العزيز الدراوردي:

أخرجه الخطيب البغدادي في «تالي تلخيص المتشابه» (١/ ١٥٢/ ٦٧) من طريق قتيبة بن سعيد، وعمرو بن زرارة، عنه، به.

[۱۳] همام بن یحیی بن دینار:

أخرجه ابن عدي في «الكامل»(٨/ ٤٤٤) في ترجمته، من طريق حجاج بن منهال، عنه.

⁽١) يظهر أن هذا الحديث من «المسند الكبير» لأبي يعلى، وذلك لخلو المطبوع من «مسند» أبي يعلى منه، ويؤكده أن ما هنا يرويه الضياء من طريق ابن المقرئ، عن أبي يعلى، وهو راوى «الكبير» عنه، وراوي «الصغير» هو: ابن حمدان. والله أعلم.

وقال ابن عدي: ﴿وهمام أشهر وأصدق، من أن يذكر له حديث منكر، أو له حديث منكر، وأحاديثه مستقيمة عن قتادة، وهو مقدم أيضًا في يحيى بن أبي كثير، وعامة ما يرويه مستقيم».

وقد توبع هشام بن عروة على هذا الوجه، فتابعه:

الزهري، عن عروة، عن عبدالله بن الزبير، به.

أخرجه محمد بن نصر المروزي في «السنة» (ص ۸۸ رقم ٣١٣)، عن محمد بن يحيى، عن سليمان بن عبد الرحمن، عن أيوب بن سويد، عن يونس بن يزيد.

وأخرجه أيضًا في «الموضع السابق» (رقم ٣١٤) عن محمد بن يحيى، عن عمرو بن خالد، عن ابن لهيعة، عن عقيل بن خالد.

كلاهما عن الزهري، عن عروة، به.

وتوبع عروة كذلك، فتابعه: عبدالله بن أبي مليكة، ورواه عن ابن الزبير.

أخرجه النسائي في «الكبرى» في كتاب النكاح _ كما في «التحفة» (٢٧٢) _ من طريق ابن علية .

وأخرجه الروياني في «مسنده» (٢/ ٣٥٩/ ١٣٣٥) من طريق شعبة . كلاهما عن أيوب .

وأخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١/ ٤٦٤/ ٥١٩) عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد (١) . وعن سليمان بن حرب: علقه البغوي في «الجعديات»

⁽١) حكى البغوي في «الجعديات» (١/ ٦٧٥) الخلاف على حماد، فقال: «رواه حماد ابن زيد، فاختلف عليه، وذكر وجهين: أحدهما ما ذكرته عنه فوق معلقًا، والثاني: ما أسنده عن القواريري، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن ابن الزبير، موقوفًا، ويوافق هذا الموقوف، ما رواه الروياني في «مسنده» (٢/ ٣٥٩/ ١٣٣٦) عن أبي الربيع، عن الدراوردي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن الزبير، موقوفًا.

(1/ 7/0/ 1371).

كلاهما (أيوب، وحماد) عن ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن الزبير، به.

وخالف هؤلاء الثلاثة عشر، عن هشام: محمد بن دينار الطاحي؛ فرواه عن هشام بن عروة، عن عروة، عن ابن الزبير، عن أبيه الزبير بن العوام، فجعله من مسند الزبير!.

وهذا أخرجه النسائي في «الكبرى» في الموضع السابق (٥/ ١٩٨/٥)، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١/ ١٠٥/ ٤٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٢٤٨/١٢٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٢٢١/١٢٢٤) من طريق مسلم بن إبراهيم.

وأخرجه الترمذي في «العلل الكبير» (ص ١٦٧/ رقم ٢٩٠)، والبزار في «البحر الزخار» (٩٦٧/١٨٣) عن أحمد بن عبدة. ومن طريق أحمد بن عبدة أخرجه: ابن حبان في «صحيحه» كتاب الرضاع، باب ذكر خبر أوهم من لم يحكم صناعة الأخبار، ولا تفقه في صحيح الآثار أن خبر هشام الذي ذكرناه منقطع غير متصل (١٠/٣٩/٢٦٦). الإحسان). ومن طريق ابن حبان هذا: أخرجه الضياء في «المختارة» (٣/ ٧٠/ ٨٧٥).

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٦٦/ ٦٨٨) عن سعيد بن أبي الربيع .

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٢٤٨/١٢٤) من طريق روح بن عبد المؤمن المقرئ.

أربعتهم، عن محمد بن دينار الطاحي، عن هشام، به، بزيادة: (عن الزبير).

وعلقه الترمذي في «السنن» (٣/ ٤٤٦) عن محمد بن دينار، ثم قال: «وهو غير محفوظ، والصحيح عند أهل الحديث: حديث ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة، عن النبي ﷺ . . . ثم قال: وسألت محمدًا عن هذا، فقال الصحيح: عن ابن الزبير، عن عائشة، وحديث محمد بن دينار، وزاد فيه (عن الزبير)، وإنما هو: هشام بن

عروة، عن أبيه، عن الزبيرا.

وقال العقيلي: «بلغني عن أبي داود السجستاني، أنه قال: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: محمد بن دينار، كان _ زعموا لا يحفظ، كان يتحفظ لهم، ثم ذكر حديث (المصة)؛ فأنكره (().

وقال ابن حبان: «لست أنكر أن يكون ابن الزبير سمع هذا الخبر، من النبي على الوسمعه من أبيه، وخالته] (٢) فمرة أدى ما سمع، وأخرى روى عنهما، وهذا شيء مستفيض في الصحابة، قد يسمع أحدهم الشيء عن النبي على ثم يسمعه بعد، عمن هو أجل عنده خطرًا، وأعظم لديه قدرًا، عن النبي على فمرة يؤدى ما سمع، وتارة يروي عن ذلك الأجل، ولا تكون روايته عمن فوقه لذلك الشيء بدال على بطلان سماع ذلك الشيء، وهذا كخبر ابن عمر في سؤال جبريل، في (الإيمان والإسلام)، سمعه من النبي الشيء، وهذا كخبر ابن عمر في سؤال جبريل، وأخرى عن عمر ما يسمعه منه، لعظم قدره عنده».

ولخص كلام ابن حبان، الحافظ في «التلخيص الحبير» (٤/ ٨/ ١٨٤٠) ثم تعقبه قائلًا «وفي ذلك الجمع بُعُدٌ، على طريقة أهل الحديث». وستأتي مناقشتي له_رضي الله عنه_، عندالنظر في الخلاف_إن شاء الله.

وقال البزار: «وهذا الحديث قد روى عن ابن الزبير، من وجوه، ولا نعلم أحدا رواه عن ابن الزبير، عن الزبير؛ إلا محمد بن دينار، عن هشام».

⁽١) انظر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص ٣٥٢ رقم ٥٤٧)، طبعة العلوم والحكم، بتحقيق: د/ زياد محمد منصور.

⁽٢) ما بين المعكوفتين، ساقط من مطبوعة «الإحسان»، ولا يستقيم الكلام إلا به، وقد أثبته من «المختارة» (٣/ ٧٠)، وونصب الراية» (٣/ ٢١٧)، وقد نقلا كلام ابن حبان، بعد تخريجهما الحديث من طريقه، وهو ما لخصه الحافظ في «التلخيص الحبير» (٤/ ٨/ ١٨٤٠)، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٦١/٤): «وفيه: محمد بن دينار الطاحي؛ وثقه أبو زرعة، وأبو حاتم، وابن حبان، وقد ضعف، وبقية رجاله ثقات».

وأما الوجه الثالث، وهو: ما رواه هشام بن عروة، عن أبيه، عن الحجاج ابن الحجاج، عن أبيه، أنه سأل النبي ﷺ: ما يذهب عني مذمة الرضاع؟ قال: «غُرَّةٌ: عبدٌ أو أَمَّةٌ». فرواه عن هشام:

[١] حاتم بن إسماعيل.

أخرجه الترمذي في كتاب الرضاع، باب ما جاء ما يذهب مذمة الرضاع (١١٥٣/٤٥٠) عن قتيبة، عن حاتم.

وقال: «هذا حدیث حسن صحیح». وقال أیضًا: «هكذا رواه یحیی بن سعید القطان، وحاتم بن إسماعیل، وغیر واحد، عن هشام بن عروة، عن أبیه، عن حجاج بن حجاج، عن أبیه، عن النبي علله. وروی سفیان بن عیینة، عن هشام بن عروة، عن أبیه، عن حجاج، عن أبیه، عن النبی علله. وحدیث ابن عیینة: غیر محفوظ، عن حجاج بن أبی حجاج، عن أبیه، عن النبی علله. وهشام ابن عروة یكنی: أبا والصحیح: ما روی هؤلاء، عن هشام بن عروة، عن أبیه. وهشام ابن عروة یكنی: أبا المنذر، وقد أدرك جابر بن عبد الله، وابن عمر. وفاطمة بنت المنذر بن الزبیر بن العوام، هی: امرأة هشام بن عروة».

[٢] يحيى بن سعيد القطان:

أخرجه النسائي في «المجتبى» في كتاب الرضاع، باب حق الرضاع وحرمته (٦/ ١٠٨)، وكذا في «الكبرى» (٥/ ٢٠٧/ ٥٤٥). عن يعقوب بن إبراهيم.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٤٥٠)، ومن طريقه: المزي في «تهذيب الكمال» (٥/ ٤٥١).

والروياني في «مسنده» (٢/ ٥١/٤٥١) عن عمرو بن علي، ومحمد بن بشار . أربعتهم، عن يحيى بن سعيد، به .

[٣] أبو معاوية محمد بن خازم الضرير .

وأخرجه أبو يعلى في «المسند» (٦٨٣٥/٢٢١/١٢)، وعنه: ابن حبان في «صحيحه» كتاب الرضاع، ذكر البيان بأن قوله ﷺ «العبد والأمة» أراد به أحدهما لا كليهما (١٠/ ٤٤/ ٢٣١) الإحسان) عن سريج بن يونس أبي الحارث، عن معاوية، به.

[٤] سفيان الثوري:

أخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب الرضاع، باب حق الرضاع وحرمته (٥٤٥٩/٢٠٧/٥) من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

وأخرجه الطبراني في «الكبير»(٣/ ٢٢٢/ ٣٢٠٠) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين.

كلاهما، عن الثوري، به.

[٥] سفيان بن عيينة:

أخرجه الحميدي في «المسند» (٢/ ٣٨٧/ ٨٧٧)، ومن طريق الحميدي: أخرجه الطبراني في «الكبيسر» (٣/ ٣٢٠ / ٣٢٠)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ٩٣/ / ترجمة ٢١٨)، عن سفيان، به.

[٦] و[٧] معمر وابن جريج:

أخرجه الطبراني في «الكبير»(٣/ ٢٢٢/ ٣١٩)، ومن طريقه: الضياء المقدسي في «المختارة»(٩/ ٣٢٦/ ٢٨٩) من طريق عبدالرزاق، عنهما، به. وقرن معهما سفيان بن عيينة.

[٨] عبدة بن سليمان:

أخرجه الدارمي في «السنن» كتاب النكاح، باب ما يذهب مذمة الرضاع (۲۳۰۰/۱٤٤٦/۳)، عن عثمان بن محمد، عن عبدة، به.

.....

[٩] عمروبن الحارث:

أخرجه البيهقي في «الكبرى» كتاب الرضاع، باب الرضخ عند الفصال (٧/ ٤٦٤)، وابن حبان في الرضاع، باب ذكر ما يذهب مذمة الرضاع عمن قصر فيه (١/ ٤٣/ ٤٣٠)، والطبراني في «الكبرى» (٣/ ٢٣/ ٣/ ٣٢) من طريق عبد الله بن وهب، عن عمرو، به.

[١٠] الليث بن سعد:

أخرجه البيهقي في «الكبرى» كتاب الرضاع، باب الرضخ عند الفصال (٧/ ٤٦٤)، من طريق ابن وهب.

والطبراني في «الكبرى» (٣/ ٢٢٣/ ٣٠١) من طريق يحيى بن بكير.

كلاهما، عن الليث، به.

[١١] سعيدبن عبدالرحمن الجمحي:

أخرجه البيهقي في «الكبرى» كتاب الرضاع، باب الرضخ عند الفصال(٧/ ٤٦٤)، والطبراني في «الكبرى» (٣/ ٢٢٣/ ٣١) من طريق ابن وهب.

قال البيهقي: «وكذلك رواه أبو معاوية، وعبدالله بن إدريس، عن هشام ابن عروة؛ إلا أنهما قالاً: (العبد أو الأمة). وقيل: عن عروة، عن حجاج بن حجاج بن مالك، عن النبي على وقيل: عنه: عن حجاج بن أبي الحجاج، عن أبيه. والصواب: الحجاج بن الحجاج، عن أبيه، قاله البخاري».

[۱۲، ۱۳، ۱۲] حقص بن ميسرة، حماد بن سلمة، ابن سمعان.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٢٢ _ ٢٢٢ / ٣٢٠ / ٣٢٠ ٤ ٣٢٠٠ ـ ٣٢٠٨) من طرق عنهم، به .

[10] داودبن عبد الرحمن:

.....

أخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ١٩٣/ ٢١٨).

[١٦] عبد العزيز بن محمد الدراوردي:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/ ٣٢٠ ٣٢)، وأبو الفتح الأزدي في «من وافق اسمه اسم أبيه» (ص ٢٠ رقم ١) من طريق الدراوردي، به.

[١٧] وهيب بن خالد:

أخرجه ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٣٢٨) من طريقه، به.

[۱۸] عبدالله بن نمير:

أخرجه أحمد في (مسنده) (٣/ ٤٥٠).

وابن أبي عاصم في «الاحاد والمثاني» (٤/ ٢٣١٩/٣٤٤) عن أبي بكر بن أبي شيبة، ومن طريق ابن أبي شيبة، أخرجه: الطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٢٢/ ٣٢٠).

كلاهما (أحمد، وابن أبي شيبة) عن ابن نمير، به.

قال ابن أبي عاصم: (بينا العلة فيه).

قلت: لعله يعني في كتابه «العلل»، فهو يحيل عليه.

وقد توبع هشام على هذا الوجه، فتابعه:

(أ) أبو الزناد:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/ ٣٢٠٥ / ٣٢٠٥)، وابن قانع في «معجمه» (٢١٨ / ١٩٣ / ٢١٨) من طريق ابن أبي الزناد، عن أبي الزناد، به.

(ب) أبو الأسود:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٢٣/ ٢٠٩)، وابن قانع في «معجمه» (١/ ٢١٨/ ١٩٨) من طريق ابن لهيعة، عن أبي الأسود، به.

الوجه الرابع، وعن هشام بن عروة، عن الحجاج بن أبي الحجاج، عن أبي هريرة (الرضاع ما فتق الأمعاء). وهذا رواه عن هشام:

[١] سفيان بن عيينة:

أخرجه الشافعي في «المسند»(ص ٣٠٧)، وفي «الأم» (٧٧/٥)، ومن طريقه: البيهقي في «الكبرى» كتاب الرضاع، باب من قال لا يحرم من الرضاع إلا خمس رضعات (٧/ ٤٥٦)، وفي «معرفة السنن والآثار» (١١/ ٢٥٨/ ١٥٤٩).

وقال البيهقي: «وكذا رواه الزهري، عن عروة، عن الحجاج الأسلمي، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ موقوفًا».

وأخرجه سعيد بن منصور في «السنن» كتاب النكاح، باب ما جاء في ابنة الأخ من الرضاعة (١/ ٢٤٣/ ٩٧٨).

كلاهما (الشافعي، وسعيد) عن سفيان، به.

[٢ــ٣] معمر ، وابن جريج :

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٧/ ٦٦٦/ ١٣٩١٠)، عنهما.

[٤_٥] وهيب بن خالد، وابن المبارك:

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٧٢/ ٢٨١٢) تعليقًا، من طريقهما .

وقد توبع هشام، فتابعه:

(أ) إبراهيم بن عقبة:

أخرجه النسائي في «الكبرى» في الموضع السابق (٥/ ٢٠٠/٥٤٥)، والبيهقي في «الكبرى» في الموضع السابق (٧/ ٤٥٦)، وفي «المعرفة» (١٥٤٥١/٢٥٨/١١) وفي الموضع السابق (٥/ ٢٥٨)، والمروزي في «السنة» (ص ٨٩/ رقم ١٥٤٥٢)، والدارقطني في «السنن» (١٧٣/٤)، والمروزي في «السنة» (ص ٨٩/ رقم

٣١٨)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٧٢/ ٢٨١٢) تعليقًا.

كلهم من طريق محمد بن إسحاق، عن إبراهيم بن عقبة، به.

قال البيهقي: «ورواه الزهري، وهشام بن عروة، موقوفا على أبي هريرة، ببعض معناه.

(ب) الزهري.

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٧٢/ ٢٨١٢) تعليقًا عن إسماعيل ابن أبي أويس، عن أخيه أبي بكر، عن سليمان بن بلال، عن موسى بن عقبة، وابن أبي عتيق، كلاهما عن الزهري، عن عروة، به.

النظر في الخلاف:

أما الوجه الأول، وهو: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن الحجاج ابن أبي الحجاج، عن أبي هريرة: «لا تحرم المصة ولا المصتان». وهذا رواه عن هشام:

[۱] محمد بن إسحاق. وقد سبق مرارًا أنه إمام في المغازي والسير، صدوق، يدلس، رمى بغير بدعة.

وقد حكم ابن المديني على هذا الوجه بالغلط، وأنه أدخل حديثًا في حديث، فقال: «وهذا غلط»، ثم قال: «وحديث ابن إسحاق عندهم: خطأ، وأدخل حديثًا في حديث».

والحديثان اللذان أدخل ابن إسحاق أحدهما في الآخر، هما الوجه الثاني والرابع عندي. فهشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن الزبير، هو الوجه الثاني، والحجاج عن أبي هريرة من الوجه الرابع، فركب منهما إسنادًا واحدًا. والله أعلم.

وأما الوجه الثاني، وهو: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله ابن الزبير، عن النبي عليه: «لا تحرم المصلة ولا المصة». فهذا رواه عن هشام بن عروة:

[١] يحيى بن سعيد القطان. وقد سبق، وهو ثقة حجة، متفق عليه. وهو من أثبت

الرواة عن هشام بن عروة. وانظر: (شرح العلل) (٢/ ٤٨٨).

- [۲] أنس بن عياض. ثقة، من أسمح الناس بكتبه. وانظر: «تهذيب التهذيب»(۱/ ۳۷۵)، و «التقريب» (٥٦٤).
 - [٣] وكيع بن الجراح. سبق، وهو ثقة حافظ عابد.
- [٤] عبدة بن سليمان الكلابي. ثقة ثبت، مستقيم الحديث جدًّا. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٥٨)، و «التقريب» (٤٢٦٩).
- [0] عبد الله بن نمير. ثقة، كثير الحديث، من أهل السنة. وهو من أثبت الناس في هشام بن عروة، وانظر: «شرح العلل» (٤٨٨/٢)، «تهذيب التهذيب» (٣٦٦٧)، و«التقريب» (٣٦٦٧).
- [٦] سفيان الثوري. وقد سبق، وهو ثقة، بل فوق الثقة. ومن أثبت أصحاب هشام.
- [۷] حماد بن سلمة. ثقة عابد إمام، وأثبت الناس في ثابت البناني، ولكنه تغير بأُخَرَة، فلذا اكتفى البخاري بالاستشهاد به، وأما مسلم فأخرج له عن ثابت، وما سواه ففي الشواهد. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ١١)، و«التقريب» (١٤٩٩).
 - [٨] عبيد الله بن عمر . وقد سبق، وهو ثقة ثبت .
- [9] عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج. ثقة فقيه إمام، وهو من أول من صنف، وكان قبيح التدليس، لا يدلس إلا عن مجروح، وكان يرسل أيضًا. وانظر: "تهذيب التهذيب" (٦/ ٤٠٢)، و«التقريب» (٤١٩٣).
- [١٠] وهيب بن خالد. ثقة من كبار الحفاظ، كثير الحديث، ولكنه تغير قليلاً بأخرة. وانظر: «تهذيب التهذيب» (١٦٩/١١)، و«التقريب» (٧٤٨٧).
 - [11] سفيان بن عيينة . ثقة كبير القدر ، وقد سبق .
- [۱۲] عبد العزيز الدراوردي. صدوق في نفسه، لكن في حفظه شيء، وكان يحدث من كتب غيره فَيَهِمُ، وحديثه عن عبيد الله العمري منكر، كان يخلط بينه وبين

عبدالله العمري. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٥٣)، و «التقريب» (١١٩).

[١٣] همام بن يحيى بن دينار. ثقة، ثبت في جميع المشايخ، إلا أنه كان في حفظه شيء، فما حدث من كتابه، فهو صالح، وما كان من حفظه، فقد يقع له فيه الوهم، وقد أقر في آخر أمره بخطئه في حفظه، ورجع واستغفر الله منه، ولهذا فحديثه بأخرة أصح ممن سمع منه قديمًا، كما نص على ذلك أحمد. وانظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٦٧)، و «التقريب» (٧٣١٨).

فهؤلاء الثلاثة عشر راويًا من الثقات رووا هذا الوجه عن هشام بن عروة، وفيهم من عُدَّ من أثبت أصحابه، كالقطان، والثوري، وابن نمير. وبناء عليه فهذا الوجه محفوظ عن هشام.

وأما الوجه الثالث، وهو: ما رواه هشام بن عروة، عن أبيه، عن الحجاج بن الحجاج، عن أبيه، أنه سأل النبي ﷺ: ما يذهب عني مذمة الرضاع؟ قال: «غُرَّة: عبدُ أو الحجاج، فرواه عن هشام:

[۱] حاتم بن إسماعيل. صدوق، في حفظه شيء، لكنه صحيح الكتاب، قال ابن المديني: روى عن جعفر، عن أبيه أحاديث مراسيل أسندها. وانظر: «تهذيب التهذيب» (۲/ ۱۲۸)، و «التقريب» (۹۹۳).

[۲] يحيى بن سعيد القطان. وقد سبق، وهو ثقة حجة، وهو من رواة الوجه الثانى.

[٣] أبو معاوية محمد بن خازم الضرير. وقد سبق، وهو ثقة، من أحفظ الناس لحديث الأعمش، ومع ذلك فقد كان يخطئ في أحاديث من أحاديث الأعمش، ويقلبها. وقد ضعفه أحمد في هشام بن عروة خاصة، وقال: ما هو بصحيح الحديث عنه. وانظر: «شرح العلل»(٢/ ٤٨٨).

- [٤] سفيان الثوري. وقد سبق، وهو ثقة كبير، وهو من رواة الوجه الثاني.
 - [0] سفيان بن عيينة. سبق، وهو ثقة كبير، وهو من رواة الوجه الثاني.

.....

[٦] معمر بن راشد. وقد سبق، وهو ثقة من أوثق أصحاب الزهري. ولكنه مضطرب كثير الأوهام عن هشام بن عروة. وانظر: «شرح العلل» (٢/ ٤٩١).

- [۷] ابن جریج. وقد سبق، وهو ثقة فقیه، یدلس ویرسل، وهو من رواة الوجه الثانی.
 - [٨] عبدة بن سليمان. ثقة ثبت، وقد سبق، وهو من رواة الوجه الثاني.
 - [٩] عمرو بن الحارث. قد سبق، وهو ثقة، قلما يخرج حديثه من مصر.
- [١٠] الليث بن سعد. سبق، وهو إمام ثقة حجة، ومن أثبت الناس في هشام بن عروة. وانظر: «شرح العلل» (٤٨٨/٢).
- [11] سعيد بن عبد الرحمن الجمحي. صدوق له أوهام، يروي عن هشام بن عروة وسهيل أحاديث لا يتابع عليها، ويهم في الشيء بعد الشيء، لا عن تعمد. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٥٦/٤).
- [۱۲] حفص بن ميسرة. ثقة، لكن في حديثه بعض الوهم، وانظر: «تهذيب التهذيب» (۲/ ۱۹ ٤)، و «التقريب» (۱٤٣٣).
- [١٣] حماد بن سلمة. ثقة عابد، لكن تغير بأخرة، وقد سبق في رواة الوجه الثاني.
 - [18] عبد الله بن زياد بن سمعان. متروك، متهم بالكذب، وقد سبق.
- [١٥] داود بن عبد الرحمن العطار العبدي. ثقة، من أورع الناس، ولم يثبت أن ابن معين تكلم فيه. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٩٢)، و«التقريب» (١٧٩٨).
- [١٦] عبد العزيز بن محمد الدراوردي. قد سبق في رواة الوجه الثاني، وهو صدوق يخطئ.
 - [١٧] وهيب بن خالد. قد سبق في رواة الوجه الثاني، وهو ثقة، تغير قليلا.
- [١٨] عبد الله بن نمير. سبق في رواة الوجه الثاني، وهو ثقة كثير الحديث من أثبت الناس في هشام.

وهذا الوجه رواه عن هشام ثمانية عشر رجلًا، غالبهم؛ بل عامتهم من الثقات، وفيهم أيضًا من وسم بأنه من أثبت أصحاب هشام، كالثوري، وابن نمير، والليث بن سعد، فلا جرم يكون هذا الوجه هو الآخر محفوظًا.

الوجه الرابع، وعن هشام بن عروة، عن الحجاج بن أبي الحجاج، عن أبي هريرة: «الرضاع ما فتق الأمعاء». وهذا رواه عن هشام:

[1] سفيان بن عيينة. سبق في الوجهين الثاني والثالث، وهو ثقة.

[٣_٢] معمر، وابن جريج. سبقا في الوجه الثالث، وهما ثقتان على تفصيل ينظر هناك.

[3] وهيب بن خالد. ثقة ، سبق في الوجهين الثاني والثالث.

[0] ابن المبارك. ثقة ثبت إمام حجة ورع عالم مجاهد، جمع خصال الخير، ولم يكن في زمانه من هو مثله. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٨٢)، و«التقريب» (٣٥٧٠).

وهذا الوجه الرابع قد رواه عن هشام خمسة من الثقات، فليكن هو الثالث محفوظًا.

الخلاصة والترجيح:

فخلاصة البحث: أن الوجه الأول خطأ من ابن إسحاق، لم يتابع عليه. والأوجه الثلاثة بعد ذلك كلها محفوظة.

وأما قول الطبري في "تهذيب الآثار"، الذي نقله عنه ابن التركماني، ونقلته آنفًا عند سرد التخريج، وهو: أن هذا الحديث مضطرب، ويعني بهذا الاضطراب هذاالخلاف الشديد فيه على هشام بن عروة. وقد أجاب ابن حبان عن هذا في "صحيحه" كما نقلته سابقًا، وفحواه: أنه غير مستنكر أن يروي هشام الحديث عن النبي على وعن أبيه، وخالته، وذكر علة ارتضاها لذلك ونقلته عنه هناك. ولكن الحافظ ابن حجر، لم يرتض صنيع ابن حبان هذا، فقال: "فيه بعد على طريقة المحدثين".

نعم؛ كلام ابن حبان رحمه الله تعالى في تمشية رواية هشام من طريق ابن الزبير، والزبير، وعائشة، فيه بعد على طريقة المحدثين، إذ ليست هذه الأوجه كلها في محلة واحدة من الثبوت، فقد يسلم له طريق ابن الزبير، وعائشة، لكن طريق الزبير، لا! لما سبق في التخريج من أن مداره على راو سبئ الحفظ، وأنه قد خالف كل من رواه عن هشام، وأن النقاد من أهل الحفظ والإتقان قد استنكروه جميعًا. وأغلب ظني أن الحافظ إنما استبعد من كلام ابن حبان ما استبعد لما ذكرته، وأما بقية الطرق، وما معي هنا من الثانى، وحتى الرابع: فلا يشملها استبعاد الحافظ، وذلك لأسباب، منها:

١- كثرة الثقات الذين رووها، فهم في أقل طريق خمسة.

۲ـ أن هؤلاء الثقات، وفيهم من وصف بأنه أوثق أصحاب هشام، قد روى الأوجه الثلاثة، عن هشام، وهذا مما يستدل به الأئمة على كون هذه الأوجه محفوظة، وسبق أن نقلت كلام ابن رجب، وتحريره لهذه القاعدة في حديث مضى.

٣ـ أن هشام مع رواية هؤلاء الثقات عنه هذه الأوجه الثلاثة؛ قد توبع على كل
 وجه، الأمر الذي يؤكد صحة هذه الأوجه الثلاثة عنه.

وبناء على كل ذلك وغيره: جاء قول إمامنا ابن المديني في موضعه، مدللًا على جودة فهم، وسعة اطلاع، فقال: "وحديث الثلاثة: صحاح». فرحمه الله رحمة واسعة.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث صححه الترمذي، وابن حبان، وكذا الضياء المقدسي، والله تعالى أعلم.

[١٣٣] قَالَ عَلِيٌّ:

حَدِيْثُ أَبِيْ هُرَيْرَةَ: (بَعَثَ رَسُولُ الله ﷺ سَرِيَّةً عَيْنًا، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ عاصِمَ بْنَ ثَابِتٍ).

رَوَاهُ مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَمْرِو بنِ أَبِي سُفْيَانَ الثَّقَفِيِّ ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ .

وَرَوَاهُ يُوْنُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرو بْنِ أَسِيْدِ بْنِ جَارِيَةَ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةً؛ خَالَفَ مَعمْرًا فِيْ إِسْنَادِهِ.

وَالْحَدِیْثُ عِنْدِیْ: حَدِیْثُ یُوْنُسَ؛ لأَنَّهُ تَابِعَهُ غَیْرُهُ عَلَى عَمْروِ بْنِ أَسِیْدٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

[١٣٣] الوجه الأول: الزهري، عن عمرو بن أبي سفيان الثقفي، عن أبي هريرة. وهذا رواه عن الزهري:

[١] شعيب بن أبي حمزة:

أخرجه البخاري في الجهاد والسير، باب هل يستأسر الرجل؟ ومن لم يستأسر، ومن ركع ركعتين عند القتل (٦/ ١٩١/ ٣٠٤٥)، وكذا في التوحيد، باب ما يذكر في الذات والنعوت وأسامي الله عز وجل (١٣/ ٣٩٣/ ٧٤٠).

وأبو داود في الجهاد، باب في الرجل يستأسر (٣/ ٥١/ ٢٦٦١) عن ابن عوف.

والنسائي في «الكبرى» في السير، باب توجيه العيون والتولية عليهم (٨/ ١٢٣/ ٨٨٨) عن عمران بن بكار بن راشد. ثلاثتهم، عن أبي اليمان، عن شعيب، به.

[۲] معمر بن راشد:

أخرجه البخاري في المغازي، باب غزوة الرجيع (٧/ ٤٣٧/ ٤٠٨٦) من طريق هشام بن يوسف.

وأخسرجه عبد السرزاق في امصنفه (٥/ ٣٥٣/ ٩٧٣)، وعنه: أحمد

(۱۰/ ۲۳۰/۲۳۰)، ومن طريق عبد الرزاق، أخرجه: ابن حبان في الصحيحه ذكر إخباره على عن مناقب الصحابة، ذكر خبيب بن عدي رضي الله عنه والخباره على عن مناقب الصحابة في الأوائل» (ص ٤٥/ رقم ١٢٠)، وهبة الله اللالكائي في الأولياء» (١/ ١٣١٦/ ٥٩ شرح أصول الاعتقاد)، والطبراني أفي اللالكائي في الأولياء» (١/ ١٣١٦/ ٥٩ شرح أصول الاعتقاد)، والطبراني: المزي في الكبير» (٤/ ٢٢١/ ١٩١٤)، وكذا (١/ ١٧٥/ ١٣٥)، ومن طريق الطبراني: المزي في التمهيد» الكمال» (٢٢/ ٤٥). وعلقه ابن عبد البر، عن عبدالرزاق في التمهيد» (١/ ٧٧٩) فقال: المؤاحس أسانيد خبره، في ذلك: ما ذكره عبد الرزاق، عن معمر، وساقه».

كلاهما (هشام، وعبد الرزاق)، عن معمر، به.

وأما الوجه الثاني: الزهري، عن عَمْرو بن أُسيْد بن جارية الثقفي، عن أبي هريرة، وهذا رواه عن الزهري:

[1] إبراهيم بن سعد:

أخرجه البخاري في المغازي (٧/ ٣٥٩/ ٣٨٨٩)، وأبو داود في الجهاد، باب في الرجل يستأسر (٣/ ٥١/ ٢٦٦٠)، ومن طريق أبي داود: البيهقي في «الكبرى» باب صلاة الأسير إذا قدم (٩/ ١٤٦) كلاهما، عن موسى بن إسماعيل.

وأخرجه أحمد (١٥/ ٥٧/ ٧٩١٥ شاكر) عن سليمان بن داود الهاشمي، ويعقوب ابن إبراهيم.

وأبو داود الطيالسي (٢) في «المسند» (٤/ ٣٢٣/ ٢٧٢٠)، ومن طريقه: البيهقي في

⁽١) قرن الطبراني معمرًا، بإبراهيم بن سعد، راوي الوجه الآتي، وقال: «عمر بن أسيد ابن جارية»، فالظاهر: أنه حمل حديث معمر، على حديث إبراهيم بن سعد، والله أعلم.

 ⁽٢) في بعض نسخ الطيالسي المخطوطة: «عمر» بضم العين، ولكن محققه _ عفا الله عنا وعنه _ أثبت ما في النسخ
 الأخرى «عمير»، واستأنس بما نقله الحافظ ابن حجر، عن ابن السكن، موافقًا لما أثبته هو، وفاته نص الحافظ =

«الكبرى» (٩/ ١٤٥)، وفي «الأسماء والصفات»، وفي «الاعتقاد والهداية» (ص٣٠٨). وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٧٥/ ٤٦٣)، ومن طريقه: المزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٤٥)، من طريق إبراهيم بن حمزة الزبيري.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٧٥/ ٤٦٣)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ٣٢٣) من طريق منصور بن أبي مزاحم.

وأخرجه بن سعد في «الطبقات» (٢/ ٥٥) عن معن بن عيسى الأشجعي.

وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ٣٢٤) من طريق أبي ثابت محمد بن عبيد الله المديني.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ١١٢) من طريق أحمد بن محمد.

التسعة، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عمر (١) بن أسيد ابن جارية الثقفي، به .

قال الحافظ في «الفتح»: «وإبراهيم بن سعد، يقول: عن الزهري، عن (عمر) بضم العين، كذا أخرجه ابن سعد، عن معن بن عيسى، وبذلك جزم الذهلي في «الزهريات»». وقال أيضًا: «وأكثر أصحاب الزهري، قالوا فيه: (عمرو)، بفتح العين، وقال بعضهم:

في (الفتح) (٧/ ٤٣٩) على أن الطيالسي يقول (عن إبراهيم، عن عمر، بالضم)، وكذلك أيضًا: فإن البيهقي روى هذا الحديث من طريق الطيالسي، في ثلاثة كتب وقفت عليها من مصنفاته _ كما في التخريج _، وفيها كلها:
 (عمر)، فكان الأولى بالمحقق _ رعاه الله _ أن يعتمد ما جعله في الحاشية، ويجعل ما اعتمده في صلب الكتاب هو الحاشية، والله أعلم.

⁽۱) في رواية موسى بن إسماعيل، عند البخاري، وأبي داود، ورواية محمد بن عبيد الله المديني، في الدلائل: (عمرو) بفتح العين. وانظر تفصيل الخلاف في هذا في: «فتح الباري» الموضع المذكور أعلاه، والتهذيب التهذيب» (۱۸/ ۱٤)، والعجيل المنفعة» (۲/ ۳۷/ ۳۹۰)، والتحفة الأشراف» (۱۸/ ۲۸۹/ ۱۲۲۲۱)، وهرح العلامة شاكر على «المسند» (۱۵/ ۷۹/ ۷۹۱۵).

(عمر)، بضم العين، ورجح البخاري أنه عمرو. . ١.

[٢] إبراهيم بن إسماعيل الأنصاري:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٣٩١/ ٣٦٨٦٤). وأخرجه الطبري في «تاريخه»(٧/ ٧٨) عن أبي كريب.

كلاهما، عن جعفر بن عون. عن إبراهيم بن إسماعيل، عن الزهري، عن عمرو، أو عمر بن أسيد، به.

[۳] يونس بن يزيد:

وهذا لم أظفر به موصولاً، وإنما علقه ابن المديني هاهنا، عنه، عن الزهري، عن عمرو بن أسيد، به.

النظر في الخلاف:

هذا الخلاف راجع إلى الاختلاف في اسم شيخ الزهري فحسب؛ هل هو عمرو بن أسيد بن جارية الثقفي، أم عمرو بن أبي سفيان الثقفي، وقد ذكر ابن المديني هذين الوجهين كما هو مبين في الأصل.

فأما الوجه الأول: الزهري، عن عمرو بن أبي سفيان الثقفي، عن أبي هريرة. وهذا رواه عن الزهري:

[۱] شعيب بن أبي حمزة. ثقة متقن، من أوثق أصحاب الزهري، وكتابه غاية في الصحة.

[٢] معمر بن راشد. من أوثق أصحاب الزهري، وقد سبق مرارًا.

وأما الوجه الثاني: الزهري، عن عمرو بن أسيد بن جارية الثقفي، عن أبي هريرة، وهذا رواه عن الزهري: [۱] إبراهيم بن سعد. وقد سبق، وهو ثقة حجة، تكلم بعضهم في سماعه من

الزهري لصغر سنه حينئذ. وقد سوى بعضهم بينه وبين الليث، في الزهري.
[٢] إبراهيم بن إسماعيل الأنصاري. هو ابن مجمع، ضعيف، لاسيما في الزهري، لأنه كان أصم، وكان يجلس إلى الزهري، فلا يكاد يسمع إلا بعد كد، ولذا قال البخاري: «وهو كثير الوهم عن الزهري». وانظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (١/ ٢٧١)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٥٠١)، و«التقريب» (١/ ٥٠١).

[٣] يونس بن يزيد. ثقة ثبت، من أعلم أصحاب الزهري به، وأكثرهم له ملازمة، على وهم قليل يقع له في الزهري. وربما جاء بالشيء المنكر، وكان الإمام أحمد سيئ الرأي فيه جدًا، وقدم عليه غيره.

وكما هو ظاهر، فإن الوجه الأول، رواته أثبت من رواة الوجه الثاني، فإن رواة الوجه الثاني، فإن رواة الوجه الثاني _ خلا ابن مجمع _ وإن كانوا ثقات، ومن أثبت أصحاب الزهري؛ فإنهم قد تكلم فيهم لا سيما في روايتهم عن الزهري، وحتى لو لم يثبت ذلك الكلام فيهم، فمن لم يتكلم فيه أصلاً، مقدم على من تكلم فيه، ولو بغير قادح، كما قرره أهل الاصطلاح، في مسألة ترجيح "صحيح" البخاري على "صحيح" مسلم، والله أعلم.

وعليه يصير الراجح هو: الزهري، عن عمرو بن أبي سفيان الثقفي.

وهذا هو ما يخالف ما ذهب إليه إمامنا ابن المديني، حيث قال: «والحديث عندي: حديث يونس؛ لأنه تابعه غيره على عمرو بن أسيد، وهو الصواب».

ويجاب عن هذا بأمرين:

الأول: أن الذي ذهب إليه ابن المديني ـ رحمه الله تعالى ـ بناه على أن يونس متابع على هذا الذي رجحه، وقد ذكرت أن معمرًا ـ راوي الوجه الآخر ـ هو الآخر متابع، تابعه شعيب، وبينت منذ قليل أن معمرًا وشعيبًا أولى من يونس وإبراهيم، وانظر: «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٤٧٨).

الثاني: أن الذي رجحته، حسب المتاح لدي من الطرق، والدلائل، هو الصواب الذي ارتضاه جمهور النقاد، وأهل الحديث، في اسم عمرو هذا ونسبه، وقد حرر العلامة أبو الأشبال أحمد بن محمد شاكر _ رحمه الله تعالى _ هذه المسألة، تحريرًا رائقًا، أنقله يحذافيره لنفاسته.

قال_رحمه الله في هامش «المسند» (١٥/ ٦١/ حديث ٧٩١٥):

الخلاف في نسبه: فالذي نرجحه، بعد تتبع ما وجدنا من الروايات والمراجع، هو ما نقلناه عن ابن سعد في ترجمته: «عمرو بن سفيان بن أسيد بن جارية بن عبد الله بن أبي سلمة بن عبد العزى بن غيرة ابن عوف بن قسي».

فأسيد: هو جده لا أبوه، فمن قال فيه: عمر أو عمرو «بن أسيد» فقد نسبه إلى جده. ومن قال فيه: «ابن جارية» فقد نسبه إلى جد أبيه.

وقد سار الحافظ على هذا في «التهذيب»، وكذا في «الإصابة» ٢:١، في ترجمة «أسيد بن جارية»، قال: «وهو جد عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية، شيخ الزهري، الذي خرج حديثه في الصحيح عن أبي هريرة».

ولكنه اضطرب _ وأخشى أن أقول خلّط _ فقال في «الفتح» ٧: ٢٤٠، عند رواية البخاري التي فيها «عن عمرو بن جارية»، قال: «ووقع في غزوة الرجيع، كما سيأتي [يعني رواية البخاري ٧: ٢٩١]: عمرو بن أبي سفيان، وهي كنية أبيه أسيد»! فجعل أبا «سفيان» _ والد عمرو _ هو جده «أسيد»، وأن كنيته «أبو سفيان»! ولم أجد هذا القول لغيره قط. وهو سهو منه، رحمه الله.

وقع للحافظ في ذلك الموضع (٧: ٢٤٠ فتح) خطأ آخر. ولكنه مستند إلى رواية لابن سعد. فقال في رواية البخاري «عن عمرو بن جارية» _: «وهو نسبة إلى جده، بل هو جد أبيه، لأنه ابن أسيد بن العلاء ابن جارية»! وقد وقع نسبه كذلك في رواية ابن سعد لهذا

.....

الحديث ٢/ ٣٩/١، عن معن بن عيسى، عن إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب «عن عمر ابن أسيد بن العلاء بن جارية»!

ورواية إبراهيم بن سعد هي التي معنا في «المسند»هنا، وهي أيضًا عند الطيالسي، وعند البيهقي، وغيرهم، ليس فيها «ابن العلاء». والراجح ـ عندي ـ أن زيادة «العلاء» في نسبه وهم من ابن سعد، أو من شيخه معن بن عيسى.

والعلاء بن جارية. هو أخو «أسيد بن جارية»، لا أبوه. وهو صحابي معروف. ترجمة ابن سعد ٥: ٣٧٢، قال «العلاء بن جارية بن عبد الله بن أبي سلمة بن عبد العزى بن غيرة بن عوف بن ثقيف، وهو حليف لبني زهرة». فهذا هو نسبه الصحيح. وترجمه الحافظ في «الإصابة» ٤: ٢٥٩، ولكنه لم يسق نسبه كاملاً.

بل ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح» ٢/ ٢/ ٢٥٤، في ترجمة (عبدالملك بن عبدالله ابن أبي سفيان الثقفي»، قال: «وهو ابن أبي سفيان ابن جارية. وعم أبيه العلاء بن جاية، من أصحاب رسول الله عليه على ما في هذا من التساهل القليل، بنسبة «أبي سفيان» إلى جده «جارية»، لأنه: «أبو سفيان بن أسيد بن جارية»، فيكون «العلاء» عمّا لجد «عبدالملك» ليس عمّا لأبيه. وهذا التساهل كثير في ذكر الأنساب. لكنه يدل -بكل حال على أن «العلاء» ليس في عمود نسب «عمرو بن أبي سفيان»، وليس جدا لأبيه، وإنما هو عم أبيه» اهد.

وممن ذهب إلى أن اسمه: «عمرو بن أبي سفيان بن أسيد»: الإمام البخاري في «التاريخ»(٦/ ٣٣٦/ ٢٥٦٦)، ووصفه بأنه أصح.

وكذا ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣٤/ ١٢٩٩).

والمزي في اتهذيب الكمال» (٢٢/ ٤٤)، وابن حجر في «تهذيبه» (٨/ ١٤).

ومن قال: اعمرو بن أسيد»؛ فقد نسبه إلى جده، أو قال: اعمرو بن جارية»؛ فقد نسبه إلى جد أبيه، والأمر واسع في كل هذا، والجميع واحد، ومثل هذا لا يقدح في صحة الحديث.

٥	77	

••••••

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح صحيح، وقد رواه البخاري في مواضع من صحيحه، سبق ذكرها في التخريج، والله أعلم.

* * *

[١٣٤] حَدَيْثُ أَبِيْ هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لاَ يَتَمَنَّى أَحَدُكُمُ المَوْتَ». رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِيْ حَفْصَةَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِيْ عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةً.

وَرَوَاهُ يُونُنَّنُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِيْ عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةً؛ فَتَابَعَ ابْنَ أَبِيْ حَفْصَةَ.

وَخَالَفَهُمَا ابْنُ أَبِي الأَخْضَرِ، وَسُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ؛ فَرَوَيَا^(١) عَنِ الزُّهْرِيّ، عَنْ عُبَيِّدِالله، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

[١٣٤] أما الوجه الأول: الزهري، عن أبي عبيد سعيد بن عبيد، مولى عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة. فرواه عن الزهري:

[١] محمد بن أبي حفصة:

أخرجه أحمد في «مسنده» (١٦/ ٣٩١/ ٢٦٩) عن روح، عن محمد بن أبي حفصة، به. وعلقه ابن المديني، هاهنا.

[۲] يونسبنيزيد:

علقه ابن المديني ها هنا، ولم أقف على من وصله، بعد.

[٣] شعيب ابن أبي حمزة:

أخرجه البخاري في كتاب المرضى، باب تمني المريض الموت (١٠/ ٥٦٧٣/١٣٢) فتح)، والدارمي في «سننه» كتاب الرقاق، باب لا يتمنى أحدكم الموت (٣/ ١٨١٥/ ٢٨٠٠) كلاهما عن أبي اليمان الحكم ابن نافع، عن شعيب، به.

ومن طريق أبي اليمان: أخرجه البيهقي في «الكبرى» كتاب الجنائز، باب المريض لا يسب الحمي ولا يتمنى الموت (٣/ ٣٧٧).

[٤] معمر بن راشد:

⁽١) في الأصل: (فرواه)، ولعل الأنسب ما أثبته.

أخرجه البخاري في كتاب التمني، باب تمني القرآن والعلم (١٣/ ٢٣٣/ ٧٢٣٥) من طريق هشام بن يوسف.

وأخرجه عبد الرزاق في كتاب الجامع من «المصنف» (١١/ ٣١٤/ ٢٠٦٣)، وعنه: أحمد في «مسنده» (١٥/ ٢٢١/ ٢٢١/ ٨٠٧٢/ شاكر). ومن طريق عبد الرزاق؛ أخرجه البغوي في «شرح السنة» في كتاب الجنائز، باب كراهية تمني الموت (٥/ ٢٥٧/ ١٤٤٥).

كلاهما (هشام، وعبد الرزاق)، عن معمر، به.

[0] محمد بن الوليد الزُّبيديِّ:

أخرجه النسائي في «المجتبى» في كتاب الجنائز، باب تمني الموت (٤/٣)، وكذا في «الكبرى» (٢/ ٣٧٧/ ١٩٥٨).

قال في «الكبرى»: «وهذا أولى بالصواب، من الذي قبله (١١)».

ونقل عنه في «تحفة الأشراف» (٩/ ١٢٩٣٣/٤٦٤) ـ بعد هذا ـ قوله: «والزُّبَيْدِي أَثبت في الزهري وأعلم به، من إبراهيم، وإبراهيم ثقة».

ونقله الحافظ في «الفتح»، وعقب على قوله: «وإبراهيم ثقة»، فقال: «يعني: ولكنه أخطأ في هذا».

[٦] عبيد الله بن أبي زياد الرصافيُّ.

أخرجه الحسين المروزي (٢) في «زوائده على الزهد» لابن المبارك (ص ٣٧٥/ رقم ١٠٦٣/)، من طريق حجاج بن أبي منيع، عن جده عبيد الله بن أبي زياد، به.

وأما الوجه الثاني، وهو: الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة. وهذا رواه عن الزهري:

⁽١) يعنى: الوجه الثاني، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

 ⁽٢) وذهل بوقريص في انشرته اللعلل، فعزاه لابن المبارك، والله المستعان.

[١] إبراهيم بن سعد:

أخرجه النسائي في «المجتبى» في كتاب الجنائز، باب تمني الموت (٤/٢)، وفي «الكبرى» (٢/٢٧/ ١٩٥٧). من طريق معن بن عيسى.

وأخرجه أحمد (١٤/ ١٣/ ٢٥ ٣٥ شاكر) عن يعقوب بن إبراهيم ابن سعد، وأبي كامل مظفر بن مدرك.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» كتاب الجنائز، باب فصل في تمني الموت، ذكر العلة التي من أجلها زجر عن تمني الموت (٧/ ٢٦٧/ ٠٠٠ / الإحسان) من طريق أبي مروان محمد بن عثمان العثماني.

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٧/١٨) من طريق الحارث بن أبي أسامة، عن محمد بن جعفر الوركاني.

خمستهم، عن إبراهيم بن سعد، به.

[٢] و[٣] صالح بن أبي الأخضر، وسفيان بن حسين.

وقد علق حديثهما ابن المديني ها هنا، ولم أظفر به موصولاً فيما تحت يدي من مراجع الآن، والله المستعان.

النظر في الخلاف:

أما الوجه الأول: الزهري، عن أبي عبيد سعيد بن عبيد، مولى عبد الرحمن بن أزهر ابن عوف، عن أبى هريرة. فرواه عن الزهري:

[۱] شعيب بن أبي حمزة. وقد سبق، وهو: ثقة متقن، بديع الخط، ومن أثبت الناس في الزهري، وكان لزمه لزومًا طويلًا، وكتابه في غاية الصحة.

[۲] معمر بن راشد. وقد سبق، وهو: ثقة ثبت فاضل، من أثبت أصحاب الزهري؛ إلا أن في ما حدث به بالبصرة شيئًا.

[٣] محمد بن الوليد الزُّبَيْدي. وقد سبق، وهو: ثقة ثبت، من أوثق أصحاب الزهري ومن كبارهم، وقد لزمه طويلاً.

[٤] عبيد الله بن أبي زياد الرُّصافيُّ. صدوق، لكنه من ثقات أصحاب الزهري، وأحاديثه عن الزهري صحاح. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ١٣)، و«التقريب» (٢٩١).

[٥] محمد بن أبي حفصة. وقد سبق، وقد وثقه بعضهم، وهو مع صدقه له أخطاء.

[٦] يونس بن يزيد. وقد سبق، وهو: ثقة ثبت، من أعلم أصحاب الزهري به، وأكثرهم له ملازمة، على وهم قليل يقع له في الزهري. وربما جاء بالشيء المنكر، وكان الإمام أحمد سبئ الرأي فيه جدًا، وقدم عليه غيره.

وأما الوجه الثاني، وهو: الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة. وهذا رواه عن الزهري:

[۱] إبراهيم بن سعد. وقد سبق، وهو: ثقة حجة، تكلم بعضهم في سماعه من الزهري لصغر سنه حينئذ، وقد سوى ابن معين بينه وبين الليث بن سعد في الزهري، وهو صحيح الكتاب.

[۲] صالح بن أبي الأخضر. وقد سبق، وهو: ضعيف، سبئ الحفظ، حتى في الزهرى، مع أنه كان يخدمه.

[٣] وسفيان بن حسين. ثقة في غير الزهري باتفاقهم، وأما روايته عن الزهري ففيها تخاليط ومقلوبات، تستوجب المجانبة.

وبالنظر في أحوال رواة كلا الوجهين، يظهر بوضوح رجحان الوجه الأول؛ فرواته أكثر عددًا، وأوثق بكثير من رواة الوجه الثاني، وفي رواة الوجه الأول أوثق أصحاب الزهري (معمر، ويونس، وشعيب، والزبيدي)، _ ومن فيه بعض الوهم عن الزهري، وهو يونس؛ فيندفع ذلك بمتابعة الباقين _ وليس في الثاني منهم ؛ إلا إبراهيم بن سعد، وأين مثل إبراهيم من مثل الزبيدي وحده؟!.

لذلك رجح الحفاظ الوجه الأول، وقدموه على الثاني، فمنهم:

الإمام الحافظ الكبير أبو عبد الرحمن النسائي، فقد ساق الوجه الثاني أولاً، ثم أعقبه بالوجه الأول^(۱)، ثم قال: «وهذا أولى بالصواب من الذي قبله، والزُّبيدي أثبت في الزهري وأعلم به، من إبراهيم، وإبراهيم ثقة»، قال الحافظ (١٠/ ١٣٢): «يعني: ولكنه أخطأ في هذا».

لكنّ الشيخ أحمد شاكر _ رحمه الله تعالى _ لم يرتض هذا الصنيع في «شرحه للمسند» (١٤/١٤ _١٥/ رقم ٧٥٦٨)، فقال _ بعد أن نقل كلام الحافظ ابن حجر، والذي نقل فيه كلام النسائى _:

الفهكذا أعل الحافظ رواية إبراهيم بن سعد، هذه: ٧٥٦٨ ـ دون حجة ولا دليل! فما كانت رواية الزهري الحديث عن أبي عبيد لتنفي روايته إياه عن عبيد الله بن عبد الله، وأن يكون للزهري فيه شيخان روياه له عن أبي هريرة، إلا أن يقوم دليل صحيح على هذا النفي، وعلى خطأ إبراهيم بن سعد، أما أن يكون الدليل أن عددًا أكثر منه رووا تلك الرواية، فلا. بل تكون روايتهم مؤيدة روايته، في ثبوت الحديث عن أبي هريرة، كما هو ظاهر . . . إلخ».

قلت: هكذا نسب العلامة شاكر _ رحمه الله تعالى _ إعلال رواية إبراهيم بن سعد إلى الحافظ ابن حجر، والحافظ مجرد ناقل هنا، والمنقول عنه هو الإمام النسائي، ولكن الشيخ شاكرًا، تشكك في نسبة كلام النسائي هذا إليه؛ لعدم وقوفه عليه في شيء من نسخ النسائي التي عنده، وهو معذور؛ لأن هذا الكلام من «الكبرى»، ولم يكن لها أثر حتى مات الشيخ _ يرحمه الله تعالى _، وقد سبق الحافظ إلى نقل هذا الكلام عن النسائي، الحافظ المزي في «تحفته» (١٢٩٣٣).

ثم إن الشيخ لم ير حجة في رد رواية إبراهيم، في حين أن الحجة قائمة، لو أعاد الشيخ النظر، فإبراهيم بن سعد، مع كونه ثقة، إلا أنه متكلم في روايته عن الزهري، ولم أجد من تابعه على هذا الوجه؛ إلا الضعفاء من أصحاب الزهري، ممن لا يفرح - بل يجرح

⁽١) وهذه عادة النسائي رحمه الله عالبًا، في ذكر الخطأ أولًا، ثم إعقابه بالصواب، والله أعلم.

ـ بموافقتهم. ومخالفوه هم أوثق أصحاب الزهري.

ثم إن هناك أمرًا غاية في الأهمية، يثبت القول بإعلال رواية إبراهيم، ألا وهو: أن رواية الزهري عن عبيد الله بن عبد الله، أشهر وأعلى من روايته عن أبي عبيد المذكور، فتكاد تكون روايته عن عبيدالله هي الجادة. بخلاف روايته عن أبي عبيد، فليس لها من الشهرة والعلو والكثرة ما «للزهري عن عبيد الله»، وعندئذ يقال:

١- لو كان هذا الحديث عند الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ، لاشتهر عنه ، ورواه عنه أثبت أصحابه ، ولكن هذا لم يحدث فلم يروه إلا إبراهيم ، وهذان الضعيفان ، فأين كان بقية الثقات الملازمين منه ، على شهرته وسهولته .

٢- أن من رواه عن الزهري عن عبيد الله؛ فقد رواه على الجادة، ومن رواه عن أبي عبيد؛ فقد تجشم حفظ هذا الوجه، فيكون هو الصواب المحفوظ، والإعلال بهذين الوجهين مطرد مشهور في صنيع النقاد من أهل العلل، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح، والمذكور عند المؤلف؛ صحيح، فقد أخرجه البخاري، كما مرَّ. والله أعلم.

* *

[١٣٥] قَالَ عَلِيٌّ: حَدَيْثُ أَبِيْ صَالِحٍ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةً، عَنِ النَبِي ﷺ: «إِذَا أَطَاعَ العَبْدُ مَوْلاَهُ».

قَالَ: رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةً، عَنْ عَاصِم، عنْ أَبِيْ صَالِحٍ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةً. وَخَالَفَهُ الأَعْمَشُ، فَرَوَاهُ عَنْ أَبِيْ سَلَمَةً، عَنْ كَعْبٍ.

[1٣٥] لم أظفر _ بعد بحث شديد _ بشيء من هذين الوجهين ، اللذين حكى إمامنا ابن المديني _ رضي الله عنه _ الخلاف فيهما في هذا الحديث .

ولعل الوجه الأول هو الراجح؛ فقد أخرج الحديث مسلم في كتاب الإيمان، باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده وأحسن عبادة الله (٣/ ١٦٦٦/١٢٨٥) عن أبي بكر بن أبي شيبة، وأبي كريب. ومن طريق ابن أبي شيبة، أخرجه: البيهقي في «الشعب» (٦/ ٣٨٤/٤).

وأخرجه أحمد (٢/ ٢٥٢) وأخرجه أبو عوانة (٤/ ٧٦/ ٦٠٨٧) عن علي بن حرب، وابن أبي عمر .

وأخرجه البيهقي في «الكبري» (٨/ ١٢) من طريق أحمد بن عبد الجبار.

الستة ، عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .

وأخرجه مسلم، في الموضع السابق، عن زهير، عن جرير، عن الأعمش، به.

وأخرجه أحمد (٢/ ٣٥٠) عن أسود بن عامر، عن إسرائيل، عن الأعمش، به. ولفظه _ كما عند مسلم _: "إذا أدَّى العبد حق الله، وحق مواليه؛ كان له أجران"، قال: فحدثتها كعبًا، فقال كعبٌ: ليس عليه حساب، ولا على مؤمن مُزْهِد.

[١٣٧] قَالَ عَلِيٍّ: حَدِيْثُ أَبِيْ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ الرَّحِمَ شَجْنَةٌ مِن الرَّحْمَنِ».

رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو، عَنْ أَبِيْ سَلَمَةً، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةً.

وَهُوَ عِنْدِي: خَطَأٌ لاَ شَكَّ فِيهُ ؟ لأَنَّ الزُّهِرِيَّ رَوَاهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَن أَبِي رَدَّادٍ اللّيْتِي، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَهُوَ عِنْدِيَ الصَّوَابُ.

[١٣٧] الوجه الأول: أبو سلمة، عن أبي هريرة. وهذا رواه:

[۱] محمد بن عمرو:

أخرجه أحمد (٢/ ٤٨٩) عن يزيد بن هارون، ومن طريق يزيد أخرجه: الحاكم في «المستدرك» في كتاب البر والصلة، باب أحاديث صلة الرحم (٥/ ٢١٧/٧٣٧)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (ص ٢١٠/١١٤).

وأخرجه أبو يعلى في «المسند»(١٠/٣٦١/٥٥٣) من طريق خالد بن عبد الله.

وأخرجه هناد في «الزهد» (ص٤٨٧/ رقم ٩٩٨) عن عبدة. ثلاثتهم، عن محمد بن ممرو، به.

[٢] يحيى[بن كثير]:

أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٣٢/ ترجمة الإسكندراني ٩٥٨) من طريق ابن خزيمة، عن محمد بن عبد الله بن ميمون الإسكندراني، عن الوليد، عن الأوزاعي، عن يحيى، به.

واختلف فيه على محمد بن عمرو، على وجهين:

أولهما: ما قدمته.

والثاني: محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن عبد الرحمن بن عوف. وهذا رواه بنه:

[۱] حمادبن سلمة:

أخرجه البرتي في «مسند عبد الرحمن بن عوف» (ص ١٥/ رقم ١٥) عن أبي سلمة

التبوذكي، عن حماد، به.

[٢] أبو محمد إسحاق بن أحمد بن نافع الخزاعي.

أخرجه الضياء في «المختارة» (٣/ ٩١/ ٨٩٤) من طريق أبي بكر محمد بن إبراهيم بن على بن عاصم، بن زاذان، عن أبي محمد، به.

وأما الوجه الثاني: أبو سلمة، عن أبي رداد الليثي، عن عبد الرحمن بن عوف. وهذا رواه عنه:

[۱] محمد بن مسلم بن شهاب بن الزهري، ورواه عنه:

(أ) معمر بن راشد البصري:

⁽١) الظاهر أن في عبارة الحاكم هذه نوع خلل، واضطرابًا، ولا يكاد يفهم منه شيء؛ ومما يؤكد ما استظهرته: أن الحافظ نقله عن الحاكم في «إتحاف المهرة» (١٠/٦٣٣/ ١٣٥٢٤) فقال: «وقال: الصواب: أبو الرداد، قاله ابن عيينة، وغيره»، والله أعلم.

⁽٢) وعزاه الضياء، لإسحاق بن راهويه، وليس في المطبوع من (مسنده)، وهو لم يكمل.

وقد توبع عبد الرزاق، عن معمر، فتابعه:

ابن المبارك: أخرجه عنه: الحسين المروزي في «البر والصلة» (ص ٥٧/ رقم ١١٢)، ومن طريق ابن المبارك: ابن حبان في «صحيحه» (١٨٦/٢ ـ ١٨٦/١٧٨ ـ ٤٤٣/١٧٨ الإحسان) ـ وفيه «رداد» ـ، وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (ص ٥٠/ رقم ٢٠٤).

- وهيب: أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٩٩٣/٢٠٨/٣) من طريق المغيرة بن سلمة، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (ص ١٠٨/ رقم ٢٦٤) من طريق سهيل بن بكار؛ كلاهما عن وهيب، به.
- ابن أبي السري. أخرجه ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢٤١ _ ٢٤١/ ٢٧١٢) عن قتيبة، عنه، به.

وقال ابن حبان: «رداد الليثي، إن حفظه معمر»، ثم ساق الطريق المذكور، ثم قال: «وما أحسب معمرًا حفظه، روى أصحاب الزهري هذا الخبر عن أبي سلمة، عن عبد الرحمن بن عوف».

(ب) شعيب بن أبي حمزة:

أخرجه أحمد في «مسنده»(٣/ ٢١٣/ ١٦٨١ الرسالة)، و(٣/ ١٣٨/ ١٦٨١ ١٦٨١)، ومن طريق «المسند» أخرجه: الضياء في «المختارة» (٣/ ٩٣/ ٨٩٦).

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في الموضع السابق (٥/ ٢١٩ / ٧٣٥٣)، وعنه: البيهقي في «الشعب» (٦/ ٢١٧) من طريق خالد بن خلي (١١).

كلاهما (أحمد، وابن خلي) عن بشر بن شعيب.

وأخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده»(١/ ٢٧٢/ ٢٣٩) وفيه «الليثي»، وهو: أبو الرداد.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في الموضع المتقدم (٥/ ٢١٩/ ٧٣٥٣) عن أبي

 ⁽١) بوزن (على). وانظر: (الإكمال) للأمير ابن ماكولا (٢/١٣/١).

سهل بن زياد النحوي.

كلاهما (الشاشي، والنحوي) عن عبد الكريم بن الهيثم، عن أبي اليمان.

كلاهما (بشربن شعيب، وأبو اليمان)، عن شعيب، به.

(ج) محمد بن أبي عتيق:

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (ص ٣٣/ رقم ٥٣) عن إسماعيل بن أبي أويس. ومن طريق إسماعيل هذا: أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٥/ ٢١٩/ ٢٣٥٢)، والطبراني في «الأوسط» (٥/ ٢١٩/ ٤٦٠١).

قال الطبراني (لم يرو [ه] عن ابن أبي عتيق؛ إلا سليمان بن بلال تفرد به أبو بكر بن أبي أويس».

(د) عبدالله بن أبي زياد الرصافي:

أخرجه الحسين المروزي في «البر والصلة» (ص ٥٨/ رقم ١١٣) عن حجاج بن أبي منيع، عن عبيد الله، به.

وقد اختلف فيه على الزهري، على وجهين:

الأول: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي الرداد، عن عبد الرحمن ابن عوف. وقد سبق تخريجه.

والثاني: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف، بدون ذكر أبي الرداد. وهذا رواه عن الزهري:

[۱] سفيان بن عيينة .

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢١٧/٥/٢٥٧٨)، وعنه، وعن مسدد: أخرجه أبو داود في «السنن» كتاب الزكاة، باب في صلة الرحم (٢/١٣٦/١٣٦).

وأخرجه الترمذي في «سننه» كتاب البر والصلة، باب ما جاء في قطيعة الرحم (٤/ ١٩٠٧/٣١٥) عن ابن أبي عمر، وسعيد بن عبدالرحمن. وقال: «حديث سفيان، عن الزهري: حديث صحيح، وروى معمر هذا الحديث،

عن الزهري، عن أبي سلمة، عن رداد الليثي، عن عبد الرحمن بن عوف. ومعمر كذا يقول. قال محمد: وحديث معمر: خطأ».

ونقل المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣/ ٩ ٠٩/ ٣٠٩) عن الترمذي «حسن صحيح» ثم تعقبه، فقال: «وفي تصحيح الترمذي له نظر؛ فإن أبا سلمة بن عبد الرحمن، لم يسمع من أبيه شيئًا، قاله يحيى ابن معين وغيره. ورواه أبو داود وابن حبان في «صحيحه»، من حديث معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن رداد الليثي، عن عبد الرحمن ابن عوف. وقد أشار الترمذي إلى هذا، ثم حكى عن البخاري، أنه قال: وحديث معمر: خطأ، والله أعلم»، وراجع: «تحفة الأشراف» (٧/ ٢١٤/٨).

وأخرجه الحميدي في «مسنده» (١/ ٣٥/ ٦٥)، ومن طريقه: الحاكم في «المستدرك» (٥/ ٢١٨/ ٧٣٥١).

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٧/ ٢٦) من طريق الحسن بن محمد الزعفراني . وأخرجه أبو يعلى في «المسند» (٢/ ١٥٣/ ٠٨٨) عن زهير بن حرب .

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٣/ ٢٠٦/ ٩٩٢)، عن أحمد ابن عبدة.

وقال: (وقد روى هذا الحديث: سفيان بن حسين، عن الزهري، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه. والصواب: ما رواه ابن عيينة، عن الزهري، عن أبي سلمة. وقد روي هذا الكلام عن النبي ﷺ، من وجوه؛ فروى ذلك: أبو هريرة وعائشة، وعبد الله بن عمرو، بكلام يشبه هذا».

وأخرجه أحمد بن محمد البرتي في «مسند عبد الرحمن بن عوف» (ص٥٥/ رقم) عن إسحاق بن إسماعيل.

وأخرجه الحسين المروزي في «البر والصلة» (ص ٥٩ / رقم ١١٤). وأخرجه ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق»(ص ٥٠ / رقم ٢٠٣) عن علي بن الجعد، وغيره.

وأخرجه الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (ص ١٠٩/ رقم ٢٦٥) عن علي بن حرب.

و(ص ١٠٩/ رقم ٢٦٦) عن الرمادي، عن شريح بن النعمان.

الثلاثة عشر، عن سفيان بن عيينة، به.

[٢] سفيان بن حسين:

أخرجه الحاكم (٥/ ٢١٩/ ٧٣٥٤) من طريق يزيد بن هارون. وأخرجه البرتي في «مسند عبد الرحمن بن عوف» (ص ٥٤/ رقم ١٧) من طريق سليمان بن كثير.

كلاهما، عن سفيان بن حسين، به.

[٣] يونس بن يزيد:

أخرجه الخرائطي في (مساوئ الأخلاق) (ص ١٠٩ / رقم ٢٦٧).

[٤] سليمان بن كثير:

وأخرجه البرتي في «مسند عبد الرحمن بن عوف» (ص٥٣ / رقم ١٦) عن محمد بن كثير، عن سليمان، به.

النظر في الخلاف:

قبل النظر في الخلاف على أبي سلمة، يجدر بنا أن ننظر في الخلاف الذي على قطبي هذا الخلاف الأصل، وهما الزهري، ومحمد ابن عمرو.

أولاً: الخلاف على الزهري:

الوجه الأول: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي الرداد، عن عبدالرحمن بن عوف. وهذا رواه عنه:

[۱] معمر بن راشد. وقد سبق، وهو: ثقة ثبت فاضل، من أثبت أصحاب الزهري؛ إلا أن في ما حدث به بالبصرة شيئًا.

[۲] شعيب بن أبي حمزة. وقد سبق، وهو: ثقة متقن، بديع الخط، ومن أثبت الناس في الزهري، وكان لزمه لزومًا طويلًا، وكتابه في غاية الصحة.

.............

[٣] محمد بن أبي عتيق. حسن الحديث عن الزهري، مقارب الحديث، لولا أن سليمان بن بلال يحدث بحديثه؛ لذهب حديثه، وهو، وابن أبي ذئب متقاربان في الزهري، وانظر: «تهذيب التهذيب» (٢٠٤٧)، و«التقريب» (٦٠٤٧).

[٤] عبيد الله بن أبي زياد الرصافي. وقد سبق، وهو: صدوق، لكنه من ثقات أصحاب الزهري، وأحاديثه عن الزهري صحاح.

وأما الوجه الثاني، وهو: الزهري، عن أبي سلمة، عن عبد الرحمن بن عوف. بدون واسطة، فهذا رواه، عنه:

[۱] سفيان بن عيينة. وقد سبق، وهو ثقة حافظ فقيه إمام حجة، ومن أثبت أصحاب الزهري، وابن المديني يجعله أثبتهم على الإطلاق، وله في هذا مناظرة مع أحمد.

[۲] يونس بن يزيد. ثقة ثبت، من أعلم أصحاب الزهري به، وأكثرهم له ملازمة، على وهم قليل يقع له في الزهري. وربما جاء بالشيء المنكر، وكان الإمام أحمد سيء الرأي فيه جدًّا، وقدَّم عليه غيرَه.

[٣] سفيان بن حسين، وقد سبق، وهو: ثقة في غير الزهري باتفاقهم، وأما روايته عن الزهري ففيها تخاليط ومقلوبات، تستوجب المجانبة.

[٤] سليمان بن كثير. لا بأس به في غير الزهري، أما في الزهري؛ فقد اختلطت عليه صحيفته، فلا يحتج بشيء ينفرد به. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٢١٥/٤)، والتقريب» (٢٦٠٣).

وبالنظر في حال رواة هذين الوجهين، نرى أن كلا الوجهين قد رواه عن الزهري الأثبات من أصحابه، فإذا علمنا أن أبا سلمة قد ثبت سماعه من أبيه عبد الرحمن بن عوف، ومن أبي الرداد الليثي، كان غير بعيد أن يكون الوجهان محفوظين، وأن يكون حديثنا هذا من المزيد في متصل الأسانيد؛ فيكون أبو سلمة سمعه مرة من أبيه، ومرة من

أبي الرداد، عن أبيه. ويكون الزهري قد تحمل الخديث عنه على الوجهين. والله أعلم.

ثانيًا: الخلاف على محمد بن عمرو:

الوجه الأول: محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وهذا رواه عنه:

[۱] يزيد بن هارون. ثقة مأمون، حافظ متقن عابد، من أحسن الناس صلاة. وانظر: «تهذيب التهذيب»(۱۱/۳٦٦)، و«التقريب» (۷۷۸۹).

[٢] عبدة بن سليمان الكلابي. وقد سبق، وهو: ثقة ثبت، مستقيم الحديث جدًّا.

[٣] خالد بن عبد الله. هو الواسطي الطحان، وهو ثقة ثبت، صحيح الحديث. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٠٠). و«التقريب» (١٦٤٧).

الوجه الثاني: محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن عبد الرحمن ابن عوف. وهذا رواه عنه:

[1] حماد بن سلمة. وقد سبق، وهو: ثقة عابد إمام، وأثبت الناس في ثابت البناني، ولكنه تغير بأخَرَةٍ، فلذا اكتفى البخاري بالاستشهاد به، وأما مسلم فأخرج له عن ثابت احتجاجًا، وما سواه ففى الشواهد.

وبالنظر في حال رواة الوجهين عن محمد بن عمرو، يتبين أن الوجه الأول، والذي يرويه عن أبي سلمة عن أبي هريرة، هو الراجح، لرواية الثقات الأثبات له عن محمد بن عمرو، وأن مخالفه عن محمد بن عمرو معلول، لتفرد حماد بن سلمة به، وحماد كان قد تغير، وله أخطاء، فلعل هذا منها.

بعد هذا الترجيح، يبقى الترجيح بين ما رواه محمد بن عمرو، وما رواه الزهري، وهو الخلاف الذي عرضه إمامنا ابن المديني رضي الله عنه. وهذا يتوقف على الموازنة بين محمد بن عمرو، وبين الزهري.

[۱] فأما محمد بن عمرو بن علقمة . فصدوق ، حسن الحديث ، وله أوهام ، وروايته عن أبي سلمة مضطربة . وانظر : «تهذيب التهذيب» (۹ / ۳۷۰) ، و «التقريب» (۲۱۸۸) .

[۲] وأما محمد بن مسلم بن شهاب الزهري. فهو إمام الأئمة، رأس طبقته، فقيه حافظ، متفق على جلالته وإتقانه، وحفظه. وانظر: «تهذيب التهذيب» (۹ / 82)، و «التقريب» (۲۲۹٦).

وعليه فرواية الزهري، هي المحفوظة عن أبي سلمة، ورواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة: تعد من أخطاء محمد بن عمرو، ويظهر كذلك شفوف نظر إمامنا ابن المديني، لما قال عن طريق محمد بن عمرو: «وهو عندي خطأ، لا شك فيه»، وقال عن رواية الزهري: «وهو عندي الصواب»، والأمر كما قال رضي الله عنه.

وظهر أيضًا شفوف نظره لما ذكر الخلاف بين الوجهين الراجحين عن كل من الزهري، ومحمد بن عمرو، وذلك في الخلافين الذين وقعا عنهما، وقد فصلت فيهما قبل قليل. فالله يرحمه رحمة واسعة، ويرضى عنه، وعن علمائنا الأكرمين.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح؛ صححه الترمذي، وابن حبان، والحاكم، كما سبق في التخريج، والله أعلم.

[١٣٧] قَالَ عَلِيٍّ: تَمِيْمُ بْنُ حُويِّصٍ؛ رَوَى عَنْهُ مَعْمَرٌ، وَنُوْحُ بْنُ قَيْسٍ، لَقِي ابْنَ عَبَّاسٍ.

[۱۳۷] هو: تميم بن حُويِّص الأزدي، ثم اليَحْمَدِي (۱)، البصري، أبو المنذر الأهوازي. روى عن: عبدالله بن عباس، وأبي زيد عمرو بن أخطب، وغيرهما.

وروى عنه: شعبة بن الحجاج، ومعمر بن راشد، ونوح بن قيس.

قال أبو حاتم: صالح. وقال البخاري: يعد في البصريين. وكذا قال ابن حبان^(٢) في «الثقات». وقال العجلي: تابعي ثقة. ونقل ابن خلفون: أن النسائي وثقه أيضًا.

وذكره أحمد فيمن روى عنه شعبة ورآه، ولم يسمع منهم سفيان.

وأما لقيه لابن عباس؛ فقد أثبت البخاري سماعه منه. ولعل الحجة في ذلك ما رواه البيهقي في «الكبرى» (٩/ ٢٨٩)، وغيره، من طريق شعبة بن الحجاج، عن تميم بن حويص، قال: اشتريت شاة بمنى أضحية، فَضَلَّتْ، فسألتُ ابن عبَّاسٍ ـ رضي الله عنهما عن ذلك؟ فقال: لا يضرك.

وانظر: «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (١/٩٣/٤٧٣)؛ و«التاريخ الكبير» للبخاري (٢/ ١٠٩١)؛ و«الجرح والتعديل» (٢/ ١٠٤١) و «تاريخ الثقات» للعجلي (١/ ٢٥٢/ ١٨٥) الدار)، (ص ٨٨/ رقم ١٧٧/ قلعجي)؛ و «الثقات» لابن حبان (٤/ ١٩٤٧/١٥)؛ و «الإكمال» للحسيني (ص ٥٤ / رقم ٢٨)؛ و «تعجيل المنفعة» (١/ ١٦٤/ ١١٠).

بفتح الياء، وسكون الحاء، وفتح الميم، بعدها دال مهملة، نسبة إلى يحمد بطن من الأزد. وانظر: «اللباب»
 لابن الأثير (٣/ ٤٠٨).

⁽٢) ذكر الحافظ في التعجيل المنفعة) (١/ ٣٦٥/ ١١٠) أن في «الثقات» لابن حبان: «ابن حويضر»، بدلاً من «ابن حويص»، وقال: (وهو تصحيف كأنه من النسخة». قلت: نعم؛ هو كما قال الحافظ، ويؤكده أنه في المطبوع من «الثقات» على الصواب، والله أعلم.

[١٣٨] قَالَ عَلِيٍّ: مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثيرٍ؛ مَعْرُونَ ، وَهُوَ أَخُوْ إِسْمَاعِيْل بْنِ جَعْفَرِ ، رَوَى عَنْهُ مُعْتَمرٌ .

[١٣٨] أسند قول ابن المديني هذا: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ١٢١٩/٢٢) عن ابن البراء، عنه. ونقله عن ابن أبي حاتم: الباجي في «التعديل والتجريح» (٢/ ٦٢٢). وعلقه عن ابن المديني: المزي في «تهذيب الكمال» (٩٤/ ٥٨٤)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٩٤/٩).

وهذه الترجمة يصح أن تستدرك على إمامنا ابن المديني، في كتابه تسمية من روى عنه من أولاد العشرة»؛ إذ هي على شرطه، ومع ذلك، فلم يوردها هنالك، وأوردها هنا، ؛ إلا أن يقال: إنه لم يكن غرضه الاستيعاب، والله أعلم.

وقد ذكر أُخُوتَهما: البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٤٩)، وابن أبي حاتم، وأبو داود السجستاني في «تسمية الإخوة الذين روى عنهم الحديث» (ص ٢٠٧ / رقم ٤٤٨ ـ ٤٤٩) وذكرا لهما أخوين آخرين هما: يحيى بن جعفر، وكثير بن جعفر، وزاد ابن أبي حاتم معهم: عبدالله بن جعفر. وأفاد أبو داود أن أقدمهم (أكبرهم) هو يحيى بن جعفر. وأفاد الحافظ أن محمدًا أكبر من إسماعيل.

ومحمد بن جعفر: قال فيه ابن معين: ثقة وقال النسائي: صالح، وقال أيضًا: مستقيم الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال العجلي: مدني ثقة.

وانظر فوق ما سبق في أثناء هذه التعليقة: «معرفة الثقات» للعجلي (٢/ ٢٣٤/ ١٥٨١ الدار)؛ و«الثقات» لابن حبان(٧/ ٢٠٤).

[١٣٩] قَالَ عَلِيٍّ: عُثْمَانُ بْنُ حَكِيْم، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِيْ العَاص، لَيْسَ بِالمُتَّصِل، وَهُوَ مُرْسَلٌ؛ لأنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُثْمَانَ.

[189] أسنده ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص ١٣٩ / رقم ٥٠٠)، عن ابن البراء، عن ابن المديني، مقتصرًا على قوله: «مرسل». وعلقه عن ابن المديني: صلاح الدين العلائي في «جامع التحصيل» (ص ٢٣٥/ رقم ٥٠٥)، وأبو زرعة ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص ٣٣٨/ رقم ٦٧٥).

وقال أبو زرعة: «قلت: وذكره ابن حبان في «الثقات» في طبقة أتباع التابعين، وذلك يقتضي: أنه لا يصح له سماع من أحد الصحابة، وذكر المزي روايته عن عبد الله بن سرجس، ساكتًا عليها. انتهى».

قلت: وهذا يتفق مع نفي سماعه من عثمان _ رضي الله عنه _، كما ذكره المؤلف.

قال البخاري، عن علي بن المديني: له نحو من عشرين حديثًا. وقال أحمد: ثقة ثبت. وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين -، وأبو داود، والنسائي، وأبو حاتم: ثقة. وقال أبو زرعة: صالح. وقال أبو سعيد الأشج، عن أبي خالد الأحمر: سمعت أوثق أهل الكوفة وأعبدهم عثمان بن حكيم. ووثقه العجلي، وابن نمير، ويعقوب بن شيبة، وابن سعد، وغيرهم، واستشهد به البخاري.

وانظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٦/٢١٦/٢١)؛ و«الجرح والتعديل» (٦/ ٢٢٠٩)؛ و«تهذيب الكمال» (١٩٥/ ٣٥٦)، و«تهذيب الكمال» (١٩٥/ ٣٥٦)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ١١١).

[١٤٠] عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، الذِي يَرُويي عَنْ مُوْسَى بْنِ طَلَحَةَ: ثِقَةٌ ثِقَةٌ.

[18۰] الذي في الأصل: «عمرو بن غنم»، وهو غلط محض؛ فلم أجد في الرواة عن موسى بن طلحة أحدًا بهذا الاسم، بل لو قلت: ليس في شيء من دواوين المحدثين التي وقفت عليها على كثرتها من اسمه هكذا؛ لم أكن مجازفًا (١٠).

والمشتهر بهذا الاسم: عمرو بن غنم بن مازن، وهو جد قبيلة كبيرة من الخزرج، ثم من بني النجار.

(وقد وهم جعفر المستغفري؛ فعده في البدريين، وجعله صحابيًّا، وتبعه أبو موسى المديني، وراج هذا الوهم على ابن الأثير - مع تحققه بمعرفة النسب -، وقلده الذهبي! على حد قول الحافظ ابن حجر، وهو الذي كشف هذا الوهم، وبين سببه، في (إصابته) (٣/ ١٧٧/ ٦٨٥٥ السعادة)؛ فلله دره، وعلى الله تعالى أجره.

وعَوْدٌ على بَدْءِ، أقول: والصواب المنقول عن ابن المديني في هذا الموضع، هو ما أثبته، وهو: «عمرو بن عثمان»، وهو الذي أسنده _ بحروفه _ ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٤٨/ ١٣٦٩) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه عن ابن المديني: أبو الوليد الباجي في «التعديل والتجريح» (٣/ ٩٧٩/ ١١٠). إلا أنهما لم يكررا لفظة (ثقة»، وهو الموافق لحكاية المزي في «تهذيبه» (٢٢/ ١٥٠)، والحافظ في «تهذيبه» (٨/ ٧٧)؛ حيث حكياً عن ابن المديني: التوثيق فقط، ولم يكرراه، والله أعلم (٢).

وعمرو بن عثمان، هو: ابن عبد الله بن موهب القرشي التيمي، أبو سعيد الكوفي، مولى آل طلحة بن عبيد الله، ويقال: مولى الحارث بن عامر التيمي، وهو ابن عم يحيى بن

 ⁽١) نعم؛ ذكروا في ترجمة أبي هريرة رضي الله عنه، في الخلاف في اسمه: (ويقال: عمرو بن غنم)، وانظر مثلاً.:
 دتهذيب الكمال؛ (٣٤/ ٣٦٦)؛ و(الإصابة؛ (٧/ ٤٢٧).

 ⁽٢) ويعد تبييض هذا المبحث، وقفت على تعليقة الدكتور الأعظمي في «نشرته» (ص ٨٥) هامش (٢)، حيث قال:
 «ولعل الصواب ما قاله الأستاذ حبيب الرحمن الأعظمي: عمرو بن عثمان» ولم يذكر دليلاً على ما استظهره،
 وقد بينت الحجة في ذلك، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

عبيد الله التيمي.

وثقه ابن المديني، ويعقوب بن شيبة، ويعقوب بن سفيان. وقال أبو حاتم: صالح، لابأس به.

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٢٦). وروى له البخاري ومسلم. والله تعالى أعلم.

* * *

[181] قَالَ مَلِيُّ: دَاوُدُ بْنُ أَبِيْ عَاصِم، مَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرِّحْمَنِ: أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: فِي التَّحْفِيف فِي الصَّلاَةِ.

رَوَاهُ أَبُوعَاصِمٍ، وَأَبُو نُعَيْمٍ؛ فَخَالَفَهُ عَنْ عَبْد الرّحْمَنِ هَذَا، عَبْدُالرّحْمَنِ بْنُ يَعْلَى، عَنْ عَبْدِ ربه بنِ عُثْمَانَ. وَأَظُنهُ أَتَى مِنَ الشيخِ؛ لأَن أَبَا عَامِر وأَبَا نُعَيْمٍ اتّفَقَا عَلَى عَاصِمٍ، وَأَظُنهُ قَالَ [ل 1 / / أ]: أَبُوْ عَاصِمٍ أَعْلَمُ بِحَدِيْثِ هَذَا الشَّيْخِ، وَأَظُنهُ أَتِي مِنَ الشَّيْخِ.

[161] لا يخلو هذا النص من اضطراب، وللأسف فلم أعثر حتى الآن على أحد نقل هذا النص عن ابن المديني، أو أشار إليه، ولذلك أكتفي هنا بتخريج الحديث من الطرق التي تتشابه مع هذه الطرق المشار إليها، وأرجىء ذكر الخلاف، إلى أن أتمكن من ضبط هذا النص وإصلاحه، وعسى أن يكون قريبًا إن شاء الله تعالى.

عن عثمان بن أبي العاص الثقفي: أن النبي ﷺ قال له: «أم قومك»، قال: قلت: يا رسول الله، إني أجد في نفسي شيئًا قال: «ادنه»، فَجلَّسني بين يديه، ثم وضع كفه في صدري، بين ثديي، ثم قال: «تحول»، فوضعها في ظهري، بين كفتيً، ثم قال: «أم قومك؛ فمن أم قومًا فليخفف؛ فإنّ فيهم الكبير، وإن فيهم المريض، وإن فيهم الضعيف، وإن فيهم ذا الحاجة، وإذا صلى أحدكم وحده؛ فليصل كيف شاء». هذا لفظ مسلم.

وأخسرجمه أحمسد فسي «المسنسد» (۲۹/ ۱۷۹۱٦/۶۶)، والطبسرانسي فسي «الكبير»(۹/ ۶۹/ ۸۳۵۳_۸۳۵۶) من طريق عبدالله بن خثيم.

كلاهما عن داود بن أبي عاصم.

وأخرجه مسلم في الصلاة، باب أمر الأثمة بتخفيف الصلاة في تمام (١/ ٤٦٨/٣٤١) من طريق عبدالله بن نمير.

وأخرجه أحمد (٢٩/ ٤٣٠/ ١٧٨٩٩) عن يحيى بن سعيد القطان.

وأخرجه أحمد (٢٦/ ٢٠٤/ ١٦٢٧٦)، وابن أبي شيبة (٢/ ٥٥) عن وكيع. ومن

طريق وكيع: أبو عوانة (٢/ ٨٦).

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/ ٤٥/ ٨٣٣٩) من طريق أبي نعيم. أربعتهم، عن عمرو بن عثمان بن موهب، عن موسى بن طلحة. وأخرجه أحمد (٢٩/ ٤٤٠/ ٢٩) من طريق عبد الله بن عثمان. وأخرجه أحمد (٢٩/ ١٧٩١٧/ ٤٤١) عن أبي أحمد الزبيري، عن عبدالله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي، عن عبدالله بن الحكم.

واختلف على عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى، فرواه الزبيري كما سبق. ورواه عبد الرزاق في «المصنف» (٣٧١٧/٣٦٣)، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (٩/ ٨٣٤٨/٤٧) عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى، عن عبد ربه بن الحكم.

قلت: أبو أحمد الزبيري ثقة ثبت (التقريب: ٦٠١٧)، وكذلك عبد الرزاق ثقة حافظ (التقريب: ٤٠٦٤). وهذا الاضطراب من شيخهما عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى، فهو: صدوق يخطئ ويهم (التقريب: ٣٤٣٨).

نعم؛ تابعه: مسلمة بن عثمان البري عند الطبراني في «الكبير» (٩/ ٤٨ / ٩ ٩٣٤٩) من طريق معمر بن سهل، عن مسلمة، به.

قلت: لكن هذه متابعة لا تفيد الطائفي شيئًا، لأن مسلمة هذا ذاهب الحديث كما قال أبو حاتم (الجرح والتعديل ٨/ ٢٧٠)، فمثله لا يصلح في المتابعات، والله أعلم.

[181] قَالَ عَلِيٍّ: حَدِيْثُ [عُثمَان](١): أَنه شَكَا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ الوَسُوسَةَ.

وَوَاهُ الحَكَمُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى، عَنِ الجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي العَلاَءِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي العَالَءِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي العَاصِ.

بِي وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنِ الجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِيْ العَلاَءِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عُثْمَانَ.

وَأَبُو العَلاءِ سَمِعَ عُثْمَانَ ، فَأَذْخَلَ بِيَّنَ عُثْمَانَ وَبِيَّنَهُ: مُطَرِّفًا .

[1٤٢] الوجه الأول: سعيد بن إياس الجريريُّ، عن أبي العلاء، عن عثمان بن أبي العاص. وهذا رواه عن الجريري:

[١] عبد الأعلى بن الأعلى السَّامي.

أخرجه مسلم في كتاب السلام، باب التعوذ من شيطان الوسوسة في الصلاة (٢٢٠٣/١٧٢٨/٤) عن يحيى بن خلف، عنه.

[٢] أبو أسامة حماد بن أسامة القرشي:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥١/٥)، و(٦/٧٦)، وعنه: مسلم في كتاب السلام، باب التعوذ من شيطان الوسوسة في الصلاة (٢٢٠٣/١٧٢٨/٤). عن أبي أسامة، به.

[٣] سالم بن نوح:

أخرجه مسلم في السلام، باب التعوذ من شيطان الوسوسة في الصلاة

(٤/ ٢٢٠٣/١٧٢٨). والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٣٠٧) من طريق أحمد بن سلمة . كلاهما، عن محمد بن المثنى، عن سالم .

⁽١) في الأصل: (عمر)، وما أثبته هو الصواب، الموافق لبقية كلام المؤلف، لما في مصادر التخريج، والله أعلم.

.....

[٤] سفيان الثوري:

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢/ ٥٥/ ٢٥٨٥)، و(٢/ ٤٤٩ / ٤٢٢٠). وعنه أحمد (٢/ ٤٤٩ / ٤٢٢٠). ومن طريق عبد الرزاق: مسلم في كتاب السلام، باب التعوذ من شيطان الوسوسة في الصلاة (٤/ ١٧٢٨ / ٢٢٠٣)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ٢٥/ ٨٣٦٦)، وابن حزم في «المحلي» (٣/ ٢٤٨).

وأخرجه عبد بن حميد في «المسند» (١/ ٣٤٣/ ٣٨٠ المنتخب) عن عبيد الله بن ...

كلاهما (عبد الرزاق، وعبيد الله) عن سفيان الثوري.

[٥] إسماعيل بن إبراهيم:

أخرجه أحمد (٢٩/ ٤٢٩/ ١٧٨٩٧)، عنه.

[٦] يزيدبن هارون:

أخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب الطب، باب أمسك النبي ﷺ عن بيعة رجل كانت في عضده تميمة (٥/ ٣٠٩/ ٧٥٨٩).

وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

[٧] عبد الواحد بن زياد:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/٥٣/٩) من طريق أبي كامل الجحدري،

وقال: «لم يجاوز الثوري، وعبد الواحد بن زياد في حديثهما يزيد بن عبد الله بن الشخير. وزاد حماد بن سلمة في إسناده: مطرفًا».

وأما الوجه الثاني: الجريري، عن أبي العلاء، عن مطرف، عن عثمان. فرواه عنه:

[١] حمادبن سلمة:

أخرجه عبد بن حميد في «مسنده» (١/ ٣٤٣/ ٣٨١ منتخبه). وأخرجه الطبراني في

«الكبير»(٩/ ٥٣/٨) عن على بن عبد العزيز . كلاهما ، عن حجاج بن منهال ، عر

«الكبير» (٩/ ٨٣٦٨/٥٣) عن علي بن عبد العزيز. كلاهما، عن حجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة، به.

النظر في الخلاف:

الوجه الأول: الجريري، عن أبي العلاء، عن عثمان بن أبي العاص. وهذا رواه عن الجريري:

[۱] عبد الأعلى بن الأعلى السامي. ثقة متقن، لكنه قدري. وانظر «تهذيب التهذيب» (٦/ ٩٦)، و «التقريب» (٣٧٣٤).

[۲] أبو أسامة حماد بن أسامة القرشي. ثقة ثبت، ربما دلس ويبين تدليسه، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره. وانظر: «تهذيب التهذيب» (۳/ ۲) «التقريب» (۱٤۸۷).

[٣] سالم بن نوح بن أبي عطاء البصري. صدوق له أوهام، وأحاديثه محتملة متقاربة. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٤٣)، و«التقريب» (٢١٨٥).

[٤] سفيان الثوري. سبق، وهو أمير المؤمنين في الحديث، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤس طبقته.

[0] إسماعيل بن إبراهيم ابن عُلية. ثقة حافظ حجة كبير القدر. قال ابن المديني: ما أقول إن أحدًا أثبت في الحديث من ابن علية. وانظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٧٥)، و «التقريب» (١٦)).

[٦] يزيد بن هارون. وقد سبق، وهو ثقة مأمون، حافظ متقن عابد، من أحسن الناس صلاة.

[۷] عبد الواحد بن زياد. ثقة ثبت، وفي حديثه عن الأعمش وحده مقال، وهو أحد الأعلام. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٣٤)، و«التقريب» (٢٤٠).

وأما الوجه الثاني: الجريري، عن أبي العلاء، عن مطرف، عن عثمان. فرواه عنه:

[۱] حماد بن سلمة. سبق، وهو: ثقة عابد إمام، وأثبت الناس في ثابت البناني، ولكنه تغير بأُخَرَةٍ، فلذا اكتفي البخاري بالاستشهاد به، وأما مسلم فأخرج له عن ثابت،

وما سواه ففي الشواهد.

وكما هو ملاحظ؛ فالوجه الأول أكثر رجالاً، وأوثقهم من الوجه الثاني، والذي لم يروه عن الجريري إلا حماد بن سلمة. وحماد لما كبر تغير وساء حفظه، حتى زاد خطؤه، فقد يكون هذا من ذاك الخطأ.

وعلى افتراض أن حمادًا حفظ هنا ولم يغلط، فلا يضر هذا الوجه الأول، فإن أما العلاء _ كما يقول إمامنا ابن المديني _: سمع عثمان، فأدخل بين عثمان وبينه: مطرفًا فتكون رواية حماد من المزيد في متصل الأسانيد.

وقد يقال: إن الاضطراب من الجريري؛ لأنه ثبت أنه تغير واختلط (١)!.

فأقول: نعم؛ صح تغيره واختلاطه، ولكن الثوري، وابن علية، وعبد الأعلى، وهم من رواة الوجه الأول، وكذا حماد بن سلمة، راوي الوجه الثاني: جميعهم قد نص العلماء على سماعهم منه قبل الاختلاط. فبرئت عهدته من هذا الخلاف، والله تعالى أعلم.

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح أخرجه مسلم في «صحيحه» كما سبق، والله تعالى أعلم.

* * *

انظر: «تهذیب التهذیب» (٤/٥)، و «التقریب» (۲۲۷۳).

[١٤٣] قَالَ عَلِيٌّ: إِسْرَائِيْلُ؛ ضَعِيْفٌ.

[١٤٣] إسرائيل، هو: ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي.

وقد أسند كلمة ابن المديني هذه عنه من طريق ابن البراء: الخطيب في «التاريخ» (٧/ ٤٨١/ ترجمة: إسرائيل ٣٤٤١). وعلقها عن ابن البراء: المزي في «تهذيب الكمال» (٢/ ٥٢٢)، والذهبي في «سير النبلاء» (٧/ ٣٥٨)، وكذا في «الميزان» (١/ ٢٠٩)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٦).

قال الذهبي في «السير»:

«قد أثنى على إسرائيل الجمهور، واحتج به الشيخان، وكان حافظًا، وصاحب كتاب ومعرفة»، ثم نقل عن ابن المديني قولته السابقة، ثم عقب قائلاً:

القلت: مشى عَليِّ خَلْفَ أستاذه يحيى بن سعيد، وقفى أثرهما أبو محمد بن حزم، وقال: ضعيف (١). وعمد إلى أحاديثه التي في «الصحيحين» فردها، ولم يحتج بها؛ فلا يلتفت إلى ذلك. بل هو ثقة؛ نعم ليس هو في التثبت كسفيان وشعبة، ولعله يقاربهما في حديث جده، فإنه لازمه صباحًا ومساءً عشرةً أعوام، وكان عبد الرحمن بن مهدي يروي عنه ويقويه. ولم يصنع يحيى بن سعيد شيئًا في تركه الرواية عنه، وروايته عن مجالد (٢)».

وزاد في «الميزان»: قول ابن سعد: منهم من يستضعفه، ثم قال: «وهو في الثبت كالأسطوانة؛ فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه».

格 春 春

⁽۱) انظر على سبيل المثال، لا الحصر: «المحلى بالآثار» (۸/۷۲ ــ ۱۰۲ ــ ۲۲۶)، (۹/۱۷۱ ــ ۲۰۹)، (۱۰۹ ــ ۲۰۹)، (۱۷۱ ــ ۲۰۹)، (۱۷۲۲/۱۰)

 ⁽٢) يعنى: لضعف مجالد، وهو ابن سعيد الهمداني، وتغيره في آخر عمره، ونزوله عن رتبة إسرائيل في الجملة.

[181] قَالَ عَلِيٌّ: عَنْبَسَةُ الغَنوِيُّ، الذي رَوَى عَنِ الحَسَنِ، رَوَى عَنْهُ عَبْدُ الوَهَّابِ الثَّقَفِي؛ ضَعِيقٌ.

[188] أسند هذا القول مقتصرًا على قوله: "ضعيف" ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٠٠/٤٠٠) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه عن ابن المديني هكذا مختصرًا: ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين" (٢/ ٢٣٥/ ٢٦١٢)، والذهبي في "المغني" (٢/ ٤٩٣/)، وهنه الحافظ في "المغني" (٢/ ٣٩٠)، وعنه الحافظ في "اللسان" (٥/ ٣٧١): "وقال علي بن المديني في "العلل": فذكره و بحروفه كما هنا".

وهو: عنبسة بن أبي رائطة الغنوي الأعور.

روى عن: الحسن البصري. وروى عنه: وهيب بن خالد، وعبدالوهاب الثقفي، وحماد بن يوسف العامري. ذكره البخاري في «التاريخ الكبير». وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عنبسة الأعور، فقال: هو عنبسة بن أبي رائطة. وهو: عنبسة الغنوي، شيخ روى عنه عبد الوهاب الثقفي أحاديث حسانًا، وروى عنه وهيب، وليس بحديثه بأس. وذكره ابن حبان في «الثقات».

وروايته عن الحسن، من طريق الثقفي، مخرجة في «مسند» البزار، و«معجمي» الطبراني (١٩)، وقد ساق ابن عبد البرفي «التمهيد» (١٩/ ٥٤) من طريق علي بن المديني بها حديثاً.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٧/ ١١٠)، و(٧/ ٣٨/ ١٦٦)؛ و«الثقات» لابن حبان (٧/ ٢٩٠/ ١٠١٦).

⁽١) انظر على سبيل المثال: «البحر الزخار» (٦/ ٣٠٩)، و «الكبير» (١/ ٢٨٥)، (٩/ ٥٨)، و «الأوسط» (٥/ ١٦٠).

[1٤٥] قَالَ عَلِيٍّ: إِبْرَاهِيْمُ بْنُ الحَسَنِ الكنْدِيُّ، رَوَى عَنْ عَبْد الله ابنِ عِيْسَى، عَنْ أَبِي الحَكَمِ، مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ أَبِي العَاصِ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيُّ ﷺ: «لاَ يَدْخُلُ الجَنَةُ وَلَدُ زِنَا».

قَالَ: أَمَّا إِبْرَاهْيمُ بْنُ الحَسَنِ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عِيسَى؛ [فَمَجْهُولاَنِ](١)، وَضَعَّفَهُمُا(٢)، وَقَالَ: لاَ[أَعْرِفُ أَبَا الحَكَم](٣).

[1٤٥] أما الحديث: «لا يدخل الجنة ولدزنا» فلم أظفر به من الطريق المذكورة، ولا غيرها، عن عثمان بن أبي العاص.

ولكن علقه ابن المديني هاهنا، وكذا ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٥٨/ ١٦٢١).

وأما قوله في إبراهيم وعيسى، وأبي الحكم؛ فأسنده عنه: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٤٣/٩٣/٢) عن ابن البراء، عن ابن المديني _ بحروفه _ وكذا في (٥/ ١٦٢١/ ٥٨٨) مختصرًا، مقتصرًا على الأولين. وفي (٩/ ٣٥٨/ ١٦٢١) مقتصرًا على الثاني والثالث. وعلقه عن ابن المديني مختصرًا مقتصرًا على الأولين: ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (١/ ٢٩/ ٥٥)، و(٢/ ١٣٤/ ٢٠٨٥). وعلقه بتصرف واختصار مقتصرًا على الأولين: الذهبي في «الميزان» (١/ ٢٩/ ١٩).

وقد وقع للحافظ ابن حجر _ رحمه الله تعالى _ سبق قلم؛ فعزا قول ابن المديني في أبي الحكم المذكور، إلى أبي حاتم، فقال في «اللسان» (٨/ ٤٠/ ٣٥٤) _ معقبًا على قول

 ⁽١) في الأصل: (مجهولين)، والصواب ما أثبته، وهو الموافق للمصادر التي نقلت هذه العبارة عن ابن المديني،
 والله أعلم.

⁽٢) هذا من قول ابن البراء، يحكي قول ابن المديني.

⁽٣) في الأصل: (لا أعرفهما)، والصواب ما أثبته، وهو الموافق لما نقله ابن أبي حاتم عن ابن المديني في «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٥٨/٩) وعنه الحافظ في «اللسان» (١/ ١٣٣/ ١٠٥)، لكنه عزاه لأبي حاتم نفسه؛ فوهم في ذلك رضي الله تعالى عنه والله أعلم.

الذهبي في أبي الحكم: لا يعرف _، فقال الحافظ: «وهذه عبارة أبي حاتم، حكاها عنه ابنه؛ فعزوها إليه أولى».

قلت: الذي في مطبوع «الجرح والتعديل»: نسبة هذا القول بالإسناد إلى ابن المديني، وليس لأبي حاتم أدنى كلام في هذا الراوي.

وأيضا قال الحافظ في «اللسان» (١/ ١٣٣/) - بعد قول الذهبي في إبراهيم بن الحسن عن عبد الله بن عيسى: قال ابن المديني: مجهول كشيخه -: «ذكره ابن أبي حاتم، عن ابن المديني. وزاد: وضعفهما، وقال: لا أعرف أبا الحكم، يعني: شيخ عبد الله بن عيسى، ونسب إبراهيم كنديًا».

وهذا سبق قلم كسابقه من الحافظ _ رضي الله عنه _ ؛ فكل ما عزاه لأبي حاتم ، لم يقله أبو حاتم ، وإنما هو من صنيع ابن المديني ، ولعل الحافظ لم يكن تحت يده نسخة «العلل» لابن المديني أثناء كتابة هذه التراجم ، فكان ما كان ، والله يرضى عنه ويرحمه .

* * *

[١٤٦] قَالَ عَلِيٍّ: غَاضِرةُ بْنُ عُزْوَةَ الفُقَيْمِي (١): شَيْخٌ مَجْهُولٌ، لَمْ يَرْوِ عَنَهُ عَيْرُ عَانَهُ عَاصِم بْنِ هِلالٍ.

[127] أسند هذا النص عن ابن البراء، عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٥٦/ ٣٢٤)، وعلقه عن ابن المديني: ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٢/ ٢٦٤/ ٢٦٤)، والذهبي في «الميزان» (٤/ ٢٥٠/ ٢٦٤٠)، وعنه الحافظ في «اللسان» (٥/ ٤٠٣/).

وهو: أبو عرابة غاضرة بن عروة الفقيمي البصري.

روى عن: أبيه عروة الفقيمي. وله صحبة.

وروى عنه: أبو النضر عاصم بن هلال البارقي، والبصريون.

قال ابن المديني: مجهول. وذكره ابن حبان في «الثقات».

وانظر: «التأريخ الكبير» للبخاري (٧/ ١٠٩/ ٤٨٧)؛ و«الكنى والأسماء» لمسلم (١/ ٢٥٨/ ٢٦٣)؛ و(٧/ ٢٦٦/ ٢٠٢٠)؛ و(تعجيل المنفعة» (٢/ ٢٠٢/ ٨٤١) مُهِمّ.

恭 恭 恭

⁽١) بضم الفاء وفتح القاف وسكون الياء تحتها نقتطان وفي آخرها ميم، نسبة إلى فقيم ابن دارم بن مالك بن تميم، وقيل: فقيم بن جرير بن تميم، ينسب إليه كثير، منهم: أبو غاضرة . . «اللباب» لابن الأثير (٢/ ٤٣٧) بتصرف.

[١٤٧] قَالَ عَلِيٍّ: حَدِيْثُ يُؤنُسَ، وَعَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سَلِيْط: أَتَيْتُ النَّبِي ﷺ فِيْ أَزْفَلَةٍ (١) مِنَ النَّاس.

ُ [قَالَ عَلِيٌّ: قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنا: فَ] سَأَلْتُ عَنْ هَذَا الرِّجُلِ [قَوْمَهُ]، فَقَالُــــ[وا](٢): عُلاَثَةُ بْنُ شِجَارٍ (٣) السّلِيْطِيُّ (٤).

[١٤٧] نقل هذه الفقرة البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٦٧/ ٤٣٣) عن شيخه ابن المديني. ونقله الحافظ في «الإصابة» (٢/ ٢٠٤/ ١٦٦٤٤) عن البخاري.

وأما الحديث: فأخرجه أحمد (٢٠٦٨٩/٢٨٩) عن عفان، عن حماد، عن علي بن زيد بن جدعان.

وأُخرجه أبو يعلى في «المسند» (١ / ١ / ١ / ٦٢٢٨) عن وهب بن بقية، عن خالد، عن يونس.

وأخرجه أحمد (٢٧/ ٢٧٧/ ١٦٦٢٤)، و(٣٨/ ٢٥٨/ ٢٣٢١٣) عن أبي النضر. وأخرجه أيضًا (٣٤/ ٢٨٩/ ٢٨٨)، وابن المديني - كما في «الإصابة» (٢/ ٥٦٥٣/ ٤٩٩/) عن عفان.

كلاهما (أبو النضر وعفان)، عن المبارك بن فضالة.

وأخرجه أحمد كذلك (٢٧/ ٢٠٤/ ١٦٦٤٤) عن أبي عامر، عن عباد بن راشد.

⁽١) «بفتح الهمزة والفاء: الجماعة من الناس وغيرهم. يقال: جاءوا بأزفلتهم وأجفلتهم، أي: جماعتهم، والهمزة زائدة، وانظر: «النهاية» لابن الأثير(٢٦/١)، و«لسان العرب» (٢١/ ٣٠٥).

 ⁽٢) جميع ما بين المعكوفتين ليس من الأصل، وزدته من «التاريخ» و«الإصابة»، وقد نقلا كلام ابن المديني، وهو
 الأنسب لتمام الكلام واتساقه.

 ⁽٣) بفتح الشين المعجمة وتشديد الجيم، وقيل بكسرها والتخفيف. وانظر: «الإكمال» لابن ماكولا (٥/ ٨١)،
 و «الإصابة» (٢/ ٢٠٤).

⁽٤) «بفتح السين المهملة، وكسر اللام، وبعده الياء المنقوطة من تحتها بنقطتين، وفي آخرها الطاء المهملة، وهذه النسبة إلى سليط، وانظر: «الأنساب» للسمعاني (٣/ ٢٨٤).

أربعتهم (علي بن زيد، ويونس، والمبارك، وعباد) عن الحسن البصري، عن رجب أو شيخ من بني سليط.

وعلقه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٤٨) عن الحسن.

وهو: علاثة بن شجار _ بفتح المعجمة وتشديد الجيم، وقيل بكسر أوله ثم تخفيف الجيم _ السليطي، من بني سليط بن الحارث بن يربوع، وقيل: هو من بني حنظلة بن مالك ابن زيد مناة بن تميم.

روى عن: النبي على الله المعالى المعالى

وانظر: ﴿طبقات خليفة﴾ (ص ١٨٠). وما سبق من مراجع أثناء التعليقة.

* * *

[١٤٨] قَالَ عَلِيٌّ: حَدِيْثُ أَبِيْ رِفَاعَةَ: (أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ عَلَى كُرْسِيٍّ مِنْ حَدِيْدٍ).

رَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ المُغِيْرَة ، عَنِ [ابْنِ] (١) هِلالٍ ، عَنْ [أَبِيْ] (٢) رِفَاعَةَ ؛ وَلَمْ يَلْقَ عِنْدِي أَبَا رِفَاعَةَ.

وَلَوْ كَانَ حَمَيْدٌ. . . (٣)

وَرَوَي بَعْضُهُمْ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلاَلِ، عَنْ أَبِي الدَّهْمَاء، وَأَبِيْ قَتَادَةَ، عَنْ رَجُلِ. وَاسْمُ أَبِيْ رِفَاعَةَ: تَمِيْمُ بْنُ أَسَدٍ.

[١٤٨] أما الحديث:

قَالَ أبو رفاعة: انتهيت إلى النّبيِّ ﷺ، وهو يخطب، قال: فقلت: يا رسول الله! رجل غريب، جاء يسأل عن دينه لا يدري ما دينه؟ قال: فأقبل على رسول الله ﷺ، وترك خطبته حتى انتهى إلى، فأتي بكرسيِّ - حسبت قوائمه حديدًا - قال: فقعد عليه رسول الله ﷺ، وجعل يعلمنى مما علمه الله، ثم أتى خطبته، فأتم آخرها.

فأخرجه: مسلم في "صحيحه" كتاب الجمعة، باب التعليم في الخطبة (٢/ ٢٩٧/٢) _ وهذا لفظه _، وأبو نعيم في "المستخرج على مسلم" (٢/ ٤٦٢) . وهذا لفظه _، وأبو نعيم في "المستخرج على مسلم" (١٩٧٠)، وكذا في "معرفة الصحابة" (٣/ ٢٠٥/ ١٢٨١) _ ومن طريقه: المزي في "تهذيب الكمال" (٣٣/ ٢١٤) _ من طريق الحسن بن سفيان، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢/ ٢٥٤/ ١٢١٧)، وأبو القاسم البغوي في "معجم الصحابة" (١/ ٢٤٠/ ٢٢٥).

⁽١) في الأصل: (أبي)، ولا يستقيم؛ والصواب ما أثبته، واسمه: حميد بن هلال، وكنيته: أبو نصر، كما في المصادر التي نقلت عن ابن المديني هذا النص، والله أعلم.

⁽٢) في الأصل: (ابن)، ولا يستقيم؛ والصواب ما أثبته، وهو الموافق للمصادر التي ترجمت له، أونقلت كلام ابن المديني، والله أعلم.

⁽٣) موضع النقط بالأصل: طمس بمقدار كلمة تقريبًا، لم أتبينه، والله تعالى أعلم.

•••••

أربعتهم، عن شيبان بن فروخ.

وعلقه في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٥١/ ١٧ • ٢) عن عبد الله بن يزيد المقرىء.

وقد وصله في «الأدب المفرد» (ص ٣٩٩/ رقم ١١٦٤)، ومن طريق المقرى: أخرجه الدولابي في «الكنى والأسماء» (١/ ١٨٢/٨٥)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ١١٦/١١٣)، والحاكم في «المستدرك» كتاب الجمعة، باب كلام الخطيب وقت قراءة الخطب (١/ ٥٧٩)، وعنه: البيهقي في «الكبرى» كتاب الجمعة، باب كلام الإمام في الخطبة (٣/ ٢١٨).

قال الحاكم: على شرط مسلم.

قلت: رضي الله عن الإمام الحاكم؛ بل هو في «صحيح مسلم» كما مر"!.

وأخرجه النسائي في «المجتبى» كتاب الزينة، باب اتخاذ الكراسي (٨/ ٢٢٠)، وكذا في «الكبرى» (٨/ ٤٧١) عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي، عن عبد الرحمن بن مهدي.

وأخرجه أحمد (٣٤/ ٣٥٥/ ٢٠٧٥) عن بهز بن حكيم. واخرجه ابن المبارك في «الجهاد» (ص١٣١/ رقم ١٥٩).

وأخرجه ابن خزيمة في «الصحيح» جماع أبواب صلاة العيدين، باب إباحة قطع الخطبة ليعلم بعض الرعية (٢/ ٣٥٥/ ١٤٥٧) عن يعقوب الدورقي. وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» (٢/ ٤٦٢/ ١٩٧٠) من طريق الحارث بن أبي أسامة.

كلاهما (يعقوب والحارث) عن أبي النضر هشام بن القاسم.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/ ٩ ٥/ ١٢٨٤) عن عمر بن حفص السدوسي، عن عاصم بن على .

سبعتهم (شيبان، والمقرئ، وهاشم، وابن المبارك، وابن مهدي، وبهز، وعاصم) عن سليمان بن المغيرة، عن حميد بن هلال. وتوبع سليمان؛ تابعه: خالد البحذاء أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ١٧٩/ ١١٣٨) من طريق مسدد، عن

يزيد بن زريع، عن خالد الحذاء، عن حميد بن هلال، عن الذي سأل رسول الله ﷺ . . . فذكره.

وأما قول ابن المديني في حميد بن هلال: «لم يلق عندي أبا رفاعة» .

فعلقه عن ابن المديني: الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٣١٠/٥)، وفي «الميزان» (٢/ ٣١٠/٥)، والعلائي في «جامع التحصيل» (ص ١٦٨/ رقم ٨٤)، وابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص ١٠٠/ رقم ٢٠١)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٥١).

قال الذهبي في «السير» معقبًا على قول ابن المديني السابق: «روايته عنه في «صحيح»مسلم، وقد أدركه، ثم هو رجل من قبيلته، ومعه في وطنه». وبنحوه في «الميزان»، وزاد: «وهو في «كامل»ابن عدي مذكور؛ فلهذا ذكرته، وإلا؛ فالرجل حجة».

وأما قوله: «وروى بعضهم، عن حميد بن هلال، عن أبي الدهماء، وأبي قتادة، عن رجل».

ففي «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ٤٩/ رقم ١٧١): «سمعت أبي، يقول: حميد بن هلال: لم يلق هشام بن عامر، يدخل بينه وبين هشام: أبو قتادة العدوي. ويقول بعضهم: عن أبي الدهماء؛ والحفاظ لا يدخلون بينهم أحدًا: حميد عن هشام. قيل له: فأي ذلك أصح؟ قال: ما رواه حماد بن زيد، عن أيوب، عن حميد، عن هشام».

قال العلائي، وعنه ابن العراقي: «أخرج له مسلم عن أبي قتادة وأبي الدهماء وغيرهما، عن هشام بن عامر».

وأما قوله: ﴿واسم أبي رفاعة: تميم بن أسد».

فقد اختلف العلماء في اسم (أبي رفاعة) على أقوال متعددة، فمنها: ما ذكره ابن المديني، وهو: تميم بن أسد. ومنهم من يقول: ابن تميم بن أسيد مصغرًا ومنهم من يقول: عبد الله بن الحارث بن عبد الحارث.

ومنهم من يقول: عدي ابن تميم.

ولكن الجمهور على أنه: تميم بن أسيد. والله أعلم.

وانظر: مصادر التخريج السابقة، وزد عليها: «الكنى» للإمام أحمد (٣٤)؛ و «الإصابة» (٤/ ٧٠)؛ و «الإكمال» لابن ماكولا (١/ ٧٢)؛ و «طبقات» خليفة بن خياط (ص ٣٩_-٤٠) رقم ١٧٧)؛ و «ثقات» ابن حبان (٣/ ٤٠).

* * *

[189] عَبدُ العَزِيْزِ بْنُ بَشِيْرِ بْنِ كَعْبِ، رَوَى عَنهُ أَبُوْ نَعَامَةً ؛ رَوَى عَنْ سَلْمَانَ ابْنِ عَامِرٍ (١) : ([أَنَّ بَنِيْ طُهَيَةَ اسْتَعْدَتْ عَلَيْهِ] (٢))، فَقَالَ : مَجْهُوْلٌ لاَ نَعْرِ فهُ . وَبَشَيْرُ بِنُ كَعْبٍ ؛ مَعْرُوْفٌ، عَدَويٌّ . وَاسْمُ أَبِيْ نَعَامَةً : عَمْرُو بْنُ عِيْسَى .

[189] أما الحديث: (أَنَّ يَنِيْ طُهَيَّةَ اسْتَعْدَتْ عَلَيْهِ).

فقد أخرجه أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ١٧٣/ ١٠٩١) فقال:

حدثنا أحمد بن عبدة البصري: نا زهير بن هنيد السعدي: نا أبو نعامة السعدي، عن أشياخ من قومه (٣) ونسوة من خالاته، عن سلمان بن عامر ـ وكان جده لأمه ـ: أن بني طهية استعدت عليه إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله! إن سلمان أغار علينا في الإسلام، فبعث رسول الله ﷺ إلى سلمان، فأتاه، فقال: «يا سلمان! ما يقول هؤلاء؟» قال: ما يقولون يا رسول الله؟ قال: «يقولون: إنك أغرت عليهم في الإسلام». قال: لا يا رسول الله؛ أغرت عليهم في الجاهلية، وأسلمت المال. فقال رسول الله ﷺ: «انظروا إلى المال، فإن كان مخضرم؛ فهو لبني طهية». فنظروا، فإذا هو مخضرم، فأحرزه سلمان.

قال سلمان: فقلت: يا رسول الله! إن أبي كان يقري الضيف، ويكرم الجار، ويفي بالذمة، ويعطي في النائبة، فما ينفعه ذلك؟ قال: «لا

⁽۱) قال الإمام مسلم في «الطبقات» (۱/ ۱۸٤/ ۳۲۱): «لم يكن في أصحاب النبي على ضبي إلا هذا»، ونقلها مقرًا: ابن الأثير في «أسد الغابة» (۲/ ۲۲۷)، والذهبي في «التجريد» (۱/ ۲۳۰). ونقلها كذلك: الحافظ في «الإصابة» (۲/ ۲۲)، وكذا في «التهذيب» (۱۳۷٤)، ولكنه تعقب مسلمًا بذكر جماعة ممن لهم صحبة، أو اختلف في صحبتهم، من بني ضبة. فانظره هناك مترضيًا على محرره وراجع كذلك: دراسة الشيخ: مشهور سلمان على «الطبقات» (۱/ ۲۱/ / ۲۱۷)، والله أعلم.

⁽٢) في الأصل: (ابن أبي طهية استعادوا عليه)، وهو مضطرب لا يستقيم، والصواب إن شاء الله تعالى ـ ما أثبته، وهو الموافق لمصدر التخريج، والله أعلم.

⁽٣) قال الحافظ في (التقريب)(ص ٨٤٨): (سمى منهم: عبد العزيز بن بشير). وسيأتي ما يوضحه، إن شاء الله.

ينفعه ذلك»، فوجم لها سلمان وولى، فقال النبي ﷺ: «ردوا الشيخ»، فرجع، فقال له النبي ﷺ: «أما أنها لا تنفعه، ولكنها تكون في عقبه؛ إنهم لن يخزوا أبدًا، ولن يذلوا أبدًا، ولن يفلوا أبدًا، ولن يفتقروا أبدًا».

قال أبو القاسم البغوي: وهذا حديث غريب؛ لم يرو إلا من هذا الوجه. وكان سلمان بن عامر ينزل البصرة، وروى عن النبي ﷺ أحاديث صالحة.

وأخرجه مختصرًا مقتصرًا على (قصة أبيه) فحسب: البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٢٣٦/ ٢٣٦) عن على بن نصر.

ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٢١) _ ومن طريقه: الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٤٣٣) _ عن أحمد بن أبي الحجاج، وهو أحمد بن سعيد الدارمي.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر سلمان بن عامر الضبي (٤/ ٢٠١٩) من طريق خليفة بن خياط (١٦).

وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١١٣٥/٣٦٣/) عن الحسن بن علي الحلواني، ومن طريق الحلواني: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦٦ ٢٧٦/٢٧٦).

والطبراني في «الكبير» (٦/ ٢٧٦/ ٦٢) من طريق العباس بن محمد الدوري.

والطبريي في «التفسير» (٣٠/ ٢٧٠) عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي. ومن طريق الدورقي:

أخرجه الدارقطني في «كتاب الضبيين»، ومن طريقه: الأمير ابن ماكولا في «تهذيب مستمر الأوهام» (ص١١٣).

والخطيب في «المؤتلف» _ كما في «الإصابة» (٢/ ١٣٠) _ من طريق محمد بن هارون بن حميد المجدر، عن الحسن بن شاذان الواسطي (٢). وعلقه ابن ماكولا في

⁽١) وانظر: ﴿إِتَّحَافَ الْمَهْرَةُ لَا بِنْ حَجْرُ (٥/ ٧٧٤/ رقم ٥٩٦٤٥)، وفيه: (بشر)!.

⁽٢) لكن وقع فيه: (سليم الضبي). قال الخطيب: (كذا قال! إنما هو: (سلمان)، وقال ابن ماكولا بعد تعليقه من هذا=

(تهذيب مستمر الأوهام) (ص ١١٣) عن ابن المجدر.

وابن ماكولا في اتهذيب مستمر الأوهام» (ص ١١٣) من طريق محمد بن حماد الطهراني.

الثمانية ، عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني ، عن أبي نعامة عمرو بن قيس العدوي ، عن عبد العزيز بن بشير (١) ، عن سلمان بن عامر الضبي .

قال الهيشمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١١٩): «ورجاله موثقون». وقول أبي نعامة في رواية البغوي التامة: «عن نسوة من خالاته، وأشياخ من قومه». قال الحافظ أبو الحجاج المزي في «تهذيبه» (٣٥/ ١٢٢) وعنه الحافظ في «تهذيبه» (٣٩٥ / ١٢١) وعنه الحافظ في «تهذيبه» (٢١/ ٣٩٥) =: «من الأشياخ: عبد العزيز بن بشير بن كعب العدوي (قد)»، يعني: عند أبي داود في «كتاب القدر». والله أعلم.

وأما كلامه في عبد العزيز، وأبيه؛ فأسنده عن ابن البراء، عنه: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٧٨/ ١٧٦٨)، وعلقه عن ابن المديني: ابن الجوزي في «الضعفاء» (٢/ ١١٥/ ١٩٤٢)، والمرزي في «تهذيبه» (١١٥ /١٨)، والذهبي في «الميزان» (٣/ ٣٣٨ / ٥٠٨٦)، وابن حجر في «التهذيب» (٦/ ٣٣٢).

* * *

الوجه: «وسليم هو: سليمان، لأنه صغره بحذف الزوائد، فجاء منه: سليم، والله أعلم بالصواب، وقال الحافظ معلقًا على تعليقة الخطيب: «هو: ابن عامر الضبي، الصحابي المشهور، كذا أخرجه الطبراني، والحاكم، والدارقطني، والخطيب في «المؤتلف، من طرق، عن أبي عاصم، عن أبي نعامة، عن عبد العزيز بن بشير، عن جده سلمان بن عامر الضبي، وهو الصواب، والله أعلم.

⁽١) وقع في «المعجم الكبير»، وفي «إتحاف المهرة» نقلاً عن «المستدرك»: (بشر بن عبد العزيز)، وفي مطبوعة «المستدرك»: (بشير بن عبد العزيز)، ولعله قد انقلب، والصواب ما أثبته _كما في المصادر _والله أعلم.

[١٥٠] قَالَ عَلِيُّ: الرَّبَابُ، الَّتِيْ رَوَتْ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ؛ هِيَ أُمُّ الرَّائِحِ بِنْتُ صُلَيْعِ.

[100] أسند هذا النص عن ابن المديني - بحروفه -: أبو بكر الخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ١٠٢ - ١٠٣) فقال: أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل: أخبرنا عثمان بن أحمد الدقاق: حدثنا محمد بن أحمد بن البراء. ح. وأخبرنا أبو محمد الجوهري: أخبرنا محمد بن المظفر: أخبرنا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، قالا: قال علي بن المديني: فذكره، ثم قال الخطيب: «وقد روى وكيع، عن ابن عون: حديثها، وبين في روايته: أن الرباب، هي: أم الرائح». وقال أيضًا: «الرباب: امرأة من بني ضبة، تفرد بالرواية عنها: حفصة بنت سيرين؛ وهي: أم الرائح بنت صليع».

والرباب أم الرائح، قد ذكرها ابن حبان في «ثقاته». وقال الحافظ ابن حجر: «مقبولة»، وانظر: «الجرح والتعديل» (٩/٤٦٣/٤)؛ و«الثقات» لابن حبان (٤/٤٤٢/٩٠٧)؛ و«الميزان» (٧/٥٠٧/٤) علمية)؛ و«الكاشف» (٢/٧٠٥/٥٠٧)؛ و«تهذيب و«لسان الميزان» (٧/٥٠٥/ هندية)؛ و«تهذيب الكمال» (٥٥/١٧١)؛ و«تهذيب التهذيب» (١٧١/٣٥).

[١٥١] قَالَ عَلِي: أَبُو العُشَرَاءِ الدَّارِمِيُّ؛ رَوَى عَنهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، لَمْ يَرْوِ عَنهُ خَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، لَمْ يَرْوِ عَنهُ غَيْرُ حمَّادٍ.

[101] لم أظفر بأحد نقل هذا النص عن ابن المديني؛ ولكن الأمير ابن ماكولا قال في «تهذيب مستمر الأوهام» (ص ٣٣٧): «قال أبو الحسن [يعني: الدارقطني]: ثنا حمزة بن محمد (۱)، وعثمان بن أحمد، قالا: ثنا حنبل، عن علي بن المديني، قال: اسم أبي العشراء: أسامة بن مالك بن قهطم (۲)». وكذا علقه: ابن بشكوال في «إيضاح الإشكال» (ص 71/ رقم ٥٨) عن ابن المديني؛ فلعل هذه العبارة سقطت من نسختنا من «العلل»، وذكرها هو المناسب لطريقة ابن المديني في مثل هذه النصوص، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال.

وهذا الذي نقل عن ابن المديني، في اسم (أبي العشراء)، قال عنه الحافظ في «الإصابة» (٦/ ٣٢٢/ البجاوي): إنه الراجح فيه. وقال في موضع آخر (٥/ ٧٤٥): إنه الأشهر.

وقد وافق عليًا في هذا الاسم: أحمد بن حنبل، قاله في كتابه «الأسامي والكنى» (ص ٤٣/ رقم ٧٧). وكذا ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٢٥٤)، وأيضًا خليفة بن خياط في الطبقاته» (ص ٤١).

وفي اسم أبي العشراء اختلاف كثير، يراجع فيما سبق وما سأذكره من مراجع ـ إن شاء الله تعالى ـ.

قال ابن سعد: مجهول، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣/٣)!. وقال الحافظ في

⁽۱) قال ابن ماكولا في «تهذيب مستمر الأوهام» (ص ٣٣٨): «وقوله (يعني: الدارقطني): حمزة بن محمد: وهم؛ لأن حمزة بن محمد، هو: ابن العباس بن الفضل بن الحارث، أبو أحمد الدهقان؛ ولم يكن عنده عن حنبل بن إسحاق شيء. والذي روى عن حنبل، هو: حمزة بن القاسم بن علي بن عبد العزيز بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبدالمطلب، أبو عمر الهاشمي؛ وكان يروي عن حنبل بن إسحاق بن حنبل، ونظرائه».

 ⁽٢) ضبطه الحافظ في «الإصابة» (٥/ ٥٤٥) فقال: «بكسر القاف، وسكون الهاء، بعدها مهملة مكسورة، ثم ميم».

«التقريب» (٨٢٥١): ﴿وَهُو أَعْرَابِي مَجْهُولُ﴾.

وانظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٢/ ٢١/ ١٥٥٧)؛ و«الجرح والتعديل «٢/ ٢٨٣/ ١٠٢٥)؛ و«تهذيب الكمال» «٢/ ٢٨٣/ ١٠٢٥)؛ و«الكنى والأسماء» لمسلم (١/ ٢٦٦٨ / ٢٥٨)؛ و«الكنى» للذهبي؛ و«اللسان» (١/ ٣٤٤)؛ و«اللمقتنى في سرد الكنى» للذهبي؛ و«اللسان» لابن حجر (٧/ ٤٧٤).

* * *

[١٥٢] قَالَ عَلِيٍّ: حَدِيْثُ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ خَنْبَسٍ: تَحَدَّرَتِ الشَّيَاطِيْنُ مِنَ السَّيَاطِيْنُ مِنَ الشَّيَاطِيْنُ مِنَ السَّيَاطِيْنُ مِنَ السَّيَاطِيْنُ مِنَ الشَّيَاطِيْنُ مِنَ السَّيَاطِيْنُ مِنَ السَّيَاطِيْنَ مِنَ السَّيَاطِيْنُ مِنَ السَّيَاطِيْنُ مِنَ السَّيَاطِيْنُ مِنَ السَّيَاطِيْنُ مِنَ السَّيَاطِيْنَ مِنَ السَّيَاطِيْنُ مِنَ السَّيَاطِيْنَ مِن السَّيَاطِيْنَ مِنْ السَّيَالِ مِنْ السَّيَالِ مِنْ السَّيَاطِيْنَ مِنْ السَّيَاطِيْنَ مِنْ السَّيَالِ مِنْ السَّيَالِ مِنْ السَّيْنَ السَالِيَّةِ مِنْ السَّيَالِ السَّيْنَ السَّيْنَ السَّيْنَ السَّيَالِيْنَ الْمَالِيَّةِ مِنْ السَّيْنِ السَّيَالِ السَّيْنَ السَالِيَالِيْنَ السَالِيَةِ السَالِيَةِ السَالِيَةِ السَالِيَةِ السَالِيَةِ السَالِيَةِ السَالِيَةِ السَّيْنَ السَالِيَةِ السَالِيَةِ عَلَى مَالْمُ السَالِيَّةِ السَّيْنِ السَّيَالِيِّ السَالِيِيْنَ السَالِيْنَ السَالِيَّةِ السَالِيْنَ السَالِيْنَ الْمَالِيَةِ الْمَالِيْنِيْنَ السَالِيْنَ السَالِيَالِيِيْنَ الْمَالِيَةِ الْمَالِيْنَ

رَوَاهُ أَبُو النّيَاحِ، عَنْ عَبْدِ الرّحمَنِ بْنِ خَنْبَسٍ. وَأَبُو النّيَاحِ مَعْرُوفٌ؛ يَزِيْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَابْنُ خَنْبُسُ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ أَبِي النّيّاحِ.

وَرَأَيْتُ فِي كِتَابِ أَبِي التَّيَّاحِ: عَنْ عَبْدَاللهُ بْنِ خَنْبَشٍ؛ وَهُوَ خَطَأٌ؛ إِنْمَا هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ.

[101] أما الحديث؛ فأخرجه أحمد (٣/ ٤١٩) عن سيار بن حاتم أبي سلمة العنزى.

وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٥/ ٢٣٦٠)، عن عفان (١). وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٤٨/ ٨١٠) قال: قال عبد الله بن الأسود. وأخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ١٧٣/ ٢٥٣)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١١٣/ ٢٤) من طريق عبيد الله بن عمر القواريري.

وأخرجه ابن عبد البر (٢٤/ ١١٤) من طريق أحمد بن عمر البزار، عن إبراهيم بن مرزوق. قال أبو بكر البزار: «وهذا الحديث لا يعلم من رواه عن النبي ﷺ؛ إلا عبد الرحمن بن حنش، وليس له عن النبي ﷺ والله أعلم عيره».

و أخرجه ابن منده _ كما في «الإصابة»؛ (٤/ ٣٠٠) _ من طريق أبي قدامة الرقاشي . الستة ، عن جعفر بن سليمان ، عن أبي التياح ، عن عبدالرحمن بن خنبش .

وأخرجه علي بن المديني _ كما في «الإصابة» (٤/ ٣٠٠).. وأبو زرعة في «مسنده» (٢) _ كما في «الإصابة» (٤/ ٣٠٠) _ عن الوزيري .

⁽١) قال الحافظ في «الإصابة» (٤/ ٣٠٠): «وأخرجه: أبو بكر بن أبي شيبة، والبزار، والحسن بن سفيان، من طرق كلهم: عن عفان، وذكر أن عفان، يقول فيه: «عبدالله بن خنبش»، ولكن بين أيدينا من طريق عفان، يقول فيه: «عبدالرحمن بن خنبش»؛ فالله أعلم.

 ⁽٢) لكن قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٤٢/ ١٩٦): «وذلك أن أبا زرعة ترجم في كتاب «المسند»: =

كلاهما (ابن المديني، والوزيري) عن جعفر بن سليمان، عن أبي التياح، عن عبد الله بن خنبش.

قال إمامنا ابن المديني: ﴿رأيت في كتاب أبي التياح، عن عبد الله ابن خنبش، وهو خطأ؛ إنما هو: عبد الرحمن».

وفي «العلل» لابن أبي حاتم (٢/ ٢٠٢/ ٢٠٩٨):

"سئل أبو زرعة، عن حديث رواه جعفر بن سليمان؛ فاختلفوا عنه: فقال عفان (١٠): عن جعفر عن أبي التياح، عن عبد الله بن خنبش، عن النبي على قال: "إن الشياطين أرادوا رسول الله على ومعه شيطان معه شعل من نار، فجاء جبريل فقال: قل: أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر، من شر ما خلق وذرأ وبرأ، ومن شر ما ينزل من السماء وما يعرج فيها»، وذكر الحديث . ورواه القواريري، عن جعفر ابن سليمان، عن أبي التياح، عن عبد الرحمن بن خنبش، عن النبي على النبي التياح، عن عبد الرحمن بن خنبش، عن النبي عن النبي التياح، عن عبد الرحمن بن خنبش، عن النبي التياد الرحمن بن خنبس التياد الرحمن بن النبي التياد الرحمن بن النبي التياد الرحمن بن النبي التياد الرحمن بنبي ا

قيل لأبي زرعة: أيهما أصح؟

فقال: الصحيح: عبد الرحمن بن خنبش، ومن قال: عبد الله؛ فقد أخطأ».

وفي «الجرح والتعديل (٥/ ٢٢٨ / ١٠٧٩):

«قيل له: فمن يقول: عبد الله بن خنبش؟ قال: يخطئ من يقول هذا».

وفيه أيضًا (٥/ ٤٢/٥): «عبد الله بن خنبش، ويقال: عبدالرحمن بن خنبش، قال أبو محمد [هو: ابن أبي حاتم]: وهو أصح»، وذكر الخلاف الذي نقلته عنه من «العلل».

وأما قوله: ﴿وأبو التياح: معروف، يزيد بن حميد».

⁼ عبد الرحمن بن خنبش، وهذا الاختلاف يمكن توجيهه إما باختلاف النسخ؛ نسخ «مسند» أبي زرعة، أو نسخ «الجرح والتعديل»، أو يقال: إن أبا زرعة ترجم له في (عبد الله)، و(عبد الرحمن)، كما صنع ابن أبي حاتم؛ فقد ترجم له في الموضعين، والله أعلم بحقيقة الحال.

⁽١) ليس في ما وقفت عليه من الروايات عن عفان ما ذكره ابن أبي حاتم، وانظر: الهامش السابق. والله أعلم.

فأسنده: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٥٦/ ٢٠١٦) عن ابن البراء، عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه عن ابن المديني: المزي في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١١١)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١١١/ ٢٨٠/ الفكر).

والرجل: معروف؛ بالإتقان والضبط، وهو ثقة ثبت. وانظر فوق ما سبق: «التقريب» (٧٧٠٤).

[١٥٣] قَالَ عَلِيٍّ: حُصَيْنُ بْنُ الحُرِّ؛ مَعْرُونْكُ؛ رَوَى عَنهُ عَبْدُالمَلِكِ [ل المُركِ اللهُ المُركِ ال

[10۳] أسند كلمة ابن المديني هذه: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ١٩٥/ ٨٤٨) في ترجمة حصين بن مالك العنبري، وهو حصين بن أبي الحر. وعلقه في نفس الترجمة: المزي في «تهذيب الكمال» (٦/ ٥٣٣)، وابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٣٣٤/ الفكر).

وعلى ذلك ف (أبو الحر): كنية (مالك)، والد (الحصين)، وهو ما كاد يصرح به ابن ماكولا في «الإكمال» (١/ ٢٨)، والله أعلم.

وعلى قول ابن المديني: أنه (الحر) كما في الأصل الذي بين أيدينا، فيكون (الحر) لقبًا، لـ (مالك)، ولكن يعكر على ذلك: أني لم أقف على أحد ذكر أن «الحر» لقب لوالد حصين. فالله أعلم.

وقد تبع البخاري شيخه ابن المديني؛ فترجم في «التاريخ الكبير» (٣/ ١١/٤) لـ (حصين بن الحر)، ثم ترجم بعده (٣/ ٩/ ٣٠) لـ (حصين بن مالك) وذكر أنه (حصين بن أبي الحر) مصيرًا منه إلى أنهما رجلان!

وقد أخذ ذلك عليه قريناه أبو حاتم وأبو زرعة ، فيما ذكره ابن أبي حاتم في «خطأ محمد بن إسماعيل البخاري» (ص ٢٣/ رقم ٩٨). وجعلاهما واحدًا فحسب. وتبعهما على عدهما واحدًا: الخطيب البغدادي في «غنية الملتمس إيضاح الملتبس» (ص ١٧/ رقم ١٤)، وانظر لزامًا: حاشية العلامة المعلمي على «خطأ البخاري» في ذلك الموضع، والله أعلم.

[108] قَالَ عَلِيُّ: حَدِيْثُ عَرْفَجَة بْنِ أَسْعَدَ: أُصِيْبَتْ أَنْفُهُ يَوْمَ الكُلابِ(١). رَوَاهُ أَبُوْ الأَشْهَبِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَرَفَةَ، عَنْ عَرْفَجَةَ بْنِ أَسْعَدَ ابْنِ كَرِ[بِ](٢).

قَالَ: وَقَدْ رَوَى عَنْ جَدّه عَرْ فَجَةً بْنِ أَسْعَدَ.

وَعَبْدُ الرَّحْمَٰنِ بْنُ طَرَفَةَ هَذَا مَعْرُوْفٌ؛ روى عَنهُ أَبُو الأَشْهَبِ، وَسَلَمُ بْنُ زَيْرٍ.

وَلَمْ يَقُلْ: (عَنْ أَبِي الأَشْهَبِ: وَحَدَّثَنَا أَنَّهُ رَأَى جَدَّهُ)؛ [غَيْرُ]^(٣) يَزِيْدَ بْنِ زُرِيْعِ، وَلَولاَذَلِكَ لَكَانَ مُرْسَلاً، فَلَمَّا قَالَ يَزِيْدُ: (وَحَدَّثَنَا أَنَّهُ رَأَى جَدَّهُ)؛ صَارَ حَدِيْنًا.

[102] أما الحديث؛ فأخرجه البخاري عن ابن المديني في «التاريخ الكبير» (9/77)، وأحمد في «المسند» (9/77)؛ وابنه في زوائده على «المسند» (9/77)؛ وأبو داود في «السنن» في كتاب الخاتم، باب ما جاء في ربط الأسنان بالذهب (3/77/7773-7773)؛ والترمذي في «السنن» في كتاب اللباس، باب ما جاء في شد الأسنان بالذهب (3/757/777) و (1/757/777) مع التحفة)، وفي «العلل الكبير» (9/757/777) مع التحفة)، وفي «العلل الكبير» (9/777/777) مع أنفه، هل يتخذ أنفًا من ذهب؟ والنسائي في «الكبرى» في كتاب الزينة، باب من أصيب أنفه، هل يتخذ أنفًا من ذهب؟ (1777/77) مع (178/777)، وفي «المجتبى» (178/777)؛ وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (1777/77)؛ وابن أبي شيبة في

⁽۱) الكلاب _ بضم الكاف، وتخفيف اللام، وآخره باء _ موضع كان فيه يومان من أيام العرب المشهورة؛ الكلاب الأول، والكلاب الثاني؛ واليومان في موضع واحد. وقيل: هو ما بين الكوفة والبصرة على سبع ليال من اليمامة، وكان فيه وقعة في الجاهلية مشهورة. قاله العظيم آبادي في (عون المعبود) (١١/ ٢٩٤).

⁽٢) موضع (الباء)؛ بياض بالأصل، وأتممته من مصادر ترجمته.

⁽٣) في الأصل: (عن)؛ وهو تصحيف، صوابه ما أثبته، والحمد لله.

«المصنف» (٥/ ٢٠٥٥)؛ والبغوي في «الجعديات» (ص ٤٥٨) رقم ١٩٣٤/ العلمية)؛ وابن سعد في «الأحاد والمشاني» وابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٤٥)؛ وابن أبي عاصم في «الآحاد والمشاني» (٥/ ٢٨١١/٢٨٥)؛ وابن حبان في «صحيحه» في كتاب النزينة والتطيب (٢/ ٢٨١١/٢٤٥)؛ وأبو يعلى في «المسند» (٣/ ٢٩ / ١٥٠١)، وفي «المفاريد» (ص ٢٩ – ٣٠٪ رقم ١٤ – ١٥)؛ والطبراني في «الكبير» (١٥/ ١٤ – ١٤١)؛ والطحاوي في «معاني الآثار» (٤/ ٢٥٧ – ٢٥٨)؛ والبيهقي في «الكبرى» في الصلاة، باب الرخصة في اتخاذ الأثف من الذهب (٢/ ٢٥٤ – ٢٢٤)، وفي «الصغرى» في الصلاة، باب ستر العورة الأنف من الذهب (٢/ ٢٥٠)، وفي «المنبى» وفي «الصغرى» في الصلاة، باب ستر العورة الصحابة» (٢/ ٣١٥)؛ وابن أبي الدنيا في «الإشراف في منازل الأشراف» (ص ٢٥٨/ رقم الصحابة» والمزي في «تهذيب الكمال» (١١/ ٢٥٠)، و(٢١/ ١٩٢).

جميعهم من طرق، عن أكثر من ثلاثين رجلًا من أصحاب أبي الأشهب، منهم: (ابن المبارك، ويحيى القطان، ويزيد بن هارون، ويزيد بن زريع، وابن مهدي، وعلي بن الجعد، وأبو داود، وأبو الوليد الطيالسيان، وأبو عاصم، وخلائق سواهم).

جميعهم، عن أبي الأشهب، عن عبد الرحمن بن طرفة: أن جده عرفجة؛ أصيب أنفه يوم الكلاب، في الجاهلية؛ فاتخذ أنفًا من ورق؛ فأنتن عليه؛ فأمره النبي على (أن يتخذ أنفًا من ذهب) هذا أحد ألفاظ أحمد.

قال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن غريب؛ إنما نعرفه من حديث عبد الرحمن بن طرفة.

ووقع عند البخاري في «التاريخ»، والنسائي، وابن أبي الدنيا، من رواية يزيد بن زريع، عن أبي الأشهب، قال: حدثني عبد الرحمن بن طرفة، عن عرفجة بن أسعد بن كريب ـ قال: وكان جده _ قال: حدثني أنه رأى جده أصيب أنفه . . . الحديث. وفيه تصريح عبد الرحمن بن طرفة برؤيته جده عرفجه، والتقائه به .

وبهذه الرواية _ والتي فيها التصريح _ استدل ابن المديني على كون هذا الحديث من

قبيل المتصل المسند؛ لا المرسل، ويؤكد _ رحمه الله _ أنه لولا هذا التصريح لكان هذا الحديث مرسلاً.

وقد وافق يزيد بن زريع على هذا المعنى الذي أفاد الاتصال:

- _ يزيد بن هارون؛ كما في أبي داود، وغيره: قال يزيد: قلت لأبي الأشهب: أدرك عبد الرحمن بن طرفة جده عرفجة؟ قال: نعم!
- _ أبو الأشهب؛ ففي «المسند»: قال أبو الأشهب: وزعم عبدالرحمن أنه قد رأى جده؛ يعني: عرفجة.
- _ أبو عامر حوثرة بن أشرس. قال ككلام أبي الأشهب، عند أبي يعلى في «المسند».

وخالف في هذا الاتصال:

- ابن القطان، فقال في «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٢٢٤ و٤/ ٢٠٩) - ونقله عنه في «نصب الراية» (٢٣٦/٤) -: «وهذا حديث لا يصح؛ فإنه من رواية أبي الأشهب، واختلف عنه؛ فالأكثر يقول: عنه عن عبد الرحمن بن طرفة بن عرفجة عن جده، وابن علية يقول: عنه عن عبد الرحمن بن طرفة عن أبيه عن عرفجة. قال: فعلى طريقة المحدثين ينبغي أن تكون رواية الأكثرين منقطعة، فإنها معنعنة، وقد زاد فيها ابن علية واحدًا، ولا يدري (١) هذا قولهم: إن عبد الرحمن بن طرفة سمع جده، وقول يزيد بن زريع: أنه سمع من جده؛ فإن هذا الحديث لم يقل فيه: أنه سمعه منه، وقد أدخل بينهما فيه الأب؛ وعلى هذا؛ فإن عبدالرحمن بن طرفة المذكور، لا يعرف بغير هذا الحديث، ولا يعرف روى عنه غير أبي الأشهب. وإن احتيج فيه إلى أبيه (طرفة) - على ما قال ابن علية، عن أبي الأشهب -؛ كان الحال؛ فإنه ليس بمعروف الحال، ولا مذكورًا في رواة الأخبار».

_ العلائي؛ فقال في «الوشي المعلم» _ نقلًا عن «تحفة التحصيل» لابن العراقي

⁽١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: ولا يرد.

(١٩٩ نوارة): «وهذا يقتضي: أن له مجرد رؤية من جده؛ فيكون روايته للحديث عن أبيه عن جده متصلة، وبإسقاط أبيه مرسلة».

- ابن حجر؛ قال في «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٠) ـ عن رواية (عن أبيه) _: «هي الموصولة». وهذا مصير منه إلى عدم الحكم باتصال روايته عن جده! والله أعلم.

وعبد الرحمن بن طرفة؛ معروف ـ كما يقول ابن المديني ـ ، ووثقه العجلي ، وابن حبان ، وخرج له في «صحيحه». وانظر: «ثقات» العجلي (٧٩/٢)؛ وابن حبان (٩١/٥)؛ و«التقريب» (٩٩/٥).

林 春 林

[١٥٥] ضِرْغَامَةُ بْنُ عُلَيْبَةَ العَنْبَرِيُّ، لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ قُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ.

[100] علق هذا النص_بحروفه_عن ابن المديني في «العلل»: الحافظ العراقي في «ذيل ميزان الاعتدال» (ص/ رقم ٤٥٣).

وهو: ضرغامة بن عليبة بن حرملة العنبري.

سمع أباه ،

ولم يرو عنه إلا قرة بن خالد.

قال البخاري: يعد في البصريين. وذكره ابن حبان في «الثقات».

وانظر: «التاريخ الكبير»(٣٤٣/٤)؛ و«الثقات» لابن حبان (٢/ ٥٠٦٥/٤٨)؛ و«تعجيل المنفعة» (ص ١٩٧/ رقم ٤٨٥/ الكتاب العربي).

[١٥٦] قَالَ عَلِيٌّ: مُحَمَّدُ بْنُ مَسْمُوْلٍ؛ شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةً، وَقَدْ أَدْرَكْتُهُ.

[107] محمد بن سليمان بن مسمول ويقال: مشمول، المسمولي أو المشمولي المكي المخرمي، سكن مكة.

روى عن: نافع مولى ابن عمر، وعبدالله بن سلمة بن وهرام.

وروى عنه سحيم، وابن نفيل الحراني، ومحمد بن عباد المكي.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: ليس بالقوي، ضعيف الحديث، كان الحميدي يتكلم فيه، وقال البخاري: أدركه الحميدي، وهو منكر الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، لا في إسناده ولا متنه.

وانظر: «التراريخ الكبير» (١/ ٩٧/ ٢٦٩)؛ و «التراريخ الأوسط» (٢/ ٩٥/ ٢٦٩)؛ و «الثقات» لابن حبان (٢/ ٢٥٥/ ٢٥٥)؛ و «الثقات» لابن حبان (٧/ ٢٤٥/ ٢٥٥/)؛ و «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ٩١/ رقم ٥١٧).

[١٥٧] قَالَ عَلِيٌّ: عُبِيَّدُ اللهُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ وَهْرَامٍ ؛ لاَ أَعْرِفُ عُبِيَّدَ اللهِ هَذَا.

[10۷] أسنده ابن أبي حاتم _ بحروفه _ في «الجرح والتعديل» (٥/ ٣١٨/ ١٥١١) عن ابن البراء، عن ابن المديني، وعلقه ابن حجر في «اللسان» (٤/ ١٠٥) _ بمعناه _ . وعبيد الله بن سلمة بن وهرام _ بفتح أوله، كما في «اللسان» (٧/ ٢٣٦) .

روى عن أبيه. وروى عنه: محمد بن سليمان بن مشمول.

روى الكتاني، عن أبي حاتم: تليينه. وقال الأزدي: منكر الحديث. وقال ابن حزم: ضعيف. وانظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ١٣٨٤/ ١٢٣١)؛ و«الميزان» (٥/ ١٣٥)؛ و«المحلى» (٩/ ٤٣٤).

[١٥٨] قَالَ عَلِيٌّ: بَهْزُ بْنُ حَكِيْمٍ؛ ثِقَةٌ.

[10A] أسنده _ بحروفه _ عن ابن البراء، عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٣٠). وعلقه عن ابن البراء كذلك: المزي في «تهذيب الكمال» (٤/ ٢٥٩)، والحافظ في «تهذيبه» (١/ ٤٣٧). وعلقه _ بمعناه _ عن ابن المديني: الذهبي في «المغنى في الضعفاء» (١/ ١٠٠٧).

وبهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة، القشيري البصري.

سمع أباه.

وروى عنه: الثوري، وحماد بن سلمة، وابن المبارك، وغيرهم.

وثقه: ابن المديني، وابن معين، والنسائي. وقال أبو داود: أحاديثه صحاح. وقال أبو زرعة: صالح ولكن ليس بالمشهور. وكان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم يحتجان به ويرويان عنه. وقال ابن عدي في «كامله» (٢/ ٢٦/ الفكر): «وأرجو أنه لا بأس به في روايته، ولم أر أحدًا تخلف في الرواية عنه من الثقات، ولم أر له حديثًا ينبو، وأرجو أنه إذا حدث عنه ثقة؛ فلا بأس بحديثه».

وقال ابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٩٤/ زايد): «كان يخطى، كثيرًا، فأما أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم ـرحمهما الله ـ؛ فهما يحتجان به ويرويان عنه، وتركه جماعة من أثمتنا. ولولا حديث «إنا آخذوه وشطر إبله عزمة من عزمات ربنا»؛ لأدخلناه في «الثقات»، وهو ممن أستخير الله عز وجل فيه».

وقال الحاكم: «كان من الثقات، ممن يجمع حديثه، وإنما أسقط من «الصحيح» روايته عن أبيه، عن جده؛ لأنها شاذة، لا متابع له عليها».

وقال الآجري، عن أبي داود: «هو عندي حجة، وعند الشافعي ليس بحجة، ولم يحدث شعبة عنه، وقال له: من أنت؟ ومن أبوك؟».

وقال الذهبي: «صدوق فيه لين، وحديثه حسن»، وقال الحافظ: «صدوق». وانظر: «التاريخ الكبير» (۲/ ۲۶۲/ ۱۹۸۲)؛ و«التقريب» (۷۷۲).

[١٥٩] قَالَ عَلِيٌّ: عَنْ أَبِيْ قَزَعَة (١)؛ ثِقَةٌ، وَاسْمُهُ: سُوَيْدُ بْنُ حُجَيْرٍ.

[109] أسند هذا عن ابن البراء، عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢١٩٧)، وعلقه: الذهبي في «الكاشف» (٢١٩٢) والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤٤/١٢)، وابن حجر في «تهذيبه» (٢٨/٤).

وأبو قزعة، سويدبن حجيرة بن بيان الباهلي.

روى عن: أنس، والحسن، وأبيه حجير بن بيان، وحكيم بن معاوية.

وروى عنه: شعبة، وداود بن أبي هند، وابن جريح، وغيرهم.

قال أحمد: ثقة ثبت الحديث، وقال مرة: من الثقات. وقال أبو حاتم: صالح. وقال العجلي: بصري تابعي ثقة. وقال أبو داود والنسائي وابن حزم: ثقة. وقال البزار في «سننه»: ليس به بأس. وقال الحافظ: ثقة.

وانظر: «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد (٣/ ٢٠٣١/٤٧٥)؛ و«سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود» (ص ٢٥٦)؛ و«التاريخ الكبير» (٤/ ١٤٧/٢٧٤)؛ و«معرفة الثقات» للعجلي (١/ ٢٤٤/٤٦)؛ و«الثقات» لابن حبان (٦/ ٢١٤/٤١٢)؛ و«المحلي» (٩/ ٥١٤)؛ و«المقتنى في سرد الكنى» (٢/ ٢٤/ ١٤٤٥)؛ و«التقريب» (٢/ ٢٤/).

⁽۱) قال الحافظ في «التقريب» (٥٤٦): «بفتحات». وفي «صيانة صحيح مسلم» لابن الصلاح (ص ١٦١): «و(قَزَعَةً)، بفتح الزاي، قطع به صاحب «تقييد المهمل» [يعني: أبا علي الغساني الجياني، وكتابه هذا مطبوع بالمغرب، وطبع مؤخرًا بدار عالم الفوائد بالسعودية، وهذا النص فيه (٢/ ٤١٩) ولفظه: (الزاي متحركة)!!، ووجد بخط ابن الأنباري بإسكانها، وذكر ابن مكي في كتابه «فيما تلحن فيه [العامة]» [ص ١٩٥] أن الإسكان هو الصواب، والعلم عندالله تبارك وتعالى» اهـ.

[170] قَالَ عَلِيٍّ: حَدِيْثُ الجَارودِ بْنِ المُعَلِّى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (الضَّالَّةُ). رَوَاهُ أَبُو العَلاءِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ أَبِيْ مُسْلِمِ الجَذْمِيِّ، عَنِ الجَارُودِ وَحْدَه. وَرَوَاهُ حَمَيْدٌ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ أَبِيْهِ؛ خَالَفَ حُمَيْدٌ أَبَا العَلاَءِ.

[170] أما الوجه الأول: وهو الذي رواه أبو العلاء يزيد بن عبدالله بن الشخير، عن أخيه مُطَرِّف بن عبد الله بن الشخير، عن أبي مسلم الجذمي، عن الجارود بن معلى العبدي؛ أنه سأل النبي على عن الضوال، فقال على: «ضالة المسلم حرقُ النارِ» لفظ لأحمد.

فهذا رواه بهذا السياق التام؛ أحمد في «المسند» (٥/ ٨٠) عن إسماعيل ابن علية _ ومن طريق ابن علية ؛ أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/ ٢٦٦).

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في كتاب الضوال (٥/ ٣٣٨/ ٥٧٦٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/ ٢٦٣/ ١٦٣٧) من طريق يزيد بن زريع.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/٢٦٣/ ١٦٣٨) عن وهب بن بقية، عن خالد الطحان الواسطى.

وأخرجه الطبراني في «الكبير»(٢/ ٢٦٧)، وفي «الصغير» (٢/ ٩٥/ الروض) من طريق هلال بن حِقَّ .

أربعتهم، عن سعيد الجريري، عن أبي العلاء، عن مطرف، عن أبي مسلم، عن الجارود_رضي الله عنه.

وقد اختلف في هذا الوجه اختلافًا كثيرًا؛ فروي على أضرب متعددة، منها:

(١) أبو العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير، عن أبي مسلم الجذمي، عن الجارود؛ وليس فيه (مطرف).

وهذا أخرجه: النسائي في «الموضع السابق» (رقم ٥٧٦٢)؛ والدارمي في «السنن» في الضالة (٢/ ٣٤٤/ علمية)؛ والبيهقي في «الكبرى» في كتاب اللقطة، باب ما يجوز له أخذه وما لا يجوز (٦/ ١٩٠)؛ والطحاوي في «معاني الآثار» (٤/ ١٣٣)؛ والطبراني في

(الكبير) (٢/ ٢٦٥) من طرق، عن شعبه، عن خالد الحذاء.

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢/ ١٣٩٠)؛ والنسائي في «الموضع السابق» (٥٧٦٤) وابن حبان في «صحيحه» في اللقطة (١١/ ٢٤٨ / ٢٤٨ / الإحسان)؛ والسابق في «الكبرى» في الموضع السابق (٦/ ١٩٠)؛ والطحاوي في «معاني الآثار» والبيهقي في «الكبرى» في «المسند» (٦/ ٢٢٠)، و(٣/ ١٠٩)، وفي «المفاريد» (ص (١٣٣/)؛ وأبو يعلى في «المسند» (٦/ ٢٢٠)، و(٣/ ١٠٤١)، وفي «المفاريد» (ص ٢٥/ رقم: ٥١)؛ وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/ ١٦٤١/ ١٦٤١)؛ والطبراني في «الكبير» (١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٧)، وفي «مسند الشاميين» (٤/ ٢٥/ ٢٠٠٨)؛ وابن نقطة في «تكملة الإكمال» (٢/ ٢١٥)؛ جميعهم من طرق عن قتادة، عن أبي العلاء، به.

وعلقه الترمذي في «السنن» في الأشربة (٤/ ٣٠٠) عن قتادة.

وأخرجه النسائي في «الموضع السابق» (٥٧٦٥)؛ والطحاوي في «المعاني» (٤/ ١٩٠)؛ والطبراني في «الكبير» (١٣٣/٤)؛ والبيهقي في «الكبير» (٢/ ٢٦٢)؛ وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/ ٢٦٤/ ١٦٣٩)؛ وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ١٥٤)؛ من طرق عن أيوب.

ثلاثتهم (خالد، وقتادة، وأيوب) عن أبي العلاء، عن أبي مسلم، عن الجارود، لم يذكروا مطرفًا.

(٢) أبو العلاء، عن مطرف، عن الجارود؛ ليس فيه أبو مسلم الجذمي.

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف»(۱۰/ ۱۳۱/۳۰)_ومن طريقه: البيهقي في «الكبرى» (٦/ ١٩١)؛ والطبراني في «الكبير» (٢/ ٢٦٤)_.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٥٧٦١) من طريق أبي أسامة. كلاهما عن سفيان، عن خالد الحذاء، عن أبي العلاء، به.

(٣) خالد الحذاء، عن مطرف بن عبد الله بن الشخير، عن أبي مسلم، عن الجارود؛ وليس فيه (أبو العلاء).

وهذا أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/ ٢٦٥)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»

(٢/ ٢٠٤) من طريق خالد بن عبد الله، عن خالد الحذاء، به.

(٤) أيوب، عن أبي مسلم، عن الجارود؛ ليس فيه (أبو العلاء، ولا مطرف).

أخرجه النسائي في «الكبرى» (٥٧٦٦) عن أحمد بن عمرو، عن ابن وهب، عن جرير بن حازم، عن أيوب، به.

(ف) خالد الحذاء، عن أبي العلاء، عن الجارود؛ ليس فيه (مطرف، ولا أبو مسلم).

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/ ٢٦٥) من طريق عمرو بن مرزوق، عن شعبة، عن خالد الحذاء، به.

وأما الوجه الثاني: والذي رواه حميد، عن الحسن، عن مطرف، عن أبيه؛ وخالف فيه حميد أبا العلاء..

فهذا أخرجه أحمد في «المسند»(٤/ ٢٥) _ ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٩/ ٤٥٤/٤٧٣)_..

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في كتاب الضوال (٥/ ٣٣٧/ ٥٧٥٨) عن عبيد الله ابن سعيد.

وأخرجه ابن ماجه في «سننه» في كتاب اللقطة، باب ضالة الإبل والبقر والغنم (٢/ ٢٥٠٢/ ٢٠٠٢) عن محمد بن المثنى.

وأخرجه ابن حبان في اصحيحه» كتاب اللقطة، باب ذكر البيان بأن قوله ﷺ: «ضالة المسلم»، أراد به بعض الضال، لا الكل (١١/ ٢٤٩ / ٤٨٨٨/ الإحسان) من طريق مسدد.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات»(٧/ ٣٤)، والطحاوي في «المعاني» (٤/ ١٣٣) من طريق عفان بن مسلم.

وأخرجه البيهقي (٦/ ١٩١) من طريق القاسم بن سلام.

الستة، عن يحيى بن سعيد القطان.

وأخرجه الضياء في «المختارة»(٩/ ٤٧٣/ ٥٥٥) من طريق حماد بن سلمة، وعلقه

عن حماد؛ ابن حزم في «المحلي» (٨/ ٢٦١).

كلاهما (القطان، وحماد) عن حميد الطويل، عن الحسن، عن مطرف، عن أبيه.

وتوبع الحسن البصري؛ تابعه قتادة بن دعامة السدوسي، وهذا أخرجه: الطبراني في «الأوسط» (٢/١٥٢/٢) _ وعنه: أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٣٣)، وفي «معرفة الصحابة» (٣/ ١٦٤٨)؛ ومن طريقه: الضياء في «المختارة» (٩/ ٤٧٤/ ٤٥٦) _ من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة، عن قتادة، عن مطرف، عن أبيه.

قال الطبراني: لا يروي هذا عن شعبة؛ إلا ابن مهدي.

الترجيح في الخلاف:

كما هو بين من سرد هذه الطرق؛ فالخلاف بين أبي العلاء يزيد بن الشخير، وبين الحسن البصري، وقتادة. والثلاثة ثقات، كما سبق ترجمتهم.

وعندئذ؛ يمكن القول بأن مطرفًا يمكن أن يكون روى مرة الحديث عن أبيه _ كما رواه الحسن وقتادة _؛ ومرة رواه عن أبي مسلم، أو عن الجارود. ورواه على كل حالة عنه جمع من الثقات، مما يقوي أن يكون الجميع محفوظًا عنه، ولعل ابن المديني لم يقدم أحد الوجهين على الآخر لهذا السبب، وهو احتماله صحة الوجهين، والله أعلم.

وأما الخلاف الجزئي في الوجه الأول؛ فكذلك رواته كلهم من كبار الثقات، فيقال: إن أبا العلاء كان. قد روى هذا الحديث عن أخيه مطرف، وعن أبي مسلم، فمرة يرويه بواسطة مطرف من باب (المزيد في متصل الأسانيد)، ومرة يختصره فيرويه عن أبي مسلم مباشرة، وكلاهما صحيحان، هذا والجمع بين الروايات _ في مثل هذه الحالة _ أولى من توهيم كثير من أكابر الثقات، والله تعالى أعلم. وانظر: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للشيخ الألباني _ رحمه الله _ (٢/ ١٨٥/ رقم ٢٢٠)؛ وهامش «مسند الطيالسي».

[١٦١] قَالَ عَلِيٌّ: ثَابِتٌ، عَنِ الجَارُودِ، فَقَالَ: لَمْ يَلْقَ الجَارُودَ.

[171] علقه عن ابن المديني: الصلاح العلائي في «جامع التحصيل» (ص ١٥٢/ رقم ٧٦)، وعنه أبو زرعة ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص ٤٣/ نوارة).

قال العلاثي: «ثابت، عن الجارود_وهو: ابن المعلى_، قال ابن المديني: لم يلق الجارود. كذا وجدته بخط الحافظ الضياء، وقد بيض بعد ثابت؛ فلا أدري هوالبناني، أم غيره؟».

قلت: لقد بينت في قسم الدراسة أن الضياء المقدسي كان يروي هذا الكتاب من كتب ابن المديني، كما ذكر في «ثبته» المطبوع، وعنه نقله العلائي.

لكن العلائي، وتبعه ابن العراقي _ رضي الله عنهما _ قد ميزا الجارود بأنه: ابن المعلى. وليس بسديد؛ بل هو_والله أعلم_: الجارود ابن أبي سبرة.

وأما ثابت؛ فهو إن شاء الله تعالى البناني، وقد جاء التصريح باسميهما مميزًا، عند أبي يعلى في «مسنده الكبير»، وأخرجه من طريقه: الضياء في «المختارة» (٣٤١)، والله تعالى أعلم.

[١٦٢] قَالَ عَلِيٍّ: يَعِيْشُ، الَّذِي رَوَى عَنْهُ الحَارِثُ بْنُ مُرَّةً؛ مَجْهُوْلٌ، لَمْ يَرُو عَنْهُ غَيْرُ الحَارِثِ.

[177] أسنده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٩/ ١٣٣٨) عن ابن البراء، عن ابن المديني.

وقال الذهبي في «ميزانه» (٧/ ٢٨٧): «مجهول»؛ فتعقبه الحافظ في «اللسان» (٦/ ٣١٤) قائلاً: «وعادة المؤلف؛ إذا قال: «مجهول»، ولم يعزه لأحد؛ أن يكون ذلك قول أبي حاتم. وهذا ليس كذلك؛ فإن الذي في «كتاب ابن أبي حاتم»: محمد بن أحمد بن البراء، قال: قال علي بن المديني: «يعيش، الذي روى عنه الحارث: مجهول».

قلت: قد سبق ابن الجوزي ـ رحمه الله تعالى ـ إلى هذا الوهم في «الضعفاء والمتروكين» (٣/ ٢١٧ / ٣٨٣٤)، فعزا قول ابن المديني إلى أبي حاتم الرازي؛ فيحتمل أن يكون الحافظ الذهبي ـ عليه رحمة الله ـ قد نقل هذه الترجمة من «الضعفاء» لابن الجوزي. والله أعلم.

[١٦٣] قَالَ عَلِيٍّ: عَبْدُ المَلِكِ بْنُ قَتَادَةً؛ رَوَى عَنْهُ أَنْسُ بْنُ سِيْرِيْنَ، لَمْ يَرْوِ عَنْهُ أَنْسُ بْنُ سِيْرِيْنَ، لَمْ يَرْوِ عَنْهُ أَنْسٍ.

[178] علقه عن ابن المديني: المزي في «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٧٩)، والذهبي في «الميزان» (٦/ ٤٠٦).

وهو: عبد الملك بن قتادة بن ملحان القيسي، ويقال: (قدامة)، بدل (قتادة)، ويقال: عبد الملك بن المنهال، ويقال: ابن أبي المنهال.

روى عن: أبيه، مرفوعًا في صوم الأيام البيض.

وروى عنه: أنس بن سيرين .

قال ابن المديني: لم يرو عنه غير أنس. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: هو عبد الملك بن المنهال بن ملحان قال: وليس في الصحابة من يسمى المنهال غيره. قال البخاري: «عداده في البصريين». قال أبو الوليد الطيالسي: وهم شعبة في قوله: (ابن المنهال)، يعني: أن الصواب: (ابن ملحان). وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول».

وانظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ١٣٩٤/٤٢٩)؛ و«الجرح والتعديل» (٥/ ٣٦٢/ ١٣٩٤)؛ و«التقريب» (٤٢٠٣)؛ و«الإصابة»(٦/ ٣٨٠).

[172] قَالَ عَلِيٌّ: حَدِيْثُ سَلْمَانَ، فِي (الغُسْلِ يَوْمَ الجُمُعَةِ).

رَوَاه اِبْنُ أَبِي ذِنْبٍ، عَنْ سَعِيْدٍ المَقْبُرِيِّ: أَخْبِرَنِي أَبِي، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابنِ وَدِيْعَةَ، عَنْ سَلْمَانَ.

وَقَدْ خَالَفَ ابْنَ أَبِي ذِنْبِ ابْنُ عَجْلانَ؛ فَرَوَاهُ عَن سَعِيْدٍ المَقُبِرِّي، عَنْ أَبِيْه، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ وَدِيْعَةَ، عَنْ أَبِيْ ذَرِّ.

وَالحَدِیْثُ عِنْدِی: حَدِیْثُ سَلْمَانَ؛ لأَنَّهُ رَوَاهُ عَنِ ابْنِ أَبِیْ مَعْشَرِ (١١)، عَنْ سَعِیْدِ المُقبُرِیِّ، عَنْ ابْنِ وَدِیْعَةَ، عَنْ سَلْمَان. وَلَمْ یَقُلْ: عَنْ أَبِیْه، وَتَابَعَ ابْنَ أَبِیْ فِیْدِ المُقبُرِیِّ، عَنْ ابْنِ وَدِیْعَةَ، عَنْ سَلْمَان. وَلَمْ یَقُلْ: عَنْ أَبِیْه، وَتَابَعَ ابْنَ أَبِیْ فِیْدِ المُقبَرِیِّ،

ورَوَاهُ مَنْصُورٌ، وَمُغيرةُ، عَنْ إِبْرَاهِيْمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنِ القَرْثَعِ، عَنْ سَلْمَانَ.

[17٤] أما الوجه الأول، والذي رواه ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري: أخبرني أبي، عن عبدالله بن وديعة، عن سلمان.

فأخرجه البخاري في "صحيحه" في كتاب الجمعة، باب الدهن للجمعة (٢/ ٢٥٠) عن آدم. ومن (٢/ ٣٧٠) عن آدم. ومن طريق آدم؛ الرافعي في "التدوين" (١/ ١٥٦) عن آدم. ومن طريق آدم؛ أخرجه ابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٢٨٥).

وأخرجه البخاري أيضًا في الجمعة، باب لا يفرق بين اثنين يوم الجمعة (٢/ ٣٩٢/ ٩١٠) عن عبدان. والبيهقي في «الكبرى» في كتاب الجمعة، باب لا يفرق بين اثنين إذا لم يكن بينهما فرجة إلا بإذنهما (٣/ ٢٣٢) من طريق حبان بن موسى؛ كلاهما عن

⁽١) هذه العبارة مضطربة، ولم أقف في طرق الحديث على ما يشفي فيها، والمعروف أن الذي تابع ابن أبي ذئب هنا هو الضحاك، لا ابن أبي معشر، كما ذكر الدارقطني وغيره، والله أعلم بالصواب.

ابن المبارك.

أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٤٣٨) عن حجاج بن محمد.

وأخرجه كذلك (٥/ ٤٤٠) عن أبي النضر. ومن طريق أبي النضر؛ أخرجه البيهقي في «الكبرى» في الجمعة، باب السنة في التنظيف يوم الجمعة . . . (٣٤٢/٣)، وفي «فضائل الأوقات» (ص ٤٨٦/ رقم ٢٦٧).

وأخرجه الدارمي في «سننه» باب في فضل الجمعة والغسل والطيب فيها (٢/ ٩٦٥/ ١٥٨٢/ أسد) عن أبي علي الحنفي عبيدالله بن عبدالمجيد.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٦/ ٢٥٠٣/٤٧١)، والبيهقي في «الكبرى» (٣٤٢/٣) كلاهما من طريق عثمان بن عمرو.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف^(۱)» (١/ ٤٧٨) _ ومن طريقه؛ الطبراني في «الكبير» (٦/ ٢٧١) _ عن شبابة بن سوار. ومن طريق شبابة؛ أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٣/ ٣٤٢).

هؤلاء السبعة، عن ابن أبي ذئب _ وهو في «موطئه» كما يقول ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢/ ٥٠) ـ، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن ابن وديعة: حدثنا سلمان الفارسي، قال: قال رسول الله ﷺ: «من اغتسل يوم الجمعة، وتطهر بما استطاع من طهرٍ، ثم ادّهن، أو مس من طيبٍ، ثم راح؛ فلم يفرق بين اثنين، فصلى ما كتب له، ثم إذا خرج الإمام أنصت؛ غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى»، وهذا لفظ البخاري.

قال البيهقي: (وهو بهذا الإسناد؛ رواه جماعة عن ابن أبي ذئب، لم يذكر أبا سعيد بعضهم في إسناده. وقد قيل: عنه، عن أبي ذر، وقيل: غير ذلك؛ والذين أقاموا إسناده ثقات حفاظ، والله أعلم».

⁽¹⁾ قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢ / ٤٩ ـ ٥٠): «ذكره ابن أبي شيبة، عن شبابه، عن ابن أبي ذئب، في «المصنف». . . » كذا قال يرحمه الله، ولعله لم يكن في نسخته من «المصنف». والله أعلم.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في «المسند» (١/ ٢٨٢/ ٤٧٩). لكن وقع عنده: (عبيد الله بن عدي بن الخيار) بدلاً من (عبد الله بن وديعة). قال ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٢٠٢/ ٥٨٠): «قلت لأبي: فإن يونس بن حبيب حدثنا عن أبي داود، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن سلمان، عن النبي عليه؟ قال: أخطأ أبو داود؛ حدثنا أدم العسقلاني، وغير واحد، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد، عن أبيه، عن عبيد الله بن وديعة، عن سلمان، عن النبي عليه».

وتابعه الحافظ فقال في «هدي الساري» (ص ٣٧١): «وهذه رواية شاذة؛ لأن الجماعة خالفوه، ولأن الحديث محفوظ لعبدالله بن وديعة؛ لا لعبيدالله بن عدي».

قلت: وقد رواه البزار في «البحر الزخار» (٦/ ٤٧٢/٤) عن عمرو بن علي، عن الطيالسي، على الصواب، موافقًا للجماعة. وعليه؛ فيبعد تعصيب الجناية بأبي داود، وإنما ينظر في أركان هذا الخلاف عليه، هما يونس بن حبيب راوي المسند، وعمرو بن علي الفلاس. وكلاهما ثقة كبير القدر، ولكن الفلاس أتقن وأشهر وأمتن حفظًا؛ فيقدم قوله؛ لا سيما وأن «المسند» الذي يرويه يونس عن أبي داود، إنما هو مجالس مفرقة سمعها يونس من أبي داود (١). والله أعلم.

وقد توبع ابن أبي ذئب؛ تابعه الضحاك بن عثمان.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ٢٧١) من طريق عبدالعزيز بن أبي حازم، عن الضحاك بن عثمان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة، عن سلمان، عن النبي علية.

وتوبع أيضًا عبد الله بن وديعة ؛ تابعه القرثع، عن سلمان.

أخرجه النسائي في «الكبرى» في الجمعة، باب فضل يوم الجمعة (٢/ ١٦٧ /٢٦١)، وفي «المجتبى» (٥/ ٦٢) عن إسحاق بن إبراهيم.

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» في الجمعة، باب ذكر العلة التي أحسب لها

⁽١) انظر: «السير» للذهبي (٢٨٢/٩).

سميت الجمعة جمعة (٣/ ١١٨ / ١٧٣٢)، وأحمد بن محمد بن الحسن البلخي أبو بكر الذهبي في «أماليه» ـ كما في «التدوين» للرافعي (٢/ ٢٣١) ـ عن يوسف بن موسى.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في كتاب الجمعة (١/ ٤١٢) العلمية) من طريق أبي الربيع الزهراني، ويحيى بن المغيرة. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، واحتج الشيخان بجميع رواته، غير قرثع. سمعت أبا علي القارئ، يقول: أردت أن أجمع مسانيد قرثع الضبي، فإنه من زهاد التابعين؛ فلم يسند تمام العشرة.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٦/ ٢٣٧) من طريق عثمان بن أبي شيبة .

الخمسة، عن جرير، عن منصور، عن أبي معشر زياد بن كليب، عن إبراهيم، عن علقمة، عن القرثع، عن سلمان، عن النبي علية.

وأخرجه النسائي في الموضع السابق (١٦٧٧)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ١٦٧) من طريق أبي عوانة.

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٤/ ٤٧) من طريق ابن فضيل.

كلاهما عن أبي المغيرة، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن علقمة، عن القرثع، عن سلمان، عن النبي على به المعان، عن النبي الله به المعان، عن القرئع، عن القرئع،

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٦٠٣/٢٠٨/١): «سألت أبي عن حديث؛ رواه محمد بن عيسى بن الطباع، عن جرير، عن منصور، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن علقمة، عن القرثع، عن سلمان، عن النبي عليه: «تدري ما يوم الجمعة . . » فذكر الحديث . . . قال: «ما من مسلم يتطهر».

فقال أبي: رواه جرير بالري، عن مغيرة ويشبه أن يكون حدث بالعراق من حفظه هكذا، والحديث معروف من حديث مغيرة.

قلت: فأيهما أشبه؟ قال: المغيرة».

وقد ساق الخطيب في «الموضح» (١٦٧/١ ـ ١٦٨) الاختلاف في إسناد هذا الطريق، فأحسن وأجاد، ولا حاجة للتطويل بنقله.

وأما الوجه الثاني، وهو ما رواه ابن عجلان؛ فرواه عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة، عن أبي ذر.

فهذا أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ١٧٧).

وأخرجه ابن ماجه في «سننه» في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة (١/ ٣٤٩/ ٣٤٩) عن سهل بن أبي سهل، وحوثرة بن محمد.

وأخرجه ابن خزيمة في الصحيحه في كتاب الجمعة، باب فضيلة الادهان يوم الجمعة، والتجميع بين الادهان وبين التطيب يوم الجمعة (١٣١/ ١٣١/)، وكذا في باب النهي عن التفريق بين الناس في الجمعة وفضيلة اجتناب ذلك (٣/ ١٥٧/ ١٨١٢) عن محمد بن بشار.

قال ابن خزيمة: قال لنا بندار: أحفظ من فيه: (وعن أبيه). وهذا عندي وهم والصحيح: (عن سعيد، عن أبيه). وقال أيضًا: لا أعلم أحدًا تابع بندارًا في هذا، والجواد قد [يعثر](١) في بعض الأوقات.

وأخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» _ كما في «مصباح الزجاجة» للبوصيري (١/ ١٣١) _، ومن طريقه ؛ الحاكم في «المستدرك» في كتاب الجمعة، باب الأمر بحضور الذكر والدنو من الإمام (١/ ٥٨٥/ ١١) وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

وأخرجه ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (١٩٣/٤/ ترجمة ١٠٣٧) من طريق يعقوب الدورقي.

وأخرجه كذلك (٥/ ١١٤/ ١٢٦٤) من طريق عمرو بن على.

السبعة، عن يحيى بن سعيد القطان. وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١/ ٣٦٧ /٣٦٧) عن سفيان بن عيينة.

⁽١) في مطبوعة ابن خزيمة: (يفتر)، من الفتور، ولعل الصواب ما أثبته لموافقته السياق، ويكون ما في الأصل تصحيف. والله أعلم.

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» في الجمعة، باب فضيلة الادهان . . . (٣/ ١٣١/ ١٧٦٣) من طريق الليث بن سعد.

وأخرجه ابن حبان في «الإحسان» في كتاب الصلاة، باب ذكر مغفرة الله ـ جل وعلا _ لمن أتى الخطبة بشرائطها إلى الجمعة التي تليها (٧/ ١٤/ ٢٧٧٦) من طريق عثمان بن عمر.

الأربعة (القطان، وابن عيينة، والليث، وعثمان) عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

النظر في هذا الخلاف:

أما الوجه الأول؛ فرواه عن المقبري:

[۱] محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب. وهو ثقة فقيه فاضل ورع، قوال بالحق، في حديثه عن الزهري شيء، وهو من أثبت الناس في المقبري. وانظر: الفقرة (١٣٣).

[۲] الضحاك بن عثمان. صدوق يهم. وانظر: «تهذيب التهذيب» (۴/ ۳۹۲)؛ و«التقريب» (۲۹۷۲).

وأما الوجه الثاني؛ فرواه عن المقبري:

[١] محمد بن عجلان. صدوق، عالم، إلا أنه اختلط عليه أحاديث المقبري عن أبي هريرة.

وبأدنى نظر؛ يتبين سداد ترجيح ابن المديني للوجه الأول الذي يرويه ابن أبي ذئب، ويجعله من مسند سلمان، فابن أبي ذئب من أثبت الناس في المقبري وبخلاف ابن عجلان؛ فإنه من أضعف الناس فيه؛ ثم إن ابن أبي ذئب فوق ما سبق، قد توبع متابعتين، واحدة على المقبري، والأخرى على سلمان؛ فتبين بأولاهما تمام التوثق من صحة حديثه ورجحانه، ومن الثانية أن للحديث أصلاً عن سلمان، والله تعالى أعلم.

وقد وافق ابن المديني على هذا الترجيح أئمة النقاد، منهم:

أبو الحسن الدارقطني؛ فقد ذكر الخلاف هذا في موضعين من «علله»: توقف في

الأول منهما (٦/ ٢٤٦/ ١٠٠٨)، ولم يرجع شيئًا فيه؛ بل قال: (والله أعلم بالصواب)؛ وأما الثاني (١٠٤/ ٣٤٠ ـ ٢٠٤٥) فقد قال فيه: (والحديث عندي حديث ابن أبي ذئب والضحاك بن عثمان؛ لأن للحديث أصلاً محفوظًا عن سلمان، يرويه أهل الكوفة».

وهذا الحديث _ مع ذلك _ مما انتقده الدارقطني على البخاري، كما في «التتبع» له (ص ٢٠٦/ رقم ٧٥). بسبب الخلاف على المقبري، ويظهر أن ذلك كان من الدارقطني قبل أن يظهر له وجه الترجيح بين هذه الطرق، كما هو موقفه في «العلل» في الموضع الأول.

وعلى كلّ؛ فإن الحافظ قد أجاب على انتقاد الدارقطني، في «هدي الساري»، فقال: (ص ٣٧١): «... وأما ابن عجلان؛ فلا يقارب ابن أبي ذئب في الحفظ. ولا تعلل رواية ابن أبي ذئب مع إتقانه في الحفظ برواية ابن عجلان مع سوء حفظه ولو كان ابن عجلان حافظًا، لأمكن أن يكون ابن وديعة سمعه من سلمان، ومن أبي ذرّ، فحدث به مرة عن هذا، ومرة عن هذا. وقد اختار ابن خزيمة في «صحيحه» هذا الجمع فحدث به مرة عن هذا، ولك عرف أن الرواية التي صححها البخاري أتقن الروايات، والله أعلم»، ومثله في «الفتح» (٢/ ٣٧١)؛ ومعلوم أن الرواية التي في البخاري هي رواية ابن أبي ذئب. والله تعالى أعلى وأعلم.

[١٦٥] قَالَ عَلِيٌّ: حَدِيْثُ سَلْمَانَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ سَبَيْتُهُ، أَوْلَعَنْتُهُ».

رَوَاهُ زَائِدَةً، عَنْ عُمَرَ بْنِ قَيْسٍ الماصِرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِيْ قَرةً، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ سَلْمَانَ؛ فَأَفْسَدَهُ.

وَكَانَ عَمْرُو بْنُ أَبِيْ قُرةً، عَنْ سَلْمَانَ أَجْوَدَ.

[170] أما الوجه الأول: وهو الذي رواه زائدة، عن عمرو بن قيس الماصر، عن عمرو بن أبي قرة، عن رجل، عن سلمان؛ فلم أقف عليه كما ذكره ابن المديني.

ولعل المُراد بما ذكره ابن المديني؛ هو ما أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٤٣٧) عن معاوية بن عمرو.

وأخرجه أبو داود في اسننه في كتاب السنة ، باب في النهي عن سب أصحاب النبي على الله في النهي عن سب أصحاب النبي على (٤/ ٢٥٩ /٢١٥) والطبراني في «الكبير» (٦/ ٢٥٩) ومن طريقه ؛ المزي في التهذيب الكمال (٢١/ ٤٨٦) من طريق أحمد بن يونس.

كلاهما (معاوية، وأحمد بن يونس) عن زائدة بن قدامة الثقفي: حدثنا عمر بن قيس الماصر، عن عمرو بن أبي قرة، قال: كان حذيفة بالمدائن، فكان يذكر أشياء قالها رسول الله على لأناس من أصحابه في الغضب، فينطلق ناس ممن سمع ذلك من حذيفة، فيأتون سلمان، فيذكرون له قول حذيفة، فيقول سلمان: حذيفة أعلم بما يقول، فيرجعون إلى حذيفة، فيقولون له: قد ذكرنا قولك لسلمان، فما صدقك ولا كذبك!! فأتى حذيفة سلمان، وهو في مَبْقَلَة _ فقال: يا سلمان! ما يمنعك أن تصدقني بما سمعت من رسول الله على فقال سلمان: إن رسول الله على كان يغضب، فيقول في الغضب لناس من أصحابه، ويرضى فيقول في الغضب لناس من أصحابه، ورجالاً بغض رجالي، وحتى توقع اختلافًا وفرقة، ولقد علمت أن رسول الله على خطب، ورجالاً بغض رجالي، وحتى توقع اختلافًا وفرقة، ولقد علمت أن رسول الله على خطب، فقال: قايما رجل من أمتي سببته سبة، أو لعنته لعنة في غضبي؛ فإنما أنا من ولد آدم، أغضب كما يغضبون، وإنما بعثني رحمة للعالمين، فأجعلها عليهم صلاة يوم القيامة والله لتنتهين أو لأكتبن إلى عمر!! هذا لفظ أبى داود.

مخلد.

وأما الوجه الثاني، الذي ذكره ابن المديني بقوله: (عمرو بن أبي قرة، عن سلمان)؛ فهذا أخرجه: البخاري في «الأدب المفرد» (ص ٨٨/ رقم ٢٣٤) عن إسحاق بن

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٧١) ـ ومن طريقه: الطبراني في «الكبير» (٦/ ٢٦٠)_.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٢٥٣٢/٤٩٦) عن إبراهيم ابن سعيد. وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٦/ ٢٦٠) من طريق أبي كريب.

أربعتهم، عن مسعر، عن عمرو بن قيس الماصر، عن عمرو بن أبي قرة، عن سلمان ـ رضي الله عنه ـ قال رسول الله على: ﴿إنما أنا بشر؛ أغضب كما تغضبون، فأيما عبد سببته سبة، أو لعنته لعنة، أو دعوت عليه في غير كنهه؛ فأجعلها له صلاة ورحمة».

ومراد ابن المديني بقوله في الوجه الأول: (فأفسده)؛ يعني أن زائدة لما رواه عن عمر بن قيس الماصر، زاد فيه راويًا مجهولاً؛ فأفسد الحديث بذلك، إذ يصير الحديث منقطعًا، والمنقطع من أصناف الضعيف.

[177] قَالَ عَلِيٌّ، عَنْ عُبَيِّدِ اللهُ بْنِ زَحَرٍ (١): مُنكَرُ الحَدِيْثِ.

[177] أسنده عن ابن البراء، عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ١٤٩٩/٣١٥)، وعلقه عن ابن البراء به: المزي في «التهذيب» (١٤/ ٣١)، وعلقه عن ابن المديني: ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٢/ ١٦٢/ ٢٣٧)، والذهبي في «الميزان» (٥/ ٩).

وهو: عبيد الله بن زحر الضمري، مولاهم الإفريقي.

روى عن: علي بن يزيد الألهاني (نسخة)، وخالد بن أبي عمران، وحبان بن أبي جبلة، وأرسل عن أبي أمامة وأبي العالية.

روى عنه: يحيى بن سعيد الأنصاري، ويحيى بن أيوب المصري، وبكر بن مضر.

قال حرب بن إسماعيل: سألت أحمد عنه، فضعفه. وقال ابن أبي خيثمة وغيره، عن ابن معين: كل حديثه عندي عن ابن معين: كل حديثه عندي ضعيف. وقال أحمد بن صالح: ثقة. وقال أبو زرعة: لا بأس به، صدوق. وقال ضعيف. وقال أحمد بن صالح: ثقة. وقال أبو زرعة: لا بأس به، صدوق. وقال الحاكم: لين الحديث. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن عدي: ويقع في أحاديثه ما لا يتابع عليه. وقال الخطيب: كان رجلاً صالحًا، وفي حديثه لين. ونقل الترمذي في «العلل» عن البخاري: أنه وثقة. وقال البخاري في «التاريخ»: مقارب الحديث. وقال الحربي: غيره أوثق منه. وقال أبو مسهر: هو صاحب كل معضلة، وإن ذلك بين على حديثه. وقال العجلي: يكتب حديث. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، فإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات، وإذا اجتمع في إسناد خبر: عبيد الله بن زحر، وعلى بن يزيد، والقاسم أبو عبد الرحمن؛ لم يكن متن إسناد خبر؛ إلا مما عملته أيديهم. قال ابن حجر: وليس في الثلاثة من اتهم؛ إلا علي بن يزيد، وأما الآخران؛ فهما في الأصل صدوقان، وإن كانا يخطئان. ولم يخرج البخاري

 ⁽١) في الأصل: (عبيد بن زحر)، والصواب ما أثبته، كما في مصادر ترجمته. و(زحر): أوله زاي، وبعدها حاء مهملة مفتوحة، كما في الإكمال الابن ماكولا (٤/ ١٧٨).

من رواية ابن زحر، عن علي ابن يزيد شيئًا. وقال في «التقريب»: صدوق يخطئ. وانظر: «تاريخ ابن معين برواية الدوري»(٣/ ٢٢٠٩/٤٤٩)؛ و «التاريخ الكبير» (٥/ ١٢٢٣/٣٨٢)؛ و «على الترمذي بترتيب القاضي» (ص ١٩٠/ رقم ٣٣٥)؛ و «الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث» (ص ١٧٨/ رقم ٤٧٥).

[١٦٧] قَالَ عَلِيٌّ: عَنْ سَعِيْدِ بْنِ مَسْعُوْدٍ جَرْوَل، عَنْ سَلْمَانَ.

[177] هذا النص مضطرب، لا يستقيم، ولم أهتد بعد _ مع طول التدبر والمراجعة _ إلى الصواب فيه. ولكنني أذكر بعض ما وقفت عليه أثناء المراجعة والبحث فيه، مما قد يفيد في الوصول إلى الصواب، إذا انضم إليه غيره من المرجحات والدلائل بعد ذلك، ولعله يكون قريبًا _ إن شاء الله.

فأما سعيد بن مسعود: فإن كان هو أبا عثمان المروزي العامري؛ فهو ثقة، ترجمه الخليلي في «الإرشاد» (٣/ ٨٩٧)، والذهبي في «السير» (١٢/ ٥٠٧)، وذكرا أنه مات سنة إحدى وسبعين ومائتين، وأضاف الذهبي: أنه كان من أبناء التسعين. فيكون مولده على التقريب سنة إحدى وثمانين ومائة، وهذا يعني أنه أصغر من ابن المديني بعشرين عامًا!!.

وأما جرول: فقد ذكر الذهبي في «الميزان»(١١٦/٢)، وكذا في «المغني» (١٢٩/١)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٥٠)، وابن حجر في «اللسان» (٢/ ١٠١). في ترجمة جرول بن جنفل: أن ابن المديني قال فيه: له مناكير. والله أعلم بحقيقة الحال.

[١٦٨] قَالَ عَلِيٍّ: أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرحْمَنِ بْنِ زَيدٍ الفَائِشِي^(١)، وَلاَ أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْهُ غَبْرُ أَبِي إِسْحَاقَ، [وَهُوَ: مَجْهُوْلٌ](٢).

[١٦٨] وافق ابن المديني على تفرد أبي إسحاق بالرواية عن الفائشي: مسلم في «المنفردات والوحدان» (ص ١٣٤/ رقم ٣٥٠)، وكذا أبو حاتم فيما نقله ابنه في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٣٢/ ١٠٤)، وتبعهم من جاء بعدهم.

إلا أن الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (١/ ٢٥٠) قد زاد في الرواة عنه: إبراهيم بن سويد النخعي، فالله أعلم.

وقد نقل عنه قوله: «مجهول»: الذهبي في «الميزان» (٤/ ٢٨٥)، وابن حجر في «اللسان» (٣/ ٤١٦)، وفي «تعجيل المنفعة» (١/ ٢٥٠)

وهو: عبد الرحمن بن زيد، _ ويقال: يزيد _ الفائشي _ بفاء، ثم شين معجمة _ أبو بكر الهمداني الكوفي.

روى عن: عليٌّ، وحذيفة بن اليمان ــرضي الله عنهم.

وروى عنه: أبو إسحاق الهمداني، وإبراهيم بن سويد.

قال ابن المديني: مجهول. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: قتل بالجماجم. وانظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٨٣/ ٩١٩).

⁽¹⁾ في الأصل: (العايشي)، والصواب ما أثبته، كما في مصادر ترجمته، وقد فرق بين (العائشي)، و(الفائشي) أبو عبد الله الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٢٢٢). والفائشي: نسبة إلى فائش، قال السمعاني في «الانساب»(٣٤٣/٤): «وظني أنه بطن من همدان»، قلت: قد جزم الحاكم وغيره. بما ظنه السمعاني، والله أعلم.

 ⁽٢) ليست في الأصل، وأثبتها من «الميزان»، و«اللسان»، و«التعجيل»، لمناسبتها للسياق، والله أعلم.

[١٦٩] قَالَ عَلَيٌّ: حُرِيْثُ بْنُ أَبِيْ حُرَيْثٍ، سَأَلَ عَبْدَ اللهِ بِنَ عُمَرَ، وَعَنْهُ [ل المَّارُأُ أَنُونُسُ بْنُ مَيْسَرَةً بْنِ حَلْبَسِ، وَلاَ أَحْفَظُ عَنْهُ فَيْرِ هَذَا.

[179] هو: حريث بن أبي حريث. يروي عن ابن عمر رضي الله عنهما. روى عنه: يونس بن ميسرة بن حلبس.

قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٧٠/ ٢٤٩): «لا يتابع على حديثه، منقطع». وأدخله كتابه «الضعفاء» (ص ٣٦/ رقم ٨٩). وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٦٣/ ١٧٦): «سمعت أبي، وقيل له: إن البخاري أدخله في «الضعفاء»! فقال: يحول من هناك؛ يكتب حديثه، ولا يحتج به». وقال الساجي: «لا يتابع في حديثه»، وذكره ابن الجارود في «الضعفاء». وأدخله ابن حبان في «الثقات» (٤/ ١٧٤/ ٢٣٦٠).

وقال الذهبي في «الميزان» (٢١٧/٢): «غمزه الأوزاعي». فتعقبه الحافظ في «لسانه» (٢/ ١٨٦) فقال: «وقول المصنف: «غمزه الأوزاعي» وهم؛ بل قال البخاري: حريث بن أبي حريث: سمع ابن عمر، وعنه: ابن حلبس، في الصرف، قاله أبو المغيرة، عن الأوزاعي. لا يتابع على حديثه».

قلت: قضية صنيع الحافظ ابن حجر: أن الذهبي فهم من كلام البخاري: أن الأوزاعي هو القائل: «لا يتابع على حديثه»، وليس كذلك، بل القائل البخاري. وهذا التعقب مبني على أن الذهبي اعتمد في (غمز الأوزاعي) على «التاريخ الكبير» للبخاري، وهذا ليس بلازم، نعم؛ هو محتمل. لكن الذهبي قد سُبِق إلى حكاية غمز الأوزاعي في حريث، فقد قال ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٦٠/ ٢٥٨/ زايد): «منكر الحديث جدًا عن المشاهير كان الأوزاعي - رحمه الله - شديد الحمل عليه». ونقله عنه ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (١/ ١٩٦/ ٧٩١). والله تعالى أعلم.

وانظر: «ضعفاء» العقيلي (١/ ٢٨٧/ ٣٤٩)؛ و«الكامل» لابن عدي (٢/ ٢٠١)؛ و«الثقسات» لابسن حبسان (٤/ ١٧٤/ ٢٣٦٠)؛ و«المغنسي فسي الضعفساء» للمذهبسي (١/ ١٣٥٤/ ١٥٤). [١٧٠] عِيَاضُ بْنُ مُسَافِعِ، أَظُنْهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُوْ بِكُرَةً. وَلَمْ يَرْوِ عَنْ هَذَا إِلاّ طَلْحَهُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَوْفٍ، وَرَوَى الزُّهْرِئِي، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْهُ.

[۱۷۰] عياض بن مسافع:

روى عن: أبي بكرة. وروى عنه: طلحة بن عبدالله بن عوف.

قال الحسيني في «الإكمال» (ص ٣٢٩/ رقم ٦٨٤): «لا يعرف». فتعقبه الحافظ في «التعجيل» (ص ٣٢٧/ رقم ٨٣٦)، وكذا في «اللسان» (٤/ ٣٩٠) بذكر ابن حبان له في «الثقات» (٥/ ٢٦٦/ ٤٧٧).

وحديثه الذي روي بهذا الإسناد في شأن مسيلمة، عند أحمد في «مسنده» (٥/ ٤٦)، وابن حبان في «صحيحه» (١١٨٨/٢٩/١٥/ الإحسان)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥٨٤/٥/٥٨٤). وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وانظر: اختلاف رواته فيه، عند الدارقطني في «العلل» (٧/ ١٦٥/ ١٢٧٩).

[١٧١] قَالَ عَلِيٍّ: قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيْزِ ـ وَهُوَ: ابْنُ عَبْدِ الصمد ـ : ثَنَا مَالِكُ بْنُ دِيْنَارٍ، عَنِ الحَسَنِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لا يَظْلِمُهُ، وَلا يَخْذُلُهُ».

[1٧١] لم أظفر بهذه الطريق فيما بين يدي من المراجع ، والله المستعان .

[١٧٢] حَدَّثَنَا عَلِيٍّ: ثَنَا عَفَّانُ بِنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بِنُ سَلَمَةَ: أَنَا عَلِيُّ بِنُ رَيُدٍ، عَنِ الحَسَنِ، قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلِيطٍ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ فِي أَزْفَلَةٍ مِن النَّاسِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: (الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لا بَظْلِمُهُ، وَلا يَخْذُلُهُ).

قَالَ عَلِيٌّ: يُقَالُ: اسمُ هَذَا الرَّجُلِ، الَّذِي مَرَّ مِنْ بَنِيْ سَلِيْطٍ (''): عُلاَثَةُ ابْنُ شَجَّارٍ.

[١٧٢] سبق دراسة هذا النص، بحمد الله ومنته، في الفقرة (١٤٧).

(١) في الأصل: (سليم)، وهو تصحيف، يأباه السياق، وترده المصادر، والله أعلم.

[۱۷۳] قَالَ^(۱): حَدَّثَنِيْ رَجُلٌ _ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ : (أَنَّ جِبْرِيلَ _ عَلَيْهِ السَّلاَم، سُلُّطَ عَلَى قَرْيةِ قَوْم لُوْطٍ، فَأَدْخَلَ جَنَاحَهُ فِي أَسْفَلِهَا).

فَكُنْتُ لاَ أَدْرِيْ مَنْ (بِشْرٌ)! وَجَعَلْتُ أُحِبُ أَنْ أَعْرِفَ (بِشْرًا).

فَإِذَا (بِشْرٌ) خَطَأٌ مِنْ عَبْدِ الصَّمَدِ، وَإِذَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ يَرْوِيْه، عَنْ عَطَاءَ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرٍ.

وَهَذَا الْمَعْرُوفُ، رَوَى عَنْهُ النَّاسُ: مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، وَأَبُوْ حُصَيْنٍ، وَرَجَاءُ الأَنْصَارِيُّ، وَكَانَ يُعْرَفُ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرِ الأَزْرَقِ.

[١٧٣] لم أعثر على هذا الخبر بهذا السياق، والله تعالى أعلم.

غير أن عبد الرحمن بن أبي حاتم، قد أخرج في «تفسيره» (٦/ ٢٠٦٠/١٠) نحو هذا السياق، فقال: حدثنا أبي: ثنا أبو سلمه موسى بن إسماعيل: ثنا حماد، عن عطاء بن السائب، عن عبدالرحمن بن بشر الأنصاري: أن رسول الله على قال: إنّا الناس كانوا قد أنذروا قوم لوط، فجاءتهم الملائكة عشية، فمروا بناديهم، فقال قوم لوط بعضهم لبعض: لاتنفروهم، ولم يروا قومًا قط أحسن من الملائكة، فلما دخلوا على لوط، حاز قوم لوط نحو السماطين، فخرج إليهم لوط، فراوده عن ضيفه، فلم يزل به، حتى عرض عليهم بناته، فأبوا، فدخلوا بيته، فقالت الملائكة: إنا رسل ربك، لن يصلوا إليك. قال: رسل ربي؟ قالوا: نعم، قال لوط فالآن إذًا.

وعبد الرحمن بن بشر، هو: أبو بشر عبد الرحمن بن بشر بن مسعود الأزرق الأنصاري. سمع من: أبي مسعود، وأبي سعيد.

وسمع منه: ابن سيرين، ورجاء بن حيوة، وموسى الخطمي.

⁽١) كذا في الأصل، ويظهر أن هناك سقطًا، لعل الصواب: (قال علي: قال عبدالصمد، عن بشر، قال: حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ . . .) والله أعلم بالصواب.

ذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن سعد: كان قليل الحديث. وقال الدارقطني: عبد الرحمن بن بشر بن مسعود الأنصاري، عن النبي على: مرسل؛ إنما يحدث عن أبي سعيد الخدري، ويحدث عنه ابن سيرين. وقال الحافظ في «التقريب»: مقبول.

وانظر: «التاريخ عن ابن معين» (٤/ ٢٦١ / ٢٩٣٦، ٤/ ٤٠٣٠ برواية السدوري)؛ و«التساريسخ الكبيسر» (٥/ ٢٦١ / ٤٨٤)؛ و«الجسرح والتعسديسل» (٥/ ٢٦٤ / ٢٦٨)؛ و «الطبقات الكبرى» (٥/ ٢١٤ / ٢٠١٠)؛ و «الطبقات الكبرى» (٦/ ٢٠٥)؛ و «الثقات» لابن حبان (٥/ ٨٦ / ٣٩٥٢)؛ و «سؤالات البرقاني للدارقطني» (٥/ ٢٠٥)؛ و «التقريب» (٢/ ٢٣٤)؛ و «التقريب» (٢/ ٢٨٢).

[178] قَالَ عَلِيٍّ: قَالَ سُفْيَانُ: أَنَيْتُ الحَرَّةَ، فَصَلِّى إلى جَنْبِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّيْ أَسْالكَ الشَّيَّةِ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّيْ أَسْالكَ مِنْ خَيْرِ مَا تُعْطِي، فَأَعْطِنِي مِنْ خَيْرِ مَا تُعْأَلُ».

وبلَغَنِيْ عَنْ أَبِيْ بِكْرِ بْنِ عَبَّاشٍ، أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ رَجَاءَ بْنِ حَيْوَةً.

[178] _ لم أقف عليه، فيما بين يدي من مراجع الآن، فالله أعلم.

[١٧٥] قَالَ عَلِيٍّ: بَنُو حِرَاشِ (١)ثَلاَثَةٌ: رِبْعِيٌّ، وَرَبِيْعٌ، وَمَسْعُودُ ابْنُ حِرَاشٍ، وَلَمْ يُرُوعَنْ مَسْعُودٍ شَيْءٌ؛ إِلاَّ كَلاَمُهُ بَعْدَ المَوْتِ.

[١٧٥] _ أسند هذا النص عن ابن المديني_بحروفه_: أبو القاسم ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٤٠)، وعلقه عن ابن المديني: المزي في «التهذيب» (٩/ ٥٦)، وعلقه مختصرًا: الذهبي في «السير» (٤/ ٣٦١).

والذي تكلم بعد موته، من أبناء حراش؛ متنازع فيه.

۱_ فذهب سفيان بن عيينة، وتبعه: تلميذه علي بن المديني، وتبعهما: النووي، والذهبي، وأقره ابن حجر: إلى أنه: مسعود بن حراش. وانظر: «غوامض الأسماء المبهمة» لابن بشكوال (١/ ٥٠٥)؛ و«الاستيعاب» لابن عبد البر (٢/ ٤٥٩) البجاوي)؛ و«السير» (٤/ ٣٥٩)؛ و«شرح مسلم» للنووي (١/ ٦٦).

٢- وذهب أبو حاتم الرازي، وابن سعد، وابن حبان، وابن ماكولا، وأبو أحمد العسكري، وأبو نعيم الأصبهاني، إلى أنه: الربيع ابن حراش. وانظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٢٥ / ٢٠٦٢)؛ و«الطبقات الكبرى» (٦/ ١٦٧ / ١٥٠)؛ و«الثقات» (٤/ ٢٢٦/ ٢٦٣)؛ و«الإكمال» لابن ماكولا (٢/ ٢٦٦)؛ و«تصحيفات المحدثين» للعسكري (٢/ ٥٣٣)؛ و«حلية الأولياء» (٤/ ٣٦٧).

٣- وقال ابن حبان، وتبعه: ابن منجويه: إنه ربعي بن حراش. وانظر: «الثقات» لابن حبان (٤/ ٢٤١/ ٢٧٠٩)؛ و «رجال مسلم» لابن منجويه (١/ ٢٤٤/ ٤٤٤). قلت أغلب الظن أن هذا وهم؛ فالناس على أنه أخو ربعي، لا ربعي نفسه! والله أعلم.

٤- وقال ابن الجوزي في «صفة الصفوة» (٣/ ٣٦): «أخو ربعي، ولم يسم لنا».
 قلت: سماه ابن عيينة، وغيره ممن سبق. وراجع طرق القصة: في «الاستيعاب»

⁽١) قال النووي في «شرح مسلم» (١/ ٦٦): «بكسر الحاء المهملة، وبالراء، وآخره شين معجمة، وليس في الصحيحين من اسمه حراش بالمهملة سواه، ومن عداه بالمعجمة».

الموضع السابق؛ و«الحلية» كذلك؛ و«من عاش بعد الموت» لابن أبي الدنيا (٩ وما بعدها).

وربعي _ بكسر الراء المهملة، وسكون الموحدة، وكسر العين المهملة بعدها ياء آخر الحروف _ بن حراش بن عمرو بن عبد الله الغطفاني العبسي أبو مريم الكوفي، أحد كبار التابعين المخضرمين.

سمع من عمر، وعلي، وحذيفة، وغيرهم.

وروى عنه: عبد الملك بن عمير، والشعبي، وأبو مالك الأشجعي، وغيرهم.

قال العجلي: تابعي ثقة من خيار الناس، لم يكذب كذبة قط. وقال ابن سعد: ثقة، وله أحاديث صالحة. وذكره ابن حبان في «ثقاته»، وقال كان من عباد أهل الكوفة. وقال اللالكائي: مجمع على ثقته.

وقد آلى ألا يضحك، حتى يعلم أفي الجنة هو، أو في النار؟ فما ضحك إلا بعد موته، رحمه الله.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٢٧)؛ و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٠٥)؛ و«الكاشف» (١٠٥١).

وأما الربيع بن حراش؛ فمن خيار التابعين، روى عن جماعة من الصحابة، وعنه أخوه ربعي، وحفص بن يزيد، وغيره.

وانظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٦/ ٢٢٠)؛ و «الثقات» (٤/ ٢٢٦/ ٢٦٣٣).

وأما مسعود بن حراش. فقال البخاري: له صحبة ، ثم أسند عنه قوله:

«بينا أنا أطوف بين الصفا والمروة؛ إذا أناس كثير، يتبعون إنسانًا، فتى شابًا، موثقًا يده إلى عنقه. قلت: ما شأنه؟ قالوا: هذا طلحة بن عبيد الله، صَبَاً. وامرأةٌ وراءه، قالوا: هذه أمه، الصعبة بنت الحضرمي..».

فنازعه أبو حاتم، وقال: لم تصح صحبته مع النبي ﷺ. وتبع أبا حاتم: العلائي، وابن العراقي. وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة، من خيار التابعين.

وقال الحافظ: ﴿إِن كَانَ هَذَا [يعني القصة التي ذكرها البخاري] معتمد من أثبت

صحبته؛ فلا حجة فيه؛ لأنه لم يذكر في القصة أنه أسلم حينئذ، والله أعلم».
وانظر: «التريخ الكبير» (٧/ ١٨٤٩ / ١٨٤٩)؛ و«الجرح والتعديل»
(٨/ ٢٨٢/ ١٢٩٤)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ٢٠١/ رقم ٤٧٤٧)؛ و«جامع التحصيل» للعلائي (ص ٢٧١/ رقم ٤٥٧)؛ و«تحفة التحصيل» (ص ٣٠١/ نوارة)؛ و«الإصابة» (٦/ ٦٦).

[١٧٦] قَالَ عَلِيٌّ: سَعِيْدُ بْنُ ذِيْ لَعْوَةٍ؛ مَجْهُوْلٌ.

[١٧٦] أسنده عن ابن البراء، عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٨/٤)، وعلقه عن ابن المديني: ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (١٦/١٦)، والزيلعي في «نصب الراية» _ نقلاً عن «التنقيح» والمروكين» وابن حجر في «اللسان» (٣/ ٢٧).

وهو سعيد بن ذي لعوة، ويقال اسم ذي لعوة: عامر بن مالك. وبعضهم يقول: ابن ذي حدان، وهو وهم، وقد اتفق الحفاظ على أنه تابعي.

روى عن: أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، رضي الله تعالى عنه، وغيره.

روى عنه: الشعبي.

قال البخاري: يخالف الناس في حديثه، وهو مجهول، لا يعرف. وقال ابن معين: ضعيف. وقال أبو حاتم: لا يعبأ بحديثه، مجهول. وقال أبو زرعة: ليس بالقوي. وقال الجوزجاني: يضعف حديثه، وهو بعد شيخ ما له كبير حديث. وقال ابن عدي: لا أعرف له شيئًا مسندًا ـ قال الحافظ: يعني: مرفوعًا ـ، إنما له عن عمر، وعن غيره مقاطيع. وقال ابن حبان: شيخ دجال، يزعم: أنه رأى عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يشرب المسكر. ورى عنه الشعبي، ولم يرو في الدنيا إلا هذا الحديث، وحديثًا آخر لا يحل ذكره في الكتب (۱) . . وكيف يشرب عمر بن الخطاب ـ رحمه الله ـ المسكر، وهو الذي خطب الناس بالمدينة، وقال في خطبته: سمعت النبي عقول: «الخمر من خمسة أشياء، والخمر ما خامر العقل»، ولم يكن عمر ممن كان يشربها في أول الإسلام؛ حيث كان شربها حلالاً؛ بل حرمها على نفسه، وقال: لا أشرب شيئًا يذهب عقلي. وقال العجلي: كوفي ثقة، والبغداديون يضعفونه. وكذبه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ١٩٤٢).

⁽١) انظر: «العلل المتناهية؛ لابن الجوزي (٢/ ٩٤٢)، و«الطبقات؛ لابن سعد (٦/ ١٥٢).

وانظر: «التريخ الكبير» (٣/ ١٥٦٩/٤٧١)؛ و«التريخ الأوسط» (١/ ١٩٩/ ١٥٦٩)؛ و«التريخ الأوسط» (١/ ١٤٥١)؛ و«الضعفاء الصغير» (ص ٤٩/ رقم ١٣٢) الثلاثة للبخاري؛ و«تاريخ ابن معين برواية الدوري» (٣/ /٣٦٠)؛ و«العلل» لابن أبي حاتم (٢/ ٣٤)؛ و«معرفة الثقات» للعجلي (١/ /٣٩٧/ ٥٨٧)؛ و«أحوال الرجال» للجوزجاني (ص ٦٨/ رقم ١١٨)؛ و«الكامل» (٣/ ٢٠٧)؛ و «طبقات» ابن سعد (٦/ ١٥٢)؛ وغيرها.

[۱۷۷] قَالَ عَلِيٍّ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَعْرِفُ سَلْمَ بْن أَبِي الذَيَّالِ^(۱)، غَيْرً إِسْمَاعِيْلَ بْنِ إِبْرَاهِيْمِ^(۱)، وَكَانَ يَرْوِىْ عَنِ الحَسَنِ، سَمِعَ مِنْهُ مُعْتَمِرٌ، وَرَوَى أَحَادِيْثَ ثُشْبِهُ أَحَادِيْثَ الحَسَنِ.

[۱۷۷] أسنده عن ابن البراء، عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٦٥/ ١١٤٥) مختصرًا وعلقه عن ابن المديني ـ بحروفه ـ: ابن نقطة في «تكملة الإكمال» (٢/ ٢٦٤)، وعلقه ـ مختصرًا ـ: المزي في «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٢٠)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/ ١١٤).

وهو: سَلْم بن أبي الذيَّال، البصري. ويقال: إن اسم أبي الذيال: عجلان.

روى عن: الحسن البصري، وحميد بن هلال العدوي، وابن سيرين.

وروی عنه: معتمر بن سلیمان _ وقال: کان صاحب حدیث _، وإسماعیل ابن عُلیّة، وإسماعیل بن مسلم قاضي قیس.

قال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: ثقة ثقة، صالح الحديث، ما أصلح حديثه. وقال أبو داود، عن أحمد بن حنبل: أحاديثه متقاربة. وقال أيضًا: سمعت أحمد، قال: هو حسن الحديث، وهو صاحب رأي، ومسائل دقائق، كتبنا عن معتمر، عنه كتابًا. وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان متقنًا. وقال النسائي في «الجرح والتعديل»: ليس به بأس. وقال أبو بكر البزار في «مسنده»: لم يسند إلا خمسة أحاديث، أو ستة. وقال في «التقريب»: ثقة قليل الحديث.

وانظر: «التاريخ الكبير»(٤/ ٢٣٢٣/١٥٩)؛ و«سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (٥/ ٢٣٦/ ٢٣٤)؛ و«تاريخ (ص ٣٣٦/ ٢٣٤)؛ و«تاريخ الدوري عن ابن معين» (٤/ ٢٣٤/ ٤١٧٢)؛ و«تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (ص ١٠٣/ رقم ٤٨١)؛ و«التقريب» (٢٤٦٥)؛ وغيرها

 ⁽١) قال النووي في «شرح مسلم؛ (٤/ ٢٢٧): «بفتح السين، وإسكان اللام. والذيال: بفتح الذال المعجمة،
 وتشديد الياء،، ومثله في «الديباج شرح صحيح مسلم بن الحجاج؛ للسيوطي (١٩٣/١).

⁽٢) هو: ابن علية، كما صرح به المزي، وغيره.

كثير

وقول ابن المديني: «روى أحاديث تشبه أحاديث الحسن». مراده منه والله تعالى أعلم: أن سُلْمَ لم يأت عن الحسن البصري، بما لا يشبه أحاديث الحسن التي رواها عنه الثقات من أصحابه، مما ينكر. وهذا القول من ابن المديني يدل على توثيق ابن المديني لسلم، لأنه وصف له بموافقة الثقات، وسيأتي إن شاء الله تعالى بعد ثلاثة مواضع نظير لهذا الكلام أوضح في المراد من هذا، والله أعلم.

[١٧٨] قَالَ عَلِيٍّ: أَبُو الفَيْضِ، رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ، وَسُئِلَ عَنْ أَبِيْ الفَيْضِ، وَلَى عَنْهُ شُعْبَةً، وَسُئِلَ عَنْ أَبِيْ الفَيْضِ، فَلَمْ يَعْرِفْ اسْمَةَ. وَلَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ شُعْبَةَ.

[١٧٨] _ لم أقف على من نقل هذا عن ابن المديني، والله أعلم.

وهو: موسى بن أيوب، ويقال: ابن أبي أيوب، المهري، أبو الفيض الحمصي، من بني عقيل.

روى عن: معاوية - وبعضهم يدخل بينه وبين معاوية: سليم بن عامر-، وعبد الله بن مرة الأنصاري الزرقي، وسليم بن عامر الخبائري، وأرسل عن معاذ بن جبل.

وروى عنه: زيد بن أبي أنيسة _ وهذا مما يستدرك به على إمامنا ابن المديني _ وشعبة بن الحجاج، وقد لقيه شعبة بواسط.

قال ابن معين: ثقة. وقال العجلي: شامي ثقة. وقال أبو حاتم: صالح. وقال يعقوب بن سفيان: له أحاديث حسان. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن حجر: ثقة.

وانظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ١٣٤/٨)؛ و «الثقات» لابن حبان (٥/ ٢٠٨/ ٢٥٥٤)؛ و «ثقات» العجلي (٥/ ٢٠٢/ ٢٧٥٤))؛ و «ثقات» العجلي (٢/ ٢٢٠/ ٢٢٢٥)؛ و «التقريب» (٢٢٠ / ٢٣٢)؛

[١٧٩] قَالَ عَلِيٌّ: وَلَمْ يَرْوِ عَنْ زِيَادِ بْنِ لَبِيْدٍ، غَيْرُ إِبْرَاهِيْمَ النَّخَعِيِّ.

[۱۷۹] لم أقف على من نقل كلام ابن المديني هذا، فيما بين يدي من المراجع. وقد وافقه، ونص على تفرد إبراهيم عن زياد: الإمام مسلم في «المنفردات والوحدان» (ص٣٠٦/ رقم ٩٢٤).

وقد ذكر ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٣٥٣/٥٤٣) زيادًا، وزاد أنه يروي عن شريح، والله أعلم.

ورواية إبراهيم عنه، عن شريح، في «مصنف» ابن أبي شيبة (٣/ ٣٨١ / ٢٥). وزياد بن لبيد هذا مجهول، وليس هو بالبياضي، وإن اتفاقا في الاسم واسم الأب، فهذا الأخير: صحابي بدري، ومن فقهاء الصحابة، والله أعلم. وانظر: «الإصابة» (٢/ ٥٨٦)؛ وغيره.

[١٨٠] قَالَ عَلِيٌّ: الأَسْوَدُ-يَعْنِي: ابْنَ قَيسٍ-رَوَى عَنْ عَشَرَةٍ مَجْهُوْلِيْنَ، لأَ يُعْرَفُوْنَ.

[۱۸۰] _ أسنده عن ابن البراء، عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (۱۰٦٩/۲۹۲)، وعلقه عن ابن أبي حاتم: الباجي في «التعديل والتجريح» (۱/ ۳۹۵/ ۱۰۵)، وعلقه عن ابن البراء: المزي في «التهذيب» (۳/ ۲۳۰)، وابن حجر في «تهذيبه» (۱/ ۳٤۱).

وقد وقفت _ بحمد الله _ على أربعة من هؤلاء العشرة (١٦)، الذين تفرد عنهم الأسود، وهم:

١ ـ ثعلبة بن عباد العبدي من أهل البصرة. ذكره مسلم في «المنفردات والوحدان».

٢ - ونبيح بن عبد الله، أبو عمرو العنزي (٢). ذكره مسلم في «المنفردات»،
 والنسائي في «من لم يرو عنه غير رجل واحد».

٣ ـ وعبيد الله بن حارثة. ذكره مسلم في «المنفردات».

٤ ـ وحسان بن ثمامة، أن حذيفة عرف جملاً له، فخاصم فيه إلى قاض من قضاة المسلمين. [ويراجع المخزون للأزدي].

وانظر: «المنفردات والوحدان» لمسلم (ص۱۷۹/ أرقام ۷۵۱-۷۲۰)؛ و «تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد» للنسائي (ص۳۷/ رقم۹).

والأسود بن قيس العبدي. روى عن جندب بن عبدالله، وروى عنه: الثوري،

⁽١) ثم وقفت على قول الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (١/ ٣٤١): تعليقًا على عبارة ابن المديني: «قلت: سمى مسلم منهم في «الوحدان» أربعة». فالحمدالله على توفيقه.

 ⁽٢) ذكر المزي، وتبعه ابن حجر، والذهبي: راويًا آخر عن نبيح، غير الأسود، هو: أبو خالد الدالاني. فإن صحت الرواية؛ فلا يسلم تفرد الأسود عنه، ويبقى العدد ثلاثة، والله أعلم. وانظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٧٢)؛
 و «الميزان» (٤/ ٢٤٥)؛ و «تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد» (ص ٣٧) هامش (٢).

وشعبة، وحماد. وقد وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وغيرهما. وانظر: المصادر المذكورة في أثناء التعليقة. والله أعلم.

[١٨١] قَالَ عَلِيًّ: الوَلِيْدُ بنُ جَمِيْلٍ؛ لاَ أَعْرِفُ أَحَدًا رَوَى عَنهُ، غَيْرَ يَزِيْدِ بْنِ هَارُونَ.

قُلْتُ لَهُ [ل/١٢/ب]: كَيْفَ أَحَادِيْثُهُ؟

قَالَ: تُشْبِهُ أَحَادِيْثَ القَاسِمِ [بْنِ](١) عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَرَضِيهُ.

[1۸۱] _ أسند هذا النص _ مقتصرًا على الإجابة _ عن ابن البراء، عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (۹/۳/۷)، وعلقه _ بتمامه _ عن ابن البراء: المزيُّ في «تهذيبه» (۱۳/۸۱)، وابنُ حجر في «التهذيب» (۱۱/۱۳۲).

وقد خولف ابن المديني في تفرد يزيد بن هارون بالرواية عن الوليد بن جميل؛ خالفه تلميذه البخاري، فذكر له من الرواة عنه: أبا النضر هاشم بن القاسم، وسلمة بن رجاء، وصدقة بن عبد الله السمين. وقال ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١٩٤٥/ ١١٤): روى عنه الشاميون، والغرباء. وأقرَّ هذا المزي، وابن حجر، في «تهذيبيهما».

قلت: رواية سلمة بن رجاء، عن الوليد، وقد صرح فيها بالسماع منه، عند الترمذي في «السنن» (٤/ ١٦٧/ ٢٣٣٥). ورواية أبي النضر هاشم بن القاسم، عنه، عند البيهقي في «الشعب» (٧/ ٤٨٢/ ١١٠٧٠)، والله أعلم.

والوليد بن جميل بن قيس القرشي ويقال: الكندي، ويقال: الكناني، أبو الحجاج الفلسطيني، يمانى الأصل.

روى عن القاسم أبي عبد الرحمن، ويحيى بن أبي كثير، ومكحول.

وعنه: يزيد بن هارون، وهاشم بن القاسم أبو النضر، وصدقة السمين، وغيرهم. وقال أبو زرعة: شيخ لين الحديث. وقال أبو حاتم: شيخ روى عن القاسم أحاديث

⁽١) في الأصل: (وعبدالرحمن)، ولعل الصواب ما أثبته، وهو المناسب للسياق، والموافق للمصادر، والله أعلم.

منكرة.

وقال الاجري، عن أبي داود: دمشقي ما به بأس. وقال يزيد بن هارون: ما رأيت شاميًّا أسن منه. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي: صاحب مناكير. وقال ابن حجر: صدوق يخطئ.

وانظر _ فوق ما سبق _: «الميزان» (٧/ ١٢٨)؛ و «السير» (١٦٢ / ١٦٢)؛ و «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٦٢) الثلاثة للذهبي؛ و «التقريب» (٢٤١٩).

الله تعالى ـ هنا بمشابهة حديث المشابهة، قبل ثلاثة مواضع، ومراد ابن المديني ـ رحمه الله تعالى ـ هنا بمشابهة حديث الوليد لأحاديث القاسم: أن الوليد يروي المناكير، عن القاسم، ولكن ابن المديني مجتهد، وأبو حاتم هو الآخر مجتهد، ولكل أن يقول ما ظهر له، وظنه الحق، ولا يُقضى على مجتهد بقول مجتهد آخر، والله أعلم.

[١٨٢] قَالَ: وَأَبُّونُ؛ مَجْهُولٌ.

[١٨٢] لم أظفر بعد طول بحث، بتعيين أيوب هذا؛ فالله أعلم، وهو المستعان.

[١٨٣] _ قَالَ عَلِيٍّ: ثُمَامَةُ بْنُ عُقْبةَ [الْمُحَلِّمِيُّ](١): لَمْ يَرُو عَنهُ غَيْرُ هَارُوْنَ ابْنِ سَعْدٍ، وَالأَعْمَشُ.

[١٨٣] لم أقف على أحد نقل كلام ابن المديني هذا.

وقد وافقه فيما ذكر: البخاري، وأبو حاتم. وخالفه مسلم فعد ثمامة بن عقبة فيمن تفرد الأعمش بالرواية عنهم، وقول ابن المديني ومن وافقه وكلهم في رتبة شيوخ مسلم رحمه الله حجة على من لم يعلم.

وثمامة بن عقبة المحلمي، عداده في أهل الكوفة.

سمع: زيدبن أرقم، والحارث بن سويد.

وروى عنه: هارون بن سعد الكوفي، والأعمش، وعبد العزيز بن عبد الله بن حمزة. قال ابن معين، والنسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في «ثقاته». وقال ابن حجر: ثقة. وانظر: «التاريخ الكبيسر» (٢/ ١١٥/ ٢١١٥)؛ و«الجرح والتعديل» (٢/ ١٨٥/ ٤٦٥)؛ و«المنفردات والوحدان». ص١٥٠/ رقم ٤٩٥)؛ و«الثقات» لابن حبان (٤/ ٩٧/ ١٩٩٠)؛ و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٩٢)؛ و«التقريب» (٨٥١٤).

⁽۱) في الأصل: (البجلي)، ولعل الصواب ما أثبته، وهو الموافق لما في المصادر. والمحلمي: بضم الميم، وفتح الحاء المهملة، وتشديد اللام وكسرها، نسبة إلى محلم بن تميم، وانظر: «الأنساب» للسمعاني (٥/ ٢١٥) فقد نصر على أن ثمامة بن عقبة من المشهورين بهذه النسبة. والله أعلم.

[١٨٤] _ قَالَ عَلِيٌّ _ فِيْ حَدِيْثِ عُمَرَ: «إِنَّهُ لاَ يُسْأَلُ الرَّجُلُ، فِيْمَا ضَرَبَ أَهْلَهُ؟»: فَإِنَّ إِسْنَادَهُ مَجْهُوْلٌ؛ رَوَاه رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الكُوْفَةِ، يُقَالُ لَهُ: دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْأَوْدِيُّ، لاَ أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْهُ شَيئًا غَيْرَ [زُهَيْر، وَأَبِيْ عَوَانَةً (')].

[وَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمُسْلِيُّ (٢) _ وَهُوَ عِنْدِيْ: أَبُوْ وَبْرَة الْمُسْلِيُّ _، [لاَ أَعْلَمُ رُوى عَنْهُ غَيْرُ هذا] (٣).

[١٨٤] _ أما الحديث؛ فأخرجه:

إمامنا ابن المديني في «مسنده المعلل» _ كما في «مسند الفاروق» لابن كثير (١/ ١٨٢) ـ عن عبد الرحمن بن مهدي، ومن طريق عبدالرحمن بن مهدي، أخرجه: أبو داود في «سننه» كتاب النكاح، باب في ضرب النساء (٢/ ٢٥٢/٢٥٢)، وابن ماجه في كتاب النكاح، باب ضرب النساء (١/ ١٩٨٦/ ١٩٨٦)، والنسائي في «الكبرى» في كتاب عشرة النساء (تحفة الأشراف ٨/ ١٠٤٠٧).

قال ابن المديني هناك: «وهذا إسناد مجهول، وداود بن عبد الله الأودي؛ لا أعلم أحد روى عنه، إلا زهير وأبو عوانة، قال: وعبدالرحمن المسلي، ويكنى أبا وبرة، لا أعلم روى عنه غير هذا».

وأخرجه ابن ماجه في الموضع السابق، والبزار في «البحر الزخار» (١/ ٣٥٦/ ٢٣٩) من طريق يحيى بن حماد.

قال البزار: «وهذا الحديث؛ لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه،

⁽١) ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه: في الرواة عنه_زيادة على ما ذكره ابن المديني ـ: أبا خالد الدالاني، وأبا حمزة السكري. وزاد ابن حجر: وكيعًا، ومحمد بن فضيل، وغيرهم.

 ⁽٢) في الأصل: (المستملي)، ولعل الصواب ما أثبته، وهو الموافق لما نقله ابن كثير عن ابن المديني، وللمصادر،
 والله أعلم.

⁽٣) ما بين المعكوفتين، ليس من الأصل، وزدته من «مسند» ابن المديني ـ نقلاً عن «مسند الفاروق» لابن كثير (١/ ١٨٢) ـ، ليستقيم الكلام، ويدونه يضطرب النص، والله أعلم بالصواب.

.....

وعبد الرحمن المسلي ـ هو عندي ـ: أبو وبرة، وابنه قد حدث بأحاديث، وعبد الرحمن لا نعلم حدث بغير هذا الحديث».

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب البر والصلة، باب لا تنم إلا على وتر (٥/ ٧٤٢٢/٢٤٥) من طريق سليمان بن حرب.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي!.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١/ ٥٢/ ٤٧)، وعنه أحمد في «مسنده» (١/ ٥٢/ ٢٧٥)، ومن طريق أحمد: المزي في «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٠٠)، ومن طريق يونس بن حبيب، عن الطيالسي: أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٠٥) وفيه: (أبي عبد الرحمن المسلي)، قال البيهقي عقبه: «وقال غيره، عن أبي داود في هذا الإسناد عن عبد الرحمن المسلي».

وأخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١/ ٣٧/٨٧) عن يحيى بن عبد الحميد.

الستة، عن أبي عوانة، عن داود بن عبد الله الأودي، عن عبدالرحمن المسلي، عن الأشعث بن قيس، عن عمر بن الخطاب، عن النبي على قال: (لا يسأل الرجل فيما ضرب امرأته». وهذا لفظ أبى داود.

وهذا إسناد ضعيف؛ من أجل عبد الرحمن المسلي، فهو لا يعرف له إلا هذا الحديث، ولم يرو عنه إلا داود الأودي، وقال الحافظ: مقبول، يعني: عند المتابعة، وإلا؛ فَلَيْنٌ، كما هنا.

وأما داود بن عبد الله الأُودِيُّ : فهو أبو العلاء الكوفي الزعافري ـ بالزاي المفتوحة ، والمهملة وبالفاء المكسورة ـ .

روى عن: حميد بن عبد الرحمن الحميري، ووبرة أبي كرز الحارثي، والشعبي، وعبد الرحمن المسلي، وغيرهم.

وروى عنه: أبو خيثمة زهير بن معاوية، ومحمد بن فضيل بن غزوان، ومحمد بن

ميمون أبو حمزة السكري، وأبو عوانة الوضّاح بن عبد الله اليشكري، ووكيع بن الجراح، ويزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني .

قال أحمد بن حنبل: شيخ ثقة، وهو قديم، وهو غير عمِّ ابن إدريس. وقال ابن معين: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن شاهين في «الثقات». وقال ابن حجر: ثقة.

ووافق ابن المديني _ في الحكم بجهالته _: أبو محمد بن حزم، فقال _ عند ذكر حديثه في الوضوء بفضل المرأة _: ﴿إِن كَانَ دَاوِدَ ابْنَ عُمُّ ابْنَ إِدْرِيسٍ ؛ فَهُو ضَعَيْف، وإلا ؛ فَهُو مَجْهُول » .

قال الحافظ ابن حجر: «وقد رد ذلك ابن مفوز على ابن حزم، وكذلك ابن القطان الفاسي. قال ابن القطان: وقد كتب الحميدي إلى ابن حزم، من العراق يخبره بصحة هذا الحديث، وبين له أمر هذا الرجل بالثقة، قال: فلا أدري! أرجع عن قوله، أم لا؟».

وانظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ١٩٠٣/٤١٦)؛ و«تهذيب الكمال» (٨/ ٤١١)؛ و تهذيب التهذيب» (٣/ ١٩١)؛ و «التقريب» (١٧٩٦)؛ وغيرها كثير.

وأما عبد الرحمن المُسْلِي (١): فهو الكوفي، والدوبرة.

روى عن الأشعث. ولم يرو عنه إلا داود بن عبد الله الأودي.

لا يعرف إلا بحديثه عن الأشعث، الذي يرويه عنه داود الأودي. وهو حديثنا. وقد صححه له الحاكم، ووافقه الذهبي !!. وأما أبو الفتح الأزدي؛ فذكره في «الضعفاء»، وقال: فيه نظر، وأورد له هذا الحديث. وقال الذهبي في «الميزان»: لا يعرف إلا في حديثه. وذكر حديثنا. وقال الحافظ: مقبول، يعني عند المتابعة، وإلا؛ فلين.

قلت: وهو هنا لم يتابع، فيكون لينًا، وهو المناسب لحاله من الجهالة، والله أعلم. وانظر: «الميزان» (٣/ ٣٦١)؛ و «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٠٤)؛ و «التقريب» (٣٠٤).

⁽۱) بضم الميم، وسكون السين المهملة، وتخفيفها، وكسر اللام: نسبة إلى بنى مسلية، وهي قبيلة من بني الحارث، نزلت الكوفة، وصارت محلة معروفة لنزولها بها. وانظر: «الأنساب» للسمعاني (٥/ ٢٩٥)، فقد ذكر في المشهورين بها: ويرة بن عبد الرحمن المسلي.

[١٨٥] _ قَالَ عَلِيٌّ _ فِيْ حَدِيْثِ مُمَرَ: (فِيْ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ): إِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ، وَالمَجْهُولُ مِنْ إِسْنَادِهِ: سَيَّارُ بْنُ المَعْرُورِ؛ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ.

وَسَيَّارُ (١) بْنُ المَعرُوْرِ: الَّذِي نَعْرِفُهُ، وَكَانَ أَبُوْ نُعَيْمٍ (٢) يَقُوْلُ: سَيَّارُ بْنُ [المَغْرُوْرِ] (٣)، وَهُوَ مَجْهُوْلٌ.

[۱۸۵] أما الحديث: فأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١/ ٦٩ - ٧٠ / ٧٠)، قال: حدثنا سلام، عن سِمَاك بن حرب، عن سَيَّار بن المعْرُور، قال: سمعت عمر البن الخطاب يخطب، وهو يقول: «يا أيها الناس، إن رسول الله على ظهر أخيه ونحن معه والمهاجرون والأنصار، فإذا اشتد الزحام، فليسجد الرجل على ظهر أخيه.

وعن الطيالسي أخرجه: أحمد في «مسنده»(١/ ٣٤٢/١)، ومن طريق أحمد: الضياء المقدسي في «مسند الفاروق» (١/ ١٣١)، وابن كثير في «مسند الفاروق» (١/ ٢٠٨).

زاد أحمد: «ورأى قومًا يصلون في الطريق، فقال: صلوا في المسجد».

وعن الطيالسي أيضًا: رواه علي بن المديني في «مسنده» ـ نقلاً عن «مسند الفاروق» (٢٠٨/١).

ومن طريق الطيالسي أخرجه: البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ١٨٢ _ ١٨٣) من طريق يونس بن حبيب، عن الطيالسي.

 ⁽١) في الأصل: (يسار)، ولعل الصواب ما أثبته، وهو الموافق لما في المصادر، ولما نقله ابن كثير عن ابن المديني.

⁽٢) في الأصل: (إبراهيم)، ولعل الصواب ما أثبته، وهو كسابقه، ويزاد: أن البخاري وغيره، قد نسبوا خلافًا في السم (سيار) إلي (أبي نعيم)، ولم ينسب أحد في حدود ما وقفت عليه خلافًا فيه (لإبراهيم)، والله أعلم.

⁽٣) في الأصل: بياض، وأتممته مما نقله ابن كثير في «مسند الفاروق» (١/ ٢٠٨) عن ابن المديني وانظر: «المؤتلف والمختلف» لعبد الغني الأزدي (ص ٦٦)؛ و «الإكمال» لابن ماكولا (٤/ ٤٢٤)، والله أعلم.

وهو كما قال ابن المديني: إسناده مجهول، فهو ضعيف؛ بسبب سيار بن المعرور، فإنه مجهول كما يقول ابن المديني، والله أعلم.

وأما سيار بن المعرور: فهو التميمي المازني. روى عن: عمر بن الخطاب، وروى عنه: سِماك بن حرب، ولم يرو عنه غيره.

قال ابن المديني: مجهول. وذكره ابن حبان على عادته في «الثقات».

وقد اختلف في اسم أبيه (المعرور) على قولين:

الأول: وهو أنه: (المعرور) بالعين المهملة. وهو قول الجمهور، ابن المديني، والبخاري، وأبي حاتم، وابنه، وأبي زرعة، والدارقطني، والأزدي، وابن ماكولا، وابن حجر، وغيرهم.

والثاني: أنه (المغرور) بالغين المعجمة، وهذا قول أبي نعيم الفضل بن دكين، حكاه عنه البخاري، وقول سلام أبي الأحوص، حكاه عنه عبد الغني الأزدي، وأقره ابن ماكولا، وهو قول ابن معين في «تاريخ الدوري»، وقد حكي عن أبي الأحوص أنه بالمهمة، ثم خطأه. وهو الظاهر من صنيع ابن سعد في «طبقاته». والله أعلم.

قال الدارقطني ـ معقبًا على قول ابن معين (أنه بالغين المعجمة) ـ: «ولست أدرى من أين أخذ هذا؟!».

وانظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ١٥٩/ ٢٣٢٥) و«الجرح والتعديل» (٤/ ٢٥٤) وانظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ١٥٩) و«الجرح والتعديل» (٤/ ٢٥٤) و والثقات» لابن حبان (٤/ ١٠٩٥) و «المؤتلف والمختلف» لعبد الغني الأزدي (ص ٦٦)؛ وللدارقطني (٣/ ١٢١٧)؛ و «الإكمال» للحسيني (ص ١٩٠/ وتم ٢٦٢)؛ و «الإكمال» للحسيني (ص ١٩٠/ وتم ٣٦٢)؛ و «تعجيل المنفعة» (١/ ٣٣٣/ ٤٤٥)؛ وغيرها.

وقد أسند (تجهيل سيار) عن ابن البراء، عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل».

وعلق النص عن ابن المديني _ كاملاً بزيادة إسناد الحديث عن ابن المديني،

وزيادات في كلامه على الحديث ـ: ابن كثير في «مسند الفاروق» (١/ ٢٠٨). وعلقه عنه ـ مقتصرًا على قوله (مجهول) ـ: الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٤٤)؛ والحسيني في «إكماله»؛ والحافظ في «التعجيل»، والله تعالى أعلم.

[1۸٦] قَالَ عَلِيٍّ فِيْ أَحَادِيثَ لِصُهَيْبٍ = ؛ مِنْهَا: [1٨٦] قَالَ عَلِيٍّ فِيْ أَحَادِيثَ لِصُهَيْبٍ = ؛ مِنْهَا: [أ] حَدِيْثُ صُهِيْبٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَانَ إِذَا رَأَى قَرْيَةً، قَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّ السَمَوَاتِ السّبع، وَمَا أَظْلَلَنْ . . . ا

[ب] وَمِنْهَا: عَنِ [ابْنِ سِنَان](١): أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ «كَانَ يَدْعُوْ، يَقُوْلُ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ لَسْتَ بإلهِ اسْتَحْدَثْنَاهُ».

[ج] وَمِنْهَا: عَنْ صُهَيْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ (كَانَ إِذَا انْصَرَفَ مِنَ الصَّلاَةِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ أصلح لي دِيْنِي».

= فَقَالَ: إِسْنَادُ هَذَا مَدِيْنِيُّ، عَنْ رِجَالٍ مَعْرُوفِينَ؛ إِلا رَجُلاً وَاحِدًا، لا أَحْفَظُهُ فِيْ شَيْءٍ مِنَ الأَحَادِيْثِ [عَنْ أَبِيْه](٢).

لاَ أَحْفَظُهَا عَنْ صُهَيْبٍ ؛ إِلاَّ مِنْ هَذَا الوَّجُّهِ. وَالرَّجُلُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُغِيثٍ.

[١٨٦] أما الحديث (أ) وهو حديث صهيب بن سنان رضي الله عنه: أن النبي ﷺ لم ير قرية، يريد دخولها؛ إلا قال-حين يراها-: «اللهم ربِّ السماوات السبع وما أظللن، ورب الأرضين وما أقللن، ورب الشياطين وما أضللن، ورب الرياح وما ذرين؛ فإنا نسألك خير هذه القرية، وخير أهلها، ونعوذ بك من شرها، وشر أهلها، وشر ما فيها» هذا لفظ ابن خزيمة .

أخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب السِير، باب الدعاء عند رؤية القرية التي يريد دخولها (٨/ ١١٧/ ٨٧٧٦)، وكذلك في كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا رأى القرية يريد دخولها (٩/ ٢٠١/ ٢٠٣٠) عن عمرو بن سوّاد بن الأسود بن عمرو.

في الأصل: (سلمان)، ولا يستقيم، ولعل الصواب ما أثبته، وهو الموافق لسياق الكلام، وكذا لمصادر الحديث. وابن سنان هو: صهيب_رضي الله عنه_، والله أعلم.

هكذا في الأصل، والسياق يأباها، وأتوقع أن يكون ثمت حذف قبلها أو بعدها؛ ليتسق السياق. وحتى يستقيم الكلام ويفهم، أستحسن أن تحذف الآن، والله أعلم.

......

قال النسائي: حفص بن ميسرة: لا بأس به، وعبد الرحمن بن الزناد: ضعيف. وقال أيضًا _كما في «التحفة» (٤٩٧١) _: أبو مروان ليس بالمعروف.

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» كتاب المناسك، باب الدعاء عند رؤيا القرية التي يريد المرء دخولها (٤/ ٢٥٦٠/ ٢٥٦٥) عن يونس بن عبد الأعلى.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب المناسك، باب الدعاء عند رؤية قرية يريد دخولها (٢/ ٩١/ ٩١) من طريق بحر بن نصر الخولاني. وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» أيضًا في كثاب الجهاد (٢/ ٢٧٪ ٢٥٣٤) من طريق محمد بن عبد الحكم. وعن الحاكم، وعن أبي بكر بن الحسن، وأبي زكريا يحيى ابن إبراهيم: أخرجه البيهقي في «الكبرى» في كتاب الحج، باب ما يقول إذا رأى قرية يريد دخولها (٥/ ٢٥٢) ثم قال:

«ذكر (أبيه) سقط من رواية أبي زكريا، وأبي بكر، وهو في رواية أبي عبدالله الحافظ وهو فيه؛ فقد رواه ابن أبي أويس، عن ابن وهب كذلك، وقال سعيد بن عبد الحميد، عن ابن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة، عن عطاء بن أبي مروان، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن مغيث، عن كعب، عن صهيب. وروى ذلك من وجه ضعيف، عن أبي مروان الأسلمي، عن أبيه، عن جده، قال: خرجنا مع رسول الله عليه إلى خيبر، فذكر نحوه».

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٠١) قال: قال ابن أبي أويس. الخمسة، عن ابن وهب، عن حفص بن ميسرة، عن موسى بن عقبة، عن عطاء بن أبي مروان، عن أبيه، عن كعب الأحبار، عن صهيب رضى الله عنه، به.

وقد توبع ابن وهب، فتابعه:

[۱] سويدبن سعيد:

أخرجه أبو يعلى الموصلي في «المسند الكبير»، ومن طريقه: الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٨/ ١ ٧/ ٦٧).

وأخرجه الطبراني «المعجم الكبير» (٨/ ٣٩/ ٢٩٩)، وفي «الدعاء» (٢/ ٢٩٩/ ٢٩٨)، وفي «الدعاء» (٢/ ١٩٠/ ٨٨) ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٨/ ٧٢/ ٨٨ _ ٦٩) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، والقاسم بن عباد الخطابي البصري.

وأخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/٦) من طريق إسماعيل ابن إسحاق السراج، وعبدالله بن محمد بن ناجية.

وقال أبو نعيم: «هذا حديث ثابت من حديث موسى بن عقبة، تفرد به عطاء، رواه عنه ابن أبي الزناد، وغيره».

وهؤلاء الخمسة (أبو يعلى، وإسماعيل، والقاسم، والسراج، وابن ناجية)، عن سويد بن سعيد، بمثل حديث ابن وهب.

[٢] ابن أبي السري:

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» كتاب الصلاة، باب المسافر، ذكر ما يقول المسافر إذا رأى قرية يريد دخولها (٦/ ٢٧٠٩/ الإحسان) عن محمد بن الحسن بن قتيبة، عنه، به.

[٣] محمد بن عبد العزيز بن محمد الواسطى الرملى:

أخرجه بحشل في اتاريخ واسط» (ص ١٩٠) من طريق علي بن داود بن زيد، عنه، به.

وخولف حفص بن ميسرة، خالفه ابن أبي الزناد؛ فزاد فيه: عبدالرحمن بن مغيث. وهذا الوجه الذي عناه ابن المديني.

وهذا أخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا رأى القرية يريد دخولها (٩/ ٢٠١/ ١٠٣٠٣) عن هارون بن عبد الله .

وأخرجه البزار (١) في «البحر الزخار» (٦/ ٢٣/ ٩٣) عن إبراهيم بن محمد بن سلمة.

⁽١) لقد بين محققه _رحمه الله تعالى _أن الأصل قد خلا من ذكر (عبد الرحمن ابن مغيث)، فيظهر والله تعالى أعلم، أن هناك سقطًا في هذا الأصل، اللهم إلا أن يكون هذا وجهًا ثالثًا، والله أعلم.

وأفاد البزار أنه لا يعلم هذا الحديث، يروى عن صهيب، إلا من هذا الوجه، بهذا الإسناد.

قلت: وهو _ رضي الله عنه _ متعقب بالوجه الأول الذي ذكرناه، وهو أشهر، والله أعلم.

وأخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٢/ ٣٩٥/ ٩٩٧) عن أحمد بن زهير. وأخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (١٨/٢) عن إبراهيم الحربي، ومن طريق الحربي هذا أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٨٧/٢٤).

خمستهم، عن سعد بن عبد الحميد، عن ابن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة، عن عطاء بن أبي مروان، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن مغيث، عن كعب، عن صهيب، به.

وعلقه البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٤٧١/ ٣٠٢٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ٢٥٢) عن سعد بن عبد الحميد.

وسبق نقل قول النسائي في ترجيح ما رواه حفص بن ميسرة بوصفه (لا بأس به)، على ما رواه ابن أبي الزناد بوصفه (ضعيفًا)، والله أعلم.

وقال الحافظ ابن حجر _ فيما نقله عنه ابن علان في «الفتوحات الربانية» (٥/ ١٥٤) -: «إسناده حسن»، يعني _ والله أعلم _: حسن لغيره؛ لجهالة أبي مروان (١٥ المذكور في إسناده، كما قال النسائي، والله أعلم.

وأما الحديث (ب) عن صهيب بن سنان الرومي ـ رضي الله عنه ـ قال: كان رسول الله عنه ـ قال: كان رسول الله على يدعو: «اللهم إنك لست بإله استحدثناه، ولا برب ابتدعناه، ولا كان لنا قبلك أحد؛ نلجأ إليه ونذرك، ولا أعانك على خلقنا أحد؛ فنشركه فيك، تباركت وتعاليت، قال كعب الأحبار: كان النبي على يدعو به.

فأخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب معرفة الصحابة، باب دعاء النبي عَيَّا خاصة

⁽۱) في اسم (أبي مروان)، وصحبته خلاف، ويقال: له صحبة، إلا أن الإسناد إليه بذلك وأو، ولم يحسم النزاع في اسمه، وانظر: «الإصابة» (٤/ ١٨١)، و «تهذيب التهذيب» (٢٢/ ٢٣٠)، و «التقريب» (٨٣٥).

(٥/ ٢٩٤/ ٥٧٦١) من طريق أبي عبد الله محمد بن إبراهيم العبدي .

وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ٣٤/ ٧٣٠٠)، وفي «الدعاء» (ص ٢٧٠/ رقم ٥٤٠٠) عن إبراهيم بن هاشم البغوي.

وعن الطبراني أخرجه: أبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٥٥)، و(٦/ ٤٧).

قال أبو نعيم: «غريب من حديث موسى بن عقبة ؛ تفرد به عمرو ابن الحصين».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ / ١٧١ و١٨٣): «وفيه عمرو بن الحصين العقيلي، وهو متروك».

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠٨/١٨) من طريق محمد بن أيوب البجلي.

ثلاثتهم، عن عمرو بن حصين العقيلي، عن فضيل بن سليمان النميري، عن موسى بن عقبة، عن عطاء بن أبي مروان، عن أبي مروان، عن عبد الرحمن ابن مغيث، عن كعب الأحبار، عن صهيب، مرفوعًا.

وعمرو بن الحصين: متروك، واهي الحديث، ليس بشيء، وانظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٢١)؛ و[التقريب» (٥٠١٢).

وقد توبع عمرو بن الحصين؛ فتابعه: عمرو بن مالك الراسبي.

أخرج حديثه: أبو الشيخ الأصبهاني في «العظمة» (١/ ٤١٠) - وعنه: أبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٥٥) -، عن محمد ابن عبد الله ابن رستة، عن عمرو الراسبي، بمثل حديث عمرو بن الحصين؛ إلا أنه لم يذكر في إسناده: (عبد الرحمن بن مغيث)، وزاد في متنه: «ولا برب يبيد ذكره، ولا كان معك إله؛ فندعوه ونتضرع إليه، ولا أعانك على خلقنا أحد؛ فنشك فيك».

وقد ساق أبو نعيم في الموضع المذكور من «الحلية» حديث العَمرَيْنِ مساقًا واحدًا، ثم عقب بذكر ما اختلفا فيه مما قد بينته، والحمد لله رب العالمين. قلت: عمرو بن مالك الراسبي: تركه أبو حاتم وأبو زرعة، وقال ابن أبي حاتم: ليس بصدوق، وذكره ابن حبان في «ثقاته»، وقال: يخطئ ويغرب، وقال ابن عدي: منكر الحديث عن الثقات، ويسرق الحديث، وسمعت أبا يعلى يقول: كان ضعيفًا، ثم ساق له حديثين، وقال: وله غير ما ذكرت مناكير، وبعضها سرقة. بل رماه البخاري وغيره بالكذب. وانظر: «تهذيب التهذيب» (۸/ ۹۰)؛ و «التقريب» (۱۰۸ ۵۰)؛ و «الكامل» (۲۸ ۲۰۸)؛ و «لسان الميزان» (۷۲۲ ۳۱۲).

ومن كان هذا حاله؛ فهو لا يصلح في المتابعات، بل يمكن أن يقال: إن عمرًا الراسبي لا يستبعد أن يكون قد سرقه من عمرو بن الحصين، وحدث به عن فضيل بن سليمان، ويدل لهذا ما سبق من قول أبي نعيم (٦/ ٤٧) في حديث عمرو بن الحصين: «غريب من حديث موسى بن عقبة؛ تفرد به عمرو بن الحصين».

ولذلك فهذا الحديث لا يصح بهذا الإسناد، والله أعلم.

وأما الحديث (ج) عن صهيب بن سنان الرومي ـ رضي الله عنه ـ: فهو ما يرويه عطاء ابن أبي مروان، عن أبيه: أنا كعبًا حلف له بالله، الذي فلق البحر لموسى: إنا لنجد في التوراة: أن داود نبي الله علي كان إذا انصرف من صلاته، قال: (اللهم أصلح لي ديني؛ الذي جعلته لي عصمة، وأصلح لي دنياي؛ التي جعلت فيها معاشي. اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بعفوك من نقمتك، وأعوذ بك منك لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد) قال: وحدثني كعب: أن صهيبًا حدثه: أن محمدًا علي كان يقولهن عند انصرافه من صلاته. هذا لفظ النسائي.

أخرجه النسائي في «المجتبى» في التعوذ في دبر الصلاة (٣/ ٧٣)، وفي «الكبرى» كتاب عمل اليوم والليلة (٩/ ٩٥/ ٩٨٨٨)، وكذلك في سجود القرآن، باب نوع آخر من الدعاء عند الانصراف من الصلاة (٢/ ٩٨/ ١٢٧٠) عن عمرو بن سواد بن الأسود.

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» باب جامع الدعاء بعد السلام في دبر الصلاة (١/ ٣٦٦/ ٧٤٥) عن يونس بن عبد الأعلى.

كلاهما (ابن سواد، ويونس)، عن ابن وهب، عن حفص بن ميسرة، عن موسى بن عقبة، عن عطاء بن أبي مروان، عن أبي مروان، عن كعب الأحبار، عن صهيب رضي الله عنه.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» ذكر ما يستحب للمرء أن يسأل الله جل وعلا صلاح دينه ودنياه في عقيب صلاته (٥/ ٣٧٣/ ٢٠٢٦) من طريق ابن أبي السري.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/٦) عن أبي الشيخ الأصبهاني، عن عبد الله بن محمد بن ناجية، عن سويد بن سعيد.

ثلاثتهم (ابن وهب، وابن أبي السري، وسويد)، عن حفص بن ميسرة، به.

وقال أبو نعيم: «هذا الحديث أيضًا من جياد الأحاديث؛ تفرد به موسى، عن عطاء».

وخالف ابن أبي الزناد حفصًا في إسناده؛ فزاد بين أبي مروان، وكعب: عبد الرحمن بن مغيث.

وهذا أخرجه: البزار في «البحر الزخار» (٦/ ٢٢/ ٢٩ ٢) عن إبراهيم بن محمد بن سلمة .

وَأخرجه الشاشي في «مسنده» (٢/ ٣٩٥/ ٩٩٦) عن أحمد بن زهير. كلاهما، عن سعد بن عبد الحميد بن جعفر.

وأخرجه المحاملي في «الدعاء» _ كما في حاشية أصل اتهذيب التهذيب» (٦/ ٢٧٥) _ من طريق سعد بن عبد الحميد.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ٣٩/ ٧٢٩٨) من طريق ابن أبي أويس.

كلاهما (سعد، وابن أبي أويس)، عن ابن أبي الزناد، عن موسى ابن عقبة، عن عطاء، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن مغيث، وبقية الإسناد سواء.

والشأن في هذا الحديث هو الشأن فيما سبق في حديث رقم (أ) من هذه التعليقة، وما قيل هناك، يقال هنا؛ فالإسناد نفس الإسناد، والخلاف هو الخلاف، والله المستعان.

وقال أسند ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٨٧/ ١٣٧١)، عن ابن البراء، عن ابن المديني قوله في عبدالرحمن بن مغيث: «لا يعرف إلا في هذا الحديث» (١٠). وعلقه عن ابن البراء، به: المزي في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٤٢٢). وعلقه عن ابن المديني: ابن حجر في «تهذيبه» (٦/ ٢٧٦).

وقد أغرب ابن حبان في «ثقاته» (٧/ ٣٥٣/ ٩٩٣٥) فجعل اسم (أبي مروان) والد عطاء: عبد الرحمن بن مغيث^(٢).

> وعبد الرحمن بن مغيث: مجهول، على حد تعبير الذهبي، وابن حجر. وانظر: «الكاشف» (٣٣١٩)؛ و«التقريب» (٤٠١٤).

⁽١) يعنى حديث: (الدعاء عند الانصراف من الصلاة).

 ⁽٢) من حاشية بأصل (تهذيب التهذيب) (٦/ ٣٧٦) يشبه أن تكون للحافظ، والله أعلم.

[١٨٧] قَالَ عَلِيُّ فِيْ حَدِيْثِ النَّبِيِّ ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي»: هَذَا حَدِيْثٌ بَصْرِيٌ مَعْرُوْفٌ؛ إِلاَّ رَجُلاً وَاحِدًا، الَّذِي سَمِعَهُ مِنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، يُقَالُ لَهُ: كَهْمَسُ، رَجُلٌ مِنْ بَنِيْ هِلاَلٍ، أَوْ مِنْ بَنِيْ سَلُوْلٍ.

[۱۸۷] أما الحديث:

فأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١/٣٦/٣) قال: حدثنا حماد بن يزيد، عن معاوية بن قرة المزني، قال: أتيت المدينة، زمن الأقط والسمن، والأعراب يأتون بالبرقان فيبيعونها، فإذا أنا برجل طامح بصره ينظر إلى الناس، فظننت أنه غريب، فدنوت منه، فسلمت عليه، فردّ عليّ، وقال لي: من أهل هذه أنت؟ قلت: نعم. فجلست معه، فقلت: ممن أنت؟ فقال: من هلال، واسمي: كهمس، أو قال: من بني سلول، واسمي: كهمس، ثم قال: ألا أحدثك حديثا، شهدته من عمر بن الخطاب رضي الله عنه!. فذكر قصة لعمر، ثم قال: ثم قال عمر: سمعت رسول الله عليه يقول: «خير أمتي القرن الذي أنا منه، ثم الثاني، ثم الثالث، ثم ينشأ قوم تسبق أيمانهم شهادتهم، يشهدون من غير أن يُسْتَشْهدوا، لهم لَغَط في أسواقهم». ثم ذكر قصة له مع النبي عليه.

ومن طريق أبي داود الطيالسي، أخرجه:

أبو جعفر الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ١٥٠)، والبزار في «البحر الزخار» (١/ ٣٩٠/ ٢٧٢). (١/ ٣٧٠/ ٢٧٢).

قال البزار: «ولا نعلم أسند كهمس الهلالي، عن عمر؛ إلا هذا الحديث، وكهمس قد روى عن النبي على حديثا واحدًا (١٠)».

وأخرجه مقتصرًا على موضع الشاهد المرفوع منه: أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٥٨٩٣) _ ومن طريق أبي نعيم: الضياء في «المختارة» (١/ ٣٩١/ ٢٧١) _،

⁽١) هذا الحديث أخرجه الطيالسي في الموضع المذكور، وكذا أخرجه عامة من ذُكِروا ممن لم يخرجوا موضع الشاهد، والله أعلم.

والخطيب في اموضح أوهام الجمع والتفريق، (١/ ٩٥).

كلاهما (أبو نعيم، والخطيب) من طريق موسى بن إسماعيل، عن حماد بن يزيد، بإسناده.

قال الضياء: (حماد بن يزيد، ذكره ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحًا، وذكر أنه روى عنه جماعة».

وأخرجه من طريق حماد بن يزيد المنقري، مختصرًا، ليس فيه موضع الشاهد المرفوع، على تفاوت في الاختصار:

البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٣٨ _ ٢٣٨/ ١٠٢١)، ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٤٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/ ١٢٣/ ١٤٤٥)، وابن عبد البر في «الاستيعاب» (٤/ ١٦٨٢/ ٢٠١٤)، والبغوي في «معجم الصحابة» (٥/ ١٦١ ـ ١٦١/ ٣٠٩)، والأزدي في «معجم الصحابة» (٢/ ٣٨٢/ ٣٠٠)، والأزدي في «المخزون» (ص ١٤٨)، والطبراني في «الكبير» (١٩/ ١٩٤/ ٤٣٥)، والطبري في «المخزون» (ص ١٤٨)، والطبراني في «الإصابة» وأبو أحمد الحاكم _ كما في «الإصابة» (٧/ ١٨٧/ بجاوي).

وأخرجه سمويه في «فوائده» _ كما في «الإصابة» (٣/ ٣٠٨ مصورة الفكر) _ من طريق معاوية بن قرة، مختصرًا، ليس فيه موضع الشاهد.

ولم أقف على أحد نقل هذا النص، عن ابن المديني، والله المستعان.

وأما كهمس الهلالي، فهو من بني عامر بن صعصعة بن معاوية، ثم من بني هلال بن عامر. روى عن: النبي ﷺ، وعن عمر بن الخطاب، وروى عنه: معاوية بن قرة.

قال البخاري: له صحبة، يعد في البصريين. وذكره ابن حبان في «الثقات». وانظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٣٨_ ٢٣٩/ ٢٠٦)؛ و«الثقات» (٣/ ٢٥٦/ ٢١٧١). [١٨٨] قَالَ عَلِيٍّ - فِي حَدِيْثِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَال: «إِنِّي مُمْسِكٌ بِحُجُزِكُمْ عَنِ النَّارِ» - قَالَ:

هَذَا حَدِيْثٌ حَسَنُ الإسْنَادِ؛ وَحَفْصُ بْنُ حُمَيْدٍ؛ مَجْهُوْلٌ، لاَ أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْهُ؛ إلا يعْقُوبُ القُمِّيُ (١)، وَلَمْ نَجِدْ هَذَا الحَدِيْثَ عَنْ عُمَرَ، إلاَّ مِنْ هَذَا الطَّريقِ. وَإِنَّمَا يَرْوِيه أَهْلُ الحِجَازِ مِنْ حَدِيْثِ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

المحد، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله على النار مسك بحجزكم هلم عن النار، وأنتم تهافتون فيها أو تقاحمون تقاحم الفراش في النار والجنادب _ يعني: في النار، وأنا ممسك بحجزكم، وأنا فرط لكم على الحوض، والجنادب _ يعني: في النار، وأنا ممسك بحجزكم، وأنا فرط لكم على الحوض، فتردون علي معًا وأشتاتًا، فأعرفكم بسيماكم وأسمائكم، كما يعرف الرجل الفرس وقال غيره: كما يعرف الرجل الغريبة من الإبل في إبله من فيؤخذ بكم ذات الشمال؛ فأقول: إليّ يا رب! أمتي أمتي، فيقول أو يقال: يا محمد إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك؛ كانوا يمشون بعدك القهقرى. فلا أعرفن أحدكم، يأتي يوم القيامة؛ يحمل شاة لها ثغاء، ينادي: يا محمد، فأقول: لا أملك لك من الله شيئًا قد بلغت، ولا أعرفن أحدكم يأتي يوم القيامة؛ يحمل بعيرًا له رغاء، ينادي: يا محمد، فأقول: لا أملك لك من الله شيئًا قد بلغت، ولا أعرفن أحدكم يأتي يوم القيامة؛ يحمل بعقول: يا محمد، يا محمد، فأقول: لا أملك لك من الله شيئًا قد بلغت، ولا أعرفن أحدكم يأتي يوم القيامة؛ يحمل قشعًا، فيقول: يا محمد، يا محمد، فأقول: لا أملك لك من الله شيئًا قد بلغت، ولا أعرفن أحدكم يأتي يوم القيامة؛ يحمل قشعًا، فيقول: يا محمد، يا محمد، فأقول: لا أملك لك من الله شيئًا قد بلغت، ولا أعرفن أحدكم يأتي يوم القيامة؛ يحمل قشعًا، فيقول: يا محمد، يا محمد، فأقول: لا أملك لك من الله شيئًا قد بلغت، هذا لفظ البزار.

وقد أخرجه إمامنا المصنف ابن المديني في «مسنده المعلل» مختصرًا ـ نقلاً عن «مسند الفاروق» (٢/ ٦٠٠) ـ ثم قال:

﴿ وَلَمْ نَجِدُهُ عَنْ عَمْرُ ۚ إِلَّا مَنْ هَذَا الطَّرِيقَ ، وهو حسن الإسناد؛ إلا أن حفص بن

⁽١) بضم القاف وكسر الميم المشددة، نسبة إلى بلدة قُمّ، وهي بين أصبهان وساوة، كبيرة؛ إلا أن أكثر أهلها شيعة، ومحلها اليوم بإيران، وانظر: «الأنساب» للسمعاني (٤/ ٥٤٢).

.....

حميد مجهول؛ لا أعلم أحدًا روى عنه إلا يعقوب. وإنما روى هذا أهل الحجاز، عن أبي هريرة».

وقال ابن كثير: (وقد روى عن حفص بن حميد هذا: أشعث بن إسحاق أيضًا. وقال فيه [يعني: في حفص] ابن معين: صالح، ووثقه ابن حبان.

وأخرجه يعقوب بن شيبة في «مسنده المعلل» (ص ٨٥/ رقم ٢٤/ مسند عمر)، وأبو يعلى الموصلي في «المسند الكبير(١)»_نقلاً عن

«مسند الفاروق» (۲/ ۹۹ و ۲۱۹)، و«التفسير» كلاهما لابن كثير (۳/ ۲۰۱)، وكذا «المطالب العالية» لابن حجر (۹/ ۶۹)/ رقم ۲۰۸۰)_كلاهما، عن زهير بن خرب.

كلاهما (ابن المديني، وزهير)، عن يونس بن محمد.

قال يعقوب بن شيبة: «هو حديث حسن الإسناد؛ غير أن في إسناده رجلاً مجهولاً. رواه يعقوب القمي، عن حفص بن حميد، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عمر رضي الله عنه _ عن النبي على . وحفص بن حميد هذا، لا نعلم أحدًا روى عنه؛ إلا يعقوب القمي، ولا نحفظ هذا الحديث عن عمر رضي الله عنه _ إلا من هذا الوجه. وقد رواه أهل المدينة، عن أبي هريرة، أو بعضه. قد أخرجنا ما حضرنا، بأسانيد حسان متفرقة، عن أبي هريرة، وابن عباس، وأم سلمة، وأسماء بنت أبي بكر، عن النبي على النبي على النبي المدينة .

وأخرجه يعقوب بن شيبة أيضًا (ص ٨٤/ رقم ٢٤).

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (١/ ٣١٤/ ٢٠٤) عن الفضل ابن سهل.

قال البزار: «وهذا الحديث؛ لا نعلمه يروى عن عمر، إلا من هذا الوجه، بهذا الإسناد. وحفص بن حميد؛ لا نعلم روى عنه؛ إلا يعقوب القمي (٢٠).

وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «مصنفه» (٦/ ٣٠٩)، وعنه: ابن أبي عاصم في «السنة» (ص ٣٣٢/ رقم ٧٤٤). ومن طريق ابن أبي شيبة: القضاعي في «مسند الشهاب»

⁽١) وعزاه إليه أيضًا: الهيشمي في «المقصد العلي» (٤١ / ب)، وفي «مجمع الزوائد» (٣/ ٨٥).

⁽٢) سبق تعقب ابن كثير لتفرد القمي، عن حفص، قبل أسطر، فانظره.

...........

.(11T·/1Vo/Y)

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢/ ٣٠٠ ـ ٣٠١) من طريق أحمد بن زهير، ومحمد بن إسماعيل أبي جعفر الصايغ.

وأخرجه الرامهرمزي في «أمثال الحديث» (ص ٣٠) _ ومن طريقه: القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ١٧٤/ ١١٨) _ من طريق أحمد بن ملاعب.

الستة (من يعقوب إلى ابن ملاعب) ، عن أبي غسان مالك بن إسماعيل النهدي .

وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٢/ ٢ • • ١ / ١١٢٨ زوائد) عن عبد الله ابن أبي أمية الفزاري ـ ومن طريق الفزاري: أخرجه الرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (١/ ١٤٢) ـ مختصرًا جدًّا.

ورواه يونس بن محمد، وأبو غسان النهدي، وعبد الله بن أبي أمية الفزاري ـ وهم الذين تدور عليهم جميع الطرق المذكورة ـ عن يعقوب القمي، عن حفص بن حميد، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عمر، به.

وقول على: «وإنما يرويه أهل الحجاز من حديث أبي هريرة».

فسره تلميذه يعقوب بن شيبة في «مسنده» (ص ٨٣)، فقال: «وقد رواه أهل المدينة، عن أبي هريرة، أو بعضه»، ثم زاد الأمر تفسيرًا وشرحًا، فساقه من طريق أبي هريرة رضى الله عنه، فقال (ص ٨٥-٨٨):

«وأما ما رواه أهل المدينة فيه: . . . ثنا أحمد بن شبيب ، قال: ثنا أبي ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، أنه كان يحدث : أن رسول الله على قال : «يرد علي يوم القيامة رهط من أصحابي ؛ فيجلون عن الحوض ، فأقول : يا رب أصحابي ، فيقول : إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك ؛ إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى (۱) .

⁽١) علقه البخاري في «الصحيح» كتابِ الرقاق، بابِ في الحوض (٦٥٨٥)، عن أحمد ابن شبيب، شبخ يعقوب هنا، وقال الحافظ في «الفتح»: ﴿ وَصَلَّهُ أَبُو عَوَانَةً، عَنْ أَبِي زُرعَة الرَّازِيِّ، وَأَبِي الْحَسَن الْمَيْمُونِي قَالاً: حَدَّنَا=

وثناه عبد الله بن مسلمة بن قعنب قال: ثنا عبد العزيز بن محمد، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله عليه: «ليذادن رجال عن حوضي، كما يذاد البعير الضال، أناديهم: ألا هلم، فيقال: إنهم قد بدلوا بعدك، فأقول: سُحْقًا سُحْقًا) (١).

ثنا يعلى بن عبيد قال: ثنا أبو حيان، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة قالى: قام فينا رسول الله على خطيبًا، فحمد الله عز وجل، وأثنى عليه، ثم ذكر الغلول، فعظمه وعظم أمره، ثم قال: الألفين أحدكم يجيء يوم القيامة، على رقبته شاة لها ثغاء، يقول: يا رسول الله، أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئًا؛ قد أبلغتك. لألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته بعير له رغاء، يقول: يا رسول الله، أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئًا؛ قد أبلغتك. لألفين أحدكم يجيء يوم القيامة، على رقبته فرس لها حمحمة، يقول: يا رسول الله، أغثنى، فأقول: لا أملك لك شيئًا؛ قد أبلغتك.

لألفين أحدكم يجيء يوم القيامة، على رقبته صامت، يقول: يا رسول الله أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئًا؛ قد أبلغتك. لألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته نفس لها صياح، يقول: يا رسول الله، أغثني، أقول لا أملك لك شيئًا؛ قد أبلغتك لألفين أحدكم يجيء يوم القيامة، على رقبته رقاع تخفق، يقول: يا رسول الله، أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئًا؛ قد أبلغتك) (٢)».

وقد أسند قول ابن المديني في حفص: ابن أبي حاتم في «الجرح

أَخْمَد بْن شَبِيب، به. وَيُونُس، هُوَ: إبْن يَزيد، نَسَبَهُ أَبُو عَوَانَة فِي رِوَايَته هَذِهِ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ الإسْمَاعِيليّ، وَأَبُو
نُعَيْم فِي هُمُسْتَخْرَجَيْهِمَا»، مِنْ طُرُقٍ عَنْ أَخْمَد بْن شَبِيب». قلت: وفات الحافظ ـ رضي الله عنه ـ عند ذكر من
وصله، عزوه ليعقوب بن شيبة، وهو أعلى معن ذكره. والله أعلم.

⁽١) أخرجه مسلم في كتاب الوضوء، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء (٢٤٩).

أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب الغلول، وقول الله تعالى: ﴿ ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة ﴾
 (٣٠٧٢)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب غلظ تحريم الغلول (١٨٣١) كلاهما من طريق أبي حيان، عن أبي زرعة، به سواء.

والتعديل» (٣/ ١٧١/ ٢٣٤) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه عن ابن البراء المزي في «الميزان» (٢/ ٣١٨)، في «تهذيب الكمال» (٧/ ٩)، وعلقه عن ابن المديني: الذهبي في «الميزان» (٢/ ٣١٨)، وابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٣٩٩).

وحفص بن حميد؛ هو: القمي، أبو عبيد.

روى عن: عكرمة وفضيل الباجي، وزياد بن حدير، وشمر بن عطية.

وعنه: يعقوب بن عبدالله القمى، وأشعث بن إسحاق القمي.

قَال ابن أبي خيثمة ، عن ابن معين : صالح . وقال ابن المديني : مجهول . وذكره ابن حبان في «الثقات» .

وانظر: «الثقات» (٦/ ١٩٦/ ٧٣٣٩)؛ و«التقريب» (١٤٠٣).

[١٨٩] _ قَالَ عَلِيُّ: الشَّيْبَانِيُّ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ حَنَسِ بْنِ رَبِيْعَةَ؛ لأَ يُعْرَفُ حَنَسٌ.

قَالَ الحَسَنُ بْنُ الحُرِّ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ رَجُلٍ يُدْعَى حَنَشًا، وَهَذَا يُقَوِّيْ مَا قَالَ الشَّيْبَانِيُّ: حَنَشُ بْنُ رَبِيْعَةَ، فِيْ شَيْءٍ مِنَ الحَدِيْثِ.

[۱۸۹] أخرج البيهقي في «السنن الكبرى» في صلاة الخسوف، باب من أجاز أن يصلي في الخسوف ركعتين في كل ركعة أربع ركوعات (٣/ ٣٣٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٢٨ _ ٣٣٤) من طريق سليمان الشيباني، عن الحكم بن عتيبة، عن حنش بن ربيعة، قال:

«انكسفت الشمس، في عهد علي - رضي الله عنه - قال: فخرج فصلى بمن عنده، فقرأ سورة الحج ويس، لا أدري بأيهما بدأ، وجهر بالقراءة، ثم ركع نحوا من قيامه، ثم رفع رأسه فقام نحوا من قيامه، ثم ركع نحوا من قيامه؛ أربع ركعات، ثم سجد في الرابعة، ثم قام فقرأ بسورة الحج ويس، ثم قام فصنع كما صنع في الركعة الأولى؛ ثمان ركعات، وأربع سجدات، ثم قعد فدعا، ثم انصرف، فوافق انصرافه وقد انجلى عن الشمس».

قال البيهقي: «لم يرفعه سليمان الشيباني، ورواه الحسن بن الحر، عن الحكم؛ فرفعه».

قلت: أخرج حديث الحسن بن الحر، مرفوعًا: الإمام أحمد في «مسنده» (١٢١٦/٣٨٩/٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» في جماع أبواب صلاة الكسوف، باب الدعاء والتكبير في القيام بعد رفع الرأس من الركوع، وبعد قول: سمع الله لمن حمده، في صلاة الكسوف (٢/ ٣٢٠/ ١٣٨٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» في صلاة الخسوف، باب من أجاز أن يصلي في الخسوف ركعتين في كل ركعة أربع ركوعات (٣/ ٣٣٠) من طرق عن زهير، عن الحسن بن الحر، عن رجل يدعى حنشًا، عن علي رضي الله عنه، فساقه كسياق الشيباني ؛ إلا أنه لم يذكر: (سورة الحج)، وقد صرح في آخره برفعه.

وعلى كل؛ فهو إسناد ضعيف؛ بسب حنش هذا؛ فهو مع صدقه له أوهام، ومثله لا يقبل ما تفرد به؛ لا سيما إذا اضطرب فيه، كما هنا؛ فالرواة عنه ثقات، وهذا الاضطراب في رفعه ووقفه من حنش، وقد علمت حاله. والله أعلم.

وقد أسند هذا القول_مختصرًا_عن ابن البراء، عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٩١)، وابن حجر في «تهذيبه» (٧/ ٢٩١)، وابن حجر في «تهذيبه» (٣/ ٥٨).

وهو: حنش بن المعتمر، ويقال: ابن ربيعة الكناني، أو المعتمر الكوفي. روى عن: على، ووابصة بن معبد، وأبي ذر، وعليم الكندي.

وعنه: أبو إسحاق السبيعي، والحكم بن عتيبة، وسماك بن حرب، وإسماعيل بن أبي خالد، وغيرهم.

قال ابن المديني: لا أعرفه. وقال أبو حاتم: هو عندي صالح، ليس أراهم يحتجون بحديثه. وقال أبو داود: ثقة. وقال البخاري: يتكلمون في حديثه. وقال النسائى: ليس بالقوي. وقال ابن حبان: لا يحتج به.

قال الحافظ ابن حجر: «وعند ابن المديني: أن حنش بن المعتمر، غير حنش بن ربيعة. قلت: وأما ابن حبان، فقال: حنش بن المعتمر، هو الذي يقال له: حنش بن ربيعة، والمعتمر كان جده؛ وكان كثير الوهم في الأخبار، ينفرد عن علي بأشياء لا تشبه حديث الثقات، حتى صار ممن لا يحتج بحديثهم. وقال العجلي: تابعي ثقة. وقال البزار: حدث عنه سماك بحديث منكر. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم. وذكره العقيلي، والساجي، وابن الجارود، وأبو العرب الصقلي في «الضعفاء»، وقال ابن حزم في «المحلى»: ساقط مطرح. وذكره ابن منده، وأبو نعيم في الصحابة؛ لكونه أرسل حديثا، وقد بينت ذلك في كتابي «الإصابة». وقال في «التقريب» (١٥٧٧): صدوق؛ له أوهام، ويرسل. وقال الذهبي في «السير»: فيه لين.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٩٩/ ٣٤٢)؛ و«الأوسط» (١/ ٢٠٥ الخفاف)؛ و«الضعفاء الصغير» (ص ٣٨/ رقم ٩٦) للبخاري؛ و«الضعفاء» لابن الجوزي (١/ ١٠٤٠/ ٢٤١)؛ و«سير النبلاء» (٤/ ٤٩٣).

[١٩٠] وَلاَ نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْ مَالِكِ بْنِ عُمَيْرٍ؛ إلاَّ إِسْمَاعِيْلُ بْنُ سُمَيْعِ الْحَنفِيُّ. الحَنفِيُّ.

[19٠] هو مالك بن عمير الحنفي الكوفي، أدرك الجاهلية.

روى عن: النبي ﷺ مرسلاً، وعن علي، وصعصعة بن صوحان، ووالان العجلي صاحب ابن مسعود.

روى عنه: إسماعيل بن سميع الحنفي، وعمار بن معاوية الدهني.

قال الحافظ: ذكره يعقوب بن سفيان في الصحابة، وقال ابن أبي حاتم، عن أبي زرعة: روايته عن على مرسلة، وقال ابن القطان: حاله مجهولة، وهو مخضرم.

وقد وافق عليًا على تفرد إسماعيل بن سميع بالرواية عنه: مسلم في «المنفردات والوحدان»(ص ١٩١_١٩٢/ رقم ٨٥٤).

ولكن المزي، وتابعه ابن حجر: أثبتا له راويًا آخر، وهو: عمار ابن معاوية الدهني.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٠٤/)؛ و«الجرح والتعديل» (٨/ ٢١٢)؛ و«الجرح والتعديل» (٨/ ٢١٢/ ٩٤٣)؛ و«المراسيل» (ص ٢٢١/ رقم ٨٣٤) لابن أبي حاتم؛ و«جامع التحصيل» (ص ٢٧٢/ رقم ٧٢٨)؛ و«تهذيب الكمال» (٢٧/ ١٥٢)؛ و«تهذيب التهذيب» (١٥٢/ ٢٠)؛ و«التقريب» (٦٤٤٥).

[١٩١] قَالَ عَلِيُّ: عَنِ [إبْنِ] (١) ثُمَامَةَ القُشَيْرِيِّ، عَنِ اِبْنِ أَعْبُدَ، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ: (أَنَتْ فَاطِمَةُ النَّبِيَّ ﷺ تَسْتَخْدِمُهُ [ل ١٣/ أ] .

وَهَذَا حَدِيْثٌ بَصْرِيٌّ، وَإِسْنَادُهُ بَصْرِيُّ، وَهُوَ مَعْرُوْفُ الْإِسْنَادِ؛ إِلاَّ رَجُلاً وَاحِدًا؛ ابْنُ أَعْبُدَ لاَ أَعْرِفُ عَنْهُ حَدَيثًا غَيْرَ هَذَا.

[191] أخرج هذا النص معلقًا مختصرًا جدًّا، عن ابن المديني: ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٣/ ٢٤٥)، والمنذري في «اختصار سنن أبي داود» كما نقله عنه صاحب «عون المعبود» (٨/ ١٥٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٢٢١)، والذهبي في «المغني» (٢/ ٤٤٣)، وغيرهم.

وأما الحديث؛ فأخرجه أبو داود في «السنن» في كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذي القربي (٣/ ١٥٠/ ٢٩٨٨) من طريق عبد الأعلى.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (١/ ١٥٣)، وكذا في «زوائد فضائل الصحابة» (١/ ٧٠ و٢/ ٤١)، والمزي في الصحابة» (١/ ٧٠ و٢/ ٤١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٢٢/٢٠) و الطبراني في «الدعاء» (٢٣٥) من طريق العباس بن الوليد النرسى .

كلاهما، عن سعيد الجُريري، عن أبي الورد بن ثُمامة القشيري، عن ابن أعبد، قال: قال لي علي بن أبي طالب _ رضي الله عنه _ يا ابن أعبد، هل تدري ما حق الطعام؟ قال: قلت: وما حقه يا ابن أبي طالب؟ قال: تقول: بسم الله، اللهم بارك لنا فيما رزقتنا. قال: وتدري ما شكره، إذا فرغت؟ قال: قلت: وما شكره؟ قال: تقول: الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا، ثم قال: ألا أخبرك عني وعن فاطمة _ رضي الله عنها _ كانت ابنة رسول الله

⁽١) في الأصل: (أبي)، ولعل الصواب ما أثبته، وهو الموافق للمصادر التي أخرجت الحديث، والتي ترجمت للراوي.

يندها، وأسقت بالقربة حتى أثرت القربة بنحرها، وقمت البيت حتى أغبرت ثيابها، يبدها، وأسقت بالقربة حتى أثرت القربة بنحرها، وقمت البيت حتى أغبرت ثيابها، وأوقدت تحت القدر حتى دنست ثيابها؛ فأصابها من ذلك ضرر، فقدم على رسول الله ينه بسبي أو خدم، قال: فقلت لها: انطلقي إلى رسول الله ينه فاسأليه خادمًا يقيك حر ما أنت فيه، فانطلقت إلى رسول الله ينه فوجدت عنده خدمًا أو خدًامًا، فرجعت، ولم تسأله . . . فذكر الحديث، فقال: «ألا أدلك على ما هو خير لك من خادم؟ إذا أويت إلى فراشك؛ سبحي ثلاثًا وثلاثين، واحمدي ثلاثًا وثلاثين، وكبري أربعًا وثلاثين، قال: فأخرجت رأسها، فقالت: رضيت عن الله ورسوله مرتين. هذا لفظ أحمد، وقد خلا سياق أبي داود من ذكر حق الطعام.

وفي الحديث خلاف، لا تعلق له بما نحن فيه، يراجعه من شاء في «العلل» لابن أبي حاتم (٢/ ٧ و١٩٤)، وغيره، والله تعالى أعلم.

وابن أعبد؛ قال الذهبي: واسمه على الليثي، وقال الحافظ في «التقريب» (٤٦٨٩): (علي بن أعبد، أبو الحسن، وقد لا يسمى في الإسناد: مجهول من الثالثة».

[١٩٢] قَالَ عَلِيٍّ - فِيْ حَدِيْثِ عُثْمَانَ: أَن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ تَحْضُرُهُ صَلاَةٌ مَكْنُونِهُ ، فَيُحْسِنُ وضُوْءَهَا» ـ:

رَوَاهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ كَانَ بِالْكُوْفَةِ، مِنْ وَلَدِ سَعِيْدِ بْنِ الْعَاصِ؛ وَإِنَّمَا لَقِيهُ مَنْ لَقِيهُ بِالْكُوْفَةِ. وَهَذَا إِسْنَادٌ مَدَنِيٌّ، وَلَمْ يَرْوِ أَهْلُ الْمَدِيْنَةِ عَنْهُ شَيْئًا.

[19٢] أما الحديث؛ فأخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء والصلاة عقبه (١/ ٢٠٦/ ٢٠٨) عن عبد بن حميد وهو في «المنتخب من مسنده» (١/ ١١٢/ ٥٧)، ومن طريق عبد أخرجه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٩/٤٦)، وابن حجر في «الإمتاع» (ص ٢٠/ رقم ٤) وحجاج بن الشاعر.

وأخرجه أبو عوانة في «مستخرجه على مسلم» (٢/ ٢٠) عن أبي داود الحراني.

وأخرجه أبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» أيضًا (١/ ٢٩٤/ ٥٤٥) _ ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٣٩/٢٢) _ من طريق أبي خليفة الجمحي، وعباس الأسفاطي، وابن التمار، ويحيى الحماني.

وأخرجه البيهقي في «الصغرى» في الصلاة، باب في الخشوع في الصلاة (١/ ٢٤٠/ / ٨٦٠)، وفي «الكبرى» (٢/ ٢٩٠) من طريق يحيى ابن محمد بن يحيى .

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٢/ ٦٨/ ٤١١) من طريق الحسن بن يحيى الأرزي.

جميعهم، عن أبي الوليد، قال: حدثنا إسحاق بن سعيد بن عمرو ابن سعيد بن العاص: حدثني أبي، عن أبيه، قال: كنت عند عثمان، فدعا بطهور، فقال: سمعت رسول الله على يقول: «ما من امرىء مسلم تحضره صلاة مكتوبة، فيحسن وضوءها، وخشوعها، وركوعها؛ إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب، ما لم يؤت كبيرة، وذلك الدهر كله» هذا لفظ مسلم.

والرجل القرشي الذي كان بالكوفة، هو عمرو بن سعيد بن العاص ابن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي، المعروف بالأشدَقِ، تابعي، ولي إمرة المدينة لمعاوية

ولابنه، قتله عبد الملك بن مروان بعد ما أمنه، سنة سبعين، ووهم من زعم أن له صحبة، وإنما لأبيه رؤية، وكان عمرو مسرفًا على نفسه، وليست له في مسلم رواية؛ إلا في حديث واحد، هو هذا الحديث المذكور، قاله الحافظ في «التقريب»؛ (٥٠٣٤) بتصرف، وقال الذهبي: ما علمت به بأسًا. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٨/٣٣)، وغيره، والله تعالى أعلم.

[١٩٣] قَالَ عَلِيُّ: وَحَدِيْثُ عُثْمَانَ: أَنَّه قَالَ: «مَنْ عَلِمَ أَنَّ الصَّلاَةَ حَقَّ». رَوَاهُ عِمْرَانُ بْنُ حُدَيْرٍ؛ وَهُوَ ثِقَةٌ، عَنْ رَجُلٍ مَجْهُوْلٍ، يُقَالُ لَهُ: عَبدُالمَلِكِ بْنُ عُبَيدٍ، يَرْوِيْهِ عَنْ حُمْرَانَ.

[19٣] أما الحديث؛ فقد أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (١٠/١) ومن طريقه: البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٣٩) (١٠) و أخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب الإيمان، باب من علم أن الصلاة حق واجب دخل الجنة (١/ ٢٥٢/ ٢٥١)، كلاهما من طريق عثمان بن عمر.

وأخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١/ ١٠٥/ ٤٩) عن روح بن عبادة؛ ومن طريق روح؛ أخرجه الحاكم في (الموضع السابق).

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» كتاب الصلاة، باب أصل فرض الصلاة (١/ ٣٥٨) من طريق مروان بن معاوية.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٢/ ٨٧/٣) من طريق معاذ ابن معاذ. وأخرجه كذلك البزار (٢/ ٨٧/٣) من طريق عبد الله بن حمران وقال: هذا الحديث مرفوعًا؛ لا نعلم روي إلا عن عثمان.

جميعهم، عن عمران بن حدير، عن عبد الملك بن عبيد، عن حمران بن أبان، عن عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ: أن النبي على قال: من علم أن الصلاة حق واجب دخل الجنة، لفظ عبد الله بن أحمد في «الزوائد».

فأما عمران بن حُدير، فقد نقل توثيق ابن المديني له: الذهبي في «السير» (٣٦٤/٦)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٦٤/٢)، وابن حجر في «تهذيب

⁽۱) ولكن وقع في نسختي من «الشعب» من طريق أحمد نفسه، لا من الزوائد؛ ويغلب على ظني أنه إن لم يكن جريًا من الناشر على الجادة، فهو من الناسخ، أو من اختلاف النسخ الخطية، وإلا فقد عزاه المنذري في «الترغيب» (۱/ ١٥١)، والهيثمي في «المجمع» (١/ ٢٨٨)؛ والسيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٧٠٥)، وغيرهم؛ كلهم عزوه لعبدالله في «الزوائد» لا لأبيه ـ رحمهما الله ـ والله أعلم.

التهذيب (٨/ ١١٠/ الفكر)؛ والخزرجي في «خلاصة التذهيب» (ص ٢٩٥). وعند الثلاثة الأول زيادة عن ابن المديني، وهي: (من أوثق شيخ بالبصرة). فالله أعلم. وزاد البخاري عن ابن المديني: (له نحو من عشرة أحاديث).

وهو ثقة كما يقول ابن المديني، ووافقه على ذلك جمع من النقاد، والله أعلم، وانظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١/ ١٤٨)، و«الثقات» لابن حبان (٧/ ٢٣٨)، و«التقريب» (١٤٨).

وقد ذكر مسلم في «المنفردات والوحدان» (ص ۱۷۷/ رقم ۷۳۰): أنه قد تفرد بالرواية عن عبد الملك بن عبيد. والله أعلم.

وأما عبد الملك بن عبيد؛ فقد أسند قول ابن المديني فيه بالجهالة: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٥٨)، عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه عن ابن المديني: ابن المديني (٢/ ٢٥١)، ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٢/ ١٥١)، والذهبي في «المغني» (٢/ ٢٠٧)، وفي «الميزان» (٤/ ٤٠٥/ علمية)، وابن حجر في «التهذيب» (٦/ ٣٦٢/ الفكر).

ولم يخالف ابن المديني أحد في كونه مجهولا، وسبق ذكر مسلم له فيمن لم يرو عنه إلا عمران بن حدير، ولم أجد من تكلم فيه بشيء من الجرح والتعديل، وانظر: «التقريب» (٤١٩٦)، والله أعلم.

张 朱 朱

[198] قَالَ عَلِيٍّ - فِيْ حَدِيْثِ عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (أَنَّهُ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ النَّبِيِّ ﷺ (أَنَّهُ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الأَضَاحِيْ، فَوْقَ ثَلَاثٍ):

ي رَوَاهُ ابْنُ أَبِيْ ذِنْبٍ، عَنْ شَيْخِ لاَ أَعْلَمُهُ رَوَى عَنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ. وَقَادُ رَوَى هَنْهُ أَحِدٌ غَيْرُهُ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ. وَقَادُ رَوَى هَذَا الْحَدِيْثَ ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ أَبِيْ عُبَيْدٍ، مَوْقُوْفًا.

[198] لم أقف على شيء من وجوه هذا الخلاف، الذي ذكره ابن المديني في هذا الحديث، فيما بين يدي من مراجع، فالله أعلم، وهو المستعان.

[١٩٥] قَالَ: وَذَكَرَ حَدِيثَ طَلْحَةً، فِيْ تُبُوْرِ الشُّهَدَاءِ، فَقَالَ:

رَوَاهُ شَيْخٌ ثِقَةٌ، يُقَالُ لَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ مَعْنٍ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَعْنِ بْنِ نَضْلَةَ بْنِ عَمْرٍو الغِفَارِئِي، رَوَاهُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ خَالِدِ بْنِ دِيْنَارٍ، عَنْ رَبِيْعَةَ بِنِ أَبِيْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ رَبِيْعَةَ بْنِ الهُدَيْرِ، عَنْ طَلْحَةً بْنِ عُبَيِّدِ اللهِ.

وَإِسْنَادُهُ كُلُّهُ جَيِّدٌ؛ إِلاَّ أَنَّ دَاوُدَ بْنَ خَالِدٍ هَذَا، لاَيُحْفَظُ عَنْهُ إِلاَّ هَذَا الحَدِيْثُ، مِنْ وَجْهِ مِنَ الوُجُوْهِ.

[190] أما الحديث؛ فأخرجه أحمد في «مسنده» (١/ ١٦١) ـ ومن طريقه: ابن عِبد البر في «التمهيد» (٢٠/ ٢٤٦)، والضياء في «المختارة» (٣/ ١٣/ ٨١٣)_.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» كتاب الحج، باب زيارة قبور الشهداء (٥/ ٢٤٩) من طريق الحسن بن محمد الزعفراني .

كلاهما (أحمد، والزعفراني) عن علي بن المديني.

وأخرجه أبو داود في «السنن» في كتاب المناسك، باب زيارة القبور (٢٠٤٣/٢١٨).

وأخرجه البيهقي في (الموضع السابق) من طريق محمد بن الفضل ابن جابر السقطى.

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٠/ ٢٤٥) من طريق محمد ابن وضاح. وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٩٤/ الفكر) من طريق عمر ابن سنان.

الأربعة، عن حامد بن يحيى.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٣/ ١٦٨/ ٩٥٥) من طريق يعقوب بن محمد. وأخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (١/ ١٣٣) عن إسحاق بن موسى الأنصاري. وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٠/ ٢٤٥) من طريق إبراهيم بن المنذر.

وأخرجه الحميدي_كما في «التمهيد» (٢٠/ ٢٤٦)_.

الستة (ابن المديني، وحامد، وإسحاق، وإبراهيم، والحميدي) عن محمد بن

لفظ أحمد.

معن الغفاري: أخبرني داود بن خالد بن دينار، أنه مر هو ، ورجل يقال له: أبو يوسف، من بني تيم، على ربيعة بن أبي عبدالرحمن ـ رضي الله عنه ـ قال: قال له أبو يوسف: إنا لنجد عند غيرك من الحديث ما لا نجده عندك؟ فقال: أما إن عندي حديثًا كثيرًا، ولكن ربيعة ابن الهدير قال ـ وكان يلزم طلحة بن عبيد الله ـ: إنه لم يسمع طلحة يحدث عن رسول الله عليه حديثًا غير حديث واحد، قال ربيعة بن أبي عبدالرحمن: قلت له: وما هو؟

قال: قال لي طلحة: خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى أشرفنا على حَرَّة وَاقِم، قال: فدنونا

منها، فإذا قبور بمُحنِيَّة، فقلنا: يا رسول الله! قبور إخواننا هذه؟ قال: قبور أصحابنا، ثم

خرجنا حتى إذا جننا قبور الشهداء، قال: قال رسول الله ﷺ: (هذه قبور إخواننا). هذا

قال ابن المديني: وإسناده كله جيد؛ إلا أن داود بن خالد هذا، لا يحفظ عنه إلا هذا الحديث، من وجه من الوجوه.

ونقله ابن عبد البر، ثم قال: هذا حديث مدني، حسن الإسناد؛ محمد بن معن؛ عندهم ثقة ، وداود بن خالد بن دينار؛ لم يذكره أحد بجرحة، ولا ضعّفه أحد من أئمة أهل الحديث، ولم ينكره أحد منهم.

وابن عبد البريريد أن يقول: إن داود بن خالد، وإن لم يحفظ عنه إلا هذا الحديث؛ فليس ذلك بضائره شيئًا، فإنه مع تفرده بهذا الحديث؛ إلا أن أحدًا لم يطعن فيه، ولم يجرحه جارح، بل ولا أنكر أحد عليه حديثه هذا!!.

وقال البزار: وهذا الكلام؛ لا نعلمه يروى إلا عن طلحة بن عبيدالله، بهذا الإسناد. وقال ابن عدي: ولا أعلم يروي هذا الحديث عن ربيعة، غير داود بن خالد هذا، وعن داود محمد بن معن. وقال في آخر ترجمة داود هذا: وداود بن خالد هذا، له غير ما ذكرت من الحديث، وليس بالكثير، وكأن أحاديثه إفرادات، وأرجو أنه لا بأس به.

وكلام ابن المديني في (داود بن خالد)؛ أسنده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٠٩) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه ابن عبد البر في «التمهيد»

(٢٤٦/٢٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٨/ ٣٨٢)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٥٨/ الفكر)، وغيرهم.

وداود بعد ذلك: قال الحافظ في «التقريب»: صدوق، وقد وثقه العجلي، وابن حبان، وقال يعقوب بن شيبة: مجهول لا نعرفه، ولعله ثقة. وقال ابن عدي: وأرجو أنه لا بأس به.

وقول ابن المديني: (لاَ يُحْفَظُ عَنْهُ إِلاَّ هَذَا الحَدِيْثُ، مِنْ وَجْهِ مِنَ الوُجوْهِ)، متعقب بقول ابن عدي السابق بعد أن ذكر له حديثين: «له غير ما ذكرت من الحديث، وليس بالكثير، وكأن أحاديثه إفرادات». والله تعالى أعلم.

[١٩٦] قَالَ عَلِيٍّ: وَذَكَرَ حَدِيْثَ الزُّبَيْرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا مِنْ صَبَاحٍ، إِلاَّ وَمُنَادٍ يُنَادِيُ»:

رَوَاهُ مُوْسَى بْنُ عُبِيَّدَةً، عَنْ مُحَمَّد بْنِ ثَابِتِ بْنِ شُرَحْبِيلٍ، مِنْ بَنِيْ عَبْدِ الدَّارِ، وَلاَ أَعْلَمُ رَوَى عَنْهُ إِلاَّ مُوْسَى بْنُ عُبِيَّدَةً.

وَلاَ أَعْلَمُ رَوَى عَنهُ إِلاَّ مُوْسَى بْنُ عُبِيّلَةً. وَرَوَاهُ عَنْ أَبِيْ حَكِيْمٍ مَوْلِي الزُّبَيْرِ، وَلاَ أَحَدُّ رَوَى عَنْ أَبِيْ حَكيمٍ هَذَا، إِلاَّ مِنْ هَذا الطَّرِيْقِ.

[197] أما الحديث؛ فأخرجه الترمذي في كتاب الدعوات، باب في دعاء النبي على وتعوذه . . . (٥/ ٣٥٦٩ /٥٦٣)، وعبد بن حميد في «المنتخب من مسنده» (١/ ٩٨/١٤٨) من طريق عبد الله بن نمير، وزيد ابن حباب .

وأخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص ٥٧/ رقم ٦٢) من طريق زيد بن حباب.

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٤٥/ ٦٨٥) _ ومن طريقه؛ ابن عساكر في «تاريخ دمشق»(١٤/ ٣١٤) _من طريق حزام بن إسماعيل العامري.

ثلاثتهم، عن موسى بن عبيدة، عن محمد بن ثابت، عن أبي حكيم مولى الزبير، عن الزبير بن العوام، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من صباح يُصبح العبد فيه؛ إلا ومناد ينادي: سبحان الملك القدوس».

قال أبو عيسى الترمذي: وهذا حديث غريب.

وقال الحافظ ابن حجر في مثل هذا الإسناد، لحديث آخر: حديث غريب وموسى، وشيخه ضعيفان، وأبو حكيم مجهول. كذا في «فيض القدير» (٥/ ٤٨٥).

وقال المناوي في «الفيض»(٥/٤٨٤): إسناده ضعيف. ونقل نحوه عن الصدر المناوي. وقال المباركفوري في «التحفة» (١٠/١٣) نحو كلام الحافظ.

وأما محمد بن ثابت بن شرحبيل؛ فقد نقل قول ابن المديني فيه في هذا الحديث:

الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٩/ ٥٧/ الفكر)، ورجح أنهما رجلان، أحدهما يروي عن أبي هريرة، ويروى عنه موسى بن عبيدة، والثاني، يروي عن أبي حكيم، ويروي عنه أيضًا موسى بن عبيدة، وأن الأول معروف، وليس هو الذي معنا في هذا الحديث، وإنما الذي معنا هو الثاني، وهو مجهول. قال فيه ابن معين: لا أعرفه، وقال أبو حاتم: لا نفهم من محمد بن ثابت هذا؟!. وانظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٢١٦)، والله تعالى أعلم؟

[197] وَذَكَرَ حَدِيْثَ الزَّبِيْرِ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْدَ: «فِيْ لُحُوْمِ الأَضَاحِيِّ»، فَقَالَ: رَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَطَاءِ بْنِ إِبْرَاهِيْمَ، عَنْ [أَبِيْهِ](١)، وَلاَ نَحْفَظُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ إِبْرَاهِيْمَ هَذَا شَيْئًا، غَيْرَ هَذَا الحَدِيْثِ، وَلا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْهُ؛ إلاَّ ابْنُ إِسْحَاقَ.

[19۷] أما الحديث؛ فأخرجه أحمد في «مسنده»(١٦٦/١) .. ومن طريقه: الضياء في «المختارة» (٣/ ٧٣/ ٨٧٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٥/ ١٠٠) ـ عن يعقوب ابن إبراهيم بن سعد.

وأخرجه أبو يعلى في «المسند» (٢/ ٣٤/ ٢٧١) _ ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٣/ ٧٨٤) _ ، والحازمي في «الاعتبار» (ص ٣٨٤) كلاهما من طريق يعقوب قال: حدثنا أبي [يعني: إبراهيم بن سعد] عن محمد بن إسحاق: حدثني عبد الله بن عطاء بن إبراهيم، مولى الزبير، عن أمه وجدته أم عطاء، قالتا: والله لكأننا ننظر إلى الزبير بن العوام _ رضي الله عنه _ حين أتانا على بغلة له بيضاء، فقال: يا أم عطاء! (إن رسول الله على المسلمين أن يأكلوا من لحوم نسكهم فوق ثلاث). قال: فقلت: بأبي أنت، فكيف نصنع بما أهدي لنا؟ فقال: (أما ما أُهْدِيَ لَكُنَّ، فَشَأنكُن به).

وأما عبد الله بن عطاء بن إبراهيم؛ فهو مولى الزبير بن العوام القرشي، يروي عن أبيه، وعن أمه، وجدته.

قال فيه ابن معين: لا شيء، وقال أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في «الثقات»(٧/ ٢٩)، وانظر: «الجرح والتعديل»(٥/ ١٣٢).

وقال ابن المديني: «ولا نحفظ عن عبدالله بن إبراهيم هذا شيئًا، غير هذا الحديث، ولا أعلم أحدًا روى عنه؛ إلا ابن إسحاق». متعقب بما أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (۲/ ٤٠)، وابن مردويه ـ كما في «تخريج الكشاف» للزيلعي (۲/ ۱۹۰/ الرعد) ـ، وأبو

⁽١) كذا في الأصل، والذي في مصادر التخريج: (عن أمه، وجدته)؛ ولعله الأصوب، والله تعالى أعلم.

نعيم في «الدلائل» _ كما في «الدر المنثور» (٤/ ٢٥٢) _ من طريق عبد الجبار بن عمر الأيلي، عن عبد الله بن عطاء بن إبراهيم، وعن جدته أم عطاء مولاة الزبير بن العوام، قالت: «وأنذر عشيرتك الأقربين»؛ صاح والله على أبي قبيس: «يا آل عبد مناف، إني نذير . . . » الحديث. ففيه رواية غير محمد بن إسحاق، عن عبد الله؛ ثم إنه حديث آخر غير الذي ذكره ابن المديني له؛ فقول ابن المديني بناه على مبلغ علمه، والله تعالى أعلم.

[١٩٨] قَالَ عَلِيٍّ - فِيْ حَدِيْثِ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ يُرِدْ هَوَانَ قُرَيْشٍ؛ يُهِنهُ اللهُ الـ:

ُ فَهَذَا حَدِيْثٌ مَدَنِيٌّ، فِيْ إِسْنَادِهِ رَجُلانِ؛ لاَ أَعْلَمُ رُوِي عَنْهُمَا شَيْءٌ مِنَ العِلْم (١). العِلْم (١).

ُ حَدَّثَنَاهُ يَعْقُوْبُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ، عَنْ أَبِيْه، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ شِهَاب، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِيْ شُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّد بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِيْ وَقَاصٍ، عَنْ أَبِيْه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ، [ل ١٣/ب] يَقُوْلُ: «مَنْ يُهِنْ قُرَيْشًا؛ يُهنْهُ اللهُ ﴾.

فَتَرَكَ يَعْقُوْبُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ الَّذَيْنِ وَصَفْنَا: أَنَّهُ لاَ يُرْوَى عَنْهُمَا؛ فَسَمَّى مُحَمَّدَ بْنَ أَبِيْ سُفْيَانَ، وتَرَك الآخَرَ.

[۱۹۸] أما الحديث؛ فأخرجه الترمذي في «السنن» في كتاب المناقب، باب فضل الأنصار وقريش (٥/ ٧١٤/ ٥/ ٣٩٠٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ١١٣/ ٧٧٥) وفضل الأنصار وقريش (٥/ ٢٠١/ الفكر)، والضياء في «المختارة» ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/ ١٠٠/ الفكر)، والضياء في «المستدرك» في معرفة الصحابة، باب من أهان قريشًا أهانه الله (٥/ ١٠٠٠/ ٢٩٠٧)، والشاشي في «مسنده» (١/ ٧١٧)، وأبو عمرو الداني في «السنسن الواردة في الفتسن» (١/ ٣٨٣/ ١٢٧)، وتمام الوازي في «الفوائد» (١/ ١٤٢١)، وفي «مسند المقلين من الأمراء والسلاطين» (ص ١٦/ رقم۱)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٥ / ٢٨٥).

⁽١) يعنى: غير هذا الحديث.

...........

كلهم من طرق، عن أبي أيوب الهاشمي _ واسمه؛ سليمان بن داود، عن إبراهيم ابن سعد، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب، عن محمد بن أبي سفيان بن العلاء بن جارية الثقفي، عن أبي عقيل يوسف بن الحكم _ والد الحجاج بن يوسف _، عن محمد بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، به .

وقال البخاري في «الكبير» (١٠٣/١) ومن طريقه؛ ابن عساكر في «تاريخ دمشق»(١٠٨/٥٣) الفكر) قال لي سليمان بن داود؛ فذكره.

قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه.

وأخرجه أحمد في «المسند» (١/ ١٧١) ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» الموضع السابق، والترمذي في (الموضع السابق)، والشاشي في «مسنده» (١/ ١٧٨/ ١٢٤)، والبزار في «البحر الزخار» (١/ ١١٧٥) الأولان عن، والأخيران من طريق يعقوب بن إبراهيم، وقرن أحمد معه (سعد بن إبراهيم). وليس عند الشاشي (محمد بن سعد).

قال البزار: وهذا الحديث، لا نعلمه يروى عن محمد بن سعد، عن أبيه؛ إلا من هذا الوجه، وقد روي عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ أيضًا.

أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ١٨٣) -، ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (١٠٥ /٥٣) ـ عن أبي كامل، عن إبراهيم بن سعد. وليس فيه (محمد بن سعد)، ورواه أخرى ليس فيه (يوسف)، قال ابن عساكر: وهذا القول الثاني؛ هو الصحيح.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الاحاد والمثاني» (١/ ٢١٥/ ٢١٥)، وفي «السنة» (٢/ ٢١٥/ ٢٣٥). وفي «السنة» (٢/ ١٠٤٤/ ٢٣٧). ومن طريقه؛ الضياء في «المختارة» (٣/ ٢٣٧/ ١٠٤٤). وتمام الرازي في «الفوائد» (٢/ ١٦٠/ ١٤٢٢)، وفي «مسند المقلين من الأمراء» (ص ١٨/ رقم ٢) عن يعقوب بن جميد، عن إبراهيم بن سعد.

قال تمام: لم يجود إسناده؛ إلا سليمان بن داود الهاشمي، ويعقوب بن حميد. وأخرجه الحاكم في «المستدرك» الموضع السابق (٢٠٤٠)، والشاشي في «مسنده» (١/٩٧٩/١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٢٠٢) ـ وعنه؛ ابن أبي عاصم في «الاً حاد والمثاني» (١/ ١٥٠٤) ـ كلهم من طريق اللَّاحاد والمثاني» (١/ ١٧٠/ ٢١٦)، و«السنة» (٢/ ٦٣٤/ ١٥٠٤) ـ كلهم من طريق الليث بن سعد، عن ابن الهاد، عن إبراهيم بن سعد، وليس فيه (محمد بن سعد).

وأخرجه يعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٢٠١/ العمري) (١/ ٢٠٧/ علمية) _ ومن طريقه الخطيب في «الفصل للوصل» (٢/ ٨٣٩/ الأنيس)_ من طريق أبي صالح عبدالله بن صالح، عن إبراهيم بن سعد. وليس فيه (محمد بن سعد).

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣/ ٢٩٥/ ٣٢٠٠) من طريق أبي صالح أيضًا، عن إبراهيم بن سعد. ولكن فيه (محمد بن سعد)!! ويظهر أنها مقحمة، والله أعلم.

وقال: لم يرو هذا الحديث عن الزهري؛ إلا صالح، تفرد به إبراهيم.

قال الدارقطني في «العلل» (٤/ ٣٦٠ ـ ٦٢٨/٣٦١): «وسئل عن حديث محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، عن النبي ﷺ، قال: «من يرد هوان قريش؛ أهانه الله»، فقال: هو حديث يرويه الزهري، واختلف عنه، فرواه إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، عن محمد بن أبي سفيان، عن يوسف بن الحكم، عن محمد ابن سعد، عن سعد.

واختلف عن إبراهيم، فقيل: عنه، عن يوسف بن الحكم، عن سعد؛ والقولان عنه محفوظان.

وقالوا: إنه حدث به بالمدينة، فقال فيه: عن محمد بن سعد، ثم ترك محمد بن سعد ذلك.

وساق خلافا آخر، ثم قال: والصحيح؛ حديث الزهري، عن محمد بن أبي سفيان».

وأسنده الخطيب في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٩٠٢/ رقم ١٠٢/ ط الزهراني)، و(٢/ ٨٣٤/ رقم ١٠٤/ ط الأنيس) من طريق أبي قلابة الرقاشي، قال: نا سليمان الهاشمي، ويحيى بن عبد الحميد، قالا: نا إبراهيم بن سعد، عن صالح بن

كيسان، عن ابن شهاب، عن محمد بن العلاء بن أبي سفيان الثقفي، عن محمد ابن سعد، عن سعد، قال: قال رسول الله عليه: فذكره، ثم قال:

الهكذا روى هذا الحديث أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي، عن سليمان بن داود الهاشمي، ويحيى بن عبد الحميد الحماني، عن إبراهيم بن سعد، على الاتفاق منهما في روايته؛ بينهما خلاف: فأما يحيى فإنه يرويه، عن إبراهيم بالإسناد الذي ذكرناه، إلا أن أبا قلابة وهم في قوله: (محمد بن العلاء بن أبي سفيان)؛ لأنه (محمد ابن أبي سفيان بن العلاء)، وكذلك قال كل من رواه عن إبراهيم، وكذلك حدث به أبو عمرو أحمد بن حازم بن أبي غرزة الكوفي، عن يحيى الحماني.

وأما سليمان الهاشمي؛ فإنه يزيد في إسناده رجلا بين (محمد بن أبي سفيان)، وبين (محمد بن سعد)؛ وهو (يوسف بن الحكم)، والدالحجاج بن يوسف.

فأبو قلابة حمل رواية سليمان، على رواية يحيى، وقد وافق سليمان: إبراهيم بن حمزة الزهري، ويعقوب بن جميد بن كاسب، ومصعب بن عبد الله الزبيري؛ فرووه عن إبراهيم بن سعد، وذكروا فيه يوسف بن الحكم.

وخالف الجميع: يزيد بن عبد الله بن الهاد، ويعقوب، وسعد؛ ابنا إبراهيم بن سعد، وأبو صالح عبد الله بن صالح، وأبو عباد يحيى بن عباد، ويونس بن محمد المؤدب؛ فرووه عن إبراهيم بن سعد، وذكروا فيه يوسف؛ غير أنهم نقصوا منه (محمد بن سعد)، وقالوا: عن يوسف ابن الحكم، عن سعد نفسه.

ويقال: إن إبراهيم بن سعد، كان يرويه قديمًا؛ فيذكر فيه (محمد ابن سعد)، كما رواه عنه سليمان الهاشمي، وابن كاسب [وهو يعقوب ابن حميد]، ومصعب، ثم نقص منه (محمد بن سعد) بأخرة.

ورواه أبو كامل المظفر بن مُدرك، عن إبراهيم بن سعد، كرواية يزيد بن الهاد، ومن تابعه، وذكر أن إبراهيم رواه مرة أخرى، فجعل مكان (يوسف بن الحكم) (محمد بن سعد)، مثل رواية يحيى الحماني».

ثم ساق الخطيب _ رحمه الله تعالى _ جميع هذه الطرق التي أشار إليها مسندة، فلله دره من حافظ كبير، فانظرها إذا شئت هنالك (٢/ ٩٠٣ _ ٩١٠ / الزهراني)، و(٢/ ٥٣٥ _

٨٤١/ الأنيس).

وقد أسند كلام ابن المديني على الرواة فيما يتعلق بمحمد بن أبي سفيان _ بمعناه_: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٧٥) _ ومن طريقه؛ ابن عساكر (٥٣/ ١٠٦) _ عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه المزي (٢٥/ ٢٨٥)، وابن حجر في «التهذيب» (٩/ ١٧٠/ الفكر).

وتعقبه ابن عساكر، قائلاً: وقد روى عنه غير هذا الحديث، ثم ساق حديث محمد ابن الوليد بن عامر، حدثنا أبو عمر محمد بن أبي سفيان الثقفي، عن قبيصة بن ذؤيب، عن بلال: أنه قال لرسول الله على إن الناس يتجرون ويبتغون معايشهم، ويمكثون في بيوتهم، ولا نستطيع أن نفعل ذلك. فقال: «ألا ترضى يا بلال؛ المؤذنون أطول الناس أعناقًا يوم القيامة».

ومحمد بن أبي سفيان، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الحافظ في «التقريب» (٩٢٠): (مقبول).

وأما يوسف بن الحكم، والد الحجاج بن يوسف؛ فقد قال فيه كعب بن علقمة: كان يوسف والد الحجاج بن يوسف فاضلا، من خيار المسلمين. وذكره العجلي في «الثقات» (٢/ ٣٧٥)، وابن حبان (٥/ ٥٥٢)، وقال في «التقريب» (٧٨٥٩): مقبول. وانظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٢٠)؛ و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٦٠). والله أعلم.

[١٩٩] قَالَ عَلِيٍّ: حَدِيْثُ ابْنِ مَسْعُودٍ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ عَشْرَ خِلاَلٍ). هَذَا حَدِيْثُ كُوُّنِي، وَفِيْ بَعْضِ إِسْنَادِهِ مَنْ لاَ يُعْرَفُ، [إِلاَّ فِيْ](١) هَذَا الطَّرِيْق.

وَرَوَاهُ [رُكَيْنُ](٢) بْنُ الرَّبِيْعِ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ حَرَّمَلَةَ، عَن ابْن مَسْعُوْدٍ.

وَلاَ أَعْلَمُ أَحدًا رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ هَذَا شَيئًا؛ إِلاَّ مِنْ هَذَا الطَّرِيْقِ، وَلاَ نَعْرِفُهُ فِيْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ.

[199] أخرج بعض هذه الفقرة مختصرة ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٢٧/٥) عن ابن البراء، عن ابن المديني، وعلقها المزي في "تهذيب الكمال» (١٤٧/٦)، وابن حجر في "تهذيب التهذيب» (١٤٧/٦/ الفكر)، والعظيم آبادي في "عون المعبود» بأتم منهم (١١/ ١٨٩).

أما الحديث؛ فأخرجه أحمد في «مسنده» (١/ ٣٨٠)، و(١/ ٣٩٧)، وأبو داود في «سننه» في كتاب الخاتم، باب ما جاء في خاتم الذهب (٤/ ٢٢٢)، والنسائي في «المجتبى» في كتاب الزينة، باب الخضاب بالصفرة (٨/ ١٤١)، وفي «الكبرى» (٥/ ١٤١/ ٣٦٣٩/ العلمية)، وأبو يعلى في «المسند» (٩/ ٨/ ٤٧٥)، وابن حبان في «صحيحه» في اللباس وآدابه (٢١/ ٤٩٦/ ٣٩٣٥)، وفي «الثقات» (٥/ ٢٠٠ ـ ٣٠٠)، والحاكم في «المستدرك» في كتاب اللباس (٤/ ٢١٦/ ٢١٨) العلمية)، والبيهقي في «الكبرى» في النكاح، باب من كره العزل (٧/ ٢٣٢) و (٩/ ٣٥٠)، وفي «الشعب» (رقم «الكبرى» في النكاح، باب من كره العزل (٧/ ٢٣٢) و (٩/ ٣٥٠)، وفي «العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٣٤٧)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٠/ ٣١)، وغيرهم من طرق عن «الضعفاء» (٢/ ٣٢٧)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٠/ ٣١)، وغيرهم من طرق عن

⁽١) ما بين المعكوفتين، ليس في الأصل، وزدته ليلتثم السياق، والله أعلم.

⁽٢) في الأصل: (بكير)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته، كما في مصادر التخريج، وغيرها.

.....

الركين بن الربيع.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في ««مسنده»(١/ ٣١٣_٣١٣/٣٩٣)، والطبراني في «الأوسط»(٩/ ١٥٦_٧٥٠/ ٩٤٠٨) من طريق أبي حصين .

كلاهما (الركين، وأبو حصين)، عن القاسم بن حسان، عن عبدالرحمن بن حرملة: أن ابن مسعود كان يقول: (كان نبي الله على يكره عشر خلال: الصفرة ـ يعني: الخلوق، وتغيير الشيب، وجر الإزار، والتختم بالذهب، والتبرج بالزينة، لغير محلها، والضرب بالكعاب، والرقى إلا بالمعوذات، وعقد التماثم، وعزل الماء لغير أو غير محله، أو عن محله، وفساد الصبى غير محرمه).

قال أبو داود: انفرد بإسناد هذا الحديث أهل البصرة، والله أعلم.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٧٠)، وفي «الضعفاء» (٢٠٥): عبد الرحمن بن حرملة . . . عن ابن مسعود . . . لم يصح حديثه . ا هـ . وفسرها ابن عدي في «الكامل» (١٦١٩/٤)؛ بأن عبدالرحمن بن حرملة لم يسمع من ابن مسعود . ا هـ .

وأما عبد الرحمن بن حرملة. فقد قال فيه ابن المديني: ولا أعلم أحدًا روى عن عبد الرحمن بن حرملة هذا شيئًا؛ إلا من هذا الطريق، ولا نعرفه في أصحاب عبد الله.

ووافقه أبو حاتم فقال _ كما في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٢٢)_: ليس بحديثه بأس، وإنما روى حديثًا واحدًا، مما يمكن أن يعتبر به، ولم أسمع أحدًا ينكره، ويطعن عليه.

قلت: قد أنكره البخاري، ونقل عنه ذلك الذهبي في «المغني» (٢/ ١١٢)، وفي «الميزان» (٣/ ٣٦٩)، ووافقه في «الميزان» (٢/ ٥٥٦)، والله أعلم.

وعبد الرحمن _ بعد ما سبق _ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٩٥)، وقال الحافظ في «التقريب» (٦/ ٣٨٦٥) الفكر).

[٢٠٠] قَالَ عَلِيُّ: حَدِيْثُ ابْنِ مَسْعُوْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ اللَّهُ قَالَ: «تَصَدَّقَنَ بَا مَعْشَرَ النسَاءِ»: فَقَالَ:

رَوَاهُ مَنْصُورٌ، وَالحَكَمُ، وَالأَعْمَشُ، عَنْ ذَرِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ اللهِ مَدَانِيِّ، عَنْ وَائِلِ ابْنِ مُهَانَةَ، وَلاَ نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْ وَائِلِ بن مُهَانَةَ؛ إِلاَّ ذَرٌّ.

[٢٠٠] أما الحديث؛ فأخرجه أحمد (٢/ ٣٧٦)، و(٢/ ٢٩٨)، والنسائي في «الكبرى» في عشرة النساء، باب ما ذكر في النساء (٨/ ٢٩٨ ـ ٩٢ ١٣ / ٩٢ ١٣)، والحاكم في «المستدرك» في الأهوال، باب أقل ساكني الجنة النساء (٥/ ٨٢٧ / ٨٨١٩)، والحميدي في «المسند» (١/ ١٥/ ١٤٤٥) ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ٣٢٥)، وأبويعلى في «المسند» (٩/ ٧٧/ ١٤٤٥)، والحربي في «غريب الحديث» (١/ ٣٥٥)، والعدني في «الإيمان» (ص ١٠١/ رقم ٣٥). وغيرهم من طرق عن منصور.

وأخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٤٣٣ و ٤٣٦)، والنسائي في «الكبرى» في عشرة النساء، باب ما ذكر في النساء (٨/ ٢٩٨ _ ٢٩٨ / ٢١٩٩)، والدارمي في «السنن» في الطهارة، باب في الحائض تسمع السجدة فلا تسجد (١/ ٢٨٣ / ١٠٤٧)، وابن حبان في «صحيحه» في الزكاة، باب صدقة التطوع (٨/ ١١٥ / ٣٣٢٣/ الإحسان)، والطيالسي في «مسنده» (١/ ٣٠٢ / ٣٨٤)، وأبو يعلى في «المسند» (٩/ ١٨٧)، والشاشي في «مسنده» (١/ ٢٩٧ / ٢٩٠١)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (١/ ٣٩٢ / ٢٩٧ / زوائد)، من طرق عن الحكم.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٤٢٣/١) وكذا (١/ ٤٢٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ١٦٨) من طريق الأعمش.

ثلاثتهم، عن ذربن عبدالله الهمداني، عن وائل بن مهانة، عن ابن مسعود، وقال: خطبنا النبي ﷺ، فقال: «تصدقن يا معشر النساء؛ فإنكن أكثر أهل جهنم، يوم القيامة» فقامت امرأةٌ ليست من عِلْيَةِ النساء، فقالت: يا رسول الله! لم نحن أكثر أهل جهنم؟ قال: «لأنكن تكثرن اللعن، وتكفرن العشير». هذا لفظ أحمد.

.....

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وقد رواه جرير، عن منصور، عن الأعمش بزيادة ألفاظ فيه.

ووائل بن مهانة التيمي من تيم الرباب، قال شعبة: كان من أصحاب عبد الله بن مسعود. ورثقه العجلي (٢/ ٣٤٠)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤٩٥)، وقال الحافظ في «التقريب» (٧٣٩٥): مقبول. وذكره مسلم في «المنفردات» (ص ٢١١ / ٩٩٦) فيمن تفرد عنه بالرواية ذر. والله تعالى أعلم.

[٢٠١] قَالَ عَلِيٌّ - فِيْ حَدِيْثِ ابْنِ مَسْعُوْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (فِيْ قَتْلِ الوَفْدِ) -: [رَوَوْهُ] (١) عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، وَرَوَاهُ أَبُوْ بِكْرِ بْنُ عَبَّاشٍ؛ فَجَوَّدَ إِسْنَادَهُ.

[٢٠١] أما الحديث؛ فقد اختلف فيه علي عاصم بن بهدلة بن أبي النجود، على وجهين:

الأول منهما: عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود، مرفوعًا:

وهذا أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٤٠٤ ـ ٢٠٤)، والنسائي في «الكبرى» في كتاب السير، باب النهي عن قتل الرسل (٨/ ٥٣/ ٨٦٢٤)، والبيهقي في «الكبرى» في كتاب الجزية، باب السنة أن لا تقتل الرسل (٩/ ٢١١)، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٢٠١٠)، والبزار في «البحر الزخار» (٥/ ١٤٢/ ١٧٣٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٩/ ١٠٤٠/ ٥٢٤٠) و (٩/ ١٧٠٠/ ٥٢٠٠)، وابن حبان في «الإحسان» في السير، باب الرسول (١١/ ٢٣٥/ ٨٧٨) من طرق عن سفيان الثوري.

وأخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٣٩٠ ـ ٣٩١)، والطيالسي في «مسنده» (١/ ٢٤٨/٢٠٢) ـ ومن طريقه: البيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٣٣٢) ـ، والشاشي في «مسنده» (٢/ ٢٨٨/١٨٢)، والبيهقي في «الكبرى» في الموضع السابق (٩/ ٢١٢) من طرق عن المسعودي.

وأخرجه أبو يعلى في «المسند» (٩/ ٣١/ ٩٧) من طريق سلام ابن أبي المنذر.

ثلاثتهم، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبى وائل، عن عبدالله ابن مسعود، قال: جاء ابن النواحة، وابن أثال رسولا مسيلمة، إلى النبي على فقال لهما: «أتشهدان أني رسول الله؟ قالا: نشهد أن مسيلمة رسول الله! فقال النبي على الله: قال: فمضت السنة أن الرسل لا تقتل.

وأما الوجه الثاني: وهو عاصم، عن أبي وائل، عن ابن مُعَيْزٍ (٢) السعدي، عن

 ⁽١) في الأصل: (رواه)، ولعل الصواب ما أثبته، موافقة للسياق، والله تعالى أعلم.

 ⁽٢) بضم الميم، وفتح العين، وسكون الياء، وآخره زاي. كذا في «الإكمال» (٧/ ٢٠٥).

عبدالله بن مسعود.

فهذا أخرجه أحمد في «المسند» (٤٠٤) _ ومن طريقه الحافظ في «تغليق التعليق» (7/70) _ والدارمي في «السنن» في السير، باب النهي عن قتل الرسل (7/717) _ والدارمي في «الطحاوي في «معاني الآثار» (7/717) و (7/717) و و (7/717) و و وفي «مشكل الآثار» (3/71) و وأبو سليمان الخطابي في «غريب الحديث» (7/717) و والخطيب في «الأنباء المحكمة في الأسماء المبهمة» (1/7/71) من طريق أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن أبي واثل، عن ابن معيز الأسدي، عن ابن مسعود، مرفوعًا . وفيه قصة الوفد مطولة .

قال الدارقطني في «الغرائب والأفراد» (٤/ ١٧٥/ ٣٩٨١/ أطراف ابن طاهر): تفرد به أبو بكر بن عياش، عن عاصم، عن أبي وائل، عن أبي معيز، عن ابن مسعود.

ومقصود ابن المديني بقوله (ورواه أبو بكر بن عياش فجود إسناده): أن أبا بكر بن عياش قد زاد في إسناده هذا الرجل (ابن مُعَيْزٍ) في حين لم يزده غيره ممن روى هذا الحديث عن عاصم، وهم الثوري، والمسعودي، وسلام أبو المنذر. فأبو بكر بن عياش أراد أن يجوده فأفسده، وذلك أن الحديث كان قبل أن يزيد ذلك الرجل الذي زاده متصلاً برواية الثقات، فلما زاد ذلك الرجل المجهول، انقطع الإسناد، فصار ضعيفًا.

ولذلك رجح العلماء النقاد رواية الثوري ومن معه على رواية ابن عياش، فمنهم:

- ابن أبي حاتم في «العلل» (٩١٠/٣٠٣/١) فقد سأل أباه عن هذا الخلاف، فقال: «قال أبي: الثوري أحفظ من أبي بكر». ثم شرح أبوحاتم ـ لله دَرُّهُ ـ علة هذا الحديث فقال: «وأرى أن عاصمًا حكى عن أبي وائل: أن رجلًا يقال له: أبو معيز، مر بمسجد بني حنيف . . . ، فجعله أبو بكر (عن ابن معيز)؛ والثوريُّ أَفْهَمُ».

ـ الدارقطني، الذي ذكر الخلاف المذكور على عاصم في «علله» (٥/ ٨٨ـ٨٨)، ثم قال: والصواب عن الثوري، عن عاصم، والله تعالى أعلم.

[٢٠٢] قَالَ عَلِيٌّ _ فِيْ حَدِيْثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ رَجُلاً مِنَ

فَهَذَا حَدِيثٌ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ عَبْدِاللهِ الجَابِرِ - وَهُوَ مَعْرُوْفٌ - عَنْ رَجُلِ يُكْنَى أَبَا مَاجِدِ الحَنفَيِّ، وَلاَ نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْ أَبِيْ مَاجِدِ هَذَا؛ إِلاَّ يَحْيَى الجَابِرِئُ . مَاجِدِ الحَنفَيِّ، وَلاَ نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْ أَبِيْ مَاجِدِ هَذَا؛ إِلاَّ يَحْيَى الجَابِرِ ـ وَامْتَحَنْتُهُ ـ : مَنْ أَبُوْ

مَاجِدٍ هَذَا؟

فَقَالَ: شَيْخٌ طَرَأَ عَلَيْنَا مِنَ البَصْرَةِ. وَقَدْ رَوَى أَبُوْ مَاجِدٍ غَيْرَ حَدِيْثٍ مُنكرٍ.

[٢٠٢] أما الحديث؛ فأخرجه أحمد في «مسنده» (١/ ٣٩١-٤١٩_٤٣٨)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٧/ ٣٧٠/ ١٣٥١)، والحميدي في «مسنده» (١/ ٤٨/ ٨٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٢٥٦)، ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٦١٣ ـ ٦١٣)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ١٠٩ / ٨٥٧٢)، وفي «الأوائل» (ص 11/ رقم ٣٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/٨١)، كلهم من طرق، عن أبي الحارث يحيى بن عبد الله الجابر التيمي، قال: سمعتُ أبا ماجد، يعنى الحنفي، قال: كنت قاعدًا مع عبد الله، قال: إني لأذكر أول رجل قطعه، أتي بسارق، فأمر بقطعه، وكأنماأسف(١) وجه رسول الله ﷺ قال: قالوا: يا رسول الله، كأنك كرهت قطعه؟ قال: «وما يمنعني؟ لا تكونوا عونًا للشيطان على أخيكم، إنهُ ينبغي للإمام إذا انتهى إليه حد أن يقيمه، إن الله-عز وجل ـ عفو يحب العفو، ﴿ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوٓاْ أَلَا يَجِبُونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَفُولٌ تَجِيمُ ﴾ .

ـ وأما كلام ابن المديني في (أبي ماجد)؛ فنقله المزي في «التهذيب» (37/137).

_ ومراجعة سفيان ليحيى الجابر وامتحانه إياه؛ أسندها عنه الحميدي في «مسنده»

يعني: ذر عليه رماد، كما في بعض روايات الحديث.

بعد أن أخرج الحديث، وأخرجه البخاري في كتاب الكنى الذي في آخر «التاريخ الكبير» (ص ٧٣/ رقم ٧٨٧)، وفي «الأوسط» (٢٣٣/١/ زنجويه)، وفي «الضعفاء الصغير» (ص ١٢٤/ رقم ٤١٨). ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨١٥). وعلقه عن الحميدي، أبو زرعة ـ كما في «سؤالات البرذعي» (١/ ٦٧٤) ـ.

_ وأبو ماجد_ بعد ذلك _ ؟ قال فيه ابن المديني _ كما في «المعرفة» للفسوي (٢/٦٣/٢)_: «مجهول، لا يعرف». وكذا قال أحمد _ كما في «كنى» الدولابي (٢/٣/٢/ العلمية).

- وأما يحيى الجابر، فقول ابن المديني هنا فيه (معروف)، يفسره ما نقله عنه الفسوي (٢/ ٨١٦)، أنه قال: (يحيى الجابر؛ ثقة فيما روى عن غير أبي ماجد). وهو نحو قول أحمد فيه: (ليس به بأس) كما في «كنى» الدولابي. وخالفهم: ابن معين، وأبو حاتم الرازي، وأبو حاتم ابن حبان، والراجح الأول. وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٤١/ ٢٤١)، و«المجروحين» (٢/ ٢٤١). والله أعلم.

[٢٠٣] قَالَ عَلِيٍّ - فِيْ حَدِيْثِ ابْنِ مَسْعُوْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لاَ يَجْلِسُ إِلاَّ مِفْدَارَ مَا يَقُوْلُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلامُ):

رَوَاهُ عَاصِمٌ الْأَحْوَلُ، عَنْ رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ عَوْسَجَةُ بْنُ الرَّمَّاحِ، وَلا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْ عَوْسَجَةُ بْنُ الرَّمَّاحِ، وَلا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْ عَوْسَجَةَ هَذَا إِلاَّ عَاصِمًا الأَحْوَلَ، وَمَا أَظنَةُ إِلاَّ كَذَا ؛ لأَنَّهُ يَرْوِيْهِ عَنِ ابْنِ أَبِي الهُذَيْلِ، وَابْنُ أَبِي الهُذَيْلِ كُوْفِيٌّ مِنْ أَصْحَابٍ عَبْدِ اللهِ، وَاسْمُهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي الهُذَيْلِ، وَيُكْنَى أَبَا المُغِيْرَةِ.

ُ وَلاَ أَحْفَظُ هَذَا عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُوْدٍ؛ إِلاَّ مِنْ هَذَا الطَّرِيْقِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

[٢٠٣] أما حديث ابن مسعود؛ فأخرجه النسائي في «الكبرى» في كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا قضى صلاته (٩/٢٤٢/٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٢٦٨)، وابن خزيمة في «صحيحه» في الصلاة، باب الثناء على الله ـ عز وجل ـ بعد السلام (١/ ٣٦٦/ ٣٦٢)، وابن حبان في «الإحسان» في الصلاة، فصل في القنوت (٥/ ٣٦٢/ ٣٦٢)، والطبراني في «الدعاء» (ص ٢٠٦/ رقم ٦٤٨) ـ ومن طريقه؛ المزي في «التهذيب» (٣٢٢/ ٤٣٣) ـ، وعلقه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٧٥)، كلهم من طريق أبي معاوية.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في (الموضع السابق) من طريق شعبة (٩٨٤٧).

كلاهما عن عاصم الأحول، عن عوسجة بن الرماح، عن عبد الله ابن مسعود، مرفوعًا.

_ وأما حديث عائشة رضى الله عنها؛ فروي على أوجه مختلفة، أصحها:

ما أخرجه مسلم في «الصحيح» في المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة، وبيان صفته (١/ ١٤/ ٥٩٢)، والترمذي في الصلاة، باب ما يقول إذا سلم من الصلاة (٢/ ٩٥/ ٢٩٨) وقال: حسن صحيح، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» (٢/ ١٣٥٧/ ١٣٥٧)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٣/ ١٣٥٧/ ١٣٥٧)، وأبو

عوانة في «مستخرجه» (٢/ ٢٤١ ـ ٢٤٢)، وابن حبان في «الإحسان» في الصلاة، فصل في القنوت (٥/ ٣٤٠)، من طرق عن في السنن الكبرى» (٢/ ١٨٣)، من طرق عن أبي معاوية.

وأخرجه مسلم في (الموضع السابق)، والنسائي في «المجتبى» في السهو، باب الذكر بعد الاستغفار (٣/ ٦٩)، وفي «الكبرى» الموضع السابق (٩٨٤٤)، وأبو داود في الصلاة، باب ما يقول الرجل إذا سلم (٢/ ٨٥/ ١٥١٢)، من طريق شعبة بن الحجاج.

وأخرجه مسلم في (الموضع السابق) من طريق أبي خالد الأحمر .

وأخرجه أحمد (٦/ ٦٢)، والنسائي في «الكبرى» في (الموضع السابق). (٩٨٤٣)، والدارمي في الصلاة، باب القول بعد السلام (١/ ٣١١) من طريق يزيد بن هارون.

وأخرجه الترمذي في (الموضع السابق) من طريق مروان بن معاوية الفزاري.

وأخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يقال بعد التسليم (١/ ٩٢٤/ ٩٢٤) من طريق عبد الواحد بن زياد.

جميعهم، عن عاصم الأحول، عن عبد الله بن الحارث، عن عائشة، رضي الله عنها، مرفوعًا.

قال الحافظ أبو حاتم ابن حبان البستي - بعد أن أخرج حديث ابن مسعود وعائشة - : «سمع هذا الخبر عاصم الأحول، عن عبد الله بن الحارث، عن عائشة. وسمعه عن عوسجة بن الرماح، عن ابن أبي الهذيل، عن ابن مسعود؛ الطريقان جميعًا محفوظان».

وأما عوسجة بن الرماح، فقد وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٩٨)، وقال الدارقطني: شبه المجهول، لا يروي عنه غير عاصم، لا يحتج به، لكن يعتبر به، وقريب منه قول الحافظ في «التقريب» (٣١٣٥): مقبول. وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٤٣١)، و«تهذيبه» لابن حجر (٨/ ١٤٧/ الفكر). والله تعالى أعلم.

[٢٠٤] قَالَ عَلِيٌّ - فِيْ حَدِيْثِ ابْنِ مَسْعُوْدٍ، فِيْ لَيْلَةِ الجِنِّ -:

رَوَاهُ غَيْرُ وَاحدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ؛ مِنْهُمْ : عَلْقَمَةُ ، وَأَبُوْ عُثْمَانَ النَّهْديُ ، وَعَمْرُو البكالِيُّ ، وَأَبُو عُثْمَانَ بْنُ [ل ١٤/أ] سَنَةَ الخُزَاعِيُّ ، وَأَبُوْ زَيْدٍ مَوْلَى عَمْروِ بْنِ حُرَيْثِ .

فَأَمَّا عَلْقَمَةُ؛ فَكَانَ يُنكِرُ أَنْ يَكُوْنَ ابْنُ مَسْعُوْدٍ مَعَهُ لَيْلَةَ الجِنِّ؛ وَكَانَ أَعْلَمَهُمْ بَعَبْدِ اللهِ.

وَأَمَّا أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ ؛ فَرَوَاهُ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِيْ عُثْمَانَ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

رَوَاهُ أَبُوْ تَمِيْمَةَ السَّلِّي ، عَنْ أَبِيْ عُثْمَانَ ، عَنْ عَبْدِ الله .

وَرَوَاهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مَيْمُوْنٍ ؛ يَحْيى.

وَرَوَاهُ عَنْ أَبِيْ تَمِيْمَةً ، عَنْ أَبِيْ عُثْمَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ .

فَكَانَ عِنْدِي أَنَّهُ أَبُوْ عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ؛ لِرِوَايَةِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيْ عُثْمَانَ، عَنِ إِبْنِ مَسْعُوْدٍ؛ بَعْضَ الحَدِيْثِ.

وَرَوَاهُ سُلَيْمَانُ النَّيْمِيُّ، مِنْ طَرِيْقٍ آخَرَ، عَنْ أَبِيْ تَمِيْمَةَ، عَنْ عَمْرٍو البِكَالِيِّ؛ أَنَّهُ رِوَاهُ عَلَى غَيْرِ لَفْظِ أَبِيْ عُثْمَانَ .

وَرَوَاهُا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ أَبِيْ عُثْمَانَ بْنِ سَنَّةَ الْخُزَاعِيِّ، عَنِ ابْنِ مَسْعُوْدٍ؛ وَبِلَفْظٍ غَيْرِ لَفْظِ عَمْرٍو البِكَالِيِّ.

وَرَوَاهُ سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِيْ فَزَارَةً ، عَنْ أَبِيْ زَيْدٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْن مَسْعُوْدٍ .

َ فَخِفْتُ أَن لاَ يَكُوْنَ أَبُوْ زَيْدٍ سَمِعَهُ مِنْ عَبْدِ اللهِ ؛ لأَنِّي لَمْ أَعْرِفْهُ، وَلَمْ أَعْرِفُ لَقَبَهُ.

فَرَوَاهُ شَرِيْكُ، عَنْ أَبِيْ فَزَارَةَ، عَنْ أَبِيْ زَيْدٍ، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُوْدٍ؛ فَجَوَّدَهُ بِقَوْلِهِ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُوْدٍ).

[۲۰٤] أسند مطلع هذه الفقرة _ وليته استوعبها _؛ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٦ / ٢٦٦ الفكر) من طريق ابن البراء، حتى نهاية سرد أسماء من رواه عن ابن مسعود . وأما إنكار علقمة أن يكون ابن مسعود ليلة الجن مع النبي ﷺ؛ فقد رواه عنه:

مسلم في (صحيحه) في كتاب الصلاة، باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن (١/ ٣٣٢/ ٤٥٠)، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» (٢/ ٦٩)، وأبو عوانة في «مستخرجه» كذلك عليه (١/ ٢١٨_ ٢١٩)، والنسائي في «الكبرى» في التفسير، باب تفسيره سورة الجن (٦/ ٩٩ / ١١٦٢٣/ العلمية)، وأبو داود في «سننه» في الطهارة، باب الوضوء بالنبيذ (١/ ٢١/ ٨٥)، والترمذي في «السنن» في الطهارة، باب ما جاء في كراهية ما يستنجي به. . (١/ ٢٩/١١)، وكذا (٥/ ٢٨٢/ ٣٢٥٨) وقال: حسن صحيح، وأحمد في «المسند» (١/ ٤٣٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/ ٤٤/ ٨٢)، وابن حبان في «الإحسان» (٤/ ٢٨٠/ ١٤٣٢)، (١٤/ ٢٢٥/ ١٣٢٠)، و(١٤/ ١٢١) ورده والدارقطني في «السنن» (١/ ٧٧)، والبيهقي في «الكبري» (١/ ١١)، و(١/ ١٨) وفي «دلائل النبوة» (٢/ ٢٢٩)، والطحاوي في «معاني الآثار» (٩٦/١)، والطيالسي في «المسند» (١/ ٢٢٥/ ٢٧٩)، وأبو يعلى في «المسند» (٩/ ١٥٣/ ٢٣٧)، والبزار في «البحر الزخار» (٤/ ٣٤٨/٤)، و(٥/ ٣٥/ ١٩٥٤)، والشاشي في «المسند» (١/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠/ ٣٣١_٣٣١)، والطبراني في «الكبير»(١٠/ ٦٨)، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٢٥٦/ ١٧٤)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٠١)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٩١/ الفكر)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٦٢١/ رقم ٦٩/ الزهراني)، جميعهم من طرق عن علقمة، قال: أنا سألت ابن مسعود، فقلت: هل شهد أحد منكم مع رسول الله ﷺ ليلة الجن؟ قال: لا؛ ولكنا كنا مع رسول الله ذات ليلة، ففقدناه، فالتمسناه في الأودية والشعاب، فقلنا: استطير أو اغتيل، قال: فبتنا بشر ليلة بات بها قوم، فلما أصبحنا إذا هو جاء من قبل حراء، قال: فقلنا: يا رسول الله، فقدناك فطلبناك فلم نجدك! فبتنا بشر ليلة بات بها قوم؟ فقال: «أتاني داعي

الجن، فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن»، قال: فانطلق بنا، فأرانا آثارهم، وآثار نيرانهم، وسألوه الزاد، فقال: «لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحمًا، وكل بعرة علف لدوابكم»، فقال رسول الله عليه الله تستنجوا بهما ؛ فإنهما طعام إخوانكم». هذا لفظ لمسلم.

وأما طريق أبي عثمان النهدي، عن ابن مسعود؛ فأخرجه الترمذي في «السنن» في كتاب الأمثال، باب ما جاء في مثل الله لعباده (٥/ ١٤٥/ ٢٨٦١)، والبزار في «البحر الزخار» (٥/ ٢٨٦١)، وقوام السنة الأصفهاني في «دلائل النبوة» (ص ٧٧/ رقم ١٥٠)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٠٠) من طرق عن جعفر بن ميمون، عن أبي تميمة الهجيمي السلولي، ويقال: السَّلِّي.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٥/ ٢٦٦/ ١٨٨٠)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٢٣١) من طريق سليمان التيمي .

كلاهما، عن أبي عثمان، عن ابن مسعود، قال: صلى رسول الله على العشاء، ثم انصرف، فأخذ بيد عبد الله بن مسعود، حتى خرج به إلى بطحاء مكة، فأجلسه ثم خط عليه خطا، ثم قال: «لا تبرحن خطك، فإنه سينتهي إليك رجال فلا تكلمهم، فإنهم لا يكلمونك» قال: إثم مضى رسول الله على حيث أراد، فبينا أنا جالس في خطي؛ إذ أتاني رجال كأنهم الرط، أشعارهم وأجسامهم لا أرى عورة ولا أرى قشرًا، وينتهون إلي ولا يجاوزون الخط، ثم يصدرون إلى رسول الله على . . . الحديث بطوله، وهذا لفظ الترمذي.

قال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وأبو تميمية، هو الهجيمي، اسمه طريف بن مجالد، وأبو عثمان النهدي؛ واسمه عبد الرحمن بن مُلَّ، وسليمان التيمي قد روى هذا الحديث عنه معتمر وهو سليمان بن طرخان، ولم يكن تيميًا، وإنما كان ينزل بني تيم، فنسب إليهم، قال علي: قال يحيى بن سعيد: ما رأيت أخوف لله تعالى من سليمان التيمي.

......

وقال البزار: وقدرواه التيمي، فخالف جعفر بن ميمون في إسناده، وقال عن عمرو البكالي، عن أبي عثمان.

وهذا الطريق عن ابن مسعود، وما أذكره بعده من الطرق؛ كلها مخالفة لقول علقمة الماضي بعدم حضور ابن مسعود تلك الليلة، ليلة الجن، وهو أعلم الناس بابن مسعود. وأما طريق عمر و البكالي:

فأخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٣٩٩)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٠٠)، من طريق معتمر بن سليمان، عن أبيه سليمان التيمي.

وعلقه أبو حاتم في «المراسيل» (ص ١٤١/ رقم ١١٥) من طريق سعيد الجريري.

كلاهما عن أبي تميمة، عن عمرو _ لعله أن يكون قد قال: البكالي _ يُحَدُّنُهُ عمرو عن عبد الله بن مسعود، قال عمرو: إن عبد الله قال: استتبعني رسول الله ﷺ، قال: فانطلقنا حتى أتيت مكان كذا وكذا، فخط لي خِطةً، فقال لي: «كن بين ظهري هذه لا تخرج منها؛ فإنك إن خرجت هلكت . . . » الحديث بطوله وقصصه، وهذا لفظ أحمد.

قال البخاري: ولا يعرف لعمرو سماع من عبد الله بن مسعود.

وقال ابن كثير في «تفسير سورة الأحقاف»: وفيه غرابة شديدة.

وأما طريق أبي عثمان بن سَنَّةُ الخزاعي:

فأخرجه: الحاكم في «المستدرك» في التفسير، باب تفسير سورة الجن (٣/ ٣٣٣/ ٢٩١٢/ العلمية) من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن أبي عثمان بن سنة، وكان رجلًا من أهل الشام، عن ابن مسعود.

وأما طريق أبي زيد مولى عمرو بن حريث:

فأخرجه: عبد الرزاق في «المصنف» (١/ ١٩٣/ ١٩٩٦)، وأحمد في «المسند» (١/ ٤٤٩)، وابن ماجه في الطهارة، باب في الطهارة بالنبيذ (١/ ١٣٥/ ١٣٥)، والبيهقي في «الكبير» (١/ ٩)، والشاشي في «المسند» (٢/ ٢٥٤/ ٨٢٧)، والطبراني في «الكبير» (١/ ٣٥٣)، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٢٥٦/ ١٧٣) من طرق عن سفيان الثوري.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٣١)، وأبو يعلى في «المسند» (٩/ ٣١)، وأبو يعلى في «المسند» (٩/ ٣٠)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٦٦) من طرق عن الجراح بن مليح.

وأخرجه عبد الرزاق (١/ ١٧٩/ ٦٩٣)، والشاشي (٢/ ٢٥٤/ ٨٢٨)، والطبراني في «الكبير»(١٠/ ٦٤)، من طريق إسرائيل بن يونس ابن أبي إسحاق.

وأخرجه أبو داود في «السنن» في الطهارة، باب الوضوء بالنبيذ (١/ ٢١/ ٨٤)، والشاشي في «مسنده» (٢/ ٢٤٨/ ٢٢٨)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٦٥)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (ص ٩١/ ١٩٤) من طرق عن شريك، عن أبي فزارة، عن أبي زيد، عن عبد الله بن مسعود: أن النبي عليه قال له ليلة الجن: «ما في إداوتك؟» قال: نبيذ. قال: «تمرة طيبة، وماء طهور». وهذا لفظ أبي داود.

قال أبو داود: قال سليمان بن داود، عن أبي زيدٍ أو زيدٍ كذا قال شريك.

وليس في شيء من طرق هذا الحديث التصريح بسماع أبي زيد هذا من عبد الله بن مسعود - كما ذكر ابن المديني - ؛ فالله أعلم .

قال الحافظ في «الفتح» (١/ ٣٥٤/ المعرفة): «وهذا الحديث أطبق علماء السلف على تضعيفه».

وانظر: «علل» ابن أبي حاتم (١/ ٤٤/ ٩٩)، وقد قال: وهذا حديث ليس بقوي ... ؛ و «علل» الدارقطني (٥/ ١٣١)، و «الإصابة» (٧/ ٧٠٧)، و توسع الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ١٣٧ وما بعدها) في رده و تضعيفه، والله تعالى أعلم.

وقد وافق ابن المديني، على جهالة أبي زيد المذكور: أبو زرعة (الجرح والتعديل) (٩/ ٣٧٣)، والبخاري_كما في «الكامل (٩/ ١٩٣)_، وابن عدي. [٢٠٥] قَالَ عَلِيٍّ - فِيْ حَدِيْثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيْلُ اللهِ»: _

رَوَاهُ عَبْدُ المَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ رِبْعِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُوْدٍ، عَنِ النَّيِّ اللهِ اللهِ بْنِ مَسْعُوْدٍ، عَنِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ ا

وَهَذَا حَدِيثٌ كُوفِيٍّ؛ رَوَاهُ عَبْدُ المَلِكِ، وَلاَ يُرُوى عَنْ خَالِدِ بْنِ رِبْعِيٍّ، هَذَا شَيْءٌ غَيْرُ هَذَا الحَدِيْثِ.

[٢٠٥] أسند هذه الفقرة؛ ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٢٩)، عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقها الحسيني في «الإكمال» (ص ١١٧/ رقم ٢٠٩) عن ابن المديني.

والحديث؛ أخرجه أحمد في «مسنده» (١/ ٣٩٥)، و(١/ ٤١٠)، وابن حبان في «الإحسان» في كتاب التاريخ، باب صفته ﷺ وأخباره (١٤/ ٣٣٥/ ٣٤٦)، وأبو يعلى في «المسند» (٢/ ٢٧٠/ ٨٤٤) من طريق أبي عوانة.

وأخرجه أحمد أيضًا (١/ ٣٩٥)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٢٢٤) من طريق سفيان.

وأخرجه أحمد كذلك (١/ ٣٩٥) من طريق معمر .

ثلاثتهم، عن عبد الملك بن عمير، عن خالد بن ربعي الأسديّ، أنه سمع ابن مَسْعُودٍ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ﴿إِنَّ صَاحِبِكُم خَلَيْلُ الله عِزْ وَجِلَ ﴾.

وأما خالد بن ربعي الأسدي، فكما قال ابن المديني: لا يروى عنه غير هذا الحديث، ولم يرو عنه أحد غير عبد الملك بن عمير، وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٩٩/٤).

[٢٠٦] قَالَ عَلِيٍّ - فِيْ حَدِيْثِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لاَ سَمَرَ؛ إِلاَّ لِمُصَلِّ، أَوْلِمُسَافِرِ»-:

فَرَوَاهُ مَنْصُوْرٌ، عَنْ خَيْنُمَةً، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ.

وَفِيْ إِسْنَادِهِ انْقِطَاعٌ ، مِنْ قِبلِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِيْ لَمْ يُسَمِّه خَيْتُمَةً .

قَدْ رَوَى خَيْثَمَةُ عَنْ أَصْحَابِ عبدِ اللهِ، وَلاَ أَدْرِي هَذَا الرَّجلَ مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ، أَمْ لاَ ؟! وَلَمْ يُسَمَّ هَذَا الرَّجُلُ!!

ُ وَقَدْ رَوَى خَيْثُمَةً عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ قَوْمِهِ، مِنْ جُعْفِي مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ، مِنْهُمْ: سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ، وَمِنْهُمْ: فَلْفُلَةُ.

ُ قَالَ: وَكَانَ هَذَا الرَّجُٰلُ الَّذِيْ قَالَ جَرِيْرُ فِيْ حَدِيْثِهِ: (عَنْ مَنْصُوْدٍ، عَنْ خَيْثُمَةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قَوْمِه)؛ وَأَرْجُوْ أَنْ يَكُوْنَ بَعْضُ الجُعْفِيِّيْنَ مِنْ أَصحَابِ عَبْدِاللهِ، لأَنَّ خَيْنَمَةُ جُعْفِيٍّ، وَهُوَ خَيْثُمَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيْ سَبْرَةً.

[٢٠٦] أما الحديث؛ فأخرجه أحمد في «المسند» (١/٣٧٩)، وأبو يعلى في «المسند» (٩/١٥٧/٩)، ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١/ ١٦٥/رقم ١٠٩) من طريق جرير بن عبدالحميد.

وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في «المصنف» (١/ ٥٦١/ ٢١٣٠)، والبيهقي في «الكبرى» في الصلاة، باب كراهية النوم قبل العشاء، وكراهية الحديث بعدها في غير خير (١/ ٤٥٢) من طريق سفيان الثوري.

وأخرجه المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١/ ١٦٥/ ١١٠) من طريق أبي عوانة .
ثلاثتهم، عن منصور، عن خيثمة، عن رجل من قومه، عن عبدالله قال: قال رسول
الله ﷺ: "لا سمر بعد الصلاة _ يعني: العشاء الآخرة _ إلاَّ لأَحَدِ رَجُلينِ: مُصَلُّ، أو مُسَافِرٍ". هذا لفظ أحمد، وفي رواية للبيهقي: (عن رجل من جعفي سمع ابن مسعود).
قال البيهقي: رواه حماد، عن شعيب، عن منصور، عن خيثمة، عن الأسود، عن

عبد الله؛ وأخطأ فيه. وقيل: عن علقمة، عن عبد الله؛ وهو خطأ.

وخولف جرير، والثوري، وأبو عوانة: خالفهم شعبة، ومسعر، وعمر بن أبي القيس. أخرج هذه المخالفة: أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١/ ٢٨٤/ ٣٦٣) _ ومن طريقه؛ أبو نعيم في «الحلية»(٤/ ١٢١) _، وأحمد (١/ ٣٤٣)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٢/ ٨٢٥/ رقم ٤٨٦/ الزوائد)، والشاشي في «مسنده» (٢/ ٢٤٦ _ ٢٤٦ / ٨٢٠ / ٨٢٠) من طرق عن شعبة بن الحجاج.

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/ ٢١٨) من طريق مسعر ابن كدام.

وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٨٦/ السعادة) من طريق عمرو بن أبي القيس.

ثلاثتهم، عن منصور، عن خيثمة، عن عبدالله بن مسعود، بإسقاط الواسطة الذي لا يعرف. وعلى كل؛ فهو منقطع؛ إذا أثبتنا الواسطة، فهو كما يقول ابن المديني: «وفي إسناده انقطاع، من قبل هذا الرجل الذي لم يسمه خيثمة». وإذا لم نثبت الواسطة؛ فإن خيثمة بن عبد الرحمن، لم يسمع شيئًا من عبد الله بن مسعود. كما قال أحمد، وأبو حاتم الرازي، وانظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم الرازي (ص ٥٤ ـ ٥٥/ رقم ١٩٢ ـ ١٩٣)، و«جامع التحصيل» للعلائي (ص ١٧٣/ رقم ١٧٦)، والله تعالى أعلم.

* * *

آخِرُ الكِتَابِ، وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سيدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِه وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ وَحَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيْلُ [ل ١٤/ب].

وهنا أضع القلم من يدي، وأستغفر الله مما زل به قلمي، أو اختل فيه فهمي، فو الله ما أردت إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت، وإليه أنيب. والله أسأل أن يجعله زادًا لي يوم القدوم عليه، وأن يهبني غنمه، ويجنبني برحمته غرمه، إنه بكل جميل كفيل، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وقد وافق الفراغ من تعليق هذه الحواشي على هذه النسخة من «علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ» للإمام العلم الجهبذ النحرير، أبي الحسن علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ)، تغمده الله بواسع رحماته، وأفاض عليه شآبيب رضوانه، بفضل الله ورحمته وقت إقامة صلاة العشاء من يوم الإثنين المبارك، الخامس والعشرين من شهر شعبان المبارك، سنة أربع وعشرين، وأربعمائة، بعد الألف من هجرة سيد من وطئ الثرى، نبينا محمد

أولاً: فهرس الأحاديث والآثار(١)

انت فاطمه النبي ﷺ نستخدمه١٩١
أتيت رسول الله ﷺ فقلت: إني حمدت ربي بمحامد
أتيت النبي ﷺ في أزفلة من الناس فسمعته يقول: المسلم أخو المسلم ١٤٧ ، ١٧٢
أتيت النبي ﷺ وهو على كرسي من حديد ١٤٨
أخرجوا صدقة صومكم
ادفنوني في ثيابي
إذا أطاع العبد مولاه
إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه
إذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها١٣١
أصيبت أنف عرفجة بن أسعد يوم كلاب ٢٥٤ ١٥٤
أفطر الحاجم والمحجوم
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله
أن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجره
أن النبي ﷺ عق عن نفسه بعدما بعثه الله نبيًّا ٥٥
أن النبي ﷺ كان يأمر بالصدقة
إن استكرهها فهي حرة
إن الرحم شجنة من الرحمن
أن سراقة خرج يطلب النبي ﷺ
إن صاحبكم خليل الله الله الله عليل الله الله الله عليل الله الله الله الله الله الله الله
إني ممسك بحجزكم عن النار

⁽¹⁾ هذه الأرقام، هي أرقام الفقرات، لا الصفحات.

نه لا يسأل الرجل فيما ضرب أهله
نها أيام أكل وشرب
يما رجل سببته أو لعنته
بعث رسول الله ﷺ سرية عينًا وأمر عليهم عاصم بن ثابت١٣٣
بعث رسول الله ﷺ سرية فأكثروا القتل
بعث النبي ﷺ عبد الله بن حذافة يطوف بمني ٢٢٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
تحدرت الشياطين من الشعاب والأودية
تصدقن يا معشر النساء
خرج علينا على
خطب ابن عباس رضي الله عنه في آخر رمضان ٧٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
خطبنا ابن عباس بالبصرة
خير أمتي قرني
أن النبي ﷺ رأى رجلاً يدعو رافعًا يديه
رأيت ابن الزبير يبايع عليًا
رأيت طلحة يبايع عليًّا في حش
الرضاع ما فتق الأمعاء
سلط جبريل على قرية قوم لوط
شكا عثمان إلى رسول الله ﷺ الوسوسة١٤٢
صلی بنا عمر
ضالة المسلم (أو المؤمن) حرق النار
غرة عبد أو أمة
غزابنا مجاشع بن مسعود
في التخفيف في الصلاة
قدم علينا عمران بن الحصين ٤٧
قضَى النبي ﷺ في رجل وطئ جارية امرأته٧٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

Y•Y	نطع النبي ﷺ رجلًا من الأنصار
	كان إذا انصرف من الصلاة قال: اللهم أصلح لي ديني
	كان إذا رأى قرية قال: اللهم رب السموات السبع وما أظللن.
	كان بين خالد وعبد الرحمن بن عوف بعض ما يكون بين الناس
	كان لا يجلس إلا مقدار ما يقول: اللهم أنت السلام
	كان يأمر بالصدقةكان يأمر بالصدقة
١٨٦ ٢٨١	
	کان یکره عشر خلال
	کل غلام رهن بعقیقته تذبح عنه یوم سابعه ویدمی ۰ ۰
Ö • ¿ 5	کل مولود رهن بعقیقته تذبح عنه یوم سابعه
	كنا مع عبد الرحمن بن سمرة بكابل
	ك مع عبد الوحمل بن تسمره بحبل
	ليسأل أحدكم ربه تعالى حتى يسأله شسع نعله والملح
1/1 · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	اللهم أصلح لي ديني
1 *1	اللهم أنت السلام
	اللهم إني أسألك من خير ما تعطي، فأعطني من خير ما تسأل
	اللهم إني أعوذ بك من قلب لا يخشع
	اللهم رب السلموات وما أظللن
۸۷	ما بين المشرق والمغرب قبلة
	مثل المهجر إلى الجمعة
	ما خطبنا رسول الله ﷺ خطبة إلا نهانا عن المثلة وأمرنا بالصد
٠٠٠٠ ٢٢	ما طعامك؟
197	ما من صباح إلا ومنادينادي

ما من مسلم تحضره صلاّة مكتوبة فيحسن وضوءها
متى يحل للرجل أن يأكل الميتة
منزلنا غدًا إن شاء الله بالخيف عند الضحى
من اضطجع مضجعًا لم يذكر الله فيه كان عليه ترة١٢٦
من جعل على القضاء فقد ذبح بغير سكين
من صلی علی جنازة۱۲۱
من علم أن الصلاة حق ١٩٣
من قال السلام عليكم
من قرأ القرآن فليسأل به ٧٧
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره ١٢٥
من يرد هوان قريش يهنه الله
مَن يهن قريشًا ١٩٨
المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ١٧١ ، ١٧٢
نهى عن أكل لحوم الأضاحي فوق ثلاث١٩٤
لا تحرم المصة والمصتان ١٣٢
لاتسأل الإمارة ٥٥
لا سمر إلا لمصل أو لمسافر
لا يتمنى أحدكم الموت ١٣٤
لا يحرم من الرضاعة المصة ولا المصتان١٣٢
لا يدخل الجنة ولد زنا
لا يسأل الرجل فيم ضرب أهله١٨٤
لا يغتسل الرحل به م الحمعة ١٦٤

ثانيًا: فهرس الأعلام

بان بن عثمان ۱٤١، ١٤١، ١٤٨، ١٤٨، ١٤٨، ١٤٨
بان بن أبي عياش بان بن أبي عياش
براهيم بن إسماعيل بن مجمع ٢٣٣ ، ٤٢٧
إبراهيم بن الحسن الكندي
إبراهيم بن العلاء_أبو هارون الغنوي
إبراهيم بن سعد
إبراهيم بن سعيد بن عبد الله
إبراهيم بن عبدالله الهروي
إبراهيم بن يزيد النخعي
أبي بن ُكعب
أحمد بن محمد بن أحمد السلفي
الأحنف بن قيس
أبو الأحوص = سلام بن سليم بن أبي الأخضر = صالح بن أبي الأخضر الأخنسي . ٢٧١
أسامة بن زيد
أسامة بن شريك
أبو إسحاق الشيباني = سليمان بن أبي سليمان
أبو إسحاق مولى عبدالله بن الحارث
أبو إسحاق_عمرو بن عبدالله
إسرائيل (بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي)
أبو إسحاق الهمداني
أسماء بنت أبي بكر ً
إسماعيل بن إبراهيم

٠ ٢٨٥	سماعيل بن جعفر
179	سماعيل بن أبي خالد
797	سماعيل بن سميع الحنفي
۸۱۳، ۶۶۳	
٣١٩	
YYY	
٠٠٠٠٠ ٢٣٢	_
۸۱۱، ۳۲۱، ۲۲۱، ۱۵۱، ۱۵۱	
TTA	
"{ 	
YY7	
rra	
11Y	أبو الأشهب = جعفر بن حيان
197	ابن أعبد = على بن أعبد
٥٩، ٢٢١، ٢٧٢، ٣٠٣، ٢٣٣، ١٤٠، ٤٤	الأعمش = سليمان بن مهران . ٨٩، ٩٣،
118,011	
	الأغر
۵۰،۱٤۸	أبو أمامة بن سهل بن حنيف
Υ١	أنس بن جندل
MY	أنس بن سيرين
۱۱۷ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۵۰	أنس بن مالك
•1	ابن أبي أوفى = عبد الله بن أبي أوفى
{ 	أويس القرني بن عامر
۷۱۳, ۳٤٣, ۶٤٣, ۰۰۳, ۲۲	أيوب بن أبي تميمة السَّختياني
٣ ٧	

TTA	أبو أيوب الأنصاري = خالدبن زيد
V•V	أبو أيوب الهاشمي
۳۲۰،۲٤۹	أبو برزة الأسلمي ـ نضلة بن عبيد
171	ېسرېن سعيد
۳۷۱،۳٤۹	بشر بن المفضل
٣٤٤	بشير بن عقبة أبو عقيل
790	بكر بن بكار
187	أبو بكر بن حزم
٣٤٦	أبو بكر الحنفي
٠٠٠، ٣٢٠، ٣٠٦، ١٦٣	أبو بكر الصديق = عبد الله بن عثمان
TEE	بكربن عبدالله المزني
	أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام
۳۸ ٤ °	أبو بكر بن عبيد الله
	أبو بكر بن عياش
779	أبو بكر الهذلي سلمي بن عبدالله
188 , 180	أبو بكرة = نفيع بن الحارث
	بكيربن عبدالله الأشج
	بكير بن الربيع
178	بلال بن رباح
178'	بهز بن حکیم
°00	بهز
٠٠٣	تميم بن أسد أبو رفاعة
	تميم بن أوس بن خارجة الداري
	تميم بن حويص
. *	تميمين نذيب المدوى أرم قتادة

و تميمة السلي
ابت بن أسلم البناني
بو التياح = يزيدبن حميد
ابت بن عبيد
ابت بن يزيد
بو ثعلبة الخشني
مامة بن عقبة المحلمي
بن ثمامة القشيري أبو الورد
.ن ئوبان مولى رسول الله ﷺ
جابر بن زید
۰
جابر بن <i>عبد</i> الله
. وو .ل أبو جحيفة = وهب بن عبدالله
جرير بن عبد الله البجلي
جرير ١٤٤٧
ابن جريج = عبد الملك بن عبد العزيز ٣٣٢، ١٤٥
جعفر بن حيان أبو الأشهب ١١٧
جعفر بن عون
جعفر بن ميمون البصري
جليبيب
جندب بن جنادة أبو ذر الغفاري
جندب بن عبدالله ۲٤٣
جندب بن کعب
جددب بن عب المساه ا

۳۸٤	جويرية بن أسماء
178 . 177	الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني
12 \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	الحارث بن قيس الجعفي الكوفي
	الحارث بن مرة
٠٠٠٠ ٢٣٤ ، ٢٣٢	حبيب بن أبي ثابت
197	حبيب بن الشهيد
	أم حبيبة بنت ميسرة
	الحجاج بن أبي الحجاج
	حذيفة بن اليمان
٦٤٦	حريث بن أبي حريث
	الحسن بن الحر
	الحسن بن يسار البصري ١٧٥ ، ١٨٢ ،
• 17, 237, 480, 257, 377	
YY &	أم الحسن البصري
ry7	أبو حصين
	أبو حصين الأسدي = عثمان بن عاصم
	حصين بن الحر ألم المراسلة المر
	حطان بن عبد الله الرقاشي
	-خفص
IAE	حفص بن حميد
1ξΑ	حفص بن عاصم
118,714	الحكم
	الحكم بن عبد الأعلى
	الحكم بن عتيبة
	أبو الحكم مولى عثمان درأبي العاص

ر حکیم مولی الزبیر	بو
ماد بن زید	
مادبن سلمة ۹۰، ۳۵۰، ۳۷۲، ۷۷۰، ۹۶۰، ۱۱۲، ۹۶۳، ۲۰۰	ح
مران بن أبان مولى عثمان	ح
ميد بن أبي حميد الطويل	
و حميد الساعدي الأنصاري	
مید	
میدبن هلال	
نش بن ربیعة	
بوشب بن مسلم ۱۹۱۰ مسلم ۱۹۱۰ مسلم	
مارجة بن زيد بن ثابت	
ن أبي خالد = إسماعيل بن أبي خالد	
عالد بن ربعي	
عالد بن زيد أبو أيوب الأنصاري ٣٣٨	
عالد بن عبدالله الواسطي	
عالد مولى عبيد بن السبأق	
عالد بن القاسم	
حالد بن مهران الحذاء	
حالد بن الوليد	
حباب بن الأرت	
خيثمة بن أبي خيثمة	
خيثمة بن عبد الرحمن الجعفي	
خويلد بن عمرو أبو شريح الخزاعي	
ابو الدرداء = عويمر بن زيد	
ابو الدهماء	

لدراوردي
داور بن خالد بن دينار
داود بن أبي عاصم
داو د بن عبد الله الأودي
دعلج بن أحمد السجزي
دكين بن سعد المزني
ابن أبي ذئب = محمد بن عبد الرحمن ٢٩٩، ٣٦٦ ، ٢٨٩، ٤٨٩ ، ٦٩٣ ، ١٩٩
أبو ذرَّ= جندب بن جنادة
ذر بن عبدالله الهمداني
راشد بن كيسان أبو فزارة
أبو راشد
الرباب أم الرائح بنت صليع ١١٠
ربعي بن خراش
ربيع بن خراش
ربيعة بن أبي عبد الرحمن
ربيعه بن الهدير
رجاء الأنصاري
رجاء بن حيوة
أبو رزين مولى أبي وائل = مسعود بن مالك
أبو رداد الليثي
أبو رفاعة = تميم بن أسد
ركين بن الربيع أ
زائدة بن قدامة الثقفي
الزبير بن الخريت ١٤٩
الزييرين العوام

أبو الزبير المكي = محمد بن مسلم
زرارة بن أوفي
أبو زكير النووي = يحيى بن محمد
الزهري
زهير ١٦٨
زهير بن عمرو
أبو الزناد = عبدالله بن ذكوان
زياد بن أبيه
زياد بن أبي سفيان
زیاد بن علاقة ۲۰۹، ۳۳۰ زیاد بن علاقة.
زيادة بن لبيد
زيد بن أرقم
زید بن ثابت ۲۰۱۰ ، ۱۰۵ ، ۱۰۷ ، ۱۱۸ ، ۱۱۲ ، ۱۱۲ ، ۱۱۷ ، ۱۳۳ ، ۱۲۰
1313 1313 701
۱۵۳، ۱٤۸، ۱٤۱ ۳۲۸
۱۵۳، ۱٤۸، ۱٤۱ ، ۱۵۳ زید بن خالد الجهني
۱۵۳، ۱٤۸، ۱٤۱ ، ۲۵۳ ، ۱۵۳ ، ۱۵۳ ، ۱۵۳ ، ۱۵۳ ، ۱۵۳ ، ۱۵۳ ، ۲۸۳
۱۵۳، ۱٤۸، ۱۵۱ (۱۶۸) (۱۵۳)
۱۵۳، ۱٤۸، ۱۵۲ زید بن خالد الجهنی
۱۵۳، ۱٤۸، ۱۵۲ زید بن خالد الجهنی
۱۵۳، ۱٤۸، ۱۵۲، ۲۸۸ زید بن خالد الجهنی
۱۵۳، ۱٤۸، ۱۶۱ زید بن خالد الجهنی
۱۵۳، ۱٤۸، ۱٤۱ زید بن خالد الجهنی
۱۵۳، ۱٤۸، ۱۶۱ زید بن خالد الجهنی

٠٦٩ ٩٢٥	سعد بن عبيد أبو عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف
٣٢٠	سعد بن مالك أبو سعيد الخدري
۷۰۷،۳۲۰،۱۳۲۱،۱٤۷	سعدبن أبي وقاص
777 777	سعدبن هشام
180 , 181 , 180 ,	سعید بن جبیر
	أبو سعيد الخدري = سعد بن مالك ١٤٧، ٧٧
	سعيدبن إياس = الحريري
	سعيد بن ذي لعوة
۳۲۰،۱٦۳	سعید بن زید
	سعيد بن أبي سعيد المقبري
	سعيد بن العاص
۳۰۱،۹٥	سعيد بن أبي عروبة =سعيد بن مهران
	سعیدبن مسعود جرول
01, 301, 774, 703, PA3, 0P3	سعيد بن المسيب ۱۳۳، ۱۳۷، ۲۰۱، ۳
١٦٣	أبو سفيان بن حرب =صخر
۳۷ ۲	سفیان بن حبیب
079,000	سفيان بن حسين
	سفيان بن سعيد الثوري
	سفيان بن عيينة الهلالي ٩٤، ١٣١، ١٤٥، ٥
٠٠٨	سلم بن أبي الذيال
11V	سلم بن زرير
	أم سلمة = هند بنت أبي أمية
	أبو سلمة
١٥٨،١٣٤	أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
*1V	سلمة بن علقمة

TE9 P37	سلمة بن كهيل
	سلمة بن المحبق
TIT	سلمة بن نعيم
	سلمان بن عامر
	سلمان الفارسي
	سليمان بن أبي سليمان أبو إسحاق الشيباني .
	سليمان بن طرخان التيمي
	سليمان بن عبد الملك
	سليمان بن قنة
	سليمان بن المغيرة
	سليمان بن مهران الأعمش
	سليمان بن يسار
177	
791, 791, 991, 8.7, .17, 717	
٥٢١	*
TTA	
770	
YYA	
177	
TTV	
VYY	شريك
177,171	شريح بن الحارث القاضي
۸٣٣، ₽٢3	
7, . 97,	
۳۰٦،۱۲٦،۱۰۷	

ئىقى <i>ق بن س</i> لمة
شمرين عطية
ابوشهم
الشيباني = سليمان بن أبي سليمان الشيباني ١٨٩
شيبة
أبو شيبة بن أبي راشد
صالح بن أبي الأخضر
أبو صالح مولى السفاح
صالح بن کیسان
صالح بن نبهان مولى التوأمة
صخر بن حرب = أبو سفيان بن حرب
صعصعة بن معاوية ٢٦٦
صفوان بن أمية
الصنابح بن الأعسر الأحمسي
صهیب بن سنان الرومی
الضحاك بن سفيان
الضحاك بن مزاحم الضحاك بن مزاحم
ضرغامة بن عليبة الغنوي
طاوس بن کیسان الیمانی ۱۳۱ ، ۱۳۵ ، ۳۶۴ ، ۳۷۱ ، ۳۲۴ ، ۳۷۱ ، ۳۲۴
طلحة بن عبدالله بن عوف
طلحة بن عبيدالله الله عبيد الله عبد الله عبيد الله عبيد الله عبيد الله عبد الله عبد الله عبيد الله عبد الله عبد الله عبد الله عبد
عائذ بن عمرو
عائذ بن نضلة أبو ماجد الحنفي
عائشة بنت أبي بكر الصديق ٣٣١، ٣٢٨، ٣٠١، ٢٠، ٣٣١، ٢٠،
عاصد

بو عاصم
ماصم بن بهدلة بن أبي النجود
ماصم بن ثابت
ماصم الجحدري
ماصم بن سليمان الأحول
ماصم بن هلال
بو عامر
بو عامر العقدي = عبد الملك بن عمرو
عامر بن شراحيل الشعبي
عامر بن مالك
لعباس بن عبد المطلب
ُبو العباس الشاعر_السائب بن فروخ
عبدربه بن عثمان
عبدالله بن أبي أوفى
عبدالله بن جعفر
عبدالله بن الحارث بن نوفل
عبدالله بن حذافة
عبدالله بن خنبش
عبدالله بن ذكوان أبو الزناد
عبدالله بن الزبير
عبدالله بن زياد أبو مريم الأسدي
عبد الله بن عامر
عبدالله بن عباس ۱۱۷، ۱۳۰، ۱۳۰، ۱۶۷، ۱۲۷، ۱۸۷، ۱۸۹، ۲۹۰، ۳۰۰، ۳۳۱
0.4.0
عبدالله ب: عبد الرحم: بي: بحب

٠٠٠، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢١، ٢٠٣١، ٥٠٥	عبد الله بن عثمان أبو بكر الصديق .
V.0	عبدالله بن عطاء بن إبراهيم
787 . 7173 . 773 . 3773 . 4773 . 3 473 . 7 3 3 . 7 3 7	عبدالله بن عمر . ۲٤٦،۱٤٧، ١
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ، ١٤٢، ٣١٣، ٠٣٣، ٨٣٣	عبدالله بن عمرو
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	عبدالله بن عون
09A	عبدالله بن عیسی
ي. ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١٢، ١٢٥،	عبد الله بن قيس أبو موسى الأشعري
۲۲۱، ۲۲۰	
١٠٢	عبدالله بن المبارك الحنظلي
Y19	عبدالله بن محرز
۳۰۹	عبدالله بن المختار
٠١، ١١٠، ١١٢، ١١٥، ١١١، ١١١، ١٢١، ١٢٢،	عبدالله بن مسعود ۱۰۷ ، ۸
٣،٠٢٣، ٠٤٣، ٣٢٣، ٢١٧، ١٤٧، ٢١٧، ٨١٧،	771, 971, •31, 171, 4.
* * * * * * * * * * * * * * * * * * * *	
98	عبدالله بن مغفل
180	عبدالله بن أبي نجيح المكي
٧٢٠	عبدالله بن أبي الهذيل
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	عبدالله بن وديعة
973, 770, 730, 730, 0.	عبد الرحمن بن إسحاق
۲٦٦	عبد الرحمن بن الأعرج
1.0	عبد الرحمن بن بشر الأزرق
"Y•	عبد الرحمن بن أبي بكر
/17	عبد الرحمن بن حرملة
	عبد الرحمن بن خنبش ٦١٣
	عبد الرحمن بن زيد الفائشي ٦٤٥

يد الرحمن بن سعيد بن يربوع
بد الرحمن بن سمرة
بدالرحمن بن صخر أبو هريرة ١٦٤، ٢٥٠، ٢٦٢، ٣٢٠، ٣٦٦، ٣٣٨، ٣٨٤، ٤٢٠
بدالرحمن بن طرفة
بد الرحمن بن عمر بن محمد بن النحاس المعدل
ىبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي
ىبدالرحمن بن عوف
ىبدالرحمن بن مالك
مبد الرحمن المسلي أبو وبرة
عبد الرحمن بن مغيث
عبد الرحمن بن مل أبو عثمان النهدي
عبد الرحمن بن مهدي ۱۳۹، ۱۰۲، ۲۲، ۱۳۹
عبد الرحمن بن مهران
عبد الرحمن بن يعلى
عبد الرزاق بن همام
عبد العزيز بن بشير
عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون
عبد العزيز بن عبد الصمد
عبد الملك بن حبيب أبو عمران الجوني
عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ٩٤
عبدالملك بن عبيد عبدالملك بن عبيد
عبد الملك بن عمرو العقدي أبو عامر
عبد الملك بن عمير
عبدالله بن قتادة
عبدالملك بن مروان

عبد الملك بن قتادة
عبد الملك بن مروان ۱۶۱
عبد الملك بن نوفل بن مساحق
عبد الوهاب بن عبد الحميد الثقفي
ابوعبيدا
ابو عبيد صاحب سليمان بن عبد الملك
عبيد بن عمير
ابو عبید مولی عبدالرحمن بن عوف = سعد بن عبید
عبدالله بن زحر
عبيدالله بن سلمة بن وهرام
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ١٣٤ ، ٥٠٥ ، ٦٩ ه
عبيد الله بن موسى
عبيدة بن عمرو السلماني
عتبة
عثمان بن حکیم
أبو عثمان بن سنة الخزاعي
عثمان بن أبي العاص
عثمان بن عاصم أبو حصين الأسدي
عثمان بن عبدالله بن أوس و و عثمان بن عبدالله بن أوس
عثمان بن عفان . ۱۱۱، ۱۲۳، ۱۷۵، ۲۱۳، ۲۰۳، ۳٤۷، ۹۹، ۹۹، ۱۹۷، ۹۹، ۹۹، ۹۹، ۹۹، ۹۹،
عثمان بن عمر بن فارس ۲۶
عثمان بن محمد الأخنسي
ابن عجلان = محمد بن عجلان
عدي بن حاتم عدي بن حاتم
عرفجة بن أسعد

رفجة بن شریح
روة بن الزبير
و العشراء الدارمي
طاء بن أبي رباح ١٤٥، ١٣٠
بطاء بن السائب
لطاء بن يزيد السلمي
ىطاء بن يسار
ىفان بن مسلم
لقبة بن عامر
مکرمة بن عبدالله مولی ابن عباس ۱۳۰ ، ۱۲۵ ، ۲۹۰ ، ۳۰۰
بو العلاء = يزيد بن عبدالله بن الشخير
علقمة بن قيس
علي بن أعبد
علي بن الحسين
علي بن الحسين بن عمر الفراء الموصلي
علي بن زيد بن جُدعان
علي بن داود أبو المتوكل
علي بن أبي طالب . ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١٢، ١١٢، ١١٣، ١٢٤ ١٤٧
۱۸۹،۱۸۷،۱۳۳
علي بن علي الرفاعي
علي بن مشرف بن مسلم الأنماطي ۸٥ مسرف بن مسلم الأنماطي
علي بن هاشم
عماد دن باست

عمارة بن أوس
عمر بن الخطاب . ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١٢، ١١٣، ١١٦، ٣٠٣، ٣٠٣
۲۰۳، ۲۳۰، ۷۶۳، ۵۰۵، ۱۷۲، ۲۸۲، ۱۸۶
عمر بن قيس الماصر
أبو عمران الجوني = عبد الملك بن حبيب
عمران بن حدير أ
عمران بن حصین ۲۷۱، ۲۷۸، ۱۸۹، ۲۰۸، ۲۷۱
عمران بن داود القطان
عمرو بن أسيد بن جارية
عمرو البكالي أبو عثمان
عمرو بن تغلب
عمرو بن دینار
عمرو بن أبي سفيان الثقفي
عمرو بن شرحبيل الهمداني ١٤٠، ١٢٦، ١٢٦، ١٤٠،
عمرو بن العاص
عمرو بن عثمان
عمرو بن عبدالله أبو إسحاق السبيعي
عمرو بن عیسی أبو نعامة
عمرو بن أبي قرة
عنبسة بن سعيد القطان الغنوي
أبو عوانة = الوضاح بن عبدالله اليشكري
أبوعوانة
عوسجة بن الرماح
عوف بن الحارث أبو حازم
عويمر بن زيد أبو الدرداء

عياض بن مسافع
عيينة بن عبد الرحمن
غاضرة بن عروة الفقيمي
نضيل بن عياض
ناطمة بنت محمد ﷺ
بو فزارة = راشد بن كيسان
فلفلة بن عبدالله الجعفي
أبو الفيض = موسى بن أيوب
القاسم بن حسان
القاسم بن ربيعة بن جوشن الغطفاني
القاسم بن عبدالرحمن
القاسم بن محمد بن أبي بكر
قبيصة بن حريث
قبیصة بن ذؤیب
قبیصة بن مخارق
قتادة بن دعامة السدوسي
أبو قتادة العدوي = تميم بن نذير
قنة
قرثع الضبي
قرة بن خالد
اً بو قزعة الباهلي = سويد بن حجير
قطبة بن مالك
القعقاع بن حكيم القعقاع بن حكيم القعقاع بن حكيم
قيس بن أبي حازم
ت ق بن سعل

قیس بن عباد
قيس بن قهد
قیس بن یسیر
کثیر بن أفلح
كثير بن فرقد
كثير مولى الصلت
أم كرز الكعبية المكية
كعب ٧٤٣، ٥٧٥
کهمس ۲۸۲
لاحق بن حميد أبو مجلز
ليث بن سعد ليث بن سعد
أبو ماجد = عائذ بن نضلة
ابو مالك الأشجعي = سعد بن طارق
أبو مالك الأشجعي = سعد بن طارق ٩٤٣ . ١٥٣ ، ١٥٣ ، ١٥٣ ، ٢٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٥٠ ، ١٥٣ ، ٢٦٩ مالك بن أنس
مالك بن أنس
مالك بن أنس
مالك بن أنس
مالك بن أنس
مالك بن أنس. ۱۹۳ ، ۱۳۹ ، ۱۳۹ ، ۱۵۳ ، ۱۵۳ ، ۱۹۳ ، ۱۳ ، ۱
مالك بن أنس
مالك بن أنس. ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۳ ، ۱۵۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ مالك بن عمير
مالك بن أنس. ۱۹۳ ، ۱۳۹ ، ۱۳۹ ، ۱۵۳ ، ۱۵۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ مالك بن عمير
مالك بن أنس. ۱۹۹ ، ۱۳۹ ، ۱۹۳ ، ۱۵۳ ، ۱۵۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ مالك بن دينار مالك بن عمير المبارك بن فضالة المبارك بن فضالة المبارك بن فضالة المبارك علي بن داود مجاشع بن مسعود بهماللا مجاللا مجاللا مجاهد بن جبر المكي ، ۱۳۱ ، ۱۳۹ ، ۱۳۹ ، ۱۳۹ ، ۱۳۹ ، ۱۸۹ ، ۱۳۹ ، ۱۸۹ ، ۱۳۹ ، ۱۸۹ ، ۱۸۹ ، ۱۸۹ ، ۱۸۹ ، ۱۸۹ ، ۱۸۹ ، ۱۸۹ ، ۱۸۹ ، ۱۸۹ ، ۱۸۹ ، ۱۸۹ ، ۱۸۹ ، ۱۸۹ ، ۱۸۹ ، ۱۳۹ ، ۱۸۹ ، ۱۸۹ ، ۱۳۹ ، ۱۸۹ ، ۱۸۹ ، ۱۳۹ ، ۱۸۹ ، ۱۸۹ ، ۱۳۹ ، ۱۸۹ ، ۱۸۹ ، ۱۳۹ ، ۱۸۹ ،
مالك بن أنس. ۱۹۹ ، ۱۳۹ ، ۱۳۹ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ مالك بن دينار مالك بن عمير المبارك بن فضالة المبارك بن فضالة المبارك بن فضالة المبارك علي بن داود مجاشع بن مسعود المبارك مجاشع بن مسعود المبارك مجالد المبارك بن جبر المكي المبارك بن حميد

حمد بن بشر العبدي
.ن. ر
محمد بن زید بن مهاجر
محمد بن سعد بن أبي وقاص
محمد بن سواء
محمد بن سیرین ۱۲۰ ، ۱۲۳ ، ۱۹۷ ، ۲۰۷ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۳۲۰ ، ۳۱۷ ، ۳۴۰ ، ۳۴۰
محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان
محمد بن عجلان
محمد بن علي بن حسين
محمد بن عمرو
محمد بن قيس الأسدي
محمد بن قيس الزيات
محمد بن مسلم أبو الزبير
محمد بن مسلم بن شهاب الزهري . ۸٦، ۹۲، ۹۳، ۱۳۸، ۱۳۸، ۲۰۱، ۳۵۱، ۴۵۲، ۶۵۲
784.071.0.0.890
محمد بن مسمول
محمد بن معن بن نضلة
محمد بن لبيد
المختار بن أبي عبيد الثقفي
مرداس بن عروة

رداس بن مالك الأسلمي
بو مرة مولى عقيل بن أبي طالب_يزيد الهاشمي
روان بن الحكم
بو مريم الأسدي = عبدالله بن زياد
لمستورد بن شداد الفهري
سروق بن الأجدع ۱۰۸ ، ۱۱۳ ، ۱۱۵ ، ۱۱۲ ، ۱۱۸ ، ۱۲۳ ، ۱۵۰ ، ۱۵۱ ، ۳۰۳
بو مسعود البدري = عقبة بن عمرو
سعود بن الحكم
مسعود بن خراش
مسعود بن رزین مولی أبي وائل
أبو مسلم الجذمي
المسيب بن رافع
مطربن طهمان الوراقمطربن طهمان الوراق
مطرف بن عبد الله بن الشخير
مطرف بن طریف مطرف بن طریف
مطرف بن عوف
معاذ بن جبل
معاوية بن أبي سفيان
أبو معاوية = محمد بن حازم
معمر ۷۷، ۸۲۲، ۵۷۲، ۲۷۲، ۵۵۳، ۲۸۵، ۲۵۱، ۵۹۱، ۵۰۰، ۲۵۱، ۵۸۰
المعتمر بن سليمان التميمي
ابن أبي معشر
معمرین راشد
معقل بن یسار
المغدة بين شعبة

187	المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي
	مغيرة
	منصور بن المعتمر
	موسى بن أيوب الشامي أبو الفيض
	- موسى بن داود
	موسى بن طلحة
	موسى بن أبي عائشة
٧٠٣	موسی بن عبیدة
770,117,111,111,077	أبو موسى الأشعري = عبدالله بن قيس . ١٠٤، ٥
۲۲۱، ۲۲۰	
TY1	ابن مینا
	- اَبُن میناس
	۔ نافع بن جبیربن مطعم
TIT	نبيط بن شريط
	نجيح بن عبد الرحمن السندي أبو معشر
	ابن أبي نجيح = عبد الله بن أبي نجيح يسار المكي
	نسطاس مولى كثيربن الصلت
٣٤٠	أبو نضرة
۳۲۰،۲٤۹	نضلة بن عبيد أبو برزة الأسلمي
	أبو نعامة = عمرو بن عيسى
**	النعمان بن بشير
TAE	نعمان بن راشد
٠٠١ ، ٥٩٠ ، ٣٤٥	ً أبو نعيم
	نعيم بن حکيم
	نعيم بن أبي الهند

نفيع بن الحارث أبو بكرة
نفيع مولى أم سلمة ١٥٨
نوح بن قیس همه
واثل بن مهانة ۲۱۶
واقع بن سحبان واقع بن سحبان
أبو وبرة المسلي = عبد الرحمن
الوضاح بن عبد الله اليشكري أبو عوانة ٢٣٧، ٩٦
وكيع بن الجراح ١٠١، ٤٥
الوليد بن جميل
وهب بن عبد الله السوائي أبو جحيفة
وهیب مولی زیدبن ثابت
هارون بن سعد
أبو هارون الغنوي = إبراهيم بن العلاء
أم هانئ بنت أبي طالب الهاشمية
هشام بن حسان ً
هشام بن أبي عبدالله الدستوائي
هشام بن عروة
هشیم بن بشیر
هلال بن ميمون الرقي
همام بن الحارث ٢٠٣، ١٩٩، ٣٠٣
هياج بن عمران البرجمي
يحيى بن آدم
يحيى بن أيوب المقابري
يحيى بن زكريا بن أبي زائدة٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
يحس بن سعيد الأنصاري

يحيى بن سعيد القطان
يحپى بن عابس
يحيى بن عبد الله الجابر
يحيى بن أبي كثير ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
يحيى بن محمد أبو زكير النحوي
يزيدبن إبراهيم
يزيد بن حميد أبو التياح
يزيد بن زريع
يزيد بن زياد بن أبي الجعد
يزيد بن عبد الله بن الشخير أبو العلاء
يزيد بن هارون
يزيد بن هرمز الفارسي
يسير بن عمرو
يعقوب بن إبراهيم بن سعد
يعقوب بن زيد بن طلحة
يعقوب بن عبد الله بن سعد القمي
يعيش
يوسف أبو الحجاج بن يوسف
يونس بن جبير
يونس بن عبيد
يونس بن ميسرة بن حلبس
به نسر بن بدالاً با

ثالثًا: فهرس الرواة الذين تكلم فيهم ابن المديني بجرح أو تعديل على ترتيب ورودهم في الكتاب:

- ۱- فقرة (۷٦) «هیاج بن عمران، وهو رجل مجهول».
- ٢- فقرة (٧٧): خيثمة بن أبي خيثمة، قال ابن المديني عن حديث مداره عليه: (وإسناده ضعيف، وهو حديث منكر، وإنما أتى من طريق خيثمة، عن الحسن».
 - ٣- الفقرة (٩١): (إسماعيل بن مسلم العبدي؛ وكان قاضي الجزيرة؛ جزيرة البحر».
 - ٤- الفقرة (٩٢): «إسماعيل بن مسلم العبدي؛ لا أكتب حديثه».
 - ٥- الفقرة (٩٣): ﴿أَبُو عَثْمَانَ النهدي عبد الرحمن بن مل وكان جاهليًّا ـ ثقة » .
- ٦- الفقرة (١٠١): (عطاء السلمي، هو عندي عطاء بن يزيد، كان يسكن الرملة، وكان عطاء ثقة».
 - ٧- الفقرة (١٠٣): «القاسم بن ربيعة بن جوشن؛ ثقة».
 - ٨- الفقرة (١٠٤): «اسم أبي المتوكل؛ علي بن داود . . . وكان ثقة» .
 - ٩- الفقرة (١٠٦-١٠٥) محمد بن قيس الأسدي؛ ثقة . . . ومحمد بن قيس الزيات؛ مجهول، .
 - ١- الفقرة (١٠٧): عبد الله بن الحارث؛ ثقة».
 - ۱۱ الفقرة (۱۰۸): (حطان بن عبد الله الرقاشي؛ ثبت).
 - ۱۲ الفقرة(۱۱۱): «يعقوب بن زيد بن طلحة؛ شيخ معروف».
 - ١٣ الفقرة (١١٠٧): «علي بن هاشم بن البريد؛ كان صدوقًا، وكان ضعيفًا».
 - 14_ الفقرة (١١٨): ﴿وروى عثمان بن محمد الأخنسي أحاديث مناكير».
 - ١٥ الفقرة (١٣٨): (محمد بن جعفر؛ معروف».
 - ١٦_ الفقرة(١٤٠): ﴿عمروبن عثمان؛ ثقة ثقة».
 - 1٧- الفقرة (١٤٣): «إسرائيل؛ ضعيف».
 - ١٨- الفقرة(١٤٤): (عنبسة الغنوي؛ ضعيف».
- ١٩ الفقرة(١٤٥): ﴿إبراهيم بن الحسن، وعبد الله بن عيسى؛ مجهولان، وضعفهما،
 [يعني: ابن المديني] وقال: لا أعرف أبا الحكم».

- ٠٢- الفقرة (١٤٦): (غاضرة بن عروة الفقيمي ؛ شيخ مجهول».
- ٢١_ الفقرة(١٤٩): «عبد العزيز بن بشير بن كعب؛ مجهول لا أعرفه، وبشير بن كعب؛ معروف».
 - ۲۲_ الفقرة(١٥٢): ﴿أَبُو النِّياحِ ؛ معروف، يزيد بن حميد».
 - ٢٣_ الفقرة(١٥٣): «حصين بن الحر؛ معروف».
 - ٢٤ الفقرة(١٥٤): (عبد الرحمن بن طرفة؛ معروف».
 - ٧٥ ـ الفقرة (١٥٦): (محمد بن مسمول؛ شيخ من أهل مكة، وقد أدركته).
 - ٢٦ الفقرة (١٥٧): «عبيدالله بن سلمة بن وهرام؛ لا أعرفه».
 - ۲۷ الفقرة(۱۵۸): «بهزبن حكيم؛ ثقة».
 - ٢٨ الفقرة (١٥٩): «أبو قزعة؛ ثقة، واسمه سويد بن حجير».
 - ٢٩ ـ الفقرة(١٦٦): (عبيدالله بن زحر؛ منكر الحديث».
 - ·٣٠ الفقرة (١٦٨): «عبد الرحمن بن زيد الفائشي؛ مجهول».
 - ٣١_ الفقرة(١٧٣): «عبد الرحمن بن بشر؛ معروف».
 - ٣٢_ الفقرة(١٧٦): «سعيدبن ذي لعوة؛ مجهول».
 - ٣٣ الفقرة (١٧٧): «سلمة بن أبي الذيال؛ يروى أحاديث تشبه أحاديث الحسن».
- ٣٤ الفقرة (١٨١): «الوليد بن جميل؛ تشبه أحاديثه القاسم بن عبد الرحمن، ورضيه».
 - ٣٥_ الفقرة(١٨٢): «أيوب؛ مجهول».
 - ٣٦_ الفقرة(١٨٥): اسيار بن المعرور؛ مجهول».
 - ٣٧ الفقرة(١٨٦): «عبد الرحمن بن مغيث؛ غير معروف».
 - ٣٨ الفقرة (١٨٧): اكهمس، رجل من بني هلال، أو من بني سلول؛ لا يعرف».
 - ٣٩ الفقرة (١٨٨): «حفص بن حميد؛ مجهول».
 - ٤٠ الفقرة (١٨٩): «حنش بن ربيعة؛ لا يعرف».
 - ١٤١ الفقرة(١٩٣): «عمران بن حدير؛ ثقة. وعبد الملك بن عبيد؛ مجهول».
 - ٤٢ ـ الفقرة (١٩٥): «محمد بن معن؛ شيخ ثقة».
 - ٤٣_ الفقرة(٢٠٢): «يحيى بن عبد الله الجابر؛ معروف. وقد روى أبو ماجد غير حديث منكر».

رابعًا: فهرس الموضوعات

قسم الدراسة
المقدمة
أسباب اختياري للموضوع
خطة البحث
الفصل الأول
التعريف بالمؤلف الإمام على بن المديني ١٥
اسمه ونسبه
موطنه ومولده ۱۷
أسرته
حياته العلمية
أبرزشيوخه
اشهر تلامیده
إمامته ونبوغه في علم العلل
موقفه من محنة خلق القرآن
وفاته_رحمه الله تعالى
الفصل الثاني
التعريف بالكتاب (علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ»
تحقیق اسم الکتاب
صحة نسبته إلى ابن المديني
أسانيد الكتاب

٤٣	سخته الخطية
	رجمة رواة نسخته الخطية
٤٨	منهج ابن المدين ي في هذا الكتاب
٤٨	سوار ده
6 •	مشتملات الكتاب
6.	اولاً: علل الحديث
	نانيًا: بيان أحوال الرجال
٧٤	ئالثًا: التاريخ
٧٦	رابعًا: بيان درجات الأحاديث، والحكم عليها
	نماذج من النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق
۸٣	قسم التحقيق
۸۰	إسناد النسخة
۸٦ ۲۸	الأئمة الحفاظ الذين تدور عليهم الأحاديث الصحاح
1.8	قضاة هذه الأمة من أصحاب النبي ﷺ
١٠٨	المشتهرين بالعلم من أصحاب رسول عليه
11	المتبوعون في العُلم من أصحاب النبي ﷺ
	أصحاب عبدالله بن مسعود_رضي الله عنه
18	أصحاب عبدالله بن عباس_رضي الله عنهما
	أصحاب زيد بن ثابت_رضي الله عنه
يسمع	ذكر من سمع منه قيس بن أبي حازم من الصحابة، ومن لم
سمع	ذكر من سمع منه الحسن البصري من الصحابة، ومن لم يم
Y9.	ذكر من سمع منه ابن سيرين من الصحابة، ومن لم يسمع
٣٠١	ذكر من لقيه إبراهيم النخعي من الصحابة ، ومن لم يلقه .
٣٠٣	ذكر من لقيه همام بن الحارث من الصحابة، ومن لم يلقه
	ذكر من لقيه مسروق بن الأحدء من الصبحاية ، ومن لم يلق

4.4	ذكر من لقيه زياد بن علاقة من الصحابة، ومن لم يلقه
٣١١	ذكر من لقيه القاسم بن عبد الرحمن من الصحابة، ومن لم يلقه
717	ذكر من لقيه سالم بن أبي الجعد من الصحابة
710	الكلام على رواية هشام بن حسان، عن الحسن، وعن ابن سيرين
۳۱۷	ذكر أثبت الناس في ابن سيرين
۳۱۸	التمييز بين إسماعيل بن مسلم العبدي، والمكي
٣٢.	ذكر من لقيه أبو عثمان النهدي من الصحابة، ومن لم يلقه
٣٢٨	ذكر من لقيه عطاء بن أبي رباح من الصحابة، ومن لم يلقه
۱۳۳	ذكر من لقيه حبيب بن أبي ثابت من الصحابة، ومن لُم يلقه
۲۳۲	ذكر أبي شيبة بن أبي راشد
377	ذكر أبي العباس الشاعر
240	تتمة من لقيه زياد بن علاقة من الصحابة، ومن لم يلقه
۲۳٦	ذكر أبي رزين مولى أبي واثل
۲۳٦	ذكر أبي مريم الأسدي
٣٣٧	ذكر نعيم بن حكيم
۸۳۳	ذكر عطاء السلمي، وأنه عطاء بن يزيد، وذكر من لقيه ومن لم يلقه من الصحابة
٣٤٠	ذكر يسير بن عمرو، وأنه هو أسير بن جابر
737	ذكر القاسم بن ربيعة بن جوشن ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
337	ذكر أبي المتوكل الناجي
780	
737	ذكر محمد بن قيس الزيات، والتفريق بينه وبين السابق
	ذكر عبد الله بن الحارث
٨3٣	ذكر حطان بن عبد الله الرقاشي
484	ذكر محمد بن زيد بن مهاجر
729	ذكر نعيم بن أبي هند الأشجعي

ذكر يعقوب بن زيد بن طلحة
ذكر يزيد بن هرمز، وأنه هو الفارسي
ذكر سليمان بن قنة
مراتب الرواة عن ثابت البناني
ذكر سالم بن أبي الجعد
ذكر علي بن هاشم بن البريد
علل حديث (من جعل على القضاء)
ذكر وفيات جماعة من الحفاظ
علل حديث (إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه)
علل حدیث (من صلی علی جنازة)
علل حديث (منزلنا غدًا إن شاء الله بالخيف) ٤٢٧
علل حدیث (أن النبي ﷺ رأی رجلاً یدعو رافعًا یدیه) ٤٤٧
علل حديث (مثل المهجر إلى الجمعة)
علل حديث (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره)
علل حديث (من اضطجع مضجعًا لم يذكر الله فيه كان عليه ترة)
علل حديث (اللهم إني أعوذ بك من قلب لا يخشع)
علل حديث (أن النبي ﷺ بعث عبدالله بن حذافة)
علل حديث (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله)
علل حديث (كان بين خالد وبين عبد الرحمن بن عوف)
علل حديث (إذا زنت أمة أحدكم)
علل حديث (لا يحرم من الرضاع المصة ولا المصتان) ٥٤٢
علل حديث (بعث رسول الله ﷺ سرية عينًا)
علل حديث (لا يتمنى أحدكم الموت)
علل حديث (إذا أطاع العبد مولاه)
علا جدث (ان الحرشجة من الرحمن)

0 / 0			•			•						•	•			•			•		•	•	•	•	•	•	•	•	٠	, ,			•	, ,		•	•	•	•	٠.	عر	وي	>	ن .	بر	يم	نم	7	کر
۲۸٥				,			•											. ,			•	•	•		•	•						•			یر	کۂ	ڀ	أبر	ز	۲.	ىقر	ج	٠,	بر	٤	دم	J	ر ه	,ک
٥٨٧		•	•	,	,	•	•														•	•																		٠,	کی	ح	ن -	بر	ن	ما	عد	ر خ	,ک
٥٨٨		•	٠			•	•	•	•					•								•		•		•					•				•					: .	بار	ش	۶,	بن	و	مرا	ع	ر خ	.ک
٥٩٠							•				•	•				•					•	•	•	•	•				•		(;	>	بها	2	31	ي	,	ئے	نيا	خ	الت	ي	(ف) ر	پٹ	بدي	~	ل	عد
097		•			,	•	•	•		•	•				•			(ية	س	و		و	ال	1		į 4	الله	1	ل	ىو	ٍس	, ر	ی	إل	ی	>	شد	نه	1)	ن	ما	ء:	. (يث	ندي	>	ل	عد
097		•	•		•		•	•	•		•									,		•	•	•	•	ي	,•,	<u></u>		ال	ے ا	اق	>	_	إس	ي	أب	ن	, ب	سر	ون	ن ي	بر	ل	ائي	سرا	إس	ر ا	5.
790			•	•						•	•					•						•	•	•				•	•					•					•		ي	وة	غن	ال	سة	٠.,	ع:	ر .	٤.
۸۹٥			•	•			•	•	•					•	٢		ج	~	ال	و	اب	,	5		کی	- (بن	4	Ù	١.	بد	ع	g	6	ي	51	ک:	J۱	ن	,	~	31 ,	بن	۲.	مي	راه	إبر	ر	5
		•		•				•			•		•	•				•		•			•		•											ي	, in	قي	لف	ة	رو	2	ن	ة ب	٠	اض	غا	,	5
1.1		•		•			•	•		•	•			•				•			, ,		•						•					•	•	ي	ط	لم		راا	جار	-	۵ (بن	ئة	X	عا	ر	5
۲۰۲								•					•					•			, ,		•			٤	لمد	1	ن	بر	۴	م <u>.</u>	. ز	بة	اء	رف	ر	بح	وأ	6	زل:	ملا	,	بر	بد	مي	>	ر ٔ	5
۱۰۷		•		•					•		•		•						مة	L	ن	ζ,	بح	1	,	٤.	یر		ب	4	ابي	وا	6		<u>.</u>	کع		بر	J.		ن ا	. بر	يز	مز	ال	ہد	ع	ر	5
17.		•		•				•	•	•	•			•									•		•		•		•			•					•	•	Č	ليا	ص	ت		٠,٠	اب	ربا	الر	ر	5
111		•	•	•	•				•	•	•											•	•	•	•	•		•	•						•	•	•	ڀ	ga.	۔ار	ال	اء	ىر	ئث	J۱	ي	أبر	ر	53
117		•	•					•	•	•			•					•				•		•	•		•		ζ	-l -	-	11	ي	اب	وأ	6	ں	.	خذ	ن-	, بر	ىن	و	ر-	ال	بد	ع	ر	ذک
117		•	•	•	٠						•							•						•	•				•											ر	>	11	بن	ن :	ىير	نص	>	ر	ذر
117		•	•	•							•					•		•						•	•			•		•				•	•		. 2	فأ	طر	ن (, بر	سر:	و	ر-	. ال	بد	ع	ئر	ذک
171	,	•	•	•	•	٠						•			•			•						•	•				•		•		•	•	•				2	ليبا	عا	ن	۽ ب	مأ	غا	٠,	Ö	ئر	ذک
77	•		•	•	•	•	•		•			•	•				•	•			•	•							•					•					ر	بوا	•	مہ	ن	. ب	مد	~	م	ئر	ذك
175	•			•	•								•						•															1	ا٠	هر	و	ن	ة ب	لما	سا	ن	٠	Ù	د ا	بيا	ء	ئر	ذ
3 7				•	•	•		•		•						•	•		•			•					•		•			•		•	•			•	•		۴	کی	ح	ن -	بر	ہز	٢.	کر	ذ
40		•		•	•				•				•					•				•				•				•		•		•	•				•				بة	ء	قز	بي	١	کر	ذ
40	•	•		,			•									•		•					•							•	•			•					(لة	سا	الغ)	ث	٠,	حد	٠,	لل	2
Ψ.																										1		. 1	11		.7.4	,		.1	_	11	•.	c		:1:	.11	٠-		ئا	اية	١.	,	ک	ڌ

١٣١١٣١	ذكر يعيش الذي روى عنه الحارث بن مرة
٠٠٠٠٠ ٢٣٢	ذكر عبد الملك بن قتادة
זייר	علل حديث (الغسل يوم الجمعة)
٦٤٠	علل حديث (أيما رجل سببته أو لعنته)
	ذكر عبيدالله بن زحر٦٤٢
٦٤٤	ذكر سعيد بن مسعود بن جرول
780	ذكر أبي إسحاق الهمداني
٦٤٦	ذكر حديث بن أبي حريث
18V	ذکر عیاض بن مسافع
	ذكر حديث (المسلم أخو المسلم)
10•	ذكر علاثة بن شجار
	علل حديث (اللهم إني أسألك من خير ما تعطي)
104	
107	ذكر سعيد بن ذي لعوة
	ذكر سلم بن أبي الذيال
٠, ٠, ٠, ٠, ٠, ٠, ٠, ٠, ٠, ٠, ٠, ٠, ٠, ٠	ذكر أبي الفيض موسى بن أيوب
n	ذكر زياد بن لبيد
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	ذكر رواية الأسود بن قيس عن عشرة مجهولين
٠ ١٢	ذكر الوليد بن جميل
٠٠ ٢٦	ذكر أيوب!!دكر أيوب
	ذكر ثمامة بن عقبة المحلمي
٦٨	ذكر داود بن عبدالله الأودي، وعبد الرحمن المسلي .
٧١	ذكر سيار بن المعرور
٧٤	ذكر عبد الرحمن بن مغيث

777	ذكر كهمس الهلالي أو السلولي
31	علل حديث (إني ممسك بحجزكم عن النار)، وحال حفص بن حميد
719	ذكر حنش بن ربيعة
797	ذكر مالك بن عمير
795	ذكر حديث (أتت فاطمة النبي ﷺ تستخدمه)، وحال ابن أعبد
790	ذكر حديث (ما من مسلم تحضره صلاة)، وحال إسحاق بن سعيد
797	ذكر حديث (من علم أن الصلاة حق)، وحال عمران بن حدير، وعبد الملك بن عبيد
799	علل حديث (أنه ﷺ نهي عن أكل لحوم الأضاحي فوق ثلاث)
٧.,	ذكر حديث طلحة في قبور الشهداء، وحال محمد بن معن، وداود بن خالد
٧٠٣	ذكر حديث (ما من صباح إلا ومناد)، وحال محمد بن ثابت
٧٠٥	ذكر حديث (في لحوم الأضاحي)، وحال عبدالله بن إبراهيم
	علل حديث (من يرد هوان قريش يهنه الله)، وحال يعقوب بن إبراهيم، ويوسف أبي
٧٠٧	الحجاج
٧١٢	علل حديث (أن النبي ﷺ كان يكره عشر خلال)، وحال عبد الرحمن بن حرملة
۷۱٤	علل حديث (تصدقن يا معشر النساء)، وحال وائل بن مهانة
۲۱۷	علل حديث (قتل الوفد)
	علل حديث (أن النبي ﷺ قطع رجلًا من الأنصار)، وحال يحيى الجابر، وأبي ماجد
۷۱۸	الحنفي
٧٢٠	علل حديث (اللهم أنت السلام)، وحال عوسجة بن الرماح
٧٢٢	علل حديث ابن مسعود في ليلة الجن، وحال أبي زيد
٧٢٧	علل حديث (إن صاحبكم خليل الله)، وحال خالد بن ربعي
٧٢٨	علل حديث (لاسمر، إلا لمصل أو مسافر)، وحال خيثمة بن عبد الرحمن الجعفي
٧٣٠	آخر الكتاب
۱۳۷	الفهارس
۱۳۷	فهرس الأحاديث والآثار

۷۳٥	فهرس الأعلام المذكورين في الكتاب
	فهرس الرواة الذين تكلم فيهم ابن المديني بجرح أو تعديل
177	فهرس الموضوعات

والحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات